

4339  
51A

# فتاویٰ قاضی خان

در نقہ حنفی باعانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی سوپریم کورٹ و مولوی  
حافظ احمد کیرامین مدرسہ کپڑے ہار و مولوی محمد سلیمان مروی مولوی  
جرنیل کیٹے و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیوانہ و مولوی تمیز الدین ارنانی

بچہ راجہ قالب طبع بدیرت

مطبع

اشیاٹک لیٹھو کرافٹ طامسن بلاک ص ۱۱۱ واقعہ شہر کلکتہ

جلد رابع

از کتاب المضارۃ تا آخر کتاب الحجہ شامل برشتش چہد ۱۱۱ و سہ صفحہ





## فهرست جلد چهارم فتاویٰ ناصیه

کتاب سنن المزارع	۳۰
فصل فیما یجوز للمزارع	۳۱
على المزارع وما لا یجوز	۴۰
كتاب المزارعة	۱۶۰
فصل فیما یفسد المزارعة	۱۶۱
من الشروط وما لا یفسد	۱۶۲
باب فی مسائل مختلفة	۱۶۳
الباب فی مسائل فی اختلاف المتعاقدين	۱۶۴
فصل فی زراعة الارض بغير	۱۶۵
اذن صاحبها	۱۶۶
كتاب العاملة	۱۶۷
كتاب الشرب	۱۶۸
فصل فی الانهار	۱۶۹
فصل فی ذکر الانهار وعما	۱۷۰
المجارى والمساكن	۱۷۱
فصل فی احياء الموات	۱۷۲
فصل فی ضمان ما یقول	۱۷۳
من المباح والمملوك	۱۷۴
كتاب الاشربة	۱۷۵

١٠٦	٢ حل في معرفة الانشيد
١٠٧	حل في حد التعريب
١٠٨	حل في نقص فائت السكرك
١٠٩	كتاب العصب
١١٠	حل فيما يعبر المرأ عاصبا
١١١	رضامنا
١١٢	٣ حل فيما يخص بارسال الدابة
١١٣	٤ حل فيما يخص بالنار وما لا يخص
١١٤	٥ حل في براءة الفاحص والديون
١١٥	كتاب الهبة
١١٦	٦ حل فيما يكون هبة من الالفاظ
١١٧	وما لا يكون
١١٨	٧ حل في هذه المتاع
١١٩	٨ حل في جبر مسائل الاسع وبها الشرط
١٢٠	٩ حل في الرجوع في الهبة
١٢١	١٠ حل في هبة الوالد لولد والهبة
١٢٢	المصغير
١٢٣	١١ حل فنض للمصغير
١٢٤	١٢ حل في هبة المرأة مهرها من الزوج
١٢٥	١٣ حل في الصلوة



١٩٩	..... في الوقف
٢٠٠	..... في الفاعل الوقف
	..... الرجل يجعل داره مسجداً وخطاً
٢٠٥	..... سغاية أو معبر
	..... في وقف الشارع وفيما يدخل في
٢٢٥	..... الوقف سعادون ذكر في الشروط الوقف ما يبطل وما لا يبطل
٢٢٩	..... في مسائل الشراء في الوقف
٢٣٥	..... في مما يدخل في الوقف من غير ذكر
٢٣٨	..... في الاستبراء
٢٤٠	..... في وقف المقتول
٢٤٣	..... في العاير والربا طاب
٢٤٧	..... في وقف الرخص
٢٤٩	..... في رجل يعرضه بدارها وقف
	..... الرجل يبيع أرضه بثلث منه
٢٥٠	..... وأولاده وأقربائه وحملته
	..... في الوقف على الأولاد والأقرباء
٢٥٢	..... والجوار
٢٦٢	..... في الوقف على القربات
٢٦٢	..... في إجازة الأوقاف ومنعها
٢٦٢	..... في دعوى الوقف والشهادة عليه

٣٠٩ ..... رهبانية بنو ..... في الالف

٣١٠ ..... كتاب ..... في الالف

..... في الالف

٣١١ ..... وجوها ومن نجب عليه

٣١٢ ..... في الالف

٣١٣ ..... في الالف

٣١٤ ..... في الالف

٣١٥ ..... في الالف

٣١٦ ..... كتاب ..... في الالف

٣١٧ ..... كتاب ..... في الالف

٣١٨ ..... كتاب ..... في الالف

٣١٩ ..... في الالف

٣٢٠ ..... في الالف

..... في الالف

٣٢١ ..... الطلب من صاحبها

٣٢٢ ..... كتاب ..... في الالف

٣٢٣ ..... في الالف

..... في الالف

٣٢٤ ..... بعد الطلب

٣٢٥ ..... كتاب ..... في الالف

- ٣٩٥ ..... بالتعذيب
- ٣٧١ ..... بما يستحقه من الخطر ولا باحسانه وما يكره
- ..... أكله وما لا يكره وما يحل بالصيام
- ..... بما يكره من النظر والنس
- ٣٩٠ ..... للأمارات والأحزاب وما لا يكره
- ٣٨٧ ..... في الختان
- ..... بما يكره من التتباب والحمل والتمويه
- ٣٨٥ ..... وما لا يكره وما يعقل فيه من الواحد في الحمل والحرة وما لا يعقل
- ..... فيما يعقل منه قول الواحد
- ٣٨١ ..... وما يعقل
- ..... في النسخ والتشليم
- ٣٧٢ ..... والصلوة على النبي وعم والنعاود وعمرها
- ٣٦٢ ..... كأنما كانت الخنايا
- ٣٦١ ..... بما يعقل
- ٣٦١ ..... بما يعقل فصا
- ٣٣٣ ..... في من يستوي في العصاص
- ٣٥٣ ..... في القتل الذي يوجب الجزاء
- ٣٣٩ ..... في إتلاف الجنين
- ٣٣٢ ..... في المعاملات
- ٣٣٢ ..... بما يستلزمه على الخيانة



۴۰	..... في الوطء في الدماء
۴۱	..... في حياض البهايم وعمر
۴۲	..... في ما يحدث في الطرف
۴۳	..... في ما يحدث في الساجد
۴۴	..... في حياض الحياط
۴۵	..... في الحيض
۴۶	..... في الفرج في الفرج
۴۷	..... في الفرج في الفرج
۴۸	..... في الفرج في الفرج
۴۹	..... في الفرج في الفرج
۵۰	..... في الفرج في الفرج
۵۱	..... في الفرج في الفرج
۵۲	..... في الفرج في الفرج
۵۳	..... في الفرج في الفرج
۵۴	..... في الفرج في الفرج
۵۵	..... في الفرج في الفرج
۵۶	..... في الفرج في الفرج
۵۷	..... في الفرج في الفرج
۵۸	..... في الفرج في الفرج
۵۹	..... في الفرج في الفرج
۶۰	..... في الفرج في الفرج

- ٥٢٦ ..... هل مما يكون بولاً للومعة
- ..... هل في مصروفات الوصية مال
- ٥٣٣ ..... الياسمونه في مال ولد الصغير
- ٥٥٦ ..... كاس ..... السعة
- ٥٥٧ ..... هل في الطلب
- ٥٦٧ ..... هل ترتيب السعاه
- ٥٧٥ ..... هل مما للنصف ان مال ولا
- ٥٧٧ ..... هل في نسائم السعة وتخلط في سعاتها
- ٥٨٣ ..... هل ..... السع
- ..... هل في معاملة السلم للناس
- ٥٨٧ ..... من من الحرب في دارهم
- ..... هل مما يجوز لا من العسكر
- ٥٩٩ ..... في دار الحرب
- ٥٩٠ ..... هل في الامان
- ٥٩٣ ..... هل في سيرة العام
- ٥٩٦ ..... هل في صلح الامان الحسن
- ..... هل في اسبيل اهل الحرب على
- ٥٩٩ ..... اموال المسلمين
- ..... هل ما يكون اسلاماً من الكافر
- ..... هل ما يكون كفر من المسلم

٢٥	باب في الوكالة في الدم
٢٥٢	باب في حيازة الهائم وعمره
٢٥٦	باب في ما يجذب في الطريق
٢٦٢	باب في ما يجذب في السجود
٢٦٥	باب في حيازة الحائط
٢٧١	كتاب في الحدود
٢٨١	باب في الحدود
	باب في الالفاظ التي يوجب
٢	وما لا يوجب وما يوجب التعريف وما لا يوجب
٢٨٤	باب في ما يوجب التعريف وما لا يوجب
٢٩	كتاب في الآراء
٢٩٤	باب في ما يجعل المكون جعل وماله جعل
٥	باب في الآراء على أحد المصلين
١٠١	باب في النجاسة
٥٢	باب الوصايا
٥٢	باب في ما يكون وصيه وما لا يكون
٥٥	باب في من يكون وصيه وما لا يكون
٥١٢	باب في مسائل من الفقه
٥٢٥	باب في ما يكون وصي ما عدا الوصية وما لا يكون
٥٢٧	باب في الوصية



٥٢٧

٧  
لن فها يكون بغير موصيه

لن في تصرفات الوصي في مال

٥٣٣

للغير وبعده الى اهل بيته مال ولد الصغير

٥٥٦

كنا السعة

٥٥٧

لن في الطلب

٥٦٧

لن ترتيب الشفعة

٥٧٥

لن مما التصع ان ما مل ولا

٥٧٧

لن في تسليم السعة والحيلة في استقامتها

٥٨٣

ها السعة

لن في معاملة السلم للسام

٥٨٧

من يبيع الحرب في دارهم

لن مما يحول الى العسكر

٥٨٩

في دار الحرب

٥٩٠

لن في الامان

٥٩٧

لن في صفة العاظم

٥٩٩

لن في صلح الامارة الجسس

لن في اسبلاء اهل الحرب على

٥٩٩

اموال المسلمين

٥٩٩

لن ما يكون اسلا من الكافر

لن ما يكون كفر من المسلم

من الفاظ الغز بالفارسية

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

كتاب..... سن الرد واحكامها

فصل..... مل فيما سطر الارثداد

فصل..... مل اهل المدينة وما يوجد منهم وغيره

فصل..... مل في حراج الارض

فصل..... مل في ابناء غلاء اهل الشرك على اهل الحرم

كتاب..... الرهن

فصل..... مل في الفاظ الرهن

فصل..... مل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز

وما يجوز من الرهن وما لا يجوز

فصل..... مل في الانعفاء بالرهن

فصل..... مل فيما يره من مال الغير

فصل..... مل في العدل في الرهن

فصل..... مل في احلال الرهن والرهين

فصل..... مل في حياض الرهن والحياض عليه

فصل..... مل في احصار الرهن عند قضا الدين

كتاب..... الشرك

فصل..... مل في شركه العنان

فصل..... مل في شركه المعاونه

فصل..... مل في شركه الذبحه

٦٤٥ ..... <sup>٩</sup>س في شركة الاعمال

٦٤٦ ..... شركة الشركة العائدة

٦٤٧ ..... كتاب المادون

٦٤٨ ..... كتاب الحجر

..... س في الحجر بسبب السفه

٦٤٩ ..... والتبذير الغفلة

نمت مهرب حذر رابع ماوي فاضحان







مثله تاما . ولو علك المال في يد المضارب لا يفعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل  
 انه لا ضمان عليه . وذكر الطحاوي ربح فيه حلانا قال لا يضمن في قولنا ان يخيفه ربح  
 ويضمن في قول صاحبيه ربح . وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا علك المال  
 لا يفعله . رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصف واحد صاحب الربح وسكت عن نصف الاخران سكت  
 عن بيان نصيب رب المال جائز في المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب  
 لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا وما وراءه المشروط لرب المال بلون الله تعالى  
 . ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه فان له مضارب تلت  
 الربح والباقي لرب المال . ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون  
 بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء . ولو دفع الفامضاربة على انها شريكان  
 في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء . ولو قال على ان يكون للمضارب شريكا  
 في الربح جاز في قول ابي يوسف ربح ويفسد في قول محمد ربح ولو شرط بعض الربح  
 لثالث امكن ما شرط الثالث يسقط المضارب كما لو شرط الثالث لعبد المضارب  
 وليس عليه دين او لقضاء دين المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب  
 وان كان ما شرط الثالث يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته  
 كان ذلك لرب المال . وان شرط الثالث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط  
 عمل العبد مع المضارب جائز في المضاربة ويكون المشروط للعبد وان لم يشترط  
 عمل العبد هو لرب المال . وعند صاحبه ربح يجوز على كل حال لان عند حامله  
 يملك كسب العبد على كل حال . ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال  
 كان ذلك بضاعة . ولو دفع الى رجل الفانصفها قرضا على المضارب ونصفها فدية  
 جاز . فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعلم وضعه

والنصف الآخر يكون على ما شرط . ولو قال خذ هذه الألف على أن نصفها قرص  
على أن شغل بالنصف الآخر على أن يكون الربح لي جاز ولا يكره . فإن تصرف بالألف وربح كان  
الربح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لأن نصف الألف صار ملكا للمضارب بالنصف  
والنصف الآخر بضاعة في يده . رجل قال أخير خذ هذه الألف نصفها مضاربة بنصف  
الربح ونصفها هبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فإن هذه المال  
في يده قبل العمل أو بعده يضمن قدر الهبة لأنها هبة الشاع فيما يقسم . ولو دفع الفائضها  
بضاعة ونصفها مضاربة ببعض الربح فعمل وربح فنصف الربح يكون لرب المال لأنه  
سراج البضاعة والنصف الآخر بينهما على السواء لأنه سراج المضاربة . رجل باع بنصف  
متاعه من رجل بخمسمائة ودفع كل المتاع إليه وأمره أن يبيع النصف الباقي ويعمل بكل  
الثلث مضاربة بالنصف فباع الكل بالألف وتصرف فيه فعلى قياس قول أبي حنيفة سراج  
الربح والوضيعة بينهما مضافان . وعند صاحبيه سراج ربع نصف الدين لرب المال  
وربح النصف الذي أمره ببيعه على ما شرط بناء على أن من أمر المديون بأن يشتري له  
بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشترى لنفسه في قول أبي حنيفة سراج لأصحاب الدين  
فأربع في حصة الدين يكون للمدفع إليه خاصة وما ربح في نصف الدافع يكون للدافع  
لأن ذلك سراج ماله وعندهما هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لأن  
عندهما ما اشترى المديون بالدين يكون مشترى للأمر وإنما فسدت المضاربة لأنها  
وقعت بأمر ورض وكانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف . ولو أن الدافع في  
المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلثين للمضارب عند أبي حنيفة سراج ثلث الربح  
يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على أن يكون الربح لك  
واعمل في نصيبه على أن يكون ثلثا الربح لي وثلثه لك . رجل دفع إلى غيره مضاربة



وشرط فيها شرطا فاسدا فهو على وجهين ان كان شرطا يؤدي الى جهالة الربح مثل  
 ان يشترط على ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها وارضه ليزعمها  
 رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله وعن حصة  
 الارض او الدار فكانت حصة العمل مجهولة. فان شرط ذلك على رب المال على ان  
 يدفع ارضه الى المضارب او داره لا تقصد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة  
 لا تبطل بالشرط الفاسد وتبطل بجهالة حصة المضارب من الربح وفي المسئلة  
 الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الربح لان رب المال ما شرط على المضارب  
 شيئا سوى العمل. لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احق برأس ماله  
 وحصة من الربح ان كانت المضاربة معروفة. المضارب اذا قال هذه الالف  
 مضاربة في يدي وليس عليه دين صح اقراره من جميع المال لانعدام النسيئة وانما  
 عليه دين الصحة لا يصدق في حق عظيم الصحة. وان كان عليه دين المروان بدأ  
 بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة. وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة  
 تحامى المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح الفائض مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه  
 لم يقر بوصول المال الى نفسه ولو اقر انه ربح الفاو وصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك  
 من تركته لانه مجهول للامانة. اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين  
 او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلما دفع الى رب المال  
 شيئا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اسرج وما اخذت  
 مني كان من رأس المال. ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقبل منه  
 ربح روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال ياخذ رأس ماله يوم الحساب  
 ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصانا

المال فيبطل المضاربة به، وذلك وهما لم يقصدا بطلان المضاربة. قال ميرزا  
 تعالى عنه فعلى هذا إذا اخذ المستأجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون  
 ذلك للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال إذا اقتضا الربح  
 . ثم هل أن المال في يد المضارب أو لحقه خسران ينتقض ذلك الفسخ وما قبض  
 رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المضارب يرد له على رب  
 المال حتى يستوفي رب المال تمام رأس ماله . فان فضل شيء عن رأس  
 المال كان ذلك بينهما لا يسهل للمضارب شيء من الربح حتى يسلم لرب المال  
 رأس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب  
 قسما بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال كان القول لرب  
 المال ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب  
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث  
 الربح كان القول قول المضارب لأن رب المال متعنت ليس فيه دعواه الا فساد العقد  
 . ولو اقام رب المال اليه قبلت بينة لأنه اقام البينة على فساد العقد . ولو قال  
 رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث  
 الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لأنه ينكر زيادة  
 يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لأنها قامت على اثبات الزيادة . ولو قال  
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم  
 تشرط لي شيئا والمجرى المثل كان القول لرب المال لأن المضارب مدعى اجرا في  
 ذمة رب المال ورب المال ينكره وان اقام البينة فالبينة بينة المضارب لا



فاستعمل على باب الدين ودمه الآخر، ولو وقع مثل هذا في المزارعة كانت البينة  
 للمأخوذ لأن المزارعة لازمة فأن من لا يذره منه يجبر على العمل فكانت البينة المأمونة  
 أولى مما المضاربة ليست بلازمة فتخرج بال ضمان لا بالتصحيح. ولو قال رب المال ديت  
 اليك بضاعة وقال المضارب لا لمضاربة بالنصف أو بمائة درهم كان القول قول رب المال  
 لأن الرجح يستحق عليه من جهته. وكذا لو قال المضارب اقترضت وقال رب المال مضاربة  
 أو بضاعة كان القول لرب المال لأن المضارب يدعي عليه تملك المال والبينة  
 للمضارب يجعل كأنه أعطاه المال مضاربة ثم اقترضه. ولو قال رب المال اذنتك  
 وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لأن رب المال يدعي حله الصمان  
 بعد ما اتفقا أنه أخذ المال بأذنه والبينة لرب المال. ولو قال رب المال كان لرب المال  
 التي درهم وشرطت لك ثلث الرجح وقال المضارب لا بل رأس المال الف وشرطت لي نصف  
 الرجح وفي يد المضارب الفان يقرانه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب  
 مع البين وفي شرط الرجح القول لرب المال مع البين. وإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال  
 الف منها وديعة أو بضاعة لرجل أو على دين كان القول قوله لأن القول مأثور قول ذي  
 اليد فيلزم فيه إلا ادفعه أنه لغيره. ولو دفع رجل الف إلى رجل وقال نصفها  
 مضاربة بنصف الرجح ونصفها وديعة فنقسم المضارب المال بنصفين فعمل بأحد  
 النصفين ورجح فنصف الرجح يكون للمضارب والنصف الآخر بين المدعي وبين رب المال  
 نصفين والوديعة تكون عليهما نصفان. ولو دفع الفامضاربة فقال له اعلم في  
 برائتك كان للمضارب أن يدفعها إلى غيره مضاربة فان دفعها وشرط أن يعمل  
 المضارب الأول مع الثاني أو شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية  
 فاسدة كما لو دفع المضارب إلى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الرجح بين

المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاول ولا اجر لرب المال وان  
عمل رب المال. المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة ويربح يكون جميع الربح للمضارب  
وللمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسح في قول ابي حنيفة رح. وان لم يربح  
المضارب كان له اجر مثله ايضا. ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب  
لا شيء له. ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب  
وعن محمد رح انه يضمن. رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيتك على  
ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين قد دفع الاول  
الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال  
نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح. وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان  
نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول. ولو شرط الاول  
للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغيره الاول  
للثاني مثل سدس الربح. ولو كان رب المال قال للمضارب على ان ما رزقت الله تعالى  
او قال ما ربحت من شيء فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل  
او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرطوا  
. ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيتك قد دفع المضارب الى غيره مضاربة  
قال ابو حنيفة رح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح. وان عمل  
الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا عمل الثاني يضمن الاول  
بيع الثاني او لم يربح. وقال زفر رح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني او لم يعمل  
في كل موضع يضمن الاول خرب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم فان  
ضمن الاول صحت المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرطوا. وان ضمن



الثاني رجع التالى على الاول ويعبر المضاربة الثانية وطيب البيع للمضارب التالى ولا يطيب  
للاول في قياس قول ابي حنيفة راجع

وصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز  
رجل دفع ما لا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له  
ان يشتري ما بداله من سلع التجارة بالنقد والنسيئة. وان اشترى  
بمال يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيتك او ليقبل  
لان الغبن الفاحش تبوع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة  
بمال يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جازع عند ابي حنيفة راجع خلافا لصاحبه  
رجع كالوكيل بالبيع. والمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الانشاع  
والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار الدواب للحمل واستيجار المكان  
والسفر. وما جازله ان يعمل بنفسه جازله ان يوكل غيره بذلك. وله ان يهين  
مال المضاربة وان يرتفع به. وان يمتل بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من  
الاول. وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل. وليس له ان يستدين على الفاتحة  
نحو ان يشتري بالكسر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك  
او لم يقبل لان ياذن له بالاستدانة نصا. وليس للمضارب في المضاربة المطلقة  
ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عاين او مفاوضة ولا ان يخلط  
مال المضاربة بماله او بمال غيره. ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل  
فيه برأيتك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال  
المضاربة. وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة ويظهر  
الرواية ولا يقرض مال المضاربة. ولا يأخذ سقته عمال المضاربة. ولا يدفع



مال المضاربة سفقة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت الا ان ياذن له بالسفقة  
 نضا. ولا يفتق المضارب عبد المضاربة بمال او بغير مال ولا يكتب وله ان يبيع عبده  
 المضاربة اذ الحقه دين حاضر كان رب المال او غائبا. وليس له ان يزوجه عبدا ولا لامة  
 للمضاربة. وقال ابو يوسف رح له ان يزوجه الامة. ولو تزوج المضارب امته للمضاربة  
 فان كان في المال بيع لا يجوز له نكاحه اذن له رب المال او لم ياذن وان لم يكن في المال  
 بيع فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن المضاربة وتصر محسوبة عن <sup>رب</sup>  
 مال المضاربة على رب المال. وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة  
 في الروابات الظاهرة برا وبحرا وعن ابي يوسف عن ابى حنيفة رح انه لا يسافر  
 وان سافر هلك المال في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية. وقال ابو يوسف  
 رح من عنده ان يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه ويبيت  
 عندهم مخوفين او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم  
 . ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي  
 فان لم يكن في المال بيع كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغراء  
 اى وكل وان كان في المال بيع ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يور بالتقاضي ليصير المال نضا  
 . واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس سهاه رب المال عن التقاضي وقال انا انتقاضي  
 مخافة ان ياكل المضارب ما كان في المال بيع فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه  
 بيع فله رب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحيل رب المال على الغراء  
 . ولو كانت المضاربة مطلقة فحصرها رب المال بعد عقد المضاربة فحصرها فالتقاضي  
 بالنسيئة ولا تشتد قبلا ولا طعاما ولا تشتد من فلان ولا تسافر وان كان التخصيص  
 قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشتري وباع وتضمن الثمن وصار المال نضا

حار تخصيصه لأنه في هذه الحالة يملك غزله وأخراجه عن المضاربة فيبيع تخصيصه  
 وإن كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضاً لا يبيع تخصيصه لأنه لو نهاه عن البيع  
 في هذه الحالة أو أراد غزله لا يبيع فلا يبيع تخصيصه. وكذا الوفاء عن السفر على الزيادة  
 التي يملك السعة المضاربة المطلقة إن كان المال عرضاً لا يبيع فيه. وكذا لو كان  
 المضاربة عامة بأن قال رب المال له أعمل فيه برأيتك ثم نفاه عن الشراكة وخطط  
 المال يبيع فيه. وتبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم  
 حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضاً  
 لبعض المال لأنه عزل حاكمي. ولو عزل قصداً يملك بيع ما كان اشتري من العرض  
 ولو خرج المضارب بعد مامات رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن استحقاقاً  
 رحل دفع مالا مضاربة وقال له أعمل برأيتك ثم قال له لا تحمل برأيتك صح فيه. حرل  
 دفع مالا مضاربة وقال له أعمل برأيتك فيه أو لم يقل فاشتري المضارب بالمال خمر  
 وحمر بزاز ومبينة أو مدبراً أو مطناً أو أم ولد وهو يعلم بذلك أو لا يعلم ونقد الثمن  
 من ماله المضاربة فإن كان له ما أصابته لا يملك بيع ما اشتري. وإن اشترى  
 من غيره فأسد وقضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لأنه يملك  
 مع ما اشتري بعد القصد. رحل دفع إلى رجل عشرة آلاف مضاربة على أن يشتري  
 بها شيئاً سماه فاشتري المضارب شيئاً غير ذلك ودفع ما لرجل بينهما يكون  
 على الشرط إلا أن يكون قال له اشتر بهذا ذلك ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر  
 في بعض المواضع وذكر في الأصل إذا قال أحد هذا مضاربة بالنصف على أن تشتري  
 به الطعام أو قال ما تشتريه الطعام أو قال أحد هذا الطعام فهذا كله تفسير  
 في عقد المضاربة على الإطلاق وعليه الفتوى. ولو دفع مالا مضاربة وقال



تخرج الى الري فارحبت في ذهابك فلو بيننا مضاف وما يحتمل في رجوعك  
 بيننا اثلا ثلثه لك وثلثا لي، أو قال يبيع هذا الشجر بيننا مضافا والشجر  
 الثاني اثلا ثلثا فالمضاربة جائزة والبيع بينهما على ما شرط لان كل شرط من هذه  
 الشروط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه مع غيره. ولو دفع اليه درهم وقال اعمل  
 فيها بشركتي ولم يزد على ذلك فاربح المدفوع اليه بينهما مضافان لدن لفظة الشراكة  
 تقتضي المساواة. وأودع ما للمضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيت لان معا  
 التجار في تلك البلاد ان المضاربين يحلطون المال ولا يدهم رب المال بخرق  
 فعل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا نزحوا ان لا يضمن ويكون  
 المضاربة بينهما على العرف. رجل دفع الى غيره ما للمضاربة ثم ان المضارب شارك  
 رجلا اخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المصارف وشركه عصير من ثمرها  
 ثم جاء المضارب يدقيق من المضاربة فأتخذ منه ومن العصير فلاح قالوا ان اتخذ  
 الفلاح باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلاح والى قيمة  
 العصير فاصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصه العصير فهو  
 بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيتك  
 فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلاح يكون  
 للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لو رب المال ومثل حصه الشريك من العصير للشريك  
 فان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاح يكون للمضاربة  
 والمضارب ضامن حصه شريكه من العصير وان كان الشريك اذنه له  
 ورب المال لم يأذن فالفلاح يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال  
 مثل الدقيق. ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة واعتد رب المال

دقيقاً آخر وقال له اخلطه بعد الدقيق على سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع  
 الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشترطنا وعقد المضاربة ومقدار  
 ثمن الدقيق الآخر كله يكون لرب المال بوجهه وعليه وضعة والمضارب  
 اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله  
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذ لم يكن  
 خلط الدقيق بمال المضاربة. اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو  
 شريك فيه. اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب  
 ونحصل له سعده الاسترباح قالوا يقرب المال من المضارب ويبذل اليه ثم يأخذ منه  
 مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب  
 مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله  
 لا يجوز ويكون نقصاً للمضاربة. ولو أمر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز  
 في قولهم جميعاً ولو اشترى المضارب شيئاً فباعه من رب المال او اشترى رب المال  
 فباعه من مضاربه واشترى المضارب للمضاربة جاز. وقال محمد بن زهير رحمه الله  
 'بيع' هل يريد به اذ لم يكن في المال ربح لانه اذ لم يكن في المال ربح كان رب المال  
 مستحقاً له من مضاربه ربحاً خافياً مع ثلاثة من رفقائه فخرج المضارب  
 مع اثنين منهم وفي ربح في بحيرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق فهاك  
 مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المناع لا يضمن المضارب  
 ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب وهو نظير ما قال  
 محمد بن سلمة. ح. في اهل السوق اذا قاموا وسعدوا وتولوا السوق فصاع  
 شيئاً من البضائع لا حرم منهم ولا هم انتمنوا. المضارب اذا قال لرب المال



لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى المال ذكر الناطق مخرج ان المشتري  
يكون على المضاربة . وان ضاع المال بعد الجحود قبل الشراء فهو ضامن  
والقياس ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى  
برئ عن الضمان . وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتناع له . وكذا  
الوكيل بشراء شيء بغير عينه بالف درهم ودفع المال الى الوكيل . وان كان العبد  
معينا فاشتراه في حالة الجحود او بعدما اقر فهو للأمر . ولو دفع رجل عبدا الى  
رجل لبيعه فجد المأمور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة مخرج جازي وبراء  
عن الضمان . وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحود  
ثم اقر جازي ايضا . رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المصارف بعد ذلك  
وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مخرج يكون  
القول قوله في ذلك . اذا اختلف المصارف مع رب المال فقال رب المال  
امرتك بالنقد وقال المصارف امرتني بالنقد والنسيئة او قال رب المال  
امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المصارف دفعت الى المال  
مطلقا كان القول قول المصارف عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل  
في المضاربة هو الاطلاق . وقال زفر مخرج القول لرب المال لان الاذن  
بالصرف يستفاد من جهته . اذا اشترى المصارف بمال المضاربة ارضا  
للمضاربة ثم دفعها الى غيره فزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع  
جاز ويكون حصة المصارف من الخارج بينة وبين رب المال على ما شرط  
في المضاربة لانه مخرج مال المضاربة . وبما استأجر المصارف ارضا سيئا ثم  
اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز . ولو اخذ المصارف

ارضاً مرعاًة ثم اشترى طعاماً ببعض مال المضاربة ووزع فان كان رب المال  
قال له بالمضاربة اعمل فيه رأيك جارٍ وان لم يقبل له ذلك لا يجوز. المضارب بما دام  
يعمل في مزرعته كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشربه  
وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواب واجرة الحمام  
والاستحمام لا يكون في مال المضاربة ولو شرط بمسببه رب المال في عقد المضاربة  
ان لا يسافر ولا يعمل في مزرعته لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامناً  
والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق علم نفسه من المال  
المشترك به بحد او هذا في الكتاب وذكر الناطق بروح روية الحسن عن ابي حنيفة  
روح بن مصارب وشريكه في سفره انفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته  
وحسن محمد روح بن احد شريكي العنان اذا سافر به ان ينفق من المال بمنزلة  
المضارب لمصارف السفر من مال المضاربة وماله نفسه توسع النفقة على  
المالين سواء حالاً او بالانفاق ويجوز ان يملكه رب المال اعمل فيه رأيك  
اوله ينفقه رب السفر وما دون اسد في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في اهله  
وقسح رب المال عقد المضاربة بعد ما سافر ليس مال عروضا لا ينفذ  
سواء كان له مال او لم يملكه ذلك قد كان دليلاً في ذلك الفسخ

### بثارة المزارعة

بثارة المزارعة قول تعدد في بيع وذر ما حياء روح يجرى ذال استجعت  
تتطلبها معاملة يجرى خلافها نعم والفتوى بمن قوتها لتعامل الناس  
في بيع سلع يجرى انظر في بيع ستة منها بيان الوقت فان دفع ار



مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة. وإنما قال ذلك لأن المزارعة  
اجارة فان البذر لو كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجارا للعامل  
وان كان البذر من قبل العامل فهو استيجار للارض. ولهذا قال الخيرة استيجار  
لتسرع ارضي هذه بذر على ان يكون الخارج بيننا نصفين كانت مزارعة. وكذا  
لو قال العامل ذلك لصاحب الارض والمنافع لا تصير معلومة الا ببيان الوقت. وقال  
مشايخ بلخ سرح لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول  
زرع يكون في تلك السنة. قالوا إنما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب اذ المربين  
الوقت لان اول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا  
يسيرا الاتري ان وقت المعاملة بما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استمرا  
والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولو انهما ذكر المزارعة وقتا لا يمكن  
تتمام المزارعة لا يجوز كما لو دفع ارضا لا تصلح للمزارعة. وكذا لو شرط وقتا لا يعين  
الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزارعة  
سنة فزرع واستخصد الرءع وبقي الى تمام السنة ما لا يمكن فيه من المزارعة  
لا تبقى المزارعة لانه لا فائدة في بقاء المزارعة. والشرط الثاني بان مد كان البذر  
من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجارا  
للعامل. وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجارا للارض فكان  
المعقود عليه مجهولا واحكامها تختلف ارضا فان العقد في حق من لا يد  
منه يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون. العقد لارضا ما قبل الله  
البذر. ولهذا لو دفع الى رجل ارضا وبذر مزارعة فكانت جرة ثم ان رغب في  
اخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يلون اعانة. وقال

الغني ما يوكر البني رح يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل  
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه عرفهم  
 ان كان العرف مستمرا وان كان مشتركا لا يعيم المزارعة . وهذا اذا لم يذكر الفظا يعلم به  
 صاحب البذر فان ذكر الفظا يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض  
 لتزرع لي واستأجرتك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل  
 صاحب الارض وان قال لتزريها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل . <sup>ويشترط</sup>  
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تنجح عند جهالة الاجر ولا اجره ناشئ  
 سكر الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضرب الارض فلا بد من بيا<sup>نه</sup>  
 . ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبين  
 حسن البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جائزا لان في حقه المزارعة  
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام <sup>التأكد</sup> عند  
 يكون منزلة الاعلام وقت العقد كما لو استأجر دابة للركوب ولم يبين الراكب  
 اول الحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاحتراز ثم ينقلب حائزا عند الركوب وعند الحمل  
 وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة  
 لانها لا رمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر  
 الى العامل على وجه العموم بانه قد قال له رب الارض من على ان تنزعهما ما بدالك وبدالي  
 لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالخير وان لم يعوض الامر اليه على وجه العموم  
 وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها  
 شيئا فذهب حائقة لانه لما حلى ماله وبين الارض وتركها في يده حتى اتى البذر فتمت  
 تحمل البذر . ويرى انفسد فهو كما في مسألة استيجار الدابة للركوب



ولوا نهائينا البذر من جنس او من جنسين او من اجناس مختلفة وصورة ذلك  
رجل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها ببذره سنة هذه على انه ان يزرعها حنطة  
فالخارج بينهما نصفان وان يزرعها شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان يزرعها  
سمما فلصاحب الارض رבעه جاز على ما اشترط الا ان المزارعة في حق صاحب البذر  
تأكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم. ولو زرع بعضها حنطة وبعضها  
شعيرا وبعضها سمما جاز ايضا على ما شرط في كل نوع. وكذا لو دفع الى رجل ارضا  
ثلاثين سنة على ان يزرع فيها من حنطة او شعيرا وشيئا من غلة الصيف الشتوي  
بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما اثلاثا لصاحب الارض  
ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرط سواء زرع الكل على احد النوعين او زرع  
بعضها وجعل في بعضها كرم فهو جائز ايضا في ظاهر الرواية. ولو دفع ارضا مزارعة  
على ان يزرعها ببذره ويقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها  
سمما يزرع بها حنطة فهو بينهما نصفان وما يزرع بها شعيرا فرب الارض  
ثلثه وما يزرع منها سمما فرب الارض ثلثاه فهو فاسد كله. بخلاف  
ما تقدم لان مما نص على التبعض قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها  
شعيرا وهذا ليس له ان يزرع ثلثها احد الا صاف وما يزرع كل نوع  
في جنس الارض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الارض  
بصد لا نداه ازرع بعضها حنطة لا يدري ماذا يزرع في ناحية اخرى وليس عليه  
ان يزرع فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر  
وكذا لو قال خذ هذه الارض على ان ما زرعت بها حنطة فالخارج بيستنا  
نصفان وما زرعت بها شعيرا فلي ثلثه وثلث ثلثاه وما زرعت بها سمما

على ثلثه. وكل ثلثه فهو فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا. ولو دفع الى رجل ارضا  
ليزرها ببذر على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها  
شعير فالخارج كله للعامل جاز لان فيه خير بين الزراعة عند القاء الحنطة  
وبين اعادة الارض عند القاء الشعير واحدهما غير مشروط في الآخر فبان  
. وان سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة  
الارض ببعض الخارج ولا يجوز في الشعير لان في الشعير يصير دافعا للارض  
مزارعة بجميع الخارج. وكذا لو دفع الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة  
فالخارج بينهما نصفان. وان زرعها شعير فالخارج كله للعامل وان زرعها  
سمسا فالخارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة والشعير  
ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة انقعد مزارعة الارض بنصف الخارج  
وفي الشعير اعادة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرط في الآخر  
فبان. اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع الخارج لصاحب  
الارض. ولو دفع الى رجل ارضا ليزرعها خمس سنين ما بدله على ان  
ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج  
لرب الارض فهو جاز لانه سمي لكل سنة شيئا معلوما. ولو دفع الى رجل ارضا  
سنة هذه على ان يزرعها ببذر قوطا فما خرج منها من عصف فهو للمزارع  
. وما خرج من قوطم فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء  
. . . من قدره من الارض من قبل المزارع لان لعصف والقوطم كل واحد  
منهم مقصود في المزارعة فاشتراط احدهما لاحد العاقدين خاصة  
بغية التوبة والمقصود لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل الآخر وكذا



لو دفع ارضا ليزرعها حنطة وشعر ا على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعر  
 للآخر بعينه كان فاسد وكذا كل شيء له نوبتان من الرج كل واحد منهما مقصود  
 كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان والآخر بعينه الدار ولو شرط  
 القطن لاحدهما بعينه والعصفري بينهما نصفان او على العكس من ايهما كان البذر  
 لا يجوز لما قلنا. وكذا الرطة وبدرها لا يجوز تخصيص احدهما بشئ من المقصود  
 بخلاف الحب مع التبن لان التبن تبع على ما نذكره. ولو دفع الى رجل ارضا وك  
 حنطة وكشعر على انه ان زرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعر  
 مودود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعر فالخارج لصاحب الارض ويرد  
 الحنطة فهو جائز على ما شرط لان استعان بالعامل في احدهما واستأجر العامل  
 بنصف الخارج من غير ان يكون احدهما شرطاً للآخر واشتراط بذر الطبع  
 والقتاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة  
 التبن بخلاف بذر الرطة مع الرطة كالصبر مع نخلم لان كل واحد منهما مقصود  
 في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما: رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين  
 على ان يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدله على ان الخارج بينهما نصفان  
 وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على ان الخارج للعامل وعلى المالك  
 اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذره صاغت  
 على ان يكون الخارج لصاحب الارض والمزارع عليه احر مائة درهم بماله  
 جائز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مراعاة محبة صف الخارج  
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العمل  
 استأجر الارض باجرة معلومة لسعة معلومة وفي السنة الثالثة ملحق الارض

استاجر العامل ببدل معلوم لينزع له في ارضه وكل واحد من هذه العقود  
جائز عند الانفراد فكذلك عند الجميع اذ لم يكن البعوض شرطاً في البعض ولا في  
رجل ارض الى رجل وقال له اعمل في ارضي بذر عذ بنفستك وببقرك واجرائك  
فأخرج فهو كله لي جاز لان اذ لم يجعل له شيئاً من الخارج ولم يلتزم له اجر  
كان ذلك استعانة. وله يقال على ان يكون الخارج كله لك جاز ايضا لان  
صاحب الارض اعار ارضه واقترض بذره حيث جعل كل الخارج للعامل  
وانما كان قرضاً للبذر لان لتملك البذر طريقين للعبة والقرض والقرض اذ انها  
يفصل بينه وبينها وهو ما يملك لان المنفعة لا تتقوم الا بالعقد وتسمية  
المان وثمن وجوده ويؤيد به الى رجل وقال ازرع في ارضي كراماً من طعامك  
على ان الخارج كله لي بحور ذلك لان هذا هو الارض مرة بجميع الخراج  
ولا يملك هذا من صاحب البذر بل لصاحب الارض لان الاصل  
والمان ان يكون عاملاً لنفسه. وقول صاحب الارض على ان الخارج  
يملكه من قبل ان يزرع طريق استعانة البذر فلا يثبت تملك  
الارض من قبل ان يزرع. صاحب البذر وعليه اجر الارض لان صاحب  
الارض لم يزرع. لم يسلم له فكان له اجر الارض اخرجت الارض  
لم يخرج. لم يزرع الى صاحب الارض ليدرك صاحب الارض  
في حله ذلك منه هذا على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك يكون  
سهماً لصاحب الارض ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب  
الارض. لم يزرع. لم يزرع. لم يزرع. ولو قال ازرعه في ارضك  
على ان اخرج حله لي فان الخارج كله لصاحب البذر ولا اجر عليه لارضه



ولا عمله. ولو قال ان عمله ارضك على ان الخارج كله لك فما خرج يكون كله  
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لا تنقص على استيجار الارض  
 والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر  
 ارضه واجر عمله. ولو قال ان ريعه في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان  
 الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ان ريعه  
 لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج  
 لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد للثالث القرض لا يبطل بالشرط  
 الفاسد. والشرط الرابع لجواز المزاولة بيان نصيب من لا بذر منه لان  
 ما يأخذ من لا بذر منه يأخذ اجرا ما عمله ولا رضى به. الشرط الخامس  
 فان نصيب العامل وسكنا عن نصيب صاحب البذر جبار العقد لان  
 صاحب البذر يستحق الخارج بحكم انه ماله لا بطريق الاجر. وان بينا  
 نصيب صاحب البذر وسكنا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لانما يأخذ  
 يأخذ اجرا فيشترط اعلام الاجر. وفي الاستحسان يجوز هذا العقد  
 لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وقدر  
 مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس لجواز المزاولة التحلية بين الارض  
 والعامل فكل ما يمنع التحلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل  
 يمنع جواز المزاولة. والتحلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت  
 اليك الارض ومن التحلية ان يكون الارض فارغة عند العقد فان كان  
 فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزاولة وان كان  
 زرعها قد ذر لا يجوز العقد لان الزرع بعد الذر لا يحتاج

الى العمل فكما تهذرت تحوير هذا العقد مزارعة تعدرت تحويره معااملة وينبغي  
ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والارض ميثاقته  
لا يصير العمل معلوماً. وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز العقد  
على كل حال كما لو شرط عليه البقر. والمشرط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن  
عليه دين. وان شرطاً مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون  
للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد  
ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض  
كان اشترط عمل عبد بمنزلة اشترط البقر على صاحب الارض واشترط  
البقر على صاحب الارض جائز اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد  
صاحب الارض ويكون المشرط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان  
عليه دين فكذا لك في قول ابي يوسف ومحمد رح. وفي قياس قول ابي حنيفة  
رح الولي من كسب عبد المديون بمنزلة الاجنبي كانه دفع الارض والبذر  
مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج. وان كان  
البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز  
كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسداً  
والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركاً بينهما. فكل  
ما يخرج فهو على الشراكة. فان شرطاً ان يكون لاحدهما ففقد معلومة من الخارج  
او شرطاً ان ما يخرج هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرطاً ان  
يكون لاحدهما مع شيء من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز. وكذا  
لو شرطاً ان يدفع صاحب البذر بذر من الخارج والباقي يكون بينهما كما



فاسدا من ايهما كان البذر ولو شرط ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر  
الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة  
في الخارج فان ما من قدر يخرج به الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة  
اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج ربع خمسة ونصف من عشرة  
وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا  
ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسدا  
لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض  
الا قدر الخارج ولو كانت الارض عشرية تشرب بماء السماء فشرط ان يرفع العشر  
من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسعة بعرب او دالية  
والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج  
فان ما من قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه شيء يكون  
بينهما فيجوز ويكون الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان السلطان اخذ  
حقه في هذه السنة العشر ونصف العشر وهما رفع بعض الخارج سائر  
السلطان فاشترط للسلطان من العشر ونصف العشر يكون لصاحب  
الارض في قول ابي حنيفة ربع على قياس قول من يجيز الزراعة وعلى قول  
صاحبه ربع ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في الزراعة  
ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجر للعامل وان كان  
البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجرا لرضه ومن اصل  
ابي حنيفة ربع ان من أجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض  
فعلى قياس قوله في الزراعة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط



للسلطان يكون مشروطا لصاحب الارض فاذا لم ياخذ السلطان حقه  
 يكون الشرط للسلطان لصاحب الارض وعند صاحبيه ربع العشر يكون  
 في الخارج على كل حال فاذا لم ياخذ السلطان حقه واخذ بعض الطعام  
 من كان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا اذا كانت  
 الارض يعلم انها تسقى بماء السماء او بالدلاء فان كانت ارضا تكتفى بماء السماء  
 عند كثرة المطر فيحتاج الى ان تسقى بالدلاء عند قلة المطر ومثلها السلطان  
 يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء ياخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء  
 ياخذ نصف العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا ادري  
 ياخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعاقدك على ان يكون  
 لي نصف ما بقى من الخارج بعد ما ياخذ السلطان حقه فتعاقد على هذا الشرط  
 كان فاسدا في قياس قول ابى حنيفة ربع لان عند الشرط للسلطان يكون  
 لصاحب الارض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الارض من الخارج  
 خيرا مجهولا وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبيه ربع  
 العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج  
 بينهما نصفين فجاز. ولو شرط في المزارعة ان ما خرج من حنطة بينهما  
 نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه او شرط ان يكون الحنطة  
 لاحدهما بعينه والشعير الاخر من ايهما كان البذر لا يجوز. وان شرط ان يكون  
 الحب والتين بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتين بينهما كما شرط وكذا  
 لو شرط ان يكون الربيع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما  
 كما شرط. وان شرط ان يكون الحب لاحدهما والتين للاخر ففيه على ثمانية

اوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان. اما الفاسدة احدها اذا شرط  
 ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب  
 للعامل. والثالث اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع  
 اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرط ان يكون  
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر  
 جائز وان شرطه لغيره لا يجوز. وعن أبي يوسف ربح. انه لا يجوز أصلا وعن بعض  
 مشايخ بلخ ربح اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن  
 بينهما المكان العرف. والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب  
 لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يودي الى قطع الشراكة  
 والمقصر لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان يكون الحب  
 بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر  
 . وعن أبي يوسف ربح انه لا يجوز. وعن محمد ربح انه يرجع الى قول أبي يوسف  
 ربح فصار هذا من الوجوه الفاسدة. ولو دفع ارضا فيها زرع صار بقلا مزراعة  
 وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا  
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض  
 . ولو شرط التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلا  
 مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة ونحوه لو شرط التبن لصاحب البذر  
 جاز. وان شرط الآخر لا يجوز. وكذا اذا دفع القصيد مزارعة ثم المزارعة  
 على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان يكون  
 الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون



البذر من أحدهما والثاني ان يكون البذر منها فان كانت الارض لأحدهما  
 والبذر من أحدهما فهو على وجه ستة ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة. أما  
 الثلاثة الأولى فاحدها ان يكون الارض من أحدهما والبذر والبقر والعمل  
 من الآخر وشرط صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جائز لان صاحب البذر  
 يكون مستاجر الارض بشئ معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل  
 من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل  
 بشئ معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقوه وبذره. والوجه الثالث ان يكون  
 الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب  
 الارض يصير مستاجر العامل ليعمل العامل ببقوه لصاحب الارض والبذر  
 وأما الثلاثة الفاسدة فمنها ان يكون الارض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر  
 فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقر بشئ من الخارج  
 وعن أبي يوسف رجا انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية  
 لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر  
 لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة  
 الارض لا يكون البقر تبعا للارض فيسقط استيجار البقر مفسودا بشئ  
 من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من أحدهما البقر فقط. والوجه  
 الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر ذلك  
 فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر  
 يكون مستاجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض  
 ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشتركت ثلاثة او اربعة



ومن البعض البقر وحده أو البني وحده كان فاسدا لما قلنا. والوجه الثالث  
من الفاسد أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر  
وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع. وكذا لو اشترك ثلثة  
أو أربعة والبذر من أحدهم فقط والبقر من أحدهم فقط كان فاسدا لما قلنا  
هذا إذا كانت الارض لأحدهما والبذر من أحدهما فان كانت الارض لأحدهما  
وشرطا أن يكون البذر منهما أن شرط العمل على غير صاحب الارض وشرطا  
أن يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لأن صاحب الارض يصير  
قائلا للعامل أن سرع ارضي ببذري على أن يكون الخارج كله لي أو أزرع  
ارض ببذرك على أن يكون الخارج كله لك كان فاسدا لأن هذه أربعة  
بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرط أن يكون  
الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض كان فاسدا  
كان فاسدا لأن فيه اعارة الارض. وإذا فسدت المزارعة كان الخارج  
بينهما على قدر بذرها ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لأنه  
نماء ملكه حصل في ارضه وله على الآخر أجر نصف الارض لأن الآخر استوفى  
منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقداره ببذره  
ويرفع من البلاء أجر نصف الارض وما انفق ابيض ويتصدق بالفضل  
لأن الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لأحدهما  
والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين  
جاء لأن كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة  
نصف الارض لأبشرط العمل له بخلاف الاول. ولو كانت الارض بينهما

وشرطا ان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز  
لان من لا يذر منه يكون فاعلا للآخر اذ سرع ارضك ببذر لك على ان يكون  
الخارج كله لك وان سرع ارضي ببذر لك على ان يكون الخارج كله لي فكان  
العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. ولو كان البذر من الدافع والعمل  
على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر بشرط  
لصاحبه هبة نصف البذر او اقرض نصف البذر بمقابلة العمل له نصف  
الارض وذلك باطل. وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع  
او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة  
شيء من الخارج بمجرد البذر. ولو كان البذر من العامل وشرط ثلثي الخارج  
للعامل جاز لان من لا يذر منه صار دافعا لرضه مزارعة ليزرعها العامل  
ببذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز. ولو كان  
الارض والبذر منهما وشرطا العمل على احدهما على ان يكون الخارج بينهما  
نصفين جاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه. ولو كان الارض والبذر  
منهما فشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في اصح الروايتين  
لان الخارج نماء بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما  
فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك  
لا يستوجب الاجر. ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع  
شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان  
الارض لها وشرط ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما  
نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقرض سدس



البذر. ولو شرط ثلثي البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين  
لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كانه قال للعامل ازرع ارضك ببذر لك  
على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذرك على ان يكون كل الخارج لي  
وانهما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. رجل له ارض اراد ان ياخذ من آخر  
بذر البزرها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا الحيلة في ذلك ان يشتري  
نصف البذر من صاحب البذر بثمن معلوم ويبينه البائع عن الثمن فيعير البذر  
مشتركا بينهما ثم ان بائع البذر يامر ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون  
الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما  
ولا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة. رجل دفع الى رجل ارضا وبذر اوبلج  
نصف البذر من المدفوع اليه فزرع المدفوع اليه بعض البذر في ارض نفسه  
وبعضه في ارض الدافع فما زرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه  
صار مستهلكا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض  
الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرط. رجل دفع الى رجل ارضه لبزرها  
ببذرها جميعا على ان يكون البذر من المزارع والخارج بينهما نصفان  
فتشارك الاكار في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشراكة والمزارعة  
امافساد المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للاكار  
ليعمل له والنصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض كانت  
هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة. وامافساد الشراكة  
فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفوع اليه علقا  
بذرها لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل



نصف الارض لانهما يستعمل نصف ارضه بعقد فاسد وعلى المزارع الاول  
 للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول  
 على ريب الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من الزرع  
 يطيب له وما اصاب المدفوع اليه يرفع من ذلك قدره مقدار ما انفق  
 وما عزم ويتصدق بالزيادة لما عرف. واذا اراد ان ترتفع الشبهة في الزيادة  
 الفاسدة عند الكل او فيما فسد عند ابيحيفة سرح وجازت عند صاحبه رج  
 فالحيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رج قال يميز النسيان  
 نسيب رب الارض ونسيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نسيبي  
 وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصان الارض ووجب لك علي اجر  
 مثل عملك واجر ثيلك فهل صالحتي على هذه الحنطة وعلى اجر مثل الارض ونقصانها  
 الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتي ثم يقوله المزارع لصاحب الارض  
 وجب لك علي اجر مثل ارضك او نقصانها ولي عليك اجر مثل علي وثيراني  
 وبذري فهل صالحتي بما وجب لك علي ما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة  
 فيقول رب الارض صالحتي فاذا قال ذلك ونراضيا على هذا لوجه يزول  
 للثبث لان الحق لهما لا يعدوهما فيطيب لكل واحد منهما ما اصاب. رجل  
 سقى ارضه او كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة قال  
 محمد بن مقاتل رج يطيب له الخارج كن عصب علفا وعلف دابة حتى سميت  
 فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد رج انه  
 وقع الماء في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه. وقال الفقيه ابو الليث سرح انا  
 لا امر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه افساد المال بغير ضرر خصوصا

٤٣  
اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن  
لو تصدق به كان حسنا قال مولانا رضي الله عنه والافضل ان يتصدق  
بالمخارج لان الماء الحرام يبقى في المخارج بخلاف سعة العلف لان العلف  
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر

فصل فيما يفسد المزارعة من الشرط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او يترتب  
الحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق  
عليه بمطلق العقد فالشرط لا يزيد الا وكادة . وكذا الوشرط على العامل ما لا  
يخرج الارض يدونه زرعاً معناه الكسر الكراب لا يفسد العقد وان شرط  
على العامل ماله اثر في الزيادة على المعتاد ينتظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة  
بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه  
يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو  
شرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسفيات والشيا ن  
وتفسيه عند البعض ان يرد لها مكروبة على صاحب الارض وعند البعض  
زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان  
البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح  
المسفيات وكرى الانهار وتقريب الماء حتى يمكنه الشرب جائز سواء كان  
البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون  
على صاحب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكادة . وهو نظير ما لو  
استاجر داراً بدوهم وشرط المستاجر على صاحب الدار ان يطبخ سطحها



ويصلح ما نزيها لمسيل الماء جانبا ان ذلك على صاحب الدار من غير شرع  
فشرط لا يفسد العقد. وإذا شرط المصايد والدبب والتدنية على العامل  
كان مفسدا للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك  
وانتهاء العقد. وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون  
مفسدا. فلو ان العامل حصد الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطا  
عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع. وعن ابي حنيفة ربح ان شرط هذه  
الاعمال على العامل لا يفسد العقد. وعن ابي يوسف ربح في النواذر انه  
لا يفسد لان ان لم يشترط يكون عليهما وان شرط الزم المزارع بحكم العرف  
وهو كما لو اشترى حطباً في المصرا لا يجب على البائع ان يحميه الى منزل المشتري  
واذا شرط عليه بلزمه بحكم العرف ولو شرط المجن اذا على العامل في المعاملة  
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه. وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سنانة ربح  
انهما قالاهما كانه يكون على العامل شرط على الاجم العرف. وقال الشيخ الامام الاجل  
شمس الامعة السرخسي ربح هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا. وعن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استغنى عن هذه المسئلة يقول فيه  
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالمعرف ولا يمتنع عنه ثم في الموضع  
الذي يكون المصايد على العامل عرفا لواخر وتغافل عن المصايد حتى هلك  
قال الفقيه ابو بكر البخاري ربح يضمن ذلك. وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر  
تأخيرا فاحتمل لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامنا والافلا هذا اذا شرط هذا للامان  
على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل  
لانه لا عرف فيه. ولو شرط على العامل كعب الايمان واصلاح المسنيات حتى



فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه نماء بذره  
ولصاحب الارض عليه اجر الارض والعامل على صاحب الارض اجر عمله فكري  
الانهار يقتطعان ويتراوان العضل ولو لم يكن كرى لانها من مشروط طاع على العمل  
في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائز ولا اجر له فكري  
الانهار لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض ولو كان البذر من قبل صاحب  
الارض فشرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسنيات فسد العقد ويكون  
الخارج كله لصاحب الارض والعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على  
رب الارض كرى الانهار واصلاح المسنيات حتى ياتيته الماء كانت المزارعة  
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض  
لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب التعيين من  
الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسألة الاجارة اذا اجر داره بشرط المستاجر  
على صاحب الدار تطيب السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار  
بغير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر ضدت الاجارة كذلك  
هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدره عليه حتى يبس الزرع بلك  
قالوا ايضا قيمة الزرع ثابتا ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان لم يكن  
للزرع في الوقت الذي ترك السقي قيمة يقوم الارض من روعة وغير مزرعة  
فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضاعا بترك السقي فيضمن كما لو استاجر  
خباز الخبز فترك الخبز في القنور حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدره  
عليه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغينا في شرح  
يقول تقرب الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العمل

قال مولانا سرح وعندني ان كان متكنا من فتح فوهة النهر الصغير في الاردي  
يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظالم يمنعه عن ذلك كان  
تيسر الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت  
الارض من لا تخرج زرعاً معتاداً للباسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب  
ولو شرطاً على رب الارض كزيتها والكرا ب والسيان فان كانت البذر من قبل  
العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض  
يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله  
للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكروية او مكروية  
مشاة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر  
من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكرا ب والسيان لا يفسد العقد  
لان الكرا ب والسيان يكون بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض  
اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رجل دفع ارضه الى رجل ستة  
بالصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرها  
ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كرا ب فان كانت الارض تخرج  
بغير كرا ب زرعاً معتاداً الا ان بالكرا ب اجود كان العامل بالخيار  
ان شاء كرا ب وان شاء لم يكر ب وان كانت لا تخرج بغير كرا ب  
اصلاً ولا تخرج الا قليلاً لا يقصد الناس بالزراعة ليس له ان يزعمها  
بغير كرا ب ويكون الكرا ب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان  
البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكرا ب وان شاء ترك وان كانت الارض  
تخرج بغير كرا ب خارجاً قليلاً ادنى ما يقصد الناس بالزراعة كان



للعامل ان يزرعها بغير كراب. وكذا لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وادعه  
 حتى يسقيها السماء فان كانت تنكف ببله السماء الا ان السقي اجود للزرع لا يجبر  
 على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء يجبر على السقي. وكذا لو كان البذر من  
 صاحب الارض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل ربه الارض الى الارض  
 لا يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يترك الزرع هذا اذا لم يكن  
 الكراب شرطا. ولو دفع اليه ارضا وبذر اعلى ان يكرها وبذر عها سنة  
 هذا بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب ليس له ذلك ويجبر على الكراب  
 سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل لان اصل الزرع  
 وان كان يحصل بغير كراب فعلى الكراب يكون اجود. وصفة المجودة تستحق  
 عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الايقاع  
 في المصر كان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصر وان شرط عليه ان  
 يوفيه في منزله في المصر لم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع  
 يحصل بالكراب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط  
 لانه لا فائدة في اعتباره هذا الشرط. وكذا لو كان الكراب يضر بالارض وقد  
 يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان  
 بهذه الصفة لا يلزمه الكراب. وان شرط في المزارعة التشنية على  
 المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس يكلموا في تفسير التشنية  
 قال بعضهم تفسير التشنية ان يكرها مرتين ثم يزرع وانما يفسد  
 العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل  
 شمس الائمة السرخسي رحمه الله في ديارنا شرط التشنية لا يفسد العقد لان منفعتها



لا تبقى بعد مضي السنة وفي الخيار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة إنما يفسد  
العقد إذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة. وقيل معنى القسنية أن يكرها  
بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول. وقيل  
معنى القسنية أن يجعل الأرض بعد أول كما يفعل بالبطيخة فيزرعها ناحية منها  
ويبيع ما بين المجدول مكروبة فينتفع بها صاحب الأرض بعد انتهاء المزارعة  
إذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وإذا كانت المزارعة خمس سنين  
لا يفسد العقد إذا كان لا يبقى أثر القسنية بعد انتهاء العقد وإن شُرِّطَ  
على أحدهما بعينه أن يسرق منها ويعرها فإن كان البذر من العامل فالمزارعة  
فاسدة لأنه إن شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعته في الأرض  
بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط خلاف ما عليه فيفسد العقد  
وإن شرط ذلك على صاحب الأرض فذلك بمنزلة شرط الكراب والشنان  
عليه وقد ذكرنا أن ذلك يفسد العقد إذا كان البذر من العامل ويكون  
الخارج كله للعامل لأنه إنما يذره ولصاحب الأرض عليه أجر مثل إرضه  
وأجر مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقة إذا كان السارقين من قبله ...  
وإن كان السارقين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الأرض من قبل  
ذلك شيء وإن كان فيه منفعة لصاحب الأرض فيما بقي لأن العامل  
عمل لنفسه وما بقى لصاحب الأرض أثر عمله فإذا لم يتقوم أصل عمله على  
صاحب الأرض فكذلك أثر عمله. وإن كان البذر من صاحب الأرض وشرط  
عليه انقاء السارقين ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرط عليه الكراب  
والشنان والبذر من قبله لأن انقاء السارقين والعروة الأرض يكون قبل المزارعة

وقبل الكرايا ايضا ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند الفاء والبذر كان  
 صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من الفاء السرفين  
 والموت فلا يفسد العقد. وان شرطاه على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة  
 فاسدة لانها شرط على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء مدة المزارعة وكان  
 الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما التقى من السرفين  
 لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استاجر  
 صباغا اجارة فاسدة ليصبغ ثوبه بصبغ من عنده ففعل كان على صاحب الثوب  
 اجر مشرعه وقيمة صبغه. ولو شرطاه على العامل ان لا يغرها ولا يسرقها كانت  
 المزارعة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض  
 لان شرط ترك الفاء السرفين في الارض شرط لا طائل له لانه ليس فيه جلب منفعة  
 ولا دفع مصرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كما لو شرطاه على العامل  
 ان لا يدخلها كلبا كان باطلا ويتخير العامل ان شاء ادخلها كلبا  
 وان شاء لم يدخل. ولو شرطاه على صاحب الارض دولا بالوديعة  
 باداتها وكان ذلك عند صاحب الارض ولم يكن عنده فاشتراه  
 واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة  
 كما لو شرط الكرايا على صاحب الارض والبذر من العامل.  
 ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز كان  
 ذلك على العامل لانها الة الاستقاء والسقي على العامل فهذا  
 شرط يفرض مقتضى العقد ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون  
 على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة



اختراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسداً . وكذا لو شرط الدواب  
 والدواب على العامل وشرط علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر  
 مختوماً من الشعير وكذا ما من الفت والتبن فسد الزايرة فانه  
 حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البند وصاحب الأرض  
 عليه اجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والفت  
 والتبن . ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة لان  
 علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة ولو كان  
 البذر من صاحب الأرض فان شرطاً ذلك على العامل جازت المزارعة  
 لان ذلك من آلات العمل . ولو شرطاً ذلك على صاحب الأرض والبذر  
 من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه  
 الدواب والدواب للسقي جاز لمن استأجر اجيراً ليعمل له بالآلات نفسه  
 وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلق الدواب  
 على المزارع شيئاً معلوماً كانت المزارعة فاسدة لان اشتراط علف  
 دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض  
 على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سعى طعاماً معلوماً او لم يسع  
 . وكذا لو شرط الدواب او الدواب على المزارع وعلق الدواب  
 على صاحب الأرض . ولو شرط الدابة وعلقها على احد هما  
 بعينه والدواب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط  
 على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . واذا دفع الرجل  
 الى رجل ارضاً يصار مزارعة سنين معلومة وبها تخيل على ان يزرع الأرض



ببذره ويقوه على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لان  
في حق الارض العامل يكون مستأجر الارض يتصرف الخارج على ان يزرعها  
ببذره وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستأجر العامل ليعمل فيها  
بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جلا  
احد العقد بن شرط في الآخر فيفسد العقد انتهى النبي عليه الصلوة والسلام  
عن ادخال الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب  
البذر وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق المزارع بالزيادة  
والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل اجر عمله في النخيل  
ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل . وكذا لو شرط ان يكون الخارج  
من النخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين  
ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بها لهما جاز العقد لانه  
مستأجر العامل في ارضه وتخله وكان العقود عليه منفعة العامل فيها  
جميعا فلم يختلف العقد . وكذا لو شرط للعامل في النخيل عشر الثمار  
وفي الزرع النصف لان العقد واحد لاتحاد العقود عليه وهو  
منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه . وكذا  
لو دفع ارضا وكوما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في النخيل ولو دفع ارضا  
بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها نخيل وقال للعامل ادفع اليك هذه  
الارض تزرعها ببذرك ويقوه على ان الخارج بيبي وبينات نصفان  
وادفع اليك ما فيها من النخيل معااملة على ان تقوم عليه وتسقيه  
وتلقه فما خرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث والثلثان

ووقت الفلتك سنين معلومة جاز لانه جعل احدا العقد بين عطاء على الآخر  
بمردا العطف ولم يجعل احدهما شرطاً في الآخر بخلاف الاول فان ثمة جعل  
احدا العقد بين شرطاً في الآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك  
هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهر بخمسة  
درهم كان فاسداً. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف واؤجر لك هذه الاخرى  
شهر بخمسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطاً في الآخر. وكذا لو قال ابيعك  
هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسداً  
ولو قال وابعيك هذه الامة كان جائزاً وفي المسئلة اختلاف الروايات  
وتماها في الزيادات. ولو دفع اليها رضى وكوما وقال ازرع هذه الارض  
ببذرك وقم على هذا الكرم فاكسعه واسقه كان جائزاً لا يفسد واحد  
منهما. رجل دفع الى رجل ارضاً خراباً ليعمرها المزارع ويزرعها العامل  
مع صاحب الارض ببذرها ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان  
شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض  
والعامل ببذرها سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون  
الزراع بينهما على قدر بذرها لانه نماء ملكهما وللعامل على صاحب الارض  
فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل  
قدرا الارض الذي اشتغل ببذرها المزارع. رجل زرع ارضه ثم قال  
لغيره اقلع هذا الزرع وازرعه في ارضي كذا على ان الخارج بيننا نصفاً  
كان فاسداً لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه عملاً لا ينتفع به  
العامل ففسد العقد وبعد ما قلع لا ينقلب جائزاً لانه جعل بعض البذل



بمقابلة القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فساد فصيل العقد واسم العلم  
مادني

## الباب مشتعل على فصول

### فصل في اختلاف العاقلين

رجل دفع ارضا وبذر اربعة فرسها العامل واخرجت زرعاً فقال المزارع  
شرطت لي نصف الخارج قال رب الارض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب  
الارض مع يمينه لانه ينكر زيادة الاجر ولا يتحالفان عندنا لان فائدة التحالف  
الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وايهما اقام البينة قبلت  
وان اقاما البينة يقضى ببينة المزارع لانها ثبتت الزيادة . وان اختلفا قبل  
الزرع تحالفا وتراد المزارعة وتبدى بيمين المزارع وايهما نكس يقضى عليه  
وايها اقام البينة قبلت وان اقاما البينة يقضى ببينة المزارع . وان كان البذر  
من قبل العامل وقد اخرجت الارض زرعاً فاختلفا على هذا الوجه كان القول  
قول العامل مع يمينه ولا يتحالفان وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة  
يقضى ببينة من لا بذر منه . وان اختلفا قبل الزرع تحالفا وترادا . رجل دفع  
الى رجل ارضا ليزرعها المزارع ببذر ويقره على ان الخارج بينهما فلما حصل  
الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقيرا من الخارج وقال الاخر بل  
شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بينة الاخر وان  
لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال  
صاحب الارض شرطت لي عشرين فقيرا ولي عليك اجر الارض كان القول قول المزارع  
لان رب الارض يدعى عليه اجر الارض وهو ينكر فان اقاما البينة كانت البينة بينة



المزارع أيضا لا يثبت ما شهد به الشهود وهو شرط نصف الخارج وبينه الآخر  
لا يثبت ما شهد به الشهود وهو عشرين قفيزا. وإن اختلفا على هذا الوجه قبل أن ينع  
كان القول قول صاحب الأرض وكان مفسدا للعقد لأن الأخير يدعي عليه استحقاق منفعة  
الأرض وهو يكتسب رجل أزرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الأرض كنت أجبرك زرعها  
بيدي وقال المزارع كنت اكرا وزعت بيدي عما كان القول قول المزارع لأنها اتفقا على أن  
البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد. مزارع سنة زرع الأرض فأكله المجرّد  
أو اكل الكثره وبقي شيء قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئا آخر فيما بقي من السنة فمنعه  
صاحب الأرض قالوا ينظر ان كانت الزارعة بينهما على أن يزرع فيها نوعا معينا ليس له  
أن يزرع غير ذلك وإن كانت الزارعة عامة <sup>عليه</sup> أن يزرع فيها ما شاء أو مطلقة كان  
له أن يزرع فيها ما بقي من الوقت ما شاء كن استأجر أرضا للزارعة كان له أن يزرع فيها لمدة  
الاجارة ما شاء. قال مولانا رضي وعبدى وان كانت الزارعة بينهما في نوع ينبغي أن يكون له  
أن يزرع فيها ما هو مثل الاول أو دونه في الضرر بالأرض كن استأجر دابة ليحمل عليها شيئا  
معلوما كان له أن يحمل عليها ما هو مثل الاول أو دونه في الضرر

### فصل في زراعة الأرض بغير إذن صاحبها

رجل دفع إلى رجل أرضا مزراعة سنة ليزرعها المزارع ببذره فزرعها ثم زرعها  
بعد مضي السنة بغير إذن صاحبها فعلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع أو بعده  
فلم يجر قالوا ان كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون مرة بعد أخرى  
من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد  
فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله أنه قال  
ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز وعلى المزارع أن يرفع من الخارج مقدرا

اجر عمله ونيرانه وبذره ويصدق بالباقي كما في القصب قال مشا المختار  
 كما فرابغتون بجواب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو  
 كما لو دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت  
 مع فلان عام اول فانه يجوز فعذا اولى قال سرح وعندى ان كانت الارض  
 معدة له فعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك  
 الموضع لا يختلف فزرعها رجل جائز استحسانا. وان لم تكن الارض معدة  
 لدفعها مزارعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند أهل ذلك  
 الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزرع غاصبا وانما ينظر  
 الى العادة اذ لم يعلم انه زرعه غاصبا فان علم انه زرعه غاصبا بان اقتران <sup>الزرع</sup> الزرع عند  
 نه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل من لا ياخذ الارض مزارعة  
 ويألف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض  
 وكذا لو اقر بعد ما زرع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه ينكر  
 استحقاق شيء من الخارج لغیره. فزرع زرع ثوما فقلع البعض بعد  
 ما ادرك وترك الباقى في الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذي لم يقلع  
 بعد انتهاء مدة المزارعة فان النابت يكون بينهما على شرطهما. وان قلع  
 الكل الا انه اخرج البعض من الارض وترك الباقى مقلوعا فنبت ما ترك  
 ان نبت بسفيه كان النابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة  
 الاولى انتهت بقلع الكل وان نبت لابسقى احد يكون بينهما لانه نماء  
 ملكهما. اكار رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثرت  
 فنبت وادرك فهو بين الامار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبها



من الخارج لانه ثبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدق  
بالفضل من نعيبه . ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى ثبت كان  
له ذلك لانه لما سقاه فقد اهتمله فان كان لتلك الحبات قيمة كان  
عليه ضمانها والا فلا . وان سقاه اجني تطوعا كان النابت بين الاكار  
وصاحب الارض شجرة نبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض  
اخرى ان ثبت بنفسه لا يسق احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه  
صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله  
وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فثبت بانياته وسقيه كان له  
رجل زرع ارضا لغير نفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان  
الارض ان انتقصت بزراعته . وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر  
الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند  
البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تساجر بعد الزرع فيضمن الفضل  
رجل زرع ارضا لغيره غير اذن صاحبها فانتقصت بزراعة ثم زال النقصان  
قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ غرض الفدان  
وان زال بعد الرد لا يبرأ . وقال الفقيه ابو الليث سرح وقد قيل يبرأ الوجهين  
وجلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب . المشتري اذا وجد بالمبيع  
عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق المحضومة وكذا المشتري  
اذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري  
ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح . رجل زرع ارضا لغيره فلم صاحبها  
ما استقصد الزرع فرضي به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الزرع للزراع



<sup>٣٤</sup>  
 فان قال رب الارض مرة لا ارض ثم قال رضيت قال يطيب له قال المفتي  
 ابو الليث سرح هذا استحسان وبه نأخذ ارض بين رجلين غائب احدهما  
 عن محمد سرح ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان يزرع  
 ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع اولا قالوا ان كان الارض  
 ينفعه الزراعة اولا تنفعه ولا تضره ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان  
 يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض  
 مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا دلالة وان علم ان الزرع  
 ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر  
 ان يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر  
 انه لو لم يسكن لمخرت الدار عن محمد سرح ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه  
 صيانة مال الغائب قال مولانا رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار  
 وان كان لا يخاف حراب الدار يترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان  
 في السكنى تحمين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب  
 لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقدارا ما سكن الحاضر  
 هذا كما روي عن ابي حنيفة سرح في الثمن اذا كان بين اثنين للحاضر ان يأخذ  
 نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن  
 جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم  
 او المثل ان كانت مثليا ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روي عن محمد  
 واستحسن مشائخنا سرح هذا وعليه الفتوى وان لم يحضر الغائب يتصدق  
 وهو بمنزلة اللقطة ثلاثة اخذ ورضا بالنصف ليزرعوها بذرهم

بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الثالث  
 وزرعها البعض شعير قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم  
 ويروح الاولان على الثالث بثلاث الحنطة التي بذرها والشعير بينهم ويرجع  
 صاحب الشعير عليهما ايضاً بثلاثي الشعير الذي بذره بعد ما دفعوا حصة  
 صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب  
 الارض وثلثاها لهما وغیر ما ان نقصان ثلث الارض ويطيّب لهما  
 ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرمان منه نقتهما وينصدان بالفضل  
 لان ثلثي الحنطة نصيبهما قد زرعاه فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما  
 والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار اغاصبين  
 فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما  
 صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان  
 صاحب الشعير كان غاصباً في ثلثي ما زرع فيكون له وفي الثلث زرع  
 بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة  
 اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق  
 بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه  
 وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع  
 في نصيب الزارع من الارض اقرب ما وقع في نصيب الآخر فيقلعه وعليه  
 نقصان ما حصل للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك  
 او قرب من الادراك فيقوم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان  
 انتقصت لان غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن



صاحبه ثم تراعي ان يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفين ذكر في النوادر قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز وان كان قبل النبات لا يجوز. وان كان الزرع قد نبت واراد التكيل به ان يقلع الزرع فان القاضى يقسم الارض بينهما فما اصاب الذي علم بزرع من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض من النقصان بسبب القلع. اكار ترك السقي متعمدا حتى يبس الزرع قالوا يضمن قيمة ما يبس ثابتا في الارض وان لم يكن للثابت قيمة حين يبس تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما. حل دفع ارضه مزروعة قد دفعها العامل الى غيره مزروعة فان كان صاحب الارض قال للعامل اعمل فيه برأيتك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال. وان لم يقل صاحب الارض ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزروعة واذا دفع يصير غاصبا للارض والبذر جميعا. ومن غصب ارضا وبذر اودفعها مزروعة كان الزرع بين الغاصب والعامل على ما اشترطا ولصاحب الارض على الغاصب مثل بذر ونقصان الارض ان انقصت بالذراعة يضمن ايها شاء وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزروعة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر ان يدفع الارض مزروعة. ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان قال للعامل اعمل فيه برأيتك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك قد دفع العامل الى غيره مزروعة بنصف الخارج كان نصف الخرج للعامل الثاني



والنصف لصاحب البذر ولا شيء للمزارع الأول. رجل دفع أرضه مزارعة  
على أن يكون الخارج بينهما انصافا أو اثلا فانما زاد أحدهما للآخر في نصيبه  
قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من أيهما كانت  
. وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بد منه ولا يجوز  
من الآخر لأن صاحب البذر يكون مستأجر الملاك فإذا زاد من لا بد منه  
كان ذلك حطا عن آخره والخط جائز سواء كان في أول العقد أو في آخره  
كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعده. أما المشتري إذا زاد  
في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعده هلاكها والمنافع المستوفاة  
ببرلة الحال. رجل استأجر أرضا ليزرع فزرع ولم يجد الماء ليسقيه  
فبفس الزرع وصاحب الأرض يطالبه بالاجر قالوا ان استأجر الأرض بغير  
شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الأرض واجب على  
المستأجر. وإن انقطع ماء النهر كان للمستأجر الخيار. وإن كان استأجرها  
بشربها فانقطع الشرب فمن اليوم الذي فسد الزرع بانقطع المال يسقط  
اجر الأرض كما لو استأجر رجلا ماء واستأجر بيت الرحا فانقطع الماء. رجل  
استأجر أرضا ليزرع فحزب النهر الأعظم فلم يستطع السقي قال الفقيه أبو بكر  
البلخي سرح ان شاء المستأجر رد الأرض وإن شاء أمسك فإن لم يرد  
حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه أبو الليث سرح انما يجب الاجر إذا  
كان بحال يمكنه ان يحتمل بحيلة نزع فيها شيئا أما إذا كانت الأرض  
بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجود فلا اجر عليه بمزلة  
من استأجر رجلا ماء فانقطع الماء لا يلزمه الاجر ولو أن هذا الأرض

<sup>٥١</sup>  
 لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا يتعبها له الزراعة فلا أجر عليه  
 سبطنة أخذ صاحبها البطالين وبقى فيها شيء قد تركها صاحبها فانتبهها الثاني  
 قال الفقيه أبو بكر البلخي إذا تركها أهلها ليأخذها من شاء فلا بأس به بمنزلة  
 من حصد زرعاً ورفع وبقى فيها شيء فإنه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر  
 أرضاً للزراعة فزرعها ورفع الزرع وبقى فيها سنابل فسقاها صاحب الأرض  
 وثبت السنابل كان ذلك لصاحب الأرض. وإذا على شط الجيوعون يجتمع  
 فيه الماء أيام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع  
 فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال أبو القاسم مرح الزرع يكون  
 لصاحب البذر لاحق لغيره فيه. وأما رقة الأرض المزروعة أن علم أن ذلك  
 كان ملكاً لغيره ثم غلب الماء عليها فعولم وإن لم يعرف رقتها ملكاً لأحد  
 ففي الذي أحيها بالزراعة قال مولانا رضي وعندي هذا قول أبي يوسف  
 ومحمد مرح أما عند أبي حنيفة مرح لا يكون لن زرعها إذا لم يزرعها بأذن  
 الإمام. قال أبو سليمان أرض الموات إذا بنى الرجل حولها حائطاً ففي له  
 وكذا إذا كبرها. وقال الفقيه أبو الليث مرح أرض الموات إنما تملك بأحد  
 أشياء ثلاثة أما يبنى حولها أو يكرها أو يجري الماء عليها كذا روى عن  
 عبد الله بن محمد بن شعاع البلخي مرح. وعن محمد بن حسين مرح أنه قال إنما  
 يملكها إذا جرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرة بن جندب مرح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطاً على أرض ففي له  
 ومي البيت إذا أخذ أرضاً لبيتهم مزراعة أو يشتري أرضاً لبيتهم من البيت  
 أو يبيع أرضه للبيت قال أبو نعيم مرح أما إذا أخذ أرضاً لبيتهم مزراعة على سبيل



ما يأخذ الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يجنبى  
 . وقال الفقيه ابو الليث ربح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد ربح  
 وبه نأخذ . واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا ربح انما الرواية عن  
 اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاسد المزارعة  
 على المضاربة . وعن شاذ ربح انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جائزا وان كان  
 من قبل اليتيم لا يجنبى وبه نأخذ . دلالة لرجل دخلت زرع انسان فساقتها  
 • ربح الزرع قال ابو نصر ربح لضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها  
 على الزرع . رجل زرع ارضه شعير فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير امر  
 • صاحب الشعير فبنتا جميعا قالوا للخارج يكون للزارع الثاني ولا حظ  
 لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم  
 مزرعة وغير مزرعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه انلق عليه زرع  
 الشعير قبل النبات فيضمن وصمانه ما قلنا . وفي موضع آخر من النوازل  
 قال رجل زرع ارضه نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعير روى  
 عن محمد ربح ان زرع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدؤة . قال  
 الفقيه ابو الليث ربح هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة  
 المبدؤة اما اذا لم يرض بذلك فانه يخير بين ان يتروك حتى يثبت فاذا ثبت  
 يامر بقطع الشعير لان تميز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النباتات  
 . وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك  
 الزرع وحصله يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما ابرأه  
 عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير ويصير كأن الحنطة



اختلطت بالشعير لا بفصلها قال مولانا رضي الله عنه ويغني أن يكون هذا الجواب  
 قول ابن يوسف ومحمد سرح اما على قول ابن حنيفة لم يوج الجواب كما روي عن محمد بن  
 اولان الثاني يضمن قيمة الاول مبدؤا . رجل دفع ارضه الى غيره من ارض  
 جائرة ثم اراد احدهما ان يرجع ويمتنع قبل الزرع ان اراد ذلك من كان  
 البذر منه كان له ذلك لان لا يمكنه المسخ في العقد الا بانلاف بذور  
 والانسان لا يجبر على اتلاف ماله فلا يجبر كمن استاجر رجلا ليهدم له <sup>نظرا</sup> حائلا  
 كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدم . وان اراد الفسخ من لا بذر منه  
 ليس له ذلك ويجبر على العمل الا بعد روعذرت ان يمرض فيجوز عن العمل  
 ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ الزاوعة قبل  
 ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما كرمها وحفرها وسوى للثنيات  
 لم يكن له ذلك كما لو احراررضه بدنانير لم يكن له ان يفسخ الاجارة الا بعد  
 ومن الاعتذار ان يكون العامل سارقا خائنا والعذر فجاب صاحب الارض  
 ان يلحقه دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فنه ذلك كان له ان يفسخ  
 الزاوعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل  
 عليه شيء لانه لم يوجد من العامل الا صرف النفعة والمنفعة لا قيمة لها  
 . وان كان العامل زرعها ونبت الزرع وجس صاحب الارض بالدين  
 قبل ان يستحصل الزرع فاراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له  
 ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل  
 وان كان فيه تاخير حق الغرماء فضرر التاخير دون ضرر الابطال فان علم  
 الفاضل بحاله اخرج من السجن حتى يستحصل الزرع لانه معلق فاذا استحصل

الزرع اعاده الى الحبس حتى يبيع الارض ويفضي الدين . ولو ان صاحب الارض  
 باع أرضه <sup>بشرط</sup> بشرط ان ياعها قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل  
 صاحب الارض جاز بيعه ويكون للمشتري أن يمنع الاكار من الزراعة لان  
 البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ الزراعة قبل القاء  
 البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضى العامل بشي لان  
 عمل له في أرضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه  
 على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان  
 من قبل العامل يكون هو مساجر للارض . ومن اجر رضا ثم ياعها لا ينفذ  
 بيعه على المتاجر فكذا لك ههنا . ولو ان رجلا دفع أرضه مزارعة سنة  
 فزرعها العامل ونبت ثم باع صاحب الارض أرضه برضا المزارع جاز  
 البيع ويقسم الثمن على الارض بالزرع فما اصاب الارض من الثمن يكون  
 لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فهو بين صاحب الارض والمزارع  
 لانه يدل ملكه . وان باع الارض بعد الزرع قبل النبات باذن المزارع  
 جاز البيع ايض ويكون الارض مع الزرع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة  
 الارض مبدوة على قيمتها غير مبدوة فما اصاب قيمتها غير مبدوة  
 يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبدوة وغير مبدوة  
 يكون بين البائع والمزارع . قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع هذا  
 اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبات الزرع بتوقف  
 البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات  
 الزرع لاجل الدين بان كان محبوسا بدين لا وفاء له الا من ثمن الارض



لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر راولي ان يتوقف واذا باع بغير  
عذر قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز بيع صاحب  
الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعد الردين جاز فكذا لك ههنا  
. وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام  
أبو بكر محمد بن الفضل رح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر  
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشك قد تأكدت بينهما بالقاء  
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز  
ولم يفسخ حتى استقصى المزارع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض  
مع المزارع فلم يشترى ان ياخذ الارض ونصف المزارع بحصصهما من الثمن  
يقسم الثمن على الارض والمزارع كما لو باع الارض مع المزارع ابتداء بعد  
ما استقصى فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة المزارع كذلك  
ههنا هذا اذا ذكر البائع المزارع في البيع وافلم يذكر لا يدخل المزارع في البيع فكذلك لو باع الارض  
بكل حق هولاء او بموافقتها لا يدخل المزارع في البيع موعن ابي حنيفة وليد يفسخ اذا باع  
الارض بحقوقها او بموافقتها يدخل المزارع والتمر في البيع. ولو قال بطل  
قليل وكثير هويها او منها يدخل فيه المزارع والتمر. حل دفع ارضه مزارعة  
او كرمه مثله معاملة العامل في الكرم عملا قليلا او مزارع الارض ثم باع  
رب الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات  
المزارع وكان البذر من صاحب الارض فلا شيء للعامل من الثمر والحكم  
. وان كان البذر من المزارع فله من الثمن حصة بدو وبدو في الارض  
واما اللرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لا شيء للعامل من الثمن لان المزارع



منه العمل ويجرد العمل لا قيمة له . وإن باع صاحب الأرض أرضه مع نصيبه  
 من الزرع بعد ما نبت الزرع وخروج الكرم والثمر فإن أجاز المزارع جاز  
 ويكون نصيب البائع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل  
 وإن كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فإن كان البذر  
 من صاحب الأرض فلا شيء للمزارع في الحكم لأنه لا يملك شيئاً قبل النبات  
 وإنما يملك بعد وإن كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعد  
 فذلك الجواب لأن المزارعة بشرط البذر من العامل أجاز للأرض  
 وبيع المستاجر يجوز بعد ذلك ببيع الأرض المدفوعة مزارعة وإن كان  
 بغير عذر فقد سبق قبل هذا . رجل باع أرضاً وفيها حنطة مبدونة ولم تنبت  
 بعد قال أبو نصر ربح . إن كان البذر قد عفن في الأرض فهو للمشتري وإن كان  
 لم يعفن فهو للبائع وإنما قال ذلك لأن البذر إذا عفن في الأرض لا يكون متقوماً  
 بيد من خل في البيع بمنزلة أجزاء الأرض ما إذا لم يعفن يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل  
 في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له ثمنه ومن البيع قيل إن استقاء المشتري  
 حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعاً فيما قل . وهكذا قال  
 أبو بكر الاسكاف ربح وقال أبو القاسم ربح هو للبائع في الأحوال كلها وغير الشيخ  
 الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ربح مثل ما قال أبو نصر وأبو بكر الاسكاف ربح  
 رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الإمام أبو بكر  
 محمد بن الفضل ربح إن كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالمزارعة  
 جائزة وإن كان تمنع فالمزارعة فاسدة إلا إذا أضاف إلى وقت فراغ الأرض  
 فح يجوز وإن سكت عن ذلك لا يجوز . أرض لرجل ولجاره دار أسفل

من ارضه في قعر فاراد صاحب الارض ان ينزع في ارضه اررا ولا يشك في ثواب  
الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف ررح ان علم صاحب الارض انه ليس  
في ارضه مستقر الماء فليس له ان ينزع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذي يسقى  
وان كان قد يحتمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار  
حاره فليس له ان يمنع من الزراعة . رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث  
سنتين فمات احدهما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يمنع  
كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنفسخ بموت احد العاقدين  
وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفسخ المزارعة خلافا للشافعي ررح  
فان مات رب الارض قبل ان يستحصل الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض  
من العامل في القياس له ذلك لان الزراعة احارة فتفسخ بموت احدهما  
ايهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى  
يستحصل الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تترك باجر  
المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محققا في الزرع فيترك الارض في يده  
الى وقت الادراك ويكون نفعه الزرع بعد ذلك عليهما وكذا لو اعار ارضه  
من رجل للزراعة ورعها تم بداللعير ان يسترد الارض فانها تترك في يد  
المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا لو مات المكارى في طريق الحج  
او مات الملاح في البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في المزارعة  
يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل الزرع فاد الاستحسان  
يفسح الخارج بينهما على شرطهما وتنقض المزارعة بما بقي من المدة فان مات  
المزارع والزرع بقل فان قال ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويسقو



المزاعة على شرطها الى ان يستحصد الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان يلاخذ  
الارض من وريثه قبل ان يستحصد الزرع . وامن قال وارث العامل لا عمل  
لكن اقلع الزرع ونقسم بينهما لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم العمل  
وبغير صاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما وان شاء  
اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان  
شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصد ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصته لينفق  
اخره من الجاهلين . مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع مزارع  
قالوا ان كان البذر من المزارع لاشي له على صاحب الارض لانه مزارع نفسه  
وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجير صاحب الارض  
عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر  
من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل  
رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان ينزعها هذه السنة بالنصف  
بذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجره  
وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا  
بما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط الا ان الشك  
ناكدت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض فسبها فكان  
صاحب الارض في العمل كاجنبى اخر ولو عمل ذلك اجنبى يكون متطوعا  
ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فكذا لك ههنا  
فان كان صاحب الارض استاجرا جيرا فعلى اجيره لا يرجع هو بذلك على  
العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة



والزراع بقول ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستحصل لانه كان يحق في الزراعة  
فان اتفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى يكون متطوعا  
لان كل واحد منها غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق متطوعا كالمدا في الشراكة  
بين اثنين اذا استرمت فانفق احدهما في المروعة بغير امر صاحبه فيكون  
متطوعا. رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها سنة هذه  
على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستحصل الزرع حتى هرب  
العامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضى حتى استحصل ثم قدم  
المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما انفق او لا  
بقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقسم البينة على ما يقول  
لان القاضى لا يعلم فيكلفه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم ليكلف  
الحال كما لو طلب من القاضى الامر بالاتفاق وعلى الوديسة واللفظة ولو لم  
يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقل والمزارع غائب  
فان القاضى يقول لصاحب الارض ان شئت انفق ولك ان تجلس من  
المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابي ان يعطيك نفقتك ابيع عليه  
حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم يف تم حصته بذلك  
فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل  
لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضى الا بطريق النظر وذلك  
فيما قلنا. قيل هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة ر. لا يبيع حصته الغائب  
وقيل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع غير هذه النفقة فيكون  
منزلة المرهون والقاضى يبيع الرهن والركة المستغرقة بالدين يبيع

حصته من المزرعة. ولو دفع ارضا وبذر الى رجل على ان يزرعها هذه السدنة  
 بالنصف فبذره العامل وسقاء حتى ثبت فقام صاحب الارض بنفسه او باجره  
 وسقاء حتى استحصده الزرع بغير ارض المزارع كان الخارج بينهما نصفين  
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشككة تاكلت بينهما في الخارج  
 بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان  
 صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبي يكون متطوعا فكذا  
 صاحب الارض ولو ان العامل بذر الارض ولم يثبت ولم يسقه فسقاء رب  
 الارض قبل النبات وقام عليه حتى ثبت واستحصده كان الخارج بينهما  
 على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون  
 الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النبات في الارض بمنزلة مالو  
 كان في الجو القبل القاء البذر. والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء  
 البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد في قيام  
 ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك  
 . ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم يثبت فسقاء اجنبي فثبت في القياس يكون  
 الزرع للذي سقاء وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب  
 الارض يرضى بهذا الشيء دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر. رجل دفع الى  
 رجل ارضا وبذر ارضا رعة ثم ان صاحب الارض بذر الارض ولم يسقه ولم يثبت  
 حتى سقه المزارع وقام عليه حتى استحصده كان الخارج بينهما على ما شرطوا  
 اما اذا فعل لك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاء كان معينا للمزارع  
 فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا يجوز القاء البذر في الارض لم يجعل



الخارج وان ما حصل حصل بالسقي والعمل بعد وما فعل صاحب الارض بمقتل  
 بمقتل ان يكون على وجه الفسخ وبمقتل ان يكون على وجه النظر لنفسه  
 وللعامل كيلا يفوت الوقت بمرض العامل او باشتغاله بعمل اخر فلا ينقض  
 العقد بالاشك. ولو ان رب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع  
 قام عليه وسقاه حتى استحصد فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون  
 المزارع متطوعا ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج  
 فلا يبقى المزارعة. وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت  
 فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرط  
 . وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد  
 كان الخارج بينهما على ما شرط. ولو ان صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت  
 ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله له باحباب الارض وهو ضامن  
 لتل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا وعمله لان صاحب  
 الارض صار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنذر الخارج  
 على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وبنذر احدى له - ولو ان  
 صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرط لان  
 المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه  
 مزاعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكر حطة وسطا وبكر شعير  
 وسطا وسمسم وارزا وغير ذلك مما يخرج الارض لينزعها المستاجر حطة  
 او شعير اجاز استعانا لانه امره باجارة الارض وقد اجر وان احدها الوكيل  
 بدراهم او بشيء لا يسرع لا يجوز ذلك. وكذا لو امر بان يدفع هذه الارض



مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها بكر حنطة وسط حجاز ويزرعها  
 المزارع ما بدأله مما يكون ضرره على الأرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك  
 . وإن أجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينقذ تصرفه على الموكل ولو وكله  
 بأن يذرعها مزارعة بالثلاث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا  
 زرعها المستاجر كان الخارج للزارع وعليه كرحنطة وسط للوكيل لأن الموكل  
 صار غاصبا للأرض ولرب الأرض أن يضمن نقصان الأرض إنشاء ضمن  
 الوكيل وإن شاء ضمن المزارع في قول أبي يوسف ربح الأول وهو قول  
 محمد ربح فإن ضمن المزارع رجع المزارع على الوكيل بحكم الفرض . ولو وكل  
 رجلا بأن يذرعها مزارعة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها  
 حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لأن ما أتى به الوكيل آخر على الموكل مما أمره  
 به لأن الموكل أمره بقدر يسلم له الأجر إذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها  
 وإن لم ينتفع وفي المزارعة لا يسلم له الأجر على كل حال . ولو وكل رجلا بأن  
 يأخذ له هذه الأرض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الأمر  
 ولو وكله بأن يأخذها له مزارعة بالثلاث فأخذها الوكيل على أن يزرعها  
 المؤكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثاه لا يجوز ذلك  
 على المؤكل لأن المؤكل أمره بأن يأخذها مزارعة على أن يكون لرب الأرض  
 ثلثه وللموكل ثلثاه وقد أتى بضد . رجل أمر رجلا أن يذرع أرضه هذه  
 السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلاث . وبأن يأخذ أكثر جاز لأن المؤكل  
 إذا لم يقدر حصه من الخارج كان مفوضا الأمر إلى رأي الوكيل فيجوز ألا  
 يذرعها بشيء لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة

<sup>٩٣</sup>  
 لان مطلق التوكيل ينصرف الى المعارف. ولو ان الوكيل حابا بمحابة فاحشة فزرها  
 المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرط ولا شيء  
 لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب  
 من رعية كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرط ولرب الارض ان يضمن  
 المزارع نقصان الارض خاصة في قول ابي يوسف ربح الآخر ثم يربح المزارع على  
 الوكيل بحكم الغرور لان في قول ابي يوسف ربح الآخر العقار لا يضمن بالغصب  
 وفي قول محمد وابي يوسف ربح الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن ربح الارض  
 ايها شاء وان لم تكن المحابة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض  
 على ما شرط والوكيل هو الذي يقبض حصة التوكل من الخارج ولا يقبضه التوكل  
 الا بوكالة الوكيل. ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما  
 يتغابن الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو مستاجرا  
 للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشراء لا يقبل الغبن <sup>حش</sup> الفا  
 من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يلحقه حصة هذا  
 دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض هذا الا بامر التوكل لان صاحب الارض لا يبيع  
 الخارج هذا بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه نماء ملكه. ولو ان الوكيل  
 دفعها بما يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرط لان  
 الوكيل اذا حاباه محابة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون  
 الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان المزارعة كان  
 لرب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض في قول ابي يوسف ربح الآخر  
 وفي قول محمد وابي يوسف ربح الاول له ان يضمن نقصان الارض ايها شاء



رجل آخر جلا ان يدفع ارضه مزارعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها  
 مزارعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى ودفعها بعد هذه السنة  
 لا يجوز استحقاقه لان دفع الارض مزارعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت  
 فيتقيد بوقت المزارعة في تلك السنة كالتوكيل بشراء الاضيحة يتقيد بايام  
 الاضيحة من السنة الاولى . وكذا التوكيل باكراء الابل الى مكة للبيع يختص بايام  
 المرسوم من تلك السنة . بخلاف اجارة الدور والرقيق فان ذلك لا يختص  
 بوقت . رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض فلان هذه الارض هذه السنة  
 مزارعة على ان يكون البذر من قبل المؤكل كان للوكيل ان ياخذها بما يتغابن  
 فيه الناس لا بما لليتغابن فان اخذها بما لا يتغابن فيه الناس لا ينفذ على المؤكل  
 الا ان يرضى به المؤكل وينزعها لانه وكله باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل  
 بالشراء فلا يملك الغني الفاحش الا ان يرضى به المؤكل فان زرعهما المؤكل  
 بعد ما علم بعقد الوكيل كانت زراعته رضا فان زرعهما وحصل الخارج  
 كان الخارج مشتركا بين ربا الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا  
 بحصة ربا الارض يستوفيه من المؤكل ويسلمه الى ربا الارض لان ربا الارض  
 استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد . فلو ان ربا الارض  
 اخذ حصته من المؤكل بغير امر الوكيل برئ الوكيل عنه . ولو كان الوكيل اخذ  
 الارض لمؤكله بما لا يتغابن فيه الناس ولم يجبر المؤكل بذلك حتى زرعهما المؤكل  
 بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه  
 ولا شيء للوكيل على المؤكل لان استيجار الوكيل كان نافذا على الوكيل فاذا زرعهما  
 المؤكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل دفعها



اليه وامره ان يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزارع. ولو كان الوكيل  
دفع الارض الى الوكيل ولم يخبه بما اخذها به ولم يامر ببناء عليها فزرعها الوكيل  
كان الخارج للزارع لانه ناء بذره ولا شئ لرب الارض على الوكيل هذا لان  
الزارع حين زرعها بغير امر الوكيل صار بمنزلة الغاصب ومن استاجر  
ارضا فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الارض على المستاجر  
اجر ثم نقصان الارض هذا لرب الارض على الزارع لانه زرعها غصبا  
ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم يثبت كشف الحال انه بما اخذ الارض  
لا يصير مغرورا من جهة الوكيل. رجل دفع الى رجل ارضا لينزرعها بذر  
هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الارض الزراعة من الزرع فانكنا  
الضمان شرطا في الزراعة كان المزارعة فاسدة لان صاحب الارض اذا كان  
البذر من قبل الزارع فهو مواجرا رضى لزرعها العامل لنفسه فلا يستحق  
عليه الاجر فكان شرط الضمان شرطا فاسدا في الاجارة فيفسد الاجارة  
فان لم يكن الضمان شرطا في الزراعة جازت الزراعة وبطل الضمان وان كان البذر من صاحب الارض  
يجوز الزراعة والصمان سواء كان الضمان شرطا في الزراعة او لم يكن لان صاحب الارض  
يصير مستاجر للعامل ضمانا فيستحق عليه العمل فصح الكفالة وان تغيب الزراعة فاختفى الكفيل  
بالعمل وعمل وادرك الزرع ثم ظهر الزارع كان الخارج بين صاحب  
الارض والمزارع على ما شرطا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع  
وللكفيل اجر مثل عمله على الزارع ان كانت الكفالة بامره. ولو كانت  
المزارعة بشرط ان يعمل الزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل فان كانت  
الكفالة شرطا في الزراعة فسدت الزراعة والصمان جميعا والمعاملة

جميع هذه مئة الزراعة. ولو دفع رجل أرضه مزارعة وكفل انسان لرب  
 الارض بحصته مما يخرج من الارض لا يصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك  
 عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل  
 لان حصه رب الارض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم تفسد الزاعة  
 ان كانت الكفالة شرطانها والمعاملة فهذا كما في الزراعة. ولو كفل رجل لاحدهما  
 عن صاحبه بحصته مما يخرج الارض ان استهلكها صاحبا فان كان ذلك شرا  
 في الزراعة فسدت الزراعة. وان لم تكن شرطانها جازت الزراعة والكفالة  
 لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تفسد  
 الزراعة اذا كانت الكفالة شرطانها لان دين الاستهلاك دين يجب  
 لا بعقد الزراعة فيفسد الزراعة كن باع من رجل شيئا وكفل انسان  
 للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع. ولو كانت الزراعة  
 فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الارض  
 بحصته مما يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان الزراعة اذا كانت  
 فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئا من الخبز  
 وانما يستحق اجر مثل الارض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم  
 ذلك والله اعلم

### كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا رح بشرائطها فجميع الانجار والكروم  
 والوطاب. وقال الشافعي رح لا تجوز الا في الكروم والتخيل خاصة  
 وبشرائطها اربعة. منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل



وسكتا عن نصيب الدافع جازا استحسانا كما قلنا في المزارعة. ومنها الشراكة  
 في الخارج كما في المزارعة ومنها التولية بين الاشجار والعامل ومنها بيان  
 الوقت فان سكتا عن الوقت جازا استحسانا ويقع العقد على اول شجرة تكون  
 في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة شجرة يقتضري المساملة. رجل  
 دفع اصول رطبة فارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان  
 الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة  
 على مرور الزمان فان كانت رطبة لنباتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج  
 بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول شجرة  
 تكون. ولو دفع نخلا فيه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة  
 بعد ما صار بسرا اخضرا واحمر غير انه لم يفته عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة  
 فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة. لو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه  
 لا يريد بعد ذلك لاقبلا ولا كثيرا لانه لم يربط بعد كانت المعاملة فاسدة  
 لان بعد ما تناهى عظمه لا يزداد بعله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله  
 . ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاؤها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها  
 حتى يخرج بذرها على ان مارت قاسه تلك من بذر فهو بينهما نصفان جاز  
 استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فيكون  
 البذر بينهما والرطبة لصاحبها. ولو شرط على ان يكون الرطبة بينهما  
 نصفان فسدت المعاملة لانهما شرطا الشراكة فيما لا يجوز بعله فالرطبة  
 للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما ان اشتراط الشراكة في الاشجار المدفوعة  
 اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك ههنا. ولو دفع الى رجل غراس



نخل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه  
 ويلقى النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذ لم يسم  
 حين معلومة لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف الموضع والضعف  
 والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه  
 فان بينا لذلك وقتا معلوما جاز والا فلا. ولو دفع الى رجل نخلا او كروا  
 او شجرا قد اطعم وبلغ سدين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى  
 نخله ويكشع كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما  
 نصفان فهو فاسد لا شتراطهما الشك فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر  
 فلا يجوز كما لو دفع ارضاً رعاة على ان يكون الارض والزرع بينهما  
 نصفين. ولو دفع نخلا او شجرا معاملة اشهر معلومة يعلم انهما  
 لا تخرج الثمرة في تلك المدة بل في اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسداً  
 ولو شرط لذلك وقتا قد يبلغ الثمرة تلك المدة وقد يتأخر عنها جاز  
 لانا لم ننتقن بغوات المقصود بهذا الشرط وانما نتوهم فان خرج الثمرة في تلك  
 المدة كان بينهما على ما شرطنا وان تأخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل  
 عمله فيما عمل ان لم يكن تأخر الخروج لأفة تحدث في تلك السنة وان لم يخرج  
 الثمرة لأفة سحاوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر  
 للعامل معنا ولا شيء له لان حدوث الافة لا يبين ان الثمر ما كانت تخرج  
 في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد. رجل دفع الى رجل كروما معاملة وفيها  
 اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب  
 ثمرها قل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للنماء والزيادة

فان كان بحال لا يذهب ثمرتها قبل الادراك لولم تحفظ لا يجوز المعاملة  
 في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من ثمرها الفار وكودفع ثمرها الجوز  
 الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح جازد فيها  
 معاملة وللعامل حصة منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم نتبع  
 الى احدهما لا يجوز. رجل دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة على ان  
 يقوم عليه ويسقيه ويلقحها فما اخرج الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان  
 وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم او شرا للعامل مائة درهم  
 على رب الارض كان فاسدا. رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء سنين معلومة  
 على ان يفرسها نخلا او شجر او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من ثمر نخلا او شجر  
 او كرما فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا  
 فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عندك فاخرجت ثمر كثيرا كان  
 جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللعارض على رب الارض قيمة  
 غراسه واجر مثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات. وكذا لو لم يشترط  
 له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على مائة درهم او شرا كخطة  
 او نصف ارض اخرى له. وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرا  
 ان ما اخرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رب الارض  
 مائة درهم او كخطة وسطا وشرا ان يكون الارض بينهما نصفان وكذا  
 لو كان الغراس من قبل العامل وشرا ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان  
 لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل  
 ولرب الارض اجر مثل ارضه لان العامل ههنا استاجر الارض حيث شرا



٤  
 لرب الأرض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم. ولو كان الفارس من  
 صاحب الأرض على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الأرض على العامل  
 مائة درهم كان فاسداً ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض اجر مثل أرضه  
 وقيمة غراسه لأن العامل يصير مشتري الفارس ببعض المائة. رجل دفع  
 إلى رجل أرضاً على أن يفرس المدفوع إليه لنفسه ما بدّله من الفارس  
 على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض  
 مائة درهم أو يسم شيئاً غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للفارس.  
 ولرب الأرض اجر مثل أرضه. رجل استأجر أرضاً وقبضها ودفعها إلى الآخر  
 مزارعة على أن يكون البذر من المستأجر كان جائزاً وإن كان من صاحب الأرض  
 فهو فاسد. وفي الآجورة الطويلة إذا اشترى المستأجر الأشجار والكروم كما هو  
 الرسم ثم دفعها معاملة إلى الأجير كان جائزاً. ولو استأجر رجل أرضاً  
 من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة إلى زوجها أو مزارعة أو مقاطعة  
 كان جائزاً ولو أخذها من الزوج ثم دفعها إلى امرأة الأجير مزارعة إن كان  
 البذر من المرأة كان فاسداً. رجل دفع إلى رجل أرضاً ليفرس فيها الأشجار  
 والكروم بقضبان من قبل المدفوع إليه ولم يوقت لذلك وقتاً ففرس  
 المدفوع إليه وأدرك الكرم وكبرت الأشجار واستأجر الأرض من صاحبها  
 كل سنة باجر مسموع ثم إن صاحب الأرض أخذ المدفوع إليه وقت الربيع  
 قبل النبرون إن برقع الأشجار قالوا إن أخذه بذلك وقت قبل خروج  
 الثمار كان له ذلك لأن الفارس لا يتضرر بقطع الأشجار في ذلك  
 الوقت ضرراً زائداً قال مولانا رضي الله عنه ويعندي إن كان ذلك قبل



تمام السنة وقد استأجر المأرض مسانحة لا يجبر المستأجر على قلع الأشجار  
 ان ابي رجل دفع أرضا له الى ابنه ليفرس فيها الأشجار على ان يكون الاثما  
 بينهما نصفين ففرس الابن ثم مات الاب وترك اولاد سوى هذا الابن  
 فارد بقية الورثة تكليف الفارس بقلع الأشجار كلها لتقسيم الأرض  
 بينهم قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت الأرض تحتل القسمة تقسم الأرض  
 بينهم بما اصاب حصة الفارس فله بما فيها من الأشجار وما وقع من الشجر  
 في حصة غيره يوم يقلعه ويتسوية الأرض اذا طلب ذلك الغير دفنا  
 للضرر بقدر الامكان وان لم تكن الأرض تحتل القسمة يؤمر الفارس بقلع  
 كل الأشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الا بقلع  
 كل الأشجار رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على ان يفرس المدفوع  
 اليه فيها غراسا على ان ما يحصل من الاتواس والثمار يكون بينهما جان  
 فان غرس المدفوع اليه ثم لحق رب الأرض دين لا وفاء له الا من غرس الأرض  
 قالوا ان لم يكن في الأشجار غرس فان الفاض ينقض هذه المعاملة وان لم يكن  
 معاملة وكانت اجارة ينتقض الاجارة ويخير صاحب الأرض ان شاء  
 ضمن نصف قيمة الأشجار للفارس ليصير كل الأشجار له ثم يبيع بالدين  
 وان شاء قلع الأشجار وكذلك لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة  
 بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان لرب الأرض  
 ان يطالب المستأجر بتفريغ الأرض وليس له ان يملك الأشجار على  
 المستأجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قلع الأشجار يصير بالأرض  
 فاحشا لان الأشجار تنبع الأرض من وجه لان ثامها بالأرض

في بيع الارض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال مشقوم بمنزلة الارض  
 يجوز بيعه بدونه الارض فلكان جهة الاصل لا يملكها صاحب الارض  
 على العارض بالقيمة بغير رضا اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولاجل التبعية كان  
 لصاحب الارض ان يملك على العارض حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار  
 مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتضرر صاحب الارض بقطع الاشجار المشتركة  
 . رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها ودفع اليه التالة فغرس فقال صاحب  
 الارض انا دفعت اليك التالة والاشجار لي وقال الفارس قد سرت تلك  
 التالة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول  
 صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة التالة التي دفعها  
 اليه قول الفارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها . رجل دفع الى رجل  
 كروما معاملة ما ثمر الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يغلون الكروما كلون الثأ  
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على  
 صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل . وان اخذوا واكلوا باذنه فن كان  
 منهم من تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب  
 لعامل ويصبر كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا تجب نفقتهم عليه  
 لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كمن دلسا ق  
 سى السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير . رجل دفع تالة الى رجل ليغرسها  
 على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للفارس كنت  
 خادمي وفي عيالي دفعت اليك التالة لتغرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان  
 علم ان التالة كانت للفارس كان الشجر له وان كانت التالة للدافع فأنك



الفارس في حال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للذئب لان الظاهر شاهد له  
 وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في الفارس عليه  
 قيمة الثالثة وكذا لو كان الفارس قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها في الفارس  
 وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قلعها كما غرس في الكرم اشجار اخرى  
 امر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصما قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلاً  
 الاغراس كانت للفارس حولها من ارض الفارس او من ارض غيره كانت  
 الاشجار للفارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغيا ذن صاحب الكرم <sup>انها</sup>  
 غرس بامر وبغير شرط الشركة كانت الاشجار للفارس ويطيب له الزيادة ارض  
 لرجل له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة ذهب  
 مانيت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت التالات التي نبتت تنبسط بقطع  
 الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان التالات تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجرة  
 فلا يجوز هذه الهبة . وان كانت التالات لا تنبسط بقطع الشجرة جازت الهبة  
 لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى في ارض  
 غيره شجرة لرجل نبتت من عروقها في ارض حارة قالوا ان كان صاحب الارض سفاهاً  
 حوّنبت بانبائه فهو له وان نبت بنفسه لا يسقى احد فهي لصاحب الشجرة اذا  
 صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذبه كان القول لصاحب  
 الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت بنوات رجل والفتها في كرم رجل  
 اخر فنبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها وكذا لو  
 وقعت حوخة في ارض غيره فنبتت لان الحوخة لا تنبت الا بعد ذهاب  
 لحما فتكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض



كالسبل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع مكان التراب لصاحب الارض  
 بخلاف الصيد اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض  
 ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض  
 فهريين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار  
 قالوا ان عرف غارسها ففي له وان لم يعرف بما كان من الاشجار في موضع  
 هو ملك احد هما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما  
 رجل له حائط وله شجرة على ضفة نهر عام فثبتت من عروقها اشجار في جانب  
 اخر من النهر ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى  
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها ثبتت من عروق الشجرة  
 التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها ثبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب  
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبتت بسقيه  
 ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم. ضيعة  
 متلازمة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب  
 الضيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي ثبتت  
 من غير نبات وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقلمها ولا يستحق  
 لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقلمها وان كانت الاشجار من الاشجار  
 التي لا تثبت من غير نبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت تثبت بغيرانبات ولا يعلم  
 لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تثبت الا بانبات كانت  
 ملوكة لمن انشأها فاذا لم يعلم البنت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مباحا لاشجار  
 على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في مسكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة

هذه السكة فادعى بعض اهل السكتان فلا ناغرس هذه الاشجار وانا ولدته  
 وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعى البينة يقضيه وان لم يكن  
 بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة  
 وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون  
 لصاحب الارض طاحونة لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي  
 فيه مصب الماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجرة  
 تبعاً للطاحونة لان المشجرة لا تكون من ذوايع الطاحونة بل هي اصل بنفسها  
 فلك الطاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعاً للطاحونة فاذا الختم  
 فيها قوم فمن عرف انها في يد فوله والبينة على غيره مسنة بين ارضين احدها  
 ارفع من الاخر على المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ررح ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة  
 ولا يحتاج امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض  
 العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر  
 البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت  
 المسناة وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة بالغرس علم من  
 يكون حكم الشيخ الامام اسمعيل الراشد عن اسناده الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل  
 انه قال انا نقبس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله معاملة فاراد  
 العامل ان يضع الوصل على الاشجار علم من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضيبة الذي  
 يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيبة وشق الشجرة  
 وادخال القضيبة في الشجرة يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضيبة



٤٧  
يكون منه الخرس على صاحب الكرم والعلى يكون على العامل وكذا الدعائم  
يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذا لك  
في تغطية الاشجار بالخريف ما كان من باب الفصن كالشوك الذي يوضع  
على الكرم يكون على صاحب الكرم وعلى التغطية يكون على العامل حتى لو انقضى  
مدة المعاملة فما بقي من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل. ويجب على العا  
حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق له شيئاً من الاشجار والقضبان  
لطبخ القدر ولا من الدعائم والخريس واذا رفع القضبان وقت الربيع  
واخرج الكرم لا يجعل له ان يأخذ من القضبان يعني من مدفع خشك وشا  
درخت مرخند وند باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب  
والثمار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم. رجل دفع ارضه معاملة  
على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد ما يحتاج  
الى التشديد فاخر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان والخريف كما هو عاد  
اهل بخارا فان اصابها البرد فسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي  
يضمن الاكار ذلك لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء  
العقد فاذا ترك ذلك كان ضامناً

كتاب الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار وال  
لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرره نحو الماء في الحيا  
والحيون والابهار والا نهار لكل احد ان يشرب منه ولو سقى دوابه في مكان فيه انقطاع  
ذلك الماء ولا يمتنع بها ارضه ولا زرعها. فاما الماء المحرز بالواني لا ينتص



هذا الإباحة من غير أن سبق بأخذ الماء في وعاء أو غيره يصير ملكاً بطلت  
 عليك كسائر أنواع التمليك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو كانت  
 يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء إذا نبتت في أرض إنسان بغير إباحة  
 يكون مباحاً لكل من يأخذ إلا أنه لا يدخل أرضه إلا بإذنه فلو كان لا يحبه  
 ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الأرض ما إن تحتش وتدفع إلى واما إن  
 تاذن له بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر إذا نبت في أرض إنسان بغير  
 إباحة تكون لصاحب الأرض. والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك  
 والكلاء والحشيش ماله ساق له إذا نبت ينسبط على وجه الأرض. ومعنى  
 الشكة في النار الشكة في الاصطلاح والاستنارة وإذا أراد أن يصطلي بنار  
 غيره أو يأخذ سراجاً من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ عين النار والحجرة  
 فان أراد ذلك كان لصاحبه أن يمنعه إلا أن يأخذ شيئاً لا قيمة له ولا يضر  
 به وكان له أن يأخذ بغير استئذان

### فصل في الأنهار

نهر يقوم لرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الأرض  
 أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضاً  
 أو شجراً أو زرعاً ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه. فان أراد أن يبيع  
 الماء بالقرب والواني ويسقي زرعاً وشجراً خلت المشايخ فيه. والامع أنه ليس  
 ذلك لأهل النهر أن يمنعه. وإن أراد قوم لهم شرب من هذا النهر  
 أن يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا إن كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب  
 ولا يفسد ليس لأهل النهر أن يمنعه وإن كان ينقطع الماء بسقيهم بأن كان الأبل كثيراً

فكان لهم حق النع. وقال بعضهم ان كان ينكسر ضفة النهر ويخرب بالسفك كان  
 لهم حق النع والاقلا وكذا العين. والمحوض الذي دخل فيه الماء بغير حواجز  
 الخصال فهو بمنزلة النهر الخاص. واختلفوا في التوضي بماء السقاية جوز بعضهم  
 وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والاقلا. وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا  
 في المياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها التوضي ويمنع منه وهو الصحيح  
 ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله. وليس لاحد ان يمتد  
 ارضه او نزع من نهر الغير او عينه او قناته اضطر لذلك او لم يضطر وان سق  
 ارضها ونزعها بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ  
 مرة بعد اخرى يؤد بها السلطان بالضرب والعسر ان راي ذلك رجل له ارض  
 على شط الفرات او على ضفة نهر عام كان للعمامة المروية هذه الارض للشفه  
 واصلاح النهر وما اشبه ذلك ثم ليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المروية  
 في ارضه اذ لم يكن لهم طريق في غير ذلك. رجل ادعى ارض رجل لنفسه بها  
 وصاحب الارض ينكر فان كان الماء جاريا الى ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول  
 المدعى وان لم يكن جاريا الى ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض  
 الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكذا في النهر محصور الى ارض  
 المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول  
 استعمال. ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة  
 فخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل  
 فاحتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشكواؤه اولي بذلك الفضل لانه  
 لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه اشراكه فلوان هذا الذي فضل



نصيبه من الماء اراد ان يسوق ذلك الفضل الى ارضه اخرى سوى ثلاث  
الارض لم يكن له ذلك الا برضا شركائه والنهر فان لم يرضوا كان بينهم على قلة  
بمنابهم ولا يشبه هذا. لو كان له سدس الماء من نهر بين قوم وعشر الماء  
او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه  
الى حيث شاء من الارضين لان ذلك ليس بشرب لارض معين والاستغنى  
عنه لا سبيل لشركائه عليه. وكل له نهر خاص من الوادي لارض له خاصة  
وليس له في هذا النهر شريك خربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض  
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج سائر الناس  
الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يضرهم ذلك كان لمصاحب  
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث شاء وان كان ذلك يضر باهل الانهار وهم  
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الارض  
نهر خاص ليس لغيرهم ان يسقي نستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن  
القوم الا واحد او كان فيهم صبي وغائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقي  
زرعه وارضه من ذلك النهر. رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب  
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان لمصاحب الارض ان يمنع من الدخول  
في ارضه الا ان يمضي في بطن النهر. وكذا القناة والبئر والعين لانه لا ضرورة  
له في الطريق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمضي في بطن النهر  
بخلاف ما اذا كان ارضه على شط فرات او على ضفة نهر علم فان ثمة ذكرنا  
ان للعامة الدخول في ارضه لا صلاح النهر العام اذا لم يكن لهم طريق غير  
ذلك لان ثمة الضرر عام وقد يحصل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهذا



٨٠

من صاحب النهر والقناة من رخصا فلا تحمل لاجله ضرر صاحب الارض  
 بالدخول في ارضه . رجل اتخذ في داره خضرة او شجرة وارا دان يسيقي ذلك  
 بالاواني من نهر لغيره . اختلافوا فيه قال مشايخ بلخ رح ليس له ذلك الا باذن  
 صاحب النهر كما ليس له ان يسيقي زرعته . وذكر شمس الامنة السرخسي رح  
 الاصح انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك  
 يعد من الدناءة . نهر بين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصته  
 بعضهم بعينه الى رجل كان نقصان ذلك على الجميع . نهر بين اثنين تهايا  
 فيه بالايام جازت المهايأة . ولو كان لاحدهما نهر وللآخر نهر اخر فتهايا  
 لا يجوز . رجل باع ارضا بشرها فللمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان  
 للبائع قوم لهم ارض على نهر لا يعرف كيف كان بين اهلها في الماء فاختصوا  
 في الشرب فهو على قدر اراضيهم لكل انسان بحصته بخلاف الطريق اذا كان  
 بين جماعة ودار احدهم اوسع من دار الباقي فانه لا يستحق بتلك الزيادة  
 من الطريق لان الاستطراق الى الدار الكبيرة نحو الاستطراق الى الدار  
 الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب . نهر لقوم يمر في ارض رجل كان  
 لصاحب الارض ان يسيقي منه ارضه ان كان لا يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعوا  
 رجل له شرب من نهر لا يرضى اشتري ارضا اخرى ليس لها شرب من هذا النهر  
 بمجنب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى اليها ويجعلها مكان  
 الاولى وليس له ان يسيقي نخيل له او زرع له في ارض اخرى الا ان يملأ  
 الاولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها الى الاخرى يفعلها مرة بعد اخرى ارض  
 على نهر شر بها منه ادعى رجل الارض واقام شاهدين ان الارض له ولم يكن

الشرب فانه يقضيه بالارض بحصتها من الشرب. ولو شهد بالشرب دون  
 الارض لا يقضيه بشئ من الارض. <sup>١١</sup> نهر عظيم اهل قري لا يحصون اذ  
 قوم سواهم ان هذا النهر لقري معلومة لا يحصى اهلها واقام البينة على  
 ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون وفيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد  
 منهم قال محمد راج اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد  
 من المدعىين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر  
 جماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذة من  
 طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقضيه بتلك البينة  
 كذلك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معدون فبين لم يقض  
 عليهم عند حضر ائدهم وانما يقضى عليهم من غيرهم خاصة. نهر بين  
 قوم اراضى البعض في اعلى النهر وارضى البعض في اسفله ومن كان ارضه  
 في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكره في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر  
 على الاسفل ولكنه يشرب بحصته لان السكر قطع منفعة الماء عن اهل  
 الاسفل في بعض المدة وفيه تعرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء  
 لا يملك النهر في المحل المشترك الا برضاهم فان تراضوا على ان اهل اعلى  
 النهر يسكر النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصابوا على ان يسكر  
 كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل  
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح او باب  
 او حشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتراب لان السكر يكون عند  
 الضرورة فيتقدر بقدر الضرورة ورضاء الشركاء بنفيها ككفيه



وان اختلفوا لم يكن لاحد ان يسكن على صحابه. وكذا لو كان الماء في النهر بحيث  
لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكرفانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا  
ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكنوا ويرفع الماء الى اراضيهم. وان اراد احد  
ان يكرى من النهر الخاص به في اخر نفسه لم يكن له ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب  
عليه رعي لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون رعي لا يضر بالنهر ولا الماء  
بان يكرى في ارض خاصه ولا يغير الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بالرعي  
بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فاذا كان بهذه الصفة كان له ان يفعل  
ذلك بغير اذن الشركاء لانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك  
فمن منعه منه يكون منعنا فلا يلتفت الى ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب على هذا  
النهر دالية ولا يضر ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل  
ولو ان رجلا له نهر خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالقرات والدجلة  
والسيحون ويجعون شربا لارضه خاصة وليس له في هذا النهر شريك على الوادي  
الكبير نهار وحف الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارضه اخرى  
قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المدا وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الارض  
التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضر بهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء  
الى حيث شاء. وان كان يضر ذلك باهل الانهار اوهم محتاجون الى هذا الماء لم يكن  
ان يسوق الماء الى غير تلك الارض. ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فاراد  
ان يريها فاسفلها عن موضعها ليكون اكثر اخذا من الماء ذكرها الكتاب بان له ذلك  
لان هذا الكرى تصرف في ملك نفسه وهو الكوة. وعن الشيخ الامام تميم الاعمدة  
الحنافى رحمه الله قال هذا اذا علم انها كانت منسقة في الاصل وان تعفت

بانكس ذلك فهو بالتسفل يسيد عالة الحالة الاولى . اما اذا علم انها كانت  
 في الاصل بهذه المصفة فاراد ان يسفلها فانه يمنع عن ذلك لانه يريد بهذه  
 ان ياخذ زيادة على ما كان له من الماء . وكذا لو اراد ان يرفعها وكانت مسفلة  
 ليقل ماؤه في ارضه حتى لا ين كان له ذلك . ولو اراد ان يوسع فم النهر ليدخل  
 الماء في كوته اكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه اخذ زيادة على ما كان له من  
 الماء . وعن ابي يوسف رج انه سئل عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من الفرات  
 او الدجلة او النيل وهو نهر في الروم او ياخذ الماء من نهر مرو وهو وادي  
 عظيم قريب من الفرات والدجلة يسقى بهذا النهر الخاص زرع او كرمه  
 او نخله فاجاء انسان اخر الى ارضه قبل ان يصل الماء الى ارض صاحب النهر  
 كان لصاحب النهر ان يمنعه . واذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا اري  
 ان يمنعه من ان يسقى ارضه او نخله . وعن ابي يوسف رج انه سئل عن نهر  
 مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو وكان ماؤه بين اهلها كوى بالحصص لكل  
 قوم كوة معروفة فاصحى رجل ارضا مبيتة لم يكن له اشرب من هذا النهر  
 فكري لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء اليها من خلف  
 البويعتهم قال ان كان هذا النهر الحادث يصير اهل مرو صرا بينا ومائهم  
 يسر له ذلك ويمنعه السلطان عزو للموكد الكل احدا ان يمنعه لان ماء النهر  
 اعظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر . وان كان ذلك لا يضر  
 باهل مرو له ان يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء والوادي العظيم على اصل <sup>البحر</sup> الابا  
 لا يصير حق للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كوى  
 نهر من فوق مرو . واما اذا اضر بهم فكل واحد يكون بمسوعا من الخفاق



الضرب الغير . قال محمد بن سالت ابا يوسف رج هل لاحد من اهل هذا النهر  
 الخاص ان يتخذ عليه جواما ويكرى لها منه نهر فارضه ويسيل فيه ماء النهر  
 ثم يعيد الى النهر الخاص وذلك لا يضرب اهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان  
 النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحد  
 فيه حدئا ولا ان يتخذ عليه جسا ولا نقطة الجس اسم لما يتخذ من اللواح  
 والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجرة والمجر بعد ما يتخذ موضع  
 لا يرفع عن ذلك الموضع . وكذا البئر والعين بن قوم بالشركة فيه خاصة وكذلك  
 نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين  
 في اعلى هذا النهر الخاص وارض الاخرى اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد  
 بعض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيغني عن ارضي وتنتز منه ارضي ولا يصل  
 اليك الماء الا بعد ان يقل فياتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه  
 يقصد الاضرار بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسد  
 النهر . وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولت نصفها اذا كان في حصتي  
 سددت منها ما بدلي وانت في حصتك تفتح كلها ليس له ذلك لان القسمة  
 تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما قطرتك القسمة الا ان يرضيا على ذلك  
 فان تراضيا على ذلك واقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا لصاحبه الاسفل ان ينقض كان له  
 ذلك لان ذلك كانت اعانة والاعانة غير لازمة . وكذا لو مات احدهما كان  
 لوارثه ان ينقض ما تراضيا عليه . وسئل ابو يوسف رج عن نهر بين قوم يأخذ  
 الماء من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى  
 مسماة فاراد احدهم ان يسد كوة له ويفتح كوة اخرى اعلى من الاولى فلهذا النهر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكسر خفة النهر المشترك ويريد به ان يزيد الماء في حقه  
 لان دخول الماء على النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك  
 الكوة فرق بين هذا وبين الطريق . جعل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل  
 باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان عمه له حق البرور والدخول في السكة  
 وبذلك لا يزيد حقه سواء كان باب في اعلى السكة او في اسفلها اما من ملحقته  
 في الماء يرداد بفتح الكوة في اعلى النهر . ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة  
 اراد ان يجعل باب في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يرداد  
 طريقه ومردش في السكة . وفي الكتاب قال له ذلك وسوي بين العصلين وفي  
 اخذ سمس الائمة السرخسي رح . وسئل ابو يوسف رح ايضا عن رجل جعل له  
 امير خراسان شربا من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى وكان له شرب  
 كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل منعه في ارض يملكها وفي ارض  
 لا يملكها قال ان كان نضرا العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضرب كما لا يجوز للامام  
 ان يأخذ شربا احدهم ويعطي غيره . وسئل ايضا عن نهر بين قوم ياخذ  
 الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث الكواتر  
 فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء انا من نصيبكم  
 لان كثرة الماء ونفقته يكون في اعلى النهر فيدخل في كواتكم شئ كثير ومن  
 لا ترضيه هذا ويجعل لكم اياما معلومة وتسدد ايامكم كوانا لنا اياما معلومة  
 وانتم تسددون فيها كواتكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل  
 اليوم . وكذا لو اخذت من اهل النهر فادعي بعضهم زيادة ثم يكن له ان يتفرع لا يحل  
 الا بحد ويترك على حاله والاصل يستنس ما ان ما كان قد يترك على حاله



ولا يصير إلا بحجة . ففرض سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل الثلث داره  
من ذلك النهر ويسقي بستانه ويمسكه الجيران عن ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي  
رحم الله أن كان حديثا كان لهم المنع وإن كان قديما كان له ذلك بمنزلة الطلقة فوق السكة  
فهي بين قوم غطي رجل مجرى الماء قال أبو القاسم رح إذا لم يكن قديما فلا ريب المجري  
أن يأخذوه بالكشف ويرفع الغطاء . بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة  
غير نافذة قال أبو بكر البلخي رح لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويوم يرفعه فان  
لم يرفع يرفع الأمر إلى صاحب الحسبة ليأمر بالرفع . ففرض قوم حفروا والقوا التراب  
في أرض رجل فيها هذا النهر قال أبو القاسم رح يؤخذون برفع ما جاؤوا به من الحرم عن  
إيضاية رح في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يؤخذون  
برفع التراب . ففرض بين قوم لهم أرض راضى لبعضهم عليه سواق وللبعض عليه ذوال  
وللبعض أرض ليس لأرضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف  
من هذا النهر ولأمن غيره اختصموا فادعى صاحب الأرض أن لها شربا من هذا النهر  
وهذه الأرض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب أن النهر في القياس يكون بين أصحاب  
السواق والدوال لصاحب الأرض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر أراضيهم  
التي تكون على شط النهر . وإن كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف  
وإن لم يكن النهر بينهم على قدر أراضيهم . وإن كان لهذا الأرض شرب معروف  
من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لأن الآخر  
الواحد لا يكون شربها من نهرين عادة . فإن لم يكن لها شرب معروف من غير هذا  
النهر فليس لها شرب من هذا النهر بحكم الظاهر . كان لها ساقية أخرى  
بجانب هذا الأرض ليس لها شرب معروف ففي القياس يكون لهذا الأرض الأخرى

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى جائلة  
بين الارض الاخرى وبين النهر. وهذا الاستحسان يكون لارضه شرب من هذا  
النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب  
من هذا النهر كان شرب الكل من هذا طاهرا. رجل ادعى ارضا بشربها من نهر  
وانكرها هل النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له  
ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضي له بالارض ويحسم الشرب لارض الشرب تبع واستحقاق  
التبع يكون باستحقاق الاصل وان شهد له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضي له  
بشي من الارض لانها شهدا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع نهر رجل في ارض  
رجل فادعى رجل شرب يوم من المهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضي له وكذلك  
مسيل الماء لان الجرهاالة في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة. ولو شهدوا  
ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له خربة النهر شي لا يقضي شهادة لهم  
ولو ادعى عشرة نهر وعشر قناة فتهدا احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قياس قول  
ابن حنيفة رج لا يقبل شهادة تهما وان شهدا بالافرار. وعند صاحبيه رج جازت  
شهادتهما على الاقل استحسانا. رجل له ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من  
رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الحريم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيما الطريق الا بالذكر  
فلوان اشترى النهر اراد ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاح النهر يمكن له ذلك  
الارض صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر. ولو كان الارض على شط فوات او على شط  
نهر كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفقة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنع  
ذالم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض ومثن بين رجلين باع احدهما نصيبه  
من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز. وان باعه



٢٠  
عنه ان يكون للمشتري طريق في هذه الارض لم يجز ، ولو كان بين ثلثة زرع باع احدهم  
نصيبه من احد الباقيين لايجوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى بشرا بغير ارض  
وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض فظاهر الرواية لايجوز هذا البيع فان باع  
وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون  
على صاحب الارض فلو انه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب  
مع ارضه قال الفقيه ابو جعفر سرح لايجوز البيع في الشرب الا ان يجير البائع الاول  
لان المشتري الاول لم يملك الشرب با لشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على موجود  
الا ترى انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع ولم يقع  
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض  
فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول . قال مولانا رضي وعندي هذا الجواب  
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان  
بيع الشرب وحده وان كان لايحوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية . وبه اخذ المشائخ وقد  
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم ابيع الفاسد والمبيع بيعا  
فاسدا يملك بالقبض فاذا انا بعد القبض وجب ان يجوز . ويؤيد هذا ما ذكره الاصل  
رجل باع الشرب بغيره وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ، ولو لم يكن الشرب محل البيع  
لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بمائة اودم وقبضه لايجوز عتقه . ولو باع الارض  
بشرب ارض اخرى اختلف المشائخ رح فيه . فمن مشترك بين رجلين باع احدهما  
ارضه الذي يجنب هذا النهر وراء هذا النهر طريق وذكر في صك البيع حد الارض  
التي باعها للطريق قال ابو نصر روح لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه ابو الليث رح  
يدخل وعليه الفتوى . كرم ان يجري ما بينهما واحد بيع احد هاتين الاخرى فلا البيع

الامام ابو القاسم رح لا يتحقق احدهما على الآخر بحري بغير شرط . وان كان كل كرم باع  
 آخر فباع بكل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق هو له يدخل فيه الجري هكذا قال وقال  
 الفقيه ابو الليث رح هذا اذا باع العليا او لان السفلى وهما الواحد وما اذا باع  
 السفلى او لا بكل حق هو له يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذه الجواب غير مجمع وانما  
 الجواب الظاهر ان يقر ان كان كل كرم للمالك آخر فان لم يذكر في البيع المحقوق والمرفق  
 لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشترق اجزاء الماء  
 الى ارضه ويكون كل مشترقا تمام مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقديم والتاخر وان كانا  
 للمالك واحد فان لم يذكر المحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك  
 فان باع العليا ولا بكل حق هو له لم يكن لصاحب السفلى حق اجزاء الماء الى كرمه السفلى  
 . دار ان لرجل مسيل ماء سطح احدهما على الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل  
 حق هو له ثم باع الدار الاخرى من رجل آخر فارد المشتري الاول ان يمنع المشتري  
 الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع  
 وقت البيع الاول ان مسيل ماء التي لم تنع يكون له في الدار التي باعها . رجل له دار  
 متلاصقان احداهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة  
 وملتصقا بها الخراب قال الفقيه ابو بكر رح ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء  
 في الخراب جاز لان العامرة جرت بذلك ولو استثنى ملتصقا بالخراب لا يجوز . لانه  
 لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب  
 ومسيل ماء سطحه الى هذا الجاس عرف ذلك في القديم فان المسيل على حاله  
 وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح دار رجل اخر وله فيها ميزاب  
 قديم ليس لصاحب الدار منه عن اسالة الماء وهذه جواب الاستفسار



فيها وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له سبيل الماء في داره والفتوى  
 على جواب الاستفسار كرم بين اربع اخوة ويجنب الكرم حائطا لجهنم فاشترى  
 احدا الاخوة الحائطا بعينه واراد ان يسوق الماء الى الحائطا المشتري فاراد احد  
 الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء  
 في مجرى مشترك كان له المنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا  
 للمشترى شرب من هذا النهر <sup>رجل</sup> له سبيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره  
 مع السيل ورضي به صاحب السيل كان لصاحب السيل ان يضرب بذلك  
 في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رتبة النهر لا شيء له من الثمن ولا سبيل له  
 على السيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى فباع الوارث الدار  
 ورضي به الموصى له جارا لبيع وبطل سكناه . ولو لم يبيع صاحب الدار وان  
 صاحب السيل ابطلت حقه في السيل فانكاهه حق اجراء الماء دون الرتبة بطل  
 حقه قياسا على حق السكنى . وان كان له رتبة ان سبيل لا يبطل ذلك بالابطال لان  
 ملك العين لا يبطل بالابطال . وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات  
 الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس حاز الصلح . وذكر  
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رح ان حق الموصى له وحق الوارث قبل  
 القسمة غير متأكد يحتل السفوط بالاستقاط . حائطين <sup>رجل</sup> بين حطين عليه  
 حبلانها درغ احداهما الحائطا بوضا صاحبه ثم . صاحبه بماله بها الاخر على ان يعبر  
 صاحبه مجرى سائر داره ليجري ماء فيها الادارة ويسقى بستانه فضل واعارة الجرى ثم يرد اليه ان يمنع  
 الجرى كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يبيع الجرى كان له ان يعبر <sup>نظر</sup> بها  
 بغير ما افقوه بناء الحائط <sup>رجل</sup> له آتيجار الفراء على ضفة نهره في داره فدخل الماء

من عروق الشجرة من هذا النهر إلى داره وقد عت الدار إلى الخراب قال أبو القاسم ج  
 ان لم يغرسها في حريم النهر لا يوم الغار من بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار  
 الجار فلما رقطعها. وذكر في الأصل رجل خرج سعف شجرة إلى ملك انسان كان  
 لصاحب الملك ان يامر بقطع السعف. وكذلك الجند ومع الشاخص قلائد  
 إلى دار جاره كان لصاحب الدار ان يامر بالقطع فان ابى ان يقطع يرفع الامر  
 إلى القاضي حتى يجبره على القطع فلوانه لم يرفع الامر إلى القاضي قطع بنفسه في الجند  
 الذي انقطع على وجه الجند لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام ابو الحسن  
 علي السعدي رح عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها إلى بيت صاحب  
 النخلة ليس لصاحب الملك ان يقطع وان قطع ضمن سواء كان السعف نبت  
 على حد ارضه او في ملك صاحب النخلة وان كان لا يمكن مدها إلى ملك صاحب النخلة  
 كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف  
 في ملك صاحب النخلة فطال السعف حتى مال إلى هواء صاحب الارض فاما ان  
 يمكن المده ليس له ان يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مده ينظر ان كان السعف  
 هو القوائم كان له ان يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم النخلة معلوم  
 لا يختلف وان كان الانجار مشرورة او غير مشرورة لكن موضع القطع غير متعين فهو الغرر  
 والصواب ان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض  
 ان يقطع ولو قطع كان ضامنا. قال القاضي الامام هذا رح ههنا مسألة اخرى لم ترد  
 في الكتاب اذا نبت الشجرة في ملك انسان او غرس رجل نالة في ارضه فكبر واخذ  
 من ارض جاره قال بانه يضمن لجاره الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره. رجل  
 له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واخذ اطراف جده مع الساباط على جدار



بعد فرغ صاحب الساباط من موضعه واراد ان يضعه على هذا الجدار  
 اربع مما كان من غير ان يبنى على جدار المسجد بقاء فتعاهل السكة عن ذلك  
 قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون  
 بمنزلة الشركاء في الجدار اذا كان الجدار مستحق لهم فلا يكونون لصاحب الساباط  
 ان يحدث فيه شيئاً لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك. <sup>نهر الشفا</sup>  
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذ بساتين يسقيها من هذا النهر  
 قالوا ان كان ذلك لا يضر اهل المدينة لا بأس به وان اضرهم بان كان لا يصل  
 اليهم من الماء الا شئ قليل لا يسعهم ذلك. ولو كان النهر في الطريق فارادوا  
 ان يغرسوا الاشجار على صفها كان لا يضر بالطريق لا بأس به وللناس حق النع  
 وان كان لا يضرهم. <sup>نهر لقي</sup> سحري في بستان رجل كان لصاحب البستان  
 ان يغرس على حافته لان به احكام حافتي النهر فان ضاق نهرهم بذلك  
 حينئذ يوم يقطعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه  
 آخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقطع. <sup>نهر سحري</sup> في دار رجل وصاحب  
 الدار اسبق بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الماء  
 من هذا النهر في عروق الشجرة الى دابجائه فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس  
 الشجرة وحريم النهر لا يوم يقطع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار  
 جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر  
 الى القاضي. <sup>حوض</sup> في بستان رجل وهو مستنقع لماء اقوام فامتلك الحوض  
 وذلك يصير بناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع  
 من احرار الماء في هذا الحوض الى ان يصلح الحوض قال الشيخ الامام ابو القاسم

ان كان صاحب البستان مقربا للحوض لارباب النهر وان استنقاع الماء فيه  
 قديم كان لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا الحوض  
 وليس على صاحب البستان اصلاح الحوض . رجل له مجرى ماء في دار رجل  
 فغزب المجري فأخذ صاحب الدار صاحب المجري باصلاحه قال ابو نصر <sup>رحمة</sup>  
 لا يجب لصاحب المجري على صاحبه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح جبل  
 فغزب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجري باصلاح سطحه  
 فكذلك هذا . فان كان النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه قال الفقيه  
 ابو الليث ر ج وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري  
 وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل  
 النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البلخي ر ج في مثل هذا وهو  
 المختار . جدار بين رجلين وببيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى بذراع  
 او بذراعين فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ان انت  
 الى حدي بيتي تم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي ر ج ليس له ذلك لكن سياه  
 جميعا من اعلاه الى اسفله . وقال الفقيه ابو الليث ر ج ان كان بيت احدهما  
 اسفل بأربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب  
 الاعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه بمنزلة سفلى وعلو حائط لرجل  
 باع نصفه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام منقعا كان له ذلك  
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وان اضر بان يكسر النهر

ليس له ذلك والله اعلم

فصل في ذكرى الانهار وعامة الجاري والمساكن



الاثنا وثلاثة منها ما يكون كرية على السلطان ومنها ما يكون كرية على اصحاب  
 النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر  
 واذا امتنعوا لا يجبرون. اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل  
 في المقاسم كالفرات والدجلة والبيحون والسيحون والنيل وهو في الرقعة  
 واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال  
 فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويخرجهم لاجله فان اراد  
 واحد من المسلمين ان يكري منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضرب بالعامية  
 فان اضرب بالعامية بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الفرق يمنع من ذلك. ولما  
 الذي يكون كرية واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك  
 وهو الاثنا والعظام التي دخلت في المقاسم عليها قري فان فسد واحتاج الى  
 الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان  
 فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وحسب ان يؤدي  
 ذلك الى غرة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرب ترك الكري يرجع  
 الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهر الارضه  
 اضرب ذلك باهل النهر ولم يضرب ولا يستحق بهذا الماء الشفة. واما النهر الذي يكون  
 كرية على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص  
 قال بعضهم ان كان النهر عشرة فمادونها او عليه قرية واحدة يعني ماؤ يقسم بينها  
 فهو نهر خاص يستحق به الشفة. وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال  
 بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان الاربعين فهو نهر عام  
 وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف

فهو خاص واضح ما قبل فيما ان يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار اى الاطراف <sup>او</sup> يشاء  
 ثم ان النهر الخاص لو اراد بعض الشكراء الكرى وامتنع الباقيون قال ابو بكر بن سعيد  
 البلخي راج لا يجبرهم الامام ولو حفر الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر  
 الاسكاف راج يجبرون على ذلك. وذكر الخصاف راج في النفقات ان القاضى  
 يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع  
 به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عزلاي يوسف  
 . وان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض المتأخرين  
 اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة راج البداية بالكرى من  
 اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقى وقال ابو يوسف  
 ومحمد راج يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بخصص الشرب والار  
 وليس على اهل الشفة من الكرى شئ لانهم لا يحصون. لا يبي يوسف ومحمد  
 ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكرى الاسفل بصب الماء <sup>بخصفة</sup>  
 راج ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما  
 ملكه وانما ينتفع بملائة الغير فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كن له مسيل  
 على سطح جاره لا يكون عليه عمارق سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على اصحاب  
 الشفة بحكم المنفعة ويقول ابو حنيفة راج اخذ ولذا الفتوى. فان كان فوهة  
 النهر لارضه في وسط ارضه فكري الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى فيقول  
 ابو حنيفة راج اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى. قال بعضهم لا يسقط  
 ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله وفي آخره  
 ولختلفوا ايضا ان الكرى اذا جاوز ارضه هل له ان يفتح الماء لارضه او لا يفتح



حقد يرفع الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يفتح ، وقال بعضهم لا يفتح حتى يرفع  
 الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتأخرون البية  
 بالكرى من اسفل النهر . فخرج من السكة بحفرة كل سنة مرتين ويجمع تراب  
 كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ارباب  
 النهر سفل التراب . وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك نهر  
 لقوم يجرى في ارض رجل حفر بالنهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم  
 النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق  
 القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم  
 برفع التراب . بشر الماء المطر في سكة عند باب دار رجل امثلاً لصاحب الدار  
 ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال مولانا رح وينبغي ان يكون الجواب  
 على التفصيل ان كان البئر قد يمالم يكن له ذلك وان كان محداثا كان له ذلك  
 ، بشر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر  
 . امارة لها تسعة اجرية من الاراضي فجاء السيل وخرب مجرى هذه الاراضي  
 فاستاجرت اقواما ليعروا المجرى على ان تعطيتهم ثلاثة اجرية من هذه الاراضي  
 قال بعضهم ارجوان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلاثة اجرية من الاراضي .  
 وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما  
 على قول ابي حنيفة رح لا يجوز هذه الاجارة فان عندنا لو باع كذا ذراعاً من هذه  
 الاراضي لا يجوز فكذا تلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو  
 للأجر الاجرية الثلاثة العقد جاز عند الكل بتركيب ينشعب منه نهر صغير  
 فخربت فوهة النهر الصغير وارادوا اصلاحه بالاجر والمجهر قالوا اصلاح الدارة

على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدرقه تعود اليهم خاصة كالدرقه <sup>ن</sup> يخرج  
 منها الماء فيسيل في مجرىين وبين المجريين حائل من خشب يفسد احيانا فقال  
 اهل المجرى الذي لا يبق فيه الماء عند فساد الحائل لاهل المجرى الاخرين زيد ان  
 يجعلوا مجراكم من النورة والاجر ليسك الماء قالوا ليس لهم تعيين الله اصلاح  
 المجرى انما الواجب عليهم تخصيص الموضع الذي يفسد حتى يمنع تحول حق غيرهم  
 اليهم وما زاد على ذلك فهو تشي وتضي. مسناة بين نهر صغير وكبير فغربت  
 واحتاجت الى الاصلاح قالوا اصلاح المسناة يكون على اهل النهرين ونفقة  
 ذلك عليهم نصفان ان كان كل المسناة حرا للنهرين ولا تعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة  
 كجدارين جارين حمولة احدهما عليه اكثر كانت نفقة الجدار عليهما معين بخلاف  
 الدرقه اذا غربت فان نفقتها تكون على قدر ما يعم لانهم يستعملون المزرقة  
 بمياههم فيكون مؤنة الملك على قدر الملك. رجل له مسيل ماء السطح  
 على د سطح جار فحرب سطح الجار فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضع  
 ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب  
 السطح الذي عليه المسيل. نفرة دار رجل يتعدى ضرب مائه الى دهليز الدار  
 ثم يتعدى الى دهليز دار رجل اخر ويتضرر بذلك ضررا فاحشا قال الفقيه  
 ابو اكر البليخي رج ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل النصفه يجري  
 في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه  
 وقال ابو القاسم رج اصلاح النهر يكون على اصحاب المجرى وبه اخذ  
 الفقيه ابو الليث رج لانه لا ملك ههنا لاحد فقام صاحب النفقة مقام الملك  
 وقف عامه نهر سكة كذا كان الماء يصب من النهر الا عظم دقة ثم يسيل الى سكة ثم يسيل <sup>السكة</sup> من



للا سكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر الى المرمية في السكة الاولى قالوا لا يجوز مرمية  
النهر في السكة الاولى من غلة الوقف وانما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون  
النهر في السكة الموقوف عليها. ولو كان الماء ينصب من النهر الاعظم في قضاء  
ليسوله شفه ولا شارية ثم يسيل من القضاء الى السكة الموقوف عليها فانه  
يرم من غلة الوقف من اعلى النهر الى ان يخرج من السكة الموقوف عليها لان  
في الوجه الاول النهر ينسب الى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه  
للا اسفله ينسب الى السكة الموقوف عليها. ولو احتاج النهر الى الحفر لا يحفر  
من غلة الوقف لان الحفر ليس من المرمية. وقال الفقيه بالليث رح ان كان  
يخاف تخريب المسناة لو لم يحفر النهر يجوز ان يحفر من غلة الوقف لان عند  
خوف تخريب المسناة يكون حفر النهر من المرمية

### فصل في احياء الموات

اذا احيى ارض امية اثنان باذن الامام ملكها. وان احيى اها بغير اذن الامام  
لا يملك في قولنا يحنيفة رح وقال صاحبنا يملكها. واختلفوا في الموات عن محمد  
منع ارض الموات ارض لا يملكها احد وانقطع عنها الماء وارتفاق اهل المصر  
والقرية بها سواء كانت قريبة من العمرات او لم تكن وسواء كانت بموارص  
العرب او من غيرهم في المفاوز او يقرب من الجبال. واهم ما قيل فيه ان يقف  
الرجل على طرف عمران القرية فنادى باعلى صوته فالى اي موضع ينتهي اليه صوته  
يكون من فناء العمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرعي المواشي  
ونحوه بما وارب ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك. وتفسير الاحياء  
عن محمد رح في النواذر ان احياء الارض لا يكون بالسيف والكراب وانما يكون

بالقاء البذر والزراعة حقاً وكذا ولم يستعملها أو سفلها ولم يكرب لم يكن له  
 وفي ظاهر الرواية إذا حفرها النهر وسقاها يكون أحياء . وكذا إذا حفرها أو سفلها  
 بحيث يعصم الماء يكون أحياء وإن وضع الأحجار حولها أو حصدها فيهلك الخشب  
 والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءها يكون ذلك تحجيراً ولا يكون أحياء  
 فإذا فعل ذلك كان هو الحق بأحيائها ما لم يرجع عنه ذلك لقول عمر رضي الله عنه  
 بعد ثلاث سنين حتى بعد تحجيرها لا يكون لغيره أن يشتغل بأحيائها بل ينتظر إلى  
 أن يعلم أنه ترك أحياءها والتقدير بثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه  
 تلك المدّة عرف بطريق الظاهر أنه ترك أحياءها فكان لغيره أحياءها وهذا بطريق  
 الديانة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كن سبق بمكان في المسجد أو في الرباط  
 أو في المغانة كان هو أولى به من الغير . أمّا في الحكم إذا أحياءها غير بعد التحجير بإذن  
 الإمام كانت له . ولو حفر بئر في المغانة أو في موضع لا يملكه أحد بإذن الإمام كان له  
 وله ما حول البئر أربعون ذراعاً حرماً للبئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم أنه قال حرّم العين خمسمائة ذراعاً وحرّم بئر المظن أربعون ذراعاً وحرّم  
 الناضح ستون ذراعاً . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه حرّم بئر الناضح لا يزيد على الأربعين  
 . وقال أصحابه رح ستون ذراعاً . ولو حفر بئر في مغانة أو موضع لا يملكه أحد  
 بإذن الإمام قال أبو حنيفة رح لا يستحق النهر حرماً . وقال أصحابه رح يستحق  
 مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلاثة أذرع كان له من الحرّم  
 مقدار ثلاثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قلب النهر حتى  
 وعن الكرخي رح مقدار عرض النهر من كل جانب . ولو حفر بئر في أرض وبت  
 لا يملكه أحد بإذن الإمام ثم جاء غيره في حرماً الأول بئر أو كان للأول أن يسه



ويكسبه لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان الاول ان ياخذ بكبس ما احتقر وكذا  
لو بني الثلثة في حريم الاول بناء او زرع زرعاً كان الاول ان يمنع عن ذلك وما عطف  
في البئر الاول لاضمان على الاول وما عطف في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني متعمد  
ولو كان الثاني حفر بئراً باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول فذبح  
ماء البئر الاول وعرف ذهابه بحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير مسدود  
بحوقيقاً صنع فلم يكن له ان يخاصه كمن اتخذ حائزاً ثم جاء اخر واتخذ حائزاً  
بجنب الاول لتلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاص  
الثاني هو لو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حتى به ارضا  
فاحياها فانه يجعل لقناته ولخرج مائه حريماً بقدر ما يصلح . وهذا قول ابي يوسف  
ومحمد بن رحم واما عندنا فيمنعة رج اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع  
الذي يقع الماء فيه على وجه الارض . وان كان بغير اذن الامام لا شيء لان عند  
ايمنعة رض من احترامها لا يستحق الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض  
بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يصير  
ذلك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض  
وسا يستخرج عيناً باذن الامام يستحق الحريم . ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي  
يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق  
حريماً على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصاً . ولو كان القناة على وجه الارض بين  
رجلين والارض بينهما ثم استقي احدهما ارضا اخرى واراد ان يستقيها بهذه القناة  
لم يكن له ذلك بمنزلة نهرين رجلين اذا استحدث احدهما ارضا لا شرب له امر يكون  
ان يستقيها الا باذن الشريك

## فصل في ضمان ما يتولد من البياض والمساواة

رجل سقى أرضا وزرعها سعيه معتادا من مجرى مائه وتعدى إلى الأرض المجاورة الأصل  
أنه لا يضمن وإن سقاء غير معتاد ضمن. قال الفقيه أبو جعفر ربح هذه المسئلة  
على وجه أن أحري الماء في أرضه أجرا ولا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض  
جاره ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فإمكان  
جاره يتقدم إليه بالسكرو الأحكام فلم يفعل من استغسانا ويكون بمنزلة  
الاشهاد في الحائط المائل. وإن لم يتقدم إليه جاره بالسكرو الأحكام فتعدى  
إلى أرض جاره لا يضمن. وإن كان أرضه في مسدة وأرض جاره في هبطة وهو يعلم  
أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره ضمن ويؤمر بوضع المسناة  
حتى يحول سبه وبين النعدي فيمنع عن السقي. وإن كان في أرضه ثقب أو حجر  
أن علم بذلك ولم يسد حتى فسد أرض جاره أو كراهه ضمن وإن كان لا يعلم  
لا يضمن كن صب الماء في الميزاب وسلم أن تحت الميزاب متاع رجل ففسد  
بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب لا يكون ضامنا  
ولم يفسل. والصحيح أنه على التفصيل الذي ذكرنا رجل أراد سقي أرضه  
أو رعيه من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد رعيه قالوا لا شيء  
عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشي. رجل له نوبة ماء في يوم معين  
من أسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الإمام علي البرزدي  
رج أن غاصب الماء يكون ضامنا. وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامنا  
رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فلجى الماء في النهر فدخل الماء  
من حجر له دار جاره قالوا إن أجرى ما يمتلئ النهر وكان الثقب خفيا



والى النقب لا يدخل الماء في دارجاءه لا يضمن. وان تجري ماء لا يمتلئ الا بغيره  
 الى دارجاءه ضمن. وكذا لو كان النقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه  
 الى دارجاءه او ارضه كان ضامنا. ولو سقى ارضه فامتلا ارضه وخرج الماء  
 من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غائبا ولم يعلم به كما لو سب الماء  
 في ارض جاره رجل او قد اذ ارضه فذهبت النار الى حصائد غيره فاحرق  
 قال ابو القاسم: يح هذا وما لو سقى ارضه سواء ان ارسل ماء او او قد  
 يحمله ارضه لا يضمن والا ضمن. ومن المشايخ من قال ان او قد النار في يوم يح  
 ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن. ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال النار  
 لا يضمن على كل حال لان من طبع النار الخود فلم يكن الغالب فيه النعدي  
 ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما لا يمتلئها الارض كان ضامنا واذا وقع  
 الحريق في حلة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون  
 ضامنا لمن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامنا. ولو ان هذا الذي هدم  
 الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يضمن رجل سقى ارضه  
 من نهر الى امه وعلى نهر العامة انها رصغا ومفتوحة الفوهات فتدخل  
 الماء في الانهار الصغار تصد بذلك كراب غيره او مبطخة غيره قال  
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهبر الدين رح يكون ضامنا كانه اجر  
 الماء فيها. قال مولانا رح وينبغي ان يعصل بين العلم والجهل ان علم بذ  
 كان ضامنا والا فلا رجل سقى ارضه ثم ارسل الماء في النهر حتى جاوز  
 عن ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر ترابا فقال الماء عن  
 النهر حتى غرق قصر انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارسل الماء في النهر

وهو من شدة ذلك وجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع الماء  
 عن السيال لانه متعمد رجل ربح شاة ميتة في نهر طاحونة فقال الماوية ان  
 الطاحونة فخرتها قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان النهر غير محتاج الى الكوي فلا  
 ضمان عليه والا فليض الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه  
 فلا ارضه بقدر ما يحتمله فنزل الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره ولا يضمن  
 وقيل اذا علم بذلك ولم يخرج جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قدر ما يحتمله النهر  
 وترك فان زاد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على  
 الفتح المعتاد بحيث لو جاء الماء لا يحتمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه ثم انقطع  
 ولم يرفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر لا ضمان عليه  
 ولو فتح فوهة النهر وارسل قدرا يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض  
 غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جمع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل  
 بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضر بالطريق يكون  
 اثما بما صنع وان كان لا يضر لا يكون اثما الا ان يلو عتبه انسان او دابة فخطب  
 كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا  
 لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم يكن  
 اثما كما في الطريق لكل واحد حق الميم والرفع وان كان يضر بالنهر يكون اثما بما صنع  
 ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قسرة او على النهر الخاص بغير اذن  
 الشركاء واستوفى في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم  
 انكسروا وهن قعطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان منعده هو  
 يلا او ساق دابة عليه معده لا يضمن الذي انكسر له طرء لان ما وصل كان



حسية وقد مر به الناس حيث اتخذوا ذلك <sup>في مكانه</sup> فعل بإذن الامام فلا يضمن عاتل  
 بذلك ولو وضع رجل في طريق المسلمين با ياتش عليه انسان متعديا فأكبر الباب وعطب  
 الماشي فضمان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشي على الذي وضع الباب  
 لان الواضع وان كان متعديا في الوضع لكن الماشي لما تعدي المرو عليه فقد طرأت <sup>شدة</sup> المبا  
 على التسبب كمن حفر يرا في طريق المسلمين فجاء رجل والقي فيه نفسه لا يضمن المخافر  
 وكذا لو ش ماء في الطريق فجاء انسان ومشى عليه متعديا فزلق رجله وعطب لا يضمن ذلك  
 وش الطريق قبل هذا اذا رشح بعض الطريق اما اذا رشح الكل فمشى انسان متعديا فراه فعطب  
 كان ضمانه على الذي رشح. ولو مشى احد على ذلك الموضع ولا يصرفا فكان ائمه او كان ابلا  
 فعطب كان ضمانه على الذي رشح لان الذي رشح كان متعديا بما فعل او كان مباحا بشرط <sup>السلطة</sup>  
 ولم يطرأ عليه المباشرة فيضمن المسيب

## كتاب الاشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلاثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل  
 شي من مسائل طنج العصب وفصل في عدا الشرب وفصل فيما ينفع من تفرات السكران وما لا ينفع  
 فصل في معرفة الاشربة

قال ومن الاعيان التي يتخذ منها الاشربة اربعة العنب وطبقة وبابسة  
 وهو الزبيب والتمر والحبوب نحو الحنطة والشعير والدخن والقوكه  
 نحو الفرماد والاجاص والفاخير والشهد والالبان ونحو ذلك  
 جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لانها احكامها  
 اما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباذق والمنصف والبنج والجهور  
 والحيدى ويصير ابا يوسفيا. اما الخمر فيم التي من ماء العنب اذا غلا واشتد قذف

بالزبد وما راسخه اعلاه فهو غير ملاخلاف. <sup>١٠٥</sup> وان خلا واشتد ولم يقذفه بالزبد طهر  
 بغير قولنا بغيره من ماء كان او قار ماء في قوله حاسبه روح يعني خرا وعنه الشيخ الامام  
 ابي حنيفة الكبير النخاري روح انه اخذ بقولها واذا صار خرا ثبت احكامها لا يعمل شيئا  
 ويعد بقناول قطرة منها طائعا وان شربها في نهار رمضان يعد بشربها ويعد بالجمابة  
 على الصوم. ومن احكامها ان يكفر مستعملها ولا يضمن متلفها اذا كان مسلما وبطل  
 بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها. وهي نجس نجاسة غليظة اذا اصاب الثوب  
 اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة واذا صبت في ظرف تغسل الطرف. <sup>١٠٦</sup> وان اخرجت من  
 من الطرف يغسل الطرف ثلثا فيطهر تكرار الطرف عتيقا. <sup>١٠٧</sup> وان كان خروفا جديدا صب  
 فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف روح يغسل ثلثا ويحفف في كل مرة فيطهر  
 . وقال محمد روح لا يطهر ابدا. وقال بعض المشائخ على قول ابي يوسف روح ان لم يحفف  
 في كل مرة لكن مالا بالماء مرة بعد اخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا  
 خرج الماء صافيا غير متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى. وان لم يغسل الطرف  
 وفي الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد روح في الكتاب حكم الطرف وحكي عن الحكم  
 ابي نصر المهروري روح انه قال ما يوازي الاناء من الخمر يطهر ما اعلى الجيب الذي استعمل  
 من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل. وان لم يغسل  
 كذلك حتى صب العير فيه وملاؤه تجسر العير لا يعمل شربه لانه عصير خاين له حم.  
 وحكي عن الفقيه ابي جعفر روح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الطرف كله  
 فلا يحتاج الى هذا التكليف. <sup>١٠٨</sup> وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح واحتروا الصدق والشهد  
 روح وعليه الفتوى لان بخار الخمر يرفع الى اعلى الطرف فيطهر كله. ولو اتى في الخمر سكا  
 ولما اتى من ذلك مر بأذكر في الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر في راحة



في خل السمك من اجزاء الخمر صار خلا فيطهر السمك لانه سمك ربي بالخل وعنه  
ابو يوسف ربح في خبر رواية الحول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك والملح معلوما  
بالخمر وصار الخمر خلا يطهر. وان كان السمك والملح هو الغالب لا يطهر وان صارت  
حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل في الامكث وهو الرشاش اذا صار خلا  
قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصير هو الغالب  
يطهر اذا صار خلا. فالصحيح ما قال محمد ربح انه يطهر في الحالين لان ما القى  
في الخمر صار نجسا لجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا صار الماء طاهرا واذا قوت  
فأرة في جيب الخمر فانت ورميت الفأرة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وانما انقضت  
الفأرة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء الفأرة لم يصير خلا. مرقاة وقت فيها  
خمر لا يباح اكلها لانها تنجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول فلوانه حسا هذا المرقاة  
قال لا يجد ما لم يسكر لانها ليست بحقيقة بل هي مطبوخة حال ما شرب الخمر  
التي من ماء العنب ويكره شرب دردي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا ينتفع بشيء منه  
وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من اجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع  
العصير من يتخذ خمره قول ايحيى ربح وقال صاحبه يكره. وقيل على قول ايحيى  
ربح انما لا يكره اذا باعه من ذي ثمن لا شره المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتره بذلك التبرك اذا  
من يتخذ خمره هو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس  
به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن. وان كان قصده تحصيل الخمر يكره ويغرس  
الكرم على هذا اذا كان يغرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره  
والأفضل ان لا يبيع العصير من يتخذ خمره خابية من خرصبت في بئر عظيم مثل  
الفرات او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او يشرب منه

عنه السبع منها عناقين بعضها الاكبر وهو الواسع

ان كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي <sup>بها</sup>  
 يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة اخرى في ماء جار ان كانت النجاسة  
 غالبية على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام  
 الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من  
 ذلك كانت النجاسة مغلوبة. ولو صب الخمر في قدح من الماء او في كدنة لم ينجس  
 الا بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فينجس كما لو وقع  
 فيه بول فان شربه فان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لا ينجس  
 وان كان يوجد شيء من ذلك لم ينجس لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر لان  
 الفسقة يشربون الخمر هكذا فلا ولم يجد يمنع هذا الشرب في عادة الفسقة.  
 ولو طرح في البحر ريحان يقال له سون حتى ياخذ الخمر رائحته ثم يباع فانه لا يدهن  
 بها ولا يتطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق رائحة الخمر لانه خمر فلا ينتفع بها  
 ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الريحان كما يجوز بيع التوب  
 الجنس ويكره للمرأة ان تمشط بخمرا لان الانتفاع بالخمر حرام بجميع الوجوه قالوا به  
 الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها. وكذا  
 لا يستعملها اب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان شاة وذبحها  
 من ساعته اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثّر في اللحم رواه عن ابي بثر  
 الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون بجلالة فتعبر عشرة ايام  
 والدجاجة ثلاثة ايام والبعير شهر والبقر عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكر  
 في بعض الروايات ان الشاة اذا كانت تاكل النجاسات تعبر اربعة ايام والبعير  
 والبعير عشرة ايام. وذكر الكرخي ربح عن اصحابنا انه لا يحل للانسان



الأن ينظر إلى الزرع على وجه التلح وان يبيل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك  
البيتة لا يطعمها كلابه لانه لا يتغلبها قطرة من خمر وقعت في خابية فيها  
ماء فتمسب ذلك الماء في دن من الخنل قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله يفسد  
الخنل بوقوع الماء الغس والماء لا يتخلل فيبقى نجسا وقال بعضهم لا يفسد  
الخنل وهذا الصحيح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل لجاورة الخنز فاذا تخلل  
الخنل بوقوعه في الخنل زال الجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر  
ثم في خمر يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بجمر ثم وقع في الخنل الثوب اذا وقع  
في خمر ثم في خمر مائه يطهر بخلاف الدقيق اذا انجز بنجر وخبز فانه يكون نجسا  
ولا يطهر لان ما في العجين من اخزاء الخمر لم يصور خلا بالخنز فلا يطهر رجل خاف  
على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر يقدر ما يندفع به ذلك العطش  
عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح للمضطرون تناول البيتة والخمر يرد  
وكذا لو اكره على شرب الخمر يباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل  
كان اثما وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر  
يباح له شربها وكذا اذا شرب للعطش المهلك يباح له لرفع العطش  
وان كان يزيد به العطش في الثاني الا انه لا يشرب الا مقدار ما يكفيه  
وبرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما لمضطر اذا وجد ميتة  
يباح له منها مقدار ما يسد رمقه لا ياكل الزيادة على ذلك فلو ان المضطر  
يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه لان السكر حصل بالباح  
لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يجب به الحد فان شرب مقدار  
ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر

حالة الاختيار ولم يسكن رجل خائف على نفسه من العطش ومع رفيقه ماء كثير  
فأبى أن يعطيه فإنه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع  
منه الطعام حالة الخمسة هذا إذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فإن لم يكن كثيرا  
فهو على الوجهين أحدهما أن يكون الماء مدار ما ردد معها أو كان لا يكفي إلا  
لرقيق أحدهما فإن كان يكفي لرد معها كان المصطران يأخذ منه البعض ويترك  
البعض وإن كان لا يكفي إلا لأحدهما لم يترك الماء على المالك رجلا معه من  
فقتناه من ثمن الخمر إن كان الغريم مسلما لا يحمل أحد ذلك منه وإن كان العبد  
ذميا يحمل لأن العبد إذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر ولا يحمل به قهارا ولا  
وأما إذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصح به قضاء الدين حين وقوعه وحظية  
كراهة أكلها قبل أن تغسل لأنها تعدى ما عصى وتعدى ما لا بد منه  
فيه طعم الخمر ولا يجرها لأمر ما كلفه "ألم تكن" من جهة من جهة  
منتفخة قال أبو يوسف ربح غسل ثلث مرات ويحذف المارة تطهر "ألم  
محمد ربح لا تطهر أبدا والله إذا تخسر قال أبو يوسف ربح على ما مر  
ظاهر ويورد في كل مرة تطهر قال محمد ربح لا تطهر بدو بلوه الاحتياط  
والاحتياط بالخمر ولذا الإفطار في الأحليل وإن جعل في السقوط إلى من  
أن لا ينتفع بالبحر إلا بما لا يمكنه من متاعه سواء صار حلالا أو حراما  
العالمية عند ما حلفا للساقى ربح وأما الشراب الماء من العنب فهو  
السادق وهو ماء العنب إذا طبخ أو في الحجة يحمل به ما دام حلوا عند  
الكل وإذا علق واشتد وقد ف بالربح بجرم قليله ولتبره ولا يعزى إليه  
ولا يكفر مسخله ولا يحسد شاربه ما لم يسكر منه وقال الشافعي ربح يحد بشرا



قطرة منها، اختلفت الروايات عن أصحابنا ربح في نجاسته انها غليظة لم يخففه  
قال محمد ربح كل ما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرع منع حواز  
الصلوة فيكون الباذاق نجسا نجاسة غليظة . وهكذا روى هشام عن ابي حنيفة  
وابي يوسف ربح وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على  
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير  
الفاحش وهكذا روى المولى عن ابي يوسف ربح اما بيع الباذاق يجوز في قول ابي حنيفة  
ربح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح والله اعلم . والثالث من اشربة العنب  
المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه ما دام حلوا جعل شربه واذا غلى  
واشتد وقد ف بالزبد لا يجعل شربه معتدنا . وقال اصحاب الظواهر يجل وحكمه  
حكم الباذاق . وكذا اذا ذاع على النصف فحكمه حكم المنصف في ظاهر الرواية وعن  
ابي يوسف ربح في النواذر اذا كان الذاهب اكثر من النصف فحكمه حكم  
المثلث والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب  
ثلثاه ما دام حلوا يجل شربه عند الكل واذا غلى واشتد يجل شربه في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف في قول الاخر لا يستمرء الطعام والتداوى والتقوى لطاعة  
الله تعالى دون اللهو واللعب . ويحرم القدح المسكر منه وهو الذي يعلم  
يقينا او يغالب الرأى انه يسكره وعلى قول محمد والشافعية ربح لا يجل شربه  
الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعية ربح يحد  
بشرب قطرة منها كما في الخبر لمحمد والشافعية ربح قوله عليه السلام كل مسكر  
حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام . ولا يخفى وابي يوسف  
رحمهما الله . اروي ان رجلا انزعه ربح بمثلث قال عمر بن الخطاب ما اشبه هذا

بطلاء الإبل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه <sup>وربعه</sup>  
 ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم قال عباد بن العاص  
 ثم قال عمر رضي الله عنهما إذا راى بكم شرا بكم فأكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنهما  
 إذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وبيع جنونه وما روي عن الحسن بن الحسين  
 روي عن إبراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطأ لم يثبت  
 بما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما أسكر كثيرا فقليله حرام  
 يسر ثابت وإبراهيم النخعي رحمه الله كان صير في الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب  
 ثلثه وربع ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم أعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف  
 ما بقى فصار الذاهب من العصير ثلثاه قال في الأصل إن أعاد عليه الطبخ قبل  
 أن يغلي العصير ويغير لا بأس به لأنه ذهب ثلثاه بالطبخ وتم الطبخ قبل ثبوت  
 الحرمة. ولأنه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم أعاد  
 عليه الطبخ لا جرم فيه لأن الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يضد الطبخ  
 كـ لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثه أخماسه وربع خمسه قطع عنه  
 النار فلم يبرد حتى نقص ثم الثنتين فلا بأس به قال الشيخ الإمام الزاهد  
 المعروف بجواهر زاده رحمه الله لأن ما ذهب بعد قطع النار قبل أن يبرد ذهب  
 بخرق النار وما دتها ولو ذهب بخرق الشمس لا بالنار يجعل فانهم قالوا بابا  
 الشمس وهو أن يجعل العصير في طست أو أنية ويوضع في الشمس حتى  
 ينقص منه الثلثان بحر الشمس يجوز شربه لأن المقصود هات الثلثين  
 ولا فرق فيه بين أن يذهب ثلثاه بحر النار أو بحر الشمس <sup>مختار</sup>  
 رج إذا طبخ العصير حتى ذهب منه أقل من ثلثه فقطع عنه النار وبرد



ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا من الثلثين لا خريفه . وقال محمد بن رجلا بأس به وعن محمد بن اذ الطبخ  
العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما قطع  
عنه النار زمان يطبخ العصير من غير نار فلا خريفه وان كان لا يغلي في ذلك القدر  
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد  
ما غلي واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لا خريفه لان  
هذا طبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يضيء فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لانه  
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الاشربة لا يجد  
ما لم يسكر . اذا صب الماء على الثلث حتى رقيق ما دام حلوا يحمل شربه في قولهم  
فان غلي واشتد وقذف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء  
ثم غلي واشتد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج بلا خلاف بين المشايخ وان  
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف المشايخ فيه حكى عن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد الفضل رج انه قال بشرط ان يطبخ اذ في طبخة . وغيره من المشايخ قال لا يشترط  
ذلك لئلا ينصل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل المشايخ رج رجل صب عشق دواق  
عصير في قدر . وطبخ عليه وقذف بالزبد فجعل يأخذ ذلك الزبد وجمعه في قدر اخر  
وكأه . ثم قال لم يطعم الباقى بعد ذلك حتى جعل في الكتاب يطبخ الباقى حتى  
مع تلامذة دار و هو تلت الباقى بعد الد و رقيق الذي اخذ من الزبد لان  
ما احد جعل كان لم يزل اب الزبد لسر يصير فصار كانه صب فيه دوقا من ماء  
ونعمه لا بعد الماء واما عن ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما لو  
كان الملقى تسعة دواق عصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة وبقي ثلثه  
دار في ذلك مع ما وجد ان اخرج منه دوقا ثم يطبخ حتى ينصب ثلثا الباقى

وذلك خمسة وثلاثون وبيق دورقان وثلاثون ورق لان ما اخرج من العصار  
 جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصار الا ثمانية دوارق عصير  
 ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاثون وبيق  
 دورقان وثلاثون ورق، وان اخرج دورقان الزبد وذهب في غليانه دورق  
 عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بيق بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان  
 ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فبيق تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك  
 ستة وبيق ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالغليان من العصار معتبر وما اخذ  
 من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رج . رجل صب في قدر عشرة دوارق  
 عصير وعشرين دوارق ماء وارا دطبخه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء  
 يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصار بالنار لانه ارق  
 والطف من العصار فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء اولا ثم يذهب  
 ثلثا العشر وذلك ستة وثلثان وبيق ثلثة وهو ثلثة وثلث فذلك تسع  
 الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة  
 سهم لمحتاجنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لمحتاجنا  
 الى الثلث والثلثين فكون الماء ستة اسهم والعصار ثلثة والكل  
 تسعة <sup>١١٤</sup> وذهب الماء اولا فذلك تسعة من تسعة ونعمل دية  
 كان لم يكن بقا الباقي من العصار وهو ثلثة اسهم ييطبخ حتى يذهب ثلثاه  
 فقد ذهب من الجملة مرة ستة وروايتان فقد ذهب ثمانية اسهم  
 بقی سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلث لان  
 العصار صار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلث وانكار العصار



والماء يذهب ان معا يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون وبقية ثلث .  
وذلك عشرة لانه متى بق عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصير اذا كانا يذهبا .  
معا فيكون ثلثه وثلث عصيرا وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فيجلى . فان  
محمد ربح علم ان العصير على نوبعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء  
اولا ومنه اذا صب فيه الماء يذهب ان معا تفصل الجواب تفصيلا . وحاصل  
الجواب ان الماء متى كان اسرع ذهابا بالذبح حتى يبق ثلث العصير وانما  
يذهب ان معا فانه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبعد يخرج الكرمسا ثلثا يطبخ العصير  
. واذا طبخ الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه وبق ثلثاه ثم جعل منه شمسيا فان كان  
جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلوا او قارصا لا بأس بذلك لان الطبخ وجد  
قبل ثبوت الحرمة . وان طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الذهب وجد بعد ثبوت  
الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع . والشمس هو الذي  
وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث الذي ذهب  
ثلثاه بالنار عندنا . ولو طبخ العنب حتى تنفع ثم عوى وترك حتى اشتد روى  
الحسن عذا بجنيفة ربح انه لا بأس بشربه . وقال الشيخ الامام المعروف  
بجواهر زاده ربح العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخة لا بأس به وقال  
ابو يوسف ربح لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان  
في العنب وعليه الفتوى . والتخذ الخ مسو من العنب النجس واختلافه في تفسير  
قال الحاكم ابو محمد الكوفي ربح هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان  
حتى يذهب ثلثاه وبق ثلثه فيكون الناهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه  
ما دام حلوا واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره وهو الجمهور

سواء قال بعضهم النخج هو الخيدى وهو ان يصب الماء على الثلث ويحرك حتى  
يشد ويقوله ايايوسف لكثرة ما استعمله ابي يوسف ربح وهل يشترط لباحث  
هذا ان يطبخ اذ في الجنة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشد اختلافوا فيه  
على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلى واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر  
منه ربح وقال الشافعي ربح يحد بتناول قطرة منها. واما الجمهور في قوله  
من ماء العنب اذ صب عليه الماء وطبخ اذ في طبخة ما دام حلوا يحل شربه عنه  
الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباقي سواء في الحكم فان صب  
الماء على ثقله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم  
هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما  
المتخثر من الزبيب شيبان نقيع ونبيد ما نقيع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء  
ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف واذا غلى  
واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في جميع الاحكام واما نبيد  
الزبيب فهو الذي من ماء الزبيب يطبخ اذ في طبخة ما دام حلوا يحل شربه عند الكل  
واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام  
وان طبع نقيع الزبيب اذ في طبخة ما دام حلوا يحل شربه واذا غلى واشتد وقذف  
بالزبد يحرم قليلا وكثيره في قول محمد والشافعي ربح وهو كالعصير وقال ابو يوسف  
ربح يحل شربه مالم يسكر فاذا سكر يحرم القدح المسكر وليس هذا كالعصير يدلل  
انه لا يضيق شارب النقيع ولا يحد مالم يسكر. وروى هشام عن ابي حنيفة  
وابي يوسف ربح ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد  
مالم يذهب ثلثاه بالطبخ لا يحل قال الفقيه ابو جعفر ربح يحتمل ان يكون



في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيها رواية واحدة وانما يختلف الجواب  
لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي الى  
فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الخلطة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبخ  
ادنى طبخة يلتحق بالثلث. وموضع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا  
فيكون في اللطافة والرفقة قبل الطبخ مثل العصير ويشترط فيه ذهاب الثلثين  
واما المتخذ من التمر ثلثة السكر والفضيخ والنبيد فالسكر هو النبيذ  
ماء التمر والفضيخ هو النبيذ من ماء البسرب ما دام حلوا يجعل شربه بلا خلاف  
واذا غلب واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا. واما النبيد  
فهي ماء التمر والبسرب المذنب طبخ ادنى طبخة ما دام حلوا يجعل شربه بلا خلاف  
فاداغله واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث في جميع ما قلنا وعلى قول  
ابن حنيفة وابي يوسف الاخر يجعل شربه للتداوي والتقوى واستمراء الطعام  
دون الالهي واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعي رح لا يجعل لانه مسكر ولا يحنيفة  
وابي يوسف رح الآثار التي وردت في اباحة النبيد الشديد قولا ومثلا ذكرها  
محمد رح في الكتاب وخز ابن حنيفة رحه الله عليه انه قال من شرائط السنة  
والجماعة ان لا يحرم السد الحر لانه في تحريمه تنسيق كبار الصحابة رضي الله  
انه قال لا احرم النبيد الشديد ديانة ولا اشربه مروة لجمع كبار الصحابة  
رضي الله على اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدم  
اهم كانوا يشربون النبيذ الحر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام. واما المتخذ  
بما سوى التمر والعنب هو النمار والسكر والفانيد والحبوب والصل  
والشعير والحنطة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يجعل شربه بلا خلاف

فإذا ظهر واشتد وتغير بالزبد فأنكاف لمخ إذا في طحفة يجعل في قول أبي حنيفة وأبي  
 جريح. واختلف المتأخرون في قول محمد بن ميمون قال يجعل عليه ما دون السكر فيهم  
 من قال لا يجعل أصلاً وحكي عن القاضي الإمام أبي جعفر أنه قال وجدت رواية  
 عن محمد بن ميمون أنه قال أكرهه هذا إذا لم يمت هذه الاشربة إذا في طحفة فإذا لم يمت  
 وعلى واشتد فيه روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف رج في رواية يشترط للإباحة  
 إذا في طحفة وفي رواية لا يشترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدر  
 المسكر حرام بالإجماع. واختلفوا في وجوب الحد إذا سكر قال الفقيه أبو جعفر  
 رج لا يحد فيما ليس من أصل الخمر وهو التمر والعنب كما لا يحد من البنج ولبن  
 الرماك وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رج. وقال بعضهم يحد وقبل هو قول  
 الحسن بن زياد رج وأما الألبان فلبن المأكول حلال ولبن الرماك كذا للث  
 في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله. ويكره في قول أبي حنيفة رحمه الله واختلفوا  
 في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التحريم وذكر شمس  
 الأئمة السرخسي رج في أثناء الكلام أنه مباح كالبنج. وعامة المشايخ رحمهم الله  
 قالوا هو مكروه كراهية التحريم إلا أنه لا يحد وإن زال عقله بذلك كما لو تناول  
 البنج وارفع إلى رأسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولا يحد فيه

### فصل في حد الشرب

إذا شرب قطرة من الخمر أو سكر من الاشربة التي ذكرنا أنه يوجب الحد فإنه  
 يحد ثمانون سوطاً إذا زار واحد والمرأة تحد في ثيابها ويضرب العبد في الذنب  
 والسكر نصف ما يضرب الحر إذا شهد شاهدان على رجل أنه شرب الخمر والحد  
 الخمر توجد منه فإن القاضي يقبل شهادتهما ويستعملهما عن ماهية الخمر عن كيفية



الشرب بهن زمان الشرب وعن مكانه اما يسأل عن ~~الوقت~~ <sup>الوقت</sup> فيعلم انها  
 غير حقيقة فان كل مسكر يسخر اجمالا ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم انه شرب  
 طائفا او مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم ان العهد لم يتقدم فانه لو مضي شهر  
 من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب الا اذا اتوا به من مكان بعيد  
 فان ثم تقدم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة. ويسأل عن  
 المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقيم القاض في السؤال  
 عما ذكرنا احتمالا لدرء الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاض حتى يسأل عن  
 العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه الى ان يظهر عدالة الشهود  
 فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا اذا اتى به وريح الخمر يوجد منه فان  
 لم يوجد وقد اتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول ابى حنيفة وابى يوسف  
 ربح لان عندهما قوام الرائحة شرط. وعند محمد ربح ليس بشرط لقبول الشهادة  
 وان اتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة  
 . واذا اتى بوجع وهو عاقل فقال شربت الخمر او قال سكوت من الشراب لا يجد  
 في قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح ولا يصح اقراره لان عندهما وجود الرائحة  
 شرط وعند محمد ربحه انه ليس بشرط ولا يجد الاخر من سواء شهد عليه الشهود  
 او اشار به بآشارة معهودة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات لان الحد لا يثبت  
 بالشبهات وبعد الاعي. ولو قال الشهود عليه بشرب الخمر طنتها بنا وقال  
 لا أعلم انفا خمر لا يقبل ذلك منه لانه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع  
 . واذا قال طنتها نبيذ اقبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشد يشترك  
 الخمر في الذوق والرائحة. ولو قال اكرهت عليها لا يقبل منه لان الشهود

شهدوا عليه بالشرب لم يحاولوا ولم يشهدوا بذلك لا يقبل شهادتهم فلو كانوا ثلثا  
 لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت سكرانا فترفع الحجة ولا يقام  
 الحجة على الرضي مالم يبرأ ويحسب الى ان يبرأ فاذا برأ يقام عليه الحجة فان كان ما يبرأ  
 البر يقام عليه الحجة للحال على وجه لا يخاف منه التلف. ولا يقام الحجة على المحامل  
 مالم يضع حملها ويخرج عن النفاس. واذا قوا السكران انه سكر عن الشرب لا يصح  
 اقاربه وان كان يوجد منه رايحة الخمر لان اقوار السكران بالحمد ود المناصية <sup>لها</sup>  
 باطل وتكلموا في السكران. واصح ما قيل فيه ما ذكره محمد راجع في الكتاب انه اذا كان  
 كلامه مختلطاً لا يستقيم مطلقاً لا جواباً ولا ابتداءً فهو سكران وبه افتت الشائخ  
 . وان كان بعض كلامه مستقيماً وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيماً  
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحجة لان السكر لم يتم وان كان اكثر كلامه  
 غير مستقيم لم يذكروا محمد راجع هذا في الكتاب. وعن أبي يوسف راجع انه قال هو  
 سكران يقام عليه الحجة واعتبر الغالب فلنا كما قال في المجنون اذا كان اكثر كلامه  
 غير مستقيم يحكم مجنونه. واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر  
 وشهد الاخر انه سكران من السكر ومن النبيذ لا يقبل شهادتهما ولا حد عليهما  
 والمجنون اذا شرب الخمر او سكر اذا كان يمين ويقيم ان شرب في حال جنونه لاحد  
 عليه كالصبي. وان شرب في حال افاقته يحد قوم بشر يرون النبيذ فاقبهم  
 البعض ومن البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم سكران يحسب  
 حتى يصح فقام عليه الحجة. ومن لم يكن سكران لاحد عليه ولكنه يصر ويذكر  
 في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد القوم  
 مجتمعين على الشرب ولم يره احد يشربون فغير انهم قد جلسوا مجلساً



١٣٠

من يشربها او كان يوجد معه ركة من خمر فانه يعزله لانه ظهير منهم لما رأت العزم  
على الفساد وانه معصية لاحد فيه فيعزله وكذلك المقيم اذا افطر في رمضان متعمدا يعزله  
ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا وكذا المسلم يبيع الخمر  
او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزله ويحبس. وكذا المغني والمختل والنائمة  
يعزله ويحبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم ذميا يعزله لانه اركب معصية  
لم يجب فيها الحد فيعزله. واذا شرب المسلم الخمر او سكر من غير خمر ثم ارتد العيا  
باسبه ثم اسلم فانه يقام عليه حد الزنا وحد السرقة وجميع انواع الحد الا حد  
الشرب لان الكفر لو كان مقارنا للشرب يمنع حد الشرب فاذا اعترض اولى  
بجلائل سائر الحد ودان باسباب الحد في رده لا يقام عليه حد الشرب  
والسكر لانا قلنا وهو سوى حد الشرب والسكران باسبب سبب في رده قبل ان يأت  
الامام لا يقام عليه حد ما لاحد القذف وان باسباب الحد وفي رده  
بعدهما اخذه الامام وصار مجال لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب يقام عليه  
الحد ود الا حد الشرب والسكر لانه كافر لا يمكنه الذهاب الى الحرب  
فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي سائر الحد ود الا حد الشرب  
والسكر في قول ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة ومحمد  
لا يقام عليه حد ما لاحد القذف

### فصل في تصرفات السكران

السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب بخو النبيذ  
والمثلث وغيرها عندنا ينقض تصرفاته كالطلاق والعناق والاقار  
بالدين والعنف وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض

والهبة والصدقة إذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ عامة الشائخ  
 ر. وقال مالك الشرح وهو أحد قول الشافعي ر. لا يقع تصرفاته وبه أخذ الطحاوي  
 والكوفي ر. وعن أبي بكر بن أحمد ر. أنه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ  
 مع العقل ولا يبطله الشرط الفاسد فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه  
 الطلاق والعناق والاقرار بالدين والعتق والهبة والصدقة والوصية وقريب  
 الصغير والصغيرة. وأما ردته لا تقع عندنا استحسانا وتصح قياسا لأن الكفر  
 واجب البيع والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا لا جرى على لسانه كلمة الكفر  
 خطأ لا يكفر هذا إذا كان السكران من الشراب المتخذ من أصل الخمر والعنب والزبيب  
 . فاما السكران من المتخذ من العسل والثمار والمحسوب اختلاف الشائخ ر. فيه  
 وهو كاختلافهم في وجوب المحدث من قال يجب المحدث بالسكر عن هذه الاثرية يقول  
 ينفذ تصرفاته ليكون رجالة. ومن قال لا يجب المحدث هذه الاثرية وهو الفقيه  
 أبو جعفر وشعر الأئمة السرخسي ر. يقول لا ينفذ تصرفاته لأن نفاذ النصف  
 كان للزجر فإذا لم يجب المحدث عندهما زجر لا ينفذ تصرفاته. وإن زال عقله  
 بالبيع أو لبن الرمال لا ينفذ تصرفاته. وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري ر.  
 في الذي زال عقله بالبيع فطلق فكان علم حين تناول السبع أنه يقع الطلاق  
 وإن لم يكن عال لا يقع. وعن أبي يوسف ومحمد ر. لا يقع من غير عقل وهو الصحيح  
 لكنه لو شربا باعلا فلم يوافقا فذهب عقله فطلق قال محمد ر. لا يقع طلاقه عليه  
 الفتوى هذا كله في السكران إذا شرب طائعا. وإن شرب مكرها فطلقاختلف  
 الشائخ ر. فيه والصحيح أنه لا يقع كما لا يجب عليه المحدث. وعن محمد ر. أنه يقع  
 والصحيح هو الأول. والذي ضرب على رأسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ



تصرفاته وان زال عقله بالمعصية لانه لا يحتاج الى شريع الزاوية فيها لا يجب عليه  
للحد لا ينفذ تصرفاته

## كتاب الفصص

### فصل فيما يصير به المراء غاصيا وضامنا

ثوب لرجل في يده تشبث به رجل في فخذ به صاحب الثوب فتزق  
قال محمد ربح يضمن المتشبت نصف قيمته وان كان الذي جذ به هو المتشبت  
الذي لسره الثوب يضمن جميع القيمة . ولو عَضَ رجل ذراع انسان فجذب  
صاحب اليد فسقط اسنان ذلك الرجل وذهب لحم ذراع هذا فدية  
الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا ولو جلس رجل على ثوب  
رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس  
للمالك كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد ربح في رواية يضمن  
بفقد الشق والاعتماد على طاهر الرواية . وعن ابي يوسف ربح في رواية لا يضمن  
بفقد الشق . رجلا في وضع كل واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احد<sup>كهما</sup>  
على الاخرى فاكسرتا جميعا قال يفرم كل واحد منهما جرة صاحبه وعن محمد  
رجل وضع جرة في الطريق فبازب اوليس بيها شئ ورجل اخر وضع جرة اخرى  
في الطريق فتدحرجت احداهما فاصابت الاخرى فاكسرتا جميعا قال ضمن صاحب  
الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيهما من الثمن  
لانها عمدة حجر وضع في الطريق فاعطب به ينس . فاما التي تدحرجت فافلح  
ذالت عدم موصفا قد خرج صاحبها عن الضمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها  
وقع بعضها في دراهم غيره واختلط مكان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا

~~وكانت له من رجل الغنم من رجل بيضاء قال في يومه الغنم منه~~  
 بيضة لمحضت دجاجة عليها فخرجت فرختان فخرج الوديعه لصاحب الوديعه وخرج  
 الغنم للغنم وعليه غنم البيضة التي غنم رجل جاء الى خزانة غنم  
 فيها خلاصها من خلاصها نصفان قال لصاحب الخزانة ياخذ نصف الخنل وعن  
 ابي القاسم رح رجل غنم خزانة جعلها في حبه وصب فيها خلاص من عند خنل ما في الخنل  
 خلا قال يكون الخنل للغنم ياسا. وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخنل يكون  
 منهما على قدر دخلها لانه ساكنها خلطها حلها قال وبه تلخذ. ولو تغل خنل الغنم  
 في يد الغنم قال ابو بكر الخنل يكون للغنم. ولو ان رجلا اراد ان يصب  
 حرم نفسه فاخذها اخر تغل يد كان الخنل للآخر. رجل فعد على ظهر دابة رجل  
 ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل اخر وعقر الدابة. فالصناد على الدابة  
 عودون الذي ركب اذ لم يهلك من ركوبه وان كان انه ركب الدابة حمدا  
 ومنعها من ما حبا قبل ان يعقر ولم يحركها فجاها اخر وعقرها لصاحب الدابة ان يمنع  
 ايها شاء وكذا اذا دخل رجل دارا سان واخذ متاعا ومحمد وهو ضامن وان لم يجد  
 فلا ضمان عليه الا ان يهلك بغيره او يخرجه من الدار وان اخذ المتاع من بيت  
 وحوله الى بيت اخر من تلك الدار او الى صحن الدار وصاحب الدار مع غلمانه يسكن  
 في تلك الدار فملك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا  
 الموضع في الحيز مثل الاول لا يضمن. رجل نام على فراش انسان او جلس على بساط  
 انسان لا يكون غاصبا لان في قول المجتهد رح غنم المنقول لا يتحقق بدونه  
 النقل والتحويل فلا يضمن اذ لم يهلك بغيره. وكذلك رجل استاجر ارضا من  
 بمنطقة فزرع المستاجر الارض منطقة فحصدها واداسها فتنعها الاجران بغيرها



حتى يطعمه الآخر فقلت الخنطة في موضعها ~~الذي لم يثبت له~~ ~~في موضعها~~ ~~الذي لم يثبت له~~  
 وذكر الناطق رجلا ركب دابة رجل فغزا عنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية  
 وعنه انه يضمن الاصل. وعن أبي يوسف رج انه لا يضمن. قال الناطق رج الصحيح  
 ان على قول ابى حنيفة رج لا يضمن حتى يجول عن موضعها رجل غضب عجزا فاستهلكه  
 ويبرئ ابن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي رج يضمن الغاصب قيمة العجول ونقصان  
 الام لان هلاك الولد اوجب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا جلا  
 جزه صوف غنم انسان غضبا قال ابو نصر رج وان لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على  
 الغاصب مثل صوفه وان نقص كان للمالك الخيار ان شاء اخذ نقصان الغنم والصوف  
 للغاصب وان شاء اخذ مثل صوفه وقد رخصان الغنم لان جهة الصوف رجل حمل  
 على ظهر حابة انسان صيراده حتى تورم ظهر الدابة فشققها صاحبها قال الفقيه  
 ابو الليث رج يتلوم ان انه مل الاضمان على واحد وان نقص فانه كان من الشق فكذلك  
 واذا كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا مات وان اختلفا فالقول قول الذي  
 استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برمي عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان  
 رجل سار فوقف فليسوق بين يديه فمها رجل من بين يديه وضعه حيث ناله فسرق لم يضمن وان كان اكثر  
 مرد لك ضرر رجلا بعث رجلا الى ماشيته لبات بها فرك الماشي دابة الامير ~~الذي~~ ~~قال~~  
 الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان كان بينهما ابسطا في ان يفعل في ماله مثل هذا  
 لا يضمن وان لم يكن من رجل وجد في مزرعه ثورين فساقها الى مبطه بطن  
 انهما لاهل قريته ناداهما الغياهل قريته فاراد ان يربطهما فدخل احدهما  
 المربط وهرب الآخر فتبعه فلم يظفر به قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان لم يقدر على ان يشهد على نفسه ما اخذها ليردها على صاحبها لا يضمن الا ان يكون

عليه عليه السلام من ماله فيضمن هذا إذا كان في الليل . فلو كان ذلك  
في النهار أكان الثور غيـرا هل قريبه كان حكمه حكم اللقطة ان ترد الاشياء من اللقطة  
على انه يأخذ ليرده على صاحبه فمن وان عجز عن الاشهاد كان معذورا . وانما في اللقطة  
لاهل القرية فاخرجه من ذرعه وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون  
له حكم اللقطة في النهار وانما يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار فحكمه حكم  
الغصب فيضمن اشهدا ولم يشهد قال ومقدار ما يخرج من ملكه لا يكون مضمونا  
عليه وان ساقه ما وراء ذلك بنفس السوق يصير غاصبا ويضمن مضمونا عليه  
الا اذا ساقها الى موضع يامن فيه . رجل وجه جارية له الى النخاس ليبيعها فبعتها  
امرأة النخاس الى حاجة لها هربت قال الشيخ الامام ابو بكر الخبيري رحمه الله ان يكون على  
امرأة النخاس لا غير قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الحاجة  
بالحيار ان شاء ومن النخاس وان شاء ضمن امرأته لان النخاس احير مشترك ومن  
مذهب ابى حنيفة رحمه الله ان احير المشترك لا يصير صامسا لثالث في يد غيره فعليه وعند  
صاحبه رحمه الله ان يكون ضامنا . رجل قلع ثالثة من ارض رجل وعوسها في ناحية اخرى  
في تلك الارض قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله السحر يكون للعارس وعليه قيمة  
الثالثة للمالك يوم قلع وان كان قلع السحر بصرى بالارض كان لصاحب الارض ان يعطى  
قيمة السحر للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القذار . رجل وطئ امرأة ابيه كرها  
وقال علمت انها على حرام وتعدت اخساد النكاح وكان ذلك قبل ان يدخل الآ  
بالمرأة فوجب للمرأة على الاب نصف المهر قال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع الاب على  
الابن بما ضمن لانه وجب عليه حد الزنا فلا يفرم شيئا ولو ان الامن قبلها بشهوة  
وقال تعدت اخساد النكاح على الاب وجب على الاب نصف المهر ثم يرجع



بذلك على الابن لانه اكد مكان على شرف السقوط تعدى فيوجه به عليه رجل بحث  
غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام غلاما ناعيا يلعبون فانهى  
اليهم وارفع سطح بيت فوق ومات ضمن الذي بعته في حاجته لانه صاحبها  
بالاستعمال . رجل قال لعبد الغبار رفق هذه الشجرة . ابن الشمس لتاكله انت  
فعل ووقع من الشجر فمات لا يضم الامر لانه . لا منعه في امر نفسه . وانكنا بالامر  
قال له ارتق الشجرة وانثر المشمش لا . فعل ووقع . ومن الامر لانه استعمل  
في امر نفسه المرتفع اذا جعل خاتم برهن في حشره . ابن لانه ابن لسانمقا  
فيصير غاصبا وخضر البغي واليسرى فيه سواء لان من الناس من يجعلونه في البغي  
. وان جعله في البصر لا يضم لان ذلك حفظ . ابن لاسب . وان جعله في خضره  
فوق خاتم اخر لا يضم قالوا المحمد رحمه الله . ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم  
فوق الخاتم فقال محمد رح انما يلبس الخاتم اشار الى ان هذا ليس بمعنا دقيق .  
الترين . قال الحاصل ان الرجل اذا كان معروفا ليس خاتمين لذته . يكون صامنا  
رجل دفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل اخر فطرحها رجل  
من راسه فضاغت قالوا انك انت القلنسوة بمضى العين من صاحبها بحيث  
امكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضم الطارح لان ذلك بمنزلة الودع <sup>لك</sup> الى  
وان لم يكن كذلك يكون صامنا وقد مر قبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يتك  
صاحبها من ان يمد يده في اخذه لا يضم . رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ ثوبا  
من بيته بغير اذنه لينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطق رح لا يضم ما لم يح  
. به صاحب البيت لانه ما دون دلالة . ولو انه اخذ كوزا يشرب منه فحط  
من يده وانكسر لا يضم . ولو ان سويقا يبيع ثوبا فاحذه انسان بغير اذنه لم يذ

فيه مسقط عن يده وانكسر كان ضامنا لانه غير ما ذون بذلك دلالة بخلاف الاول  
 لان الاجرة بمخول المثل اذن بذلك دلالة. ولو ان رجلا تقدم الخراف يبيع  
 الحرف فاحذ غصارة باذنه ليستظر فيها فوفعت من يده على غصارات اخرى لا يضمن  
 قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه وبغنى قيمة ما سواها لانها تلفت بعمله بغير  
 اذنه. ريق انتونثريه جلي فاحذ ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يكون  
 ضامنا لانه التزم المحفظ فادرك ضمن وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا  
 ليس بتضييع هذا اذا اخذ الرق زاد الم اخذ ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن  
 المالك حاضرا. وعلى هذا. واسعد شي من نساء رجل ولو شق رجل رق غيره  
 وفيه سمن جامد فاصابه الشمس. اب احتلفوا فيه ذكر نحصن لائمة الشريعة  
 ربح انه لا يضمن. ومن قال لعبه كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاداهو مسموم  
 فتاب لا يضمن كما لو قال لعبه سيات هذا الصديق فانه امن فملك فاحذ فانه  
 المصوم لا يضمن. رجل اقام له نية على رجل انه عصب مني هذه الجارية اليوم  
 واقام رجل اخر البينة انه اغتصبها مني منذ شهر قال تجد روح فتعثره بحبيبة  
 به. وان اذ تاملت على الوقت الاخر ويضمن المدي على قيمتها للاول  
 ومن قال لعبه وسهر رجلا من اقام لميسة على الوقت الاول ولا يضمن  
 الاخر شيئا. رجل عساه عسره. داعم رجل فافاه فوجدها القابض على عسره  
 ذكر في المودران على قول بحبيبة والى يوسف روح الزيادة اماه اذهلت  
 لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر روح تكون مضمونة وهو لقب سريوان  
 القابض. يوسف وسهر. يردهما على صاحبهما. وكذا. سهرى قالوا ان المديون  
 يشار اليه القابض فيما يبيع يكون له سدس ما يبيع وذلك درهم وثلاث دراهم لان كل



درهم من المقبوض سدسه للدافع وخمسه لأسدسه للقابض رجل ذفر الدرهم  
 إلا فاقه لينقد فخر الدرهم وكسر قالوا يكون ضامنا إلا إذا قال له المالك اغز وهذا  
 إذا كان المكسور لا يروح وواج الصحاح وينقصر بالكسر. رجل أنف على رجل أحد  
 مصرعي باب واحد وذو جى خف أو مكعب <sup>كل</sup> للمالك أن يسلم إليه المصراع الآخر  
 ويضمن قيمتها. رجل أخذ من أرض إنسان ترابا قالوا إذا كان لذلك التراب قيمة  
 في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن به التقصان بالأرض أو لم يتمكن  
 وإن لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر إن انتقص به الأرض ضمن التقصان  
 والا فلا ولا يؤمر بالكبس وقال بعضهم يؤمر بذلك الراعي إذا خاف على شاة  
 فذبحها ذكر في الأصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح. قال الشيخ الإمام الواحد  
 المعروف بجواهر زاده ربح إنما يضمن إذا ذبح شاة يربح حيوتها وإليه أشار  
 في الكتاب فإنه قال وخاف الراعي على شاة ولم يقل يتقن بموتها ولا يربح حيوتها  
 فاما إذا يتقن بموتها ولا يربح حيوتها لا يضمن لأنه مأمور من المالك بحفظها وذبحها  
 في هذه الحالة حفظه بمنزلة القصاب إذا استد رجل شاة وأضجعها فجاء إنسان  
 وذبحها لا يضمن. ولو مرقح رجل بشاة لغيره وقد اشرفت على الهلاك فذبحها  
 يكون ضامنا لأنه نحر مأمور بالحفظ. وذكر في النوازل شاة لإنسان سقطت  
 وخيف عليها الموت فذبحها إنسان كيلا يموت لا يضمن استحسانا لأنه ما <sup>ذو</sup>  
 دلالة وهو كما لو قدم شاة للضيعة وربط رجلها للذبح فجاء آخر وذبحها عنه  
 حار استحسانا وكذا لو طعن رجل جوالق غيره في الطلحون وكذا لو سد الورع  
 ليسقي به رعيه فجاء رجل ونطح فوهة أرضه وسقى الأرض لا يضمن وكذا الرجل  
 إذا جعل اللحم في القدر وصب فيه الماء فجاء آخر وأوقد النار وطبخ لا يضمن

ولو كان الحكم العلق نجاءً آخر والقائه في القدر وطعنه كان ضامناً. الغاصب إذا  
 إذا استهلك المصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان  
 ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير يقوم  
 بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرأي فيه الى القاضي قضى عليه بما كان به نظر  
 للمصوب منه. رجل غصب جارية فزنا بها ثم ردها على المولى فظهر بها جرحه  
 المولى فولد. وماتت في الولادة او في النفاس فان على قول ابى حنيفة رج  
 ان كان ظهر الجرح عند المولى لاقبل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن  
 الغاصب قيمتها يوم الغصب. بخلاف ما لو زنت بجرة فجلت وماتت في الولادة  
 او في النفاس فان لم يضمن الزاني شيئاً. رجل غصب من رجل عبداً ثم ان المصوب  
 منه قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب الى ذلك  
 الموضع فخطب في الطريق كان الغاصب ضامناً على حاله. ولو ان الغاصب  
 استأجر العبد من المصوب منه لينه له حائطاً معلوماً فان العبد يكون  
 في ضمانه في عمل الحائط واذا اخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا اذا استأجر  
 من المالك بعمده. رجل له كرا من حنطة غصب رجل احدها وذهب  
 به ثم ان المصوب منه اورد الغاصب الكرا الثاني فخلطه الغاصب بكر الغصب  
 ثم صاع الكل ذكر في النوادر ان الغاصب يضمن الكرا الذي غصب ولا يضمن  
 الوديعة. وكذلك رجل اخذ من كيس رجل فيه الف درهم خمسمائة فذهب  
 بها ثم ردها بعد ايام ووضعها في الكيس الذي اخذها منه فانه يضمن الخمسمائة  
 التي كان اخذها لا غير رجل غصب دابة ثم ردها الى مربيها المالك لا يبرأ عن  
 الضمان وقال زفر رجب يبرأ. ولو ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها



كان ضامنا في قول ابي يوسف ربح ولا يكون ضامنا في قول زفر ربح ولو اخذ لقطه ليعرفها  
 ثم اعادها الى المكان الذي اخذها منه برسم الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل  
 في الكتاب بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا تحول  
 وذكر الحاكم الجليل ناويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ من الضمان  
 . واليه مال الفقيه ابو جعفر في هذه اللقطة ليعرفها فان كان اخذها لياكلها  
 ثم اعادها لا يبرأ من الضمان مالم يردّها الى صاحبها . رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم  
 اعاده الى اصبعه فلان ينتبه النائم يرى من الصمان في قوبهم ولو انتبه النائم ثم نام  
 واعاده الى اصبعه لا يبرأ في قول ابي يوسف ربح وببرأ في قول زفر ربح . ولو رفع اللقطة  
 وهي قوب فليس بها عند عبدة المال ثم اعادها الى مكانه يبرأ على عدة الخلاف ايضاً هذا  
 اذا لم يسلم اعتاد فاما اذا كان قيصاً فوضعه على عاتقه ثم ناداه الى موضعه لا يضمن  
 في قوله وكذا الخاتم اذا دخل في خنجر يكون استعمالاً فيكون ضامناً للسري واليمين فيه  
 سواء فان ادخله في اصبع آخر لا يكون ضامناً وان ادخله على خاتم في حصره فهو على ما قلنا  
 من انه اذا كان معروفاً ليس خاتمين للتميز يكون ضامناً ولا فلا ولو قلنا السيف  
 ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف ربح . وكذا لو كان متقلداً السيف فتقلد بهذا  
 السيف . وان كان متقلداً بسيفين فتقلد بهذا السيف . يضمن ثم اعاده لا يكون ضامناً  
 وعن محمد ربح في النسيج اذا اخذ رجل خاتماً من اصبع تاجر . . . . . ربحاً من كيسه او عقاب من حمله  
 ثم اعاده الى مكانه وهو نائم او لم يعد حتى اغتصبه منه . . . . . ثم نام رمية اخرى فاعاده الى صاحبه  
 ان اعاده محله ذلك استحسن ان لا اصمته والاضمته . ولذا لو اعاد الخاتم الى  
 اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي يعقوب ربح . قالوا الصحيح من مذهبه انه  
 لا يضمن الا بالتحول وذكر في جميع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم خاتماً ثم اعاده

فيها عذابي يوسف رج يستبرئ التوبة الاولى وعند محمد رج يعتبر المجلس استخسانا  
 سكران لا يعقل وهو نائم وقع توبه في الطريق فاحذر رجل توبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ  
 التوب من تحت راسه او اخذ حاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه ليحفظه  
 لانه خاف ضياعه ضمن لان المالك محمول على صاحبه السلطان الجائر اذا صد  
 المودع به سر سهره ضرب لا تلصق عقوبة له مع انه الودبعة قد في ضمن وان  
 حوته سلف ضمن لا يضمن ويوسع رجل المستدين في الميم ويأثر انه ان افلان ما لا كثيرا  
 او انه يجره الا او اصاد به ثار قال محمد فان افلان العائب او انه يريد العجوز  
 ان يبر ما كان السلطان ممن اخذ المالك هذه الاستبان كان ذلك سببا موجبا  
 للضمان اذا كان كاذبا بما قال وان كان صادقا بما قال الا انه لا نكروا منظمها ونحسنا  
 في ذلك فذلك وان قال اصرحى وناليم وهو كاذب في ذلك كان ناسنا رجل  
 يعلو رجل وخاصة في قعر من يتعلق به شيء وصاع فالوايضمن المتعلق قال رضي الله  
 تعالى عنه وسبغ يكون الحوب على التفصيل ان سقط تقرب من صاحب المال وصاحب  
 المال يراه ومكده ان ياحد لا يكون ضامرا رجل اخذ عرياله فحاراه اسار واسترعه  
 به به عيب عيب العزيم بان يفرجكم لجناية ولا يصر لما الذي على ايديهم  
 رجل من ملك رجل او دابة او ما يحب عليه واصح ما ياب به يصر قيمة الملك  
 مكتوبا رجل صب ماء عذبه رجل نفقت بتمجاء اخر وصب عليه الماء ايضا  
 حتى راد في النقصان روى عن محمد رج ان الثاني يصر تمتها يوم صب الماء عليها  
 وبما الاول رجل اخر قد لدسا الرجل قال محمد رج ان كان قيمة البنية السنبيل اقل  
 من قيمتها لو كان خارجا عن السنبيل كان عليه قيمة الكدس وان كانت قيمته  
 في السنبيل اكثر كان عليه مثل البر عليه قيمة الليل وان غصب كدسا فادسه



ثم اتهم الغصب منه البينة على الغصب فانه يقتضيه بالبر وقيمة الجبل <sup>التي</sup> ولما كان  
رجالاً غصبوا من رجل حبة من الخنطة فبلغ ذلك فتبين حنطة قال ابو يوسف ربح  
اذا غصب قوم رجلاً شيئاً له قيمة اخبرهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اخبره  
شيئاً. رجل آخى قنوره بقصب او حشيش وانفق فيه نجاء رجل وصب فيه الماء  
قالوا ينظر الى قيمة الثور مسجوراً او غير مسجور فيعزم فضل ما بينهما وقيل ينظر  
الى اجرة مسجور او غير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا انتق فيمن انسان  
ينظر الى قيمته مخيطاً وغير مخيط ويضمن الفضل وكذا اذا نزح باب دار انسان عن  
موضعه او بال في برءاء الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل ما كان مؤلفاً من كذا اذا  
تأليفه. ولو افسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه ابو الليث ربح ان امكن اعادته  
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة المحصر  
معيها. وكذلك في العل وكل ما كان يمكن اعادته على ما كان. ولو حل سلسلة  
ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل اذا شدا سنان عبده بذهب  
فروى بها رجل ولو حل سدا حائك وشره ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى  
مصدق الفضل وكذا اذا اخذ على رجلين من نعال العرب فحل شراكه يقوم العمل مشتركة  
رغم مشاركة فيضمن العفل. تعاروا وقف دابة في الطريق وعليها ثياب فتعليها ركب  
ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي ربح ان روى  
الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موصوع  
في الطريق وهو لا يبصر ونحرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوق عليه  
انسان وامس اب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث ربح قد روى  
عن بعض اصحابنا ربح خلاف هذا ولكن هو لا يفتي بما قال ابو بكر ربح لا بأس به

حيث كفن بشوب الفقرة قالوا ان شاء اخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء بيش  
 النهر باخذ ثوبه قال الفقيه ابو الليث ربح ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة الثوب به  
 ذلك الناس وكذا لو دفن بغيره النوبة يكون له صاحب الثوب بيبش وان لم يكن دفن  
 من ذلك فان ترك صاحب الثوب لأخيه فهو افضل وان بيش كما ذكره ذلك فان كان  
 الثوب قد استقر بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودفنه قال رضي الله عنه  
 وعندي هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان يبش  
 وياخذ ثوبه جمال اراد ان يعبر بجماله في يركب بجرى فيه الجرد كما يكون في  
 الشتاء فوكب بعيرا وادخله في النهر وسائر الجمال عقسه فسقط بعير وتلف  
 ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم ربح ان كان الناس يسلكون النهرو في مثل  
 هذا الوقت لا يضمن الجمال رجل بني حائط في ربح الغصب من تراب <sup>الارض</sup>  
 قال الفقيه ابو بكر البلخي ربح الحائط لصاحب الارض لاسبيل للباي عليه  
 لانه لو امر بنقض الحائط يصير ترابا كما كان وهكذا قال ابو القاسم ربح وعن  
 غيرهما رجل بني حائط في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم فان لم يكن للتراب  
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباي منسرا بعمله وان كان  
 للتراب قيمة فان الحائط يكون للباي وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه الله  
 رجل هدم لا خرسا ومبسا وقيمة الساء سوى رصه مائة درهم وقيمة رصه سوى ساء  
 مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب الساء بخار ان ساءه  
 مائة درهم ويصير تراب الساء ونقصه للهادم وان ساءه سبعة عشر درهما وليس  
 للهادم من ترابه شيء وعن ابي مقاتل ربح هدم رجل حائط رجل قال يقوم الحائط مسبا  
 فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة رصه مائة درهم يساوي مائة درهم



دورها والتراب لصاحب الحائط. <sup>١٣٣</sup> ولو قال صاحب الحائط لا أريد أخذ تراب الحائط وأد<sup>نه</sup>  
إلا الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم. رجل غصب ساحة وأدخلها في بناء فانه  
يملك السلعة وعليه قيمتها فان كانت قيمة السلعة والبناء سواء فان اصطلمها على  
شيء جاز فان تنازع عيما على البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما وكذا المودع  
إذا خلط حنطة الودعة بشعر رجل وغاب المودع كان الجواب كذلك وكذا لو هبت  
الريح بشوب انسان والفته في صبيح أخر حتى انصبغ وقيمة الثوب والصبيح سواء وكذا  
الدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب  
اللؤلؤة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو أراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة  
شيئا يسيرا كان له ذلك وكذا البعير إذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب  
اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب  
البعير وكذا إذا دخلت دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج إلا بالكسر كان لصاحب  
الدابة ان يملك القدر بقيمته ونظائرهما كثيرة لصاحب أكثر المالكين ان يملك  
الأخر بقيمته فان كان قيمتها على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعزايه يوسف  
رجل لؤلؤة وقصته في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا قلبه وانظر حتى يباع  
الدقيق الأول فالأول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشرح بقلبه الذي  
يطلب اللؤلؤة رجل غصب عبدا وشد يده العبد فحل العبد يده وقتل نفسه ضمن  
الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن  
الغاصب. رجل غصب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فان المالك لا يسترجعها  
من الغاصب ولكن يواجرها منه إلى الساحل. وكذا الرجل إذا غصب دابة فوجد  
المالك مع الغاصب في المغارة فان المالك لا يسترد ما منه ولكن يواجرها إلى المالك

١٢٥  
رجل غصب عبدا فابيعت عينه عند الغاصب فاسترده المالك ضمن الناس  
ارش العين ثم اغل على البياض عند المالك كان للغاصب ان يشترى من المالك ما  
من ارش العين رجل غصب عبدا قارئا وخبازا او نحو ذلك فنسب العمل عند  
الغاصب قالوا يقوم العبد خبازا او قارئا ويقوم غير خبازا وغير قارئ فيضمن  
الغاصب فضل ما بينهما رجل غصب من رجل عبدا او دابة وطلب المصنوب  
منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل منه المصنوب او ياذن له بالاتفاق  
ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب  
ونفقته يكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالاتفاق على المصنوب منه لا يجب  
على المصنوب منه شيء واذا رى القاضي المصلحة في ان يبيع العبد او الدابة  
بان كان الغاصب مخوفا ويمسك الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك رجل خدع  
صبيه وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد بن يحيى الرجل حتى ياتي بها او يعلم  
انها قد ماتت مديون دفع الدراهم الى صاحب دينه وامره بان ينقذها فهلك  
في يده هلك من مال المديون على حاله ولو دفع الدراهم الى صاحب الدين ولم  
يقبل شيئا ثم اد الطالب دفع الدراهم الى المديون لينقذها فهلك في يده هلك  
من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى احببه لينقذها رجل دفع الى رجل عشرة  
دراهم فقال ثلاثة منها لك والباقي سلمها الى فلان وفلان فهلك العشرة في يده  
ضمن الثلاثة لانها مقبوضة في حبه فاسدة والباقي امانة في يده وعن محمد بن حنبل  
دفع الى اخر عشرة دراهم خمسة منها حبة له وخمسة منها ودية عند فاستهلك  
القاضي منها خمسة وهلك الخمسة الباقية قال علي القاضي سبعة دراهم  
ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة عليه والخمسة التي استهلكها نصفها



كانت من المضمونة ونصفها من الأمانة فلهذا يضمن سبعة ونصفاً رجل عليه  
 درهم لرجل مدينه المديون الى الطالب درهمين اردوها ثم درهما قال جند درهمك  
 منها فضاء الدهان قبل ان يعين درهما قالوا يهلك من مال المديون . جركس درهم  
 رجل فوجده داخله فاسداً او كسر جوز رجل فوجده داخله فاسداً قالوا لا يضمن  
 شيئاً رجل غصب من رجل دراهم او دنانير في بلدة فطالبه المالك في بلدة اخرى  
 كان عليه تسليمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو  
 غصب عينا فلقية الغصوب منه في بلدة اخرى والغصوب في يده الغاصب  
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمالك  
 ان ياخذ الغصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان  
 اقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر  
 مكان الغصب وان شاء انتظر حتى ياخذ الغصب في بلدة الغصب ولو ان  
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انقص سعر العين فانه ياخذ  
 العين وليس له ان يطالبه بقيمة يوم الغصب . ولو كان العين الغصوب  
 قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل  
 السعر في مكان الغصب او اكثر فانه يبرأ برء المثل . وان كان السعر في هذا المكان  
 اقل فالمالك بالخيار ان شاء اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب  
 وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر يجبر الغاصب ان شاء  
 اعطاه مثله في مكان الخصومة وان شاء اعطاه قيمته حيث غصب الا ان يرضى  
 الغصوب منه بالتأخير . وان كانت القيمة في المكانين سواء كان الغصوب منه  
 ان يطالبه بالمثل . وعن ابي يوسف رجلاً غصب من رجل حنطة بمكة وجعلها

<sup>١٣٥</sup>  
 الى ابتداء قال عليه نعمتها بركة . ولو غصب غلاما بركة فجامعه الى ابتداء قال ان كان صاحبه  
 من اهل سكة عليه قيمته وان كان من غير اهل سكة اخذ غلامه ولو ان رجل سرق ولا  
 لبعض البلاء ذكرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه الغاصب  
 اذا اتى بقيمة الغصوب المستهلك فابي المالك ان يقبل قال ابو بصير يرفع الامر  
 الى القاضي حتى يأمره بالقبول وقال بصير يرفع كما نوا يقولون في الغصب والوديعة  
 اذا ونسع بين يد المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يده او في حجره فان  
 رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه ثم جاء آخر فوطئه  
 قال ابو بكر روح اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة  
 ولم يعلم انه ثوبه والمختار للفتوى انه يبرأ لانه رد عليه عين ماله فان الغاصب  
 لو اطعم الغصوب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عين الغصب والوديعة  
 بين يدي المالك يبرأ من الضمان . ولو كان الغصوب مستهلكا فانا القيمة  
 فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ . وان  
 وضعه في يد المالك او في حجره يبرأ عن الضمان . ولو وضع الغصب والوديعة  
 بين يدي المالك برئ فان غصب من صبي شيئا ثم دفعه اليه فان كان الصبي  
 من اهل الحفظ مع الرد عليه والا فلا ويكون بمنزلة ما لو دفع السرج عن ظهر  
 دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب  
 حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ماذونا في التجارة مع وبرئ  
 وان لم يكن ماذونا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى  
 التملك . رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراه سها  
 مع وبصير الغصوب امانة في يده . وكذا اذا حلق من ذلك برئ الغاصب عن الضمان



سواء كان طائفا أو مستهلكا ان كان مستهلكا فهو ابراء عن الدين وان كان طائفا  
 فهو ابراء عن ضمان النصب فيعبر ويصير لعين امانة عند الغاصب رجل ابتلع  
 درة رجل ومات فان ترك ما لا يعطى الضمان من تركته وان لم يدع ما لا لا يشق  
 بطنه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي بطنها ولد حي يضطرب فانه يشق بطنها  
 لان في ذلك صيانة الأدمى عن الهلاك فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابتلع  
 درة غيره وهو حي يضر قيمتها ولا ينتظر الى ان يخرج منه شجرة القرع اذا نبتت  
 في ملك رجل فصارت في جيب رجل آخر وعظم القرع فتعذر اخراجه من غير كسر  
 الجيب ففي منزلة اللؤلؤة اذا ابتلعها دجاجة ينظر الى اكثر المالين قيمة فيقال  
 لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك فان ابي يباع الجيب  
 عليهما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجواب في الاترجة اذا دخلت  
 في قارورة رجل ولو دخل رجل اترجة غيره في قارورة رجل آخر وتعذر اخراجها  
 فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الاترجة قيمة الاترجة ولصاحب القارورة  
 قيمة القارورة ويصير القارورة والاترجة ملكا له بالضمان ولو اختلفت نورة  
 رجل بدقيق آخر فغير صنع احد يباع المختلط ويصرف كل واحد منهما بقيمته  
 مختلطة لان هذا نقصان حصله بعد احد فليس احدهما بايجاب الضمان  
 عليه باول من الآخر ولو اودع رجل فضيلا فادخله المودع في بيته ففطم ولم يقد  
 على اخراجه الا بقطع الباب فله ان يعطى صاحب الفضيل قيمة فضيله يوم صار الفضيل  
 بما لا يمكن اخراجه الا بقطع الباب وان شاء قلع بابيه ورد الفضيل الى صاحبه  
 تلامولئنارضه وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج  
 الفضيل اكثر من قيمة الفضيل اما اذا كانت قيمة الفضيل اكثر من المنقصان

الذي يدخل في البيت وإلى المودع قطع الباب فإنه يومئذ لصاحب الفصيل أن يرفع نقصان  
البيت إلى المودع ويخرج الفصيل وهذا إذا دخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار  
المودع من غيره بيتا وأدخل فيها الفصيل فإنه يرفع لصاحب الفصيل أن لا يمكنك الخرج  
الفصيل فأخذه وإلا فأنخره وأجعله أربابا يردوا الضرع عن صاحب البيت ولو كان مكان  
الفصيل حمارا أو بغلا فلا تكن ضرر قطع الباب فاحشاً فكذا ذلك وإنما كان يسيرا  
كان لصاحب الحمار والبغل أن يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليصل  
الدابة إلى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بإيجاب الضمان فصار  
يسقط ثوب القصار على جمل فالقته الرجح في اجانة صباغ وانصبغ بصبغه ذكر  
الناطف رج أنه ليس على القصار ولا على رب الثوب شيء لأجل الصبغ ولكن  
يباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه <sup>و</sup>جد ذبح  
شاة إنسان ظالما فصاحبها بالخيار أن شاء ترك المذبح عليه وصنعه قيمتها <sup>شاة</sup> وأن  
أخذ المذبح وصنعه النقصان وكذا إذا سلخها وجعلها عضوا وعن  
الفقهاء أبي جعفر رج أنه إذا أخذها ليس <sup>لها</sup> ضمان بضمنه النقصان والعنوى  
على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمارا وبغل أو قطع رجله فصاحبها بالخيار أن  
صنعه القيمة ودفع إليه الدابة وإن شاء أمسكها ولا يرجع على الفاسد  
بشيء بخلاف لو كان الغصوب عبدا أو جارية فقطع يدها أو رجلها كان لصاحبها  
أن يضمن الفاسد قيمتها ويدفع إليه الغصوب وإن شاء ضمنه النقصان وإذا أخذ  
المقطوع لأن الأذى بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه <sup>مستل</sup> أما لو  
فقط اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الأذى إن شاء ضمنه  
النقصان وإن شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرق ثوب إنسان خرقا فاحشا



سند ان كانت الدابة عمالا توكل كالحمار والبغل فان كانت مما توكل كالشاة والجرير  
 في ظاهر الرواية هذا والاول سواء فلما لك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه  
 النقصان فيسكت الدابة . وهكذا ذكر شمس الامنة السرخسي رح . وكذا اذا نبح شاة  
 فلما جها ان يدفع الدروحة ويضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة ولا شيء  
 له . ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول ابى حنيفة رح وكان  
 يضمنه جميع القيمة . وعلى قول محمد رح ان ذبح حمار غيره فلما لك ان يمسك الحمار  
 ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله فليس له ان يضمنه  
 النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمنه جميع القيمة  
 وان شاء امسك الدابة وضمنه النقصان والاعتماد على قول ابى حنيفة رح ولو قاعى جاز  
 قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجنة وضمن جميع القيمة وليس له ان يمسك  
 الجنة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجنة الميأ وفي عين واحد من الفصيل  
 او المحش وما يعمل به كالتيوان ربع القيمة والبقرة ان كانت يعمل بها فذلك لك  
 . ولو قطع رجل حمارا وبده ثم ذبحه صاحبه لاشي لصاحبه على القاطع في قول ابى حنيفة  
 رح وعزايه سيف رح في المنتع اذا قتل انسان دعبا محلو كما واسد محلو كما  
 لا يضمن شيئا بخلاف المرد لان الفرد يكسر البيت ويخدم . رجل غصب  
 صحفا فنقطه قالوا هي زيادة فصاحب الصحف بالخيار ان شاء اعطا ما زاد  
 ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير منقوط . وذكرنا على عزايه يوسف رح  
 ان صاحبه ياخذ بغير شيء . رجل اغتصب ارضا فبذر بها حنطة ثم اختصا  
 تيل ان يثبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول  
 للغاصب اطلع ذرعتك وان شاء اعطاه ما زاد البزراع فيه بنحو الارض

وفيها البذر ويقوم وليس فيها البذر فأعطاه فضل ما بينهما رجل اغتصب غلاما ثمته ضائعة  
فخضاه فبرئ وصار يسارعي الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء وفضله خمسة مائة فبقيت له  
ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه . رجلان مع احدهما سوق  
ومع الآخر زيتا ومن فاصطد ما فافصب من هذا وزيته في سوق ذلك التالحم  
السوق بفن لصاحب الزيت او الصن مثل زيتته او صنه لان صاحب السوق استهلك  
من هذا وزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سوق ذلك لان هذا زيادة في السوق  
داية رجل في مربة مشدودة والباب مغلق فجاء انسان ورجل الدابة فخرجا واخر دفع  
الباب فذهبت الدابة قال محمد بن الضان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولو ان رجلا  
اخذ مملوكه الا بق وقيد واغلق عليه الباب فخل رجل قيده وفتح الباب فذهب المملوك  
قال لا ضمان على الذي فتح الباب رجل القيد لان بني آدم لهم عزيمة في الذهاب فهو الفاعل  
والبعية ليس لها عزيمة فان كان المملوك ذاهب العقل لا يؤمن ان يلقي نفسه في البحر ونحو  
ذلك قال هو ضمان له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رج يقول لا يضمن في البهائم ايض . رجل  
غصب من اكرام حنطة ثم دفعه الى المصوب منه وقال للمصوب به الطم . ان  
فلان ثم علم انها كانت حنطه قال للمصوب منه ان يمسك الدقيق . وكذا لو غصب  
غزلا ثم دفعه الى المصوب منه قال استجبه له فنجده ثم علم به . وكذا لو غصب دابة ثم ملت  
المصوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب دابة ليركبها فاعارها الغاصب اياه  
فخطبت فحبه برئ الغاصب عن ضمانها . ارض بين رجلين رعيها احدهما كلوا فغير  
الضريحان قال محمد بن النكاح الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرع الذي  
زرع نصف بذر ويكون الزرع بينهما نصفين جائز وان تراضيا بذلك ولم يثبت  
الزرع بعد لم يجز . وان كان قد ثبت فارد الذي لم يزرع ان يقطع الزرع فان الارض



يضم بينهما نصفين فما اصاب الذئب من زرع من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمه الى  
زرع له على الارض من ثمنان الفلح . رجل اشاف رجلا تنسب الضيف عنده ثوبا فاتبه  
صاحب البيت فغصب غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان  
اخرجه عن المدينة ضمن . رجل غصب ثوبا فقطعه قيصا ولم يخطه قال ابو حنيفة رحمه الله  
صاحب الثوب بالخيار ان شاء فغضه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واخذ  
معه ثمنان الثوب . رجل غصب عبدا فابق من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك قط فرد  
على الغاصب من مسيرة ثلثة ايام فاجعل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع  
على الغاصب بما نقص الا بقر من قيمته قال الاترعيان المولى لو وجد فردا كان على الغاصب  
ثمنان الا بقر . رجل غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها  
الفين وقال الغاصب قيمتها الف فخلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحمل  
للاصيان يستقدها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فان اعتقها  
الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عنقه وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها  
في الشراء الفاسد . ولو ادعى رجل على رجل انه ربه له هذه الجارية وانه قبضها منه  
واقام على ذلك شهود زور فقضى القاضي له بها لا يحمل ان يطأها ولا يستخدمها ولو ان  
رجلا استودع جارية ففجده المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك التي استودع<sup>عتنيها</sup>  
وترافعا الامر الى القاضي فان اخذ رب الوديعة هذه الامة يحمل لكل واحد منهما  
وطى الى احدها ولو لم ياخذ كان على دعواه . رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاقام  
المغصوب منه بينة انه غصب منه جارية له ولم يذكر واصفة الجارية ولا قيمتها  
فقال في الكتاب يحبس حتى يجيء بها ويردها على صاحبها . وقال ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى  
ان الشهود شهدوا على اقوال الغاصب بذلك لان الاقوال الثابت بالبينة كالاقرار

معينة فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة الغصوب لان الشهادات  
 الملك للمدعى في الغصوب ولا وجه للقضاء في الجعول وكذا لا بد من الاشارة  
 اليما هو المقصود بالدعوى في الشهادة . وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الامنة  
 الشرخسي رح الاصح ان هذا الدعوى والشهادة صحيحتان لكانا بالضرورة  
 فان الغاصب يكون ممتنعاً عن احصار الغصوب عادة والشهود على الغصب  
 فلما يتفرون على اوصاف الغصوب وانما يتاني منهم معانية فعل الغصب  
 فسقط اعتبار علمهم باوصاف الغصوب لكان الضرورة فيثبت بشهادتهم  
 فعل الغصب في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينه كالثبوت  
 باقراره فيحبس حتى يحكى بها ويردها على صاحبها . فان قال الغاصب قد ماتت  
 الجارية او بعثتها ولا اقدر عليها فان القاض لا يجعل بالقضاء بالقيمة لان القضاء  
 بالقيمة ينقل حق الغصوب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زاناً وذلك معوضاً الى  
 القاض . وهذا اذا لم يرض الغصوب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى فانه  
 يقضى ولا يتلوم . فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع بينه فادفع  
 القاض بالقيمة . ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينه او شكرك  
 الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية  
 للغاصب لا سبيل للغصوب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بغير اقراره  
 بعد ما حلف الغاصب بخبر الغصوب منه ان شاء استخرج الجارية وردد ما جدد  
 على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي  
 مع هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية اكثر مما قال الغاصب اما  
 اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكسار



الخلق الجواب وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الاصم ما قال  
في الكتاب وهذا مذهبنا وعلى قول الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولئها  
يسترد هاملها فيرد القيمة المقبوضة . رجل عليه دين لرجل فلم يؤد حتى مات  
الحالب اذ ادعى الوريثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للميت في الدار الاخرة .

### وفصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فانلف مال انسان في فوره ضمن المرسلي في الدابة  
ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح وعن ابي يوسف رح  
انه يضمن في الكل . وذكر الناطقي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابى حنيفة  
رح ويضمن في قول ابي يوسف رح . ولو آلف بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل  
كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فالتفتها لا يضمن وان اخذ يميننا او شمالا ان  
لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا . وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا  
له فاصاب انسانا لا يضمن . وقيل ينبغي ان يكون ضامنا . ولو ارسل حماره فدخل  
زرع انسان واخذه ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه  
الا ان الحمار لم ينعطف يميننا ولا شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق اخر  
لا يضمن وان لم يكن ضمن . وان رده انسان فافسد الزرع فالضمان على الراد  
رجلا او قف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فانلف انسانا او  
شيئا ضمن في اي موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى جيلها ولو ان رجلا  
في داره كلب عقورا ودابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه  
فغقر الكلب او اتلف مال انسان لا يضمن صاحب الدار . وكذا اذا اكلت  
هرة رجل دجاجة غيره لا يضمن صاحب الهرة . ولو اخذ هرة والقاهما الى حمامة

اورد جاجة فاكلها ~~ان~~ ان اخذت برميده ضمن وان اخذت بعد الرمي والاقاء  
 لا يضمن. وجعل الف شيخا من الصوام في طريق المسلمين فاصابت انسانا في ذلك  
 الموضع ضمن الذي طرحها مالم تخرج عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصاب  
 لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جواز الطريق فاحترق بذلك شئ فهو ضامن  
 وان هب به الريح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كمن اوقف دابة في  
 الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع. ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فباعا  
 للمشتري خيلتك وامامها فاقبضها كان ذلك قبضا فان حنت الدابة في رباطها  
 بالصان على البائع. وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها  
 مالم يجعل الرباط وتنقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضمان ذلك  
 على البائع. اذا سقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقتله قالوا ان  
 اصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب وان اصابه بطرفه الذي  
 كان في الحائط لا يضمن. وان كان لا يدري باي الطريق اصابه في القياس لا يضمن  
 وفي الاستحسان يضمن النصف سكة غير اودة القى واحد من اهلها في شوارع  
 ترابا او اوقف دابة على بابها او وضع حجر ليضع قدمه عليه في الخرج والدخول  
 او ما اشبه ذلك فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في قناء داره لا يضمن وان فعل  
 ذلك في طريق المسلمين ضمن. ولو ان سكة فهاد ورلقوم فرمى بعض اصحاب السكة  
 بناتهم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد راج ان لم تكن السكة نافذة لاضمان  
 فيه. وان كانت نافذة وحسب الضمان. قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان  
 لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لم تكن. ولو وضع شيئا في طريق  
 المسلمين فتعوت منه دابة فالتفت انسانا لاضمان به على الذي وضع ~~رجل~~



ربط حمارا على سارية فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فنعين أحد الحمارين  
 الآخر قال أبو بكر الاسكاف مع ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد الا ان  
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة. وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع  
 هو ملك غيرهما لم يكن له ان يربط الحمار وكان ضامنا لما اصاب الحمار. ولو كان ذلك  
 الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثاني  
 ما افسد حماره. ولو ارسل دابة في الموضع البياض ثم جاء آخر وارسل دابته فعض دابة  
 الثاني الدابة الاول ان عضه على الفور ضمن والا فلا. وان كان ذلك في موطئ لا حمار  
 لا يضمن صاحب الموطئ ويضمن الآخر. وان ادخل في دار رجل بعين مغتلم او في الدار بعين  
 صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلم وقال  
 الققية ابو الليث مع ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه  
 ضمن وعليه الفتوى لان صاحب المغتلم وان كان مسببا فاذا ادخله باذنه لم يكن  
 متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القحية على انسان فقتله كان  
 ضامنا. وهذا بخلاف ما اذا وقع سكيننا الى صبي فقتل به نفسه او قتل رجلا بغير امر  
 الدافع فانه لا يضمن الدافع لان ضل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع وضل الدابة  
 والعمامة مدر فيضاف الى الرسل. رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب  
 فتدخل بوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن

### فصل فيما يضمن بالتروما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائد ارضه فاوقد النار في حصائد فذهبت النار الى ارض  
 حماره واحرق زرعها لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى زرع  
 حماره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير. قالوا ان كان زرع غير يبعده

من حمائد الذي احرق وكان يؤمن ان لا يحرق زرع جاره ولا يطهر شيء من ناره الا شربة  
 او شرابا فيقول الرج ناره من ارضه الى ارض جاره فاحرقته زرع الجار وكده سعة لا يضمن  
 ظمما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه بان كان الزرع عانة ملتصقين او قريبا من الالتصاف  
 على وجه يعلم ان ناره تصل الى نزع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل  
 قطن في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه المجانب فذلك  
 القطن يعلم ان مثل هذه النار يحرق هذا العنصر فاحرقته ذلك القطن كان ضمان القطن  
 على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان ناره متصلة الى القطن كان فاسدا احراق القطن. <sup>رجله</sup>  
 هدف في داره فرمى الى الهدف فجاءت به داره فافسد شيئا في دار رجل آخر  
 او قتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقلة  
 الراعي. رجل اوقد في شوره نارا فالتقى فيه من المحطب ما لا يحتمله التنور فاحرق  
 بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب التنور كما لو ارسل ماء في ارضه  
 بالاعتداء ارضه فتعدى الى ارض غيره فافسد ما فيه من الزرع كان ضامنا. وان كان يعلم  
 ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضمن. رجل مربي نارية ملكه او في غيره ملكه فوشت شاة  
 من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يضمن لانه  
 لم يتخلل بين جمر النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه <sup>ش</sup>مخلوطا  
 الرج بشرارة النار فالقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا  
 ذكره النوادر عن ابي يوسف ربح وقال بعض العلماء ان مربي النار في موضع له حق  
 الدور فوشت شاة في ملك انسان او القتها الرج لا يضمن وان لم يكن له حق  
 الدور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة  
 يضمن وان هبت به الرج لا يضمن وهذا اظهر وعليه الضوى. وكذا لو وضع جرة



في الطريق فاحترق بذلك شيء ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحترق شيئا غير  
 الموضع الذي وضعه فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رحمه الله اذا وضع  
 الجرة في الطريق في يوم ريح يكون صامنا. وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في كتاب الشب  
 اذا وضع جرة في الطريق او مريارة في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطف  
 رحمه الله وقد نارا في طريق العامة فجاء الريح وتقلها الى دار رجل آخر واحرقها لا يضمن  
 وعلى وقال لان جنائنه قد زالت. وذكر في الجنابات من الاصل مسألة تدل على  
 صحة ما قال الناطف رحمه الله ان جنائنه قد زالت. حاد ضرب حديد على حديد محي  
 فانترعت شرارة من ضربه وقتت على ثوب رجل يمين في الطريق واحرق ثوبه ضمن  
 الحداد. وذكر الناطف رحمه الله حاد يجلس في مكانه اتخذ في حانوته كبرا يعمل به والحائز  
 الجانب طريق العامة فاوقد الحداد في كبره نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه  
 على صلاته وضربها بمطرقة فتطاير ما يتطاير من الحديد الى السماء وخرج ذلك من حانوته  
 وقتل رجلا او قاعين رجل او احرق ثوب انسان وقتل دابته كان ضمانا ما تلف به ذلك  
 من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلة لان ما طار  
 من دق الحداد وضربه فهو كجنائنه بيده لا عن قصد ولو لم يبق الحداد ولكن احتمك  
 الريح بعض النار عن كبره او الحديد الى الحماة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت  
 انسانا واحرق ثوب انسان او قتلت دابة كان هدر او لو هبت الريح بعامة رجل  
 ما وقعته على فار دقة رجل ما نكسرت القارورة لا يضمن صاحب العامة. رجل مر في الطريق  
 وهو يحمل حلا فوقع الحمل على انسان فالتفت ضمن. ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع  
 في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل  
 بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره. ولو وضع جرة على حائط فسقطت على

رجل فاتفقوا لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على العائط لانه لا يكون متعديا لمكانه  
 جرة في طريق المسلمين ورجل اخر وضع في تلك الطريق فتدحرجت احدها فكسرت الاخرى  
 ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جرة لانه جنابته قد زالت فصرى على الضمان  
 . ولما انكسرت اليه تدحرجت كان ضمانها على صاحب الجرة القائمة لانه كان متعديا  
 في الوضع ولم تزل جنابته . ولو اوقف رجل دابة في الطريق ورجل اخر كذلك ففقدت  
 احدها وحربت فاصابت الاخرى لا يضمن صاحب الدابة لان جنابته قد زالت .  
 ولو تلقت الدابة بالاحرى كان ضمان الدابة على صاحب الاخرى لما قلنا في البرهين  
 قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رح في مسألة الجرتين انكسرت الجرتان على جادة الطريق  
 من كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه اذا تدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فأنكسرت  
 ولو ان رجلا اغترف من لحوض الكبير جرة فوضعها على الشط فتجاء اخر وضل مثل  
 ذلك فتدحرجت الاخيرة ودمدت الاولى فانكسرتا قال بعضهم لا يضمن صاحب الجرة  
 الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها . وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه  
 . والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن  
 على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال  
 عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطب بالموضوع  
 شيء ان عطب والموضوع في مكانه ما لم يزل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال  
 الموضوع عن مكانه ان زال بمخيل نحو ان يضع حرة في الطريق فصب بها الريح وزالتها  
 عن مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع . وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل  
 ودحرجه فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنابته زالت بالماء والريح . وان كان  
 الزوال عن الموضوع الدعي كان فيه لا يزيل بان وضع جرة في الطريق فتجاء اخر



<sup>١٥٠</sup>  
 ووضع حرة اخرى في الطريق فتدحرجت احدكما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف ربح  
 يضمن كل واحد منهما حرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الحرة القائمة في  
 موضعها قيمة الحرة التي زالت عن موضعها لان جناية صاحب الاولى قد زالت . وان  
 تدحرجت الحرة التي زالت عن موضعها فتنطب بها شيء لا يضمن صاحب الحرة التي دحرجها  
 الربح لما قلنا بخلاف ما لو تدحرجت بنفسه . وكذا لو وضع حرة في الطريق وعثر به  
 انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالبيت انسان وهلك كان على عاقلة  
 البيت دية من عثر بالبيت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع  
 فلا يجب ضمان من عثر بالبيت على الواضع . ولو وضع رجل في الطريق حرة مملوكة من  
 الزيت او غيره ثم جازاها او وضع بحطب هذه الحرة حرة اخرى فسال من الاولى شيء  
 وابطل المكان فوقت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد ربح ولا لادى هذا  
 ثم قال لا يضمن صاحب الاولى . وذكر ابن رستم ربح رجل وضع في الطريق حرة فيها  
 زيت او لبس فيها شيء فوضع رجل اخرى في الطريق حرة اخرى فتدحرجت احدهما  
 فامسكت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدحرج قيمة الحرة  
 التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متعديا  
 بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تنزل وجناية صاحب التي تدحرجت  
 قد زالت فماتلف بالحرة القائمة يضمن صاحبها وماتلف بالحرة التي تدحرجت  
 لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا الشمس الائمة الحلواء ربح في المسئلة  
 الاولى . رجل اوقف دابة في سوق الدواب فاتلفت الدابة شيئا لا يضمن  
 صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب كرن باذن الولا فلا يكون  
 موحيا بالضرر . ولذا لا ارباب السفن اذا وقفوا السفينة على الشط فجاءت

منبتة كما سيجع البضينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان صان الواقعة <sup>عليه</sup> صاحب  
 السفينة الجارية فان انكسرت الجارية لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام <sup>عليه</sup> لا يضمن  
 السفن بايقاف السفن على الشط فلا يكون فعلم تعديا. رجل وضع شيئا في الطريق  
 فقتل عنه دابة رجل واقتل شيئا لا يضمن الواضع اذ لم يصعبا الموضوع في  
 الطريق. وكذلك رجل اشهد على حائط مائل الى طريق المسامين فسقط الحائط فقتل  
 عنه دابة رجل فقتل رجلا لا يضمن صاحب الحائط المائل انما يضمن صاحب الحائط  
 اذا سقط الحائط على انسان او دابة فقتله. رجل مري في سوق المسلمين فعلق ثوبه  
 بفعل حانوت رجل فحرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان القفل في ملكه لا <sup>يضمن</sup>  
 وان كان في غير ملكه ضمن. ثم قال ومما شئ اخر انه اذا تعلق ثوبه بذلك فحرق ثوبه  
 فحرق حجرة لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالقفل لانه اذا اجر الثوب  
 فهو الذي حرق. رجل دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيئا وتلف كان  
 ضمان ذلك على من دق في داره. رجل دخل بيت رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس  
 على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها فارورة فيها دهن لا يعلم به فاندقت الفارورة  
 فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والفارورة على الجالس  
 ولو كانت الفارورة تحت ملاء قد غطاها فاذا ن له بالجلوس على الملاء لا يضمن  
 الجالس. قال الفقيه ابو الليث رح في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضاً وهو  
 اقرب الى القياس لان الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسكه الملاء وعليه  
 الفتوى. وان اذن له بالجلوس على سطح فاعتسف به فوقع على سطح مملوك للاذنة  
 ضمن الجالس. قال مولانا رضي هذه المسائل من مسائل الجنائيات وانما ذكرنا بعضها  
 لانها سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب. رجل قلع ثلث من ارض رجل وجرها



في ناحية اخرى من تلك الارض تكبرت كانت الشجرة للفارس وعليه قيمة الثالثة  
 يوم تلك الثالثة ويؤثر الفاص بقطع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض كان لصاحب  
 الارض ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان  
 كما انه عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم  
 بقطع الاشجار فابينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك  
 يخبر صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك  
 القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلوعة  
 ويضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره يخبر صاحب الدار ان شاء  
 ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة  
 وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمنه  
 فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف  
 عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق  
 الذي قلنا فيما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة  
 فيفضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطوعة  
 سواء فلا شئ على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة  
 جوزا معارا وطبة فانلف انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك  
 الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بحال حتى لا تضاعف بالانلاف اذا لم تكن على الشجرة  
 فانلافها ونقصها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدون تلك الجوزات  
 بما اذا فترى فيضمن بصل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اغصان الشجرة  
 القائمة تقوم الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما

جعل استأجر ناسا ودفع إلى الجير له ليعمل به فنصب به الاجير قال بعضهم يغزو المستأجر  
 قيمة الفاسق وقال بعضهم ينظرون استأجر الاجير ولا لا يضمن قال سلاطونهم  
 ان لا يضمن على كل حال لان المستأجر يملك الاجارة فيملأ للاطارة والايام وجب نصب  
 دابة نهلكت واقام صاحبها البيعة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام  
 الغاصب بيعة انه ردها وماتت عند صاحبها كانت بيعة صاحبها اوله ويقع على  
 الغاصب بالقيمة وكذلك تشهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او كان الغاصب  
 دارا فاقام صاحبها البيعة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بيعة انه ردها  
 على صاحبها كانت بيعة صاحبها اوله لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد  
 بعمل كان الغاصب ودها ثم هدم الدار وقتل الدابة كانت بيعة صاحبها  
 اوله لانها اقتسمت سبعا مائة للضمان ولو اقام صاحبها البيعة انها ماتت  
 عند الغاصب واقام الغاصب بيعة انه ردها فماتت عند صاحبها قال ابو  
 رج بيعة صاحبها اوله لما قلنا وقال محمد بن يعقوب بيعة الغاصب لانها قامت  
 على الاثبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بيعة صاحبها اثبات فعل على  
 الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول رجل غصب  
 حنطة وطمعها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه سطة لصاحبها ثم في القياس  
 الغاصب ان ياكل هذا الدقيق وهو قول روجيه وفي الاستحسان وهو قولنا ليس  
 له ان ينتفع بالدقيق ما لم يرد الضمان بالتراض او بقضاء القاضي او يقضي القاضي  
 عليه بالضمان لان اجزاء الحنطة تفرقت بالطمع ولم تنبت فلا يعمل لمان بالكل  
 وينتفع به ما لم يتحول الغصب إلى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان  
 او بقضاء القاضي بالضمان وقيل هذا قول محمد بن رج اما عندا يحنفة رجما



يحل له ان يأكل المذيق ويتفجع به لان ملك الغصب منه قد تبدل .  
 اذا غصب لغيره . وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فضعه واكله حل .  
 قاله في قول ايحيفة رح لانه صار مستهلكا بالمضغ فعند ايحيفة رح شرط الطيب  
 نبوت الملك باليدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحتمال .  
 وذكر في الاصل اذا غصب عنطة فزرعها او نوى فحرسه او نالة فانبتها او غصب  
 غزاة فنبهه لا يحل للغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او قضاء القايض باله  
 . وعن ابي يوسف رح في النالة اذا ائتمرها الغاصب لا يحل له ان ينتفع بها قبل اداء  
 الضمان وفيما سوي ذلك يحل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك  
 فولدت عند المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها  
 في قول ايحيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الانقضاء الجبل . كما لو غصب حارية  
 صحيحة فحمت عنده فزدها محبومة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الانقضاء  
 للحية في قول ايحيفة وايه يوسف رح . ولو غصب جارية فحمت عنده او ابيضت  
 عينها او جعلت فزدها رادى معها ارش العين ونقصان للحي ثم ذهب بياض  
 عينها او ولدت وسلمت فان الولد يرد منا اخذ من ارش البياض ونقصان للحي  
 اما في الجبل فيطران كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الجبل ونقصان عيب الزنا فان كان عيب الزنا  
 اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الجبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا  
 لان عيب الزنا قائم وعيب الجبل قد زال . ولو كان الجبل من زوج لاضمان على  
 الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان الولد هو الذي احبها  
 ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الجبل او من غيره لاضمان على الغاصب فيها  
 . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احد المدعيين البينة ان ذاليد

غصب من هذه الجارية في وقت لدا وأقام المدعي الآخر البينة ان ذلك غصب  
من هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال المدعي الثاني في قياس الجارية  
رج على الغاصب قيمتها الاول وفي قياس قول ابي يوسف رج الجارية الاول ولا يضمن  
الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنه فادى  
القيمة لا الاول برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رج انه لا يبرأ. ولو رد عن الغصب  
على الاول برئ من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يبرأ  
اقراره على المصوب منه وكان المصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني  
البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع. الغاصب اذا تمنع  
بد راحم الغصب امرأة او اشترى بها شيئا عن محمد رج انه يجعل له الوطى والانتفاع  
به. ولو كان الغصب عرضا فاشترى بالعرض شيئا لا يجعل له ان يفتنع بالمشتري قبل  
اداء الضمان. ولو تزوج امرأة بالعرض المصوب حل له وطئها. وحل كسر عظام  
لرجل او خرق ثوبه من النقصان. ولو كان الكسر فلعننا بار ما رخطبا او قلد  
لا يفتنع به منفعة العصا او كان الخرق فاحشاه له اذ يضمنه لقيمة والخرق  
الفاشش بعد البعض ما ينقص اكثر من نصف القيمة. ولو شق الثوب بنصفين  
كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء نزل التوب عليه ضمنه القيمة  
رجل يغصب عبد احسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان  
ولو كان العبد مضافا فليس ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا رجل يغصب  
خرا فخلله بغير شيء اخذه صاحبه بغير شيء. ولو غصب عصيرا فصار خلا عنه  
كان له صاحبه ان يضمنه. واذا اغتزلت المرأة فظن زوجها فهو على وجوب امان اذ  
لها بالفضل او نفاها عن الفضل او لم ياذن ولم ينفه ولكنه سكت او لم يعلم بضرها



<sup>١٥٩</sup>  
 فانه لم يذنب لها العزل فهو على وجه اربعة. أحدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول  
 اغزليه لنفسك. او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يذنب في  
 الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي فان العزل للزوج. وان كان قال اغزليه لي باحدى  
 كان العزل للزوج وعليه اجر المسح للمرأة وان لم يذكر الاجر كان العزل للزوج  
 ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزيت  
 بالجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها  
 اغزليه لنفسك كان العزل لها ويكون الزوج واحبا للقطن منها. وان اختلفا  
 فقال الزوج انما اذنت لك لتعزلي قالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان  
 القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك  
 كان العزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استاجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة  
 ويحب اجر المثل كما لو دعي عزلا الى حائك لينسعه بالنصف بان الثوب يكون لصاحب  
 العزل وعليه اجر المثل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان العزل  
 للزوج ولا شيء لها عليه لانها غزيت ترعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اذن  
 لها بالعزل. فان بها هاجر العزل فعزلت بعد النهج كان العزل لها وعليها للزوج  
 مثل ثمنه لانها حارت عاصية مستهلكة فيضمن كمن غصب حطة وطحنها فان الدين  
 يكون للعاصية قول الجميع مع عليه مثل الحطة. وان لم ياذن لها فلم يبه فعزلت  
 فهو على وجهين ان كان الزوج مائع القطن كان العزل لها وعليها القطن للزوج  
 لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهج ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن  
 الزوج مائع القطن فاشترى قطعا وحاء به الى منزله فعزلت المرأة كان العزل  
 للزوج ولا شيء لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لتعزله المرأة





ثانياً لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ . رجل مات وعليه دين  
 وله دين على رجل آخر فاخذ صاحب دين الميت من الديون متلحقه اخذت الشائخ  
 فيه قال الشيخ الامام ابو نصر رح صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما اخذ  
 قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح  
 لانه اخذ باذن الشرع الا ان الماخوذ يصير مغمونا عليه فيكون قصاصا بدينه  
 كما لو ظفر بمال الديون في حياته من عسر دينه . ولو كان على رجل دين لرجل  
 فاخذ غير صاحب الدين من الديون ودفع الى صاحب الدين اخذت الشائخ رح  
 فيه قال محمد بن سلمة رح الديون بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن  
 صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين  
 الاخذ لم يصير قصاصا بدينه وان اختار تضمين صاحب الدين يصير قصاصا  
 وقال نصير بن يحيى رح لا خيار له ويصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له  
 على اخذ حقه والفتوى على هذا القول . رجل غصب ما لا تقصص من الغاصب  
 الغصب رجل له على الغصب منه دين من جنس الغصب كان الغصب  
 منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما  
 غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ الغصب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني  
 برئ الاول . رجل عليه دين فجار الديون الى صاحب دينه ليقضيه دينه فدفع  
 المال الى الطالب فينتقه فهلك المال في يد الطالب يهلك من مال الطالب  
 والدين على حاله لان الطالب وكيل الديون في الانتقاد فكان يده كيد الدين  
 . ولو ان الطالب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب فم دفع  
 له الديون ليعتقه فهلك في يده يهلك من مال الطالب لان الطالب اخذ

حقه فاذا دفع الى المديون ليقبض ما را المطلوب وكل الطالب لهذا الانتقام كان  
 الملاك في هذا المطلوب بعد ذلك كالملاك في يد الطالب . رجل له على رجل  
 مال لا يقدر على استيفاءه قالوا لا يبرأ افضل من ان يدع عليه لان في الابرار  
 تخليص المديون عن النار الاخرة . رجل مات وعليه قرض ذكر الناطق رج يري  
 ان لا يكون مولدا في دار الاخرة اذا كان من ينثه قضاء الدين . رجل مات عليه  
 دين نسيه وارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضه دينه من مال البيت واوان  
 هذا الوارث نسيه ايضا حتى مات لا يؤخذ الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث  
 لم يباشر بسب الدين في الاستداء ولم يكن ظالما والمشيان لم يكن منه جمل مات  
 وله على رجل حق ولم يخلف وارثا قالوا يتصدق المديون بما عليه عن البيت <sup>ليكون</sup>  
 ذلك ودية عند الله تعالى فيوصله الى حصده يوم القيمة . سلام غصب من ذى  
 مالا او سرق منه فانه يعاقب به يوم القيمة لانه اخذ مالا معصوما والذي لا يري  
 منه العفو ويرى ذلك من المسلم فكانت خصومة الذي استدر عند الخصومة  
 لا يعطى ثواب طاعة المسلم لكافر لانه ليس من اهل الثواب ولا وجه ان يوضح  
 على المسلم وبالكفر الكافر يبقى في خصومة . وعن هذا قالوا ان خصومة الذية  
 تكون اشد من خصومه الادنى رجل سرق من ابيه مالا تم مات الاب الى ما  
 وارثه قالوا لا يؤخذ به السارق في دار الاخرة لان الدين انتقل الى الاب سقط  
 عنه الا انه ياتم انتم السرقه بالجناية على المروءة . قالوا هذه المسئلة تدل  
 على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مديونه فاطل المديون مع القدرة عليه  
 ومات الطالب اختلفوا فيه قال اكثر المشايخ حق الخصومة في الدار الاخرة لا يكون  
 الا اول لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وثلا بعضهم



حق الخصومة يكون للأول. واختلفوا أن الدين لمن يكون قال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
الدين يكون للميت إلا أن وارثه لو أخذ المال من المديون أو أبرأه بنى المديون.  
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة له أيضا في الدار الآخرة وهو الصحيح.  
رجل مات وترك ديناً على رجل أو غصباً في يد غيره ولم يصل ذلك إلى الوارث لمن يكون  
ثواب ذلك في الدار الآخرة قالوا في القياس يكون للوارث لأنه انتقل ذلك إلى  
الوارث. وفي الاستحسان أن تؤدى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وإن  
بعد الموت فالثواب يكون للوارث لأن في الوجه الأول إذا هلك المال قبل الموت  
لم ينتقل إلى الوارث لأن الوارث لا يجري في الهلاك وفي الوجه الثاني لم يكن حاله  
عند الموت فصار للوارث. المديون إذا أجده الدين هل يستحق الطالب  
أم يتبركه من غير معين قال الشيخ الإمام نصير بن يحيى رحمه الله الطالب  
ليس له فيه كان الأمر للطالب دون وارثه إذا مات الطالب قبل القبض إن طلب  
مات دفع المديون إلى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزن الماطلة لا  
عن ذلك رجل له على رجل دين فبلغه أن المديون قد مات وقال جعلته في حل أو قال  
وهبته منه ثم ظهر أنه لم يمسح له الطالب أن يأخذ منه لأنه وهبه منه بغير شرط  
رجل غصب عبداً أو ثوباً أو دابة أو دراهم وفي قائمة قايماً منها برئ الغاصب عن ضمان  
الغصب ويصير المصوب أمانة في يده. وكذا لو قال اغصبوب منه حلته من الغصب  
برئ الغاصب عن الضمان. وإنما كان المصوب مستهلكاً برئ عن ضمان القيمة  
لأنه أبرأه عن الدين والدين يقبل الأبراء. فاما إذا كان المصوب قائماً كان القليل  
أبرأه عن سبب الضمان فيصير العين أمانة في يديه عندنا وعلى قول ذفر رحمه الله  
لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل خامس رجل في دارم قال للمدعى عليه قد أبرأتك

عن هذه الدار وعن خصوصية هذه الدار، عن دعواه في هذه الدار ذكر الناطق ربح  
 ان جميع ذلك باطل وله ان يحامد فيقيم البينة فيأخذ، ولو قال قد برئت من هذه الدار  
 او قال برئت من دعوى في هذه الدار مع ذلك ولا حول فيها ولو اقام البينة لا تقبل  
 . ولو قال انا بريء من هذا العبد او قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعى بعد  
 ذلك لانه اخبر عن البراءة فثبت انبؤاؤه اما في اوجه الاول صرح بالبراءة عن العين  
 وعن الدعوى والمنصومة وذلك باطل . رجل قال لا خجلتني من كل حق لك عيانا فقبل  
 وابرأه فان كان صاحب الحق عالما بما عليه يرى المدينون حكما وديانة وان لم يكن  
 عالما ببرأه في الحكم ولا ببرأه في ديانته في قول محمد ربح وقال ابو يوسف ربح يبرأ وعليه  
 الفتوى لان البراءة اسقاط والجهالة لا تمنع صحة الاستقاط فان الشريعة ادا البراءة  
 عن العيوب صح ابراءه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب وذكره النوازل رجل له  
 على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المدينون برئتني مما لك علي فقال صاحب  
 الدين ابرأتك قال نصير ربح لا يبرأه عن مقدار ما ينوهم انه له عليه وقال محمد ربح  
 بن سلمة ربح يبرأ عن الكل . قال الفقيه ابو الليث ربح حكم القضاء ما قال محمد  
 بن سلمة ربح ومحكم الاخرة ما قال نصير ربح لان القضاء ما على الظاهر وظاهر  
 اللفظ عام وحكم الاخرة بناء على الرضا فلا يبرأ عما لا ينوهم انه له عليه عيانا ابرأه  
 جميع عما لم يسمهم بلسانه ولا ينوهم ولا واحد منهم يقبله قال نواله اسم  
 روى ابن مقاتل عن علمائنا ربح انهم لا يبرؤون لان البراءة ايجاب الحق للغيراء  
 ولا يجوز ايجاب الحقوق الا للقوم بائنا منهم . ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال  
 ابن مقاتل ربح لا يبرأ غماؤه في قول علمائنا ربح . وكذا لو قال ليس لي بالربح شي  
 ثم جاء في الغد وادعى ان هذه الدار له مئتين من سنة وهو بالربح ما يملكه



في قول علما شراح. قال ابن مقاتل وأما عندي والسائلين جميعا يبرأوه ولا يصح  
 دعواه ولو قال أبرأت جميع غرمائي لم يكن ذلك براءة إذا لم ينص على اقوام معينين. ولو  
 قال قبيلة فلان فان كانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جائزة  
 وكذلك الاقارب رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه  
 شيء فهو في حل ذكر الناطق في رح فيه خلافا قال محمد رح له ان ياخذهم بماله عليهم فلا  
 ابو يوسف رح هو جائز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان قارب قائم في يد رجل  
 او عبد قائم في يده فله ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على  
 اخر حق فابراء على انه بالخيار صحيح البراء وبطل الخيار لان البراء في كونه قريبا كادون  
 الصبة. ولو ذهب عيناه على انه بالخيار صححت الصبة وبطل الخيار فالبراء اولى رجال  
 قال لا تجعلك في حل في الدنيا. او قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدنيا  
 وفي الساعات. ولو قال لا اخاصك او قال لا اطلبك، ماله قبلك بهذا ليس بشيء  
 وحقه على حاله. رجل قال اذا تناول فلان من ماله فهو له ملال فتناول فلان من غلام  
 يعلم باباحته قال نصير رح يجوز ذلك ولا ضار عليه وان قال كل انسان تناولا  
 من ماله فهو له ملال قال محمد بن سلمة رح لا يجوز ومن تناول ضمن. قال ابو بصير  
 بن سلام رح هو جائز فابو نصر رح حرام هذا اباحة والاباحة للجهول بجائز ومحمد  
 بن سلمة رح جله ابراء عما تناول والابراء للجهول باطل والفتوى على قول ابو بصير  
 رح. ولو قال لا اخرج جميع ما تاكل من ماله فقد جعلتك في حل فهو ملال له في قولهم.  
 ولو قال جميع ما تاكل من ماله فقد ابرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا البراء.  
 والصحيح انه يبرأ اما على قول ابو نصر رح فلان هذا اباحة والاباحة للجهول بجائز  
 واما على قول محمد بن سلمة رح ملان هذا ابراء للمطعم عن ضمان ما تناوله فيكون

ابراهيم بن الدين الواجب لاعن العين . رجل قال لأخراست فحل بما أكلت من مالها و  
 وخذت أو أعطيت حل له الأكل ولا يحمل له الأخذ والأعطى لأن باحة الطعام  
 الجهول جائزة فإن من قدم مائة بين قوم حل لغيره أهله بها وتليك الجهول  
 باطل . رجل قال لو كنت الساسنة فمترجيل فمن أحد شئت أهوله فبلغ الناس أخذ  
 من ذلك شيئاً فقولهم لأن هذه أمانة . رجل قال أعت لعل أن يأكل من مالي فلا  
 لا يعلم بذلك قال الفقهاء أبو بكر البلخي رحمه الله لا يباح له الأكل . إن الأمانة المطلقة  
 والأطلاق لا يثبت قبل العلم بالوكيل وعند البعض الأمانة تثبت قبل العلم  
 يحل أن لا يخرج من كرمي وحده من العيب فله أن يأخذ مقدار ما يشبع به  
 انسان واحد لأن هذا إن يعدر ما يحتاج اليه في المال . رجل أراد أن يبيع عبده  
 في أملاكه فقال الوكيل أنا أدا دخلت فيها لا آمن أن أتناول شيئاً من مالك  
 فقال الموكل أنت فحل من تناولك من ماله من درهم إلى مائة درهم فدخل فيها له  
 أن يتناول من ماله من المأكول والشروب والدرهم ماله من ماله ما أن يقصد  
 فيأخذ من ماله جملة مائة أو خمسين درهما ليس له ذلك والله أعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب

### كتاب العصة

فصل فيما يكون حبة من الألفاظ وما لا يكون

رجل قال لخير هذه الأمة لك قال أبو يوسف رحمه الله حبة جائزة يملكها الأقرب  
 ولو قال لك حل لا يكون حبة إلا أن يكون قبله كلام يستدل به على أنه  
 أراد به العصة . ولو قال وهبت لك فرجها فحبة يملكها إذا قبض رجل فبذره  
 ثوب وديعة لرجل فقال لصاحب الثوب أعطنيته فقال أعطيتك عن محمد رحمه



<sup>١٦٨</sup>  
 انها تكون هبة رجل قال لا خير فيمتلك بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم نقبضها  
 منه قال محمد بن روح عندي هبة رجل قال لا خير فيمتلك به من مال حيثما اصبحت فخذ  
 منه ما شئت عن ابي يوسف رج ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من  
 ارضه فالكفة لولوزة او حلب بقر او غنمه لا يحمل له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما  
 وقال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذا لك منحة فله ان يشرب لبنها  
 وياكل الطعام . وكذلك لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما  
 ياكل ويشرب وقال ابو حنيفة رج هو على الهبة وهو قول ابي يوسف رج رجل قال  
 لغيره داري هذه لك رقي واقبضها قال ابو حنيفة رج هي عارية وهو قول محمد بن  
 ابو يوسف رج هي هبة جائزة وقوله رقي باطل ولو قال هذا الدار لك فان مت  
 قبل فمالي وان مت قبلك فعلى لك ذكر عن ابى حنيفة رج في النواذر انه قال هكذا  
 كانت الهبة جائزة وبطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابى حنيفة وابى يوسف  
 رج لو قال ارقبتك داري هذه فعلى عارية وان قال ارقبتك داري هذه وهلك  
 فعلى هبة . واما في العري كلاهما سواء وهي هبة . وعن محمد بن رجل قال ارضي فلان  
 وحدا لارض او قال الارض التي هي وحدها الولدي فلان وهو صغير قال محمد بن  
 هوجان وهو هبة واشهادة قبض للصغير وعن ابى حنيفة رج اذا قال الرجل  
 لغيره قد جعلت هذا الدار لك عري او قال عرك او حيوتك او هي لك حيوتك  
 فاذا مت فهو رد على قال هبة جائزة فالشرط باطل وتفسير العري ان يقول  
 وهبته منك على انك ان مت قبل فمالي وان مت قبلك فعلى لك فمالي هبة  
 جائزة والشرط باطل ولو قال هذا الدار لك حيس فدفعتها اليه كان باطلا في قول ابى حنيفة  
 ومحمد بن وقال ابو يوسف رج هي هبة جائزة وقوله حيس او رقي باطل . رجل دفع

رجلا او شاة او ثوبا او غير ذلك قال كل شئ منه مما ينتفع به للسكنى واللبس مثل  
الدار والثوب ولبن الشاة وظهر البعير فهو عارية يردده وذا الطعام والدرهم  
واللبن وما لا ينتفع به الا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية كاعارة الدار  
وذا النوادر يكون هبة . ولو وضع سكرابين قوم وقال خذوه فمن اخذ فهو  
له . ولو نسيه فوقع في حجر رجل او كفه فاحذ اخذ منه فهو جائز وهذا اذا لم يبسط  
كفه وذيله لذلك فاما اذا بسط لذلك فما وقع فيه فهو له وقال الشيخ الامام  
الزاهد المعروف بخواهر زاده رج الدرهم المستردة في هذا بمنزلة السكر  
. ولو وضع السكر والدرهم على راس رجل وسقط عن راسه فاحذ اخر فهو  
للتا . ولو اخذ رجل بيده ثم سقط منه فاحذ اخر فهو للاول . قال محمد رج  
الهبة عند ناجرة اذا اذن بها صاحبها . ذكر محمد رج في السير الكبير حل  
قال لقوم اني وهت جاريتي هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فاحذ ما وعد  
منهم كانت له . رجل رمى توبه لا يجوز لاحد ان يأخذ حتى يقول حين رماه من  
اراد ان يأخذ فليأخذ . رجل سيب دابة لعله فاحذها انسان وتعاهد بها  
قال ابو القاسم رج لصاحبها ان يستردها الا ان يقول عند التسيب من  
شاء فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعاهد بها قال الفقيه ابو الليث رج  
الجواب كذلك اذا قال صاحبها لعمى معلومين ويكون هبة استحسانا لان  
الموهوب له وان كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما . ولو سيب دابة  
قال لا جابر الهاء ولم يقل هي لمن اخذها فاحذها انسان لا يكون له ولو ارسل طيرا  
مملوكا له فارسل الطير بمنزلة تسبيب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها  
اذا كان وحش الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها لانها اذا لم يقل ذلك فمن اخذها



لا يكون له فيكون الكلام الغير . رجل قال اذنت الناس جميعا في نمر فخلعت هذه فم اخذ  
شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل  
رفع بينا سا قفا فرغم ان الملق قال من اخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول  
قال الناطق رج ان اقام الراجع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فاي ان يحلف  
فان العين يكون للراجع ولو ان الراجع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال  
صاحب العين عند اللقاء وسعه ان ياخذ بالخبر . رجل عنده دراهم لغيره فقال له  
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا . وان كانت حنطة فقال له صاحب  
الحنطة كلها كانت هبة له . رجل قال لآخر هب لي هذا الشيء مزاجا فقال هبت  
وسلم قال ابو نضر رج يجوز ذلك . رجل قال لختنه بالغازسية اين زمين ترا  
فانتهت ازرعها فقال الختن قبلت وذرعه قال ابو القاسم رج كان الارض للختن  
وان لم يقل الختن قبلت لم تكن له . رجل قال لآخر وهبت عبدى هذا منك <sup>لعيه</sup> وان  
حاضر بحيث لو مديده ناله فقال قبضته قال ابو بكر رج جازت الهبة من غير  
قوله قبلت ويصير قابضا في قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يصير قابضا  
ما لم يقبض . وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدى فلا فاذ هب  
واقبضه فقبض جاز وان لم يقل قبلت وبه ناخذ . ولو قال هولك ان شئت  
ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف رج اني يجوز . رجل قال امره وهبت لك  
هذا العبد امس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لآخر كسوتك هذا  
انوب او اعطيتك او قال جعلت لك هذه الدار وقال هذه لك فاقبضها او قال هك  
هبة تسكنها فهو هبة . ولو قال هبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال  
اخذ منك هذا الجارية فهو عارية في جميع ذلك . وكذلك لو قال حملتك على هذه

<sup>١٩٤</sup>  
 الذابة يكون عارية الا ان ينوع الهبة . وقيل <sup>١٩٥</sup> من السلطان يكون هبة . ولو قال  
 في الدار هبة او اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهو اجارة . ولو هب  
 لرجل غائب دراهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول تصدق  
 بها عليك لا يجوز . ولو قال للرسول تصدق بها عني لا يجوز فان تصدق الرسول  
 عنه ضمن الرسول للواهب . رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حتى  
 لا يجوز بدون القبض . ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي لفلان فهو  
 اقرار لان في الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان  
 ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصرح بملك نفسه لان ما يعرف  
 به او ينسب اليه قد يكون لغيره . ولو قال ما فارسية ابن غلام تراست يكون  
 اقرارا . ولو قال ابن غلام ترا يكون هبة لا يملكه الا بالقبض . وذكر في الزيادات  
 اذا قال لجماعة من المسلمين هذا الماء لكم يكون هبة . رجل قال لاخر هذا  
 المال واخر في سبيل الله تعالى يكون قرضا لان الكلام محتمل بحقل القرض  
 ومحتمل الهبة والقرض ادناها محتمل عليه ولان الاخذ المطلق سبب الضمان  
 في الشرع . ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض وهو كما قال اصرها  
 في حوائجك . ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك ففعل يكون هبة لان قرض  
 الثوب باطل فاذا تعد رحمه على القرض جعل هبة تصحيم للتصرف <sup>١٩٦</sup> رجل عرس  
 كرمي وله ابن صغير فقال جعلته لاني فلان يكون هبة لان المجعل عبارة عن  
 التملك . وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني  
 يكون هبة ظاهر الان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل اتخذ ولعة  
 للختان فاهدى الناس هدايا وضعا بين يديه قالوا انك انت الهدية مما هم



للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهو للصبي لأن  
 مثله يكون هبة للصبي عادة . وإن كانت الهدية دراهم أو دنائير أو غير ذلك  
 يرجع إلى المهدى فإن قال المهدى هبة للصغير كانت للصغير وإن تعدد  
 الرجوع إليه ينظر إن كان المهدى من معارف الأب أو أقربه فهو للأب و  
 وإن كان من قرابة الأم أو من معارفها فهو للأم . وكذا إذا اتخذ وليمة لزفاف  
 الابنة إلى بيت زوجها فاهدى الناس هذا فهو على ما ذكرنا من قرابة  
 الأب أو من قرابة الأم . وكذا لو كان للمهدى من معارف الزوج أو من أقربه  
 أو من معارف المرأة أو أقربها إلا إذا بين المهدى وقال اهديت لهذا  
 أو لهذا فيكون القول له . وقال بعضهم في الأحوال كلها يكون الهدية للوالد  
 لأن الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم تكون للولد لأن الوالد  
 اتخذ الوليمة لأجل العبد . ولا يعتبر قول المهدى عند الإهداء اهديت  
 للولد لأن الوالد أو صاحب الوليمة إذا كان رجلاً عظيماً صحت ما يقول المهدى  
 هذا لخدمكم والاعتماد على ما قلنا أولاً . رجل قال لأخيه هبت لك هذه الغزاة  
 الحنطة أو هذا الزق السمن كانت الهبة هي الحنطة والسمن دون الزق  
 والزق . ولو قال وهبت منك غزاة الحنطة وزق السمن كانت الهبة  
 في الزق والغزاة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لأن في الوجه الثاني أضاف  
 الهبة إلى الغزاة والزق إلا الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة <sup>والسمن</sup>  
 ككتاب العبد . وفي الوجه الأول أضاف الهبة إلى الحنطة والسمن <sup>رجل</sup>  
 اهدى إليه جاره شيئاً من المأكولات في أثناء هبله أن يأكل في أثناءه قال الفقير  
 أو جعفر ربح إن كان ثريداً ونحو ذلك لا بأس به لأنه لو جعله في أنية أخرى

تذهب لذته وان كان شيئاً من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما  
ابن ساط، يقوم اجلسوا على اخونة هل لاهل الخزان ان ينالوا شيئاً من على خزان  
اخر ومن هو ليس يجالس معه على خوانه. قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك  
ومن ناول من معه على خوانه فانه لا بأس به. وقال الفقيه ابو الليث رحمه  
القياس ما قال ابن مقاتل. وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة  
اذا اعطاه جاز قال وبه نأخذ. رجل وهب عبداً انسان بغير اذن المولى  
وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى  
هبة العبد ذكر الخصاص رح انه لا يجوز ايجازته في قول ابى حنيفة رح وهذا على  
الرواية التي تروى عن ابى حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسخاً للعقد  
الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون فسخاً كما ذكره شمس الأئمة الحلواني رح  
فاذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنفسخ الهبة فيصح ايجازة المستحق والفتوى  
في البيع على ظاهر الرواية. رجل قال لاخر كنت وهبت الى العبد درهم ثم قال  
بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً  
بالقبض. رجل اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة  
والقبض جميعاً لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذا  
لا يكون الا بالقبض. والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض  
رجل قال لاخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه  
مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون ترضاً  
وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تهادى  
وعن عبد الله بن المبارك رح انه مرقوم يضرب عن الطنور فوقف عليهم



وقال هبوه نيه حتى نروا كيف اضرب فدفعوا اليه فصره على الارض وكسره  
 وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال لهم ذلك لاخترازا  
 عن قول ابي حنيفة ربح فان عنده كسر الملاح يوجب الضمان وهذا دليل على ما  
 ان هبة المازح جائزة . رجل قال لآخر وهبت عبدى هذا منك والعبد  
 حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة  
 الواهب دلالة القبول بخلاف ما من من مسئلة هبة الارض من الحثن  
 لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر شريكه ان يدفع  
 له ولده ما لا قامت عن الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع الى ولده  
 على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة  
 لا يثبت قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للولد كان  
 ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لابييه بحكم الوكالة لان نفسه وحق الاب  
 ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه <sup>عليها</sup>  
 حل وثياب جازت الهبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحل للموهب  
 لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال مولانا راج  
 فان كان الثوب عليها قدر ما يسر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب <sup>له</sup>  
 ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة  
 حتى ينزعه ويدفع الثوب والحل الى الموهوب له لان الحل والثوب مادام  
 على الجارية يكون تبعا للجارية مشغولا بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخلطة  
 وخوابن الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له  
 قبلت جاز قالوا ولا يدخل في الهبة العلق والسرب والسلا ليم المعززة لانه

بمنزلة متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمراقبته قالوا  
 يدخل هذه الاشياء في الهبة . قال مولانا <sup>رحمته</sup> قال مولانا <sup>رحمته</sup> عتد على العلق لا يدخل في بيع البيت  
 بذكر المراقب فلا يدخل في الهبة . رجل وهب لأخيه أرضا على أن يخرج منها  
 من زرع يشفق الموهوب له ذلك على الواهب . قال أبو القاسم رحا كان  
 في الأرض كرم أشجار جارت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الأرض قراحا  
 فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رحا لأن في الشرط شرط على الموهوب له و  
 بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لأن الهبة لا تبطل بالشرط  
 الفاسدة في الأرض القراح شرط على الموهوب له عوضا مجرولا لأن الخارج  
 من الأرض نماء ملكه فيكون له فكان مفسد الهبة . رجل أضل لؤلؤة فوجها  
 لأخيه وسلطه على طلبها وقبضها منه وجدها قال أبو يوسف رحا هذه هبة  
 فاسدة لأنها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر . وقال زفر رحا يجوز  
 هذه الهبة . رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال والف غلة وقال  
 للمديون وهبت لك أحد المائتين قال محمد رحا جازت الهبة والبيان إليه  
 مادام حيا ولو أوفقه بعد موته ان مات قبل البيان لأن هبة الدين استقاط  
 والجهالة لا تمنع صحة الاستقاط ويكون البيان إلى المستقط . رجل دفع إلى رجل  
 ثوبين وقال له أيهما شئت فلك والآخر لابنتك فلان والابن صغير بين  
 الموهوب له قبل أن يتفرقا جاز لأن ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان  
 وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة . وعلى هذا لو وهب  
 غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الاقتران <sup>طهر</sup>  
 وان لم يبرح حتى افترا لم يبر . ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام



١٧٢

صحت الهبة ويطل الخيار لان الهبة عقد بخلافه فلا يصح فيها شرط الخيار <sup>احد الشريكين</sup>  
 اذا قال لشريكه وهبت لك حقة من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لانها  
 هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها صارت  
 ديناً بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذه هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح  
 رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه وامره يقبضه اذا وضعت لا تصح وان قبض  
 بعد الوضع لانها هبة المعدوم وكذلك الدهن في السمسم والزيت في الزيتون  
 قبل ان يعصر ودقيق الحنطة قبل الطحن رجل وهب الدين ممن عليه الدين  
 ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لا تصح من غير قبول المديون عندنا خلافا  
 لرفد رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي اكثر الكتب انها تصح من غير  
 قبول وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح انها تصح من غير قبول الا انها تبطل  
 بالرد . وعن ابي يوسف رح انها لا تصح من غير قبول كما قال شمس الائمة  
 السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من  
 المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربح ويتوقف  
 في الربح كما لو وهب نصف العبد المشترك

### فصل في هبة المشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير  
 شريكه لا يجوز عند الكل وان وهب من شريكه لا يجوز عندنا . وقال ابن  
 ابي ليلى رح يجوز . ولو وهب داره من رجلين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وكذلك كل ما يقسم . وقال صاحباه رح جاز . ولو وهب داره من رجلين جاز  
 عند الكل . وكذا لو اهدى داره من رجلين . ولو وهب نصف داره من رجلين وهب

الشيخ الآخر من رجل آخر وسلم الدار اليهما معا بلق. وان تقسم تسليما للعدة  
 لا يجوز وقال ابو حنيفة ر. لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كما لعبد والمداينة والتوبة  
 والحمام يجوز به المشاع من الشريك وغيره في قولهم. ولو وهب درهما صحيحا  
 من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشائخ ر. لا يجوز لان تنصيف الدرهم لا يضر  
 فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام ابو الحسن  
 علي السغدري والشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ر. لان الدرهم الصحيح  
 لا يكر عادة فكان مما يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكرر عادة  
 فلا يضرها الكسر والتبعيض كانت بمنزلة المشاع يحتمل القسمة فلا يجوز  
 والدينار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح. رجل معه درهان  
 فقال لرجل وهبت منك درهما منهما قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن  
 والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت احدهما وهو مجهول. وان كانا متفاوتين جاز  
 لان في الوجه الاول الهبة تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم  
 منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة وفيما اذا سدت الهبة بحكم الشيوع اذا <sup>هلك</sup>  
 الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم ر. جاز في  
 درهمين لرجل وقال احدهما هبة لك والاخر امانة عندك فهلكا جميعا يضمن  
 درهما وهو في الاخرامين قال وانما يضمن لانه اخذ بهية فاسدة نقراتها تكون  
 مضمونة. وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع الى رجل الف درهم وقال نصفها هبة  
 لك ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند القايض يضمن  
 خمسمائة درهم. ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثمان الواهب  
 باع ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه لانه لم يقبض



ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك بفراغ هبة المشاع فيما يقسم لا يفيد  
 الملك وإن اتصل به القبض وبه قال الطحاوي . وذكر عصام رح أنها تصيد الملك  
 وبه أخذ بعض المشايخ رح رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل وقال ثلاثة لك قضاء  
 من حقك وثلاثة لك هبة وثلاثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلاثة قضاء  
 جائزة وثلاثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلاثة هبة لم تجز وتضمن نص أن الهبة  
 الفاسدة مضمونة . رجل أعطى رجلاً درهماً وقال نصفها لك وهما في الوزن  
 والجودة سواء عن أبي حنيفة رح أنه قال لم تجز . وإن كان أحدهما أثقل وأجود  
 أو أوردى جاز ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة . وإن قال وهبت لك ثلثها وهما  
 في الوزن والجودة سواء ودفعها إليه جاز . وإن قال أحدهما لك هبة لم تجز  
 كأنه سواً من أو مختلفين . وعن أبي يوسف رح في النواذر إذا قال وهبت لك  
 نصفاً من هذه الدار ولهذا الآخر نصفها لم تجز . وإن قال وهبت لكما أحداً  
 نصفها ولهذا الآخر نصفها جاز . رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين  
 فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وإن تصدق بها على تسعين لا يجوز في قول أبي حنيفة  
 رح وقال أصحابه رح جاز كأنه فقيرين أو غنيين . وذكر في هبة الأصل إذا وهب  
 لرجلين شيئاً يحتمل القسمة لا يجوز في قول أبي حنيفة رح . وكذلك الصدقة  
 فصار في الصدقة على رجلين عن أبي حنيفة رح روايتان ووجه الفرق بين  
 الهبة والصدقة معروف فيحتمل أن يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة  
 والهبة من الفقيرين بمنزلة الصدقة . ولو وهب داراً من رجل فوكل الموهوب  
 له رجلين بقبض الدار فقبضها حار عبد بن رجس وهب له أحد الموليين  
 شيئاً يحتمل القسمة لا تنفع أصلاً لأنها لم تصح في نصيب الواهب لأنه يكون

١٥٥

وأهل النفس فيجب في نصيب صاحبه شيئاً يحتمل القسمة فان كان الموهوب شيئاً  
 لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لأنه وقع في نصيب صاحبه شيئاً  
 لا يحتمل القسمة . رجل وهب دار الرجل وسلم . وفيها متاع الواهب لا يجوز لأن  
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم . امرأة وهبت دارها من  
 زوجها وساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة  
 ويصير الزوج قابضاً للدار لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج نصيب التسليم . رجل  
 وهب داراً فيها متاع الواهب أو جوالق أو جراً باب فيها طعام الواهب وسلم  
 لا يجوز لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون  
 الجوالق والدار وسلم جاز لأن الموهوب غير مشغول بغيره بل هو متاع غلغلة  
 . ولو وهب أرضاً فيها زرع أو نخلاً أو نخلاً عليها تمر أو وهب الزرع بدون  
 الأرض أو النخل بدون الأرض أو نخلاً بدون التمر لا يجوز الهبة في هذه  
 المسائل لأن الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقه مع مكان القطع  
 والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة  
 المتاع الذي يحتمل القسمة . ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار  
 بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لأن الدار مشغولة بالمتاع  
 فصحت هبة المتاع . ولو وهب المتاع أولاً وسلم الدار مع المتاع ثم وهب  
 الدار صحت الهبة فيها جميعاً . ولو وهب الدار دون المتاع أو الأرض دون  
 الزرع والنخل أو النخل دون التمر أو التمر دون النخل ولم سلم حتى وهب  
 المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل صحت الهبة في الكل لأنه لم يوجد  
 عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة .



وسلم. اما اذا فرق التسليم والقبض تغرق العقد فيفسد كل عقد بحكم فساد  
القبض كما لو وهب نصف الدار وسلم ثم وهب النصف الآخر وسلم فانه يفسد  
العقدان جميعا ولو وهب زرع عابدون الارض وتمايدون النخل وامر بالمحرم  
والخذ ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة باذن  
الواهب صح قبضه في المجلس وبعدة وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس  
قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس  
ما لم ينهه. وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له <sup>ان كان</sup>  
بامر الواهب صح والا فلا. وان كان الموهوب غائبا عن حضرة الموهوب له  
فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك  
المقروض والبيع الفاسد والرهن ان قبض بعد الافتراق عن المجلس ان قبض  
بحكم الاذن صح قبضه والا فلا. والتخلية في هبة الفاسدة لا يكون قبضا عند  
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة الجائزة التخلية قبض عند محمد راجح  
والموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان  
يأمر بالقبض وعند ابي يوسف راجح لا يكون قبضا فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه  
. والتخلية ان يخل بين الهبة والموهوب له ويقول اقبضه. رجل وهب دارا  
فيها متاع ووهب متاعها وخل بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت  
الهبة جائزة في الدار لان الكل كان في يده فصح التسليم وهو كما استحار دارا  
او غصب متاع رجل ووضعه في الدار ثم ان المعير وهب الدار منه صح الهبة  
لان المتاع والدار كانت في يده. وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار  
صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله فهو جاهل مستحق واستحق المتاع كان له

ان يضمن الموهوب له جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتعرج مجرى التولية  
 لا انتقال يد الواهب الى الموهوب له . وكذا لو وهب جوالق بما فيه من المتاع  
 وخط بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا  
 في دار وخط بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار فيها  
 متاع الواهب وسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون  
 انذاره حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع  
 بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب  
 المتاع اولاً وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعاً  
 . رجل وهب دارا لرجلين لاحدها ثلثها وللآخر ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة  
 وايه يوسف رج ويحوز في قول محمد رج ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلى  
 ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق  
 عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار لابنتين له احدهما  
 صغيرة عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل . بخلاف ما لو وهب من كبيرين  
 وسلم اليهما جملته فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت  
 العقد ولا وقت القبض . واما اذا كان لحدتها صغيرا فكما وهب يصير الاب  
 قابضا حصته الصغير فتمكن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل  
 دارا وسله فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب دارا فمرضه  
 وليس له مال سوى الدار ثم مات لم يجر الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها  
 وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع  
 ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رج من هذا قوله



محمد ربح اما في قول ابي يوسف ربح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار  
 لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض. ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع  
 بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع ولو وهب سفينة فيها طعام بطلت  
 ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف ربح قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة قال محمد  
 ربح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ربح ان موضع الطعام من السفينة  
 لم يقبض فلم يصح هبة السفينة. ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب  
 او وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم يحجز الهبة. وعن ابي حنيفة رحمه الله  
 في المجرى رجل يصدق على ابنه الصغير دارا والاب فيها ساكن اوله فيها متاع  
 او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه  
 ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة. رجل وهب لرجل جارية  
 واستثنى ما في بطنها فقال علي ان يكون الولد في ذكره الاصل ان الهبة  
 جائزة وتكون المجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت  
 المجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد دخلا في الهبة فكان استثناء  
 الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح والخلع  
 والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع  
 والاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد. ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب  
 المجارية جازت الهبة في الام. وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب  
 الام لم يحجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير  
 جميعا. وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير  
 في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا ينزل المجارية عن ملكه

فيكون الموهوب متصلا بغير العبة من ملك الواهب والاعتاق يزول الملك  
 فلا يصير الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلا بغير العبة فيجوز كما لو وهب  
 لرجل دار فيها ابن الواهب فصار استثناء الولد على ثلاثة أقسام في قسم  
 باستثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد  
 بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تتحمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف  
 ويبطل الاستثناء وهو النكاح والمخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد  
 لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وهو الوصية  
 لان في حكم الوصية ما في البطن لشخص على حدة يجوز اقراره بالوصية فجاز  
 استثناءه والله اعلم .

### فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

١. ذكر ابو هرستم رحمه في النوادر رجل قال لاخر اعرض جوالقك او ثوبك على الله  
 ان ضاع فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامنا وعن ابي يوسف  
 رحمه في النوادر رجل دفع زجاجة الى رجل يقطعها باجر فقال له لا ضمان عليك  
 ان كسرتها فكسرها قال ان كان مثلها رجا يسلم يكون ضامنا وان كان لا يسلم  
 لا يضمن ويبطل الشرط . ومنها رجل استاجر دابة فقال له صاحبها لا تجرها  
 كان له ان يواجرها . ولو رهن عند انسان فقال المرتهن للراهن اخذه  
 على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل  
 ان ضاع ضاع بالمال . وعن محمد رحمه رجل دفع الى قصار ثوبا ليقره فقال له  
 لا تضع من يدك حتى تفرغ عندي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن  
 ابي يوسف رحمه رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم وقيمته الفان عيان



المرتقن يضمن الفضل اذا هلك المرتقن او اشترط المرتقن انه لو مات العبد لا يبطل  
 دينه كان الرهن فاسدا . وعن محمد بن زكريا في السير الامام اذا اودع غنمة في دار  
 الحرب وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه  
 لا يضمن . وذكر في الحيل رجل اجرد دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار  
 وشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله  
 ونظائر هذه اثنان في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى الشيع  
 الطاري لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رجا . من يضمن وهب داره  
 لانسان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يجز الوارث هبته فان الهبة  
 تنفذ في الثلثين وتبقى في الثلث . ولو اشترى رجل دارا وهو شفعيها  
 وبضها ووهبها ولها شفعي اخر ثم ان الشفعي الثاني اخذ نصف الدار  
 بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفعي الثاني اخذ الشفعة بمقتضى سابق  
 على الهبة فيكون الشيعي مقارنا للهبة . اما في فصل المريض الشيعي مقصود  
 على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وانما ثبت ذلك بعد  
 موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند الفسخ لاقبله . الا ترى ان للهبة لو كانت  
 جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برد الوارثة او بوجوع الوهب  
 في الهبة لا يلزمه العقر . ومن عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين  
 الدين لوارث المديون مع سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن فلو ان  
 الوارث رد الهبة صح رده في قول ابي يوسف رجا وتبطل الهبة وقال محمد  
 رجا لا يصح . وقيل لا خلاف بينهما فيصح رده عندها انما الخلاف بينهما  
 فيما اذا وهب الدين من البيت فرد الوارث فعند ابي يوسف رجا يصح وهذا

مخرج لا يصح . فلا يلزم على عبد انسان دين فهو صاحب الدين من مولا صاحب الهبة . ولو ان المولا رده هبته قيل هو على هذا الخلاف عند ابي يوسف .  
 صح يصح رده سواء كان على العبد دين محيط او لم يكن . وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح . مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيه الثلث والثلاثان فلا تتم بدونه القبض . رجل جعل داره مسجداً ثم استحق شيئاً منه خرج الباء من ان يكون مسجداً لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيو عامقارنا فيبطل والله اعلم

### فصل في الرجوع في الهبة

للوأهب ان يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعرض او ازاد ايت الهبة في بدنها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع . ولو ولدت الهبة ولداً كان للأهب ان يرجع في الام في الحال . وقال ابو يوسف رج لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد . ولو ازاد ايت الهبة في بدنها ثم وهبت الزيادة كان للأهب ان يرجع في هبته . ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له الى غيره او هلك لا يرجع الواهب . وكذا لو هلك الواهب او الموهوب له . ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عمن . ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقربة كالاباء والامهات وان علوا والا ولاد وان سفلوا والاد البتین والاد البنات في ذلك سواء . وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والحريم بالسبب لا بالقربة لا تمنع الرجوع كالاباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاع وكذا المحرمية بالمصاهرة كأمهات النساء والرياس وازواجه بنين والبنات . اذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه



وكذا لو كان على العبد جنابة خطأ فذهب له لولا الجنابة بطلت الجنابة ويكون  
للواهب ان يرجع في هيبته استحيانا. واذا رجع مولد العبد في هيبته العبد لا يبر  
الدين والجنابة في قول محمد ر. وهو رواية عن ابي حنيفة ر. وفي القياس لا يرجع  
رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعل عن ابي يوسف وهشام  
عن محمد رحمهم الله. وهذا الاستحسان يصح رجوعه. ولو ذهب الامة من حجة  
بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يخفى  
الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف ر. اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين  
والجنابة وابو يوسف ر. استغنى قول محمد ر. وقال ارايت لو كان على  
العبد دين لصغير فذهب المولى عبد من الصغير قبل الوصي وقبض يسهط الدين  
فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لوقلتنا بان لا يعود الدين كان قبول الوصي  
الهبة تصرفا صار على الصغير وان لا يملك ذلك. واما مسألة النكاح ففيها  
روايتان عن ابي يوسف ر. في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح. وحل ذهب  
شيئا من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافر لا يرجع الواهب في الهبة  
لان المانع من الرجوع القراءة. الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن او الكتاب  
او كانت اعجمية فاعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة  
لمحدث الزيادة في العين. وعلى قول زفر ر. تعليم الحرف وما اشبه ذلك  
لا يمنع الرجوع في الهبة. وعن محمد ر. في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع  
لما هو قول زفر ر. وعن ابي حنيفة ر. فيه روايتان. ولو ذهب عبد كافر  
فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لان الاسلام  
زيادة. ولو ذهب شيئا له حمل وموته بيعا. ففي الموهوب له الا بزيادة اخرى

لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة . <sup>فصل</sup> قل هذا اذا كان الهبة في المكان الذي  
 انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتهما في المكانين كان للواهب ان يرجع في هبته  
 . ولو هب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس  
 للواهب ان يرجع في هبته . رجل وهب ثوبا فقصره الموهوب له لا يرجع الواهب  
 في الهبة بخلاف ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء  
 اذا غسله او قصره له ان يرجع في الهبة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك  
 في الثمن . رجل وهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضه  
 من الموهوب له واقرضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في الهبة ابدا لانها  
 صارت مستهلكة ودينار على الواهب . رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له  
 بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب قد زال وصار شيئا آخر  
 بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فانه لا يبطل حق الواهب  
 في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث نقصان  
 فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حنطة قبله الموهوب له بالماء  
 . رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واخذ الموهوب له ارثا اليه  
 كان للواهب ان يرجع في الهبة في اخذ العبد ولا ياخذ الارث في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف رج . رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اختلسه  
 منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة  
 لا يكون الا بقضاء او رضاء . وذكر في المنتقى عن محمد رج رجل وهب جارية  
 وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتقها له بمن  
 عتقه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضاء . ولو تصدق على رجل بشيء



ثم استقال من المتصدق عليه فاقاله لم يخرج حتى يقبض لانها هبة مستقبله وكذا  
اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القاض اذا رفع اليه لاختصاصه اليه كان الرجوع  
فيها بمنزلة الهبة المستقبله وكل شيء يفسخه القاض لو اختصا اليه فاقاله الموهوب  
فهلك يهلك من مال الواهب وان يقبضه مريض وهب له عبد ثم رجع الواهب  
في الهبة بغير قضاء فرده المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فما كان الرد  
بقضاء يجوز ولا شيء لو رثه المريض على الواهب وكذلك رجل اشترى عبدا  
وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبده  
عيبا كان له ان يرده على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع  
بقضاء القاض رجل وهب عبدا فرض العبد عند الموهوب له فداواه حتى صح كان  
للواهب ان يرجع فيه رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت الضيافة التي  
سميت بالفارسية كاشانه تنور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته لانه  
مثل هذا بعد نقصانا ولا بعد زيادة وكذا لو جعل فيه اربا ولو وهب عبدا صغيرا  
فتشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع  
وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان يخيف من ابي كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب  
رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب لرهبتها  
صغيرة فكبوت وازدادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك كان القول  
للواهب وكذا في كل زيادة متولدة واما في البناء والخياطة ونحوها كان القول  
قول الموهوب له رجل في يد دار قال لرجل اخر تصدقت بها علي واذنت لي  
في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق  
ولو قال الذي في يد الدار كانت في يدي فتصدق علي فاجزت وقال المتصدق

لا بل كان <sup>١٨٥</sup> حينئذ في يدي وقبضتها بغير <sup>١٨٥</sup> كان القول للمتمسك بمليده ولو ادعى  
 رجل عبدا في يد غيره ونعم انه كان وهبه للمذيع في يده وكان العبد غائبا عنهما  
 فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك  
 كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان ذلك  
 لا يحضرتنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق. ولو قال المدعي وهب لك والله  
 ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته فان كان العبد  
 في يد الذي يدعي القبض في حيوته كان القول للوارث. رجل وهب لرجل  
 مصفا فنقطه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب في هبته. واذا وهب احد  
 الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنبة  
 ثم تزوجها او وهبت لاجنبة ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة  
 لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع. ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وولدت  
 انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها. واذا مات الواهب والموهوب له  
 يبطل حق الرجوع. ولو وهب احد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما  
 مسلما والاخر كافرا. ولو وهب لاجنبة عبد فقبضاه كان له ان يرجع في  
 نصيب الاجنبة ولو وهب لاجنبة وهو عبد لاجنبة كان له ان يرجع في الهبة لان  
 الهبة وقعت لولا الاخ. وان وهب لعبد اجنبة كان له ان يرجع في الهبة في قول  
 ابي حنيفة رج وقال صاحباه رج لا يرجع. ولو وهب لعبد هو ذرهم محرم منه  
 ومولاه اية ذرهم محرم منه بان كان اخوه لاجنبة عبد لاجنبة لا مذكر الكفر  
 عن محمد رج ان في قياس قول ابي حنيفة رج له ان يرجع في الهبة قال ابو حنيفة  
 رج لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى



جميعا وكذا لو كان العبد عبدا للواهب ومولا خاله فهو هب شيئا للعبد قال تميم في قياس  
 قول أبي حنيفة ربح للواهب ان يربح في هبته وقل محمد ربح وهذا قبيح اذا هب لذي الرحم  
 وهو مكاتب لا يربح ما دام مكاتب في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يربح في قول  
 أبي يوسف ربح وقال محمد ربح لا يربح ولو ادي الكفاية فعتق لا يربح الواهب في قولهم والصدقة اذا  
 بالقبض لا يربح التصديق فيها كانت القريب والاجنبي والواهب ان يربح في هبته قبل ان يقبضه  
 اليهودي كان اليهودي حاضرا وغائبا اذن له في قبضه او لم يأذن يتقرب الواهب في الرجوع  
 قبل القبض وبعد القبض لا يربح الا بقضاء او رضاء لليهودي ان يتصرف في الهبة ما لم يقبض  
 القاضي بالرجوع وينقض الهبة وبعد ما قبض لا يجوز نقره ولا رجوع في الصدقة ولا في الهبة  
 على المحتاج وعن أبي حنيفة ربح لا يربح في الصدقة على عمة او فقرا يستسانا رجل وهب دارا وبني  
 فيها او حصصها او طينها او جعل فيها مقسلا او ارضافه في طائفة منها بناء او غرس شجرة فلا  
 في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي لي ربح له ان يربح في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد زيادة  
 وان كان لا بعد زيادة كالارز في البيت والتور في الكاشانه لا يمنع الرجوع ولو وهب دارا  
 فهدم اليهودي بناءها كان له ان يربح في الارض وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض هدم  
 او بيع كان له ان يربح في الباقي وان كانت الهبة ثوبا فصبغه احمر او اصفر فاطه لا يربح الواهب  
 قطعه ولم يخطه كان له ان يربح ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند أبي حنيفة ربح له ان يربح  
 فيه وقال صاحباه ربح لا يربح كماله صبغه بشيء آخر وابو يوسف ربح كان يقول ولا يقول  
 أبي حنيفة ربح ثم ربح وقال ربما ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبيح آخر وقيل هذا اذا كان السواد  
 لا بعد زيادة فان كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يربح عند الكل رجل وهب لرجل هبة  
 فقبضها اليهودي ووهبها لآخر وسلم ثم ربح الواهب الثاني في هبته بقضاء او رضاء كان  
 للواهب الاول ان يربح في هبته لان الرجوع في الهبة فسخ عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه

عاد بما كان متعلقا به. وعلى قول زفر بن زرع اذا كان الرجوع بغير قضاء لا يجوز الواهب ان يرجع لما  
 عرف الواهب اذ يرجع في هبته في مرض الوهب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الوهب له  
 او من الثلث فيه رواية ذكر ابن سماعه رجح ان في القياس يعتبر من جميع ماله رجل وهب شجرة  
 واذن له بقطعها فقطعها وانفق في القطع كان الواهب ان يرجع فيه. ولو وهب شجرة باصاها <sup>فقطعا</sup>  
 الوهب له كان الواهب ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض وهو الصحيح لان القطع بفساد  
 وانقصان لا يمنع الرجوع. قالوا انه جعل الشجرة ابوابا او جدران لا يرجع الواهب فيه. روى انه  
 يرجع في الجذوع كالوجعها. طباقه يرجع في الخطب. ولو وهب شاة او بقرة قد بجهها الوهب <sup>له</sup>  
 كان للواهب ان يرجع فيها وان ذبحها عن مديها وانحيت عند محمد رجح وهو رواية عن <sup>ابن</sup> حذيفة  
 رجح ان الواهب هبة كان له ان يرجع في بعضها ان شاء. وكذا لو وهب عبد الرجلين كان له  
 ان يرجع في حصته احدهما ان شاء. وكذا لو وهب نصف العبد لاجدهما او بصدقته بالنصف  
 على الاخر كان له ان يرجع في الصدقة. اذا وهب دارا فرجع في نصفها لا يبطل الهبة في الباقي  
 واما خالف الواهب الوهب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال  
 الوهب له كانت صدقة فلا رجوع لك كان القول قول الواهب رجل وهب متاعا يحمل القسمة  
 ثم قسم ما وهب وسلم الى الوهب به له جاز رجلان وهبا عبد الرجلين او لهما ان يرجع في <sup>حصته</sup>  
 والاخر غائب كان له ذلك لان كل واحد منهما منفرد بهبة نصيبه حكما فينفرد بالرد كما لو انفرد <sup>بهبة</sup>  
 نصيبه نصا برجل وهب عبد لرجلين او رجلان وهبا عبد الرجلين او وهب اسديهما  
 نصيبه لشركه او لاجنبيه وسلم جاز. وكان قال احدهما الرجل وهب لك نصيبين من هذا العبد <sup>واقض</sup>  
 ولم بين النصف ولم يعلم الوهب له نصيبه لا يجوز رجلا وهب نصف عبد بين  
 مختلفين هرومي وعروبي او نصف عترة اثواب مختلفة زطي ومروبي ونحو ذلك جاز وكذا الدواب  
 المختلفة لان العبد والذئب المختلفة والذئب المختلفة من اجناس مختلفة من جهة تالا يحمل القسمة <sup>فالشئ</sup>



فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب والثياب من نوع واحد من جملة ما يحتمل للقسمة  
 فالشروع فيها يمنع جواز الهبة رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اسقطت حقة في الرجوع لا <sup>يسقط</sup>  
 حقه رجل وهب لرجلين الف درهم فقال لاحدهما الثلث والثلاثان للآخر لا يجوز في قول البيهقي  
 وابي يوسف رجح ويجوز في قول محمد رجح، وكذا لو قال لاحد كاهنهما ستمائة وللآخر اربع مائة  
 وصحح البيهقي اذا وهب عبدا للصغير وللصغير عليه دين صحت الهبة وسقط دينه فان اراد الوا <sup>هب</sup>  
 ان يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رجح انه ليس له ذلك  
 رجل وكل رجلا بهبة ماله فوهب الوكيل وسلم جاز ويكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم  
 اذا وهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العو  
 الواهب اذا اشترى الهبة من الموهوب له قالوا لا ينبغي له ان يشتري لان الموهوب له ينبغي  
 عن الماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولد شيئا لان شفقة على  
 ولد تمنعه من الشراء باقل من قيمته . وحمى يمنع الواهب من الرجوع وصول العوض اليه

### فصل في العوض

الموهوب له اذا عوض الواهب بعد الهبة وقال هذا عوض هبتك او ثوبك <sup>او بدل</sup>  
 هبتك او قل كافيتك او اتيك او تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك يكون عوضا لا يقر  
 للواهب حق الرجوع ولا للمعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يقل شيئا من هذا  
 الالفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى . وبشرط ثبوت الهبة في العوض بعد الهبة  
 من القبض والا فلا لانه تبرع . ويجوز تعويض الاجنبي كان بامر الموهوب ، انه او غيره ولا يقر  
 للواهب الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض . وليس للاجنبي الرجوع <sup>رجع</sup>  
 على الموهوب له سواء عوض بامر او غيره الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا عني على اني ضامن  
 وهو كما قال غيره اطعم عن كفارة يميني او قال وزكوة مالي او قال هب لفلان عبدا . وهذا غير فان الموهوب

لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على الذي ضامن بخلاف <sup>في</sup> المصلحة <sup>التي</sup> أفقر دية لفلان  
فقتضاه كان لها موران يرجع <sup>على</sup> الأمر وإن لم يقل على الذي ضامن، وموضع السائل حسبة  
الأصل، ولو أن الموهوب به تصدق على الواهب أو مخرجه أو أعمره وقال هذا عوض  
ثبتك وسلم جاز ويكون عوضا إذا وجد الواهب في العوض عيبا لم يكن له أن يرجع في  
مخرجه <sup>من</sup> الهبة كان العيب فاحشا أو لم يكن رجل وهب عبد لرجلين فعوضه أحدهما عن  
حصته كان الواهب أن يرجع في حصته الآخر ويصح رجوعه في النصف الشايع ولو عوضه  
أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون الواهب أن يرجع في شيء من العبد لما قلنا  
أن التعويض يصح من الأجنبي، وإذا وهب للصغيرة فعوض الأب أو الوصي الواهب من  
مال الصغير لا يجوز لأنه تبع فإذا بطل التعويض كان الواهب أن يرجع في هبته وهو كماله <sup>استحق</sup>  
العوض كان الواهب أن يرجع في الهبة إذا كانت قائمة ولم تنفذ دخرها فإن استحق نصف  
العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة وبمير كانه عوضه الباقي والعوض وإن كان  
يسيرا يبطل حق الواهب في الرجوع، فإن قال الواهب أرد ما بقى من العوض وأرجع في  
الهبة لم يكن له ذلك، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه إن يرد ما بقى من العوض ويرجع  
في الهبة إن شاء، وعلى قول زفر رحمه الله إذا استحق نصف العوض كان الواهب  
أن يرجع في نصف الهبة، وعندنا ليس له ذلك لأنها ليست بمعاوضة ولهذا يصح <sup>التعويض</sup>  
بشيء يسيرا وكثير من جنس الهبة أو من غير جنسها، فإن استخفت الهبة كان  
للعوض أن يرجع في العوض وإن استحق نصف الهبة كان للمعوض أن يرجع  
في نصف العوض لأنه إنما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له  
درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان الواهب أن يرجع في هبته  
وقال زفر رحمه الله يكون عوضا، وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها



<sup>١٨٨</sup>  
 ولو وهب نصر في السلم هبة فعوضه السلم خيرا او خيرا لم يكن عوضا وللصبي  
 ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر انها ميتة  
 رجع الواهب في هبته. وكذا العبد الماذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه  
 الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد بالهبة  
 ماذونا او محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب  
 ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة بالهبة رجل وهب لرجل  
 ثوبا غيره وسلم ماله فاجازه المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع  
 فيها مالم يعوض او يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك فحق الهبة تكون  
 لصاحب الهبة لا للذي يابشرها. فلو ان الموهوب له عوض الذي يابشر الهبة  
 او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة <sup>م</sup>جدد  
 لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن  
 عوضا عنه <sup>م</sup>استسنا لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب  
 لرجل هبتين مختلفتين يعنى في العقد ين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه  
 احداهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابي يوسف رجا انه لا يكون عوضا كما لو كان  
 العقد واحد الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله. ولو كانت احداهما صدقة والاخرى  
 هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل خنطة فظن الموهوب  
 بعضها وعوضه دقيقا من تلك الخنطة كان عوضا. وكذا لو وهب ثيابا وصبغ ثوبا  
 منها بعصفا وخاطه قميصا ثم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويقا واسمن  
 بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع  
 في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط

الهيئة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك  
 قبل القبض. ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض ثبت لهما  
 حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بهما الشفعة ولكل  
 واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يد احدهما يرجع على  
 صاحبه بما في يده ان كان قائما بقيته ان كان ماله. والصدقة بشرط العوض  
 بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط  
 العوض بيعا ابتداء وانتهاء الا ترى ان المكروه على البيع اذا وهب بشرط  
 عوض كان مكروها فيه والمكروه على الهبة بشرط العوض اذا باع يكون مكروها والا كونه  
 باعدها يكون الواها. الآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا <sup>بضا</sup> ان تقا  
 وان لم يتقابضا لم يجز والله اعلم

### فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل احدهما على الآخر في الهبة  
 اجعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل  
 القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلوة والسلام حين سوي بين النساء  
 في القسم هذه تسع فيما املك فلا تأخذن فيما لا املك. ولو وهب رجل سيئا  
 لاولاده في الصحة وادّعى تفصيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذه في الأصل  
 عن اصحابنا رج روى عن ابي حنيفة رج انه لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة  
 فضل في الدين فان كانا سواء يكره وروى المصنف رج عن ابي يوسف رج انه لا بأس  
 به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى للأنفة  
 مثل ما يعطى للأنس. وقال محمد <sup>رج</sup> يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والعوى



على قول أبي يوسف رج. رجل وهب في وصيته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون  
أثما فيما صنع. رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء  
لولدي الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولد الصغير جاز.  
ولا يحتاج إلى القبول. رجل وهب لابنة الصغير دارا مشغولة بمحتاج الأب قال  
أبو نضر جاز ولا يحتاج إلى التفريغ لأنها مشغولة بمحتاج القابض وهو الأب  
ولو تصدق على ابنة الصغير بدار والأب ساكن فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة  
رج ويجوز في قول أبي يوسف رج وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة. ولو وهب عبدا  
الأب لولد الصغير لا يجوز وإن باع جاز. رجل اتخذ ثيابا للولد الصغير ثم أراد  
أن يدفع الولد له آخر لم يكن له ذلك لأنه لما اتخذ ثوبا للولد الأول صار ملكا للأول  
بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره إلا إذا بين عند اتخاذ الأول أنه عارية  
في ملكه لأن الدفع إلى الأول يحتمل الأمانة فإذا بين ذلك صح بيانه. وكذا إذا  
أخذ ثيابا بالتلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع إليه فأراد أن يدفع إلى غيره فهو  
على هذا إن بين وقت الاتخاذ أنه عارية يمكنه الدفع إلى غيره. رجل جهز ابنه بماله  
فوجه الابنة معها إلى زوجها فأتت الابنة فادعى الأب أنه كان عارية وزوجها  
يدعي المملات اختلاف فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الأب  
ربه وقال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رج. وقال بعضهم القول  
قول الأب لأنه هو الدافع وإنما قال مولا نازح عنه وينبغي أن يكون الجواب على  
التفصيل إن كان الأب من الكرام والآثار لا يقبل قول الأب لأن مثله  
يأنف عن الأمانة. وإن كان من أوساط الناس يكون القول قول الأب لأنه  
هو الدافع وأما مكد، فيما قال من حيث الظاهر أمية لها مهر على زوجها

وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح ثم لا يصح هذه الهبة لأد  
هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز إلا إذا وهبت وسلطت ولدها على القيم  
فيجوز ويصير ملكا للولد إذا قبض. ولا يجوز للاب أن يهب شيئا من ماله ولده  
الصغير بعوض وغير عوض لأنها تتبع ابتداء ولو وهب اجنبي للصغير هبة  
سقطت الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله أو لم يكن والله أعلم

### فصل في قبض الهبة للصغير

إذا وهب اجنبي لصغير هبة فحق قبض الهبة والقبول للاب فان مات الامراء  
ثم ماتت شقيقة كان ذلك لوصي الاب لأنه بمنزلة الاب وهو ولي من الجدة فان  
لم يكن له وصي ولا اب فحق القبض للجدة بالاب ثم بعده وصي الجدة ولا يجوز قبض غيره  
هو لا الارادة الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر المم وبماله  
فوهب للصغير هبة ووصي الاب حاضر فقبض المم قبل لا يجوز قبضه لان الوصي  
بمنزلة الاب وان قبض الاخ او المم او الام والصبي في عيال اجنبي لا يجوز وان قبض  
ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها فوهب  
اجنبي لها هبة فقبض الزوج حاز وان كان الاب حاضر ولو قبض الاب يجوز ايضا  
وان كانت في بيت زوجها ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ او الام او الم  
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف  
المشائخ رح فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج واب  
الصغير حاضر وان كان الصغير يعقل القرض فقبض الهبة جاز قبضه ويبيعه  
القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة. ولو قبض الملتقط هبة اللقيط واللقيط  
في عياله ليس له احد سواه حاز قصده. وكذلك لو كان الصغير في عيال اجنبي كان



لذلك الاجنبى حق القبض والمقتضى ان يسلم المقيط الى غيره في قديم الاحمال ولا يكون  
لاجنبى اخوان يسترح منه

### فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأته قولي وهبت لك مهرى فقالت وهى اعجمية لا تحسن العربية  
قالوا لا تصح هذه الهبة فرقا بين هذا والطلاق والعناق اذا امر الرجل امرأته  
حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قد طلقت امرأته او اعتقت عبدا فقال له  
وقع الطلاق والعناق والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط وقوع  
الطلاق والعناق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعناق ولو اكره  
على الهبة فهو بلا تصح قال الفقيه ابو الليث رج عندي لا يقع العناق ايضا اذا  
مروفا بالجهل ولو قال لعبده انت حر وهو لا يعلم ان هذا اعتاق عتق في القضاء  
ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تزيان فهب مهرها من الزوج ولا تصح  
هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا نصح السرا عن زوجها مع اجنبى من المهر على عوض لم تنع  
ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها زوجها ثم تنظر الى البدل فترده بنحو  
الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة رجل مات فوهبت مهرها  
منه امرأته صحت هبتها ورأى الزوج لاد الدين لا يسقط بالموت وقبول المديون  
ليس بشرط لجواز الهبة فصحت الهبة مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت  
قال الفقيه ابو جعفر رج انك انت عند الهبة تقوم لحاجتها ونرجع من غير معين  
لها على القيام به منزلة الصحيح بضم هبتها امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منه  
على ان كل امرأة يزوجها تجعل امرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الهبة  
ان قضا ذلك في المحل جازت الهبة ثم ان جعل الزوج ذلك دالة ما صحت وان لم

فذلك عند البعض كن اعتق امتنع على ان لا ينزح فقبلت عننت تزوجت و  
 ثم تزوج بامرأة قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت الجماع فما انفقها فانقص  
 ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البجلي رج الامم كما قالت رجل منع امرأته الميضة  
 من المصير لا ابويها وقال الزوج ان وهبت له مهره بعثت لك لا ابويك فقالت  
 الخبثة افعل ثم قدمها الا الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض  
 على الفقراء وغير ذلك فنفقها ولم يبعثها الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 باطلا لانها بمنزلة المكرهة . امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم يظلمني  
 فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف وابو القاسم المصنفان  
 رج الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط . وهذا بخلاف ما لو قالت وهبت  
 منك مهرى على ان لا تظلمني فقبل الزوج صحته الهبة بالقبول لان هذا تعليق  
 الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال  
 لامرأته انت طالق ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل . ولو قال انت طالق على  
 رجوعك الدار فقالت قبلت وتم الطلاق . وقال محمد بن مقاتل رج في مسألة  
 الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلم لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط  
 فاذا مات الشرط فاما الرضا . اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا  
 ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحجها وقبل الزوج  
 ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قل مولانا  
 رج ويمكن الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة الظلم ووجه ذلك ان  
 في مسألة الحج لما شرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة  
 الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسألة الظلم شرطت



عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا فالأموال أخرج ثم ذلك بعض  
النسخ إذا شرطت عليه أن يظلمها قبل الزوج ثم ضربها كما ذكر و  
بمضى انما يعود والمقام المهر إذا ضربها بغير حق اما إذا ضربها بتأديب مستحق  
عليها لا يعود المهر لأن ما كان حقا لا يكون ظلما . امرأة وهبت  
مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك فمضى لأن  
ولم يقطع قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رح أن كان ذلك شرطا  
في الهبة فهو ما عليه على حاله لأن هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فإذ لم يحصل  
العوض لا يصح الهبة وإن لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود  
بعد ذلك . وكذا لو هبت مهرها على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة  
باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض . رجل قال لامرأته أئمني عن مهر  
حتى أهب لك كذا وكذا فإبرأت ثم ألب الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه  
كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يمسكها ولا يطلقها قبل الزوج  
ذلك ثم طلقها قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رح أن لم يكن  
ذلك وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وإن وقت وقتا فطلقها  
قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل له إذا لم يوقت لذلك وقتا كان  
قصدها أن يمسكها ما عاش قال نعم إلا أن العبرة بالطلاق اللفظ فانه ذكر في  
كتاب الوصايا وجلا وصي لام ولد بثلاث ماله أن لم تزوج فقلت ذلك  
ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها برمان فأيها تسحق الثلث بحكم الرصبة امرأة  
وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها قبل الزوج قال خلف رح صحت الهبة  
طلقها أو لم يطلق لأن ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط

ناسدا والهبه لا تبطل بالشروط الفاسدة. وذكره النوازل اذا قالت المرأة لزوجها  
ترك مهر عسليك علي ان تجعل امرى بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها  
عليه ما لم تطلق نفسها. ولو قالت المرأة كما بين تراخ شيدم منك ا زمن  
باز داران لم يطلق لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق فاما يطلق  
حلاها وأد المرأة اذا ارادت ان تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك  
حتى تهينيه مالك علي فوهبت مهرها الذي عليه علي ان يتزوجها ثم ان يتزوجها  
قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها اولم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها  
عوضا عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة امرأة تقول لزوجها انك  
تغيب عني كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي  
لي في مكان كذا فكثت معها زمانا ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة اوجه  
ان كان كلامها عدا منها لاهبة للحال لا يكون الحائط للزوج لان بالوعد  
لا يملك. وان كانت وهبت منه وسلمت اليه والزوج وعدها ان يملك معها  
يكون الحائط للزوج لانها وهبت للحال ولم تعلقها بشرط وانما شرطت عليه شرطا  
فاسدا والهبه لا تبطل بالشروط الفاسدة. والوجه الثالث ان تقول المرأة  
وهبت منك الحائط ان مكثت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها علق  
الهبه بالشرط والهبه لا تتحمل التعليق بالشرط. والوجه الرابع ان تقول المرأة  
وهبت منك علي ان تملك معي قال ابو القاسم الصغار في هذا الوجه يكون  
الحائط للزوج. وعلي ما قال محمد بن مقاتل ونصير زوج فيما تقدم لا يكون للزوج  
والاعتماد على ما قال لانها ما رضيت الا بهذا الشرط. والوجه الخامس ان تصالح  
المرأة زوجها علي ان يملك معها علي ان يكون الحائط لاهبة للزوج وفي هذا الوجه



لا يكون الحائط للزيج أيضا فالصالح باطل. رجل وهب لرجل أرضا وسلمها اليه بشرط  
 ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة. بخلاف ما اذا  
 كانت الهبة كوما بشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمنه فان شفع  
 الهبة وبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمد يوتنه ان لم تقض مالي عليك حتى  
 تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لا تقتل التعليق وهو لا يرب  
 الدين اذا امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية. ولو قالت لزوجها المريضة  
 ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة  
 فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق. ولو قالت الطالب لمد يوتنه اذا مت فانا بركة من  
 الدين الذي لي عليك جائز ويكون وصية من الطالب للمطلوب. ولو قال  
 ان مت فانا بركة من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقولها ان دخلت الدار فانت  
 بركة مما لي عليك لا يبرأ. ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى  
 عليك صدقة او قالت فانه في حل من مهرى فانت من ذلك الرض كان مهرها  
 على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح

### فصل في الصدقة

رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لو تصدق  
 على الفقراء يصبر على الشدة فالصدقة افضل لاية نزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرو  
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصبر على الشدة فالانفاق على نفسه  
 افضل لما روي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي  
 دينار يا رسول الله فاذا اصنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال  
 الرجل عندي آخر فقال عليه السلام انفق على عيالك فقال عدي آخر فقال

تصدق به . رجل في يده درهم فقال له علي ان تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها .  
 قال نصير رج جاز وان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدرهم في يده فلا شيء عليه . رجل اخرج  
 كسرة الى مسكين فلم يجد . قال الحسن البصري رج يضعها حتى يجيئ اخر فان اكلها اطعم  
 مثلها . وعن ابراهيم النخعي رج مثل هذا . وقال عامر الشعبي رج هو بالخيار ان شاء  
 فضاها وان شاء لم يقضها وما خرج به للصدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير  
 وقال مجاهد رج هو بالخيار متى اخرج صدقة ان شاء امضه وان شاء لم يمض . وعن  
 عطاء مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رج وسئل عن المكدين الذين يسألون  
 الناس الخافا ويأكلون اسرافا قالوا ما لم يظهر ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعصية  
 او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ماجور في ثيابه انه يسد خلته وروى ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل قد كثرا السؤال فلن يعطى قال عليه السلام  
 من رقيق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل رج مثل ذلك رجل قال لاخر كل منفعة تصل الي  
 من مالك فليل ان اتصدق به قال محمد بن مقاتل رج ان وهب له شيئا وجب عليه  
 ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحمل له ان يتصدق به وانما  
 يحمل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن  
 سلمة رج ان كان الزوج يوسع عليها في النفقة فهي موسرة بغناء الزوج . رجل قال  
 مالي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس دين قال نصير رج قال ابو حنيفة  
 رج لا يدخل فيه الا الصامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودهاله قالوا  
 يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاء في الاخبار ان الى اذا تصدق عن الميت بعث الله <sup>تعالى</sup>  
 تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لم يكن  
 ثواب ذلك اختلعا فيه قال ابو بكر الاسكاف رج حسنة تكون له دون ابو بكر



ما إلى داء ليس للسان إلا ما سيع وانما يكون لولد من ذلك أجر التعليم والارشاد إذا  
 ذلك وقال بعضهم حسنة تكون لأبيه لما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال من  
 جملة ما يسمع به الشئ عدمونه ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده أجر  
 ذلك من غير ان ينقص من أجر الولد شئ واختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا  
 لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس ومن  
 حلف من ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد عن ابي بصير  
 بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة  
 انك الفلاس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه ومن  
 ابي مطيع الحلبي رح لا يحمل للرجل ان يعطى سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن  
 الحسن البصري رح فان كان السائل لا يخطئ ارقاب الناس ولا يمر بين يدي المصل  
 ويسأل الامر لا بد منه ولا يسأل الخاف الا بأس له بالسؤال والتصدق عليه ركا ان  
 السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى ركا ان  
 عليا رضي الله عنه تصدق بجائته وهو في الركوع فمدحه الله تعالى قوله ويوتون الزكاة وهم راكعون  
 وان كان السائل يخطئ رقاب الناس ويمر بين يدي المصل ولا يسأل ما التصديق على مثله  
 مكروه وعن ابن المبارك رح انه قال يحجب ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطيه  
 شئ لان الدنيا خمس ميس فاذا سأل لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه  
 زحيا الوالد اذا احتاج المال ولدا فان كانا معا والمصر كان للولد المحتاج ان يأكل مال ولده حتى  
 القيمة وان كانا في المغارة واحتاج الاب الى المال ولدا فان كان له مال في بلدة ولم يكن مع مال  
 كان له ان يأكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا يأكل من عوص وللأب الفقر ان يسبح  
 مال ولدا لاجل نفسه رجل ولد في الصحراء او في المغارة ومعها من الماء ما يكفي لاجلها

من كان اوله من هذا الماء كان الابن اوله لان الاب لو كان احق بهذا الماء كان على الابن ان يسبق اياه ومتى يسبق اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا نفسه وان شرب هو لم يكو هو معينا لابي في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس اعظم وزرا واتما اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويخاف انه لو امره لا يفعل قالوا ينبغي للوالدان يقول للولد على سبيل المشورة خوب ايدا سر الكفلا كما ركني لانه لو امره بذلك ربما يصير عاقبا فيلحقه عقوبة العقوق ولا بأس للامان بعصف على ولده اذا فعل ما يكره لان الانسان محبوب على ذلك طمعا قال عليه الصلوة والسلام انما انا بشر مثلكم ارحمى بما يرضى به البشر واغضب بما يغضب به البشر والله اعلم

## كتاب الوقف

الوقف جائز عند علماء ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد ربح وذكر لاصل كان ابو حنيفة ربح لا يجوز الوقف وبظاهر هذا للفظ اخذ بعض الناس فقال عندنا بحنفية ربح لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي يوسف ومحمد ربح اذا صح الوقف يرول عن ملك الواقف لا المملك وعند ابو يوسف ومحمد ربح قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد ربح لا يرول ملك الواقف الا بالتسليم المتولد اوله الواقف عليه وعند ابي حنيفة ربح يجوز الوقف جواز الاعارة تصرف المصلحة الاحية الوقف وشيخ العيني على ملك الواقف لانه ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما انما القاض يلزمه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقفه الى المولى ثم يريد ان يرجعه فمتنازع بطلان عدم اللزوم ويختصمان الى القاض فيقضي يلزمه ووجه الثاني انهم يلزمون الوقف بهما والسمع ان حكم الحكم لا يرتفع الخلاف والمقاضي اديت



والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابخينة رحمه الله ان يخرج مخرج الوقف  
 فيقول اوصيت بغلة دارى هذه وبغلة ارضى هذه او يقول جعلت بهذه  
 الدار وقفا فتصدق اربع على المساكين. وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من الثاني  
 في قولهم. وعندها الوقف لانهم بغير هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقوله  
 ابخينة رحمه الله في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحاب  
 رحمهم وقامل الناس باتخاذ الرباطات والمنايات اولها وقف الخليل صلوات الله  
 وسلامه عليه

### فصل في الفاظ الوقف

أحدها ان يقول ارضى هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الوقف  
 ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جاز ايضا كما لو باع مال  
 الزكاة وادى الزكاة من الثمن ولا يجبر القاضى على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر بالصدقة  
 سند الكل ولو قال ارضى بين حد و حد موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجتزمى الوقف  
 وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقفا على المساكين. ولو قال دارى هذه موقوفة  
 صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول ابو يوسف ومحمد وهلال الران  
 رحمه الله ويكون وقفا على الفقراء. وقال يوسف بن خالد النيسابورى رحمه الله لا يجوز ما لم يقل واخرها  
 للمساكين ابدا والصحيح قول اصحابنا رحمه الله لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج  
 الا ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا. ولو قال صدقة موقوفة  
 مؤبدة جاز عند عامة العلماء رحمه الله الا ان عند محمد رحمه الله يحتاج الى التسليم وعلى قول  
 ابخينة رحمه الله يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الوقف على حاله  
 لومات يكون ميراثا عنه. ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حيوية وبعد وفاته جاز

عندهم الا ان عند الحقيقة رج ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء  
بما نذر ولما ان يرجع عنده ولولم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيلا سبيل  
من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الخدمة تكون للموصي له والرقبة تكون على مالك  
المالك حتى لو مات الموصي له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في  
الوقف لا يتوهم انقطاع الموصي لهم وهم الفقراء فيتأيد هذه الوصية . ولو قال ارضي  
هذا وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر رج كان ابو القاسم الصغار رج يقول  
هو على الاختلاف الذي ذكرناه قوله موقوف . ولو قال ارضي هذه محرمة صدقة جاز يكون  
هذا بمنزلة قوله موقوف صدقة لان المحرمية بمنزلة قوله موقوف في لغة اهل المدينة .  
ولو قال حبست ارضي هذا او ارضي هذه حبس لا يكون وقف في قولهم ولو قال حرمت  
ارض هذا او محرمة قال الفقيه ابو جعفر رج هذا على قول ابي يوسف رج كقوله موقوف  
ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل . ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا  
رج ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوف . ولو قال هو موقوف لله تعالى ابد جاز ان  
لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين  
ولم يقل ابد . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى  
بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولو قال  
ارض هذه صدقة موقوفة على فلان مع ويصير تقديرا صدقة موقوفة على الفقراء  
لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان مادام حيا وكذا لو قال صدقة  
موقوفة على فلان ابد او قال على ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يصح من غير  
ذكر الابد في ذكر الابد اولا . وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر  
لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأيد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال



ارضى هذه موقوفة على وجه البراءة وعلى وجه الخير والبر يكون وقفا  
 صحيحا على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة . ولو قال ارضى هذه موقوفة على الجهاد  
 اوجه الجهاد اوجه الغزاة والكفان الموتى اوجه حق القبور وغير ذلك من سبيل البر  
 مما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 متى ذكر في موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على  
 ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم بمنزلة  
 خمس الغنمة تصرف لفقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم . وكذا لو قال على الرضى  
 او على المنقطع صح لانهم يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال ارضى موقوفة على  
 فقراء قرابتي لا يصح . وكذا لو قال على ولدي لانهم ينقطعون فلا يتأبد الوقف ويدون  
 التأبد لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء . ولو قال على فقراء بنى فلان او على بناتى  
 بنى فلان فان كانوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد . وان كانوا لا <sup>يحصون</sup>  
 صح وبصين بمنزلة الوقف على اليتامى مطلقا او على الفقراء مطلقا فرق ابو يوسف  
 رح بين قوله ارضى موقوفة وبين قوله ارضى موقوفة على ولدي فان الاول يصح  
 والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة يتصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار  
 مفيدا فلا يبيع العرف . ولو وقف ارضه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل آخره  
 للمساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة رح ينبغي ان يكون هذا على <sup>اختلاف</sup> الا  
 بين اصحابنا رح وعلى قول محمد رح لا يصح وعلى قول ابي يوسف رح يصح لان عند  
 محمد رح اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك البائنة  
 فلا يتأبد وعند ابي يوسف رح يبيع المسجد بعد خراب ما حوله مسجدا فيكون .  
 مؤبدا . قال ابو بكر الاسكاف رح ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد

٣٠٣  
يكون وقفاً على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجداً يبنى البناء فلا يكون عماراً والبناء  
وما يتأبد فلا يصح الوقف وقال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي رحمه الله إن يصح هذا عند  
الكل لأن البناء وإن لم يكن مسجداً يصير تبعاً للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد  
حكماً الاتري أن البناء حالة الاتصال يستحق بالشفعة تبعاً للبقعة فيكون  
بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض  
مسجداً أو بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقيه أبو جعفر في هذا القول أصح إلي  
ولو قال أرضي هذه صدقة لا تباع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لأن قوله  
صدقة عبارة عن النذر وإذا أراد الرجل أن يقف أرضه على المسجد في عمارة  
المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والتحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه  
الابطال يقول وقفت أرضي هذه ويبين حدودها بحقوقها ومراقبتها وقفاً مؤبداً  
في عبوتي وبعد وفاتي على أن يستغل ويبداً من غلاتها بما فيه عمارة الوقف وأجر  
القوم عليها وأداء مؤنتها فافضل من ذلك يصرف العمارة المسجد وهذه وصية  
وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى  
هذا المسجد يصرف الفقراء المسلمين فيجوز ذلك لأن جنس هذه القرية فما  
لا ينقطع ويبقى ما بقى الاسلام وإن أراد زيادة احتياط يؤكد بحكم الحاكم حتى يقضي  
القاضي بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لأن الوقف وإن كان مضافاً إلا ما بعد  
الموت عندا بخليفة ح لا يكون لازماً للحال له أن يبيعه لأن عند الوقف  
المضاف إلى ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم  
حالة الحياة وأما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت  
لا قبله وإذا قلنا القاضي يلزم منه في الحال وبطلان رجوعه يصير لازماً عند



الكل قال شمس الأئمة السرخسي رح اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض القضاة  
فلتحذر عن ذلك طريقان. احدهما ما ذكرنا من حكم القاضيه بلزومه وذلك ان الواقف  
بعد الوقف والتسليم الى المتولى يخاصمه القاضيه يرى لزوم الوقف. ويلب منه  
حتى يقضي لزوم الوقف فاذا قضى نفذ قضاءه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد  
وسواء كتب قضاء القاضيه بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك  
او يكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف  
والتسليم فان ابطله قاضيا وعينه بوجه من الوجوه هذه الارض باصلها  
وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بثمنه على الفقراء والمساكين  
لان القاضيه انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث او الغريم  
ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتب ينعدم ذلك فلا يشتغل احد  
باطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاض  
من القضاة يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقف الاصل قال شمس  
الأئمة السرخسي رح هكذا والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف  
ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء ولا يحصل به  
المقصد لان اقراره لا يصير حجة على القاضيه الذي يريد ابطاله ولو لم يكن القاضيه  
قضى بلزوم الوقف يكون باقراره كذا باحضار ولا رخصة في الكذب به بل لا يتم المقصود  
ايضا فربما يذهب اجتهاد هذا القاضيه ان القضاء والامارة من المحمول لا يصح  
فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشائخ رح انه قال اذا كتب في آخر الصك  
وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضيه  
يجوز وتمسك هذا القائل بلفظ محمد رح في الكتاب اذا خاف الواقف ان يبطله

القاضي فانه يكتب في ملك الوقف وان حاكم من الحكم قضيه بلزوم هذا الوقف  
ولم يذكر الكاتب اسم القاضي ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى ملك الوقف  
فاذا علم تاريخ الملك يصير القاضي في ذلك الزمان معلوما فيرتفع الجهالة .  
قال مولانا والصحيح ما قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان ما يكتب في ملك الوقف  
ان قضيا من القضاة قضيه بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء  
فان محذوع ذكر الزيادات رجل اقام شاهدين شهدا ان هذا المدعي وارث  
فلان الميت لا وارث له سواء ثمر مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها  
القاضي عن سبب الميراث فان القاضي لا يقضي بهذا الشهادة لان اسباب الورثة  
مختلفة فلا يدري القاضي باي سبب يقضي ولو ان هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث  
فلان الميت لا وارث له سواء فان قضيه بملك فلان بن فلان قضيه  
بانه وارثه لا وارث له سواء واشهدنا على قضائه ولا ندري باي سبب قضيه  
القاضي بعد ائتمه فان القاضي يسأل المدعي عن السبب الذي قضيه به فان بين  
سببه يقضي بالميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يثبت  
قضاء القاضي شرط تعريف القاضي بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله ان قضيا  
من القضاة قضيه بالورثة كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قضيا من القضاة  
قضيه بلزوم هذا الوقف لا يكفي . رجل قال جعلت غلة داري هذه للمساكين  
يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا  
بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم

باب الرجل يجعل داره مسجدا

او خانة او سقاية او مقبرة



قال محمد ربح وهو قياس قول أبي حنيفة ربح لا يزول ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس  
 الأئمة السرخسي ربح ثم التسليم في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن  
 أبي حنيفة ربح فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه اداء الصلوة بل الجماعة  
 باذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد ربح في رواية اخرى عن أبي حنيفة ربح اذا صلى واحد  
 باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر  
 الرواية لم يذكر هذه الزيادة. وانما يكفي بصلوة الواحد لان المسجد حق الله تعالى  
 او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة ينضم مقام الكل  
 والصحيح رواية الحسن ربح لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك  
 في المسجد باداء الصلوة في الجماعة اما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول أبي يوسف  
 ربح التسليم ليس بشرط لانه المسجد ولا غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا  
 مسجدا واذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط اداء  
 الصلوة بالجماعة عند أبي حنيفة ربح اذا بنى مسجدا وصل هو فيه وحده هل يصير  
 مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان محمد ربح ذكر في الكتاب ان على قول  
 أبي حنيفة ربح لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل ما لم يسم فاعله  
 فيه دخل فيه البناء وغيره. وقال بعضهم صلواته لا تكفي وهو الصحيح لان الصلوة انما  
 تشترط لاجل قبض العامة وقبضه لا يكفي فكل ذلك صلواته ولو بنى مسجدا وسلم  
 الا المتولى هل يصير مسجدا قل اداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا ربح واختلف  
 المشايخ ربح فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الاوقاف بالتسليم الا المتولى  
 وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم الا المتولى وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي  
 ربح لان قبض كل شيء يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزول واحد من المارة فيه

بأذنه . ولو جعل أرضه سقاية في حيوته كان له أن يرجع فيها وتسلمها يكون بالاستقاء  
منها وكذلك الحوض والبئر . ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له أن يرجع فيها إلا  
في البقعة التي دفن فيها بأذنه فإنه لا يرجع فيها . وقال أبو يوسف رج لا يرجع في  
جميعها . وقال محمد رج أن دفن فيها اثنان فلا يرجع فيها ناخذ في ذلك بقول  
أبي يوسف رج وأن لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال أبو حنيفة رج وأن دفننا  
لأبناء السبيل وأذن للناس بالدخول فيه فنزل واحد فلا يرجع فيه . وجعل له  
ساحة لأبناء فيها أمر قوما أن يصلوا فيها جماعة قالوا إن أمرهم بالصلوة أبدا  
وأمرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يذكر الأبد إلا أنه أراد به الأبد . ثم مات  
لا يكون مبرأ عنه وأن أمرهم بالصلوة شهرا أو سنة ثم مات يكون مبرأ عنه لأنه لا بد  
من التابيد والتوقيت بناءً التابيد . ولو جعل داره مسجداً وجعل رجلاً واحداً  
مؤذناً وأما ما فأن أذن هذا الرجل وأقام وصلى وحده كان تسليمه لأن أداء الصلوة  
بأذن وإقامة إقامة الجماعة . ولهذا قالوا لو صلى واحد من أهل المسجد بأذن  
واقامة لا يكون الخيبر بعد من أهل المسجد أداء الصلوة فيه بالجماعة عند  
البعض . متولى المسجد إذا جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجداً وصلى الناس  
فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه وأعيد منزلاً مستغلاً جاز لأن التولية وإن جعله  
مسجداً لا يصير مسجداً . مسجد اتخذ لصلوة الجنائز أو لصلوة العيد هل يكون  
له حكم المسجد يختلف المشايخ رج فيه قال بعضهم يكون مسجداً حتى لو مات لا يورث  
عنه . وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه . وما اتخذ  
لصلوة العيد لا يكون مسجداً مطلقاً وإنما يعطى له حكم المسجد لصحة الاقتداء  
بالإمام وإن كان منفصلاً عن الصغوف وأما ما سوى ذلك ليس له حكم المسجد



وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلاة لا غير وهو الجبانة سواء ومجنب  
هذا المكان عما يجنب المسجد احتياطا. رجل قال جعلت حجر في هذه الدية سراج  
المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ربح يصير الحجرة وقفا على المسجد  
اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى وليس للمتولى ان يصرف الغلة الى غير الدهن  
وعن محمد ربح عن ابي حنيفة ربح اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم حازلا يكون  
له ان يجمع. ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم ربح لا نصير للمسجد  
رجل تصدق بداره على المسجد وعلى طريق المسلمين فكما وافيه والفتوى على انه يجوز  
وذكر الناطق ربح انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اعطى دارهم في عمارة المسجد او  
مصالح المسجد او نفقة المسجد قيل بانه يصح ويتم بالقبض. رجل اوصى بشيء  
لعمارة المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم ربح يصرف فيما كان  
من البناء دون التزيين قيل له لا يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من  
بناء المسجد. وعن ابي بكر البلخي ربح انه سئل عن الوقف على المسجد يجوز لهم  
ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان  
اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الجيران الاذان بغير منارة فلا ارأهم  
ان يفعلوا ذلك. وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا او ينتفش  
المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا. رجل اوصى بثلاث ماله لعمال البوارجح  
ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر ربح يجوز ولا يجوز ان يزد على سراج  
المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذا  
العوصبة ولو قال اوصيت بثلاث ماله للمسجد قال ابو يوسف ربح هو باطل حتى يقول  
ينفق على المسجد وقال محمد ربح هو جائز وذكر الناطق ربح اذا وقف ماله لاصلاح

ابو القاسم

للمسجد يجوز ان وقف لبناء القنطرة ولا صلاح الطريق او لحفر القبور او اتخاذ  
 السقايات والخانات للمسيكين او لشراء الاكفان لهم لا يجوز. وهو جائز في الفتوى  
 ولو جعل ارضه صدقة موقوفة على مائة مسجد كذا وثلث بواريه وزيت  
 قناديله وما يحتاج اليه ذكر الخصاص رج انه باطل لانه قد يخرب المحلة فيبطل  
 المسجد ولا يحتاج للمائة فان زاد على ذلك وقال فان استغنى عنه المسجد  
 كانت الغلة للمساكين جائز لانه مما يتابد. ولو كانت الارض وقفا على عمارة  
 المساجد او على مائة القابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع. ارضه وقف على عمارة  
 المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج  
 الى العمارة قال الفقيه ابو بكر البجلي رج بحسب الغلة لانه ربما يحدث بالمسجد  
 حدث ويصير الارض بحال لا تغل. وقال ابو جعفر رج الجواب كما قال وعندي  
 لو علم انه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى العمارة  
 يمكن العمارة بها. يفضل يصرف الزيادة الى الفقراء على ما شرط الوقف. مسجد  
 انقدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص رج لا ينفع الغلة  
 في البناء لان الوقف وقف على مرمتها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على  
 انه يجوز البناء بتلك الغلة. ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتر  
 سلما ليرتقى على السطح للنس السطح او تطيينه او يعطى من غلة المسجد اجر  
 من تنس السطح ويخرج النج ويخرج الثياب المجمع من المسجد قال ابو نصر  
 رج للقيم ان يفعل ما في تركه خراب المسجد. مسجد انكسر حائطه من ماء يجنب  
 المسجد في الشارع وهو ماء الشفة او انكسرت صفته هل يصرف من غلة المسجد  
 للعمارة التهر وممرته قال الفقيه ابو جعفر رج ان كان ما يصرف للعمارة التهر



ومرسته لا يؤيد على عمارة القائم فيه جاز ولا على المسجد ان يمنعوا اهل النهر من الاجتماع  
 بالنهر ومرسته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء اهل  
 المسجد تقدموا الى اهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد  
 وانكسر ضمنوا مائة ما هدم. ولو ان مسجدا بابه على مذهب الريح يصب المطر  
 على باب المسجد فيفسد ويبطل داخل المسجد من ذلك وخارجة ويشق على الناس  
 الدخول في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر  
 ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العامة هو واسع نبني فيه اهل المحلة  
 مسجدا للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة  
 ومحمد بن لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان اراد اهل المحلة ان يخلوا  
 شيئا من الطريق في دونهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل المحلة  
 تحويل باب المسجد من موضع الى موضع آخر قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان ليتسع  
 المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز  
 والا فلا بأس به. ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه  
 بالقيمة كرها ولو كان يجنب المسجد ارض وقف على المسجد فادوا ان يزيدوا شيئا  
 في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد اراد ان يبني حوائطا  
 في حريم المسجد وفنائيه قال الفقيه ابو الليث ربح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد  
 مسكنا او مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة  
 حوائطا موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت  
 البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس فينفذ امر السلطان فيها وانما  
 البلدة فتحت ملها لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فتحت عنوة تصير ملكا

للغاضين واذا فتحت صلحاً تبيع على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وبذلك  
 بخاراً فتحت بجنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشرية كما رافه  
 مرسان فانه عشرية لان الامام اعطى ذلك لمرسان . رجل بسيط من ماله حصيراً  
 في المسجد فحرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان ميلاً وان  
 ان كان ميتاً وان بلي ذلك كان له ان يبيع ويشترى بثمنها حصيراً آخر وكذلك لو اشترى  
 حشيشاً او قنديلاً للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حياً ولو ارثه  
 . فان ميتاً وعند ابي يوسف ربح يباع ويعرف ثمنه الاحوايج المسجد فان استغنى  
 هذا المسجد يحول الى المسجد الاخر والفتوى على قول محمد ربح ولو كفن ميتاً فافتقسه  
 سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حياً ويكون لوارثه ان كان ميتاً . ولو ان اهل  
 المسجد باعوا حشيش المسجد او جنارة او نغشاصاً رخلقا ومن فعل ذلك غائب  
 اختلاف فيه . قال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز  
 الا باذن القاضي وهو الصحيح . وديباج الكعبة اذا صار خلتا يبيعه السلطان  
 ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتفاق على  
 قلاديل المسجد من وقف المسجد ذكر الناطق ربح مسجد مجنبه فارقين يضرب حائط المسجد  
 ضرباً بينا فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصناً مجنب حائط  
 المسجد ليمنع الضر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك  
 لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس  
 من عمارة المسجد . متولى المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر  
 ما جرم معلوم جازت الاجارة فبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله  
 او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من



مال الوقف ويجعل للمؤذن ان يأخذ ذلك وان كان اكثر من اجر مثل عمله بما لا يتغابن  
 الناس فيه كانت الاجارة للمتولى وعليه الاجرة ماله . فان دفع ذلك من مال الوقف  
 يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان يأخذ من مال الوقف لا يجعل له ذلك متولى المسجد  
 اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف متولا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن  
 فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات  
 المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام  
 ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى ويكون للامام والمؤذن ان يسكن  
 في ذلك المنزل . متولى المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الا بينه ولما يحمل  
 من البيت الى المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حقا وقضا القاضى للمدعى بالبنية  
 على بعض اهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن البادين  
 كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب قلم الوقف  
 اذا اشترى شيئا المرمية المسجد بدون اذن القاضى قالوا لا يرجع بذلك في مال <sup>المسجد</sup>  
 وله ان ينفق على المرمية من ماله كالوصى في مال الصغير ولو ادخل المتولى جزءا  
 من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف رجل اشترى ارضا فوقفها  
 ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قول ابي حنيفة رج ولو ضمن  
 المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد رج . رجل اشترى موصعا وزاده في طريق  
 المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك صح ويشترط لذلك مره واحد  
 من الناس باذنه على قول من يشترط القبض في الاوقاف وسوى ذلك الكتاب بين  
 الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قول ابي حنيفة رج يكون لها الوجوه  
 فيها الا في المسجد خاصة . وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رج انه لا يرجع

في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويبيع فيما سوى ذلك لأن النيشن قبيح وحكي  
 عن الحاكم المعروف بمرويه أنه قال وجدت في النواذر عن أبي حنيفة ربح أجاز  
 وقف المقبرة والطريق كما أجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل المسلم  
 ويصطرون فيها ولا يكون بناء ما يرا ثا لورثته خص ببناء القنطرة في بطلان البراءة  
 قالوا قائل ذلك إذا لم يكن موضع القنطرة ملك البائز وهو المعتاد والظاهر أن  
 الإنسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف  
 البناء بدون الأصل وذكر في الأصل أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز  
 ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عادية وأجرة فإن كانت ملكا لواقف البناء  
 جاز عند البعض. وعن محمد ربح إذا كان البناء في أرض وقف جاز على الجهة التي  
 يكون الأرض وقفا عليها. وقف ضيعة ولم يذكر حكمها إذا خلت عن أهلها  
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح أن كان الواقف جاعلا وقفه في صحته  
 وحيوته قال وقت هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يذكر على هذا ولم يجعل الوقف  
 بلفظ الصدقة صح وتصرف غلته إلى الفقراء ولم يكن للورثة حق. وإن جعله وقفا  
 في الحياة وبعد الممات بلفظ الصدقة صح وتصرف أيضا غلته إلى الفقراء وإن  
 لم يذكر لفظة الصدقة كان الوقف صحيحا. وحل وقف أرض على جهة ولم يشترط  
 الولاية لنفسه ولا غيره ذكره لعل والناظر ربح أن الولاية تكون للواقف وذكر  
 محمد ربح في السير أنه إذا وقف ضيعة وأخرجها إلى القيم لا تكون له الولاية بعد  
 ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه وكذا الموات الواقف وله وصيه بالولاية  
 تكون للقيم دون الوصي ومن الشائع من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يتركها  
 من المتوفى مالم يقض القاضيه يعني مالم يقض القاضيه بلزوم الوقف. وهذه المسئلة



بناء على ان عند محمد بن حمزة التسليم المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبق له ولاية بعد  
 التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه. اما على قول ابي يوسف رج التسليم المتولي  
 ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشايخ بلخ  
 رج اخذوا بقول ابي يوسف رج ومشايخنا اخذوا بقول محمد بن ولان رجلا  
 وقف وقفا ما اخرج من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطق رج ليس له ان يعزل  
 المتولي الا ان يشترط ان له عزله. فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط  
 ان ليس بسلاطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مامونا في ولاية كان الشرط  
 باطلا للقاضي ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل اوصى الى رجل في ولاية  
 وهو غير مامون كان للقاضي ان يعزله. ولو ارجل جعل ارضه صدقة موقوفة  
 فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيه نفسه ولم يذكر من امر الوقف  
 شيئا فان ولاية الوقف تكون الى وصيه. ولو قال الواقف انت وصيي في امر  
 الوقف خاصة قال ابو يوسف رج هو كما قال وقال ابو حنيفة رج هو وصي  
 في الاشياء كلها. ولوان لهذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات  
 الواقف بطلت ولاية المتولي في قول ابي يوسف رج لانه وكيله الا ان يقول ولاية  
 الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي  
 لانه وصيه بعد موته ولو شرطه الواقف ان يكون الولاية له ولا ولده في  
 تولية القيم وعزلهم والاستبدال بالوقف وما هو من انواع الولاية  
 واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية  
 عزله المتولي فبعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قول محمد بن حمزة  
 وعلى قول ابي يوسف رج لان يعزله. ولوان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين

بعد موته ثم ان اعدا حلين اوصيه في امر الوقف ومات جان تصرف الي منهما  
 في جميع امر الوقف وروى يوسف بن خالد التيمي عن ابى حنيفة رجا انه لا يجوز لان  
 الوقف رضى برأيهما ولم يررض برأى احدهما ولو ان الوقف جعل رجلا متوليا وشرط  
 انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصيه الى غيره جاز هذا الشرط ولو ان رجلا  
 جعل ارضاله وقفاً على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء  
 من الوقف زرعها بعدما اخرجها الى المتولي وقال زرعها لنفسه قال اهل  
 الوقف زرعها للوقف كان القول قول الوقف ويكون الزرع له فان سأل اهل  
 الوقف من القاضيه ان يخرج الوقف من يده فان القاضيه لا يخرج ولو كان فعل هذا  
 متول الوقف فان القاضيه يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الوقف والمتولي  
 نصيبان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضيه للواقف  
 ازرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع للوقف ولا لاهل الوقف فان  
 القاضيه يقول له استدن على الوقف بشئ البذر والتفقة ثم يرجع بذلك في غلة  
 الوقف فان قال الوقف لا يمكن ذلك يقول القاضيه لاهل الوقف استديروا  
 فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضيه ان يطلق  
 لهم ذلك لان الوقف في يد الوقف فهو الحق بالقيام الا ان يكون الوقف  
 مخوفا على الوقف فيخرج من يده وجعل وقف ضيعة في صحته على الفقراء واخرجها  
 من يده الى المتولي ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة تلك الضيعة لفلان  
 كذا ولفلان كذا وقال لوصيه افعلى ما رأيت من الصواب فجعله لا ولك باطل  
 لانها صارت حقاً للفقراء ولا فلا يملك ابطال حقهم الا اذا كان شرط الوقف  
 ان يصرف غلتها الى من شاء وجعل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية



وهو كمن طلب القضاء لا بقلده . <sup>١١</sup> جعل وقف وقفاً في حيوته ولم يجعل له قبالته خضرت  
 الوفاة فاصلاً جعل قالوا بان هذا الوجه يكون وصياً وقبلاً على اوقافه ايضا في قول  
 ابي يوسف . لان عند التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم  
 . ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قبالاً فلهما حضرة الوفاة او قبله وجعل فان هذا  
 الوجه لا يكون قبالاً على اوقافه يعني لا يكون متولياً . وقف صحيح على مسجد بعينه له  
 قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير امر القاضيه فقام هذا  
 المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد لاختلاف المشايخ خرج في هذا التولية  
 والاصح انها لا تصح ويكون نصب القيم لا القاضيه ولا يكون هذا المتولي ضامناً  
 لما انفق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة  
 وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصباً والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر  
 له . وقف على ارباب معلومين يحرم عدم نصب الارباب متولياً من غير  
 رأى القاضيه مع ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقاً  
 والاول ان يرفع الامر لا القاضيه حتى ينصب قبالاً قالوا في زماننا الاول ان لا يرفع  
 الامر لا القاضيه لان في زماننا ظاهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون  
 لاهل المسجد نصب القيم والتولية بدون استطلاع رأى القاضيه رجل بغير مسجد  
 في سكة فاحتاج لا العارة فتازعه اهل السكة في العارة كان البائز بالعاراة  
 اولاً من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو تازعه  
 اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء  
 رجلاً وعين اهل السكة رجلاً اخر اصح من عينه البائز فحينئذ لا يكون البائز  
 اولاً وقف له متول ومشرف لا يكون للمشرف ان يتصرف في مال الوقف

لأن ذلك مفوض إلى المتولي والمشتري ما سوي بالحفظ لا غير ج قال في مرضه  
 اشترى من غلة داري هذه بعد موتي كل شهر بعشرون دراهم خبزاً وبقوا على  
 المساكين قالوا يصير الدار وقفاً كما لو قال وقفت داري بعد موتي على المساكين  
 المتولى إذا اشترى من غلة المسجد حائزاً أو داراً أو مستغلاً آخر جاز لأن هذا  
 من مصالح المسجد. ف أن أراد المتولي أن يبيع ما اشترى وبيعاً مختلفوا فيه قال بعضهم  
 لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو  
 الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئاً من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من غلة  
 أوقاف المسجد. مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولي أن يشتري من غلة  
 الوقف للمسجد دهنًا أو حميراً أو خشباً أو أجراً أو جصاً لفرش المسجد أو حصى  
 قالوا إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه  
 أن يشتري للمسجد ما شاء. وإن لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة  
 المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا لأن هذا ليس من العمارة ولا من البناء وإن  
 لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم إلى من كان قبله فأن كانوا يشترون  
 من أوقاف المسجد الدهن والحمير والخشب والأجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل  
 ذلك والا فلا. وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جنازة  
 لا يجوز للقيم أن يشتري جنازة من غلة الوقف. ولو اشترى ونقد الثمن من غلة  
 الوقف يكون ضامناً لأن مستغل المسجد يكون وقفاً على مصالح المسجد وشرع الجنازة  
 ليس من مصالح المسجد. ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً وبيع إلى المساكين  
 لا يجوز وكان عليه ضمان ما نقد من مال الوقف لأن شرع الثوب وقع للقيم فصار  
 ثوباً نقد الثمن من مال الوقف كثوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف إذا طلب



منه الخراج والجباية وليس في يده من غلة الوقف شيء قال الفقيه أبو القاسم روح  
 ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمره بالاستدانة  
 فاستد ان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف. وقال الفقيه أبو الليث روح  
 اذا استقبله امر ولم يجد بدا من الاستدانة فينبغي ان يستدين باسم الحاكم ثم  
 يرجع في الغلة لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر المناط في روح اذا اراد  
 القيم ان يستدين ليحصل ذلك في ثمن البذر والزراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك  
 باسم القاضي كان له ذلك عند الكل لان القاضي يملك الاستدانة فاء القيم بذلك  
 صح امره اما القيم لا يملك الاستدانة قال روح وتفسير الاستدانة ان يشتري  
 للوقف شيئا وليس في يده شيء من غلات الوقف يرجع بذلك فيما يحدث من غلة  
 الوقف. فاما اذا كان في يده شيء من غلات الوقف فاشترى للوقف شيئا فقد  
 التمن من مال نفسه فيبغى له ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك باسم  
 القاضي كالوكيل بالشراء اذا نقدا الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على  
 المكيل ولو ان القيم اراد ان يرهن الوقف بدين لا يصح لان في ذلك تعطيل الوقف  
 وكما لا يصح ذلك من المتولي لا يصح من اهل المسجد ايضا فان رهن القيم دارا  
 للوقف وسكن الموقن فيها قالوا يجب عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستقا<sup>ستقا</sup>  
 او لم تكن احتياطا لامر الوقف. وكذلك متولي المسجد اذا باع الدار الموقوفة وسكنها  
 المشتري ثم ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل غيره متوليا فادعى المتولي الثاني على  
 المشتري واستحق الوقف واسترده كان على المشتري اجر مثل هذا الدار قال  
 روح وهذا شيء يخالف ظاهر الرواية وانما قال ذلك بعض المشايخ روح احتياطا  
 لامر الوقف. اكارتنا وله من مال الوقف فصالحه المتولي على شيء ان وجد المتولي

بينة على ما ادعى او كان الاكار مقر الايجل المتولي اذ يحط شيئاً منه الاكار .  
 غنيا وان كان محتاجاً لذلك اذ لم يكن ما على الاكار فاحتسب متولياً الوقت اذا  
 مرض مرض الموت وفوض امر الوقف لغيره جانلان المتولي بمنزلة الوصي والموصي  
 ان يوصي لغيره . متولياً المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان  
 لا يكون ضامناً ذكراً لنافع رج الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل  
 الا فثلث احدهما هذه والثانية السلطان اذا خرج لا الغزو وغفوا وودع  
 بعض الغنمة عند بعض القاضين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه  
 . والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند  
 من اودع لاضمان عليه . احد المتفاوضين اذا كان المال عند ولم يبين حال المال  
 الذي عند فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل  
 وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضياً قبض مال  
 اليتيم ووضعه في بيته فمات القاضي ولم يبين ذكر هشام رج انه يضمن ولو  
 ان القاضي اخذ مال اليتيم واودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات و  
 لا يدري لمن دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رج لوقال القاضي في حيوته ضاع  
 مال اليتيم عندي او قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان  
 يقوله شيئاً كان ضامناً . حشيش المسجد اذا طرح في ايام الربيع عن المسجد  
 قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح فمن اخذه كان له ان يصنع  
 به ما شاء وان كان متقوماً لا يجوز طرحه واذا طرح فرفعه انسان كان ضامناً  
 . ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً بالسوط كان ضامناً  
 جنازة او نعش للمسجد فسد فباعه اهل المسجد قالوا الا ان يكون



البيع بامر القاضية والصحيح انه يبيعهم لا يبيع بغير امر القاضية ولا بأس بان يترك سيرة  
 المسجد في المسجد من وقت المغرب الى وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل  
 الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله  
 عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان  
 السراج موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا بأس به . وان كان موضوعا في المسجد  
 للصلاة بان فرغ القوم عن صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد  
 قالوا لا بأس بان يدرس به الا ثلث الليل لانهم لو اخرجوا الصلاة الى ثلث الليل  
 لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه بتعجيلهم فيها زاد على ثلث الليل ليس لهم  
 تأخير الصلاة فلا يكون لهم حق التدريس . ثم بنوا مسجدا ونزل من خشبهم  
 شيئا قالوا بهرف الفاضل الى بناءه ولا يصرف الى الدهن والمخمس وهذا اذا سلم  
 اصحاب الخشب الخشب الى المتولي لينه به المسجد فلو انهم قطعوا الخشب  
 فما فضل من خشبهم يكون لهم يفعلون به . شأنا رجل جمع ما لامن الناس  
 لينفقه في بناء المسجد وانفق من تلك الدرهم في حاجة نفسه ثم رد يد لها  
 في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال  
 رد الضمان عليه او يسأله ليا ذنبه بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف  
 صاحب المال يرفع الامر الى القاضية حتى يامر بانفاق ذلك في المسجد فان لم يقدر  
 على ان يرفع الامر الى القاضية قالوا ان جعلوا في الاستحسان ان انفق مثل ذلك  
 من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
 يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال وهو نظير ما ذكر في الاصل  
 الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه . ثم في ما لا يسره

دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور أو سأل الفقير شيئا فخلط  
 ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادى  
 ذلك المال بعد ذلك لا الفقير يكون متصدا قال نفسه من مال نفسه ولا  
 يجزئ ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا دفعوا اليه بينة الزكاة لا يسقط  
 زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض ببعض  
 ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له يا اي مرد اذا قام وسأل  
 لا فقير شيئا واخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره  
 بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة مالهم اذا دفعوا  
 بنسبة الزكاة، وينبغي ان يأمره الفقير بالسؤال فيصير قائما مقام الفقير ما ذوقا  
 بالخلط فيسقط عن الدافع زكاة ماله حوائت مال بعضها البعض والاول  
 منها وقف الباقى ملك والمتولى لا يعبر بالوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف  
 غلة كان لاحباب الحوائت التي هي ملك ان يأخذ والقيم ليسوى ذلك  
 الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يده القيم يدفع  
 الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف  
 وليس للقيم ان يستدين بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون  
 للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة  
 فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يبيع بذلك غلة الوقف  
 حائط بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهدم الحائط فبناه صاحب  
 الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله القيم الامر الى القاضي  
 حتى يجبر صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حد دار الوقف



ثم بينه حيث كان في القديم. ولما كان القيم قال للباني اعطيك قيمة بئسك وافر  
الحائط حيث بنيت وانت تبني لنفسك حائطاً فحدك قال ابو القاسم رح  
ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقص حائطه ثم بينه في الموضع الذي  
كان في القديم. رجل جعل ارضه وقفاً على المساكين وقفاً صحيحاً ولم يذكر العمة  
فصار ثقتها تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعامة وبما يصلحها ويخرجها  
وبمؤنها ثم يقسم الباقية على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة تخلو خان  
القيم هلاكاً كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف فصلاً وبغيره كيلا ينقطع  
ولو كانت قطعة من هذه الارض سبعة لانتبت شيئاً فيحتاج الرفع فيها  
واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصلح  
القطعة. وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفاً<sup>ظها</sup>  
ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء  
واحتاج الخادم يكسح الخان ويقوم بفتح بابه وسده فسلم بعض البيوت  
للرجل اجرة له ليفوم بذلك كان له ذلك. وان اراد قيم الوقف ان يبني  
في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال  
ارض الوقف يكون بالزرع. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين  
الناس في استئجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والقفل  
كان للقيم ان يبني فيها بيوتاً ويؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون  
انفع للفقراء. وروي عن محمد رح ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض  
الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بئسها ارضا اخرى فانفع للفقراء  
واكثر ريعاً كان له ان يبيع هذه الارض ويشتري بئسها ارضا اخرى

جود روح استبدال الارض بالارض . بخلافهما اذا كانت الارض الموقوفة  
 تبعد من بيوت المصر فان ثمنه لا يكون للقيم ان يبيع فيها بيوتا يواجرها لان  
 ثمنه لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة  
 الزراعة . وعن هشام روح قال سمعت محمدا بن يعقوب يقول اذا صار الوقف بحيث  
 لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك  
 الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر روح قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض  
 دفعها مزارعة واجارة فلا . انفع للفقراء بفعل قال الا انه في دور لا يواجرها  
 اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على  
 طول الزمان فكل من رأى يزعم انه يتصرف بحكم الملك فيؤدي ذلك  
 الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت توزع كل سنة فكل ذلك وان  
 كانت توزع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة يوزع فوزع  
 في كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن  
 المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط  
 ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها  
 اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه  
 يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ثلاثة  
 النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب  
 في ملك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان  
 للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا ينجح  
 الى القاضي . وسياة مسائل اجارة الوقف بعد هذا اذا اجتمع من غلة



أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج إلى الإصلاح  
 والعمارة أيضا ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى المرممة يفوته ذلك البر فإنه  
 ينظر إن لم يكن في تأخير إصلاح الأرض ومرتتها إلا الغلة الثانية ضررين  
 يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة إلى ذلك البر وتؤخر المرممة إلى الغلة  
 الثانية. وإن كان في تأخير المرممة ضررين فإنه يصرف الغلة إلى المرممة  
 فإن فضل شيء يصرفه إلى ذلك البر والمراد من وجه البر هنا وجه فيه تصدق  
 بالغلة على نوع من الفقراء مخوفك أسارى المسلمين أو أمانة الخزانة  
 النقط لان هؤلاء من أهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة إليهم فاسما  
 المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس بأهل التملك لا يجوز صرف الغلة إليه  
 لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الايمن هو من أهل التملك رجل  
 وقف مئعة على مولى هو وقفاً صحيحاً فوات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد  
 قيم وجعل للقيم عشرة غلات وذلك الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة  
 فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلات هذه  
 الطاحونة لان القيم ما يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر يد والعمل  
 رجل وقف مئعة بشرط الواقف ان يعطى القيم غلتها من شاء جاز للقيم ان يعطى  
 الاغنياء والفقراء رجل جاء إلى المفتي وقال اني اريد ان اتقرب إلى الله تعالى ابني  
 رباطاً للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يتقرب إلى الله تعالى دارو فسأل  
 ابي عمار ان يمددني بثمنها واشترى بثمنها عبيداً فاعتقم او اجعلها داراً  
 للمسلمين أي ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطاً وتجعل لها رقناً  
 ومستغلاً لعمارتها فالرباط افضل لانه ادوم رابع نفعاً وان لم يجعل للرباط

مسفلا للعمارة فالأفضل ان تتبع وتقصد في بثته على المساكين

فصل في وقف المشاع وفيما يدخا في الوقت بتعبدون

ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل

أما فصل المشاع ارض بين شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز في قول  
ابن يوسف رحمه الله وبه اخذ مشايخ بلخ رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه  
وبه اخذ مشايخنا وافقوا به ثم فرع على قول ابن يوسف رحمه الله قال لو انهما  
اقتسما الارض بعد ذلك وقعت قطعة في نصيب الواقف ينبغي ان تلك القطعة  
الوقف ولا يحتاج الى اعادة الوقف فيها وان وقف المقسوم كان احوط هذا  
اذا كانت الارض مشتركة فان كانت الارض كلها له ووقف نصفها يبيع ان يبيع  
النصف بعد ذلك ثم يقتسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر الى القاضيه فامر القاضيه  
رجلا بالقسمه معه جاز ولو وقف مشاعا ولم يجز في قول محمد رحمه الله ورفع  
الامر الى القاضيه ونصه بجواز الوقف جاز لان قضاء القاضيه في المجتهد يرفع  
الخلاف فان طلبوا العنمة من القاضيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقسم القاضيه  
ويأمرهم بالهاياة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضيه هذا اذا  
كان بعض الارض ملكا والبعض وفنا فان كان الكل وقفا على ارباب فارد  
الارباب فسمه الاراضيه بينهم لا يقسم القاضيه ولو ان قرية بعضها  
وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلطا في بعض المملوكه  
وبعضها ملك فارد واقسمه بعضهم ليتعين الملك فيجعلوها مقبرة  
قالوا ان ارادوا قسمه موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصد من  
القسمه تعيين الوقف عن غير وجهه العنمة لا يتعين الملك عن الوقف فان ارادوا



قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جازت القسمة لأن هذا القسمة  
 تفيد التمييز بين الوقف وغيره . حانوت بين شريكين وقف أحدهما نصيبه  
 وأراد الوقف أن يضرب لوح الوقف على بابه فمنعه الشريك ليس له أن يضرب  
 اللوح لأن ذلك تصرف في محل مشترك فان رفع الأمر إلى القاضي فاذن له القاضي  
 بذلك جازية للوقف عن البطالان . رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل  
 لأنه مما لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كهيئة المشاع فيه لا يحتمل القسمة : امرأة  
 وقفت دارا في مرضها على ثلث بنات لها وأخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار  
 ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن ما <sup>شئن</sup>  
 وهذا قول أبي يوسف رحمه الله لأن عند وقف المشاع جاز . وعلى  
 قول محمد رحمه الله لا يجوز . والفتوى على قول محمد رحمه الله . ولو كانت  
 الأرض بين رجلين فتصد قباها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من  
 وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كان جائزا لأن عند  
 محمد رحمه الله المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض وقت العقد وهما  
 لم يوجد الشيوع وقت العقد لأنهما تصد قبا لأرض جملة ولا وقت القبض  
 لأنهما سلما الأرض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف هذا الأرض  
 متشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متوليا على حدة  
 لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لأن كل واحد منهما باشر عقد عليه بما  
 وتمكن الشيوع وقت القبض أيضا لأن كل واحد من متولين قبض بصفائعا  
 فان قال كل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه أفضل نصيب مع نصيب صاحبه  
 جاز . ولو تصدق أحدهما بنصف الأرض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق

الآخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا ذلك قهما واحداً جاز  
 لأنه ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولي  
 قبض الارض جملة وهما سلبا اليه جملة. وكذلك لو جعلنا التولية لرجلين  
 معا لهما صارا كتول واحد. وكذا لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على  
 ولد وولد ولده ابد اما تناسلوا فاذا انقرضوا كانت غلتها على المساكين وجعل  
 الآخر نصف الارض وقفا على اخوته واهل بيته فاذا انقرضوا كانت غلته  
 في الحجح يحج في كل سنة وسلباها الى رجل واحد جاز. وكذلك لو كان الوافق واحدا  
 فجعل نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا والنصف الآخر على امرأته فهو جائز  
 وهذا كله قول محمد رحمه الله. أما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في جميع  
 هذه الوجوه لان عندك يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم. رجل قال  
 جعلت هذه الارض صدقة موقوفة او هذه الارض الاخرى وبين وجه  
 التصرف كان باطلا لمكان الجهالة. ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا  
 وهو ثلث جميع الدار فوجدت حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان  
 جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت لفلان ثلث  
 مالي وهو الف درهم فوجدت ثلث ماله اربعة الانب كان الكل للموصي له  
 ولو كان هذا في البيع كان للمشتري القدر المسمى. <sup>دوربين</sup> اثنتين او اراضيه  
 بين اثنتين وقف احدهما نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمة فنقسم الفاضل  
 بينهما فنجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جاز في قول <sup>ابن</sup> هلال <sup>ابن</sup> وهب <sup>ابن</sup> قيس  
 ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلب القسمة فنجمع الفاضل فنقسم  
 احدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك ههنا الا ان فيه مجوز



سواء كان في مصر واحداً في مصرين وههنا في مصر الواحد يقسم القاضي  
وفي مصرين لا يقسم وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله القاضي يقسم كل دار  
على حدة وارض على حدة الا ان يرى القاضي الصلاح في الجمع فيجمع الوقف  
كله في ارض واحدة ودار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم كان الشريكين  
اقتسما باقتسما وذلك جائز. ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احدهما نصيبه  
جائز في قول ابي يوسف رحمه الله. فلو ان الوقف مع شريكه اقتسما وادخلا في القسمة دأبهم  
معلومة ان كان الوقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الارض لا يجوز  
لان الوقف بصير بائعاً شيئاً من الوقف بالدراهم وذلك باسد. وان كان الوقف  
هو الذي اعطى الدراهم جاز ويصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف  
من مصيب شريكه بالدراهم يجوز ثم خمسة الوقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك  
ملك له ولا يكون وفصيحاً يصدق بتيه فان احتاج الى تمييز الوقف عن الملك  
يرجع الامر الى القاضي حتى ينصب فيما فيقاسمه. تجعل وقف جريماً شائعاً من  
ارض ثم يقسم فاصاب الوقف اقل من جريب سجودة هذ الطائفة التي وقعت  
في الوقف وربد في ذرعان الطائفة الأخرى او على العكس جاز لان هذا  
لعمامة يجوز في الملك فذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف للمنفعة المعادلة رجل له دور  
ووقف من تلك الاراضي ارضاً بعينها او داراً من تلك الدور ثم اذا انصرف  
الى وقف في ارض اخرى او الى دار اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه  
هدية منه ما فله الوقف الى غير الوقف ان لم يكن الوقف شرط لنفسه  
الا سناد في اصل الوقف لا يجوز هذا المناقلة وان كان بشرط الاستبدال الجاز وهو  
لو شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف سواء. وجعل مال وقف من هذه

الأرض شيئاً ولم يسم بحاق بإطلا لانه الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك  
ربما بين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

### فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف أرضاً وداراً وشرط لنفسه الخيار ثلاثة أيام قال أبو يوسف رجلان بين  
للخيار وقتاً معلوماً يجوز الوقف والشرط كما في البيع وإن كانت الوقت مجهولاً  
لا يجوز الوقف. وقال الفقيه أبو جعفر رج يبيع أن يجوز الوقت ويبطل الشرط  
وقال سلال رج لا يصح الوقف كان الوقت معلوماً أو مجهولاً وهو قول محمد رج  
وقال يوسف بن خالد التيمي رج الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط  
الخيار في العتق فإنه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجداً  
على أنه بالخيار ثلاثة أيام يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار رجل وقف داره  
يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جازا الوقف ويكون الوقف أبداً  
ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف  
باطلاً في الحال في قول هلال رج لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإذا كان التابيد شرطاً  
لا يجوز موقفاً. ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد سنة فإذا  
مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موقته سنة ثم يصير وصية  
للمساكين فيصرف غلتها للمساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد  
موتي ولم يزد على ذلك فإن الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للموتى  
. ولو قال إذا جاء غداً أرضي صدقة موقوفة أو قال إذا ملكت هذه الأرض فم  
صدقة موقوفة لا يجوز لأنه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه  
لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يحتمل



المعلق ويحلف به، ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة فلان ونصير الارض  
 موقوفة ابدالا لله في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يصف له ما بعد الموت فقال ارضي  
 صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس توصية بل هو محض تعليق واضافة فلان  
 ان على قول هلال ربح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التايبد لا يصح الوقف، ولو قال  
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يباطلها كان الوقف باطلا على قول هلال ربح  
 وقال يوسف بن خالد ربح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف ربح وقت  
 الخيار ليس بمعلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف، ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة على ان اصلها في ارضي انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها  
 واتصدق بثمنها كان الوقف باطلا، وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت  
 او اجبت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط  
 باطل في قولهم، ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت ما ان الوقف  
 باطلا لما قلنا انه تعليق، ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها  
 ابتداء وقف، واذا شرط الخيار في الوقت لم يصح الوقف في قول هلال ربح فلو انه  
 ابطل الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع التز  
 من ثلثة ايام ثم ابطل الخيار قبل الايام الثلاثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف  
 لا يجوز الا موبدا وشرط الخيار يمنع التايبد فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس  
 العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة  
 ايام لامتناع لزوم العقد بعد الايام الثلاثة فلم يكن الفساد في صلب العقد  
 ولو ان رجلا قال ذكأت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت  
 في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تنجيز، رجل

وقف أرضا للرجل في يومها ثم ملك الأرض لم يجر وان اجاز المالك عندنا  
 خلا في المشتاف رج . رجل قال ارضه هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا على ان ابيعها  
 واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال ربح وهو  
 قول ابي يوسف ربح الوقف والشروط جائزان وقال يوسف بن خالد ربح الوقف  
 صحيح والشروط باطل . وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال لابي يوسف  
 ربح لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى  
 ارض اخرى ويكون الثانية قائما مقام الاولى فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب  
 واجرى الماء عليها حتى صار يجر الا يصلح للزراعة بعض قيمتها ويشتري بقيتها  
 ارضا اخرى فيكون الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل  
 نزلها لافنة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفضل عليها عن موهب يكون  
 صلاح الوقف في الاستبدال بارضا اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن  
 للحال ضرورة دعوية في الاستبدال . وان كان الواقف قال في اصله وقف على ان ابيعها  
 بما بدأ من الفن من قليل او كثيرا وقال علي ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا او  
 قال ابيعها ولم يرد على ذلك قال هلال ربح هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف  
 لانه هذا شرط ولاية ابطال الوقف كما به قال علي ان ابطالها وانما يبطل الوقف  
 اذا شرط الاستبدال بارضا اخرى لان ذلك نقل وتحويل واجمعوا على ان الوقف  
 اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك  
 الاستبدال اما بدون الشرط اشارة في السير انه لا يملك الاستبدال الا لافنة  
 اذا رأى المصلحة في ذلك . ولو قال الواقف في الوقف علي ان ابيعها واشترى  
 بثمنها ارضا اخرى ولم يرد على هذا القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامته



<sup>٢٣٢</sup>  
 ارض اخرى مقام الاولى في الاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعيبت  
 للوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية وقباض <sup>الشرط</sup> الاولى  
 قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى <sup>بثمن</sup>  
 لانسان اذا قتل خطاء واخذت قيمته واشترى بها عبدا آخر ثبت حق الموصى له <sup>بثمن</sup>  
 فيه من غير تحديد. وكذا الدبر اذا قتل خطاء واخذ المولى قيمته يوم ان يشترى عبدا  
 آخر فيدبره وينقل حكم الاول اليه كذا في ذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية  
 بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى دون الثانية ولو  
 قال ارضي صدقة موقوفة علي ان لي ان استبدلها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدلها  
 بدار لانه لا يملك تغير الشرط وله ان يشتري بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف  
 لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج. ولو قال ان لي ان استبدلها بدار لم يكن  
 له ان يستبدلها بارض. ولو قال علي ان لي ان استبدلها بارض من ارض البصرة  
 لم يكن له ان يستبدلها بارض من غير ارض البصرة لان ارض البلدان تتفاوت  
 في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدلها بارض من ارض الحوز  
 لان من يديه ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز  
 هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها  
 للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتها للمسلمين. ولو  
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدلها  
 بجنس العقارات ما شاء من دار او ارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد  
 كان له ان يستبدلها بأي بلد شاء لاطلاق اللفظ. ولو باع ارض الوقف  
 بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول ابي حنيفة وهلال رح لان القيم

بمثلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان أبو حنيفة رج يحجز الوقف  
بشرط الاستبدال لا يجوز بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كالوكيل بالبيع عند  
ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن  
دينار تركته. ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع  
ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف سبعة لا يتتفع بها لان سبيل الوقف  
ان يكون مؤبدا لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبهذا الشرط  
لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لم يحقر في  
ذلك غبن. ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها وهبها لمحتالها وبغبن  
الثمن في قول أبي حنيفة رج وقال أبو يوسف رج لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف  
بعروض في قياس قول أبي حنيفة رج يصح البيع ثم يبيع العروض بالدرهم  
او بالدينار فيشتري بها ارضا او يشتري بالعروض ارضا وقال أبو يوسف  
وهذا لرج لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل بالبيع ولو باع  
ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت  
الارض بما هو فسخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع الاول صار  
كان لم يكن. وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار  
كانه اشتراها شراء جديد فتصير وقفا كما لو اشترى ارضا والعقد الجديد  
والفسخ من كل وجه معروف في الكتب. ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها  
ارضا اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض  
الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفا لان الارض الثانية يدل عن  
الاولى فاذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الرقبة عن البذل



إلا الأصل فإذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له أن يضع الثانية ماشاء  
 ولو وردت الأول عليه بعيب بغير قضاء لم ينقسخ البيع في الأول ففوت الثانية  
 بدلا عن الأول فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الأول لنفسه ولا يصير  
 مشتريا الأرض الثانية وواقفا لنفسه لأنها كانت وقفا بدلا عن الأولى فلا يتغير  
 بعود الأولى إليه بعقد جديد ولو باع أرض الأول واشترى بثمنها أرضا أخرى  
 ثم استحققت الأرض الأول في القياس ببيع الثانية وقفاً في الاستحسان  
 لا ببيع الثانية وقفاً لأن الثانية كانت وقفا بدلا عن الأول وبالأستحقاق <sup>نقضت</sup>  
 تلك المبادلة من كل وجه فلا تتبع الثانية وقفاً. ولو كان الواقف قال في الوقف  
 علي أن لي أن استبدل بها ثمن مات وأوصى إلى وصيه بالاستبدال فإن وصيه  
 لا يملك الاستبدال لأنه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا  
 امر يحتاج فيه إلى الوأى والمشورة. بخلاف ما إذا وكل الواقف في حياته  
 بالاستبدال حيث يصح التوكيل لأن رأي الموكل قائم لو يمكنه الخلل يمكنه التذلل  
 ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك وكل  
 من ولي الوقف ولاية الاستبدال أما إذا قال الواقف علي أن لفلان ولاية  
 الاستبدال فمات الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف  
 إلا أن يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قول أبي يوسف وهلال رحمه الله  
 لأن عندهما الواقف إذا وله غيره كان له أن يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة  
 الوكيل والوكالة تبطل بالموت. أما علي قول محمد ربح لا تبطل ولاية المتولي بوفاة  
 الواقف لأن عنه لو أراد الواقف أن يعزل المتولي لأجلك لأن المتولي وكيل الفقهاء  
 لا وكيل الواقف ولو أن الواقف شرط الاستبدال لرجل آخر مع نفسه علي أن يستبدل

مما فتقر ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط رايه مع رأي غيره . ولو تفرع الواقع بالاستبداد  
 جاز لان الواقع هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه  
 ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز  
 لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر ، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 رح ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ، ولو ان واحدا من هذين القاضيين  
 اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الآخر قال ان رأي القاضي المصلحة في  
 عزل الآخر كان له ذلك والا فلا . متولى الموقف اذا مات ان كان الوقف  
 حيا فالرأي في نصب القيم للوقف وان مات القيم بعد موت الوقف ان اوصيه  
 فوصيه او لا من القاضي وان لم يكن اوصيه للرجل فالرأي فيما لا القاضي والله اعلم  
 فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابد ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة  
 فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لوباع ارض فيها نزع  
 او بيع شجر او فيها ثمر لا يدخل النزع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف  
 ويدخل الاشجار والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقر بارض في يده  
 لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض  
 دون الهبة قال هلال رح لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطل لكان الشيوع  
 قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم في الهبة انما عرف بقوله هلال رح ليس فيها  
 رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفي رهن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والنبات  
 والنزع في قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رجل قال ارضي صدقة موقوفة على  
 ليفقر ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استجوابا لان الارض



لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف  
 كما يدخل في الاجارة . ولو قال وقف ارضي هذه صدقة بحقوقيها وجنح ما فيها  
 ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال ربح في القياس يكون الثمر للواقف  
 ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء  
 والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف  
 فانه يصرف لوجه الذي سمي في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال  
 صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب التصديق به فيلزمه  
 ان يتصدق بالثمرة القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان  
 ما اخرج الله تعالى من غلاتها فيعبد الله خمسات الواقف وفيها ثمرة قائمة  
 لا يكون الثمرة القائمة لعبده الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصارت  
 وقفا لارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمرة الموجودة في الوقف خم قال هلال  
 ربح ههنا اذا كان لم تدخل الثمرة الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمرة  
 لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان  
 ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء . قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان لفظ الواقف  
 في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمرة القائمة بعد الموت  
 لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان بهذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت  
 وكاد له ان يبيعها بالثمرة القائمة فعند الموت تكون الثمرة على ملك الواقف  
 ثم يبذل الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة القائمة في الوقف الا ان يكون  
 الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على  
 ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فيعبد الله فحينئذ يصير الارض هذه وقفا

على الفقراء ويتصدق بالثمره القائمة على الفقراء استحسانا. وذكر الناطق رحمه رجل  
قال جعلت ارضه هذه وقف على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل البناء الذي هو فيها  
ويكون وقف مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف فكذلك البقل والاس  
والرياحين والزرع كلها من الخطة والشعر وغيرها والخلاف والطرف وما  
في الاجرة من الحطب ما يقطع في كل سنة كلها يكون للواقف وما كان يقطع  
من الشجر في سنتين او في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل  
ولو قال بحقوقها فالثمره التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل  
. ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والودود ورق الحناء الياسمين يكون  
للواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذنجان والقطن يكون للواقف  
وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار  
الثمره ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلا تمتولي قطعها. ولو وقف دار فيها حمامات  
يطرن ويوجن قالوا الحمامات يكن داخله في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها  
ماليك ازواج واولادهم يعاون فيها فوق الضيعة وما فيها من الثيران  
والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارت عسل جاز ويصير  
النحل تبع للعسل. ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال وقفها بعد ان يقطع  
الاشجار هذه على كذا وكذا وسعى من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل رحمه ان وقف بهذه اللفظ كان باطلا لان هذه اضافة للوقف  
لا على وجه الوصية فيبطل ولا يصح الوقف. وان كان وقفها قبل ان يقطع الاشجار  
واستجمع شرائط الوقف فهو جائز. ويجوز بيع الاشجار الموقوفة بارض الوقف  
اذا لم تكن مثمرة جدا القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض



٢٣٩  
فيكون تبعاً للأرض ويباع أرض الوقف لا يجوز وكذلك ما كان تبعاً له

### فصل في الأشجار

رجل غرس شجرة على حوض القرية أو في طريق العامة أو على شاطئ نهر للعامة كانت الشجرة  
للفارس له أن يرفعها فإن قطعها ثم نبت من عروقها أشجار كانت للفارس أيضاً  
لأنها تولدت عن ملكه . أشجار على حافة النهر في الشارع اختص فيها الشربة ولم يجر  
الفارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا فكان موضع الشجرة ملكاً للشربة  
فانبت في ملكهم ولم يعرف فارسه يكون لهم . وإن لم تكن أرض الأشجار ملكاً للشربة  
بل للعامة وللشربة فيها حق تسييل الماء أن علم أن صاحب الدار حين اشتراها  
كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار لا تكون لصاحب الدار وإن لم يعلم  
ذلك كانت الأشجار له لأن ما نبت في قنائه يكون له ظاهراً . رجل وقف ضيعة على  
جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الواقف غرس فيها شجرة قالوا إن غرس  
من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وإن لم يذكر  
شئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو رثته من بعده ولا يكون وقفاً ولو غرس  
في المسجد يكون للمسجد لأنه لا يغرس لنفسه في المسجد . أرض موقوفة على الفقراء  
استأجرها رجل من المتولاء وطرح فيها السرقين وغرس الأشجار ثم مات المستأجر  
فإن الأشجار تكون لورثته ويؤمر الورثة بقطعها وليس للورثة الرجوع بما زاد  
السرقين في هذه الأراض عندنا . رجل وقف شجرة بأصلها على مسجد فيبست الشجرة  
أو يبس بعضها فإنه يقطع اليابس من أغصانها ويترك الباقي لأن اليابس لا ينتفع  
به وينتفع بغير اليابس رجل وقف شجرة بأصلها والشجرة مما ينتفع بأوراقها وأثمارها  
قال الفقيه أبو بكر البلخي رج الوقف جائز فإن كان ينتفع بأوراقها وأثمارها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها ولو كان لا ينتفع باوراقها ولا بانمارها  
فانه يقطع فيصدق بها رباط على غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها  
في سقيها وتعاهد حاجتها كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر  
رج ان كان هذا الرباط على تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا  
وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه  
شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يفطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح  
لان ذلك صار للمسجد يصرف الاعماره المسجد شجرة على طريق المارة جعلت وقفا  
للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضوع  
في الغلوات وماء السقاية وسرير الجنابة وثيابها ومصحف الوقف يستوى  
الفقر والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال ابو القاسم  
رج ارجوان يكون التناول في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها  
للفقراء . وقال الفقيه ابو الليث رج اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط  
ان يحتزر عن تناولها الا ان تكون ثمار لا قيمة لها كالتوت مقبرة فيها اشجار  
عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الارض يعرف  
مالكها فالاشجار باصلها للمالك يصنع بالاشجار واصلاها ما شاء وان كانت الارض  
مواتا ليس لها مالك فاتخذها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على  
ما كانت قبل جعل الارض مقبرة . هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض  
مقبرة وان نبتت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت  
للفارس وان لم يعلم الغارس فالرأي فيها يبعد للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار  
ويصرف ثمنها لاعماره المقبرة فله ذلك ويكون في الحكم كأنها وقف رجل جعل ارضه



٢٣٠  
مقبرة وفيها اشجار فاراد ورشته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار  
كانت مشغولة فلا بد من خل في الوقف كما لو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء  
في الوقف

### فصل في وقف المنقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف المنقول مقصودا  
خلا في بين ابي يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب  
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لوقفه كالجنانة وثيابها وما يحتلج اليه القديس  
والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراعي والسلاح والفرس للجهاد رجوع  
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوز ما لفقهاء ابي الليث رح عليه  
الفتوى ونصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها  
وسمنها وشيرازها يعطى لاجناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك  
جاز كما يجوز ماء والسقاية . رجل وقف دابة على رباط فحرب الرباط واستغنى  
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثورا على اهل قرية لانتزاع  
بقوم لا يصح لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر . رجل وضع حبا في  
مسجد او علق قنديلا كان له ان يرجع فيه لان ذلك لا يتعلق في المسجد دائما  
رجل وقف بناء يدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن زفر رح رجل  
وقف الدراهم والطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال  
يدفع الدراهم مضاربة ثم ينصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال  
ويوزن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس  
لو قال هذا الكرم الحنطة وقف على شرط ان يقرض من الفقراء الذين لا درهم

فيزعمونها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم  
 من الفقراء على هذا ابدان على هذا الوجه. مريض او مريض ان يدفع الى ثلث الف درهم  
 يمسكها ويترجها ثم يرد ها على الورثة ذكره بعض نسخ الوصايا انه يجوز من  
 الثلث وعن ابي حنيفة ربح لا يجوز وعن ابي يوسف ربح في النواذر لا يجوز الوقف  
 في الحيوان والرقيق والمتاع والنياب ما خلا الكراع والسلاح الاعلى وجه البيع  
 كالرقيق والثيران والأت الزراعة. رجل وقف بستانا بما فيه من البقر والغنم  
 والرقيق فانه يجوز. رجل وقف موصفا في صحته واخرجه عن يده فاستولى عليه  
 غاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح  
 يأخذ من الغاصب قيمتها ويشترى بها موصفا آخر فينقله على شرائط الاول  
 قيل له اليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب حاجدا وليس للوقفية  
 يصير مستهلكا والشيء المسيل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كما في غروب  
 المسيل اذا قتل والعبد الموصى بخدمة الكعبة اذا قتل. متولى الوقف اذا صرف  
 دراهم الوقف في حاجة نفسه ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف. قال  
 الشيخ الامام هذا ربح جائز ويبرأ عن الضمان. قال ولو غلط من ماله مثل ذلك  
 الدراهم بدراهم الوقف كان ضامنا لكل. اذا اجتمع من مال وقف على الفقراء او على  
 المسجد الجامع ثم نابت للاسلام نائبة بان غلبت جماعة من الكفرة فاحتيج  
 في ذلك الامال لدفع شرهم قال ربح ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم  
 ان يصرف ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المالى ويكون ذلك  
 دينا رباط فيها دواب مربوطة لاجل المرابطين كثرته وعظمت مؤنتها قالوا  
 للقيم ان يبيع الدواب التي كبر سننها وخرجت من ان يكون صالحة لما ربطت



وما هي مصلحة لما ربطت بمسك منها في هذا الرباط فقد ارمي محتاج اليها وما اراد على ذلك من بطون اذ في  
 الرباط لهذا الرباط اهل مسجد وبعضهم باعوا غلة المسجد ونقص المسجد اذا استغنى المسجد <sup>عن ذلك</sup>  
 او امر بابيع ذلك رجلا قالوا ان فعلوا ذلك بامر القاضي جان وان فعلوا بغير امره قال  
 بعضهم ينبغي ان يجوز . والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك قاض  
 متولى المسجد اذا اشترى بغلة المسجد دارا او حائطا لاجل المسجد ثم باع ذلك  
 اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المشتري بما له المسجد لا يكون  
 من اوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه . مسجد له غلة ذكر الواقف  
 في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى  
 يكون ضامنا . قرية فيها بئر مطوية بالاجر خربت القرية وانقرض اهلها وبقيت  
 هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر فارادوا ان ينقلوا الاجر من  
 القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرف باني تلك البئر لا يجوز  
 الاجر الا باذنه لانه عاد الى ملكه . وان لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك  
 ان يتصدق بها على فقير ثم ذلك الفقير ينفقها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة  
 والآل ان ينفق القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير <sup>رجل</sup>  
 وقف ببناء ارض له قال هلال رح لا يجوز . وقيل ان كان البناء في ارض وقف جانبا  
 وعن زفر رح اذا وقف الدراهم والطعام وما يكال او يوزن يجوز اذا وقف  
 جنازة او نفشا او مغسلا وهو التنور العظيم الذي يقال له بالفاسية حوض  
 مسين في محلة اذ خربت المحلة ولم يبق اهلها قالوا لا يرد الى ورثة الواقف  
 بل يحول الى محلة اخرى اقرب الى هذه المحلة . فرقوا بين هذا وبين المسجد اذا  
 خرب ما حوله على قول محمد رح يصير ميراثا لان المسجد مما لا يسقل الى مكان اخر

## فصل في المقابر والرباطات

رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر روح وقف الاشجار لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء في الدار التي جعلها مقبرة ارض لاهل قسبة جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القبرة بنى فيها بيتا لوضع اللبن واداة القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القبرة او رضى بذلك بعضهم قالوا لكان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان لا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه رجل حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة فالمستحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغيره ان يدفن فيه ميتة وهو كرجل بسط المصلي في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول. ولو ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر روح يكره ذلك. قال الفقيه ابو الليث روح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدفن باي ارض يموت وفي ارض يدفن. مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين قال ابو القاسم روح ان كانت اثارهم قد اندرست لا بأس بذلك وان كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها للمسلمين فان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنشئت واتخذت مسجدا. امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يد ها ودفن فيها ابنها وهذه الارض غير صالحة للقبر يغلبها الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر روح ان كانت الارض بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصر مقبرة وكان للمرأة ان



ببيعها واذا باعت كان للمشركين ان يرفع الميت عنها او يأمر برفع الميت عنها  
 ميت دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار ان شاء رضى  
 بذلك وان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان  
 الارض ظهرها وبطنها مملوكة له بميت دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك  
 المكان ودفنه في موضع آخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر  
 لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعدن والعذر ان يكون مدفونا في ارض منسوبة  
 ونحو ذلك. وذكر الناطق رحمه الله اذا حفر الرجل قبوا في ارض يباح له الحفرة غير ملكه  
 فدفن فيه لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمعا بين الحقين ومراعاة  
 لها. مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الانتفاع  
 بها قال ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحتش منها ويخرج  
 الى الدواب فذاك ايسر من ارسال الدواب فيها. رجل جعل ارضه مقبرة او خانا  
 للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية. وقيل لا يسقط والصحيح  
 هو الاول. منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر ب هذا المنزل وصار يحيط  
 لا ينتفع به فجاء رجل وعمره وبني فيه بيتا من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للوا<sup>قف</sup>  
 ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسلمين خرب ولا ينتفع  
 به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في محارته ولا يستاجر اصله يبطل الوقف  
 ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشيء قليل يبقى اصله وقفا وكذلك علو  
 وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البنو  
 الى الواقف ان كان حيا ولا ورثته ان كان ميتا. وكذلك حانوت وهو وقف  
 صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستاجر اصله

يخرج من أن يكون وقفا وكذا الرباط إذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثا . وبوارى  
المسجد إذا صارت خلعا واستغنى أهل المسجد عنها فإن كان الذي طرعهما بالمسجد  
حياتا تكون له لأهلها لم تنزل عن ملكه وإن كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا لا بأس لأهل  
المسجد أن يدفعوا الفقراء ويبيعوه ويشتروا بثمنه حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة  
وقد ذكرنا أن الصحيح من الجواب أن بيعهم بغير ما للقاضي لا يصح إلا أن يكون في  
موضع لا قاضي هناك . رجل جاء لافقيه فقال له أريد أن أصرف ماله إلى خير عتق العبد  
أفضل أم اتخذ الرباط للعامة قال بعضهم الرباط أفضل قال الفقيه أبو الليث رخ  
أن جعل للرباط مستغلا يصرف غلة الإعارة الرباط فالرباط أفضل وإن لم يجعل إلا  
رباطا فالاعتاق أفضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من الاعتاق  
رجل بنى رباطا على أن يكون ذلك في يده ما دام حيا قال أبو القاسم رخ يقر في يده  
ما لم يستوجب الإخراج عن يده ومتى جاء منه في الرباط فساد من شرب أو نسق وما  
ليس فيه رضا لله تعالى لا يترك في يده رباطا للختلفة فيها سكان أنهدم الرباط فلما  
بنى أراد الساكنون الذين كانوا فيها قبل الانهدام أن يسكنوا فيها قال أبو القاسم رخ  
أن أنهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم أول من غيرهم ولو لم يغير ترتيبه  
بل هو على حاله إلا أنه زيد فيه أو نقص كانوا هم أول بالسكن من غيرهم قوم عروا أرض  
موات على شط بحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لأن على قول محمد رخ ما عرو  
البحون ليس ماء الخراج وبقر ب ذلك رباط فقام متولى الرباط لا السلطان فأطلق  
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن  
في هذا الرباط يستعين به في طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن  
أن يأخذ من ذلك العشر الذي أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله



لو كان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشرة لعمارة الرباط  
 وإنما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انفقوا في عمارة  
 الرباط جاز ويكون ذلك حسنا. رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة  
 ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاوزة  
 هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان الواقف  
 وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا لان الرباط للعمامة والقنطرة كذلك  
 فهو كطريق بجانب مسجد وضاق على اهل المسجد مسجدهم فان الطريق يلحق بالمسجد  
 كذا هذا متولى الرباط اذ اصراف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قضا قال الفقيه  
 ابو جعفر ربح لا ينبغي له ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت ان يبرأ وان اقضى  
 ليكون احراز من الامساك عنده قال رجوت ان يكون واسعا له ذلك رباط استغنى  
 عنه المارة وبقربه رباط اخر قال الفقيه ابو جعفر ربح يصرف غلة الرباط الاول  
 لا الثاني وان لم يكن بقربه رباط يعود الوقف الى ودثة من بنى الرباط رجل او ص  
 بثلاث ماله للرباط فاله من يصرف قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان هناك لدلالة  
 انه اراد به المقيمين يصرف اليهم والا يصرف لعمارة الرباط بلا طية طريق سفد  
 استغنى عنه المارة وبجانبه رباط اخر قال السيد الامام ابو شجاع ربح يصرف  
 غلته الى الرباط الثاني كالمسجد اذا حارب واستغنى عنه اهل القرية فرفع ذلك  
 الى القاضي فباع الحشيش وصرف الثمن الى مسجد اخر جاز. وقال بعضهم اذا حارب  
 الرباطات المسجد واستغنى الناس عنها يصير ميراثا وكذلك حوص العامة اذا حارب  
 رجل اشترى مصحفا فجعله في المسجد الحرام ومسجد اخر وقفنا ابدالا لاهل ذلك  
 المسجد ولحيارته ولما راه الطريق وانشاء السبيل ان يقرأ اهكذا في الحسن

عن أبي حنيفة ربح وإن بدأه أن يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد  
موته وبه أخذ الحسن ربح. وقال أبو يوسف ربح جاز وقفه وليس له أن يرجع فيه  
ولو جمع كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

### فصل في وقف المريض

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح الوقف على ثلاثة أوجه إما أن يكون  
في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافتران  
يكون شرط لصحته كالعبة وما كان بعد الموت فالقبض والافتران ليس بشرط لصحته  
لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فخبره حكم الوقف في الصحة  
وإن كان يعتبر من الثلث كالعبة في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط  
في العبة من القبض والافتران كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي ربح أن الوقف  
المنعقد في المرض كالمناف للمأبدع الموت حتى يعتبر من الثلث لأن تصرف المريض  
مرض الموت في الحكم بمنزلة المناف للمأبدع الموت حتى يعتبر من الثلث. وذكر  
شمس الأئمة السرخسي ربح الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة البا  
في الصحة حتى لا يمنع الإرث في قول أبي حنيفة ربح ولا يتعلق به اللزوم كالعارية  
إلا أن يقول في حياته وبعد وفاته فيجب أن يكون لازماً إذا كان مؤبداً ويصير الأبد فيه  
كهر الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت. مريض وقف داراً في مرض  
موته وهو حائز إذا كان يخرج من ثلث ماله وإن لم يخرج فاجازت الورثة ذلك  
وإن لم يحين وبطل بما زاد على الثلث وإن أجاز البعض جاز بقدر ما أجاز  
وبطل الباقى إلا أن يظهر للميت ماله غير ذلك فينعقد الوقف في الكل. وإن  
كان الوارث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قبل أن يظهر للميت مال آخر لا يبطل



بيعه ويعين قيمة ذلك يشتري بذلك أرض وتوقف على ذلك الوجه . مريض  
وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشترى  
دارا وقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو  
اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصير  
وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال بن بصير مسجدا  
في قول علمائنا . وقال الفقيه ابو جعفر ربح ذكر محمد ربح في كتاب الشفعة انه لا يصير  
مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبناها ببناء المسجد  
جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة ربح وفي قول ابي يوسف ومحمد ربح ينقض البناء ويؤخذ  
الارض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء ثم ولى على انه يصير مسجدا قبل البناء  
عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا ربح في رواية الوقف لهلال بن بصير مسجدا  
عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر ربح لقائل  
ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا ربح قال ولقائل ان يقول في الوقف  
يصير وقفه الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدي  
الروايتين . ووجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة  
والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى  
لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا لو اشترى دارا لها  
شفيع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذا اذا كان للبائع فيها  
حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض  
ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لا بالوقف بل بالثمن فانه لا يبطل بالثمن  
الفاصد . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دارا هم جاز الوقف ويبطل

الشرط قال الفقيه ابو جعفر ربح اعتناق المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن  
موقوف فذلك الوقف والله اعلم

### فصل في رجل يقر بأرض في يدك انما وقف

رجل أقرب أرض في يدك انما صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازا قراره وبصير الأرض  
وقفا على الفقراء لان الاوقاف عادة تكون في يد القوام فلم يصح الاقرار من في يده  
يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الأرض كانت  
للمقرحين اقرب فكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الواي فيه للقاضي  
ان شاء تركه في يده وان شاء اخذه من يده وتأويل قول هذه البيعة لو جاء رجل غيب  
المقر ادعى انه هو الواقف واراد ان يأخذه من يد المقر فيقيم المقر بيعة انه هو الواقف  
فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها الغزل ابدأ وهذا رجل  
في يده عبد اقراره حرم اقراره ولا يكون له الولاء الا ان يقيم البيعة ان العبد  
كان له حين اقر بعقده فصير الولاء له فذلك هذا المقر بالوقف اذا اقام البيعة  
على ذلك قبلت بيئته وقبل اقامة البيعة لا يكون له الولاية قياسا في الاستحسان  
بتركها للقاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو ان هذا المقر بعد هذه  
الاقرا اقرار الواقف فلان لا يقبل ذلك من قوله انا واقفا قبل قوله لا فاف في يده فيقبل  
قوله ولو اقر بعد في يده انه حرم قال انا اعتقته لا يثبت له الولاء الا ان يقيم البيعة  
على ذلك لان العبد بعد الاقرار بالحرية لا يبق في يده بخلاف الأرض ولو قال رجل  
هذه الأرض صدقة موقوفة من ابد وقدمات ابره صح اقراره فان كان على الامرين  
وليس للبيت مال اخفائه يباع من هذه الأرض مقدار الدين وما يبق يكون وقفا  
وان كان مع المقر وارث آخر يحد ذلك كان نصيب المجاهد من هذه الأرض للمجاهد



٢٥٠  
يُفعل به ما شاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما اقربه <sup>\*</sup> ولو اقر رجل بارض في يده ارضا  
وقف على قوم معلومين وسامع ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص  
عنهم لا يلتفت الا قوله الاخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يده ارضا وقف  
وسكت ثم قال ارضا وقف على فلان وفلان وسعى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل  
قوله الاخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفيه <sup>استحسان</sup> لا  
يقبل قوله لان في العادة قد يقرب بالوقف ثم يبين الموقوف عليه ولو اقر بارض في يده ان  
القاضي فلاناً ولاه هذا الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل لولاية لولية وفي  
الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فان لم يظهر عنده غير ما اقر به جواز اقراره على سبيل  
ما اقر ارض في يد ورثة اقر وان اباهم وقفها وسعى كل واحد منهم وجهاً غير ما  
سعى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى  
الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تقسم فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي  
بولاية من شاء ارض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره ارضا موقوفة على فلان  
ونسله وشهد آخر انه اقر ارضا موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر وعلى نسله  
ذكرة الكتاب ان عرف اعيال اقرارين كان اول جاز الاول وبطل الثاني وان لم يعرف  
الاول من الاخر يقضى بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف  
صحيح واقربانه اخرجته من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخرجته من يده قالوا اقراره  
على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء

باب الرجل يبيع ارضه على

نفسه واولاده واقرابته وجيرانه

رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال دج لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابو جعفر رجب ينبغي ان يجوز في قياس قوله ابي يوسف رجب وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل وياكل منه مادام حيا لا يجوز ذلك في قوله هلال رجب ويجوز في قوله ابي يوسف رجب ومشائخ بلخ رجب اخذوا بقوله ابي يوسف رجب وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر الصمد والشهيد رجب ان الفتوى على قوله ابي يوسف رجب ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رجب وليس في هذا عن محمد رجب رواية ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف على امهات اولاده جاز. وقال الفقيه ابو جعفر رجب الوقف على امهات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة الولد يكون للمولد رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال على ان في ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رجب يجوز ذلك. ولو قال وقفت على نفسي لا يجوز. وعن ابي يوسف رجب انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها لي ما عشت قال هلال رجب لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري رجب لو قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابد تجري غلتها على ما عشت ولم يرد على ذلك جاز واذا مات يكون للفقراء وذكر الحفاف رجب لو قال ارضي صدقة موقوفة تجري غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلم ابداعاتا<sup>سلوا</sup> فاذا انقرضوا نفع على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف رجب وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقض منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على امهات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته مالم يتزوجن فهو جائز ما على ابي يوسف رجب فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذلك على امهات اولاده وعلى قوله محمد رجب



٢٥٣  
 انما جاز الوقف على امعات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانهر  
 اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز  
 اصلاً ولو وقف وقفا واشتتت لنفسه ان ياكل منه مادام حيا ثم مات وعند  
 من هذا الوقف معايق عنب اوزيبت فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عند  
 خبز من يرد ذلك الوقف كان ميراثا عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

### فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والمجيران

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لرأسه صلبه يستوي فيه  
 الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولد موجود في الذكر والانثى الان يقول  
 على الذكر من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد  
 واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا يخرج لم يبق واحد من البطن الاول يصرف  
 الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب  
 وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترك في ذلك من دونه من البطون  
 ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت  
 في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخصاص عن محمد بن ابي يعقوب انه يدخل فيه  
 اولاد البنات ايضاً والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم  
 امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا  
 فامنهم يدخل في الامان اولادهم لاصلا بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم  
 من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا بابا ولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية  
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه  
 ولد لصلبه واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن

لا ينسوي بينهما الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رح يدخل وكذلك قال  
 ارضي هذه فتة موقوفة على ولدي وولد ولدي المذكور قال هلال رح يدخل فيه  
 المذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رح اذا وقف على ولد وولد ولد يدخل  
 فيه المذكور والافات من ولد فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد الواقف دون ولد بنت  
 الواقف ولو قال علي اولادي اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت  
 والصحيح ما قال هلال رح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد  
 البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه  
 اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر شمس الائمة السرخسي رح لان ولد الولد اسم  
 لمن ولد له وابنته ولد من ولدته ابنته يكون ولد له حقيقة بخلاف  
 ما اذا قال علي ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم  
 الولد يتناول ولد له لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن  
 محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا رح وذكر هلال رح في الوقف  
 اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي المذكور فالذكر من ولد البنين  
 والبنات سواء يدخلون في الوقف. رجل قال وقفت ارضي هذه على ولدي وقفا  
 واخوه للمساكين فمات ولد قال ابو القاسم رح يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال  
 علي ولدي وولد ولدي واخوه للمساكين قال يصرف الغلة الى ولده وولد ولده  
 فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم وجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا  
 يصرف الى البطن الثالث. وان قال علي ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد ذكر  
 البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى  
 الفقراء ما بقى احد من اولاده وان سفل. قال الفقيه ابو جعفر رح وهكذا ذكر



هلال ربح في وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل  
منهم الاقرب والابعد فيهم سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب  
او يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطننا بعد بطن فح يبدأ بجداً  
به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خشي فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير  
والانتساب موجود في حق من قرب بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد  
ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرضت فيهم على اولادها  
ابدأ ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا انقرض احد الولد  
وخلف ولداً يصرف نصف الغلة الى الولد الباق والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد  
الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لازم والواقف  
انما جعل الاولاد الاولاد بعدما انقرض البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف  
الى الفقراء رجل وقف ضيعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة  
تصرف الى ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر  
ربح يصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك  
ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجوداً لوقت الوقف ولو قال  
هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج  
واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح يصرف نصف الغلة الى  
هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولد الا النصف  
ولو وقف ارضاً على اولاده واخره للفقراء فمات بعض الاولاد فان الغلة تصرف اليه  
وان ما توأصفت الغلة الى فقراء المسلمين لان هذا وقف على اولاده وقد بقي  
بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقي اولاده ولو وقف

ضيعة على امرأته وأولاده فانت المرأة ولحد الوثقة ولد المرأة ليكن نصيب  
 المرأة لولدها خاصة بل يكون مردود إلى جميع الورثة إذا لم يكن الواقف شرط  
 في الوقف أنها إذا ماتت كان نصيبها الولد لها خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها  
 على امرأته ونصفها على ولده بعينه على أنه إن ماتت المرأة يصر نصيبها إلى  
 أولاده وأخوه للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب  
 المرأة يكون لسائر الورثة والابن الذي عينه جميعاً لأن الواقف جعل نصيب المرأة  
 بعد موتها لأولاده والابن المعين من أولاده أيضاً مريض قال وقفت هذه الضيعة  
 على ولدي وولد ولدي أبداً ما تناسلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث  
 لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث  
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر والحسن رحمهم الله لأن وقف المريض وصية  
 فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف ضيعة على قراء أولاده  
 فادعى أحد منهم الفقر قال الفقيه أبو بكر البلخي رج لا يعطى له شئ من الوقف  
 ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبداً ما  
 تناسلوا قال أبو القاسم رج يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدة  
 الرؤس يستوى فيه الذكر والأنثى فيقول له أولاد البنت قال رج تدخل لأنهم  
 أولاد أولاده قال رض وهذا يوافق ما رآنا في ولد الولد يدخل أولاد البنات  
 كما يدخل أولاد البنين رجل قال ارض هذه صدقة بعد وفاة علي المساكين وهو  
 يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولد قال هلال رج لا يعطى لولد من الغلة  
 شئ إلا إذا كان الوقف في صحته ولم يصف إلى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الواقف  
 فقراء فيكون للمتول ان يدفع لكل واحد منهم سهاً اقل من مائة درهم وهو



احق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حقا  
 واجبالهم . وكذا قالوا في الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثمنات وله بنت  
 ضيعة كان الافضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على  
 الفقراء في صحته واخرجها من يده ثم قال لوصية عند الموت اعط من غلاتي  
 الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثمنات وله ابنه  
 محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قالوا جعله لاولئك باطل وهو للفقراء  
 ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته ولو وقف  
 ضيعة على ابنه وابنته فاراد احداهما قسمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة  
 قال ابراهيم القاسم رح قسمة الوقف لا يجوز يذفع القيم كل الارض مزارعة ولا يذفع  
 واحد من الارباب شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم . وان اراد الواقف  
 ان يقسم ارض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم بزرعونها ويكون  
 له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم  
 وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم . ولو فعل اهل الوقف  
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما في بعد ذلك ابطاله وليس للواقف ان يسكن  
 احدا بغير اخر . رجل قال ارض صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس  
 في ولدي الا محتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لولد المحتاج  
 نصف الغلة والنصف للفقراء قيل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا  
 قال يجوز على قول ابي يوسف رح لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس رجل وقف  
 منزلا له على ولديه وعلى اولادها ماتا سلوا ثم ان احد الولدين طلب من الآخر  
 المهالبة وابي الآخر الا ان يضربا وسطا المنزل حانطا فيسكن هذا فلصية والاخر

ناحية قال الشيخ الامام رحمه الله ان لم يوضا الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان  
 كان الواقف اوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير معاينة  
 رجل جعل ارضه وقفاً على اقوام معينين فاراد والمهاياة في اخذ كل واحد منهم بعضها  
 يزرعها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فدفع المثل اليهم مزارعة جازاً كانت  
 التولية اليهم او الى غيرهم فاخذوا منهم بعضاً ليزرعها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف  
 مقدم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بغلة الوقف للعمارة والمؤنة فلا يجوز الا ان  
 يدفعوها الى غيرهم مزارعة ان كانت التولية لهم امرأة وقفت منزلاً في مرضها على  
 بناتها ثم من بعدهن على اولادهن وعلى اولاد اولادهن ابداً ما قاسلوا فاذا انقضت  
 فعل مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت ابنتين واختاً والاخت لا تخرج  
 بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام هذارج جاز الوقف بقدر  
 الثلث ويطلق فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكاً للورثة على سهامهم  
 وقد روي الشيخان فيهما فخرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعاً على ما نص الله تعالى  
 ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة كلها الى اولادها واولادها لا شيء  
 للاخت من ذلك قال لان الوقف في الموضع وصية اذ المخرج الاخت بطلت الوصية للورثة  
 وتجويز اولادهم واولاد اولادهم غير الراتب انما رضى لاولاد والاولاد بعد موت الورثة  
 فكانه قال اوصيته لاولاد اولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز  
 والوصية بالغلة لابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت نوبة  
 اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولد  
 ولدي يكون نصيب الولد مصر وفا الى الورثة اذ المخرج وذلك والوصية  
 بنصيب ولد الولد جائز. وجل وقف ارضاً على اولاده وجعل اخراً للفقراء مات



بعضهم قال هلال ربح يصرف الوقف الى الباقى فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد  
الولد. ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل اخوه للفقراء  
فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى  
لان المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وههنا  
وقف على كل واحد منهم وجعل اخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء  
رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان مع نصفه وهو حصته فلان وبطل  
حصته نفسه لانه لو ائرد الوقف على نفسه فسد كله ولو ائرد على فلان مع كله فادمج  
بينهما يثبت لكل واحد حكم نفسه. ولو قال على نفسه ثم على فلان او قال على فلان ثم  
على نفسه لا يصح شيئ منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان  
وشرط الكل لنفسه مفسد للوقف في اى زمان كان ولو قال على عبيدي وعلى فلان  
صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عبدة او على مدبره كالوقف على نفسه  
ولو قال على نفسه وولدى ونسل فالوقف كله باطل لان حصته النسل مجهولة  
لا يدري كم هم ووقف المجهول باطل. رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده  
ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف. واختلفوا في الولد الذي يستحق  
هذا الوقف قال هلال ربح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء  
كان موجودا وقت الوقف او حدث بعده وبه اخذ مشايخ بلخ ربح وقال يوسف  
بن خالد السمعيني ربح المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف  
لا يدخل في الوقف. وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت  
الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص ولده بالذكور فلا يدخل فيه ولد  
الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد

<sup>٢٥٩</sup>  
 بيته ولو قال علي ولدي ولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويُسبَرُ ولد ولد ولد ولد يوم جود  
 الغلة فيستحقُّ واحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي ينعقد  
 المزرع فيه جبا. وقال بعضهم يوم يصير المزرع متقوما ولو قال وقفت على اولاد  
 وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل  
 فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن  
 بمنزلة ولد. ولو قال وقفت ارضي علي ولدي ونسلي وله ولد وله ولد ولد دخلوا  
 في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد  
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في لفظة النسل  
 وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد. ولو قال وقفت علي ولدي ونسلي  
 وله ولد وله ولد ولد ثم حدث له ولد صلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما  
 ولده وله ولد ولد لان لفظ الولد يتناولهم. وكذا لو قال علي ولدي المخلوقين  
 ونسلي يدخلون في الحادث بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله. ولو قال علي  
 ولدي المخلوقين ونسلي لا يدخل فيه الولد الحادث لانه اثبت الاستحقاق للاولاد  
 المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث  
 ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما تناسلوا لان اولاده  
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من  
 البطون بلفظ النسل لانهم من نسلي. وكذا لو قال علي ولدي المخلوقين وعلي  
 اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحادث شيء ولو قال ارضي  
 صدقة موقوفة علي من يحدث من الولد وليس له ولد يعص هذا الوقف  
 فاذا ادرك الغلة يقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصر الغلة



التي توجد بعد ذلك هذا الولد ما يقع هذا الولد فان لم يبق له ولد صرفت الغلة  
 الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث مثالا استثناء  
 كانه قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء الا اذا حدث لي ولد فقلت له ما يقول  
 قال ارضي صدقة موقوفة علي بنيني وله ابنا او اكثر كانت الغلة لهم فان لم يكن لابن  
 واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون  
 وبنات قال هلال رح كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين  
 والبنات وعن ايحيى بن ربيعة رواية تكون الغلة للبين خاصة والصحيح هو الاول  
 وهو كما لو قال ارضي موقوفة على احمي وله اخوة واخوات اشتركا جميعا ولو قال  
 موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ايحيى بن ربيعة رح انه على  
 الذكور من ولد دون الاناث وروى يوسف بن خالد السقي عن ايحيى بن ربيعة رح انهم  
 يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قوما لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث  
 جميعا في الروايات كلها ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله بنات ليس  
 معهن ابن كانت الغلة للفقراء لا شيء للبنات لان اسم البنين لا يتناول البنات  
 عند الافراد وكذا لو وقف على بناته وله بنون لابنات له كانت الغلة  
 للفقراء ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الدين يسكون البصرة والغلة  
 لساكني البصرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر ساكن البصرة يوم وجود الغلة  
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي العوراء والعريان كان الوقف لهم خاصة  
 دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف ويعتبر العوراء والعريان من ولد يوم الوقف  
 لا يوم الغلة وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة على اصغر ولدي يعني صفار ولدي  
 كان الوقف على الصفار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف

لا عند وجود الغلة لان الصغر وان كان يوفد لكن يوفد ذوالا لا يعود فكان  
 ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكنى البصر لان الفقراء وسكنى البصرة  
 يحتمل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة  
 موقوفة على ولد له فجاءت امرأته الحرة بولد لاقل من ستة اشهر من وقت  
 وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان  
 موجودا وقت وجود الغلة ولو جاءت به لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه  
 لان الولد الاول كان مستحقا لكل الغلة ظاهرا والولد الحادث مشكوك  
 انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا يزاوم الولد بالشك  
 وهكذا لو لم يكن للواقف ولدا اصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لستة  
 اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد ولو كان للواقف  
 ولد عند وجود الغلة ثم جاء تمام ولد بولد بعد مجيء الغلة لاقل من ستة  
 اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاءت به  
 لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه ولو كانت له امة فجاءت بولد لاقل  
 من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاه المولى يثبت نسبه ولا يشارك  
 الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا للغلة  
 في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب فيثبت نسب هذا  
 الولد وان مات الواقف ساعة فجاءت الغلة فجاءت امرأته بولد بينها  
 وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك  
 الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها الزوج اذ جاءت بولد ما بينها وبين  
 سنتين من وقت الموت يثبت النسب وكذا لو كان مكان الموت طلاق



بائن ولم يقر بانتضاء الغلة حتى جاءت بولد ما بينها وبين سنتين كان الجواب  
 كذلك. ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق  
 الرجعي ما هو الجواب في منكوحة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا ينجم الوكلى  
 وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول اليها ثم مات  
 فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد  
 في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة لا لان يكون الولادة  
 لاحق من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول. ولو كان موثقا  
 الواقف قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين  
 سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة لان الموت كان  
 وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة فاذا كان قبله كان اوله لانه ادل على  
 وجود الولد عند مجيء الغلة

### فصل في الوقف على القرابات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقاربي او على قرابتي او على ذوق قرابتي قال  
 هلال رح يصح الوقف ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والده الواقف  
 ولا جده ولا ولد في البرد عن ابي حنيفة رح وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدة  
 وولد الولد الا عند ابي حنيفة رح يكون استحقاق الوقف لذى الدم المحرم  
 من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رح لا يعتبر الرحم  
 المحرم من الواقف ويدخل فيه جده والجدة من قبل الاباء والامهات اقصى  
 اباؤها في الاسلام. رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله  
 اخت لابن عم وابنة ابنة قال الفقيه ابو بكر البلخي رح

ابنة ابنة الابنة اولى وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي من صلب  
 ابيه ولو قال ارضه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف  
 واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال ربح وعليه الفتوى  
 ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد ربح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر  
 وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن  
 غنيا اصلا. ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود  
 الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن  
 لا غير فهو فقير في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من  
 كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغني عنه  
 فذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وذلك الفضل يساوي مائة  
 درهم فهو غني لا يحل له الزكاة ولا اخذ الوقف. وكذا لو كان له مسكنان او خادما  
 واحدهما يساوي مائة درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة  
 بقوله اصحابنا ربح. وقال يوسف بن خالد السجستاني ربح اذا كان الفضل خمسين درهما  
 او مائتا درهم خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف ان كان فضل من الثياب  
 وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائتي  
 درهم. اذا جمعت بلغت مائة درهم كان غنيا. وان كانت له ارض تساوي مائتي  
 درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف ربح هو غني وبه اخذ هلال  
 ربح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزائري ربح هو  
 فقير. وقال ابو جعفر ربح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقصان في الزكاة  
 فهو فقير وان كان نقصان الغلة لقلّة تناهك والقصور في القيام بميزان ربح



وما قال أبو يوسف رج أحوط وما قال محمد بن سالمه رج أوسع وأن كان له مال  
كثير فغائب عنه أو ما له يكونه ديناً على الناس لا يقدر على الأخذ يعطيه له من الوقف  
والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وأن كان ماله غائباً عنه أو كان ديناً على  
الناس لا يقدر على الأخذ إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً  
له من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة لأبأس به ويجعل ماله  
الغائب في حرج حل الأخذ كالمعدوم ولو لم يكن له مال وقد رجع الاستقراض  
ولم يستقرض وأخذ الصدقة لأبأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوف  
ولأبأس به ويكره له أخذ الزكاة رجل وقف وقفاً على حفدة له ومواليه من كان  
منهم فقيراً ولحفدة له أو لولاه فرس قال أبو القاسم رج إن كان في ثغر من الثغور  
يربط للجاهدة أعداء الله تعالى فهو فقير وإن كان به زمانة بركها فكل ذلك  
وإن لم يكن له ذلك وإنما يسكنه تشرفه والدابة تساوى مائتي درهم وليس  
عليه دين ولا مرفقاً في هذا عن ليس بفقير ومن كان له دين على مفلس لا يقدر  
على الأخذ فهو فقير وإن كان على ماله مقر فهو غني ولو كان الدين إلى منكر فأنكأ<sup>نت</sup>  
له بينة فهو غني وإن لم يكن له بينة فهو فقير لأن الجاهدة إذا استجلف بحلف  
ظاهراً ولو قال انفي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم مجئ الغلة  
فقير فاستغن قبل أن يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لأن الملك ثبت  
له وقت مجئ الغلة فانه لو مات بعد مجئ الغلة قبل أن يأخذ حصته يصير حصته  
ميراثاً ولو ولدت امرأة من قرابته بعد مجئ الغلة لأقل من ستة أشهر لا يستحق  
هذا الولد شيئاً من هذه الغلة لأن مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل  
لا يعد فقيراً لأن الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج إلى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة

من كان غنيا من قرابته وقت مجيء الغلة ثم افقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من  
 هذه الغلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولد او قرابة  
 فجاءت المرأة بولد لا قبل من ستة اشهر من يوم مجيء الغلة يكون لهذا الولد حصة  
 من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة  
 موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان او في  
 آل فلان الا فقير واحد كان جميع الغلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد  
 وعز الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء  
 نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف الغلة لان ثمة نفس على الجمع  
 فلا يستحق الواحد كل الغلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من  
 قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء  
 قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر ينبع عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة  
 لفقراء قرابتي او لفقراء قرابتي فهو كما لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات  
 يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فذلك لان اليتيم ينبئ عن  
 الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرا مات ابوه وحياة الام والجدة لا يزيل اليتيم  
 اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير او الصغيرة يزول عنه اليتيم وادراك  
 الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض او بالحبل فان لم يكن شيء  
 من ذلك فهو ان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف  
 ومحمد ر . وقال ابو حنيفة ر . في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة  
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفر ر . هما سواء والادراك



الغلة لانه كان يتيم يوم مجي الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال اليتيم كما  
 لا يزول بزوال الفقراء وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصوصه  
 في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتسبت قبل مجي الغلة فلا حصه  
 لك وقال هو اما احتسبت بعد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك  
 حيض الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة  
 له فكان القول في انكار زوال الاستحقاق قوله كالمدين اذا ادعى الابراء  
 وصاحب الدين منكركان القول قول المنكر وان مات واحد من القرابة  
 بعد مجي الغلة وترك اولاد اصغار لا يكون لهؤلاء الا حصة هذه الغلة  
 لان صفة اليتيم انما ثبتت لهم بعد مجي الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة  
 على فقراء عمر بن الخطاب رضي ورجل اخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر  
 بن الخطاب رضي فقرا عفاي الغلتين ادركت فيعلم وان ادركت احد الغلتين  
 اولا فاصاب احدهم من تلك الغلة مائة درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية  
 وعند الغلة الاولى فلا حوله من الغلة الثانية لان صفة الفقير بطلت قبل  
 مجي الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد  
 منهم مائة درهم لان مجي الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة  
 مائة درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة  
 من قرابته فأت الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان  
 فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة  
 الواقف وقال الفقيه ابو الليث رحمه هذا قول محمد بن الزيات امل في  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم لا يعطي ابن ابن الواقف لانه ولد الولد عندها

ليس من القرابة رجل وقف ضيعة له على فقراء اقربائه وفي بعض الرعايات  
 موسر لكن في اليسار هل يكون لفقراء القرابة منهم ان يحلفوهم ما هم اغنياء  
 فان كان القيم يميل اليهم هل يحلف القيم على العلم قال ابو القاسم رحمه ان ادعوا لهم  
 ما لا صار ذابا اغنياء وجبت اليمين على المدعى عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين  
 عليه. وعن الفقيه ابوبكر البلخي رحمه انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل اوصى  
 ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة ارباعه لاقربائه الفقراء  
 ثم قال لا يتركوا حظ الرباطين من الثلثة الارباع ما ذاب يجب للرباطين قال ابو  
 القاسم رحمه ينظر الى القرابة ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويجعل  
 عدد كل واحد منهم جزءا يجعل للمساكين جزءا للرباطين جزءا فان كانت القرابة  
 عشرة انفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اثنى عشر جزءا عشرة من ذلك للقرابة  
 وجزء من ذلك للفقراء وجزء للرباطين. وان كانت القرابة لا يحصى عدددهم يجعل  
 ثلثة ارباع الثلث املا ثلث للقرابة وثلث للمساكين وثلث للرباطين اخرون  
 لاب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقراء قرابته فجاء فقير واحد من القرابة  
 ينظر ان كانا وقفا ارضا مشتركا بينهما يعطى للفقير قوت واحد لان هذا وقف  
 واحد. وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قوته  
 على حدة. والراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فانما ان الوقف ارضا  
 يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقشير لان غلة الارض تحصل في كل سنتين وان كان  
 الوقف حائزا يعطى كفاية شهر لان غلة الحائزات تحصل في كل شهر دار موقوفة سقط من  
 بناء الدار شيئا وانما مكن اعارة الساقط الى موصعه يعاد ولا يبيع ويعرف ثمنه الى المربة  
 ولا يجوز ان يعرف شيئا من ثمن النقص الى الفقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقراء



فيه انما حقهم في غلته فيمسك الثمن له وقت الحاجة الى المزمة دار موقوفة قال  
بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله  
واستدل في ذلك بجواز اجارة هلا الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له  
حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لان يكون مستأجرا سكنى دار له ولو سكنى  
وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه وسكنى الدار بمنزلة الاجنبى  
رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين في بلدة كذا واخره للفقهاء ثم اراقا ربه  
الانتقال من تلك القرية هل يجرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر  
البلخي رح ان كان اقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقهم  
من الوقف يدور معهم اينما داروا واد كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل  
عن تلك القرية انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية  
وان لم يبق احد منهم مقيما يصر الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث رح فان رجعا  
الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في  
صحته وامر القيم ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء  
يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائهم وان كان الواقف ذكر اولاد  
الاقرباء فقال ثم من بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الاباء  
لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يريد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية  
قد وما يحتاج لنفسه ولن يكون من اهله وولده وخادم واحد لان كفايتهم من  
كفايته رجل اوصى بوصايا ووقف ضيعة على الفقراء وقال هو مودع على الوصية  
ان يعطى حيث شاء واين شاء فانه يحمل الوصية ان يعطى من الوقف والديروا من ائمة  
اقربائه واجبته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء رجل وقف في صحته ارضا

على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو  
اول من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصرف لبعض اليهم والبعض  
الى الاجانب او الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم  
على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف فريد صاحب  
الاوقاف وجد في صك ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى فقراء اهل السكة  
التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رح يصرف الفاضل من عمارة الوقف ومرمته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين  
يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهرا ولسائر الفقراء سهما وكل من مات  
منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقين منهم على ما وصفتنا فاذا انقرض  
فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم  
من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف  
استحقوا باعيانهم نصرا لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم  
فكان لكل سهم واحد. ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل من عمارة المسجد  
تصرف للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لئلا يهلك شيء  
من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك. والصحيح ما قال الفقيه ابو الليث رح  
انهم ينظر ان اجتمع من الغلة ما الواحتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بعد  
ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء. وهل وقف  
في مصته وقفا على الفقراء فالعرف الى اي فقرا فضل ذكوا الناطق رح ان الصرف  
للاولاد الواقف افضل ثم الى قرابة الواقف ثم الاموال الواقف ثم الاجراء ثم الى  
اهل المصر من كان اقرب الى الواقف منزلا. وقف كان في يد الواقف وكما ا.



يفرق الامتثال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويصنع بينهم  
 شأونات الواقف واما على الاخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الواقف  
 يصرف الامن كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المصروف  
 فان اشكل على الثاني ان الاول الامن كان يصرف الزيادة على اقربائه ومواليه  
 فهو يصرف الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطيه كفايته كل شهر  
 وليس له عيال فصار له عيال فانه يعطيه ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من  
 كفايته . رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابي حنيفة رج يكون الوقف  
 لفقراء جيرانه الملاحقين . وفي الاستحسان وهو قول ابي يوسف ومحمد رج يكون  
 الوقف لكل فقير جمعة مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن  
 غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه  
 العبيد وامهات الاولاد والمد برون ويدخل فيه العبيدان والنسوان ولو كان  
 للواقف جيران وقت الوقف فانقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانقل  
 قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جوارره فالعبرة فيه من كان جاره وقت  
 قسمة الغلة . ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انهما صدقة موقوفة  
 على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد  
 شاهدان في ضيعة انهما صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما  
 قال المناطقي رج في الفرق ان القرابة لا تشمل ويرذل الجوار فلم يكن شهادة الجار  
 شهادة لنفسه لا محالة . قال رضي فلهذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة  
 جائزة . ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البقرة ثم خرج المكة ومات بمكة فان  
 اتخذ بمكة دارا للقامة قاله لعل رج ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان لم يتخذها

دارا فجوار البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للأولاد ولغيرهم ولو وقف على مواليه  
 وله مواله اعتقهم وأولاد المولى وموالي المولى كان الوقف لمواليه وأولادهم  
 ولا يكون لموالي المولى شيء فان مات مولى وأولاد مولى وبقي مولى المولى  
 كانت الغلة لمولى المولى استحسانا. ولو كان للوقف مولى اعتقهم ومولى الابن  
 اعتقهم ابنته كانت الغلة لمولى لا شيء لمولى الابن وان لم يكن له مولى لمولى  
 الابن قال ابو يوسف ربح يعطى الغلة لمولى الابن وبه اخذ هلال ربح اذا لم يكن  
 للوقف احد من مولى ولا من اولاد مولى يعطى لمولى الابن استحسانا ولو  
 كان له مولى ان كانت الغلة لهما. وان لم يكن له الاموال واحد كان نصف  
 الغلة لمولى والنصف للفقراء ولو كان له مولى مولات كانت الغلة لهم بالسوية  
 . ولو كان له مولات ليس معهن رجل كان للمولات كل الغلة فان محمدا ربح ذكر  
 في السير حريه طلب الامان لمولى له مولات ليس معهن رجل دخلن جميعا  
 في الامان. ولو ان رجلا وقف ضيعة على مولى وأولادهم ونسلهم دخل الكل  
 في الوقف دخولا على السواء سواء كانوا اولاد البنين وأولاد البنات ولو قال ارضي  
 صدقة موقوفة بعد وفاة علي مولى فانه يعطى من الوقف لامهات وأولاده ومدة  
 لانها اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم احرار بعد موته. ولو اقر الواقف لرجل  
 مجهول النسب انه مولى وصدقه المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا اولاد  
 معروف كان له الوقف ولو كان له مولا العتاقة وايضا مولى المولات استلموا  
 على يديه. والله كان الوقف لمولى العتاقة. وان لم يكن له الاموال المولات كان  
 الوقف لهم رجل وقف وقفا صحيحا على ساكنة دار الجماعة يعطى كل واحد منهم شيئا  
 معلوما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت بها ويشتغل بالرياسة ليلا



لا يحرم عن الوقف ان كان يادى في بيت من بيوت المدرسة لا في بعد من ساكني  
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما تقام به السكنى . ولو اشتغل في الليل بالحر<sup>سة</sup>  
 في النهار يقصر في التعلم ان يشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا يبعد من طلبه العلم <sup>وظيفة</sup>  
 له من الوقف وان لم يشتغل حتى يبعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف  
 على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل  
 من طلبه العلم فذلك الجواب لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه العلم  
 شيء من الوظيفة لانه هو المقصود فان كان المتعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان  
 كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من  
 الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك  
 لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصر اخرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يأخذ  
 الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان اقام هناك خمسة عشر <sup>يوما</sup>  
 فصاعدا لا يأخذ الوظيفة . وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجه منه  
 بدكا الخروج للتمتع لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خروجه لا يده منه كالمخرج  
 لطلب القوت يكون ذلك عفو اليسر لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العاقبة  
 الساكنين ببلخ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة  
 او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البليخي رح من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يتخذ  
 مسكنا اخر فهو من سكان بلخ ولا يبطل وظيفته ولا وقفه قال رضو دلتا المسئلة  
 على جواز الوقف على بناتها شريطة ان يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم  
 وذلك قال الشيخ الامام القاضى ابو زيد الدبوسي رح

فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها

<sup>٢٧٣</sup>  
 قال الفقيه ابو جعفر اذا لم يذكر الواقف في ذلك الوقف رأى القيم ان يواجرها  
 ويدفعها بزارعة فما كان اد رعى الوقف وانفع للفقراء فعلى الا ان في الدولة  
 لا يواجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فان من  
 رآه يتصرف فيه تصرف الملاك على طول الزمان يزعمه مالكا فلا يواجر له  
 اكثر من سنة. اما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها  
 اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان  
 له ان يواجرها مئة يتمكن المستاجر من الزراعة. هذا اذا لم يكن الواقف شرط  
 ان لا يواجر اكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يرغبون في استيجارها  
 سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة اد رعى الوقف وانفع للفقراء فليس  
 للقيم ان يخالف شرطه ويواجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي  
 حتى يواجرها القايي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النظر  
 للفقراء والغائب والميت فان كان الواقف ذكر في ذلك الوقف ان يواجر اكثر  
 من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر  
 من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي لان الواقف  
 اذن له بذلك. ولو ان القيم أجرد ار الوقف خمس سنين قال الشيخ  
 الامام ابو القاسم المخرج لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا امر عارض يحتاج  
 الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال وقال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيه  
 فان كان ضررا بالوقف ابطالها. وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السعدي رحمه  
 وعن الفقيه ابو الليث مع انه كان يبيع اجارة الوقف ثلاث سنين من غير



٢٦٣  
فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة  
وهن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يجيز اجارة الضياع ثلث سنين  
فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال  
غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتاج  
القيم ان يواجر الواقف اجارة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة  
كل عقد على سنة ويكتب في الصك احتاج فلان بن فلان ارضه كذا ودار كذا  
ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا  
في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال  
رح وكان فيما قالوا نظرا فانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف  
. وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي  
الروايتين . وهو الصحيح وذكروا ايضا القيم اذا احتاج الى تعجيل الاجرة يعقد  
عقود مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة  
باشرط التعجيل فكان فيما قالوا نظرا من هذا الوجه . وصلى اليتيم او متولى الوقف  
اذا اجر وقفا او منزلا . لليتيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
محمد بن الفضل رح على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون المستاجر غاصبا الا ان المحض  
رح ذكر في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فقليل له اتقته بهذا قال نعم  
وجه ما قال ذلك ان المتولا والموصي ابطلا بتسميتهما ما زاد على المسح الى تمام  
اجر المثل وما لا يملك ان الابطال فيجب اجر المثل كما لو اجر اولم يسمى شيئا وقال  
بعضهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يرى غصبا لعقار فان لم يقتض شيئا  
من المنزلة وسلم كان على المستاجر الاجر المسح لا غير واغتنى على ما ذكرنا اولاً لانه

يجب اجر المثل على كل حال. وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السعدي رحمه في  
هذا قال رجل غصب دار صبي او غصب وقفا كان عليه اجر المثل فاذا وجب  
اجر المثل ثم فاطنك في الاجارة باقل من اجر المثل. رجل استاجر ارض وقف  
ثلاث سنين باجرة معلومة هو اجر مثلها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت  
رغائب الناس فزاد اجر الارض قالوا ليس للمتولى ان ينقص الاجارة لنقصان  
اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد ووقت العقد لان السعي اجر المثل  
فلا يعتبر التغيير بعد ذلك. وقف على ارباب واحد هم متولوا فاجره من قبلهم  
هذا المتولى لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد  
كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولى الوقف اذا تقبل ارضه الوقف لنفسه  
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفة العقد الا اذا تقبلها من القاضي  
لنفسه فيتم العقد باثنين. رجل استاجر ارضاً موقوفة وفيها حائتا ثم جاء  
اخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الباء من الحائت ينظر ان كان اجرة  
المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة  
اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا انسخ الاجارة ان كان  
رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه وان كان رفع البناء  
يضر بالوقف ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان يرضى المستاجر ان يأخذ قيمة  
البناء ويترك البناء على المتولى كان للمتولى ان يدفع اليه القيمة ينظر الى قيمة  
البناء مبنياً والى قيمته من زواياها كان اقل يقلل به المتولى بذلك فيصير البناء  
وقفاً بالارض وان كان رفع البناء يضر بالارض فبالمتولى ان يدفع اليه القيمة  
ويملك البناء لا يجبر المتولى بل يترضى صاحب البناء الا ان يتخلص ماله فيأخذ



متولى الوقف اذا اجر ضيعة من رجل سنين معلومة ثم مات المواجه ثم المستاجر  
 قبل انقضاء المدة فنزع ورثة المستاجر الارض بيدهم قال الشيخ الامام  
 الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رح الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان  
 الارض ان امتنعوا الارض بزراعتهم بعد موت المستاجر فيصرف ذلك النقصان <sup>مصارف</sup> الى  
 الوقف لاحق للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان الارض  
 وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض لا في عين الارض. متولى الوقف اذا قرب  
 موته وفوض التولية للغيره جاز لانه بمنزلة الوصي والموصى ان يوصي للغير  
 المتولى اذا استاجر رجلا في عمارة المسجد يديرهم ودائق واجر مثله ودهم  
 فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع  
 ما نقد لانه لما زاد في الاجر اكثر مما يتغابن الناس فيه يصير مستاجرا لنفسه  
 دون المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا. المتولى اذا امر المؤذن  
 ان يخدم المسجد وسعى له اجر معلوما بكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر  
 محمد بن الفضل رح يصح الاجارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم ينظر  
 ان كان ذلك اجر عمله او زيادة يتغابن فيها الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد  
 الاجر من مال المسجد حل للمؤذن احدى وان كان الاجر زيادة ما يتغابن فيه الناس  
 كانت الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بغبن فاحش واذا وى  
 الاجر من مال المسجد كان ضامنا. وان علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يأخذ من  
 مال المسجد. رجل جعل ارضه او منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد  
 بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رح لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية  
 وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز

وان كان المؤذن فقيرا يجوز القربة والصدقة للفقير لأن الوقف على هذا الوجه  
لا يجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقت هذا  
المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والحلة فاذا خرب المسجد والحلة  
بعد ذلك تصرف الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير  
فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت بثلاث مالا لواحد من عرض الناس لا يجوز  
فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء باجرة وترك المتولى ما عليه من الاجر بحصته  
من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت  
المال بحصته متولى الوقف اذا اجر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مدته  
المستاجر اذا كان المديون مليا وان اخذ كفيلا بالاجر فهو اول بالجواز القاسي  
اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجارة كما لا يبطل بموت  
المتولى او الوكيل في الاجارة. وكذا الوصيات بعض الوقوف عليهم قبل تمام المدة  
لا تبطل الاجارة. ثم ما وجب من الغلة لان مات هذا الوقف عليه يصرف المال  
واحد منهم حصته وحصة البيت تصرف لوارثه ما وجب من الغلة بعد موت  
هذا فهو يكون لمن بقى وكذا الوصيات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على هذا القياس  
رجل وقف دارا على قوم باعيا نعم وجعل اخر الفقراء ثم ان المتولى اجر الدار من الوقف  
عليهم جازت الاجارة لان حق الوقف عليهم في الغلة لا يرقبة الدار رجل بنى دارا  
الوقف بناء او نصب بابا ان قوى عند البناء انه يبنى له وقف يصير وقفنا وان لم يصر  
لا يصير وقفنا. حائطا بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط بينه صاحب الدار في حد  
دار الوقف كان للقيم ان يأمر بالتقضى فان اراد القيم ان يعطيه قيمة البناء  
ليكون البناء للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم ان يجبر على اخذ القيمة وكذا واعطاء



قيمة البناء بوضائه لا يجوز له ان يبيع ما تحت البناء من دار الوقف، حازت  
من الوقف مال على حازت لرجل ومال الثاثة على ثالث وتعتلت الحوانيت واتى القيم بغير  
الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين  
ان يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكها  
وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى  
القاضي ليأمر القيم بالاستدانة. حازت اصله وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة  
ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لو رفعت يستاجر الاصل  
باكثر مما يستاجر صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره  
وان كان لا يستاجر بذلك يتولى به صاحب البناء بذلك الاجر وارجل فيها موضع مقدار  
بيت واحد وقف وليس في يد الوقف عليه شئ من غلة الوقف فاراد صاحب الدار  
ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم  
لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف وان لم يكن لذلك  
الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت احارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة  
رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشترى الاشجار قالوا ان باع  
الاشجار وعروقها دون الارض ثم اجر الارض مدة حازت الاجارة وان باع  
الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار  
مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف. المتولى اذا اجر الوقف بشئ من  
العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بالاخلاف بخلاف العكيل وكذا العكيل بالاجار  
اذا اجر عكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بالاخلاف  
قال المقسده ابو جعفر رحمه الله في زماننا يكون الاجارة على الاصل

أيضا لان المتعارفت الابارة بالدائم والدائري الموقوف عليه  
 اذا اجر الموقوف قال ابو جعفر رحمه الله في كل موضع يمكن  
 كل الاجر له بان لم يكن الوقف مخناجا الى العادة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له  
 ان يواجر الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية  
 بالخراج او العشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العارة والمؤنة لم يكن للموقوف  
 عليه ان يواجر لانه لو جازت ابارته كان جميع الاجر له بحكم العقد فيفوت شرط الواقف  
 ولو لم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او ذريحها  
 لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم  
 في ارض الوقف اثنين فتهايتا او ثلثة فتهايتوا واخذ كل واحد ارضين غيرها فمعه  
 لا يجوز وعن ابي يوسف رج ان كانت الارض عشرية جازت مهاياتهم وان  
 كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الموقوفة انهم  
 يشترطون البداية بالخراج فلو جاز فيه التهايت لم يكن الخراج في الغلة ويكون  
 في ذمة الموقوف عليه فكان تعبير شرط الواقف. وعن الفقيه رحمه الله  
 رج انه قال احتال بعض الناس في زماننا ان يكتب في صك اجارة الوقف ان الواقف  
 وكل فلانا باجارة هذه الصعة من فلان في كل سنة ومما خرج من الوكالة  
 فهو وكيله وارا ذلك بقاء الوقف في يد المستأجر بالكثر من سنة قال الفقيه  
 ابو جعفر رج الا انا نبطل هذه الوكالة كما سطل الاحارة الطويلة صيانة للوجه  
 عن البطلان. وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رج في اجل اذا وكل  
 وكيل على انه متى اخرج من الوكالة فهو وكيله قال نصير رج يجوز الوكالة بهذا  
 الشرط قال محمد بن سلمة رج لا يجوز واما اختلفا لاختلاف تفسير هذا الشرط



فمحمد بن سامة ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيل بهذا  
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة وبيد عليهما  
الغزل . ونصير ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله  
وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جائزا . قال الفقيه ابو جعفر ربح لو صرح بذلك  
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف ان صرح بذلك فانا نبطله صيانة  
للقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرطان اراد  
ان يخرج عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن تولي شيئا اخرجتك عن الوكالة  
فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المتعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة  
. ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم  
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة  
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي  
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل  
المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم  
في تقليده . وان كان قاضي البلد جعل المتولي بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج  
الحاكم عن الولاية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها  
فتي يزرعها المستأجر يصير كان المتولي دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية  
فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج . رجل غصب ارضا موقوفة على الفقراء او على  
وجه البر كان للقيم ان يستردها من الغاصب فان كان الغاصب زادا في الارض من  
ان لم يكن الزيادة ما لا متقوما بان كوب الارض او حفر النهر والقي فيه السرقة <sup>خلط</sup>  
ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير

شيء وإن كان الزيادة ما لا متقومها كما لبناء والشجر يوم الغاصب يرفع البناء وقطع  
 الاشجار وقد ارضى ان لم يضر ذلك بالوقف وان اضر بالوقف بان تحرب الارض  
 بقطع الاشجار والدار يرفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار  
 الا ان القيم يضمن قيمة الفراس مقلوعة وقيمة البناء مرفوعة ان كان للوقف غلة  
 في يد المتولي تكتفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان  
 من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يحرب الارض فله ذلك  
 ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقى في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف  
 استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولي وعجز المتولي عن الاسترداد وادار الغاصب ان  
 يدفع قيمتها كان للمتولي ان يأخذ القيمة او يصالحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من  
 الغاصب ارضا اخرى فيجعله وقفا على شرائط الاول لان الغاصب اذا جرد الغصب  
 يصير بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة . رجل غصب ارضا وقفة قيمتها الف  
 ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعدما اذادت قيمة الارض وصارت تساوي الف  
 درهم فانه المتولي يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل  
 العقار مضمونة بالغصب لان تضمين الثاني انفع للوقف . وان كان الاول املا  
 من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيم احدها  
 برئ الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول والثاني برئ الآخر  
 المتولي اذا رهن الوقف بدين لا يصح . وكذلك اهل الجماعة اذا رهنوا دار سكن الموقف  
 الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن نظر  
 للوقف . وكذلك متولي المسجد اذا باع منزلا هو قفلا على المسجد فسكنه المشتري  
 ثم عزل هذا المتولي وبيع غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وابطل القاصر بيع المتولي



وسلم الدار الى المتولى الثاني فعلى المشتري اجر المثل ارض وقف في يده اكار فيه قطن فسرق  
 القطن فوجده الاكار في منزل رجل واخذ صاحب المنزل وخاممه الى القاضي فقال لصاحب  
 المنزل ضمت لك ان اعطيتك مائة من من القطن قالوا ان كان صاحب المنزل اعطاه  
 خوفا من هتك الستر لا يحمل له ان يأخذ لان ذلك رشوة وان علم انه سرق ذلك المقدار  
 او اكثر جاز له ان يأخذ فان علم انه سرق اقل من مائة من لا يجوز له ان يأخذ الا مقدار  
 ما يعلم يقينا انه سرق اكار تناوله من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء والاكار غني لا يجوز  
 له الحط من مال الوقف وان كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى اعلم

### فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه

رجل غصب ضيعة موقوفة فخاصمه المصوب منه فاقام البينة قبلت بينته ويرد  
 عليه الضيعة اجماعا اما عند ابي يوسف رج ولاه بصير وقفا قبل الاخراج الى المتولى  
 فكان له ولاية الاسترداد وعند ابي حنيفة ومحمد رج ان لم يصرو قفا قبل التسليم الى  
 المتولى كان هو اولي بها صاحب الاوقاف اذا اراد ان يسمع الدعوى في امر الوقف  
 فيحقق بالبينة او بالنكول ان كان السلطان ولاه ذلك نصا او كان معلوما ذلك  
 دلالة حازلانه بمنزلة القاضي في ذلك وان لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصما وقف  
 على نفا سنود عليه ظالم لا يمكن الانتزاع عنه فادعى احد الوقوف عليهم على واحد  
 منهم انه باي الوقف من العاصب وسلمه اليه فانكر المدعي عليه فاراد المدعي تخليفه  
 قال العقبه ابرج جعفر رج له ذلك فان نكل عن اليمين او قامت عليه البينة يقضي عليه  
 بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيعة اخرى فتكون على سبيل الوقف الاول لان العقار  
 يضمن بالبيع والتسليم عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك رجل ببيع ارضا  
 ثم ادعى انه كان وقفا قبل البيع فان اراد تخليف المدعي عليه ليس له ذلك عند الكل

لان التمسك بعد صحة الدعوى ودعواه لم يصح لكان التناقض وان اقام البينة  
 على ما ادعى باختلافه قال بعضهم لا يقبل بيئته لانه متناقض وقال بعضهم  
 يقبل بيئته لانه التناقض يمنع الدعوى وعلى قول ابي جعفر رجح الدعوى لا يشترط لقبول  
 البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالعلة ولا يشترط فيه  
 الدعوى كالشهادة على الطلاق وعنى الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه  
 مخصوص ولم يدع لا يعطى له من العلة شيئا ويمر فجميع العلة الى الفقراء لان الشها  
 دة قبلت بحق الفقراء فلا تظهر الا حق الفقراء قال رضي وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل  
 ان كان الوقف على قوم باعيانهم لا يقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل  
 . وان كان الوقف على الفقراء او على المسجد على قول ابي يوسف ومحمد رجح تقبل البينة  
 بدون الدعوى وعلى قول ابي حنيفة رجح لا تقبل . رجل جاء الى بلد من البلدان قاضيا  
 فوجد في ديوان الذي كان قاضيا قبله ذكرا وقاف وهي في ابدى الامناء ووجد لها  
 رسوما في ديوانه قال الخصاص رجح هذا القاضي يحمل الامر على ما كان في ديوان من قبله  
 فان تنازع في ذلك قوم قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق  
 هولنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بيينة قال الخصاص رجح ان كان للواقف  
 ورثة فاقرأوا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جاز والا فالامر موقوف فان اظهر  
 واراد والاخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم شاهدا الوقف  
 اذا شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان شهد او اياه  
 وان علوا لا يقبل شهادته لانه شهد لنفسه . وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى  
 اجنب لا يقبل شهادته لانه حق الاجنب وليس هذا كالتشاهد بين اذ اشهد  
 احدهما انه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر انه وقفه على عمرو صدقة



موتونة فان تمّ تقبل شهادتها ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمنه اتفقا على ان رقية الارض  
وقف وانما اختلفا فيمن استثنى له الغلة فتقبل شهادتها على ما اتفقا عليه وهو الاصل  
الوقف فيكون للفقراء ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه  
جاءت شهادتها لان الجوار ليس بلام ولا نعم وكذا لو شهد انه وقفها على فقراء مسجد كذا  
وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتها وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف  
المدرسة جازت شهادتهم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحدها لنا  
ولكننا عرف ارضه لا يقبل شهادتها لعل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان  
وكذا لو قال لا اعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتها لعل له ارضا اخرى وما لا يعلمان  
ولو قال اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا حده ودها جازت شهادتها  
لانها شهدا على وقف ارض بعينها وهو فيها الا انهما لم يعرفا حدها من الحد ودقلم يقطن  
الخلل في شهادتها ولو شهد ان الواقف وقف ارضه وذكر حده والارض ولكننا لا نعرف  
تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتها ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض  
التي يدعيها هذه الارض ولو شهد احدها ان جعل ارضه موضع تتبع رقاه وشهد الآخر  
انه وقفها وقفا صحيحا باتا بكانت الشهادة باطلة لانها اختلفا في التصرف احدهما  
شهد بالتجيز والآخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو شهد احدهما  
انه وقفها في صحته وشهد الآخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانها شهدا  
بوقفه باتا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع  
الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والآخر على انه وقف ربع الارض  
ونعم يقبل شهادتها على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع ولو شهد  
احدهما انه جعلها وقفا على المساكين وشهد الآخر انه جعلها وقفا على الفقراء جازت

شهادتها لا تثبت اتفاقا على وقف يصرف للأبنة تعالى رجل مات وترك ابنتين في يد  
 احدهما صنعة يزعم انها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا . قال  
 الفقيه ابو جعفر ربح القتل قول الذي يدعي الوقف عليها لانها تصادقا انها كانت في يد  
 ابيها . وقال غير القول قول ذي اليد والاول اصح . رجل ادعى كرمانيه يد رجل انه له فزعم  
 المدعي عليه انه وقف وليس للمدعي بينة . وادعى ليف المدعي عليه قالوا ان اداد  
 تحليفه ليأخذ القيمة ان نكل عن اليمين كان له ان يحلفه . وان اراد تحليفه ليأخذ  
 الكرم ان نكل عن اليمين ليس له ان يحلف لان النكول بمنزلة الاقرار . ولو اقر المدعي  
 بعد ما اقر انه وقف لا يصح اقراره . صنعة في يد حاضر وصنعة اخرى في يد غائب فادعى  
 رجل على الحاضر ان هاتين الصنعتين وقف عليه وقضيهما جده على اولاده واولاد اولاده  
 قال الفقيه ابو جعفر ربح ان شهد الشهود ان هاتين الصنعتين كانتا ملك الواقف  
 وقضيهما جميعا وقفا واحدا يقضى بوقف الصنعتين جميعا . وان شهدوا على وقفين متفرعين  
 لا يقضى الا بوقف الصنعة التي في يد الحاضر . رجل وقف في صحته صنعة ومات فجاء رجل  
 وادعى ان الصنعة له فاقربه بعض الورثة او استخلف فنكل قال الفقيه ابو جعفر ربح  
 لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث لنقله قيمة حصته من  
 الصنعة من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمونة ما انصب . ارض في يد ورقة اقروا  
 جميعا ان اباهم وقفها وبيع كل واحد منهم وجهها غير ماسي صاحبه قالوا للقاضي يقبل اقراره  
 ويعرف حصة كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي اقروا ولاية هذا الوقف تكون  
 للقاضي يولي من يشاء فان كان في الورثة صغيرا وغائبا لا يقضى القاضي في حصصهم حتى  
 يدرك الصغير ويحضر الغائب دار موقوفة على اخوين احدهما غائب وقبره الحاضر غلتها  
 تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصبا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بصيبه من الغلة



قال الفقيه أبو جعفر روح أن كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم لهذا الوقف كان للفقهاء  
 أن يرجع في تركه الميت بحضته من العلة وإن لم يكن الحاضر قima لهذا الوقف إلا أن الآخرين  
 أجروا جميعا فكذا ذلك وإن أجره الحاضر كانت العلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتمد  
 بما قبض من حصة الغائب. رجل أدعى دارا زيد رجل أنها بأصلها وبناؤها له وقال المدعى  
 عليه لا بل هو وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعي بيعة على دعواه وقبض القاضي له وكتب  
 السجل ثم أقر المدعي أن أصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء  
 القاضي والسجل. إذا شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلخ روح أن كان  
 الرقعة مشهورا متقادما بخوارق فصحروا بن العاص رضي وما أشبه ذلك جازت الشهادة  
 عليها بالتسامع. وقال الفقيه أبو بكر البلخي روح لا يجوز وإن كان الوقف مشهورا فاما  
 الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي روح أنه لا يجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع. وهكذا قال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين روح  
 وأن أدعى وقفا أو شهد وأعلى وقف ولم يذكره الواقف ذكر الخصاف روح في باب قبض المحاضر  
 من ويران القاضي المعروف له على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف تقع من غير بيان الواقف  
 رجل في بدعة ضيعة فجاء رجل وأدعى أنه وقف وأحضر مكانه خطوط العدة وله والقضاء المأ<sup>ضية</sup>  
 وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصك  
 لأن القاضي إنما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة أو الاقرار أما الصك لا يصلح حجة لأن  
 الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مفروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي<sup>أن يقضي له</sup>  
 ما لم يشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بمك الوقف

رجل وقف ضيعة وأشهد على ذلك جماعة وكتب صكها خطأ في كتابة الحد ودكت سعد بن

٣١٤  
كما كان "وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه أبو بكر مع ان كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما  
في ذلك الجانب لكن بين ما جعله حدا وبين ضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لغير  
الواقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف. وان كان الحد الذي سماه في الصك لا يوجب  
في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة مشهورة مستقيمة  
عن التحديد فيجوز الوقف. رجل وقف ضيعة له وكتب صكرا وشهد الشهود وعلى ما في الصك  
ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبيع فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم  
بالذي كتب في الصك قال الفقيه أبو بكر مع ان كان الواقف رجلا فصيحيا يحسن العربية  
فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وان كان الواقف  
اعجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف ان لم اعلم ما في الصك  
واشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود قرأ علي  
الكتاب بالفارسية واقربه واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل البيع  
وسائر التصرفات يكون كذلك رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم  
وامر بكتابة الصك في مرضه فنسخ الكاتب ان يكتب بعض اقربة من الاراض والكروم ثم قرأ  
الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو  
كذا وكذا اقربا على فلان وفلان وبين حد ودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسخ الكاتب  
فاقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر مع ان كان الوقف في حصته واخبر الواقف انه اراد  
به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده. وكذا  
لومات الحراف وقد اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قيل له ارأيت  
لو كان في هذه القرية برج الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف يجوز  
وقف ذلك قال اما يبيع الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة لبرجها امرأة



قال لها جيرانها اجعلي هذا دار عتقا على السيد <sup>عليه السلام</sup> انك متى احببت اليها تبعتها فلقبوا الصلوات بعين  
هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه ابو جعفر ر ج ان قرأ عليها الصلوة بالفارسية  
وهي تسمع فارقت بالوقف جاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متول الوقف  
اذا اجر الوقف او تعرف تمرنا اخر فكتب في الصلوة اخر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر  
انه متول من اى جهة قالوا يكون فاسدا وكذا الوصى اذا لم يذكر انه وصى من اى جهة لان  
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاصي او من جهة الواقف وكذا الوصى  
لا يعرف انه وصى من جهة الاب او القاضى او الام والجد واحكامهم تختلف فان كتب هو  
متول او وصى من جهة الحكم ولم يسم القاضى الذى ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة التولية  
صار معلومة ويعرف ذلك القاضى بالنظر في التاريخ فيعرف القاضى في ذلك الوقف  
فيجوز . رجل استأجر من متول الوقف على ارباب معلومين ارضا وكتب لذلك كتابا فكتب  
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى على الاوقاف المنسوبة الى فلان المروى  
بكذا او لم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى  
في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز هذا اولى مسائل الوصية  
ذكروها في كتاب الوقف . مريض قال اية كنت متول حانت وقف على الفقراء وكنت  
من غلته او قال لم اود زكاة مالي فادوا ذلك من مالي بعد موته قالوا ان صدقته الورثة  
في ذلك ففي غلة الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكاة من الثلث لان في الوقف لو  
ثبت ذلك بالبيينة يؤخذ جميع ذلك من تركته من غير ان يذكر ان يكون الاخذ مضافا  
لاقراره املأ الزكاة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضافا لاقراره  
وان كذبت الورثة فالكل من الثلث ولو وصى البيت ان يحلف الورثة على العلم بالله  
ما يعلمون ان ما اقربه المريض حق لا نعم لو حلفوا بذلك بلزمهم فاذا انكروا حلفوا

على العلم فان حلفوا بغير اقرار الميت وينفذ من الثلث وان نكحوا قال الزكاة تكون من الثلث  
والوقف من جميع المال كما لو اقر الوارث ابتداء رجل او غيره ان يوقف من ماله كذا وكذا  
ورها الدين يظهر عليه كانت الرصية باطله وقت لذلك وقتا اولم يوقت لانه بهذا الكلام  
لم يقر بدين واجب عليه الحال فيكون ماله للوارث اذا لم يكن عليه دين او وصية ولو قال  
اي الرصية ملك يوقف من ثلث ماله لانه لما قال ان راي الرصية فذلك فكانه قال يسطر  
الوصية ذلها لغيره من ماله من شاء ولو نص على ذلك صحيح ويؤخذ من ثلث ماله قبل اوصيه  
بان يخرج ثلث ماله فعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة ارباعه لاقربائه وللقراء وفيه الاجماع  
حظ الرماطين وفيه ارباطين فقراء يسكنون فيها وقد مرت المسئلة على هذا مريض قال اخبرني  
نصيب من ماله ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال عليه السلام  
ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعمالكم زيادة على اعمالكم رجل اوصى  
لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قبل موت الموصي قالوا ان كان الموصي سمي  
الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للحرية فتبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن فلان  
جازت الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الموصي رجل عيّن اشجارا له في  
ضيعة فقال لامرأته في صحته ادامت انا فبقي هذه الاشجار وسرقت منها كغز وثن الخنزير  
للفقراء وثن الدهن لسراج مسجد بعينه ثم مات وترك امرأته هذه ورثة كبارا فاشترى بالثمن  
اللفن من الميراث وجعله قالوا اشباع الاشجار فيحط من ثمن الاشجار مقدار الكفن  
وتصرف المرأة الباقى لاثني الخنزير ودهن السراج لان الزوج امر بصرف ثمن الاشجار  
الى ثلاثة اشياء فيقسم الثمن على هذه الاشياء الثلاثة وهي عمر عن القينم بما وليت  
فاقام الحاكم قياها آخر لا ينفرد الاول لان للقاضي ان يضم الثاني الى الاول فان اقام القائه  
قياها آخر مقام الاول ينفرد الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول لا ينفرد الاول



والقاضي ان يعزل الزوج اذا عجز عن القيام بامر الميت كيلا يضيع مال الميت وابنه اعلم  
 كتاب **الاضحية** هذا الكتاب مشتمل على فصول

فصل في صفة الاضحية ووقت وجوبها ومن يجب عليه

اما صفتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة المبرأين من الامصار دون  
 المسافر. وعن ابي يوسف رحمه الله انها سنة وهو احد قول الشافعي رحمه الله في احد قوليه تطوع  
 وروى ابن زياد عن ابى حنيفة وابن رستم عن محمد بن ابي حنيفة واما شرطها فهي  
 ثلثة اولها الغنى والغنى فيها من له مائتا درهم او عرض يساوي مائتي درهم سوى مسكنه  
 وخادمه وثيابه التي يلبسها واثاث البيت فالغنى في الاضحية ما هو الغنى في صدقة الفطر  
 وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بما لها على الزوج من الصدق اذا كان الزوج مليا وقد  
 ابي يوسف ومحمد بن وهب في قول ابى حنيفة رحمه الله لا تكون موسرة بذلك وهذا اذا كان المهر مجلا  
 فان كان مؤجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والشرط الثاني الوقت ووقت الاداء  
 ان كان في المصريد فربما في الامام من صلاة العيد فان ضحى قبل صلاة الامام او قبل ان يعقد الامام  
 قد راى القسمة لا يتم اضحيته وان ضحى بعد ما قد راى القسمة قبل ان يمسك في ظاهر الرواية  
 لا يجوز. وقال بعضهم يجوز ويكون مسيئا وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله قال الحسن  
 بن زياد رحمه الله ينبغي ان لا يضحى حتى يفرغ الامام من الخطبة. وعندنا اذا ضحى قبل الخطبة جاز  
 ولو ضحى بعد ما سلم الامام ثم ظهر انه كان محدثا او جنبا ان تذكر الامام قبل ان يفرغ الناس  
 حازت الاضحية ويعيد بجم الصلاة لان هذه تضيعة بعد صلاة معتدة فان عند الشافعي  
 اذا كان الامام محدثا او جنبا حازت صلاة القوم فحازت اضحيته وعن ابي يوسف  
 رحمه الله لا يجوز اضحيته وعليه اعادتها. وان تذكر بعد ما تفرق الناس عن المصلي  
 حازت الاضحية ولا يعيد الصلاة وروى اسد بن عمر وعن ابى حنيفة رحمه الله يجوز

الاضحية ويسيد بهم الصلوة غدا ويعد غد و في عيد الفطر لا بعد الصلوة الا في  
 اليوم الاول وقد مرت . وقال نصير بن يحيى مع ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح  
 بعد بهم الصلوة ثم يضحون بعد الصلوة . وان علم للسبيل والجازت الاضحية  
 ولا شيء عليهم . وقال بعضهم بعد التضحية في الاحوال كلها . ولو صح بعد ما سلم  
 الامام تسليمه واحدة جازت الاضحية عند الكل ولو خرج الامام بطائفة الى الجبلة  
 و امر رجلا ليصل بالضعفة في المردج بعد ما صلى احد الفريقين يجوز اسفرا  
 وفيه انما ينظر صلوة الفريقين جميعا . ولو اشتبه يوم الفريقين بهم وضج ثم علموا الغد  
 امس كما يوم عرفة كان عليهم اعادة الصلوة والاسبيح جميعا . ولو دفع الثلث ان هذا  
 اليوم عاشر ذي الحجة او تاسع ذي الحجة الاحود ان يضحى والغد بعد الزوال وان كانت  
 بلدة لا يصل فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لقلية اهل الامتنة فانهم يضحون  
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم  
 في سائر الايام يجوز التضحية في هذا المكان في اي وقت كان لوقوع الياس عن الصلوة .  
 هو الحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم التضحية  
 بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البغداد لا يضحون ،  
 الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم . وقال الشافعي رحمه الله ادا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة  
 بعد طلوع الشمس مقدارا ما وصل الى الامام صلوة العيد بقدر عليها حازت لهم الاضحية  
 وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اهل البصرة والعاشرة عندنا  
 يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فاما كانت الاضحية في مصر وماجها في السواد  
 فكل رجلا يضحى في مصر فذبح الوكيل قبل صلوة العيد عندنا لا يجوز وان كانت الاضحية  
 في السواد وماجها في مصر فامره بالضحية عند اهل مصر صلوة العيد يجوز .



ويعتبر مكان الذبوح لامكان المالك وفي صدقة الفطر يعتبر مكان العمل لامكان العبيد  
في قول محمد وإبي يوسف الاول ذبح فريح ابي يوسف مع فقال يعتبر مكان العبيد ولو كان هـ  
في مصر وقت الاضحية واهله في مصر اخر فكتب المأهل وامرهم بالتضحية في ظاهر الرواية يعتبر  
مكان الاضحية . ولو اخرج اضحيته من مصر وذبح قبل صلاة العيد قالوا ان اخرج من مصر  
مقدار ما يباح للمساخر قصر الصلاة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلاة العيد والا فلا  
ولو ضحى يوم عرفة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر ذكر الوعفر انه ذبح انه يجزى وكذا  
لو ذبح قبل صلاة العيد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام  
النحر جاز هذا كله في بيان اول الوقت للتضحية ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلاة العيد  
من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون  
ثلاثة ايام ولا يجوز التضحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تضحية قبل الوقت .  
وتجوز في الليلتين الحادي عشر والثاني عشر ويكره التضحية والذبح في الليالي . وانضل  
ايام التضحية اليوم الاول وادونها اليوم الآخر وقال الشافعي ذبح ايام التضحية اربعة  
الماشر من ذي الحجة وثلاثة ايام بعد الوقت العشر من اليوم الرابع وليس على الرجل  
ان يضحى عن ولاده الكبار وامرأته الاباذهم وعن ابي يوسف ذبح انه يجوز بغير امرهم  
استحسانا وفي العلل الصغرى عن ابي حنيفة ذبح روايتان في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب  
بخلاف صدقة الفطر . وروى الحسن عن ابي حنيفة ذبح انه يجب ان يضحى عن ولده  
الصغير وولد ولده الذي لا اب له والفتوى على ظاهر الرواية فان كان للصغير مال  
قال بعض مشائخنا ذبح يجب على الاب والعمر في قول ابي حنيفة ذبح ان يصح من مال  
الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بل ياكله الصغير فان فضل شيء لا يمكن  
ادخاره يشتري بذلك ما ينفع بعينه . وعلى الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس

الآب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الآب لا يضمن في قوله ايجيفة واي يوسف مع  
 وعليه الفتوى ويضمن في قوله محمد وذو روح فان فعل الوصي يضمن في قوله محمد وذو روح  
 واختلف المشايخ في قوله ايجيفة وابي يوسف مع قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الآب  
 وقال بعضهم ان كان المبيع يأكل لا يضمن ولا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة المبيع  
 اما الذي يحسن ويحقق فهو كالصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير فوطئه لا يجب  
 على المسافر ان يضي عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الآب ان يضي عن ولد الصغير  
 يجب على هذا المسافر ان يضي عن ولد فان مات ولد في ايام النحر سقطت اضيته ويهتبه  
 ايام النحر في الفقر والغنى والولادة والموت مومرا شاة لا ضحية في ايام النحر  
 فلم يضيح حتى اقترب قبل مضي ايام النحر وانفق حتى انتقص النصاب سقط عبد الاضيته وان انتقر  
 بعد ما مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بعينها او بقيتها ولا يسقط عنه الاضيته وكذا  
 لو اشترى شاة لا ضحية عن نفسه او عن ولد فلم يضيح حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق  
 بثلاث الشاة او بقيتها وقال الحسن مع لا يلزمه شيء ولو انه ذبحها بعد ايام النحر وتصدق  
 بلحمها جاز فان كانت قيمتها جازا اكثر يتصدق بالفضل وان اكل منها شيئا يغرر بقيته  
 وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى جاء ايام النحر من السنة القابلة وضحي بها عن العام الاول  
 لا يجوز لان اراقلة الدم عرف قربة ادا يغول اقضاء وان اشترى شاة يريد به الاضيته  
 لا تصير اضيته وكذا لو كانت الشاة عند غاضر يقلبه لا تصير اضيته في قوله ولو اشترى  
 ستة لغز . . . . . ما اشترى اخرى في ايام النحر هذه على وجوه ثلاثة الاولى اذا اشترى  
 شاة ينوي به . . . . . والتا ان يشتري بغير نية الاضيته ثم نوى الاضيته والثالث  
 ان يشتري اذ نية الاضيته ثم يوجب بلسانه ان يعجب بها فيقول الله على ان اضحي بها  
 عامنا هذا . . . . . في طاهر الرواية لا تصير اضيته ما لم يوحها لمسا . . . . .



ابي يوسف عن ابي حنيفة ربح انما تصير اضية بجهاد النية كما لو اوجبها بلسانه وبه اخذ  
 ابي يوسف ربح وبعض المتأخرين وعن محمد ربح في النية اذا اشترى شاة ليضرب بها وافرنية  
 التضيعة عند الشراء تصير اضية كما نوى فان سافر قبل ايام النحر باعها وسقطت عنه  
 الاضية بالسافرة. واما اذا اشترى شاة بغير نية الاضية ثم نوى الاضية بعد الشراء  
 لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا تصير اضية لو باعها  
 يجوز بيعها وبه نأخذ. فاما اذا اشترى شاة ثم اوجبها اضية بلسانه وهو الرحبه  
 الثالث تصير اضية في قولهم ولو ولدت ولذا يكون ولدها للاضية ولو باعها يجوز  
 بيعها في قول ابي حنيفة ومحمد ربح الا انه يكره. وقال ابو يوسف ربح لا يجوز بيعها ربح كالوقف  
 عنده وان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية بجميع ثمن الاول جان  
 ولا شيء عليه وان اشترى الاخرى باقل مما باع الاولى يتصدق بما بقى عنده من ثمن الاولى  
 ولو باع الاولى بغير ثمن فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلثين على قول ابي حنيفة  
 ومحمد ربح بيع الاولى جائز وكان عليه ان يتصدق بحصة زيادة عدت عند المشتري على  
 قوله ابو يوسف ربح بيع الاولى باطل يؤخذ الاولى من المشتري. رجل اشترى اضية  
 واوجبها على نفسه بلسانه ثم مات قبل ان يضيح بها كان ميراثا عنه في قول ابي حنيفة ومحمد  
 ربح وعلى قوله ابي يوسف ربح لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف  
 الا ان يموت صاحبها قبل دخوله ايام النحر فيكون ميراثا رجل اشترى شاة للاضية  
 واوجبها بلسانه ثم اشترى اخرى جاز له بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد ربح الله  
 فان كانت الثانية شر من الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق به فضلها بين القميتين  
 لانه لما اوجب الاولى بلسانه فقد جعل مقدار مالية الاولى لله تعالى فلا يكون لران  
 يستفضل لنفسه شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفضل قال بعض مشايخنا. ربح هذا

اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل القيمة لان الاضحية  
 واجبة على الغير من غير ايجاب ولعل الوهالك تلك الشاة لا يسقط عند الاضحية  
 فلا يفيد ايجابه . فاذا كان ما ضحى به محلا للاضحية لا يلزمه شئ اخر اما الفقير فليس  
 عليه الاضحية بدون الايجاب وايجابه اوجب التضحية بالاول ولهذا وهلكنا الاول  
 يسقط عنه الواجب فلا يجوز له ان يستفضل شيئا من الاول لنفسه فيلزمه التصدق  
 بالزيادة قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح الصحيح ان الجواب فيهما  
 سواء يلزمه التصدق بالفضل فقرا كان او غنيا لان الاضحية وان كانت واجبة فالذمة  
 وانما يتعين المحل بتعيينه فيتعين هذا المحل في قدر المالية لان التعيين مفيد ذلك اذا <sup>تضمن</sup>  
 الفضة اضحية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام الخمر كان له ان يضحى بانيهما  
 شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة واجبها بلسانه فضلت ثم اشترى اخرى فاجبها  
 ثم وجد الاول قالوا عليه ان يضحى بها . الفقير اذا نوى ان يشتري شاة للاضحية لا يلزمه  
 بعد النية شئ . ولو اشترى شاة للاضحية فمات او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو <sup>ضلت</sup>  
 ولو ان رجلا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول قبل ان يذبح  
 الثانية كان له الخيار ان شاء فضحى الاول وان شاء ضحى الثانية ولو انه ضحى الثانية ثم وجد  
 الاول هل عليه ان يضحى الاول قال بعضهم ان كان الرجل فقيرا عليه ان يضحى الاول وان كان  
 غنيا لا يجب عليه قال الشيخ الامام ابو حفص السكودي والشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 مع ليس الجواب كذا في العى لا يجب عليه ان يذبح الاول بعد مدح التنية وان كان  
 فقيرا واجبها على نفسه . ان قال له على ان اضحى شاه عاونا اذا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى  
 اخرى فنضما ثم وجد الاول ينظر ان كان هذا الفقير قال الكرميشين كم شداينك ويكرى  
 لا يلزمه . ولو قال الكرميشين كم شداينك ويكرى بدل وي يلزمه ان يذبح الثانية لانها





من الغرض افضل . وكذا الذكر من الضأن اذا كان موجودا اى خصيا واختلف الشاة رج ان البدنة  
افضل او الشاة العامة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل  
لان الشاة كلها تكون فرضا والبدنة سبعة يكون وصا والباقى يكون نفلا وما كان كلها  
فرضا كان افضل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رج البدنة تكون افضل  
لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا دجيت  
عن واحد كان كلها فرضا . وشبه هذا بالقرأة في الصلوة لراقتصر على ما يجوز به الصلوات  
ولو زاد عليها يكون الكل فرضا . وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رج اذا كانت قيمة الشاة  
والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحما اطيب . وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر  
لحما . والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب فان كان  
سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل فالحاصل انها اذا استويا في القيمة واللحم فاطيبها  
لحما افضل . وان اختلفا في القيمة واللحم فالفاضل منهما اوله والفعل الذي يساوى عشرين  
افضل من خمسة بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفعل اكثرهما لحما فالفعل افضل والانتى  
من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانتى اطيب والبقرة افضل من سنن شياه  
اذا استويا وسبع شياه افضل من بقرة الشاة في الاضحية لا تجوز الاعن واحد والابل  
والبقري يجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقربة اختلفت جهة القربة واتحدت وان اراد  
... الإسلام . منهم ولا يسقط الاضحية عنهم سبعة اشترى بقره للاضحية  
عن ابي اهدم . تبي . . . السنة ونوى اصحابه الاضحية عن السنة الماضية  
قالوا يجوز للاضحية عن هذا . . . بة اصحابه السنة الماضية باطلة وصاروا مسطور  
ورحيت الصدقة عا . . . وعلى الواحد اي لانه نصيبه شائع ولو اشترى  
بقرة للاضحية ونوى . . . بالعامه هذا سنة اسباعه عن السنين الماضية



لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام. ولو ولدت شاة الاضحية ولدا كان عليهما ان يذبح ولدا  
 ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضحاها عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة  
 الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة  
 الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وضي بها عن القابل لانه  
 لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه. غني غني شاتين كانت الزيادة على الواحدة  
 تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تصير اضحية  
 تطوعا. رجل اشترى للاضحية شاتين بثلاثين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة  
 بثلاثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى  
 وجد بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التضحية بشاتين افضل  
 ويكون كلاهما اضحية لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذبح كل سنة  
 شاتين وعام الحديبية ضحى بدنة. سبعة اشترى بقره بخمسين درهما وسبعة اخرون  
 اشترى سبعة اشياء بمائة درهم تكلموا في الافضلية والصحاح ان الثاني افضل لانه اكثر  
 ثمننا واظهر نفعا للفقراء. ولو ان رجلا موسرا وامراة موسرة ضحى بدنة عن نفسه خاصة  
 كان الكل اضحية واجبة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو ضحى غني بدنة  
 عن نفسه وعن ستة من اولاده ليس هذا في ظاهر الدواية وقال الحسن بن زياد رح  
 في كتاب الاضحية له ان كان اولاده صفارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول ابى حنيفة وابى يوسف  
 رح. وان كانوا كبارا ان فعل بامرهم جاز عن الكل في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح. وان فعل  
 بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا يجوز لاعنه ولا عنهم في قولهم. ليجال ان نصيب من لم يامر  
 لحما فصار الكل لحما. وفي قول الحسن بن زياد رح اذا ضحى بدنه عن نفسه وعن خمسة من  
 اولاده الصفار وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز لاعنه ولا عنهم وقال ابو القاسم

ربح يجوز عن نفسه ولو اشترك سبعة في بدنة واحد منهم مشترك كان الكل لحما وان نوى  
 بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار ديناً عليه وبعضهم  
 الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز عن الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن  
 عامه ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق  
 بقيمة شاة وسعد ثمانية ولو نوى من الشركاء الاضحية وبعضهم هذه المتعة وبعضهم هذه القران وبعضهم  
 جزاء الصيد وبعضهم دم الحقيقة لولادة ولد ولد له في عامه ذلك جاز عن الكل في ظاهر الرواية  
 . وعن محمد ربح في النواذر كذلك . وعن ابي يوسف ربح في الامالة انه قال لا تفضل ان يكون  
 الكل من جنس واحد فان اختلفوا وكل واحد مستقرب الى الله تعالى جاز . وعن ابي حنيفة ربح  
 انه قال اكره ذلك فان فعلوا جاز . وقال زفر ربح لا يجوز ويكون الكل لحماً . اضحية خرج من بيتها  
 ولدهي قال عامة العلماء ربح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر  
 يتصدق به حياً . فان ضاع او ذبحه واكلاه يتصدق بقيمته فان بقى عنده حتى كبر وذبحها للعام  
 القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبوحاً مع نقصان  
 قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يضحى بالشاة ولا يضحى بالولد وان كان  
 مسكراً يضحى بها وبالا ولدهما رجل اشترى بدنة واوجبها اضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة  
 جملة او واحداً بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك  
 . . . . . هو كود الحما وهو قول زفر ربح وفي الاستحسان يجوز وهو قول علماء خارج والظاهر  
 عندنا لا يجوز . . . . . اذا لم يجز على قول زفر ربح كان عليه ان يشتري  
 اخرى مابق وقت النحر ويتصدق بها . . . . . ان اذامضت ايام النحر وهكذا روي عن ابي يوسف ربح  
 هذا اذا كان . . . . . فان كان . . . . . لك الجواب . وقال بعضهم لا يجزله الاشتراك عندنا  
 بدنة بين اثنين صحيح . . . . . كان لاحدهما سبع او سبعان والباقي للآخر جاز وان كان بينهما



نصفان اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان الكل واحد منهما ثلاثة اسباعه ونصف سبع ونصف  
 السبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر للحاصر والباقي لحيا. وقال بعضهم جاز ذلك  
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه لان نصف السبع وان كان لا يجوز اضحية مقصودة يجوز  
 تبعا لثلاثة اسباع فيجعل تبعا وان كان لا يجوز مقصودا عند الانفراد سبعة فهو بقرة  
 واقتسموا لحمها وزنا جاز لان بيع اللحم باللحم وزنا مثله بمثل جائز فكل ذلك القسمة فان اقتسموا  
 اللحم جزا فلا يجوز اعتبارا بالبيع ولو انهم اقتسموا لحمها جزا وحلل كل واحد منهم لاصحابه  
 الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع درهما بدرهم وترج احد الدرهمين مقدارا ما لا يدخل  
 تحت الوزن فحلل صاحبه الاخر فانم يجوز ذلك. والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي مسألة  
 اللحم هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وفي مسألة الدرهم الدرهم الواحد  
 لا يحتمل القسمة فجازت الهبة ولو اقتسموا اللحم الجزو والمشارك في الاضحية جزا وفي نصيب  
 كل واحد منهم شيء مما لا يوزن كالرجل والرأس ونحو ذلك لا بأس به اذا حلل بعضهم بعضا  
 . وقال ابو يوسف رحمه ذلك. وقال ابو علي الدقاق رحمه اذا اخذ كل منهم كراعا وقطعة  
 لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان اصابه سبع اللحم واقل لم يجز .  
 وان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة بازا والرجل والرأس جاز اذا كانا سبعة . وحل من عن  
 نفسه وعن اربعة من عياله خمس شياه ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابو يوسف  
 رحمه انه يجوز عن الكل استحسانا . سبعة غر وناقاة عن سبعة واحد الشكار وارت  
 ميت يذبح عن مورثه قال محمد رحمه الستة يأكلون ائصا بهم من اللحم ويتصدق بنصيب  
 الميت ولا يأكله الوارث قال رحمه هذا اذا كان الوارث من مال الميت باسالم الميت  
 سبعة اشتركو في نصيب البقرة ومعهم صبي فصح عنه ابو ابي معتوه فصح عنه ابو اوام  
 ولد مسلمة صح عنهما مولاها جاز عن الكل . ولعمات واحد منهم قبل ان ينحر فقال وارثه

اخبرها عن الميت قال ابو يوسف ربح لا يجوز ان يضي عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت  
 اوجب ذلك على نفسه في حياته فيجب على الوارث ان يدينه عنه شاء او ابدى ذكر الوارث في  
 ربح ان امرهم الميت ان يضي عن الميت ففعل الوارث يقع عن الوارث فلا للميت اجر  
 الذي كان فعل الوارث بما له نفسه يكون هو بمنزلة ما لو نوى واحد من الشركاء السبعة  
 ينصيبه التطوع رجل اشترى بقره للاضحية عن نفسه ثم اشترك فيها سنة ذكرنا انه يجوز لهم  
 استحسانا ان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن وذكرته مناسكا للاصل لا يسعد ان يشركهم  
 بعد الشراء الا ان يريد عند الشراء ان يشركهم فيها فلا بأس به وعن ابى يوسف ربح انه  
 قال ارى بأسا فيما اذا نوى عند الشراء ان يشركهم ولا احفظ رواية عن ابي حنيفة رحمه الله  
 ولهم ينو عند الشراء ان يشركهم ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة ربح وقال ابو يوسف  
 ربح وهذا دليل على ان مجرد النية عند الشراء للاضحية لا تصير اضحية وذكر الطحاوي  
 ربح انها تصير اضحية بمجرد النية حتى لو مضت امام النحر ولم يضح بها بتصدق بها ضحية  
 وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان اكل منه نصديق بقيمة ما امل يجلان ذبحا تاما  
 بينهما عن نسكهما احراهما بخلاف ما لو اتفعا عبد من بينهما عن كفارتهما فان ذلك لا يحسب  
 كذا قال محمد ربح رجل اشترى اضحية ثم مات اثنان من الميت اوجبا على نفسه لسانه كبر  
 الورثة على ان يضحوا عنه ولو ضحى عن ميت من مال نفسه بغير الميت جاز وله ان يتنازل  
 منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانها لم تصر ملكا للميت بل الذبح حصل على ملكه ولهذا لو كان  
 على الذابح اضحية سقطت عنه وان ضحى عن ميت من مال الميت امر الميت يلزمه ان يتصدق  
 بجزءه ولا يتنازل منه لان الاضحية تقع للميت رجل ضحى بشاة غنسه من غير ان يجوز ذلك  
 كان باروا وعبر امره لا يوجب تصحيح الاضحية عن الاربعة وان ملك الامر والملك للامر  
 لا يثبت الا بالقص ولم يوجد القص لامن الامر ولا من ائنه اذ ضحى بجزء من امره



بغير اسمها وتصلت بجواز لان اللهم ملكه وانما للميت ثواب الله به والصدق

فصل في العيوب ما يمنع الاضحية وما لا يمنع

لا يجوز في الهدايا والضحايا العياء والعوراء وان كانت بيضاء بعض العين الواحدة او ذاهبة

بعض العين الواحدة او بعض اذن الواحدة وبعض ذنبها فان كان البياض او الذهاب اكثر

من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدر الثلث

يجوز في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يجوز ولو علم المشتري

بذلك بعد الذبح جازت الاضحية ان كان اقل من الثلث ويجمع على المباح بنقصان

العيوب ويتمدق بارتش النقصان اي غير ان كان العيب لا يجوز معه الاضحية يجمع على المباح

بنقصان العيب ويطيب له ارتش النقصان وان كان الذاهب من العين او غيرها اكثر من

الثلث واقل من الثلث في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لا يجوز وهو قول زفر ربح وحاذ

في قوله اية بر سعد، محمد بن، عن ابي يوسف ربح انه قال ذكرت قوله لا يحنيفة فقال قوله مثل قوله

وقال الفقيه ابو الليث ربح ان كانت الاضحية مقطوعة الاذن الواحدة اكثر من

الثلث لا يجوز في قوله ابي حنيفة ربح ويجوز في قوله ابي يوسف ومحمد ربح اذا كان البلاء اكثر

من النصف، وشق الاذن والكل لا يمنع جواز الاضحية، ولو كانت الاضحية صحيحة العينين

عده فاعورت بعد ما اوجها على نفسه او كانت سمينة فصارت عجفاء او عرجاء ذكر في

رواية ابي سليمان ربح ان كان الهل موسرا لا يجوز له ان يفتح بها وان كان معسرا جاز له ذلك

وفي رواية ابي حفص يحد موسرا كان او معسرا لما جاء عن علي رضي الله عنه اجاز ذلك ولو ذهب

عينا الواحدة او كسر رجلها الواحدة معالحة الذبح ينظر ان له يساهل جاز وان

يساهل بعد ما اصابتها او ذومع بها وقت آخر يوم ذلك او في يوم اخر من ايام النحر لم يكن كونه

في الاصل واختلعا فيه روى عن ابي يوسف ربح انه يجوز وبداخذ الرعاء ربح وقال القدر





نصفه من ايدى يوسف ربح فيه روايتان والصحيح ان الثلث وما لا منه قليل وما زاد عليه  
كثير وعليه الفتوى

### فصل في الانتفاع بالاضحية

لا بأس بان يقتنع باهاب الاضحية او يشتري بها الغر بال والمخل وان باعه بدراهم  
او نفوس يتصدق بثمنه في قول اصحابنا ربح وقد قول الحسن البصري ربح بكونه ان يشتري  
بها غريلا او منجلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق. ولا بأس ان يتخذ من جلد  
الاضحية فروا وبساطا او متكئا يجلس عليه او يبيع جلد الاضحية بشئ من مناع  
البيت والثوب لنفسه بلسه او كساء او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد  
بالثوب لا يجوز وليس له ان يبيع الجلد ليقف الثمن على نفسه وعياله ولا يبيع لحم  
الاضحية ليتصدق بل يأكله او يطعم ولو ولدت الاضحية بصبي بالام والداء الا انه لا يأكل من الولد  
بل يتصدق به فان اكل منه يتصدق بقيمة ما اكل. والاستحب ان يتصدق بولدها جبا  
ولو جلب اللبن من الاضحية فباعه او خرصوها يتصدق بها ولا ينفع بها عن محمد  
رح اذا نذر بذبح شاة لا يأكل منه السارر فان اكل كان عليه قيمته ولا يعطى جلد الاضحية ولا  
لحمها باخرة الذابح والسلاخ ولو اشترى مجلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شئ من  
الحبوب لا يجوز ولو اشترى بلحم الاضحية حبوا حاز وكذا الواشترى لحم بلحم جاز ولو اشترى  
بلحم الاضحية حرا بالاجود ولعاسرى مجلد الاضحية حرا لاكل لا يجوز الا في رواية عن  
محمد ربح انه جوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز  
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول ولو اذخل  
جلد الاضحية في المونة وجعل حرا بان استعمل الحرا في اعمال منزله حاز ولو احر لا يجوز عليه  
ان يصدق بالادوية واما الكوفة ان استعمله في منزله او اعارجا او ادرنجان الكوفة

رجل يطلب له الاجر قالوا بخطريه ان كانت الكوارة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر  
 وان كانت خلتها منخرقا يلزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا اجر  
 بدا بغير تصديق بدانتى واحدة لان الكوارة اذا كانت جديدة لا يحتاج الى الانتفاع  
 بها الى الحد يكون له ثبوت الكوارة ويكون كل الاجر بازاء الكوارة يطيب  
 اما ان كانت الكوارة خلتها يحتاج الى الانتفاع الى الجلد لامساك ما فيه كان نصف  
 الآخر للكوارة والنصف للجلد. واذا اخذ شيئا من الصوف وطرف من اطراف  
 الاضحية للعامة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يهب  
 بل يصدق بالثمن للصوف والشعر على الفقراء. عشرة نفر اشترى وامر رجل بعشر  
 شاة جملة فقال البائع بعث هذه لعشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا له  
 فصاروا العشرة مشتركة بينهم فاخذ كل واحد منهم شاة وضحى عن نفسه حار  
 فان ظهر منها شاة عوراء ما يكر كل واحد من الشركاء ان يكون العوراء لا يجوز بيعها  
 لان تسع شياه عن عشرة نفر لا يجوز

### فصل في مسائل متفرقة

رجل اشترى اضحية وامر رجلا بذبحها ونال تركت التضحية عند اصمى اذ ذبح فمته  
 الشاة للامر لبشري الامر ببيعها شاة اخرى وصحى وتصديق ببيعها ولا ياكل  
 هذا اذا كان ايام النحر ما فيه فانه مصت ايام النحر يتصدق ببيعها على الفقراء  
 رجل دعى تصابا ليضحي عنه بغير القصاص عن نفسه فحرم عن الاكل رجل اشترى  
 خمس شياه في ايام النحر واراد ان يصحى بواحدة منها لكر لم يعضها. يح رجل واحدة  
 منها يوم الاضحية بغير ارضائها بنسبه الاضحية عن صاحبها كان صا. الان صلحها  
 لبيد ذله بذبح هذه الشاة. شاة بدت فرماها صاحبها وبيع الاضحية فاما ما به



السهم وقتل جازت الاضحية لانها التفتت بالوحشية. والآنفل للرجل اذا اراد ان يذبح  
 ان يفخ ببيده ان قدر فان لم يقدره بنوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ذبح بنفسه. وهكذا جاء عن ابي حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان  
 اضحى لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا. <sup>رح</sup> رجل اوجب على نفسه عشر اضحية  
 قالوا لا يلزمه الا اضحيتان لان الاشر جاء بالثنتين. رجل ففخ ولم ينو الاضحية الاولى  
 لانه لا اشتراها للاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ففخ وذبح وقال لبسم الله بنام  
 خدای بنام علیه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان ارد  
 الرجل بذكرا سم النبي عليه السلام بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان ارد  
 به الشركة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله او سبحان الله عند  
 الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز. وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية  
 رجل غصب شاة وفخ بها ثم ضمن قيمتها جاز. ولو كانت الشاة هنا عند او ودعة  
 ففخ بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز. رجل وكل غيره بشرا اضحية فوكل الوكيل غيره ثم  
 وثم فاشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل  
 بذبح الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاخر جاز ولا يتوقف. ثلاثة  
 نفر اشترى واثلث شياء ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى  
 كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف  
 الشاتان الى بيت المال والثالثة تباع ويتصدق بثمانها. وان اشترى ثلاثة  
 نفر ثلث شياء ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذرح ينبغي ان يوكل  
 كل واحد اصحابه بالذبح حتى يذبح شاة نفسه جاز. ولو ذبح عنه غيره باسمه  
 جاز ايض رجل اراد ان يفخ فوضع صاحب الشاة يده مع يده القصاب في الذبح

على الذبح حتى صار اذاجاس القصاب قال الشيخ الامام هذا مع يجب على كل واحد منهم  
 التسمية حتى لو ترك احد هذه التسمية لا يعمل الذبيحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن  
 ان تسمية احدها تكفي لا يعمل الحلة. وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال بسم الله واخذ واحدا  
 واضجعها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تجزية لا يعمل رجل وهب لرجل شاة  
 فضع بها الموهوب له وذبحها للمتعة او جزاء صدق ثم رجع الوهب في العبة جازتا الاضحية  
 والمتعة. وعن أبي يوسف رحمه الله لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية مع رجوعه ليس  
 على الموهوب له الاضحية والمتعة ان يتصدق بشيء وفي جزاء الصيد عليه ان يتصدق  
 بقيمة الذبوح ويسقط عنه الجزاء رجل اشترى شاة بشراء فاسد فذبحها عن الاضحية جاز  
 للبائع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المبيع وان اخذها مذبوحة قبل على المبيع  
 ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المبيع حيث اخذها البائع مذبوحة فكانه  
 باعها بالقيمة التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على المبيع ان يتصدق بالكثير من قيمتها  
 مذبوحة وهو الصحيح لان البائع لما اخذ الشاة مذبوحة فقد ابرأ المبيع عن الفضل بين  
 القيمتين فان لم يأخذها البائع مذبوحة لكن المشتري صالح عليها مذبوحة عن القيمة  
 التي وجبت عليه او باعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشيء. رجل اشترى شاة ونحوها ثم  
 وجد بها عيبا لا يمنع التضيعة كان له ان يرجع على البائع بنقصان العيب وليس عليه ان يتصدق  
 بشيء فان قال البائع انا ارضى باخذها مذبوحة كان له ذلك فان اخذها ورد الثمن على  
 المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فان توى  
 الثمن على البائع فلا شيء على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من  
 حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة  
 ونقصان العيب درهم يتصدق بقسمة اعشار ما وصل اليه. قال امرئ القيس ان دسرت



له بقرة بعشرة دنانير فاشترى الوكيل بها مائة درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم وكان على  
العكس لنهم الأمر استحساناً في قوله ابين حقيقة وليد يوسف ربح وعن الحسن بن زياد وزفرو  
محمد ربح لا يلزم الأمر إلا أن يشتري بمثل ما سعى له من الثمن، واجمعوا على أنه لو اشترى  
بعد ومن نيته مثل الدراهم لا يلزمه وأن وكله بأن يشتري له بقرة سوداء ولاصحة  
فاشترى بيضاء أو حمراء لنهم الأمر، وأن وكله بأن يشتري له بقرة أنته فاشترى ذكراً لا يلد  
. الأمر وكذا الشاة. وأن قال بقرة ولم يقل أنته فاشترى ذكراً لنهم الأمر. وأن وكل  
بأنه يشتري له كبشاً قرن أعين للأضحية فاشترى ليس بأعين ولا أن لا يلزم الأمر  
. يكمل أن يشتري له الثمن من الصان للأضحية فاشترى جذعاً من الصان لأنهم  
. ثم وكذا الأمر أن يشتري له الصان للأضحية ولم يقل أنته فاشترى جذعاً من الصان  
لا يلزم الأمر وأن وكله بأن يشتري له بقرة مسنة للأضحية فاشترى له الثمن لا يلزم  
الأمر وأن يأت السنة والثمن من البقر عند الفقهاء واحد وهو ما تم عليه سنتان  
لعمري الثالثة. وأن وكله بأن يشتري له من البقرة ولم يسم له الثمن فاشترى له  
مئة على وجهين. أن كان الثمن يشتري ما قل من مسنة لا يلزم الأمر. وأن كانت  
السنة والثمن بقر واحد لنهم الأمر ولو وكله بأن يشتري له شاة للأضحية فاشترى  
مراي يجرى والأضحية جارية لأن الشاة اسم جنس يقتضى ولد الصان والغز ولو وكله أن  
اشترى مراي فاشترى شاة من الصان لا يلزم الأمر ولو وكل أن يشتري له شاة  
الأضحية فاشترى بواويل شاة واستاجر أساناً بدعهم بقودها لا يلزم الإجماع الأمر

..... الصيد والذبائح

..... وحسن التمتع من لادى مأكولة كان أو غير مأكولة أما المأكول

هذا الانعام لها ..... حر والنعم وبيع حلال وكذلك ما سوى الانعام من غير السباع

كالطير والادب وجمار الوحش وبقر الوحش والطير الذي ليس له مخلب كالديك الجاهل والحمام

والاوز والغراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن أبي يوسف ربح

قال سألت أبا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الخجاسات فقال انه

يخلط الخجاسة بشيء آخر ثم يأكل كان الاصل عنده انما يخلط الخجاسة بشيء آخر

كالديك لا بأس به. وقال أبو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخلات

ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالمخفاف والقمرى والسودان والزهرى

والعصافير الفاخرة والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بدود الخبيثة

قبل ان ينفع فيه الروح لان ما لا روح له لا يسبح ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فلدت

ولها رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة والعرقاعة

يقدم عليه العلف واللحم فان تناول اللحم ولم يتناول العلف لا يוכל لانه كلب وان

تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه ويוכל ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولها

جميعا يفر. ان نهي لا يוכל شيئا منه لانه كلب وان تغاير رأسه ويוכל ما سوى الرأس

فان ات بصوتين جميعا بذبح فان خرج منه الكرش يוכל ما سوى الرأس وان خرج

منه الامعاء لا يוכל منه شيء ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريت والمارماهي ولا يוכל

ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحر

في الضفدع قولان. وانما أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس بأكلها

وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يוכל اذا ذررها

طائر. ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقية منها يוכל ايضاً ولا

ان السمك يموت بسبب حادث على اكله. وان مات حتف انفسه لا يسبب

ظاهراً لا يحل اكله عندنا لانه طاف والجراد يוכל وجدها



او ميتا فان السمكة في جب ماء فماتت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادثة  
وهو ضيق المكان. وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن  
من اخذها بغير صيد فمتن فيها لا بأس باكلها وان كان لا يؤخذ بغير صيد لا خير في  
اكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد  
رجح ان كان رأسها على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها  
في الماء ينظر ان كان ماء على الارض منها اقل من النصف او النصف لا يؤكل لان موضع  
النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فيكون بمنزلة الطاغ. وان كان الاكثر من  
نصفها على الارض اكل لان للاكثر حكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض وان  
ماتت السمكة في الماء جرد الماء او برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ  
رجح لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة كما لو وجدها في بطن سمكة وروى الحسن  
عن ابي حنيفة رجح انها لا تؤكل كالطاغ وعن محمد رجح انها تؤكل لانها ماتت بأفة  
وقال الفقيه ابراهيم الليث رجح ما قاله المشايخ اعجب الي ولوا نجد الماء فماتت  
الحيتان تحت الجرد قال رضي الله عنه ينبغي ان يؤكل عند الكل. رجل اشترى سمكة  
في خبطة مشدودة في الماء وقبضها ثم دفع الخبطة الى البائع وقال احفظها وجاءت  
سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رجح المتباعدة للبائع لانه هو الذي صاها  
فان الخبطة كان في يده فارتبط بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة  
من بطن المتباعدة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت  
المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولان المشتراة هي التي  
ابتلعت الاخرى فهما جميعا يكونان للمشتري لانه اهما صاها في ملك المشتري فيكون  
للمشتري. ولو لدغته حية سمكة في الماء فقتلها او نضب الماء عنها

ممانت او ماتت في الشبكة اكلت الامامات حقا عنه بغير سبب لانه طاف  
 ولا يوكل الحمار والبغل ويكره لحم الخيل في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لمالك  
 واختلف الشافعي في تفسير الكراهية في قول ابي حنيفة رج الصحيح انه اراد به التحريم  
 ولقبه كالحمة . ويحرم كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والثعبان والذئب والتمر والفهد  
 والتعلب والفسع والكلب والسنور والاهل والوحش والسنجاب والفتك والسمور  
 والدلق والذب والقرد واليربوع والضب وابن عرس وابن اوى والفيل والخنزير  
 وجميع الهوام مما يكون سكنا في الارض كالفاوارة والوزغة وسام برص والقنفذ  
 والحية والقنفذ وكل ما لا دم له كالزنبور والبعوض والذباب والبعوض  
 والقمل والقراد وكل ذي مخالب من الطير كالصقر والبازي والنسر والعقاب والبا<sup>شق</sup>  
 والشاهين والبغاث والحدادة وما ياكل الجيف من الطيور كالغراب الابقع و<sup>صين</sup>  
 الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحها حرام في قول ابي حنيفة رج . وقال ابو يوسف ومحمد  
 رج لا بأس باكله اذا تم خلقته فان لم تتم لا يوكل ولا يوكل الجلالة ولا يشرب لبنها  
 . والجلالة هي التي تعاد اكل الجيف والنجاسات ولا تختلط فتغير لجهان يكون متنا  
 واما ما يخلط فتتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر ان تلك  
 في لحمه لا بأس باكله . روى ان جديا غذي بلبن الخنزير لا بأس باكله لان لحمه لا يتغير  
 وما غذي به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر فعلى هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج لانه  
 يخلط ولا يتغير لحمه . وما روى ان الدجاج يحبس ثلثة ايام ثم يذبح وذلك لئلا<sup>سبيل</sup>  
 التنزه لان ذلك شرط . روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل  
 الدجاج وانما يحبس ما يتناول الجيف وغير الجيف على وجه لا يظهر ان ذلك  
 في لحمه على وجه التنزه . والشاة او الابل اذا سقي خرا فذبحت من ساعة اكلها



ثم الاصطيا قد يكون بالرمي وارسال الجراح المعلمة كالكلب والفهد والبانى والباشق  
والصقرون نصب الشبكة وحرق البير وغرذ القصب والسكين وما اشبه ذلك فان اراد الرمي  
ينبغي ان يكون السم جارحا ويسمى عند الرمي حتى لو قتل السهم جرحا حل اكله  
ومن شرطه ان يرمى الى الصيد. رجل رمى سهمين الى صيد فاصابه واثنى عنه بحيث لا يستطيع  
البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل اكله لان السهم الاول لما اثنى عنه فقد اخرج من ان يكون صيدا  
فلا يحل الا بد كوة الاختيار. وان رمى سهمين الى صيد فاصابه السهم فاثنى عنه ثم رماه  
آخر فقتله ذكرنا انه لا يוכל ويضمن الثاني للاول قيمته بجرحه لانه صار ملكا للاول  
وقد حرمه الثاني فيضمن قيمته وان رماه الثالث قبل ان يصيبه السهم الاول فقتله  
لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا. وان كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول  
يتحامل ويطير فرماه الثاني فقتله يكون للثاني يحل اكله ولو رمى صيدا فاصابه  
فلما انتهى اليه لياخذته مات قبل ان يقع في يده فلا بأس باكله. ولو ان صيدا الف  
دار انسان وكان ياورهم مكانا في تلك الدار حتى فرخ فاخذ رجل فراخه فهو للذي احده <sup>اليد</sup> الا لصا  
اذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا له فان اتخذ صاحب الدار وكرا وموضعا وفرخ  
فيه فالفرخ يكون لصاحب الدار. وهو نظير ما ذكره محمد بن رجل حفر في ارضه حفرة  
فرقع فيها صيد فجاء رجل واخذه قال الصيد يكون للأخذ. وان كان صاحب الارض اتخذ  
تلك الحفرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد. وكذا لو ان رجلا اتخذ حفرة في ارضه فدخل  
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان به حال يقدر على اخذه بغير صيد وشبكة فاخذها  
رجل فان اتخذ ذلك ليجتمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغيرة لك فهو للأخذ. رجل  
رمى صيدا فانكسر الصيد ثم اصابه السهم او رماه رجلان فاصابه سهم احدهما فقتله ثم اصابه  
سهم الآخر فقتله حل اكله. وقال زفر بن لا يحل وهو الاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان قتله

للثلاثة فخر ماء الآخر فان منها صحن الثالث مضغ حيا ونصفه لحا. وان مات من الاول  
 اكل ويضمن الثاني مجروحا بجراحة الاول. وان مات من الثاني لا يؤكل ويضمن الثالث  
 قيمته حيا مجروحا وان كان التحريم بتلك الذكاة يضمن النقصان ونصف قيمته وبه  
 جراحقان. وكذا الوراء احدهما قبل الآخر فوخت الرميثان معا فانه يؤكل وهما جميع  
 . ولو ربح سهمهما الاصيد وبيع ثم السهم في سنته فاصاب ذلك الصيد او غيره فاصاب  
 ذلك الصيد ونفذ الى غيره فاصابه حل جميع ذلك لافرق بين ان يصب سهمه صيدا  
 او صيدها اذا ربح السهم في سنته وان رد السهم ربح الى ورائه فاصاب صيدا لم يؤكل  
 . وهو كما لو وضع سيفه في موضع فخذ الريح وضر به على صيد فمات فانه لا يؤكل. ولو ربح  
 سهمهما الاصيد رده الريح بمنة او يسهة فاصاب صيدا لا يحل فان لم يرد عنه عن جهته  
 على صيده فادام السهم في سنته مضيه يكون مضافا الى الراء اما اذا رده الريح  
 بمنة او يسهة يقطع الاضافة الى الراء. وعن ابي يوسف ربح اذا رده الريح بمنة او يسهة  
 فاصاب صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطياد في يوم ربح  
 . وكذا لو اصاب السهم حائطا او شجرة او شيئا اخر فرده فهو رد الريح سواء كان  
 مضيه الوراء يكون مضافا الى الشجر والحائط لا بقوة الراء. وكذا لو اصاب سهم  
 اخر قبل ان يصيب الصيد رده عن وجهه فاصاب صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الرد  
 بالسهم الثاني مجوسيا او لم يكن قصده الاصطياد وانما كان قصده الرمي الى ذلك السهم  
 فاما اذا كان الثاني مسلما او كتابيا وكان قصده الاصطياد وسعى يحل لصيده ويكون  
 للثلاثة اذ لا فرق بين ان يصب سهمه وبين ان يرد سهمه سهمي اخر يصيبه. وقبل  
 لا يحل على كل حال لان سهم الثاني لم يجرح الصيد ولم يصب وسهم الاول خرج من ان يكون  
 مضافا الى الاول. فهو بمنة ما لو ربح سهمهما الاصيد فاصاب السهم قصده مودة



منه يرد على حائط فاصات تلك القصة تصد عنه فيخرج ذلك عن الكثرة  
هذا ولا يحل صيد السدده والجرج والمراض والعصا وما أسند ذلك وأخرج ذلك لأنه  
لا يخرق إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدث وطوله كالسهم وأمكن أن يرمي به فأن كان  
كذلك وخرقه بحده حل كله أما المرح الذي يذوقه الماطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل  
لأنه لا يحصل به أنفها والدم وكذا الورع الصيد يسكن فاصابه بحده فخرقه حل كله  
فإن أصابه بقضاء السكين أو بمقتضى السيف لا يוכל. والمزاد كالسهم لا يخرق ولا يحل  
في سبيل الدم ومتعل الحديد وغير الحديد ذلك سواء إن حرق حل والأملاد حد  
مروءة مبيع لها صيد أحل لحصول المص. وما توحي من الأهلآت محل بما يحل له  
من المرح وعن محمد بن في المعروء والمقراد أدلة المصرا وحارج المصروء أسان حل كله  
أما الشاة إذا دبت في المص لا تحل بالرحم وإن دبت خارج المص فمأه أسان حل كله وكذا  
بج إذا دبت المعروء والتور في المص علم أن لا تقدر على أخذ إلا أن يحتمل له جماعة كنه يله أن يرمي  
لأنه عجز عن الدكاة الاختيار به نفسه لأن المعريصول والتور يطمح أما الشاة إذا دبت في المص  
لا يرمي لأنه بعد في الدكاة لا يمساربه عادة وأن يرمي صيداً صيته الصيد من غير حرج  
ثم إن عده ومأه أي ما كان الصيد للثاء بخلاف ما إذا رمي صيداً فخرقه حرجة  
لا يستطيع الذهاب معها طلت كذلك وما ماتم يرى ومأه أحرقان الصيد يكون  
للأول لأنه في المسئلة الثانية لما حرجه حرجاً عجز عن الذهاب بحرجه صيداً أحد الرام  
فصار له في المسئلة الأولى لم يأخذ إذا لم يعجز عن الذهاب بحرجه فهو كمن نصب  
شبكة ورفع فيها صيد والمالك غائب ثم يخلص عن الشبكة ومأه حل أحرؤه  
فإنه يكون للثاء. وجاسد لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل إليها فإن كان لا يجازي  
عليها الموت ومأه لا تוכל وإن عاب العراب ومأه تוכל والحمامة إذا

من صاحبها فوماها صاحبها او غيره قالوا ان كانت لا تفتدي الى المنزل حل اكلها سواء  
 اصاب السهم الذبيح او موضعا اخر لانه عجز عن الذكوة الاختيارية وان كان يفتدي  
 الى المنزل فاصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعا اخر اختلفوا فيه . والصحيح  
 انه لا محل اكلها مروي ذلك عن محمد رحمه لا بها اذا كانت تفتدي الى المنزل يقدر على  
 الذكوة الاختيارية . والطبري اذا علم في البيت فخرج الى الصبراء حرماه رجل وسبعه ان اصاب  
 المذبح حل والا فلا الا ان يتوضئ فلا يوحدا لا بصيد . ولو رمى صيدا فانكسر الصيد  
 بسبب اخر ثم اصابه السهم فقتله حل اكله لانه عن رماءه كان صيدا والعبرة لو قت  
 الرمي . وكذلك رجلان رميا معا الى الصيد فاصاب سهم احدهما . فله تمام الصيد  
 سهم الآخر وقتله حل لان الرمي كان الى الصيد . والمتروكي والصبراء دارمائه فاداه حل  
 اكله وهما لو بدوا سواء . ولو رمى سهمي الاصيد فاصاب السهم طله هـ او سره  
 فقتله حل اكله اذا رماه وحصلت الرمية الى اللحم لان المقصود تسبيل الذئب وقد  
 حصل . ولو رمى صيدا فاصابه السهم فاصابه سهم اخر فاصاب الصيد  
 وماء لا يוכל لانه بالسهم الاول خرج من ان يكون صيدا . ولو رمى صيدا بسيف  
 تا ان منه عصا ومات اكل الصيد كله الاما ما منه . كانه في الحاهلية  
 يقطعون عصا لاله من الشاة او يقطعون بعض لحم الفخذ منها فياكلون بها هم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وان لم يكن بان ذلك العضو منه اكله فانه  
 العضو منه ابيض وان كان تعلق ذلك العضو منه بحلده فان كان بحيث لا يتوهم انضامه  
 بعلاج فهو والمباين سواء . وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك امانة ويוכל كله  
 وان قطعه بنصفين طولاً يוכל كله لانه لا يتوهم بقاء الصدا بعد ذلك معروقة  
 الذبيح . وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانه فانه يוכל الثلثان مما يلي الواس ولا يוכל



ثلث الذي يلي العجز. وإن قطعها ثلث مما يلي الرأس فله يוכל ككله لأنه ما بين النصف إلى  
 العنق مدح. لأن الأوداج تكون من القلب إلى الدماغ. أما إذا بان الثلث مما يلي العجز  
 لم تتم الذكوة لأنه يقطع الأوداج. بخلاف ما إذا بان الثلث مما يلي الرأس لأنه يقطع الأوداج  
 منهم عمل الذكوة يقطع الأوداج فيوكل لحه وكذا إذا قده بنصفين يتم فعل الذكوة  
 بقطع الأوداج فيوكل ككله. وإن آبان طائفة من رأسه فأن كان أقل من النصف لم يוכל ما بان  
 منه لأن الرأس ليس بمذبح فهو كما لو بان جزء من الذنب وأن كان نصفاً وأكثر لكل  
 لأنه ينقطع الأوداج به فيكون فعله ذكوة. مسامح عجز عن مد قوسه بنفسه فاعانه على مد  
 بجوسه لا يحل أكله لاجتماع المحرم والمحل فيجزم كما لو أخذ بجوسه بيد المسامح وذبح والسكين  
 في يد المسلم لا يحل أكله ولو رمى صدأ فإصابه السهم فخرجه فوقه على الأرض ومات  
 يحل أكله استحساناً لأن هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه. وإن أصابه السهم فوقه في  
 ماء أو على جبل ثم وقع منه على الأرض فمات لا يוכל لعل أن وقوعه في الماء قتله ويستد  
 في ذلك طير الماء وغير طير الماء لأن طير الماء إنما يعيش في الماء غير مجروح. وكذا لو وقع  
 الصيد على شجرة بعد ما أصابه السهم ثم وقع منها على الأرض أو وقع على السطح ثم وقع  
 منها على الأرض لا يוכל. وإن مات على ذلك الشيء ولم يقع منه شيء على الأرض فهو  
 حلال. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وأن رماه في الهواء فوقع على جبل فمات أو على  
 سطح فمات حل أكله لأن الموضع الذي وقع فيه بمنزلة الأرض وهذا إذا كان ما وقع به  
 مما لا يقتل وإن كان ما يقتل عادة مثل حدة القسيبة المنصوبة وحدة الأجر واللبنة  
 القائمة أو الرمح ومحوها لا يוכל لأن ذلك سبب لموته. وذكر في الأصل لو وقع على  
 أجرة موضوعة على الأرض ومات يוכל بمنزلة ما لو وقع على الأرض أراد بذلك  
 أنه لا يصيبه من الأجرة إلا ما يصيبه من الوقوع على الأرض فإن ذلك مما لا يستطاع

الامتناع عنه فلو نفعوا وذكره المفسر لوضع على شجرة فاشتق بطنه ومات فانه  
لا يوكل لانه ذلك سبب لموته . وعن بعض المتأخرين رح اذا رمى صيدا فخره ووقع  
في الماء ومات قالوا بنظر ان كان يرمي حيوته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال انه لم  
مات بالماء وان كان لا يرمي حيوته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى  
الماء . هذا كله اذا لم يدرك ذكوته فان ادرك فدمجها حل لفوله تعالى الاما ذكبتهم  
وروي ان رجلا جاء الى سعيد بن حبيب رضي فقال كانت لبعض الحية نعامه فمر بها  
انسان فقتلها فاقامها على كناسه وهي حية فقال سعيد رضي ذكوها وكلوها هذا بدل  
على ان النعام من المأكولات رجل روى الى خبز بوا وسدا وذب او ما اتسه ذلك  
يعمد به الاصطياد وسمى فاصاب صيدا مأكولا اللحم وقتله حل اكله عندنا وقال زفر بن  
لا يحل . ولو رمى الى جراد او السمكة وترك التسمية فاصاب طائرا او صيدا اخر وقتله حل اكله  
. وعن ابي يوسف رح روايتان روى ابن رستم رح عنه انه لا يحل لان ما اصابه لا يحل بدونه  
التسمية والمصحيح انه يوكل . ولو رمى الى ادمى او بقرا وشاة او ابل او معرا حل وسمى  
فاصاب صيدا مأكولا لا رواية لهذا في الاصل ولا يبيح رح فيه قولان في قولنا يحل وفي  
قول لا يحل . واليه اشارة في الاصل ولو رمى الى صيد معين وسمى فاصاب غيره حل عندنا  
وقال مالك رح لا يحل ولو رمى الى صيد وهو بطن انه شجرة او انسان وسمى فاذا  
هو صيد مأكول اكل هذا اذا اصطاد بالرمي فان اصطاد بارسال الجوارح المعلقة  
جا . وهذا الاصطياد يخص بشرائط اعمدها ان يكون ما يصطاد به معلما . والثاني  
ان يكون جارا بناب او مخلب . والثالث انه لا بد من ارسال البصير الى ما تباعن  
الادى في الذبح والواجب التسمية الا ان في الرمي بشرط التسمية عند الرمي وفي ارسال  
الكلب والبازي وما اشبه ذلك بشرط التسمية وقت ارساله ولا يشترط تعينه



لصيده في الارسل عند تاحته لو ارسل كلبا او بازي على صيده فاخذ ذلك الصيد او  
 غيره واخذ عدد امن الصيد محل الكلب تلك التسمية ما دام في وجه الارسل وعلى  
 قوله ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين بفتح تعيينه حتى لو ترك  
 ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يحمل عنده. ولو ترك التسمية عنه الوجها وعند  
 ارسل الكلب عامدا لا يحمل اكله. وان ترك ناسيا هل اكله ولو ارسل الكلب وترك  
 التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى وزجرا فزجرا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يحمل لان  
 وقت التسمية عند الارسل فلا يعتبر التسمية بعد الارسل. والشرط الخامس  
 الامساك لصاحبه. والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا متمتعا والسابع  
 ان لا يتواري عن بصره ولا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد  
 لانه اذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحمل لقوله ابن عباس  
 رضي كل ما اصميت ودع ما انمت والاصماء ما رايتها والانماء ما توارى عنك وعن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء  
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويشترط ان يكون السهم جارحا  
 فان كان معراضا ان خرق يוכל وان لم يخرق لا يוכל. والمعارض سهم لا يصل له يد  
 ولا يخرج فلا يוכל صيده الا ان يكون رأسه محمدا فاصاب الصيد بجره  
 يוכל ولو ارسل فهداه او كلبه الى صيد وسمى واخذ الصيد وجره وقتله واكل منا  
 لا يוכל الصيد. والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يוכל لان الكلب يقبل  
 التعليم على وجه يمسك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه  
 الاكل بل يعلم البازي بان يحببه اذا دعاه فيكتفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ومسا  
 لصاحبه فان اخذ الصيد وقتله حرجا واكل منه سنأجرهم هذا الصيد ويخرج الكلب

من ان يكون معلما وهو كالبازي المعلم اذا فرغ منه وامتنع من اجابته لا يبقى معلما فيحرم  
 هذا الصيد ويحرم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيد قبل ذلك في قول ابو حنيفة  
 رح. وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لا يحرم تلك الصيد. وقال بعض مشائخنا رح انما  
 يحرم تلك الصيد في قول ابو حنيفة رح اذا كان العهد قريبا. فاما اذا طاول العهد بان  
 اتى عليه شهرا ونحو ذلك وصاحبه قد دلتك الصيد لا تحرم تلك الصيد في قولهم  
 لان في المدة الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي  
 وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطاد تلك الصيد  
 فيحرم تلك الصيد. وقال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح ان الخلاف  
 في الفصلين واحد لان الحرفة لا تنسى ولا يجل صيده بعد ذلك حتى يعلم انه صار معلما  
 بان يصيد ثلثا ولا ياكل منها فيعمل الرابع في قول ابي يوسف ومحمد رح. وابو حنيفة  
 رح لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأى صاحبه ان كان في اكثر رأيه  
 انه صار معلما فهو معلم. وقيل يرجع في ذلك الى اهل العلم من الصيادين فاذا  
 قالوا صار معلما فهو معلم. وكذلك على هذا الخلاف تعليمه في الابتداء وعلى قولهما  
 تحصيل ذلك بان يجيبه اذا دعاه ويرسله على الصيد فيصيد ولا ياكل منه ثلث  
 مرات وابو حنيفة رح لم يوقت لذلك وقتا وقال هو مفوض الى رأى صاحبه  
 وروى الحسن عن ابو حنيفة رحمه الله مثل قولهما الا ان على رواية الحسن رح يوكل <sup>الصيد</sup>  
 الثالث. وعلى قولهما لا يوكل الثالث وانما يوكل الرابع. رجل ارسل كلبه المعلم <sup>الى</sup> الصيد  
 فاخذ الصيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واخذ الصيد من الكلب ثم وثب  
 الكلب عليه وانتفض منه قطعة فري بها صاحبها الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل  
 هذا الصيد لانه لما امسكه حتى وصل الى يد صاحبه فقد تم مسكه فلا يحرم بعد ذلك



نألوأخذ لحما الحرم من غنائه في صاحبه واكل به لا يخرج من أن يكون معلما ولو انتهش  
 لكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد وأخذه وأخذ غيره وقتله لا يحل  
 أكله لأنه لما أكل القطعة التي انتهشها خرج من أن يكون معلما وإن كان ألقى تلك القطعة  
 واتبع الصيد وأخذ وقتله ولم يأكل حتى أخذ صاحبه ثم عاد وأخذ تلك القطعة لم يضر  
 لأنه أمسك الصيد على صاحبه حين لم يأكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في  
 الاصطبا لا يجرم الصيد ويحل عندنا. وقال ابن أبي ليلى ربح لا يحل ولو أكل جناحه أو منقار  
 أو ظفره حرم في قولهم. ولو أرسل الكلب المعلم إلى صيد وسعى فأصاب الصيد وكسر عنقه  
 ولم يجرحه أو جثم عليه وخنقه لا يוכל لأنه لا بد من الجرح في أي موضع كان من الأدماء  
 . وعن أبي يوسف والشافعي ربح لا يشترط الجرح والباري إذا قتل الصيد حل أكله وإن  
 لم يجرح وإذا شارك الكلب المعلم في أخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل أكله لاجتماع  
 الحرم والمحل. وكذا لو أرسل كلبه إلى صيد فأعانه كلب مجوس أو كلب غير معلم حتى  
 ردا الصيد على المعلم وأخذ المعلم وقتله لا يحل أكله. ولو رد عليه مجوس فأخذه  
 الكلب المعلم لمسلم حل أكله لأن المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والمجوس  
 . ولو أرسل كلبه على صيد وسعى فأخذ في إرساله ذلك صيودا كثيرة واحدا بعد واحد  
 حل الكل وكذا لو رمى صيدا فأصابه السهم ونفذ وأصاب آخر ونفذ وأصاب آخر  
 حل الكل عندنا. وقال مالك ربح يحل الأول ولا يحل الثاني لأن عندنا تعيين شرط  
 في الرمي والإرسال وذلك وجد في الذي عينه دون غيره. وإذا أنقلت الكلب المعلم  
 أو جرحه أخرى غير الكلب وأخذ صيدا وقتل لا يحل فلوان صاحبه صاح بها بعد الانقلاء  
 إن لم يزد في الطلب ولم ينزجر بزجره لا يحل وإن انزجر وزاد في الطلب حل أكله لأن  
 ذلك يكون بمنزلة الإرسال. ولو أرسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عدا ثم زجره وي

فان شرب واحد الصيد وقتل لايجل لان الارسال من تارك التسمية فخذ فعل محرم فلا يصح  
الاجتهاد ولو ان الرسل ادرك صيدا للكلب او البازي او الرمية حيا ولم يذبحه حتى مات  
ذكر في الكتاب انه لايجل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحنفي اخرج هذا على ثلاثة اوجه  
اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او يصل اليه ويموت من ساعته  
ولم يجده زما نايذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل اكله لانه لم يقدر على الذكوة الاختيارية  
وان مات بعد وصوله اليه فلا فصل ولم يجده زما نايذبحه قال في الكتاب لايجل وقال  
الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل ح حل اكله قالوا ما قال في الكتاب قياسا قال لا  
استحسنه وبه نأخذ واذا توارى الكلب والصيد عن الرسل ثم وجد الرسل  
وقد قتل وليس فيه اثر غيره حل اكله وكذا اذا رمى الصيد فوجد بعد ذلك ميتا وفيه  
سهمه وليس فيه جرح اخر حل اكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى  
عن البصر خصوصا اذا كان الاصطيد في الغياض والمشاجر فيكون عفوا فان كان ترك الطلب  
واشتغل بعمل اخر حله اذا كان قريبا من الليل فطلبه فوجد الصيد ميتا والكلب  
او البازي عنده وبه جراحة لا يدري انه حرجه الكلب او غيره لايجل اكله عندنا خلافا  
للشافعية رحمه الله وسلم ارسل كلبا للمعلم على صيد وسعى فزجره بجوسى او برندا ومحرم  
فان شرب ثم قتل الصيد حل اكله ولو كان الرسل ممن لايجل ذبيحته والواجر ممن يجل لا يوكل  
لان المعتبر هو الارسال وهو كما لو ذبح بجوسى ثم ارسله سلم سكينه بعد لا يوكل مسلم  
ارسل كلبه على صيد فضر به الكلب ولا فرق ذمه فضر به ثانيا فقتله حل اكله لان هذا مما لا  
الاضرار عنه في صيد الكلب ولحمى صيدا فاصابه وخرقه فوقع في الملوغات قال بعضهم ان كان بين  
حيوته حين وقع في الماء لايجل اكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرجع حيوته حين وقع في  
الماء حل اكله لانته مات بغير الماء وان رمى صيدا فوقع عند مجرى ماء مقدرا وما يقدر على ذبحه فالتا لايجل اكله



لأن الجوسي قادر على دبحه بتقديم سلامه فلا يحل ذكوة الاضطرار وان ارسل كلبا على صيد  
 فعقره فوقع عند نائم اورد على صيد اصابه فوقع عند نائم والثائم بحال لو كان مستيقظا  
 يقدر على ذكوته فانت لا يוכל في قول ابي حنيفة ربح لان عند الثائم بمنزلة المستيقظ حمله  
 مسائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ولو ارسل كلبه على صيد  
 فاعطاهم عرض له صيد اخر فقتله حل اكله . وان فاقه ذلك الصيد فوجع فرفض له صيد  
 اخر في وجوعه فقتله لا يحل اكله لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل  
 رجل ارسل كلبه على صيد فجرعه وبقي فيه من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فاحذ  
 المالك ولم يذكه حل اكله . وكذا لو رعى صيدا فاصابه وجرعه وبقي فيه من الحيوة ما يبقى  
 في المذبوح بعد الذبح فادركه المالك ولم يذبحه حل اكله . ولورما اخرج هذه الحالة  
 خاصا بالسهم الثاني لا يحرم لانه في حكم المذبوح <sup>الستين</sup> فرب ابو حنيفة ومحمد ربح بين عاتين  
 وبين الشاة اذا مرضت او بقرد ثب بطنها وبقي فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح  
 فان على قول ابي يوسف ومحمد ربح لا يعتبر هذه الحيوة فلا يكون الرخصة والتب بطنها  
 محلا للذكاة حتى لو ذبحت لا تحل . وعلى قول ابي حنيفة ربح تكون محلا للذكاة حتى لو ذبحت  
 حل اكلها . وفي مسئلة الصيد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو اخذ المالك الصيد فيه من  
 الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل اكله . وقيل على قول ابي حنيفة ربح  
 في التي مرضت والتي بقر الذئب بطنها وبقي فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح لا يجب  
 لا يحل اكلها هو قولهما . والصحيح انها تוכל عند لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكوة  
 حكما فلا يعتبر هذه الحيوة . وفي الرخصة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة باعتبار هذه  
 الحيوة عند ابي حنيفة ربح

كتاب في الذكوة

الأصل في اعتبار الذكوة قوله تعالى <sup>سورة المائدة</sup> **الذكوة** فمحل الذكوة في المقدور ذبحه اهليا  
 كان او وحشيا الخلق كله لقوله عليه الصلوة والسلام **الذكوة** ما بين الملبدة والمجبن  
 والذكوة الكاملة فري الاوداج الاربعة وهي الخلقوم والري والعرقان <sup>الذات</sup> بينهما  
 الخلقوم والري لان المقصود تسهيل الدم والرطوبات النجسة وذلك يحصل بما قلنا  
 فان قطع ثلثة منها حل في قولنا **يحيقة** رج اي ثلث كان وفي قولنا **يوسف** الاخر لاجل  
 حتى يقطع الخلقوم والري واحدا لودجين وعند محمد رج يشترط قطع الاكثر من كل واحد  
 من الاربعة. وذكر الكرخي رج ان هذا قول **يحيقة** وعند السافعي رج يعتبر قطع الخلقوم  
 والري دون العرقين الآخرين والمسئلة معروفة ثم السنة في الابل الغر وهو قطع العرق  
 في اسفل العنق عند الصدر والسنة في الشاة والبقر الذبيح فان ذبح الابل او غر الشاة  
 والبقر جازا فيلقوله عليه الصلوة والسلام ما انهر الدم واقر الاوداج فكل . وان  
 ضرب بالسيف من قبل القفا فان قطع العروق المشروطة قبل الموت حل ويكون مسلما  
 . وان مات قبل ان يقطع العروق لا يوكل . ويكون مسلح الجلد بعد الذبح قبل ان يبدؤا <sup>يذبح</sup>  
 لان ذلك فعل بعد تمام الذبح . ولو ذبح شاة او ابلا او بقرا فحرك بعد الذبح وخرج منها  
 دم مسفوح توكل . ولو لم تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا توكل لان محل الذكوة هو الحي  
 ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح . وان لم تحرك وخرج منها دم مسفوح او تحركت  
 ولم يخرج منها دم اكل لان الحركة وخرج الدم المسفوح علامة الحياة وان لم يعلم حيوة عند  
 الذبح لا يوكل . وان علم حيوته عند الذبح ولم يحرك ولم يخرج منها الدم اصلا اكل ولو خرج  
 شاة مريضة ولم تحرك منها الا ما قال محمد بن سلمة رج ان نحت فاما لا توكل وان نحت  
 فاما اكلت وان نحت عينها لا توكل . وان غمغت عينها اكلت وان مدت رجلها لا توكل  
 . وان قبضت رجلها اكلت وان نام شعرها لا توكل وان قام شعرها اكلت . وهذا كله



اذا لم يعلم حيوة وقت الذبح. وان علم حيوتها وقت الذبح اكلت على كل حال شاة او بقرة  
 خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكون ببيع  
 الام وهذا في قوله ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الجنين يتلذذ بذكوة الام شاة او بقرة  
 اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لانها تنضج الولد وهذا قوله ابي حنيفة رحمه الله  
 لان عند الجنين لا يتلذذ بذكوة الام بقرة او شاة تصرت عليها الولادة فادخل رجل  
 يده في موضع الولادة فوجد الولد حل اكله لوجود الذكوة الاختيارية وان جرحه في موضع  
 الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بالذكوة  
 الاضطرارية وهو الجرح في اى موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز  
 عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة  
 قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بالذكوة  
 وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مريضة او بقرة الذئب بطناها  
 وبقية منها من الحيوة ما يبق في المذبوح بعد الذبح على قوله ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر  
 تلك الحيوة في لو ذكاهما لا تحل. واختلف المشايخ على قوله ابي حنيفة رح ذكر الطحاوي  
 والفقهاء ابو الليث رح ان تلك الحيوة معتبرة في قوله ابي حنيفة رح حتى لو ذكاهما يحل  
 في ذكر خمس الائمة السرخسي رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت <sup>الحيوة</sup>  
 فيها يتوهم بقاءها ولا يتوهم. وقال ابو يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او  
 اكثر من يوم تحل بالذكوة وروى عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها استثنى نصف  
 يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطراب المذبوح وروى عن محمد رح اذا بقر الذئب  
 بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقى فيها من الحيوة  
 والفتوى على ما ذكرنا ابي حنيفة رح اولا المرأة المسلمة الكاينة في الذبح كالرجل وكذا

الصبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيضع قسيته لما يبيع اسلحه  
 وان كان لا يعقل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاخرى  
 مسامحة او كتابيا لانه اعد من الناس وكذا ذبيحة اليهودى والنصارى حلال  
 وان كان الكلب حربيا الا ان يسمع منه انه يسمع عليه المسبح فاذا سمع منه ذلك لا يحل  
 لانه اهل به لغيرانه قال بعض اصحاب الشافعى رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان  
 ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوس حرام وان نفود المجوسى وتنصر يكل صيده  
 وذبيحته لانه يقر على ما انتقل اليه ولو تجسس اليهودى او النصارى لا يحل صيده ولا يוכל  
 ذبيحته والغلام اذا كان احد ابويه نصرانيا والاخر مجوسيا وهو يعقل الذبح يكل صيده  
 وذبيحته عندنا. وقال الشافعى رح لا يוכל لاجتماع المحرم والمحل فلا يحل كما لو اشترك  
 المسلم والمجوسى في الذبح فانه لا يוכל. ويكره ذبيحة الصابى الا انه يحل في قول ابى حنيفة  
 رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكر الكوفى رح انه لا خلاف بينهم في الحقيقة  
 وانما اختلفوا لا يقيم صنفان صنف منهم يقر ونبوة عيسى عليه السلام ويفرّقون الربوبية  
 فهم صنف من النصارى. وانما اجاب ابو حنيفة بحل ذبيحة الصابى اذا كان من هذا الصنف  
 وصنف منهم ينكرون النبوة والكتب اصلا ويعبدون الشمس نعم كعبدة الاوثان  
 لا يוכל صيدهم ولا يحل ذبيحتهم. وانما اجاب ابو يوسف ومحمد رح بجرمة الصيد والذبح  
 في حق هؤلاء رجل اذا دان يذبح عددا من الذبائح لا يجزئه تسمية واحدة على واحدة لما  
 بعدها وان اصبح الرجل مشاة ليدبح وسعى ثم الى تلك المسكين واخذ غيرها فذبح بها عات  
 بخلاف الرماذ اخذ سهما وسعى ثم الى ذلك السهم واخذ سهما اخر فانه يشترط  
 وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على فعل الرمي والثاني  
 غير الاول وههنا الشرط هو التسمية على الذبح دون مسكين وذلك لاختلاف باختلاف



السليق وما يجتنبها باختلاف المذبح ولهذا لو ترك تلك الشاة واخذ أخرى  
 ودجها بتلك التسمية لايجل ولو اضجع شاة وسبح ثم كلم انسانا او شربهما واخذ سكيناً  
 او ما اشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية جاز لوجود التسمية على الذبح والعمل  
 اليسير لا يفصل بين التسمية والذبح ولو اطال الحديث او اطال العمل ثم ذبح لا يוכל  
 لوقوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا يقبل المجلس بالعمل الكثير ولا يقبل  
 بالعمل اليسير ولو قال عكان التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر  
 يريد به التسمية جاز وان اراد به التحميد دون التسمية لايجل لان الشرط ذكر اسم الله تعالى  
 على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحميد على العطاس  
 فذبح لايجل الخياط اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في احد الحرمين  
 عن ابي حنيفة رح لان المأمورة في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقاً وهذا الشرط ذكر اسم  
 الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية او اراد به التسمية على الذبح اكل  
 اما اذا نوى التسمية على الذبح فظاهر واما اذا لم يكن له نية وكذلك عند العامة  
 وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الذبح وانما اراد شيئاً آخر لايجل له لانه نوى  
 غير ما امر به ويكره ان يسمى مع اسم الله تعالى سواء فيقول اللهم تقبل من فلان وما اشبه  
 ذلك ولو قال باسم الله واسم محمد قال ابو القاسم الصغار رح لايجل ولو قال بسم الله  
 صلى الله على محمد يجل اكله ولو قال باسم الله واسم فلان قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله  
 ان يكون مبتدئاً وهو الصحيح قال محمد بن سلمة رح لا يصير ميتة لانها لو صارت ميتة يصير  
 الرجل كافراً قال ارض وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مررت في الاضاحي والله اعلم

كتاب الودعة

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون ابتداءً وما لا يكون وجلاً بآية بتوب إلى وجهه

بين يديه وقال هذا ودعيعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب إلى آخر بيعة وتترك  
 الثوب ثم فضاء الثوب كان ضامنا لأن هذا قبول منه للوديعة عرفا وكذا لو وضع  
 صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بها كما كان ضامنا لأن هذا ليداع  
 عرفا ولو قال الجالس لا قبل الوديعة توضع بين يديه وذهب فضاء الثوب لا يضمن  
 لأنه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول رجل جاء إلى خان بداية وقال لصاحب الخان  
 ابن اربطها فقال صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجده  
 الدابة فقال صاحب الخان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم يكن لصاحب الدابة  
 صاحب كان صاحب الخان ضامنا لأن قول صاحب الدابة ابن اربط الدابة استبداع  
 عرفا وكلام صاحب الخان هناك قبول الوديعة. وكذلك رجل دخل الحمام وقال لصاحب  
 الحمام ابن اضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو والاول سواء وإن كان  
 صاحب الحمام جالسا لأجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل  
 باللسان شيئا ودخل الحمام فإن لم يكن للحمام ثياب يضمن صاحب الحمام لأن وضع الثياب  
 برأى العين منه استحفاظ وإن كان للحمام ثياب فإن كان الثياب طاصرا لا يضمن صاحب  
 الحمام شيئا لأن هذا استحفاظ من الثياب إذا لم يقل لصاحب الحمام ابن اضع الثياب  
 وإن كان الثياب غائبا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام وإن سمع منه من  
 صاحب الحمام في يضمن صاحب الحمام بالتضييع. رجل دخل الحمام فوضع ثيابه بمحض من صاحب  
 الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام قائما قالوا لك أن ثيابا تاعدا  
 لا يكون ضامنا لأنه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وإن كان قائما مضطجعا أو  
 واضعا جنبه على الأرض كان ضامنا لأنه تارك للحفظ. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
 عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام وليس ثيابه ولم يدر أنها ثيابه أو ثياب غيره ثم خرج



صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابه وقال الحجام خرج رجل من الحمام وليس الثياب فطقت  
انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ . قوم جلوس في مكان تقام واحد منهم وتترك  
كتابه ثم قام الباقيون معا فهلك الكتاب فممنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب  
عندهم فقد استحقظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فممنوا جميعا  
وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخرين للحفظ يتعين  
للضمان . سورة قام من الحانوت للصلوة في الحانوت ودائع فطاعت الوديعه لم يضمن  
صاحب الحانوت لانه حافظ بحيرانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايذا على الوديعه  
بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته يحوز رجل دين الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة <sup>لث</sup>  
وخمسة وديعه عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض <sup>بض</sup>  
سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة  
التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى  
التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فيضمن سبعة ونصفا

### فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا  
لانه جهل الامانة فيضمن كاللومات مجهولا وهو كرجل عند غنم لقوم اختلط ولا يعرفها  
فانه يكون ضامنا . وقال الفقيه ابو الليث رح ان قل وضعت الوديعه في داري فنسيت  
المكان لا يكون ضامنا . ولو قال لا ادرى وضعتها في داري او في موضع اخر كان ضامنا  
وهكذا روى عن ابي يوسف رح . ولو قال وضعت الوديعه في مكان بين يدي ثم نسيت  
فنسيتها او قال سقطت مني قال الفقيه ابو بكر الخريجي رح يضمن . وقال الفقيه ابو الليث  
رح ان قال سقطت مني لا يضمن . ولو قال بالفا رسية بيهكم لم يكون ضامنا وان قال يفتاد

ارضن لا يضمن . وقال الفقيه ابو الليث ربح قد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة  
 ولا ادرى كيف ذهبت كان القول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قال في عرفنا  
 لا فرق بين قوله بيفكدهم وبين قوله بيفتاد اذ من لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا ادرى  
 كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت  
 وقال شمس الائمة السرخسي ربح الاصح انه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا ادرى  
 كيف ذهبت او قال لا ادرى كيف ذهبت ولم يزد عليه . رجل دفع الى لالا ثوبا ليبيعه  
 ثم قال الدلال دفع الثوب من بدى وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام  
 الجليل ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا ضمان عليه . ولو قال نسيت ولا ادرى زاي حانث  
 وضعت يكون ضامنا حاراً ودفع عند رجل ذنب لافيه الات النجارين ثم ادعى انه كان  
 فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا ادرى ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر ربح  
 لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه رفعه او ضيعه فحجلف فان حلف برحمان  
 نكل ضمن . رجل اودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة  
 الزيادة قالوا الا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التضييع والخيانة ونحو ذلك  
 . وعن نصير ربح انه كسب الى ابن شجاع ربح في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت  
 موضعها فاجاب وقال ان دفنتها في داره لم يضمن وان دفنتها في غير ضمن قيل فان دفنتها  
 في كومة فسرق قال ان كان له باب فليس بتضييع والا فهو تضييع . وكذا اذا لم يكن  
 لها باب . رجل عنده ودعة فقال لا ادرى ضيعت ام لم اضح قالوا يكون ضامنا  
 ولو قال لا ادرى اضاعت ام لم تضع لا يكون ضامنا ولو قال هلك الوديعة عندك ثم قال  
 ردت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله في الرد لانه متنا ~~فقال~~ رجل دفع جوهر الى  
 رجل ليبيع فقال القابض انا اريها لا عرف قيمتها فضاع الجوهر قبل ان يريه الا الشيخ



الامام أبو بكر محمد بن الفضل مع ان ضاعت او سقطت جركته يكون ضامنا. وان سرت منه  
او بمزاحة اصابته من غيره لا يضمن. رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول  
اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادرى ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه  
ما اودعه عنده فان ابد ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه ائلف الوديعة  
بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت فانه لا يضمن  
لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجهله عاين اليه اذ مات المودع واختلف صاحب  
الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهلا للوديعة فصارت الوديعة دينا  
في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع مع على قياس  
قول اصحابنا مع يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قيا  
س قول ابي يوسف مع يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام  
المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدارهم  
لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركا بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك  
هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي  
في عيال المودع لا يضمن المودع حر كان الخالط او عبدا صغيرا وكبيرا ويضمن الذي خلط  
يستوى فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت دراهم او دنانير او شيئا مما يكال او يوزن  
ما انفق المودع طائفة اى بعضا منها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقى فان جاء المودع بمثل  
ما انفق محلظه بالباقي كان ضامنا لكل لان ما جاء به ماله فصار خالطا ماله بالوديعة  
ولو اخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدا له ان لا ينفق فرده الى موصعه  
تم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمي  
بعض من في عياله فهو كقوله ردتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعثت

بها البك مع اجنبه كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع  
 بعثت بها اليك مع هذا الاجنبى واستودعتها اليه ثم ردها علي فضاغت عند حلاصه  
 ويصير ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان. اذ اطلب صاحب الوديعة ربه  
 فجد وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جحد ما لا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال  
 وديعة فلان عندك فجد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال  
 وديعة عندك فجد قال شمس الائمة السرخسي رح فيه خلاف بين ابي يوسف واذ فرج  
 على قوله نفي يكون ضامنا. وعلى قوله ابي يوسف رح لا يكون ضامنا. وذكرنا اننا لم نجد  
 المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسما للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع  
 الذي كان فيه حالة الجود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجود فلا يضمن  
 صاحب الوديعة اذ اطلب المودع بالرد فجد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودعها  
 ثم اقام المودع البينة انها ضاغت عنده لا يقبل بينته ويكون ضامنا. وكذا لو اقام المودع  
 البينة انها كانت ضاغت قبل الجود وذكره المتقي اذ اجد المودع الوديعة ثم ادعى انه رده  
 الوديعة بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته. وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل الجود  
 وقال انما غلطت او نسيت او ظننت انه رددت حين دفعها الي واذا صادق في قوله هذا  
 قبلت بينته في قاس قوله ابخيفة وابي يوسف رح. ولو اطلب المودع برد الوديعة فقال  
 لم تودعني شيئا ثم قال بل او دعني ولكنها هلكت ذكره الكتاب انه يكون ضامنا وان قال  
 المودع اولا قد اعطيتها ثم قال جدا يام لم اعطكها ولكنها ضاغت لا يقبل قوله ويكون ضامنا  
 وقال عيسى بن ابا ن رج لا يضمن. والصحيح ما ذكره الكتاب ولو قال بعد موت المودع  
 ردتها علي الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن. ولو قال الرجل لغيره استودعني  
 الفاضاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه



ولَوْ قَالَ الْمُسْتَوْدِعُ اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتيه كان ضامنا ولو قال بـ  
 المال اقرضتها قرضا وقال المستودع بل ومنعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة  
 وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه . رجل اودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف  
 درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب اخذت اوديعة والدين  
 عليك وقال المستودع اعطيت القرض وضاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا  
 شيء عليه لانه هو الدافع . رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الوديعة وكله يقبض  
 الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة اخبره  
 من الوكالة قبلت بينته . وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبلت بينته  
 . رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاتاها المقرض مائة درهم وقال اخذ منها عشرين  
 قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه  
 رب المال اربعين درهما فقال اخطأها بتلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين  
 ويضمن بقيةها . اما البقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض  
 فاذا اخطأ العشرين الذي هو ملكه بالوديعة فصار مستهلكا للوديعة ولا ضمان  
 عليه في الاربعين لانه اخطأ الاربعين باذن مالكها . ولو استقرض من رجل خمسين  
 درهما فاعطاه ستين غلطا فاحد منه العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق <sup>كل</sup>  
 على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة وكذا  
 لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداس لو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذا  
 العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدراهم في الطريق يضمن  
 الثلثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان  
 وصية المتاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة في ذمته

اذا دفع الودع الوديعة لامن ليس في عياله او وضعها فيما لا يجر نفيه ماله او كانت الوديعة  
 دابة فركبها او حمل عليها او كانت الوديعة عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او شيئا يفرش  
 فاقترشه ثم اعادها اليه وردها الى الحالة الاولى برئ عن الضمان عندنا وان اخرجها  
 عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق فهداره فخاف عليها الحرق او كانت الوديعة معه  
 في سفينة فلمحقه غرقا وخرج اللصوص وخاف عليها او ما اشبه ذلك فذبحها الى غيره  
 لا يكون ضامنا. وللمودع ان يسافر بما له الوديعة عندنا اذا لم يكن لها حمل ومؤنة وقال  
 الشافعي مع ليس له ذلك فان نهاء ان يسافر بالوديعة ضامنا فربما فهلك كان ضامنا  
 عند الكل. واجمعوا على ان اللاب والوصي ان يسافرا بما له اليتيم ولا يصيران ضامنا  
 الوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل ببيعه ان قيد الوكالة بكان بان قال بعه بالكوفة فاخرجها  
 من الكوفة يصير ضامنا. وان اطلق الوكالة فسا فر به ان كان شيئا له حمل ومؤنة يكون ضامنا  
 وان لم يكن لها حمل ومؤنة لا يصير ضامنا عندنا اذا لم يكن له بد من السفر وان كان له بد  
 من السفر لا يكون ضامنا عندنا ببحيفة رج طال الخروج ام قصر وقال محمد بن يعقوب يكون ضامنا  
 طال الخروج او قصر. وقال ابو يوسف رج ان طال الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون  
 ضامنا. هذا اذا كان الطريق امنا فان كان مخوفا وله بد من السفر يكون ضامنا عند الكل  
 . وكذا الاب والوصي وان لم يكن له بد من السفر ان سافرا باهله لا يضمنون سافر بنفسه  
 يكون ضامنا. وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذا لم يكن المدفوع اليه  
 متيها بان كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والده اذا لم يكن متيها يخاف على الوديعة  
 وله ان يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة او مسانحة ليسكن معه  
 وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنا في نفقته او لم يكن فان الابن ان كان ساكنا  
 والديه ولم يكن في نفقتهما فخرج من المنزل وترك المنزل على الابن فصاعت الوديعة



التي كانت في المنزل لا يضمنان. ومن يجري عليه نفقته لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكناً معه.  
وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها. وكذا المودع اذا دفع الوديعة  
الى من يعرف المودع لا يضمن. ولو دفع المودع الوديعة الى عياله المودع ذكر القدر ورعى  
والفقيه ابو الليث وشمس الائمة السرخس يوجب انه يكون ضامناً وذكر الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل رجع في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان الرد الى من في عياله المالك يكون  
رداً الى المالك من وجه والضمان لم يكن واجباً فلا يجب بالشك بخلاف الغاصب  
اذا رد المصوب الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ لان ثم الضمان كان واجباً ولو  
علم من كان في عياله المالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالشك واذا دفع المودع  
الوديعة الى اجنبي فهلك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قول ابي حنيفة رجع  
وقال صاحباه رجع للمالك ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول  
وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء عثر شيئا اذا ملكها  
انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها المرتفع لا يملك الرهن بغير  
اذن الراهن فان فعل بهلك عند الثاني كان للراهن ان يضمن ايهما شاء قيمة  
الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد. وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها المخرج  
لا يملك الا بداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذا لم يقل  
له الوكيل اعلم فيه برأيت فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجاب الاول  
بيعه بغير الاقلا وان قال له الوكيل اعلم فيه برأيت فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني  
ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعلم فيه برأيت. ومنها اذا استاجر  
دابة ليركبها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للعمل. وكذا مستاجر  
الثوب ليلبسه لا يواجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعير

الثوب لللبس لا يعبر غيره. ومنها رجل اخذ ارضا وبذر الين رعاها ولم يقل صاحب الارض  
اعمل فيه برأيتك لا يدفع الي غيره مزارعة فان كان البذر من قبل الاخذ كان يدفع  
الي غيره مزارعة على كل حال. ومنها المضارب لا يدفع الي غيره مزارعة فان قال له اعمل  
فيه برأيتك كان له ان يضارب ولها ان يشارك شركة عنان ولا يملك المفاوضة وله ان  
يبضع. والمستبضع لا يملك الا بضع فان ابضع وهلك فلو لم يملك ان يبضع ايها الشارون  
سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والمستبضع لا يملك الا ايداع والاب والوصي والقاضي  
يملكون الا ايداع. عبدا وودع رجلا وغاب لم يكن لولاه ان يسترد الوديعة سواء كان  
العبد ماذونا او مجبورا عليه دين او لم يكن. رجل آوودع عند احد شريك في المضافة  
وديعة ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك اليه ضاع  
في يد شريك في حياته لم يكن مصدقا. رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع  
في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا يحفظ  
حانوته وذهب الوديعة من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رج ان كان الصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط  
ضمن. وقال القاضي الامام علي السعدي رج لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حانوته  
فلم يضمن. رجل دفع الى اخيه وقال اسق به ارضي ولا تستوارض غيري فاسقى الرجل  
ارض الامر ثم سقى ارض غيره فلما فرغ من السقي سرق المرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل رج لا يضمن الرجل لان الساقية اجراء معين وكيفا كان فالمرغ غير مستاجر ولا  
مستعار بل هو وديعة عند فلما سقى به ارض غيره صار مغالغا فاذا ترك الاستعمال عادت  
وديعة كما كانت. ومن حكم الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاق  
بخلاف الاجارة والمعاينة فان فيها لا يخرج عن الضمان بتلك الاستعمال. مودع غاب



عن بيته فقال له رجل اجنبت ان لي في بيتك شيئاً فادفع الي المفتاح حتى ارفعه فسلم اليه  
المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة فوضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل بن لا يضمن المودع لان بدفع المفتاح اليه لم يصح اعدا بيته فيد الاجنب عليه جهر  
ابنته بما جهر مثلها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله لا يصدق في الامارة الا ان يشهد عند التجهيز انها امانة. وقال القاضي  
الامام علي السعدي رح يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالحق بالتمليك يكون القول  
قوله قال رضو عندي ان كان الاب من كرام الناس و اشرفهم لا يقبل قوله في الامانة  
طائفة من اوساط الناس كان القول قوله . رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان  
ادفع الي هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى القاء في امره مواجهة ثم قال  
للمرسل بعد ذلك لقيته فامرته بدفعها اليك ثم ارجع ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل رح له ان لا يدفع الا ان يكون المال ديناً عليه للامر فيلزمه بالدفع في الدين  
ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة التصديق في الدين وفساده  
في الوديعة . رجل اجلس عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقته ثم وجد المولى  
بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع المولى العبد فان كان لصاحب الوديعة بيننا  
على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز البيع  
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه ظهران المولى باع عبداً مدبراً  
وان لم يكن له بيعة فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل  
فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبيعة سواء  
وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى  
لان الدين ظهر في حق المولى دون المشتري . رجل اودع عند انسان خمسمائة درهم فانفق

المودع منها ثلثمائة درهم ورد على صاحبها الوديعة مائة درهم ثم حلف انه لم يحبس من  
 الوديعة شيئا قالوا لا يكون حاشا في بيته لان ما انفق صار دينا عليه بالاتفاق فلا يكون  
 حاسبا للوديعة. رجل استعار من رجل ذهبا فقلد به صبيافسرق قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رج ان كان الصبي ممن لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه  
 المستعير يغيرها فظ كان المستعير ضامنا. قال الشيخ الامام هكذا ذكر ابن سماعة عن  
 محمد بن النوار رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى غيره ليساها  
 فصاعت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوب نفسه يضمن لانه لو اعار غيره <sup>بضم</sup>  
 وان لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لانه لو اعار غيره لا يضمن وكل من له  
 ان يعير كان له ان يودع. ومن لم يكن له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر شمس الائمة  
 السرخسي رج ان المستعير لا يملك الايداع مطلقا ولو فعل كان ضامنا رجل غاب فجاءت  
 امرأته الى القاضي واحضرت والد زوجها وادعت عليه ان للغائب وديعة يزيدا به وطلبت  
 النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله اذا كان في يد والده الزوج درهم  
 او ما يصلح لنفقة الزوجات من طعام وكسوة والاب مقربان ذلك في يد كان للمرأة ان  
 تطلبه وللقاتل ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها بغير امر القاتل  
 فان دفع بغير امره كان ضامنا. وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله  
 ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا لزوجها عندها وانها ليست بوكيلة عن زوجها  
 وانما يستخلف من كان خصما وان لم يكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة  
 بينهما. ولو كان للغائب دين على رجل والغريم يقربا للمالدا النكاح فالدين بمنزلة الوديعة  
 ثلاثة اودعوا رجلا ما لا قالوا لانه في الرجل مناجية نجتمع كلنا فدفع نصيب احدهم  
 اليه كان ضامنا في تولد ابجذيمة رج لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة



. رجلان اودع ارجلا نوبيا وقالا لا تدفع الا اليينا جميعا فدفع الى احدهما كان ضامنا . فان اراد  
 المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الخيلة له في ذلك ان يقول للحاضر اليك يطالب به بعد  
 دفعه الى الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقر بالدفع الى الاول مودع مات تقاضا  
 ورثته قد رد الوديعة في حياته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذا من الورثة لانه  
 مات بجهل فان اقامت الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حياته ردت الوديعة  
 قبلت ببيئتهم لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا . ولو قال المودع لربي الوديعة قد ردت  
 بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه لان الوديعة  
 صارت دين لمن حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ بيمينه  
 . رجل سأل مال انسان في حياته ثم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن الظالم عن الدين ويبقى حق الميت في مظالمه اياه ولا يرجع  
 له الخروج عنها الا بالتوبة والاستغفار للميت والدعاء له . رجل عند وديعة لانسائي  
 وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غيره بنفق عليهما وتسكنان معه فهما في عياله قوم  
 دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فآخذها واستدها في منديله ووضع في كفه فدخل  
 المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا  
 لا يكون ضامنا . وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت ونعم القول قوله  
 مع اليمين ولا ضمان عليه . مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتت فنسيتها فضاقت  
 كان ضامنا . ولو قال وضعت بين يدي فحاركا قالوا ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار  
 وعرصة الدار لا تعد حرز له كالجرار والذهب يكون ضامنا ولو قال دفنت في دار  
 او في كوخ . نسيت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعا .  
 . فيما اذا وضع الوديعة في مكان حصين فنسيت موضعها اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى وضعت

توداري لا يضمن وان قال لا ادري وضعت في داري او في مكان اخر كان ضامنا. امرأة اودعت  
صبية من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشئ فرقت الصبية في الماء لاضمان عليها ولو كانت  
الصبية غصبا عند غصب والسئلة بها كان ضامنا والله اعلم

### فصل فيما بعد تضييعا

الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غائب فخير عليها الفساد فان رفع الى  
الاقاضي يبيعه جاز ويمنع ان يرفع فان لم يرفع حتى فسد لاضمان عليه ولو كانت الوديعة  
حنطة فافسدتها الفأرة وقد اطلع على ثقب معروف فان اخبر صاحب الحنطة ان ههنا  
ثقب الفأرة لا يضمن. وان لم يخبر بعدما اطلع على ذلك ولم يسه مكان ضامنا. ولو كانت  
الوديعة دابة فاصابها شئ فامر المودع رجلا ليحياها فاعا لجها فطبت من ذلك فطلب  
الدابة بالخيار يضمن ايها شاء فان ضمن المستودع لا يرجع المستودع على الذي عالجها بل هو  
. وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت الامر بالعاجة او الدابة لغير الذي فيه  
وعلم ان صاحبها لا يأمر المودع لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له كان له ان يرجع على  
المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عند ظاه  
ثيابا فوضعها الظاهر في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بما في كل شهر جعلها وظيفة  
عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة رهنها عند غير فترت قالوا انما  
الغامى لا يقدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتفن لانه مودع <sup>الغائب</sup>  
وبغير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتفن وكذا الرجل الذي يقره  
بالفارسية يايكرا اذا اخذ شيئا رهنه وهو طائع كان ضامنا وكذا لو اخذ بالجباية دواهم  
وهو طائع كان ضامنا. وكذا المرافق اذا كان طائعا يكون ضامنا وبصير مردودا لشهادة  
رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع اليه هذا مال جبتك شهرا



وضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع اليه المال  
 اقطع يديك او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر  
 لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو القرب المتوالي يخاف خباثتلف وسياسة اجناس هذا في كتاب  
 الاكراه. المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكول الابن ثم مات الابن فورث الاب  
 مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركة الابن. اذا غاب المودع فطلب امرأة الغائب النفقة  
 من الوديعة فجد الوديعة ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك ومعه الايتام اذا اجتمع  
 اولياء الايتام والمجيران وقالوا للوصي انفق مما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجد  
 وقال مالهم في يدي شيئ ثم اقرب شيئا وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو جد المديون  
 الوديعة ثم اقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بيته  
 ويبأ عن الضمان. ولو قال نسيت في الجحود او قال غلظت ثم اقام البينة انه دفعها الى  
 صاحبها قبل الجحود برئ. ولو قال كنت في السفينة فغرقت فتاولت الوديعة انسانا لا يصدق  
 الابينة. كذلك قال دفع الحريق في بيته فتاولت الوديعة انسانا لا يصدق الابينة رجل  
 دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان مالى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى  
 رجل اخر ليدفعها الى فلان مالى فاحد في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وجه الميت ولو كان  
 الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا امرت الوديعة  
 من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله  
 كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كورما وبستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن  
 في الدار احد ولا في موضع يسمع الحسن اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تضييع وقال ابو نصر  
 اذا لم يكن اعلو الباب فسرقت منه الوديعة لا يضمن بعينه اذا كان في الدار حافظ. رجل دفع الوديعة  
 فلم يمنعه المودع قال ابو القاسم رحمه الله ان امكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على دفعه بان كان

يخاف من دعوته او فزعه لا يضمن. المودع اذا ربط السلسلة على باب خزانته في خان بجبل  
ولم يغلقها فخرج تسربت الوديعة قالوا ان عند هذا اغفالا واهمالا كان ضامنا ولا فلا رجل ابويينا  
من داره من رجل فدفع الوديعة الى الذي استاجر البيت قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان  
لكل واحد مفتاح وفلاق على حدة ضمن كما لو دفع الى اجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن  
كذلك لك وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير استئذان ان لا يكون ضامنا لانه يكون بمنزلة  
من في عياله امرأة عندها وديعة لانسان فحضرتها الوفاة فدفع الوديعة الى جارها  
فمالت الوديعة عند الجار قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان لم يكن بحضرتها عند الوفاة  
بعد من يكون في عياله لا يضمن كما لو وقع الحريق في دار المودع كانه ان يدفع الوديعة  
الى الاجنبي المودع اذا بعث الوديعة الى صاحبها على يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله  
فهلك يكون ضامنا وان لم يكن الابن كبيرا الا انه لا يكون في عياله الاب فهلك الوديعة لا يضمن  
الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عياله الاب فتدبير الابن يكون الى والد فلا يضمن  
با لدفع اليه كما لو بعث الوديعة الى صاحبها على يد عبده الذي اجره من غيره فانه لا يضمن  
وان كان العبد في عياله المستاجر يسكن معه

### فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها

صاحب الوديعة اذا طلب الوديعة وقد هاجب الفتنة فقال المودع لا اصل اليها انت  
فاغبر على تلك الناحية فقال المودع اغبر على الوديعة ايضاً قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي  
رح ان كانت الوديعة تبعد من المودع لا يقدر على دفعها فذلك اول ضيق الوقت فلا  
ضمان عليه ويكون القول قوله. رجل له على رجل دين فارسل رب الدين رجلا الى مدينته  
ليقبض دينه فقال المدبون دفعت الى الرسول وصدق الرسول وقال دفعت المال الى  
المرسل وصاحب الدين ينكر وصول المال اليه قال ابو القاسم رح القول قول الرسول مع عبده



رجل أودع عند انسان ودیعة وقال له في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة  
 فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم  
 لاضمان على المودع رجل أودع ودیعة وقال للمودع لا تضع ودیعتي في خانوتك فانه يخوف  
 فوضع في الخانوت فسرق الوديعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر يرحم ان لم يكن منزله اخر  
 من الخانوت وليس له مكان اخر اخر من الخانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون  
 ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضعها في هذا العدل واثار العدل  
 فوضعها في الحقيبة فصاعت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في  
 الحقيبة لا يضمن امرأة اودعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى  
 زوجها بعد وفاتها فبأت وادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر الخيري ان كان في  
 الكتاب اقارب منها للزوج بماله او بقبض مهرها من الزوج فلم يودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت  
 المرأة تسترد ملك نفسها بان كان الفرج طاس ملكا للمرأة لما في رد الكتاب من ذهاب حق  
 الزوج فيه لعانة لها على الظلم قال الاثرى ان الوديعة لو كانت سيفا فارادت المرأة ان  
 تاخذ من المودع ليضرب به رجلا ظمما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا يزيد  
 متوسطا وامر ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه دراهمه قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المديون  
 اليه دراهمه الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم  
 او فحق الطالب قبل مغلدة او بعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب ثلثة اود  
 رجلا ما لا قالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجمع فندفع نصيب احدهم قال محمد رحمه الله  
 في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو يوسف رح  
 امرأة قالت لاكارها لا تطرح انرا في منزلك فوضع الاكار في منزله فجاء الاكار رجلا يتهرب  
 فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر الخيري ان كان منزله قريبا من موضع البيت

تلاضان على الامار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون على الامار فاذا طرأ مرضه موضع الكدس  
 قرب من البيد وخفت مؤنته لا يضمن رجل خاصم رجلا وادعى عليه الف درهم فانكروا المدعى  
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفادى وضعا فزيد انسان حتى يات المدعى بالبينة فلم يات بالبينة  
 فاسترحا المدعى عليه الداهم وابدا الامين ان يرد عليه ثم اخرج على تلك الناحية واخرج على الف  
 قال الفقيه ابو بكر روح ان وضع المدعى والمدعى عليه الف عند لا يضمن الامين لانه ليس له  
 يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال هو الذى وضع ضمن المودع لانه صار خاصا بالمنع  
 عند عبد جابر بن قمر من الخطة الى بيت رجل وصاحب البيت غائب وسلم الورق الى امرأته وقال  
 هذا المولى بعته لزوجك ودبعة وغاب العبد فلما اخرجت المرأة زوجها بذلك لامها  
 على القبول وارسل الى مولى العبد ان ابعت من يملك هذا الورق فاني لا اقبل فاجاب مولى العبد  
 وقال انه يكون عندك اياما ثم حمله فلا تدفع الى عبدى ذلك ثم طلب المولى واراد ان يأخذ  
 فقال الزوج لادفعه الا الى العبد الذى حمله الى بيتي ثم سرق الورق قالوا ان كان صاحب البيت  
 صدق العبد فيما قال العبد انه لولايته اليك ودبعة يضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدقه  
 او قال لا ادرى اهلولى العبدام هو غضب زيد العبد او ودبعة لانسان اخر وتوقف  
 في الموديع لم ذلك لا يضمن مئعه عن المولى رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب المودعة  
 اقرض الوديعه من الذى فيده قال ابو حنيفة بيع لا يخرج الف من الوديعه حتى يصير في يد  
 المستودع حتى لو ملك قبل ان تصليده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله له ما نه  
 وكذا لو قال المودع لصاحبها انك فدا ان اشترى بالوديعه شيئا يبيع لانه مؤتمن مودع  
 جعل درهم الوديعه في جيبه وحفر مجلس فسق فضاعت الدرهم بعد ما سكر بسرقته وسقط  
 او غير قال بعضهم لا يضمن لان حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو عليه وقال بعضهم  
 هذه اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ



بنفسه فيصير مضيقا او مودعا غيره. رجل حمل ثياب الوديعة على دابته فنزل عن دابته والى  
 فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رح ان اراد بالرفق يكون  
 ضامنا. وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن. ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن  
 لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الا للحفظ. مودع قال له رب الوديعة اذا جاء اخي فرد  
 عليه الوديعة فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد لي بعد ساعة لا دفعها إليك فلما عاد  
 اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها عندنا عيدا للطلب الغد  
 فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد  
 اقرارى لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون  
 ضامنا لان قوله اطلبها عندنا غدا يفتقر للشيء القائم ولو ان صاحب الوديعة طلب الوديعة  
 فقال المستودع لا يمكن ان احضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب  
 منه الوديعة فقد غرله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع. ولو قال  
 احمل الي اليوم وديعته فقال افعل ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن  
 لانه لا يجب على المودع حمل الوديعة الى صاحبها. رجل دفع الى ذوالبيع فقال له  
 وقع من الثوب وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن  
 ولو قال نسيت ولا ادرى في اي هانوت وضعت يكون ضامنا. رجل اودع عندنا ثيابا  
 حارية فأت المستودع قال الناطق رح ان رأوها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يرها  
 حية بعد موته فقالت ودفنته قد ماتت اوردناها عليه في حيوتها وهربت لا يقبل قولهم  
 لانهم يدعون الضمان عن انفسهم. ورد ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى ذوالبيع ثيابا  
 ويبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فأت الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا يصير المال

دينار في مال الميت ولا يقبل قوله الورثة ان اباهم قد ردها الى صاحبها. وكذلك رجل دفع  
ارضه فزارعة والبذر منها او من احد هاتين المزارعين في الارض زرع قد حصد وكن  
بعد موته قال محمد بن قيسه الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان فيه يوم مات  
دينار في مال الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد ردها الى ابنته. وذكره الجامع الكبير  
في باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله اعلم بالصواب

### كتاب العارية

قال علماؤنا رج للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي رج ليس له  
ذلك لان عنده الاعارة اباحة والمباح له لا يملك الاباحة. وعندنا الاعارة تمليك  
ولهذا لو قال لغيري ملكتك متعة هذه اذا رشتها اولم يقل شهرا بغير عوض كانت اعارة  
والمالك يملك التمليك. ولو قال لغيري اجرتك هذا اذا رشتها من غير شيء اولم يقل  
شهرا لا يكون اعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكره شمس الائمة السرخسي  
رج ان الاعارة لا تثبت بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للحمل قال الشيخ الامام  
عليه بن محمد البرزدي رج لان يعير غيره للحمل لان الناس لا يتفاوتون في الحمل. رجل استعار  
من رجل دابة للركوب او ثوبا للباس ولم يذكره الا ليس كان له ان يعير غيره للركوب  
ويعير غيره للباس ويكون ذلك ايضا تعيينا للراكب واللابس فان ركب هو بعد ذلك وليس  
بعد ذلك قال الشيخ الامام عليه بن محمد البرزدي رج اذا هلكت يكون ضامنا. وذكر  
شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رج انه لا يضمن وكذا ذلك  
كل ما يتفاوت الناس في الاشتغال ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيره رجل استعار  
من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخر غدا الى الليل فاجابه  
بنعم فان الحق يكون للسابق منهما فان استعار معا فلهما جميعا رجل استعار من آخر نورا



غدا إلى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فغضب قال ابراهيم بن يوسف رح لا يكون منا رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فاخذ الثور من امرأته واستعمله فغضب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الدواب لا يكون إلى النساء وانما هن ما كان من متاع البيت رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعارة استعماله يوما فيعير ثوره فهلكه الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذه اعارة وليس باستقرض للمحيطين بالاستقرار الحيوان ان ياخذ منه حيوانا يستهلكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالمقيمة رجل ارسل رجلا ليستعيره دابة من فلان إلى الحيرة فجاء الرسول إلى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعرف دابتك إلى المدينة فدفعها إليه فجاءها الرسول ودفعها إلى المرسل ثم بدأ المرسل ان يركبها إلى المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها إلى المدينة فهلكت لا يضمن لان الاعتبار ان صاحب الدابة وهو اعارة إلى المدينة ولا يقال بان المعير وان اذن بالركوب إلى المدينة الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كما لو اذن لعبد في التجارة ولم يسمع العبد لانا نقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المرسل وان ركبها إلى الحيرة فغضب يكون ضامنا لان المعير لم يأذن للركوب إلى الحيرة وادّاهن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل باشر لنفسه

### فصل فيما يضمن المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الخنطة ثم ان المستعير عث الدابة مع وكيله ليحمل عليها مائة من من الخنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الركب ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا رجل استعار دابة لينهب المكان معلوم فذهب إلى مكان آخر تلك

المسافة كان ضامنا. ولو أمسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا  
 لأنه أعارها للذهاب لا للامساك في البيت. ولو استعار من آخر ثورا ليكرب أهله  
 وعين الأرض فكرب أرضا أخرى فهلك الثور في الاستعمال كان ضامنا لأن الأرض تفتاوت  
 في الكواب فصح التعيين. صبي استعار من صبي آخر فأساء ونحو ذلك فاعطاء وكان الفأس  
 لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير قالوا كان الدافع ماذونا ليجب الضمان على  
 المستعير وإنما يجب على الدافع. وإن كان الدافع محجورا فصاحب الفأس بالخيار يضمن  
 أيها شاء. رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا  
 ولا ما يعمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير إلى الحيرة أو أسكنها بالكوفة شهرا  
 يعمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لاطلاق الإعارة. وإن استعار  
 دابة يومها إلى الليل ولم يسم ما يعمل عليها لا يضمن إذا هلك في اليوم وإن أسكنها بعد  
 اليوم فهلك ذكره الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيه المشائخ رج قال بعضهم  
 إنما يضمن إذا انتفع به في اليوم الثاني وإن أسكنها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم  
 هو ضامن على كل حال. وأطلق الكتاب دليل عليه. وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 السرخسي رج لأن الأذن بالقبض موقت فبعد الوقت يكون بمسك مال الغير يضمنه.  
 المستعير إذا قضي حاجته بالدابة المستعارة فردها مع عبده أو مع بعض من كان في عياله  
 فهلك لا يكون ضامنا. وكذا لو ردها إلى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة وقال الشيخ  
 الإمام الزاهد العرب يحوهر زاده رج على قياس هذا يجب أن يقر إذا رد الغاصب الدابة  
 المفصولة إلى عبد صاحبها عبد يقوم على الدابة ويحفظها صح رده. وللمعير أن يسترد  
 العارية ويرجع فيها من شاء كانت الإعارة مطلقة أو موقفة لأنها غير لازمة لرجل استعار  
 من آخر أرضا لبنخ فيها أو يربى فيها غنلا فاعارها صاحب الأرض بذلك ثم بدد المالك



ان يضمن الارض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او مؤقتة لعشرين سنة او ما اشبه  
 ذلك لا تقا غير لائحة ثم اذا كان الاعارة مطلقة فرج المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون  
 للمستعير غرسه وبنائه على قوله ابن ابي ليلى والشافعي ربح يضمن المعير قيمة البناء والغرس  
 قيمتهما قائمة يوم الاسترداد. ولو كانت الاعارة مؤقتة بان قال صاحب الارض اعركك  
 هذا الارض عشرين سنة لغرس فيها او تبنى فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان  
 ضامنا للمستعير قيمة البناء والاعراس قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير  
 ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاختيار ورفع  
 البناء لا يضر بالارض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الارض ان يملك البناء والاعراس  
 بالقيمة. وعلى قوله زفرج للمستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمن صاحب الارض  
 كما لو كانت الاعارة مطلقة. رجل قال لغير ابن في ارضه هذا لنفسك على ان اتركها  
 في يدك ابدا او قال لا وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك  
 ويكون البناء فاذا اخرج من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك  
 لصاحب الارض. ولو ان رجلا اعار ارضا لغيرهها ووقت لذلك وقتا ولم يوقت  
 فلما تقارب الحصاد اذا نخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان  
 لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض  
 في يد الحصاد بالاجر ويصير الاعارة اجارة. ولو ان رجلا اعار ارضا لغيره المستعير  
 فيها او يسكن ما بدا له على ان اخرجت فالبنا يكون في هذه اجارة فاسدة لانه شرط  
 البناء لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض فيكون اجارة بمنزلة  
 ما لو قال لغيري وهبتك منك هذه الدار بالف يكون بيعا وانما قصدت الاجارة لجهالة  
 المدة واذا مات المستعير انبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين. رجل استعار

من رجل دابة عارية موقفة فلم يردّها على صاحبها بعد صفير الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها  
لأن رد العارية يكون على المستعير وموتة الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها  
وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة تكون على الأجر رجل اعاد دابة وسعى مكانا  
معلوما فجاوز بها ثم ردّها الى المكان المأذون فهلكت في يد كائن ضامنا وفي الوديعة  
اذا لبس الوديعة حتى ضمن ثم خلع فهلكت في يد بعد ذلك بوي عن الضمان. ولا اعاد  
شيئا وشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا  
عندنا. رجل قال لغيره اعرتني دابة فكفت فقال رب الدابة لا بل غصبتها فان يكن  
ركبها كان القول قوله المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا  
لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة الغير. وان قال رب الدابة اخرجتكها وقال لا بل  
اعرتني كان القول قوله الراكب مع يمينه ولا ضمان عليه لانها تصادقا على ان الراكب كان  
بإذن المالك. رجل استعار حمارة في الرستاق الى البلد فلما اراد البلد لم ينفذ له الرجوع  
لا الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به الى الرستان وسلم الى صاحبه فهلك  
الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان ضامنا  
بالدفع الى غيره. وانا استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة المطلقة للمستعير  
ان يعير غيره سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس في الاحتجاج كالركوب واللبس  
اولا يتفاوت كسكن الدار والحمل. وان كانت الاعارة لركب المستعير بنفسه فدفع  
الى غيره كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يعير غيره فلا يكون له ان يدفع الى غيره  
. وهذا قوله من يقول ان المستعير لا يملك الايداع. ولو قال المعير لا تدفع الى غيرك  
كان ضامنا على كل حال اذا دفع الى غيره. رجل استعار دابة ليشتبع جنازة الى موضع كذا  
فلما انتهت الى المقبره وضعها الى انسان ودخل ليصل فسرقته الدابة قال محمد <sup>صلى</sup> رحم لا يكون



رجل استعار ستر اللذين نسرق من الاذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم يصب  
 في الحائط كان ضامنا. رجل استعار دابة قنانه في المغارة ومقودها في يده فجاء انسان  
 قطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق  
 من المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على  
 وجهه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا. قيل هذا اذا نام مضطجعا  
 فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة  
 تكون بين يديه لا يضمن ففهمنا اوله. رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط  
 الذي يكون ثمنه وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان  
 ذلك حفظ وليس بتضييع. ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح للمرعى  
 فضاع ان علم ان صاحبه يرعى يكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك  
 ضمن. رجل استعار من آخر ثورا فاعاره ثورا يساوي خمسين فجوع المستعير بين هذا الثور  
 وبين ثور له يساوي مائة وقرنها فغضب المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس  
 لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيا. رجلان  
 يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه  
 شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاويتك  
 قالوا ان كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير رادوا ولا مضيعا فلا يكون ضامنا. رجل  
 دخل الحمام فسقط قعدة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفقايع من يده  
 عند الشرب قال الفقيه ابو بكر البلخي يجب لا يكون ضامنا. قيل هذا اذا لم يكن من سوء  
 امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا. رجل بعث اجيروا تلميذه واستعار  
 حمارا فسقطت العبارة عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم ربح ان سقطت من عنق الاجر

كان الاجير ضامنا لم ينف الدابة لا يكون ضامنا . رجل استعار من رجل دابة فحضرت  
 الصلاة فذهبا الى غير ليسكها فضاقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن ابي  
 المستعير شرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك  
 الايداع . وان لم يكن كذلك لا يملك الاعارة في هذا الوجه فيملك الايداع وذكر محمد  
 ربح في السيران المستعير اذا اودع عند من ليس في عياله كان ضامنا واسلم علم

### فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب

رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب الميراث ان يرد فقال المستعير نعم هو اذا دفعه اليك  
 ثم خرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب  
 لا ضمان عليه . وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر الميراث السخط والكراهة في الاساء  
 ضمن المستعير . وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يقبض بالتك وان صرح  
 بالرضا لا يضمن المستعير . ولو استعار كتابا فضاقت ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالرد  
 فلم يجبه بالضياع ووعده له الرد ثم اخبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسا من وجوده  
 لا ضمان عليه . وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا . وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا يقبل  
 دعوى الضياع منه لانه من اقص . امرأة استعارت سراويل لللبس فلبست وهي تمشي  
 فزلت رجلها فتزق السراويل لا ضمان عليها لانها غير مضيعة . رجل باع من اخر عصير اطلعاه  
 البائع حماره ليحمل العصير فلما حمل وارا دسوق الحمار قال له البائع خذ عذره وسقه  
 كذلك لا تحمل عنه فانه لا يمسك الا هكذا فقال المشتري نعم فاخذ عذره ثم خلا عنه  
 بعد ساعة وترك العذار فاسرع في المشي فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لانه شرط  
 مضيعة فاذا خالفه صار غاصبا . وكذا لو اعاد رجلا شيئا وقال له لا تدفع الي غيرك فذبحه هلك  
 عند التنازع قال الفقيه ابو جعفر ربح . ضمن المستعير لانه دفع بغير اذنه . وقال بعضهم



ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئا  
 من مال ولده الصغير الماذون فان فعل فذلك كان ضامنا . والصبي الماذون اذا ائتماره  
 تحت الاعارة . رجل استعار من رجل ثورا فقال له المير اعطيك غدا قلما كان  
 الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامنا لانه  
 اخذ بغير اذنه وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من آخر ثورا غدا فاجابه صاحب الثور  
 بنعم ثم جاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فذلك  
 قال ابراهيم بن يوسف ربح لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب  
 الثور اجابه بنعم غدا وهما قال صاحب الثور اعطيك غدا وعدله الاعطاء وهما  
 اعاره . رجل رهن عند رجل خاتما وقال للمرقن تختم فتختم فذلك الخاتم عند لا يهلك  
 بالدين ويكون الدين على حاله لانه عار عارية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه  
 ثم هلك يهلك بالدين لانه عار هنا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خنصره وان امره  
 ان يتختم في السبابة فذلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالحفظ لا بالانتفاع  
 به فلا يخرج من ان يكون رهنا . ولو امره ان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب  
 الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو مال امره بالان يتختم به في  
 الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص من جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح . رجل قال  
 لغيره من غير ان يستعيره خذ عدي هذا واستخدمه يكون ذلك وديعة ويكون لاعام  
 العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبدا فطعام العبد يكون على المستعير لان  
 نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبة رجل بغير اذنه قال الفقيه  
 ابو بكر الخليلي ربح رأيت عبدا في المروزي قال رأيت عبدا لله بن المبارك ربح يستمد  
 من محبة غيره ولا يداد . وعنه ابن المبارك ربح ان رجلا استاذمه ان يستمد من محبة

غير فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفيان الثوري رحمه الله سئل عن هذا فقال هو  
مال غير فليستأذنه. قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان استأذنه فحسن وان لم يستأذنه  
ولكنه يعلم انه يريد ان يستمد من محبته فان لم يأذن ولم ينه فلا بأس ولو انما استمد  
منه من غير ان يتكلم ولا اشار اليه بشيء فلا حرج له ذلك الا ان يكون بينهما انبساط  
فلا بأس به. رجل دفع الى رجل سكرالينشر قال ابو بكر البجلي رحمه الله ليس له ان يحبس نفسه  
شيئا ولا ان يدفع اليه غيره لينشر فان نشره كما امره ليس له ان يلتقط منه وهو كما لو دفع  
الى رجل درهما ليفرقه على الفقراء وليس له ان يأخذ منه لنفسه وان كان فقيرا قال الفقيه  
ابو الليث رحمه الله هذا هو القياس ولكن لا تأخذ بهذا لان النشر لا باحة وبناء الا باحة  
على السهولة لا على الاستقصاء فلما امر ان ينشره صار كما انه اباح له ان يلتقط وان يحبس  
لنفسه مقدار ما يحبس الناس. رجل قال لغيره جعلت في حل في ساعة او قال جعلت  
في حل في الدنيا قال ابو بكر البجلي رحمه الله يصير في حل في الدارين ولو قال لا اخاصمك ولا اطالبك  
ليس هذا بشيء وحقه على حاله رجل بنى دارا لعارية حائطا بالرهص واستاجر الاجراء  
بعشرين درهما للبناء ثم اراد ان يسترد الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار والحائط  
قيمة ما دام قائما واذا هدم لم يكن للتراب قيمة فاذا اراد المعير ان يسترد الدار فقال  
له المستعير رد على نفقتي في هذا الحائط والا اهدمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس للمستعير  
هدمه ولا له ان يرجع بما انفق في العارة اراد به اذا انفق بغير اذن صاحب الدار فليس له  
ان يهدمه اذا كان بناء من تراب صاحب الدار لانه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب  
ملك صاحب الارض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير امره قال نصير رحمه الله ان  
يعلم ان صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبال ولا يمنع ارجوان لا بأس به ورجل استعان كتابا  
ليقرأ فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يكره اصلاحه بنسخه له ان لا يصلح



لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه. وأن علم أنه لا يكره أصله فان أصله جائز لأنه ما دون  
 ٤ لالة ولو لم يصلح لا يكون أثم لان الإصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره اعرضي ديتك  
 فسيحبن أو قال إلى فرسخين عن محمد ربح أنه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استجسانا. قال <sup>الملك</sup> ولله  
 كل عارية تكون في المصنوع التشيع في الجنازة. وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له  
 أن يرجع عليها. وعن أبي يوسف ربح إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها  
 ويحج ويغيرها غيره. وأنكم يسميها موضعها ليس له أن يخرج بها من المصنوع رجل استعار من  
 رجلا مئة لتضع ابنه له فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعير رد علي  
 خادمتي قال أبو يوسف ربح ليس له ذلك وله أجر مثل خادمتي إلى أن يطعم الصبي. وكذا لو  
 استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فأعاره إياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين  
 فأراد أخذه كان له ذلك. وأن لغيره في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء كان المستعير  
 أن لا يدفع له لأن هذا ضرر بين ربح على المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه  
 إلا أنه الموضع الذي يجد فيه كراء أو شراء. رجل قال لغيره قد حملتك على هذا قال أبت قال  
 أبو يوسف ربح هو عارة وكذا لو قال حملتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار رجلا  
 أو نسطاطا وهو في المصنوع فربما فعلت عن أبي يوسف ربح هو عارة وأنه لا يكون ضامنا  
 ولو استعار ثوبا أو عمامة أو سيفاً ضامنه كان ضامنا. رجل قال لغيره هذه الدابة لك منحة  
 ودفعها إليه عن محمد عن أبي حنيفة ربح أن هذه عارة وإنما المنحة سكنها. وكذا لك  
 منحة الأرض زراعتها وكل شيء يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس  
 التوب وركوب الدابة ولو استعار ثوبا البسطة فوق عليه من يده شيء أو غير فوق عليه  
 فخرق لا يكون ضامنا والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

كأنه اللقطة

رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء ربح وقال بعضهم يجعل ربحها  
وتركها افضل. وقالت المتشعبة لا يجعل ربحها. والصحيح قول علمائنا ربح خصوصاً زماناً  
سواء كانت اللقطة دراهم او دنانير او عرضاً او شاة او حملاً او بغلاً او خرساً او ابلاً وقال  
الشافعية ربح في البغل والحمار والفرس والابل الترك افضل. وهذا اذا كان في العمر او ان كان  
في القرية فترك الدابة افضل. واذا رفع اللقطة يعرفها بقول التقطت لقطة او وجدته  
ضالة او عهدي شئ فمن سمعتموه يطلب دلوه على وانكف الرويات في مدة التعريف  
قال محمد ربح في الكتاب يعرفها حولا ولم يفصل بين ما اذا كانت اللقطة قليلة او كثيرة  
وعن ابي حنيفة ربح روايتان في مائة درهم او مائتا درهم فافوقها يعرفها  
حولا. وان كانت اقل من مائة درهم عشرة دراهم فافوقها يعرفها شهراً وان كانت اقل  
من عشرة دراهم يعرفها ثلثة ايام. عنه في رواية ان كانت عشرة فافوقها يعرفها حولا وان كانت  
اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى. وقال بعضهم الخمسة يحفظها يوماً واحداً ومن  
لخمسة الى العشرة يحفظها اياماً وعشرة الى خمسين يحفظها جمعة وفي الخمسين الى المائة يعرفها شهراً وفي المائة  
الى المائتين يحفظها ستة اشهر. وفي المائتين الى الف او اكثر يحفظها حولا وان بعضهم  
في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة ايام. وفي الدنانق فصاعداً يحفظ يوماً يعرفه. وان كانت  
دون ذلك ينظر عينة ويسرق ثم يصدق. قال الشيخ الامام لاجل شمس الائمة ابو بكر  
محمد بن اسمعيل السرخسي ربح ليس في هذا نقد بل انهم بل نفوض ذلك الى راي المتقاضي  
الى ان يغلب على رايه ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك. فبعد ذلك في القليل ان جاء صاحبها  
دفع اليه. وان لم يجبه فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى يجي صاحبها وان شاء تصدق بها  
فان تصدق فثم جاء صاحبها كان صاحبها بالخيار ان شاء اجاز الصدقة ويكون الثواب  
وان لم يخرج الصدقة فان كانت اللقطة ثمانية في يد الفقير يأخذها من الفقير وان لم تكن



. كاتبة كادله انما راد ان شاء من الفقير وان شاء ثمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه  
 بشئ . فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط  
 صرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهين . ان كانت اللقطة شيئا لا يطلبها صاحبها كالنقود  
 وقشور الرمان فهو على وجهين . ان وجهها الملتقط غير مجمعة كان له ان ينتفع بها .  
 وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لانه وجد عين ماله .  
 وان كان الملتقط وجد هاجلة مجمعة ليس له ان ينتفع بها قبل التعريف لان الظاهر  
 انها سقطت من صاحبها ولم يلتقها . ولو كانت اللقطة شيئا يطلبها صاحبها فان الملتقط  
 ان يصرفها الى نفسه بعد ما عرفها مدة التعريف فهو على وجهين . ان كان الملتقط غنيا لا يعمل  
 ذلك عند اسواقه فعل ذلك امر القاضى او غير امره . وان كان الملتقط فقيرا ان اذن للقاضي  
 بان ينفقها على نفسه يحل له ان ينفق ولا يعمل بغير امر القاضى عند عامة العلماء . وقال  
 بشرح يحل فان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليها يوم او يومان يفسد فان كان قليلا نحو  
 حب العنب ومثلهما يأكلها من ساعته غنيا كان او فقيرا . وان كان كثيرا يبيعها بامر القاضى  
 ويحفظ ثمنها . وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة امكن شيئا يمكن اجارته بواجره  
 ما راقاضه وينفق عليها من الاجر . وان كان مما لا يمكن اجارته يبيعها بامر القاضى وينفق عليها  
 من الثمن فان افترق عليها من ماله نفسه فان فعل ذلك بامر القاضى يرجع على صاحبه وبغير  
 امر القاضى لا يرجع وينبغي للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يدها الى صاحبها فان  
 اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قوله ابي حنيفة ومحمد  
 . في قوله ابي يوسف رجوع امانة على كل حال اذا لم يكن من قصد الحفظ لنفسه في يده  
 الملتقط الا بالتعدي عليها او بالبيع عند انطلب هذا اذا امكنه ان يشهد فان لم يجد  
 احدا يشهد عند الرفع او غاف الله لو اشهد عند الرفع بأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون

١ ضامنا وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاز به ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه رجل في لقطه واشهد نجاء رجل وادعى ان حاله وذكر وزنها وكيلها وعددها وكل علامة كانت لها فاصاب جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب البينة عندها لايحجر الملتقط على الدفع اليه وعلى قوله مالك رج يحجر على الدفع الى المحل. فلو دفعها اليه بالحلية ثم جاء اخر فاقام البينة ان حاله فان كانت اللقطه قائمة في يد الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على احد وان كانت هالكه او لم يقدر على اخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع. وذكره الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء القاض لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن رجل مات في البارية كان لرفيقه ان يبيع مناعه وحماله ويحمل ثمن ذلك الى اهله غنما وبقر يجتمع في مكان ويجمع من غيرها واختارها في ذلك المكان فجاء انسان ورفع ذلك قالوا ان كان ارباب الغنم هيوا الاربعين ليجمع بعضها واختارها ويشعرون في ذلك فكل ذلك يكون لهم ولا يجوز لغيرهم ان يرفعوا ذلك. وروى هشام عن محمد بن ابي اجمع سريين الدابة في ائتمان وتوك صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن اخذها لا لصاحب الخمار حطب وجد الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لمن اخذه. وان كانت له قيمة يكون لقطه وحكم اللقطه معلوم. التفتاح او الكسرى اذا كان في نهار قالوا يجوز اخذه وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك. ولو وجد جوزه ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغ عشرة واخذ وله قيمة فان وجد الكل في موضع واحد فهو لقطه لان لها قيمة. وان وجدها في مواضع متفرقة تكافؤ فيه. والصحيح انها بمنزلة اللقطه. بخلاف النواة اذا وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز اخذها لان النواة مما يورث عادة فيصير بمنزلة المباح ولا كذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار ويتركها صاحبها فانها تكون



بمنزلة النواة. وعلى يومه أيام الصيف يثمر ساقطة تحت الأشجار قالوا ان كان ذلك في المص  
 لا يسعه ان يتناول شيئاً منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصاً او دلالة لان في  
 المص لا يكون مباحاً ذلك عادة. وان كان في الحائط فان كان الثمار بما تبقى ولا تقبل كالجود  
 واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن. وان كان الثمار مما لا تبقى اختلفوا فيه  
 قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك. وقال بعضهم لا بأس به  
 اذا لم يعلم الشيخ مريحاً او دلالة او عادة وعليه الاعتماد. وان كان ذلك في الرسابق  
 التي يقال لها بئر سبته. فان كان ذلك من الثمار التي تبقى لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم  
 الاذن. وان كان من الثمار التي لا تبقى اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم الشيخ هذا  
 في الثمار الساقطة تحت الاشجار وان كانت على الاشجار فلا فضل ان لا يأخذ في موضع  
 مسالم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشكون في ذلك  
 فيسعه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل. واذا وجد في الطريق اوراق شجرة ينتفع به بنحو  
 ورق التوت ونحو مما يرب به دود القز فان كان كثيراً له قيمة ليس له ان يأخذ وان اخذ  
 كان ضامناً. وان كان ورقاً لا ينتفع به كان له ان يأخذ المزارع اذا التقط السابل بعد  
 حصد المزرع وجعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون ذلك لمصلحة  
 لانه لو لم يلتقطها المزارع لا يلتقطها صاحب الارض وانما يلتقطها الفقراء فهو بمنزلة  
 الثوب الخلق اذا رماه صاحبه والنواة ونحوه ان رفعها المزارع كان هواطه وان لم يرفع  
 كان لغيره ان يرفع. مسكحة تبقى فيها شئ من البطاطخ فانتهبها الناس قال الفقيه  
 ابو بكر البجلي رح اذا تركها صاحبها لياخذ من شاء فلا بأس به. كما لو دفع المزرع  
 وترك في الارض سنابل يلتقطها الناس. وحل سيب دابته فاخذها غيره واصلمها  
 قال الناطق رح ان كان المالك قال عنه التسييب جعلتها لغيره لم يكن لصاحبها

ان يأخذها لانه اباح التملك . وأن لم يكن قال كان له ان يسترجعها لانه لم يجم التملك  
 . وكذا الرجل اذا ارسل صيدا فهو بمنزلة الدابة التي سبها وان اختلف الأخذ والحب  
 فقال الأخذ لصاحبها قد قلت عنه التسبب هو لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول  
 كان القول قول صاحبها مع اليمين لانه ينكر باحة التملك . ولو سب دابته فخذها  
 انسان واصلمها ولم يقل صاحبها عنه التسبب هو لمن اخذها كما ان لصاحبها ان يأخذ  
 وان قال صاحبها عنه التسبب من شاء فليأخذها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين  
 قالوا كان لصاحبها ان يأخذ ولا يملكها الاخذ . وان قال ذلك لقوم معلومين فهو من اخذها  
 استحسانا . ونظير هذا ما ذكره محمد بن عيسى السيل الكبير . رجل قال بمجاعة جارية هذه ان  
 اخذها منكم فمن شاء فليأخذ يكون ذلك تمليكاً لمن اخذها . رجل التقط لفطة ليعرفها  
 ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكره في الكتاب انه يبرأ عن الضمان وليفصل  
 بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول  
 قال القاضي ابو جعفر روح النمايين اذا اعادها قبل التحول اما اذا اعادها بعد ما تحول يكون  
 ضامنا . واليه اشار الحاكم الشهيد روح المختصر . هذا اذاخذ اللقطة ليعرفها فان اخذها  
 ليأكلها لا يبرأ عن الضمان ما لم يدع للصاحبها لانه اذا اخذها ليأكلها كان غاصا والغاص  
 لا يبرأ الا بالرد على المالك من كل وجه . وقيل على قوله زفر روح يبرأ عن الضمان وهو كمالو  
 كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قوله ابي يوسف روح يكون ضامنا وعلى  
 قوله زفر روح لا يكون ضامنا . وكذا النوع خاتما من اصبع ناظم ثم اعاده الى اصبعه بعدما  
 انشبه ثم نام فهو على هذا الخلاف . ولو اعاده الى اصبعه قبل ان ينشبه من تلك النومة  
 بوي عن الضمان في قولهم . ومنهما اذا كانت اللقطة ثوبا فلقبسه ثم نزع واعاده  
 الى مكانه فهو على هذا الخلاف . وهذا اذا لبس كما يلبس ذلك الثوب بمادة فاما اذا كان



٣٦٠  
ثيماً فوضع على عاتقه ثم أعاد إلى مكانه لا يكون ضامناً لأنه حفظ وليس باستعمال <sup>اليد</sup>  
الاختلاف في الخاتم فيما إذا البس في الخنجر يستوي فيه المعنى وليس <sup>أما</sup> إذا البسه  
في أصبح أخرى ثم أعاد إلى مكانه لا يكون ضامناً قولهم وإن ليس في ضمره على خاتم فانك  
الرجل معروفاً يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والأفلا يكون ضامناً قولهم إذا أعاده  
إلى مكانه قبل التحول. ومنها إذا تقلد بسيف ثم نزع وأعاد إلى مكانه فهو على هذا الخلاف  
وكذا لو كان متقلداً بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالاً وإن كان متقلداً  
بسيفين فتقلد بهذا السيف أيضاً ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامناً قولهم <sup>وإن</sup> فتح  
باب القفص فطار الطير وفتح باب المظيل فذهبت الدابة أو حل قيد دابة وذهب  
الدابة أو حل قيد عبد فابن العبد قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجلاً ضمان عليه  
كيفما كان ذهب في نور ذلك أو بعد ذلك. وقال محمد رجلاً يضمن في الأحوال كلها  
وقال الشافعي رجلاً إن ذهب في نوره يضمن وإن ذهب بعد ما مكث ساعة ثم <sup>ضمن</sup>  
وأسارق إذا فتح باب المربط فخرجت الدابة لا بسوقه لا يقطع. ولو ساق الحمار  
يقطع. ولو قطع حل قنديل فسقط القنديل وانكسر وفتح زق انسان أو شقه  
فسال ما فيه ضمن في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامداً فذاب وسال بعد ما شق  
كان ضامناً. سكران هو ذاهب العقل فنام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل  
واخذ ثوبه ليحفظه لضمان عليه لأن ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وأخذ الثوب  
من تحت رأسه والخاتم من يده أو كيساً من وسطه أو درهماً من كبه وهو يخاف  
ضياعه فأخذه ليحفظه كان ضامناً لأن السكران حافظ لما معه لأن الناس يخافون  
منه. إذا اجتمع في الطاحونة من دقان الطحن قال بعضهم يكون ذلك لصاحب  
الطاحونة. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا حسن ويكون ذلك لمن سبق يده

لما اجتمع الدهان في الاماكن التي يجمع فيها الدهان وحيث

وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون الدهان لانه لا  
 ليس يجمع. وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج  
 او لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فاقطر يطيب الدهان وان لم يزد  
 لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون  
 حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بعير امدا بوحا في طريق البادية ان وقع في ظمهم  
 ان صاحبها باعه للناس لا بأس باخذه واكله رجل ذبح بعير له واذن بانتهابها  
 ذلك روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك. رجل نشر سكر في  
 حجر رجل فاحذره رجل اخر منه جازله ان يأخذ اذالم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه  
 السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاحذره غيره لا يكون الماخوذ للاخذ لانه صار ملكا  
 لمن وقع في حجره. ولو دفع الى رجل دراهم وامره ان ينثر في عرس او نحو منشرها ليس له  
 ان يلتقطها. ولو دفع المامورا الى غيره لينثره لم يكن للمامورا ان يدفع الى غيره ولا ان يحبس  
 شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبسه وله ان يدفع الى غيره لينثره وبعد ما مضى القاذ  
 كان للمامورا ان يلتقط. رجل وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ودفع  
 ذلك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يدفع  
 كمن نصب شبكة فتعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب  
 الطست وضع الطست ليجتمع فيه الماء فن دفع ذلك الماء يكون له وجلان لكل واحد  
 منهما مثلية فاخذ احدهما من مثلية صاحبه تلجا فوضعه في مثلية نفسه فان كان صاحب  
 المثلية الاولى اخذ موضعها ليجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كان ذلك لصاحب  
 المثلية الاولى وله ان يأخذ من مثلية الاخذة ان لم يكن الاخذة خلطه بغيره فان كان الاخذة



فلو لم يضر كان لما خوذ منه ان يأخذ قيمة الماخوذ ، وان كان الماخوذ منه لم يضر  
 ليجتمع فيه الثلج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع احد فان اخذ الثلج  
 من الحيز الذي في حد صاحبه لامن الثلجة نقوله . وان اخذ من الثلجة يكون غاصبا  
 فيرد على الماخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلط بثلجه وان كان خلط كان عليه قيمته وبل  
 دخل ارض اتمام جميع السرقين والشوك قال الفقيه ابو جعفر روح هذا شيء يجري فيه  
 الاباحة دون المشع والضنه ارجوان لا بأس به . كذا الرجل اذا دخل ارض رجل  
 للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون لاباحة قليله فان  
 الارض للبتاحي يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث  
 لو استاجر على جمع ذلك اجير يبق للصبية بعد اجرة الاجير شيء طاهر لا يجوز تركه وان كان  
 لا يفضل منه ويفضل شيء قليل لا يقصد به لا بأس بتركه ولا بأس لغيره ان يلتقط رجل قاطع دارا  
 سنين معلومة فسلكتها واجتمع فيها سرقين كثيرة وقد جمعها المقاطع قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يكون السرقين لمن هيا مكانه فان لم يفعل ذلك  
 واحد منهما فهو لمن سبق برفعها . وقال القاضي امام علي السعدي روح هي لمن سبق يد  
 اليها وان لم يهيئ مكانا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطها وجعل موضعها يجتمع فيه الدواب  
 فسرقينها لمن سبق يد اليها . بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اول لان  
 هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عبثة بفعل الصيد اما هنا اعترض  
 على فعله فعل معتبر وهو داخل صاحب الدواب وادبه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون  
 صاحب الدواب اول بسرقين الدواب لان الناس ما تعودوا بملكها فيكون لمن سبق  
 يده اليها بالرفع . وحيث دار يواجرها فجاء انسان بابلي واناخ في داره واجتمع من ذلك  
 بغير كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

بتقديره ولا بد مباح. وان كان من رأي صاحب الدار في بيع السرقة والبحر  
 فصاحب الدار اوله لانه اعد الدار للأحرار وقد ذكرنا رواية هشام بن عمار في سرقة  
 الدابة اذا اجتمع في الخان. ساحتها يطرأ أصحاب السكة فيها التراب والسرقة  
 والرماد حتى اجتمع من ذلك شيء كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
 ان كان أصحاب السكة طرأوها على وجه الرمي والاياحة وكان صاحب الساحة هي الساحة  
 لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبقت يدها بالرفع  
 . وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله لما قال من هيئته المكان فليس  
 بشيء حمام برقي دخل دار رجل وفرخ فيها فجاء آخر واخذها قالوا ان كان صاحب الدار  
 رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لانه اخرزه فملكه وان لم يفعل صاحب الدار  
 ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار. ولو كان له حمام فجاء حمام آخر  
 وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الدار لانه تبع ملكه. ويكره امساك الحمامات ان كان  
 يضر بالناس روى ان بعض الخلفاء رأى بركة حماما كثيرا فامر باخذ الجملة واخرج الى  
 الحل وذبح الكل وتصدق بلحمها واعطى لكل حمام ذبحها درهما. رجل اتخذ برج الحمام في  
 قرية ينبغي ان يحفظها ويمسكها ويعلفها ولا يتوكها بغير علف كيلا يتضرر به الناس  
 . وان اختلط بها حمام اهل القرية لا ينبغي له ان يأخذ فان اخذه يطلب صاحبه ويرده  
 لانه بمنزلة اللقطة والمضالة. وان لم يأخذ وفرخ عنده فانك انت الام غريبة  
 لا يتعرض لفرخه لانه ملك الغير وانك انت الام لصاحب البرج والغريب ذكر ان الفرخ  
 يكون له. وكذا البيص وان لم يعلم ان في برجه غريبا قالوا لا شيء عليه ان شاء الله  
 لان الاصل عدم الغريب. رجل وجد عرضا لقطعة فربها ولم يجد صاحبها وهو فقير  
 فباعها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء



جاءت الاولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية ان تتبغ بملاء الاولى  
لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تتبغ بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه  
الملاء على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رزيت تم تهب  
الابنة الملاء منها فيسعرها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وكان سبيلها التصدق  
وان كانت غنية لا يحملها الانتفاع بها. وكذا الجواب في الكعب اذا سرق وتوكل له  
عوض. رجل التقط لقطة فضا عت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين  
ذلك الرجل. بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذ من الثاني  
لان في اللقطة الثاني كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالأول في اثبات  
اليدين على الوديعة. رجل أخذ شاة او بعيرا فامر القاض بان ينفق عليها ثم هلك  
الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما انفق عليها لان الاتفاق باموال القاض كالانفاق  
باموال المالك. رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي  
خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس  
بمنزلة اللقطة. رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعبرها ودفع اليه ما لا يحفظ ثم فقد  
الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعبر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب  
غير معلوم يحتمل انه مات فينزل الوكيل ولا يكون الرجل وصيا. رجل التقط لقطة  
فهلك عنده فان كان المتقط حين اخذها قال انما اخذتها لاردها على اهلها  
وشهد شاهدان على مقالته لا يكون ضامنا وان لم يكن له على ذلك بينة وصدقه  
صاحبها في ذلك فكذلك. وان كذبه اختلفوا فيه. قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
هو ضامن. وقال ابو يوسف رج لا يكون ضامنا وعليه اليمين بالله ما اخذها الا ليعرفها

٣٦٥  
 هذا اذا اتفقا على كونه لقطعة . وان اختلفا <sup>في كونها</sup> لقطعة قال صاحب المال اخذتها  
 غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد اخذتها لك كان الملتقط ضامنا قولهم جميعا .  
 الملتقط اذا اقر بلقطعة لرجل واقام رجل اخر البينة انها له يقضي بها لصاحب البينة  
 فان اقر بها لرجل ودفعها اليه فاستهلكها ثم اقام اخر البينة انها له فان كان دفع الى  
 الاول بقضاء او بخير قضاء كان لصاحب البينة ان يضمن القابض لانه قبض ماله  
 بخير اذنه عن اختياره فيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البينة لا يرجع  
 هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب . وان اختار صاحب البينة  
 تضمين الدافع فان كان الدافع بخير قضاء كان له ان يضمنه وان كان الدافع بقضاء ولم يذكر  
 في الكتاب . قالوا ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي يوسف رجح ليس له  
 ذلك وعلى قول محمد رجح له ذلك

## كتاب اللقيط

رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لولم يلتقطه لايهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان  
 يعلم انه لولم يلتقطه يهلك لا محالة يفترض عليه ان يلتقطه . واذا التقطه يكون امانة  
 في يده . ويكون اللقيط حراما حتى لو مات قبل ان يعقل يصل عليه ويستحق نفقته من  
 بيت المال . وينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الاتفاق من مال نفسه ان يرفع الامر  
 الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال واذا جنى اللقيط جناية يكون جنايته  
 في بيت مال المسلمين . فان مات اللقيط وترك ما لا يعرف ماله الى بيت المال وان <sup>انفق</sup>  
 الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وانما ما لقينه  
 ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك دينا على اللقيط فما انفق يكون دينا على  
 اللقيط كما لو امر البالغ رجلا ان ينفق عليه من ماله كان للامور ان يرجع على الامر



بما انفق. وأن أمر القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بذلك على اللقيط  
 أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما انفق بعد البلوغ. وقال الطحاوى رحمه الله إن يرجع  
 عليه إذا انفق بأمر القاضى وإن لم يشترط له الرجوع كالبائع إذا امر رجلا بأن ينفق  
 عليه ولم يشترط له الرجوع كان له أن يرجع. وإن أمر القاضى بالاتفاق وشروط أن يكون  
 له الرجوع على اللقيط فأدعى المنتقط بعد بلوغه أنه انفق عليه بأمر القاضى كذا أن  
 صدقه اللقيط رجوع بذلك عليه وإن كذب به في الاتفاق لا يرجع الابينة. وحكم  
 اللقيط بعد بلوغه في شهادته وجنایاته والجنایات عليه وحده حكم الحر المسلم حتى  
 شهادته في كل ما يجوز شهادة الحر المسلم عنده. ولأدعى رجل أن اللقيط ابنه بعدما  
 بلغ اللقيط وهو صغير يعبر عن نفسه مع تصديقه استحسانا. وإذا ادعى المنتقط أن  
 ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذ منه اللقيط فإن القاضى لا يقبل منه  
 اللقيط الابينة. فإن أقام الابنة بغيره كان القاضى بالخيار أن شاء قبل منه اللقيط  
 وإن شاء لم يقبل لأنه لما التقطه فقد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن له أن يعزل  
 نفسه ولا يصير معزولا الأبرار القاضى. والاولى للقاضى أن يقبل منه إذا علم أنه  
 عاجز عن الحفاظ بنفسه فإن قبله القاضى وصغره في يد آخر أو الثاني أن ينفق عليه  
 على أن يكون ذلك دينا على اللقيط ثم إن المنتقط سأل من القاضى أن يرده عليه  
 كان القاضى بالخيار أن شاء رده عليه وإن شاء لم يرده. رجل المنتقط لقيطاً فجاء  
 آخر وانتزعه منه فاختصم الاول والثاني إلى القاضى فإن القاضى يدهه إلى الاول  
 لأن الاول أحق بحفظه. ولو كان المنتقط دفع اللقيط إلى غيره باختياره لا يكون له  
 أن يأخذه من الثاني لأنه بطل حق نفسه عن اختياره. فلو أدرك اللقيط وولاه  
 رجلاً جاز ولاؤه. فأن كان فيه جنابة فعقله بيت المال ثم ولاه رجلاً لا يصح ولاؤه ولا يملك

ثبته الملتقط على اللقيط ذكره كان اللقيط اذ انفق تصرفا من بيع او شرا او تاج او غيره وانما له ولاية الحفظ لا غيره. وليس له ان يمتنه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا والملتقط ان ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط ان اللقيط عبده بعدما عرف انه لقيط لا يقبل قوله الابحجة لان اللقيط محكوم بالحرية ظاهرا ولو وجد الرجل لقيطا معه مال كان المال للقيط. وان وضعه القاض في يد الملتقط وقال انفق عليه من هذا المال جازا امه ويصدق الملتقط في نفقة مثله وما اشترجه الملتقط بذلك المالا من طعام او كسوق كان جائزا. واذا مات اللقيط وترك مالا ولم يترك وارثا فادعى رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الابحجة. ولو ادرك اللقيط كافرا فان كان الملتقط وجده في مصر من امصار المسلمين فانه يحبس ويجبر على الاسلام استحسانا واختصارا في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم لقياس والاستحسان في قتله اذا لمسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان في الجبر على الاسلام في القياس لا يجبر على الاسلام ويترك على الكفر بالجزية وفي الاستحسان يجبر على الاسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح واذا مات اللقيط قبل ان يعقل دينا من الاديان امكن ان الملتقط وجده في مكان المسلمين يصل عليه كان الملتقط مسلما او ذميا وان وجده في بيعة او كنيسة او في قرية ليس فيها الامشرك لا يجبر على الاسلام ما دام حيا. وان مات قبل ان يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواجد. وهذه المسئلة على وجوه اربعة ان وجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة ونحوه يكون مسلما حكما. وان وجده كافرا في مكان الكفرة كالبيعة والكشبة يكون اللقيط كافرا حكما. وان وجده كافرا في مكان المسلمين او وجده مسلم في الكفرة اختلفت الروايات



في هذه من البرهانية في رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى  
 من رواية ابن سليمان روح يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايها كاذب  
 لان الاسلام يعلو ولا يعلو كالولد بين ابرين احدهما مسلم والاخر كافر يجعل مسلماتها  
 للمسلم. وفي بعض الروايات يعتبر الذي ان كان على اللقيط زى الكفرة بان كان في عنقه  
 صليب او عليه ثوب ورياح يلبسه الكفرة او كان مجزوز وسط الرأس يحكم بكفره ولو وجد  
 لقيط على دابة كانت الدابة لللقيط كما لو وجد معه مال آخر واذا وجد اللقيط مكانا  
 الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعواه الابنية. وفي  
 الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث. وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده  
 فاقام البينة فانه يقضيه له به وانما يقبل البينة على رقه لان المتنقض خصم باعتبار اليد  
 فكان البينة قائمة على خصم. وان اقام ذي بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب  
 انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قبل اذ اذ به اذا قام الذي بينة من اهل الذمة انه ابنه  
 واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا يقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة  
 المسلم. وقال بعضهم اراد بان الذي اذا اقام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه  
 لا يقبل بينته لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه  
 يكون مسلما حكما فلا يبطل الحكم باسلامه بهذه البينة ولا يحكم بكفره بهذه البينة وهذه  
 شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وان كان شهود الذي مسلمين يقضيه له به ويصير  
 تبعاله في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم وذمى فتنازع في كونه عند احدهما يقضيه به للمسلم  
 لان ذلك انفع للقيط. ولو كان الصغير في يد مسلم ونفرا في يد ذي المسلم انه عبده وادعى  
 الذي انه ابنه ادعى ذلك معافان الصغير يصير حرا وهو ابن النفر فيترجى دعوى النفر في  
 لان فيه اثبات الحرية ولا يترجى دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نفرا نيا تبع للنفر

شعبة اسلام يكون في يدك ويوصل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولو ادعت امرأة اللقيط انه ابنها  
 قال لا يقبل قولها الا بشهادة القابلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من  
 الزوج وانكر الزوج الولادة فان الولادة لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج فقامت  
 فصعبر هو اي لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين وان ادعى رجل اللقيط انه ابنه  
 قوله من غير بينة لان في قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى  
 المرأة فلا يقبل قولها الا بينة. ولو قامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة يثبت  
 النسب منها لانها لو قامت امرأة واحدة بان شهدت القابلة انها ولده يثبت  
 النسب منها وان ادعت امرأتان قامت كل امرأة انها ولده وهو ابنها فهو ابنهما  
 جميعا في قول ابى حنيفة رج وفي رواية ابى سليمان رج لا يكون ابن واحدة منهما الا ان تقيم  
 كل واحدة منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فحينئذ يثبت النسب منهما  
 في قول ابى حنيفة رج وفي قول ابى يوسف ومحمد رج لا يثبت النسب من واحدة وان قامت  
 احدتهما رجلين والاخرى امرأتين يجعل ابنا للتي شهدت لها رجلا. ولو ادعت امرأتان  
 اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حد بعينه انها ولده منه  
 قال ابو حنيفة رج يصير ولدهما من الرجلين جميعا. وقال ابى بصير ولدهما ولا ولد الرجلين  
 ولو ادعى رجلا ن معا كل واحد منهما يقول هو ولدى من جارية مشتركة بينهما ثبت  
 نسبه منهما وبصير ولدهما بن ثعلوبيرثانه. ولو كانت الجارية بين ثلثة نفر فجاءت  
 بولد فادعوه جميعا ذكر القتيه ابوالليث رج انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا  
 اربعة او خمسة. وقال ابو يوسف رج اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك  
 لا يثبت. ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وبه امة تصدقهم في الجارية  
 ثبت النسب من الملقط الذي ادعاه في قولهم. واختلفوا ان هذا الولد هل يكون



ويقال المولى الامة قال ابو يوسف يصير قبيحا للمولى الامة وقال محمد بن هجر واولو  
 عبدا وجدا لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولا كذبت بل هو عبدى فانك  
 العبد محجور كان القول قول المولى وان كان مازونا في التجارة كان القول قول العبد لا  
 للماذون في معتبرة في الكسابة اذا وجد القبط قتيلا في مكان عند غير المتقطنان القساء  
 والدية تكون على اهل ذلك المكان لبيت المال كما لو اذوا جدي قتيلا في مكان في جبل القتا  
 لقيطانتم قتله هو وغيره خطأ كانت دية على عاقلة القاتل لبيت المال وان قتله عدوانا  
 الامام قتل القاتل وان شاء صالحه على الدية في قولنا يخيغة ومحمد بن وليس له ان يعفو  
 وقال ابو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحرية اذا اسلم في دار الحرب وخرج  
 اليانتم قتله رجل عدوانا كان على القاتل القصاص في قولنا يخيغة ومحمد بن وعن ابو يوسف  
 مع فيه روايتان لقيط قد فها نسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه ولو قد ف انسان  
 في امه لا يجب الحد على القاذف فاللقيط ومعدا القذف والقصاص كغيره من الاخر  
 اذا ادرك اللقيط فارقته عبد فلان وادعاء فلان صح اقراره فيصير عبدا للمقر له وهذا  
 اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حرية للقضاء اما بعد قضاء القاض بما يؤكد الحرية بان  
 قضى القاض عليه مجد كامل او بالقصاص في الطرف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذ صح  
 اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجنايات والحدود والقصاص احكام العبد  
 ولو كان اللقيط امرأة فارقته بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت امته له الا انها  
 اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما لو اقرت انها ابنة اب الزوج  
 وصدقها اب الزوج فانه يثبت النسب ويبطل النكاح لان الاختية تنافي النكاح ابتداء  
 بقاء والرق لا ينافي فان اعتقها المقر له وهو تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج <sup>ملقها</sup>  
 امه فارقته بالرق يصير طلاقها شتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلاقا واحدة ولو كان ملقها

بشئتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعهما وكذلك نفعلكم الحدة اذا اقرت بالرق بعد ما مضت  
حيصتان كان له ان يراجعهما في الحيضة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فترجى امرأة ثم اقرت  
عبد فلان ولا مراة عليه صداق فصادقها لانهم ولا يصدق على ابطاله وكذلك الاستد  
دينا او باع انسانا او كفل بكفا القار وهب هبة او تصدق بصدقة وسلم وكاتب عبد او وبع  
او اعتقه ثم اقرت عبد فلان لا يصدق على ابطال شئ من ذلك والله اعلم بالصواب

### كتاب المحظور والاباحة وما يكره الحكم

وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدرهم الغصوبة طعاما ان لم يصف الشراء الى الغضب ولكنه نقد الثمن  
منها حل له ان ياكله ويؤكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم الغصوبة ونقد الثمن منها  
يكره له ان ياكل ويؤكل غيره. وعن شداد ربح انه سئل عن قول ابي حنيفة ربح فمن يشتري  
بالغضب ودفع غيره او اشترى بغير الغضب ونقد الثمن من الغضب قال لا يصدق بشئ  
الا ان يشتريها بالغضب ويدفع الغضب ولو اشترى بالدرهم التي كانت وديعة عنده  
وربح بها قال نصير ربح ان اضاف الشراء الى الوديعة ونقد الثمن منها يتصدق بالربح في  
قول ابي حنيفة ومحمد ربح وان لم يصف الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف  
الشراء الى الوديعة ونقد غيرها لا يتصدق بالبيع في قولهم قالوا لا بأس للقلبي ان يقبل  
الصلة من والي البلدة التي هو عليها كذا هذا والى او غيره رجل دخل على سلطان فقدم  
اليه شئ من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشترى بالثمن او لم يشتري الا ان هذا  
الرجل ان كان يعلم انه غصب بعينه فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشترى  
بالثمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغضب فظاهر اما الذي اشترى بالثمن و اضاف  
العقد اليه فالعقد لم يقع على الثمن الى المشار اليه فلا يمكن الخسار للبيع ولما اذا اضاف



الشراء إلى العصب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدّم إليه من العصب بعينه فلا يمس به  
 بالحرمة. والأصل في الأشياء الإباحة وأن علم أنه مغضوب بعينه لا يجعل إن يأكل لأنه علم  
 بالحرمة ومشاعراً به قالوا ينبغي أن لا يأكل من طعام الوالي ليكون تعبيراً على الغاصب. قال الناطق  
 إذا أهدى الرجل إلى إنسان أو أضافه كان غالب مال المهدى من الحرام ينبغي له أن لا يقبل  
 الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يخبر أنه حلال ورثه أو استقرض من غيره وكان غالب  
 مال المهدى من الحلال لا بأس بأن يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عند إنجرامه أن أموال  
 الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى  
 أن يعطى الخنطة للفقراء قالوا كان ما أخذ من الناس فخلط بها له لا بأس به وإن كان غير  
 مختلط لا يجوز للفقراء أن يأخذوا إذا علم أنه مال الغير. فإمكان ذلك الغير معلوم رده عليه  
 وإن لم يعلم لأخذ منه من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين أنه حرام. وقال الفقيه  
 أبو الليث رحمه الله كان مختلطاً بما له على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو على ملك صاحب لا يجوز  
 أخذه إلا ليرده على صاحبه. وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يملك المال بالخلط ويكون الأخذ  
 إن يأخذ إذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقتضى ما يؤدي به حق الخصم ومسلم دعاه  
 نصرته إلى داره ضيفاً وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال  
 بعضهم يملك ما يذهب إلى ضيافة النظر لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بحرام بل هو  
 مندوب. وقال بعضهم إذا دعاه الجوسى أو النظر إلى طعامه يكره للمسلم أن يأكل وإن  
 قال اشترى اللحم من السوق لأن الجوسى يبيع المنخفة والموتودة والنظر لا يبيعه  
 وإنما يأكل هو ذبيحة المسلم ويحقق. وإن كان الداعي إلى الطعام يهودياً فلا بأس  
 للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودى لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودى والمسلم يملك  
 مات وكسبه كان من بيع الباذن قالوا لا تورع الورثة عن أخذ ذلك المال كله أو

فإن عرفوا ربا بها ردوه على آربا بها لأنه لا يخلو عن نفع خبثوا أن لم يعرفوا ربا بها تصدقوا  
بها لأن هذا ما حصل بسبب خبث وكان سبيله التصديق إذا عجز عن الرد إلى صاحبه وكفنا  
الحكم فيما أخذ رشوة أو ظلمنا أن توقع العدة عن ذلك كان أولى وأما الذي يأخذ  
الغنى والقول والناحة قالوا حكم ذلك يكون أخف لأن صاحب المال أعطاه عن اختيار  
بغير عقد وأما الذي يأخذ العلم قالوا لا بأس للمعلم أن يأخذ الأجرة على تعليم القرآن في  
هذا الزمان. وحكى عن أبي الليث الخافض رح قال كنت أفتي بثلاثة أشياء فرجعت عنها  
كنت أفتي أن لا يحمل للمعلم أخذ الأجرة على تعليم القرآن وكنت أفتي أن لا ينبغي للعالم أن  
يدخل على السلطان. وكنت أفتي أن لا ينبغي لصاحب العلم أن يخرج إلى القرى فيذكرهم بحججه  
له شيئا فرجعت عن ذلك كله وإذا أهدى أب الصبي إلى معلم الصبي أو إلى مؤدب شيئا  
في الأعياد أن لم يسأل ولم يلح عليه لا بأس به بل هو مستحب لأنه يروى أن طلب ذلك  
قالوا في زماننا أنه إن يطلب أجر مثله. وإلّا إذا كان مطرأ مغنيا أن أعطى بغير شرط  
قالوا يباح له ذلك وإن كان يأخذ على شرط رد المال على صاحبه إن كان يعرفه وإن لم يعرفه  
يتصدق به. وعن أبي بكر الاسكاف رح أنه قال إذا أكل من الغضب عن إيحيفة رح  
اللهيا كل حلالا لأنه استهلكه بالضع فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال رضي وينبغي أن لا يأخذ  
بهذا كيلا يتجاسر الغاصب والظلمة إلى أكل أموال الناس وفيه ترك قوله تعالى أن الذين  
ياكلون أموال أيتائهم ظلما أنما ياكلون في بطونهم نادا وسيصلوا سعيرا وهذا مخالف  
ظاهر مذهب إيحيفة رح فإن عند المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح  
من الغصوب على أضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عنه قال نصير رح المكون  
إلى الحلال أقرب وبه قال خلف بن أيوب رح وعن أبي يوسف رح المكون إلى  
الحرام أقرب وهكذا روى الحسن عن إيحيفة رح رجل غصب لي فطخة فطختها فطختها فطختها فطختها



يحل له اكله وعليه الضمان في قول ابي حنيفة ر. وهذا ظاهر قول ابي حنيفة ر. لانه على قول  
ابي حنيفة ومحمد ر. اذا غضب حنطة فطحها او لحا فطحه ينقطع حق المالك ويصير ملكا  
للقاصب. وقال ابو يوسف ر. اكله حرام قبل ان يرضى صاحبها من لا يحل له اخذ الصدقة  
قال ابو بكر البجلي ر. الا فضل العان لا يقبل جائرة السلطان فان كان للسلطان مال  
ورثه عن ابيه يجوز اخذ جائرة فقيل له لوان فقيرا ياخذ جائرة السلطان مع  
علمه ان السلطان ياخذها غضبا يحل له ذلك قال ان كان السلطان فخلط ادهم  
بعضها ببعض فانه لا بأس به. وان وقع عين الغضب من غير خلط لم يجز اخذ <sup>الغضب</sup> قال  
ابو الليث ر. هذا الجواب يستقيم على قول ابي حنيفة ر. لان عنده اذا غضب المذموم  
من قوم وخلط بعضها ببعض يملكها القاصب. اما على قول ابي يوسف ومحمد ر. انه  
لا يملكها القاصب ويكون على ملك صاحبه. وسئل علي الرضا ع. عن بيت المال هل  
للاغنيا وفيه نصيب قال لا الا ان يكون عاملا وقاضيا وليس للفقهاء وفيه نصيب  
الا فقيه خرج نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن او رجل اتخذ ارضا لمحور مراعاة  
من متصرفها قال ابو القاسم ر. نصيب الاكره يطيب لهم اذا اخذوا ارضا مراعاة  
او استاجروها فان كان المحور كروما واشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب للاكره  
وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالكا يكون الى  
السلطان ويكون بمنزلة ارض الموت. وينبغي للسلطان ان يتصدق ببنصف الخراج  
على المساكين فان لم يفعل ذلك يكون اثمًا واما نصيب الاكره يطيب لهم ويطيب  
لن ياكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع شبهة الا انهم قالوا  
ليس زمنا من زمن الشبهات فعمل المسلم ان يتقى الحرام المعاني. امرأة زوجها في ارض  
المحور وله مال ياخذ من قبل السلطان وفيه تقولا لا اقعده معك في ارض المحور قال

الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهو في سعة من  
 اكله وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من مال ليسوا له بطيب فهو في سعة من تناوله  
 ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وارض الحور ارض لا يقتد صاحبها على زناعتها  
 واداء خراجها فيدها الى الامام ليكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا  
 لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا ان كانت ثابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة قال لا يكون  
 الحق بها يصنع بها ما شاء وان كانت الارض مواتا لا مال لك فيها فاعملها اهل تلك الجهة والقرية  
 مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان ثبتت الشجرة بعد ما  
 مقبرة فان كان الفارس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بثمرها وان كانت الشجرة ثبتت بنفسها  
 فحكمها يكون للقاضي ان رأى ظاهرها ونفاها على المقبرة فصل رجل وجد جوزه ثم اخرى حتى بلغت عشتار  
 وما رهاقمة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله ان وجدها في موضع واحد في لفظة وان وجدها في  
 في مواضع متفرقة حل له ذلك كن جميع نواة من اما كن متفرقة فصار رهاقمة فانها تطيب له وقدوت  
 المسئلة في اللقطة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله وعندنا ان وجد الجوارس في موضع واحد وفي موضع  
 فهو كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان النواة يرى فيصير مباحا بالرى والجوارس لا يرى  
 الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في ارض وعين محمد بن  
 رحمه الله شجرة مثمرة في ارض رجل واخصاها ذابحة الى الطريق فتناثر من ثمرها في الطريق قال قد سمع  
 في هذا من العلماء السلف من لا يشك في عدم وعلم فلا تخالفهم ويكره اكل الطين لان ذلك يضر فخصير  
 فانه لا يفسد امرأه قال الفقيه واشباه ذلك لاجل السمن قال أبو مطيع البلخي لا بأس به ما لم ياكل فوق  
 الشبع ويكره ما لا ياكل فوق الشبع وكذا الرجل اذا اكل مقدار حاجته لمصلحة بد لا بأس به اذا لم ياكل فوق الشبع  
 ويكره البان الاثن للمريض وغيره وكذلك لحوومها. وكذلك التداوى بكل حرام لقوله عليه السلام  
 ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وان ادخل مائة في اصبعه للتداوى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله



عن أبي حنيفة ربح انه كره ذلك. وعن أبي يوسف ربح انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في  
شرب بول ما يוכל لحمه للتداوي. ويقول أبي يوسف ربح اخذ الفقيه ابو الليث ربح ويجوز  
الحقنة للتداوي للمرأة وغيرها وكذا الحقنة لاجل الهزال اذا خشي يقضى الى السائل  
ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل للحقنة ذكره شمس الامنة السرخسي ربح وغنا مقاتل ربح <sup>البطنة</sup>  
بططن امد بها ان ينوي به الرجل السمن وعظم لبطن فذلك مكروه امام من ربح في  
بطن عظمها كان ذلك خلقة له من غير ان يتعد به السمن فلا شيء عليه واذا اكل  
الرجل الكثر من حاجته يتقيأ قال الحسن ربح لا بأس به قال رأيت ان انس بن مالك رضي  
الواناس الطام ويكثر ثم يتقيأ وينفعه ذلك رجل استطلق بطنه او رمدت عينه فلم يعالج  
حتى اضغغه ذلك ومات منه قالوا لا تنم عليه ولو انه جاع ولم يأكل وهو قادر على الاكل كان اثماً.  
وفيه علي بن ياكل مقدار قوة ولو ان رجلاً ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه  
فلم يفعل حتى مات لا يكون اثماً لانه لم يتيقن ان شفاء فيه رجل برجله جراحة قالوا يكره  
له ان يعالج به عظم الانسان والخنزير لا يحرّم الا شفاءه ولو وضع العجين على الجرح  
ان عرف بهما الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء. والذي ربح فلا يرثه فاما ان  
يكتب بدمه على جبهته شيئاً من القرآن قال ابو بكر الاسكاف ربح يجوز قيل لو كتب بالبول  
قال لو كان فيه شفاء لا بأس به. قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز <sup>عن</sup>  
ابي نصر بن سلام ربح معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال  
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال الاخرى ان  
العطشان يحمل له شرب الخمر حال الاضطراب المجدي اذا ربح بلين الاثنان قال ابن المبارك  
ربح يكره اكله. قال اخبرني رجل عن الحسن ربح انه قال اذا ربح المجدي بلين الخنزير لا بأس به  
قال معناه اذا اعتلف اياماً بعد ذلك كالجمل له رجل اجر نفسه من النصارى لضرب الناقور

كل يوم خمسة دراهم ويعطيه عمل آخر كل يوم درهم قال ابراهيم بن يوسف رح لا ينبغي ان ياجر نفسه منهم انما عليه ان يطلب الرزق من موضع آخر. وكذا الواجر نفسه منهم لعصر الحنب المخز لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر. وكذا الاسكاف والخياط اذا استوجبا على خياطة شيء من رعي الفساق ويعطيه في ذلك كثير اجر لا يستحب له ان يعمل لانه اعانة على العصية. ويكره للمجنب رجلا كان او امرأة ان ياكل طعاما او يشرب شرابا قبل غسل الفم واليدين. ولا يكره ذلك للمحايض. والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع. المستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا ذكره الكتاب انه لا بأس بقبول هديته لان هذه منفعة لم تكن مشروطة في القرض وان تورع ولم يقبل كان افضل قالوا انما يتورع اذا علم انه اهدى لاجل الدين او اشكل عليه انما اهدى لاجل الدين فان تورع كان افضل. اما اذا علم انه اهدى لاجل الدين فانه لا يتورع لان قبول الهدية من حقوق المسلم على المسلم فلا يمنع عن القبول. والسبب الطاهر القائم مقام العلم ان يكون بينهما مهادات قبل القرض بقراءة وصداقة او غيرها. او كان المهدى رجلا معروفا بالجود والمخاوة فان ذلك يقوم مقام العلم انه اهدى اليه لاجل الدين. مضطرب لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها وانما اقطع مني قطعة فكلها لا يسعه ان يفعل ذلك ولا يصح امره به كما لا يصح للمضطر ان يقطع قطعة من لحم نفسه فياكل. رجل يني بامرأة قالوا ينبغي ان يتخذ وليمة ويدعو الخيران والاقرباء والاصدقاء ويمنع لهم طعاما ويدعو لقله عليه الصلوة والسلام اولم ولو بشاة واذا اتخذ وليمة ودعاهم كان عليهم ان يجيبوا فن لم يجب كان اثما. ولا بأس بان يدعو لذلك اليوم وغدا وبعد غد ثم ينقطع العرس والوليمة. ولا بأس بان يكون حمل الطعام الى اهل المصيبة وهو في اليوم الاول غير مكروه لشغلهم بجهار الميت وفي اليوم الثاني مكروه اذا اجتمعت النياحة لانما اعانة لهم على الاتم والعدوان. ولا بأس في ليلة العرس بفرب وف للتشهير لاملأ في



ويكفي اتخاذه الضيافة في أيام المصيبة لأنها أيام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسروء وإذا  
اتخذ طعاما للفقراء وكان حسنا إذا كانوا بالغين. فان كان في البرية لم يضرهم يتخذوا في الحسنة  
من التركة ولا بأس بالاكل يوم اضيق قبل الصلوة في رواية وفيه يكره والمصحيح هو انه لا بأس  
مستحب وليس بواجب. رجل اكل متكئا تكلموا فيه. سمعهم يكره. وشبههم. لا يكره لما روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكئا. في المسألة في الخبر كذا في ابو القاسم  
الصفا ورجح ويوضع الملح وحده على الخبز لان وضع الملية على الخبز يستحقان. ان يترك  
لا جدية الذهاب الى الضيافة سوى ان يرفع الملية عن الخبز كذا يكره تعليق الخبز  
بالخزان وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذا ان يوضع الخبز تحت القمص لا في  
التسوية. ويكره مسح الاصابع والسكين بالخبز. قال ابو جعفر المهدى والخبز يكره مسح  
الاصابع بالكاغذ على المائدة لانه تشبه بالخرقة وانما عليه ان يلمس ولو غسل ربه  
ويده بالتحالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي بحالة يعلف بها الدواب  
لا بأس لانه صارت بمنزلة اللبن والعلف وعن آية يوسف وابي حنيفة رجح لا بأس بغسل  
اليدين بعد الاكل بالسويقة والدقيق بمنزلة الاثنان وهو قول محمد رجح السنة ان يغسل  
اليدين قبل الطعام وبعد. والآداب في غسل اليدين قبل الطعام ان يبدأ بالسبابة ثم بالشوكة  
وبعد الطعام على العكس. واذ اغسل قبل الطعام لا يمسح يده بالنديل بل يترك حتى  
يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل. واذ كان الرجل على مائدة قنول غيره من طعام  
المائدة ان يعلم ان صاحبه لا يرضى به لا يحمل له ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به واذ  
اشتب عليه لا يناول ولا يعطى سائلا. وان تناول الصنف شيئا من الطعام لمن كان ضيفا  
معه على الخزان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحمل له ان يفعل ذلك ولا يحمل لمن اخذ ان يأكل  
ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة. واكثرهم حوزوا ذلك لانه ماذون

بذلك عادة. ولا يجوز ان كان على المائدة ان يعطى انسانا دخل هناك لطلب الشربة  
 اخرى. وكذلك لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد وكنية وسنوي ورجل دعي ثوبا الى  
 طعام وقرصهم على اخونة ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب  
 الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال الفقيه ابو الليث  
 ربح القياس كذلك. وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافته تلك جاز. واذا اعطى  
 بعض الخدم هناك جاز ايضا. وكذلك لو تناول الشريف من المائدة شيئا من الخبز وقليل  
 من اللحم جاز وان تناول الطعام الفاسد والخبر المحرق فذلك جائز عندهم لانه ما دون  
 بذلك عادة. ولا يباح رفع الزناة بل هو حرام ما لم يفعل صاحب الدار رفعوا رجل اكل خبزا  
 مع اهله فاجتمع كسرة الخبز ولا يشتهيه اذ له فله ان يطعمه الحاجة والفاقة والفقير هذا  
 اوله من الاقامة في المنزلة والطريق الا اذا وضع في الارض لباكلها النمل جل اتخذ ضيافة  
 للقرابة او وليمة واتخذ مجلسا لاهل الفساد قد عار جلا صالحا الى الوليمة مما لو  
 ان كان هذا الرجل مجالوا متنع عن الاجابة منعهم عن قسوتهم لا يباح له  
 الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب لانه نفى عن المنكر وان كان مجالوا لم  
 يذهب لا يتكون الفسق ويتكون عند حضوره كان عليه ان يذهب  
 لانه نفى عن المنكر وان لم يكن الرجل مجالوا لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لبا س بان يجب ويطعم  
 وينكر معصيتهم ونسقم لان اجابة الدعوة واجبة او مندوبة فلا يمنع لعصية اقترنت  
 بها اما استماع صوت الملاح كالقرب بالقصب وغير ذلك حرام ومعصية لقوله عليه  
 الصلوة استماع الملاح معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر انما قال ذلك  
 على وجه التشديد وان سمع بغتة فلا اثم عليه. ويجب عليه ان يجتهد في كل الجهد على لا يسمع  
 لما روى ان رسول الله عليه وسلم ادخل اصبعية في اذنيه. اما قراشا والعرب مكان فيها



ذكر الفسق والخمر والغلالم فكموه لانه ذكر الفواحش. اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعه ان يتوك والى الفضل وان علم انهم يضربونه او يشتبهونه لو نهاهم وسعه ان يتوك قوم خرجوا الى الغزو وفيهم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان امكن للصالح ان يتفردوا بالخروج فعلا ذلك والافساق عليهم ولعلوا خالص نياتهم. وحكي ان ابا حنيفة رجع شهيدا طعنا فيه لعاب فلم يدع الاحمل لاجله. وقال محمد رجع ان كان الرجل ممن يقتدى به فاحب اليه ان يخرج. رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلا للعدو فان كف عن ذلك لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذ به سيطا وان شاء ازججه عن داره. ويكره للرجل المعروف الذي يعتدي به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم اعمى بين ايدي الناس. رجل معه خزقة يمسح بها العرق يكره له ذلك لان تجار فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما فلا بأس به لان ذلك لا يكون للتجبر والتكبر فالكروه ما كان على وجه التجبر اما ما كان الحاجة وضرورة فلا يكره وهو كالشرع في الجلوس والانتكاء قالوا ان كان ذلك على وجه التجبر يكره وان كان الحاجة وضرورة فلا يكره وكذا الا بأس للرجل ان يربط خيطا في اصبعه وذاتمه للحاجة والله اعلم بالصواب

باب فيما يكره من النظر

والمس للاقارب والاجانب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه وابنته البالغة واخته وكل ذات محرم منه كالجدات واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدورها واسرها وثديها وعصدها وساقها. ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذا الى كل ذات محرم مطلق او صهرية كزوجة الاب والجد وان علا وذو جهة الابن واولاد الاولاد وان سفلوا. وابنة المرأة

المدخول بها فان لم يكن دخل باسمها نفع كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بالزنا الصلوا فيها  
 فان بعضهم لا يثبت فيها الجاحقة المس والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي وميت اباحة  
 المس والنظر لثبوت الحرمة المؤبدة. وما لا يكره النظر اليها من ذوات المحارم لاداس بان  
 يحسها بلا حائل بلا شهوة الا الأجنبية فان لا بأس بالنظر الى وجهها ويكره المس ولا ينظر  
 الى بطن ذات رحم محرم منه ولا الى ظهرها ولا ما بين سرتها وانما يباح المس والنظر الى هذه  
 المواضع بغير شهوة. فان كان بحال لو نظر الى ذلك يشتهى او كان اكبر رايه انه يشتهى فانه ينعى  
 بصره ولا يحسها. وفي كل موضع جاز المس والنظر جاز له ان يسافر بها ويخلو اذا امن على نفسه  
 فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل. فاذا سافر بها واحتاج الى حملها وانزلها لا بأس  
 بذلك. فيأخذ بطنها وظهرها بثوب لا يصف. وان خاف ان يشتهى اذا مس فليجنب  
 ما امكن. ويجوز النظر من امة الغير ما يجوز من ذوات المحرم وما جاز النظر اليها من مسما  
 من غير شهوة. فان خاف على نفسه فليجنب. وللأمة ان تنظر من الرجل الأجنبية من فرقه  
 الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يجاوز الركبة. والأمة لا تسافر ثلاثة ايام بغير محرم  
 وتسافر مع المحرم عبد كان او حرا مسلما كان او كافرا والصبي والمجنون لا يصلح معها  
 والأمة والمذبة والمكاتبه ولم الولد ومعتقة البعض ان تسافر بغير محرم في رواية الاصل وفي رواية  
 كره المشايخ لها المسافرة بغير محرم والعبد في النظر الى مولاة الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبية  
 المحرم ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الاجنبي المحرم من الحرة الأجنبية سواء كان العبد  
 حريبا او فحلا اذا بلغ مبلغ الرجال. واما المحبوب الذي يحف ماؤه فيحس مشائخا مع  
 من خصوا اختلاطه بالنساء والاصح انه لا يرخص ويمنع. والعبد ان يدخل على مولاه بغير  
 اذنها اجماعا. وفي أحد قول الشافعي رح يباح للعبد من سيده ما يباح للمحرّم من ذوات  
 المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته وللزوج ان ينظر الى سائر بدن امرأته وكذلك



للرأة من الزوج والمولى من امته وللامته من مولاها. واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فلا ينظر  
 الى وجهها فان كان بحال يشتهر اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رايه انه يشتهى فلا بأس  
 بان ينظر الى وجهها مكشونا. وكذا الودي الى شهادة عليها او كان حاكما فادان ينظر الى  
 وجهها عند الاقرار كلف له ان ينظر اليها وان كان يشتهى فلا بأس للرجل بمصافحة العجوز  
 التي لا تشتهى وان تعز وجهه. وكذا لو كان الرجل شيخا يامن على نفسه وعليها فلا بأس  
 بان يصافحها وان كان لا يامن لا يحل. ويحل للرجل ان ينظر من الجاه سوى ما تحت السرة  
 الى ان يجاوز الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عندنا عورة  
 والسرة ليست بعورة ودون الحسن عن ابى حنيفة رج انه لا بأس للاجنبي ان ينظر الى قدم  
 المرأة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى قدم امه الغير ومع الشهوة لا يحل وعن ابى حنيفة رج  
 اذا حلف الرجل بطلاة امراته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجهه حرة اجنبية او نظر الى كفها  
 لا تطلق امراته. ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشتهى وان يمسه. ويكره ان يقبل الرجل  
 ثم الرجل او يده او شيئا منه فنه عن ابى حنيفة ومحمد رج ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف  
 رج لا بأس بالتقبيل والمصافحة اذا ر واحد فان كانت المعانقة من فوق فيص او جبر وكانت  
 القبلة على وجهه اسرة دون الشهوة جاز عند الكل. رجل طاهر من امراته قال ابو حنيفة رج  
 لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رج لا يباح له  
 المس والقبلة والنظر الى الفرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك  
 اثنين لا يحل الجمع بينهما بعد النكاح لو كانتا حرتين فوطئهما ثم ادان يطأ احدهما الاجنبى  
 له ان يطأ احدهما حتى تخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف  
 كما لا يطأ احدهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى ظهرها وبطنها  
 ولا يقبلها ما لم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا قاله رجل تزوج اخاه امراته و دخل

بها فرق القاضيهما فإنه لا يقرب امرأة ولا يقبل ولا ينظر إلى فرجها عن شهوة حتى يتقضى عداها  
 فرق القاضيهما. وجاء الحائض حرام ثم قال أبو حنيفة ر. له أن يستمتع بها فوق الميزان.  
 وليس له ما تحته. وقال محمد ر. يجتنب شعار الدم يعني الجماع وله ما سوى ذلك وبين الطلاء  
 اختلان فيما قال أبو حنيفة ر. له أن يستمتع بها فوق الميزان قال إبراهيم ر. يراو به الاستمتاع  
 بالسر وما توقيها وقال الحسن ر. يتد فابا لأزار ويقض حاجة فيأدون الفرج فوق الأزار  
 إذا رجم جماع الحائض لا يحرم الدواحي. وكذلك في الصوم وفي الاستبراء يحرم الوطء والدوا  
 في الجارية المملوكة بملك حادث وعن محمد ر. في المسبية لا يحرم طاعة الاستبراء ويكون الرجل  
 أن يجامع امرأة ومعها في البيت من يعلم ذلك. ويكون لجارية الرجل وعبد المرأة النظر  
 إليهما حالة المباشرة ولا بأس للرجل أن يمس فرج امرأة. وكذلك المرأة لا بأس أن تمس  
 فرج زوجها كالتجسس. قال أبو يوسف ر. سألت أبا حنيفة ر. عن هذا فقال لا بأس بزوجها  
 ينظر أجريها. امرأة أصابت قرحة في موضع العورة لا يجلس للرجل أن ينظر إليها ولكن يعلم امرأة  
 إذا ودها فإن لم يجدوا امرأة تداد بها ولا امرأة تتعلم ذلك إذا علمت وضع عليها البلاء  
 والوجع والهلاك فإنه يستر منها كل شيء إلا موضع تلك القرحة ثم يداد بها الرجل ويقض  
 به ما استطاع إلا عن ذلك الموضع. ولا فرق في هذا بين ذلك ذوات الحامض وغيرهن لأن  
 النظر إلى العورة لا يجلب سب المحرمية. وللقابلة أن تنظر إلى فرج المرأة عند أخذ الولد لكان  
 الفرد. وكذا اللجائم أن ينظر إلى فرج البالغ عند الختان. وإذا أراد الرجل أن يشترى جارية  
 يجلس له أن ينظر إلى شعرها ومدرها وثديها وعضدها وساقيها وقدمها وإن كان يشترى لا يجلس  
 أن يمس إذا كان يشترى أو أكبر رأيه أن يشترى ولجارية المرأة أن تغزو رجل زوج سيدتها  
 وينبغي أن يمتحن الصبي إذا بلغ تسع سنين فإن غشوه وهو أصغر من ذلك فحسن. وإن كان فوق  
 ذلك قليلا قال الألباسية وأبو حنيفة ر. لم يتد وقت الختان قال الشعبي لا تمة الجارية ر.



وقت الختان من حين يحتمل العجب ذلك الى ان يبلغ . وللرجل ان يختار وللا الصغر ويحجم بذلك  
ويبسط قرعته وجرامته ويقبض له الهبة ويشتري ويبيع ويواجر داره ويزوج أمته . ولا يزوج  
عبده والجدر وصيه الاب . وصيه الجدر بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصيهم والخال وصيه  
الام وان كان في حجره الا انه يقبض له الهبة ويواجر دابته وامته وعبده في الاستحسان ان لم يكن  
اقرب منه ولا من يهرله غيره وكذا الام . والمتقط اذا حجم المقيطا وختنه او بطن جرحه كان ضامنا  
اذا هلك لانه ليس بولي

### فصل في الختان

اذا حقن الغلام ولم يقطع كالحلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان  
صفا او دونه لا يكون ختانا . واذا لم يكن مدجلة الصبي ليقطع الابتشديد وحشفته ظاهرة  
لو رآها انسان يراه كانه حقن قالوا ينظر اليه النقام واهل البصر من الحجامين فان قالوا  
على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لم يشده عليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذرا  
والواجبات تسقط بالاعذار فالسنة اولى . وكذا الجوسى اذا سلم وهو شيخ ضعيف اخبر  
اهل البصرة لا يطبق الختان يترك . واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان فانهم الامام  
كما في تلهم في ترك سائر السنن . واذا اغتسل الاثقف من الجناية قال ابو بكر البلخي رجع  
يجب عليه ابصال الذوات تحت الجلد كما يجب المفضضة والاستنشاق على الحنث ولو تضا  
ويم يوصل الماء تحت الجلد جاز ولا بأس بالحياة ان تحلق رأسها ان فعلت ذلك لعذر وجع  
ويكون الخصاص في بني آدم . ولا بأس بدخول النخس على النساء ما لم يبلغ حد المحام وقد روي ذلك  
بخمسة عشر سنة . ولا بأس بنجاء السنورا اذا كان فيه ضرر ولا بأس بنجاء اليهائم  
ويكي الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لا بأس يكي الصبي لداء اصابه . ولا بأس بقتب  
اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم ينكر عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه

وسلم وإذا اعترض الولد بطن الحامل ولم يجد واسيلاً لاستخراج الولد لا يقطع الولد إلا بالولم  
 ذلك يخاف هلاك الأم قالوا أكان الولد ميتاً في البطن لا بأس به. وكان حياً لم يجز أن  
 يقطع الولد إلا بالولم لأنه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس أخرى من غير قصد منه  
 وذلك بالحل. وإذا جمعت البكر فيمادونا الفرج ودخل الماء فرجها فبليت فمادونا وإن  
 ولادتها نالوا نزال عذوقها بيضة أو مجرد دراهم لأن خروج الولد بدون ذلك لا  
 وإذا سقطت الولد بالعلاج قالوا إن لم يستثن شي من خلقه لانا ثم قالوا لا قوة  
 فان المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامناً لأنه أصل الصيد فلما كان مواخذاً بالجزاء  
 ثم فلا أقل من أن يلحقها الخم هذا إذا سقطت بغير عذو لانا لأنها لا تأثم إن قتل وان  
 سقطت بعدما استبان خلقته وجبت الغرة. المروعة إذا ظهر بها الحمل وانقطع لبنها  
 وليس لاب الصغير ما يستجر به الظفر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح أن تعالج في  
 استنزاد الدم ما دام الحمل نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقد رواتك  
 المدة بمائة وعشرين يوماً وإنما يباح لها انفساد الحمل باستنزاد الدم لأنه ليس بأحد  
 فيباح لصيانة الأذى وإذا غرزه الرجل عن امرأته بغيره ما ذكر في الكتاب أنه لا يباح قالوا  
 غرمتها يباح السوء الزمان. ولا بأس بقتل الجراد لأنه صيد يحل قتله لأجل الإكل فلهذا الضم  
 أول. وعن محمد بن سلمة رج لا بأس بقتل النمل لأنها من أهل الأذى. ولكن إيقاعها في الماء  
 وقال أبو بكر الاسكاف رج إن أذاك فاقتلها وألا فلا تقتلها وقال الفقيه أبو الليث رج  
 لا يباح قتلها ما لم يتدأ بالأذى وكان غلة فرصت نبياً فخر قبيت النمل فواحيه تها إليه  
 هلا ملة واحدة ينع هلاقت النمل التي أذاك خاصة. ولا بأس بشق المثانة إذا كان  
 فيها حصاة. وفي الكيسانيات في الجراحات الخوفة والفروج العظيمة والحصاة الواقعة في المثانة  
 ونحوها من العلل إن قيل قد يغجو وقد يموت أو ينجو ولا يموت تعالج. وإن قيل لا يجوز أصلاً



لانه ادى بل ترك. وربما قطع اليد للاكله <sup>٣٤٦</sup> رجل له سلعة او حجر فارد ان يستخرجها  
 منه الموت قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ففلا بأس بان يفعل لانه يكون معالجته لا يكون  
 تريعا للهلاك وفي الفتاوى اذا اراد ان يقطع اصبعاً زائدة او شيئاً اخر فلا بأس  
 به ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه يضر النفس للهلاك  
 وان كان الغالب هو النجاة فهو سعة من ذلك فلا بأس به قطع الاصبع الزائدة من ذلك  
 قال بعضهم لا يضمن لانه معالجة ولها ولاية المعالجة. ولو فعل ذلك غير المالك والام فذلك  
 كان ضامناً لعدم الولاية. وقال بعضهم ليس للام ان يقطع وان قطع واجب دية  
 فيه كان ضامناً. والخيار هو الاول لان يخاف التعدي او وهما في اليد. وفي وقت لتقليم  
 الظفر او لحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى حوائث ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى  
 يوم الجمعة تاخيراً فاحشاً كان مكروهاً لان من كان ظفره طويلاً يكون ريقه ضيقاً فان لم يجأ  
 المحذو اخره تبركاً بالاجار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم ظافره يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى الجمعة  
 الاخرى وزيادة ثلاثة ايام واذا قلم ظافره او جرح شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر  
 المجزوز فان دعى به فلا بأس به. وان القاء في الكنيف او في الغسل يكره ذلك لان ذلك يورث  
 داء وينبغي ان يأخذ الرجل من شارب حتى يرازي الطرف العليا من الشفة العليا ويصير  
 مثل الحبيب وان اضطرب بالبلد في بطن امرأة حاصل قد ماتت يشق بطنها من الجانب الايسر  
 واذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذلك كان عليه قيمته ولا يشق  
 بطنه لان حرمة المال دون حرمة النفس. رجل له كلب عقور بعض كلامي عليه فلا جعل  
 القرية ان يقتلوا ذاك الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ما عصى. قال ان لم يتقدم عليه  
 قبل الصغر لا يضمن. وان كان قد تقدموا الى صاحب الكلب قال لا يكون ضامناً بمنزلة الحائط الى السائل





ليس الحرير المصمت حرام على الذكورة في الحرب وغيره. وكما يكره في حق البالغ يكره لباس الصبيان  
الذكور ويكون الاتيم على من البسهم. وانما حرم لبس الحرير لاروى ابو هريرة عن ابي سعيد  
الخدري رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحرير لباس اهل الجنة فمن لبسه  
في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال ابو يوسف ومحمد رجا لا بأس بلبس الحرير في الحرب فالكاف  
الثوب سدا غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولجنته حرير يكن لبسه في غير الحرب  
عندهم وجاز لبسه في الحرب. واما ما كان سدا حريرا ولجنته غير حرير كالغداة والخز  
والملمح جاز لبسه في كل حال عندهم وقال ابو حنيفة رجا لا بأس باقتراش الحرير والديباج  
والنوم عليهما. وكذا الوسائد والمواقف والبسط والسور من الديباج والحرير <sup>يكن</sup> الخ  
فيها تماثيل. وقال ابو يوسف ومحمد رجا يكره جميع ذلك وروى بشر عن ابي يوسف عن  
ابن حنيفة رجا انه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير اذا كان اربعة اصابع او دونها  
ولم يحك فيه خلافا. وذكر شمس الائمة السرخسي رجا في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع  
للقدر وعن ابن حنيفة رجا انه قال لا بأس بالفراء كلها من سباع او غيرها الذكية والميتة  
فيه سواء قاله باعده ذكوة وكذا الصوف والشعر والعظم والظلف والغضب والخاص  
والخضاب بالحناء والوسمة حسن. ولا يخضب يدا الصبي ولا رجليه. ولا بأس به للنساء  
ولا بأس بلبس الخز للرجل اذا كان لجنته غير حرير. ويكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ  
بالعصفر والزعفران والورس. ويكره الشرب والادهان في انية الذهب والفضة وكذا  
المجامر والمكامل والمداخن. وكذا الاكحال بميل الذهب والفضة وكذا السرر والكراسي  
اذا كانت منفضة او مذهبة وكذا السرج اذا كان منفضا او منعبا وكذا الراكب  
والهجام وقال ابو حنيفة رجا لا بأس بالشربة في انية المنفضة والمذهبة اذا وضع فاه  
على العود ونحو الكوسم والسرر يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس

بان يجعل الذهب والفضة في سقف الدار والمسجد وان يفتش المسجد بآء الذهب  
 والفضة من ماله فان الكعبة مخرقة بآء الذهب والفضة مستورة بالوان الديبا ج  
 والحريز ولا بأس بان يجعل المصنف مذهباً او مقصداً او مذهباً. وعن أبي يوسف رحمه الله  
 انه كره جميع ذلك. واختلفوا في قول محمد ر.ج. ولا بأس بجليه المنطقة والسلاح وحمل  
 السيف بالفضة في قولهم. ويكره ذلك بالذهب عند البعض. وهذا اذا كان  
 يخلص منه الذهب والفضة. أما التقوية الذي لا يخلص منه الذهب والفضة فلا بأس  
 به عند الكل. ولا بأس بمسارير ذهب او فضة. ويكره الباب منه. ولا بأس بان يشرب  
 من كف في خمر خاتم ذهب او فضة والنساء فيماسه ويى الحبل من الاكل والشرب والاها  
 من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال. ولا بأس لهن بلبس الديبا ج واشعرير  
 والذهب والفضة والؤلؤ ويكره الاكل على خوان من ذهب او فضة. ولا رخصة للرجل  
 فيما يتخذ من الذهب والفضة مفضفاً او مذهباً ما خلا الخاتم من الفضة وعليه  
 السيف والسلاح لرخصة جاءت فيه. ويكره ان يتوضأ في طست من الذهب والفضة  
 وقال أبو يوسف رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوباً فيه كابة من ذهب او فضة  
 ولا بأس بمسارير الذهب في فض خاتم رجل في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا بأس  
 بان يستر حيطان البيت باللبود ونحوها للحر والبرد. واذا تحركت نفسه الرجل وشره  
 الا انه يخاف سقوطها فشد ها بذن ذهب او فضة لا بأس به وليس هذا كله رواية أبي حنيفة  
 الرجل قال أبو حنيفة يكره ان يعيد ها ويثد ها ولكن يأخذ من شاء ذكيرة ويثد ها مكانها  
 وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بان يثد ثبته في موضعها وليس هذا كس ميت. وذكر في الجامع الصغير  
 اذا تمرك من الرجل ثد ها بذهب قال محمد ر.ج. لا بأس به وهو قول أبي حنيفة الاول وقان خرايشها  
 بالفضة لا بالذهب. واختلفوا في قول أبي يوسف ر.ج. وكان أبو حنيفة لا يرى بأساً ثد ها بالفضة



إذا حفظ سنة لا بأس بأن يتخذ سنًا من فضة ويكره أن يتخذ من ذهب ولا يتختم الرجل إلا بفضة  
 أما لا يتختم بالذهب الحديث المعروف. وكان التختم بالحد يد لأنه خاتم أهل النار وكذا  
 الصفر لقوله عليه السلام تختم بالورق ولا ترده على مثقال فظاهر هذا اللفظ بفتحة كراهية  
 التختم بالبحر الذي يقال له يشم والصحيح أنه لا بأس به لأنه ليس بذهب ولا حد يد ولا  
 بل هو حجر. وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتختم بالعقيق. ثم التختم بالفضة  
 إنما يباح لمن يحتاج إلى التختم كالقاضي والسلطان ونحوها أما عند عدم الحاجة فاستترك  
 أفضل. وإذا التختم بالفضة ينبغي أن يكون الفص إلى بطن الكف لا إلى ظهر الكف. ثم يجعله  
 في اليد اليسرى في زماننا رجل هدم بيتًا مصورًا من بنات الطيور والارمى بأه أصباغ  
 قال محمد بن يحيى بن قتيبة اليبتي وأصباغه غير مصور بمنزلة ما لو أحرق بربطا الإنسان  
 فإنه يضمن قيمة العود وإن كسره لا يضمن شيئًا لأنه ليس بملك الخطب والخشب لا بأس  
 للمرأة أن تجعل في قرونها أو يجرها شيئًا من الوبر ويكره أن تضل شعرها بشعر غيرها لا بأس  
 للتاجر خلق شعر جهه الغلام لأنه يزيد في الثمن فلو كان العبد للمخدمة ولا يريد به التجارة  
 لا يستحب أن يفعل ذلك. وروى عن ابن جنيبة روح قال حطقت رأسي بمكة فخطأني الحمام  
 في ثلثة منها إلى حلت مستدبرًا فقال استقبل القبلة وناولته الجانب الأيسر فقال لا يمن وأدب  
 «أذهب بعد الخلق فقال أدفن شرك فرجعت ودفنته ولا بأس بدخول النساء في الحمام  
 إذا دخلن بميزب ويكره غزاة غطاء الحمام لأن الخادم ربما يفعل ذلك عن شهوة وإن كان  
 ذلك لضرورة لا بأس ولا بأس يكون المولى راكبًا والغلام يمشي معه إذا كان الغلام بطون  
 ذلك فلو كان لا يطبق يكره. الرجل إذا كان في بيت أخذته الزلزلة لا يكره له أن ينتقل إلى  
 ويفر خلافا لما قاله بعض الناس بل يستحب الفرار لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مر على هذين مائل فأسرع المشتى قيل له اتق من قضاء الله ثم قال عليه والصلاة والسلام

فرار من قضاء الله تع بقضائه ولا بأس بالاحتفال يوم عاشوراء بل هو مستحب  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من أكل يوم عاشوراء بالامتنان لله لم يرد عيناه أبداً  
 وإذا ماتت المرأة في رجل ليس له معها امرأة لم يغسلوها وانكأوا محازم ولكنهما ينيمان <sup>لصعيد</sup>  
 فان كان من يؤمهما محرمها يومها بغير خرقه وان لم يكن لها محرم يؤمها بمخرقة يلحمها  
 على كفها والرجاء إذا مات في نساء ليس من رجل يؤم على ما بيننا إلا ان من يؤمها أن كانت  
 حرة تؤمها بمخرقة تامها على كفها وان كانت مملوكة تؤمها بغير خرقه وامته وامته غير في ذلك  
 سواء وان كان معهن رجل إلا أنه كافر عليه الغسل بغسله وكذا إذا كان مع الرجال امرأة <sup>كافرة</sup>  
 عليها الغسل تغسلها وان كان معهن صبي لم يبلغ حد الشهوة غسل الميت ليغسل الرجل

### فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل

مسافر حصر الصلاة ولم يجيد ماء إلا في اثناء فاحضر رجله بحس قال في الكتاب ان كان  
 الخبز عدلاً ليس له ان يتوضأ بذلك الماء وان كان فاسفاً فله ان يتوضأ بذلك الماء لان  
 الطهارة في الماء اصل فيتمسك بالاصل فلا يبطل حكمه كما لا يثبت الخبر برواية الفاسق  
 بخلاف ما اذا خبره فاسق في المعاملات فان تم مجوز الاخذ بقول الفاسق لمكان <sup>الضرورة</sup>  
 وان كان الخبر بخاسة الماء مستورا فالمستور فيه بمنزلة انفاق في ظاهر الرواية وروى  
 الحسن عن ابي بصير عن ابي جعفر ان المستور فيه كالعدل والمأخوذ ظاهر الرواية لان العدالة <sup>تشرط</sup>  
 وما كان شرطاً لا يكتفي بوجوده من حيث الظاهر كمن قال لعبد ان لم يدخل الدار اليوم  
 فانت حرمي اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المولى دخلت كان القول قول المولى  
 وان كان الظاهر شاهداً للعبد فان كان الخبر بخاسة الماء عدل ثقة قال لعبد  
 بمنزلة الحر العدل كما في رواية الاخيار وان كان الخبر بخاسة الماء امرأة حرة  
 او امته فالمرأة بمنزلة الرجل كما في رواية الاخيار والامة الثقة بمنزلة المحبرة



<sup>٣٩٢</sup>  
 فان اراق الماء ثم يتيمم كان ذلك احوط. وان كان أكبر رايه ان المحجر بنجاسة الماء  
 كاذب فانه يتوضأ ولا يتيمم. وان كان المحجر بنجاسة الماء. رجال من اهل الذمة لا يقبل قوله  
 فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب اصبحت الى ان يروق الماء  
 ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلواته. وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه انه  
 صادق فانه يتيمم ولا يتوضأ به لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر  
 ليس من اهل الشهادة على المسلم. ولو كان المحجر بنجاسة الماء صبيا او معتوقا  
 يعقلان ما يقولان قال فهو كذلك. من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي  
 كالبالغ اذا كان مرضيا ويسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار الذكورة والحرية  
 ويكون هو كالبالغ كما في العاملات. والاصح ان مراده العطف على الذم فان خبر  
 الصبي والمعتوق في هذا كخبر الذمى لانه ليس لهما ولاية الالزام. ولو ان رجلا دخل  
 على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون مشرابا فدعوه اليه فقال له رجل  
 ثقة منهم عرفه هو هذا اللحم دجاجة المجوسي وهذا مشراب خالطه خمر فقال الذين  
 دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حاله فان كان نواعد ولا يلتفت  
 هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبره بالحرمة وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك  
 الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك سواء كان المحجر بالحرمة حراما ومملوكا ذكر  
 او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في البيانات ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه  
 يأخذ بقولهما وان كان في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك باكثر رايه فان لم يكن فيه راي  
 واستوى الحما لان عند فلا بأس بان يأكل في ذلك ويشرب ويتوضأ منه وان كان الذي اخبر  
 بانه حلال مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حرام واحد فلا بأس باكله لانه في الخبر الذي هو المملوك  
 سواء  
 فيترجح قول التثنية وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حلال واحد فلا ينبغي له  
 ان يأكل لتعجب

حقول المثنى. رجل تزوج امرأة فآخبره مسلم ثقة رجل وامرأة انهما ارتضعا من امرأة  
 واحدة قال في الكتاب احب الى ان يتنزه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها  
 ولا يثبت الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان او رجل وامرأتان. وعلى قول  
 الشافعي ربح يثبت حرمة الرضاع بشهادة الاربع من النساء وانما ينزح احتياطاً للثان  
 حرمة الوطئ فيطلقها كغيره تنفي معاقبة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول والكل بيعه  
 وان كان المسكين من مهر النخل يستحب لها ان لا تأخذ منه شيئاً قبل الدخول وبعد الدخول  
 يستحب لها ان تبرأ الزوج عما زاد على مهر المثل اذا كان المسكين اكثر من مهر المثل لان الزيادة  
 انما تجب بحكم النكاح وذلك محتمل وان لم يتنزه وسعه ذلك لان ملك النكاح لم <sup>يسقط</sup>  
 بهذا الشهادة. وكذا لك رجل اشترى جارية فآخبره عدل ثقة انها حرة الابوين  
 او انها اخته من الرضاع فان تنزه عن وطئها فهو افضل وان لم يتنزه وسعه ذلك لان  
 ملك اليمين لم يبطل بهذا الشهادة. مسلم اشترى لهما وقبضه فآخبره مسلم ثقة  
 انه ذبيحة المجموع فانه لا ينبغي للمشتري ان يأكل ولا يطعم غيره لان الخبر اخبر <sup>بمجة</sup>  
 العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فثبت بخبر الواحد. واما  
 بطلان المذك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فثبت  
 الحرمة مع بقاء الملك. بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت  
 الحرمة المؤبدة. فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت حرمة واذا ثبت الحرمة  
 ملك اليمين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا ان يجلس اليه عن البائع اذا لم يبطل ببيع ولان  
 لم يقطر اللحم ولكن الدمي كان اللحم في يد اذن له بالتناول فآخبره مسلم ثقة انه ببيعة مجوس لا يحل له ان يأكل  
 مما حرم الله تعالى فثبت الحرمة ولو اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن او ملكه بسبب  
 او عده اجرة مسلم ثقة انه حرام العين فبيده <sup>او</sup> وانه لو اذن رجلاً ملك طعاماً او بارزة بميراث او بيع



او هبة او سيب من الاسباب ثم اخبر مسلم ثقة ان هذا لقلاان بن فلان بن فلان الفلاني  
 غصبه منه الباي او الواهب او الميت قال حسب الي ان يتنز فلا يأكل ولا يشرب ولا يتوضأ  
 ولا يطأ تجارية لان بخبر الواحد العدل يثبت الريبة فيتنزه وان لم يتنز كان في سعة  
 من ذلك لان الخبر ما اخبر بجملة معين وانما اخبر ان من يملك منه كان عاصيا وهو مكذب  
 في هذا الخبر شرعا لان اليد دليل ثبوت فلهذا قال ان تنزه كان افضل وان لم يتنز كان في سعة  
 ذلك وكذا لو ان رجلا في بدء صام فاذا لغره بالتناول واخبر ثقة ان هذا الطعام والشاة  
 مباحة من ذلك والدي في يد يكره ويكره ان يعم انه له ان تنزه كان افضل وان لم يتنز كان  
 في سعة من ذلك وكان اذا لم يكن الذي في يد ثقة لان اليد دليل الملك فالخبر انما اخبر بال  
 حق المقصود منه وقول الواحد جعل حجة في حقوق العباد في حكم التنزه لا في حكم بطلان  
 ملكه. وكذا لو كان ماء وهو في سفر ولم يجد ماء غير ذلك فانه يتوضأ به ولا يتم هذا اذا لم  
 الذي في يد ثقة. فان كان عدلا ثقة وزعم انه لم يغصبه من احد اختلف المشايخ فيه  
 ان الفقيه ابو جعفر رح هم هنا لا يتنز. بخلاف ما لو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال هذا  
 والاول سواء يتنز وهو الصحيح لان ذلك لا يدل وان كان عدلا لم يردع العصب عن نفسه  
 نذجا عن قوله قول الخبر في حكم التنزه. ولو ان رجلا اراد ان يشتري لحما فقال له رجل عدل  
 لا تشتري فانه ربيعة مجوسية وقال له القصاب انه ربيعة مسلم والقصاب عدل قال الفقيه  
 ابو جعفر ان السامع يجري فان لم يقع تخريبه على شيء بسقط الخبران فيبقى الاباحة الأصلية  
 وعلى قول المشايخ رح لا يشتري ويأخذ بقول من اخبر انه ربيعة مجوسية لان البيع صار  
 حاما على الباي يقول الخبر انه ربيعة مجوسية والبايع يدفع الضرر عن نفسه فيكون منه  
 فلا يأخذ بقول الباي. وقال شمس الأئمة السرخسي رح كان شيخنا الامام رح يقول اذا اتى  
 الجير جلا بغاوس ليشترى منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك فان طلب الصابون

ويحذر ذلك لا بأس للبقال ان يبيع منه وان طلب منه للزبيبت والجوز وما ياكله للصبيان  
 عادة ينبغي ان لا يبيع منه لانه كاذب فيما يقول ظاهرا وان قال الصغير هذا لي وقد اذن لي  
 لي ان اهبه لك اصدقته به عليك لا ينبغي للسامع ان يقبل ذلك منه لان الاب لا يوافق  
 للصغير بهذا التصرف لا يبيع اذنه بخلاف ما لو قال هو لابي بعته اليك على يدك، حجة  
 او صدقة فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك منه وكذا الفقير اذا اقام عبدا وامة بصدقة  
 من المولى ولو ان رجلا عرف جارية لرجل ويزعم انها له يدعي والامة تصدق في انما  
 تم راى الجارية في يد رجل اخر فيقول له ان الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذ  
 ان يدعي انها له وتجارية تصدق منه في ذلك الا ان الجارية كانت له وانما احرت فلا ابد لك  
 الامر خفية وصدقة تجارية في قوله هذا والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع ان يشتريها  
 منه لانه اخبر بخبر يحتمل الصحة وان كان في اكبر راي السامع ان الذي في يده التجارية كاذب  
 فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته لانه اقر اذى اليد  
 انها كانت في يد فلان وناله يدعي انها له اقرار منه بملك فلان فاذا كان في اكبر رايه  
 انه كاذب فيما يقول انها له لا يقبل قوله ولا يشتري منه التجارية ولو لم يقبل ذلك  
 ولكنه قال عي لي ظلمي فلان وغصبها مني فاخذت منها ما يبيع للسامع ان يشتري منه ولا يقبل منه  
 ولا صدقة كان الذي في يده ثقة او لم يكن ثقة بخلاف ما اذا يدعي الغصب واما اقربا للتجبة  
 لان الغصب امر مستكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في التجبة ما اخبر بخبر مستكر فيقتل في  
 اذا كان ثقة فان قال الذي في يده كان فلان ظلمي وغصبها مني ثم رجع عن ظله فاقربا  
 لي ودعها لي فان كان ثقة فلا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه التجارية لانه اخبر بخبر  
 مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما اقر على نفسه سبب الضمان وهو الاخذ  
 وكذا لو قال غصب بيني فلان فما صنته الى القاضي فقصير القاضي لي بها ببينة



به اقتضا أو ينكوله عن اليمين فإنه يجب للسامع أن يقبل قوله إذا كان ثقة لأنه لا يخبر  
 مستقيم وهو وثبات الملك بالحجة وإنما شرط أن يكون ثقة لأن كلامه إنما كانت <sup>يد</sup>  
 فلان أقرار فلان بالملك ظاهراً وإن كان المخبر كاذباً في أكبر رأى السامع طرفة لا يشتر <sup>بها</sup>  
 منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله. وأن قال قضي لي بها القاضي فاحذها .  
 منه ودفعها إلى وقال قضي القاضي بها لي فاحذتها من منزله ما دونه أو غيرها فإنه  
 إن كان ثقة كان له أن يقبل قوله. وأن قال قضي لي بها فحجج القضاء فاحذها منه لا ينبغي <sup>له</sup>  
 أن يقبل قوله. وإن كان ثقة لأنه لما جحد القضاء كان أحذ في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كماله  
 قال اشترت هذه التجارية من فلان وبفقدته الثمن ثم جحد بالبيع فاحذها منه فإنه لا ينبغي له أن <sup>يقبل</sup>  
 قوله لأن القول قول الجاحد في الشرع. ولو أن رجلاً قال اشترت هذه التجارية من فلان و <sup>نقد</sup>  
 الثمن وتحفتها بامرء وهو مامون ثقة عند السامع وقال له رجل أخزان فلانا ذلك  
 جحد هذا البيع وزعم أنه لم يبع منه شيئاً والقاتل الثاني مامون ثقة أيضاً فإنه  
 لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وإن يشترها منه لأن الأول لو أخبر أن فلانا جحد  
 الشراء لا يكون للسامع أن يشتري منه. فكذا إذا أخبر غير بالجحد. وإن كان  
 المخبر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فذلك وإن كان  
 في أكبر رايه أنه كاذب فلا بأس بأن يشترها منه إذا لم يكن المخبر الثاني ثقة  
 وإن كانا جميعاً غير ثقة وفي أكبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن <sup>بها</sup> يشتر  
 منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة رجل رأى عينا في يد رجل  
 وقد علم أنه لغيره فقال له ذو اليد أنا ملكة من فلان ذلك بسبب من الأسباب أو قال  
 فلان ذلك وكلني ببيعه فإنه يحل له أن يشتري منه والقياس أن لا يحل له  
 تهتم في جرد المقتضية إلى نفسه وإنما حل له أن يشتري منه

احسانا لما كان الضرورة فانما لو شرطنا لايضاة المشرع منه وقبول قوله اقلية الشاهد من  
 يضيق الامر على الناس. وهذا الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف ذلك  
 ولو ان رجلا في يديه جارية تقر بالرق لدى اليده فتشهد مسلم عند رجل اخر ان الجارية  
 التي في يده فلانة فلان اخر غصبها منه الذي في يده والذي في يده محمد ذلك ويقول في  
 الي الذي في يديه غير مأمون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشترىها  
 ووطئها كان في سعة من ذلك لان الخبر فيها اخبرنا لغصب مكدب شرعا فكان للسامع  
 ان يشتري. والاحوط ان لا يشتري. ولو اخبر مسلم ثقة انه لحق الاصل واخبر انها  
 كانت امة لدى اليده اعتمها فهذا الاول وسواء وان اشترى بها كان في سعة من ذلك  
 لان ملك الانسان لا يزول بقوله الواحد. وان لم يشتري كان اول. ولو كانت الجارية  
 لرجل فاحذها رجل اخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي ان يعرفها الاول وان يشتري  
 من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول وانتقلت الى اليده بسبب  
 صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل اليده فقال ذواليد اشترى بها منه او هيها  
 لي او تصدق بها علي او قال وكلني ببيعها فان كان ذواليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله  
 ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في الكبر رأيه انه صادق فذلك لان قول  
 الخبر مقبول في المعاملات اذ لم يعارضه قول اخر. وان لم يكن عدلا وكاف في الكبر  
 رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه. وكذا لو لم يعلم ان ذلك  
 الشيء لغير الذي في يديه الا ان الذي في يده اخبر انه لغيره وان ذلك الغير وكله  
 بالبيع او باعه منه او وهب له لان اقرار ذي اليده بالملك لغيره بمنزلة العلم  
 ان كان الخبر ثقة. وان كان غير ثقة لكن في الكبر رأيه انه صادق فذلك. وان كان في الكبر  
 رأيه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه. وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك



الشيء للغير فلا بأس بشراؤه منه وإن يقبل هبته. وإن لم يكن ثقة لأن اليد دليل الملك  
 يستوي فيها الفاسق والعدل إلا أن يكون الذي في يديه من كان مثله لا يملك  
 مثل ذلك العين. كما لو رأى درة متقومة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن  
 حباياه من هؤلاء لذلك فيكونا لا فصل بينهما ولا يشتري. وإن اشتراه أو قبل هبة  
 وهو لا يعلم أنه لغيره قال رجوتان يكون في سعة من ذلك لأن اليد دليل الملك  
 شرعا فكان المشتري معتمدا على دليل شرعي وإنما علقها بالرجاء لأن فيهم كل واحد أن  
 مثله لا يملك هذا العين. وإن كان الذي اتاه به عبدا أو أمة لا ينبغي له أن يشتري  
 منه حتى يسأله عن ذلك لأن الرق مانع من الملك. فإن سأله فأخبره بأن مولاه فلا إذن  
 له فيه وهو ممنون ثقة لا بأس به. يشتري منه وإن كان عرقته فأن كان أكبر رأيه أنه صادق  
 فيما يقوله غير زور. كاذب لا يقبل قوله وإن لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري  
 منه ولا يقبل قوله لأن المانع من الله فإت ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم  
 يخرج جانب الصدق. وكذا الصبي الذي لم يبلغ وهو مملوك أو حر إن أخبر أنه ما ذن  
 له في بيعه أو أن فلا ما بيعت على يده هبة أو صدقة فأن كان أكبر رأيه أنه صادق  
 وسعه أن يصدق له لأن نعت الهدايا على يد المالك والصبيان معتمد والرجل  
 يبعث الهدايا إلى المعلم على يد الصبي. وإن كان في أكبر رأيه أنه كاذب لا ينبغي له أن يقبل  
 قوله. رجل قدم بلبا با عيان وطعام وجواري وقال أنا مضارب فلان أو أنا مفوض  
 أو وكيله كان للناس أن يشتروا منه. وكذا العبد إذا قدم بلبا فادعى أن مولاه إذن  
 له في التجارة كان للناس أن يقبلوا قوله ويعاملوا معه. ولو أن رجلا تزوج امرأة  
 لم يرها فادخلها عليه إنسان وأخبرها بأنها امرأته وسعه أن يقبل قوله ويأتمها إذا  
 نعتة عنده أو كان في أكبر رأيه أنه صادق. وكذا رجل دخل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه

أو ما درجده يستدعوه وصاحب المنزل لا يدري أنه لص أو هارب من اللصوص فإنه  
يحكم رأيه فأن كان في الكبر رأى أنه لص دخل عليه ليأخذ ماله ويقتله أن منعه وصاحب المنزل  
يخاف أنه لو زجره أو صاح به بأدبه بالضرب كان لصاحب المنزل أن يقتله وأن كان الكبر  
رأيه أنه هارب من اللصوص لا ينبغي له أن يعجل ولا يقتله جونا لعل في هذه المسائل  
بالكبر الرأي عند الحاجة وإنما يتوصل إلى الكبر الرأي بالداخل عليه بأن يحكم فيه وهيئة  
أو كان عرفة قبل ذلك بالجلوس مع أهل الخير يستدل بذلك على أنه هارب من اللصوص  
وإن عرفة بالجلوس مع اللصوص وأهل الشر يستدل بذلك على أنه سارق، ولي تأمل  
لغيره أن فلانا المرء يبيع جاريته التي في منزله وما دفعها إلى مشتريها كان للسامع أنه  
يشتريها منه وإن يقبض الجارية من منزل مولاها إذا دفع المشتري الثمن إلى بائعها  
الكان البائع ثقة أو غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق فإن وقع في قلبه أنه كاذب  
أن وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا ينبغي له أن يشتري حتى يسأل مولاها، وإن وقع في قلبه  
ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لأن الكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين، وإن قبضها  
وطئها ثم وقع في الكبر رأيه أن البائع كاذب فيقال يغزل وطئها حتى يتعرف خبرها وأن كان  
المشتري حين اشتراها شهد عنده شاهد عدل أن مولا الجارية أمره ببيعها ثم حضر المولى  
وحجدا الأمر بالبيع كان المشتري في سعة من أمساكها وكان له أن يتصرف فيها حتى يخاصمه  
المولى إلى القاضى لأن شهادة الشاهدين حجة تامة، ولو شهد عند القاضى يقضى القاضى  
بالوكالة وهذه البيع وكذا إذا شهد عند المشتري، ولو أن القاضى قضى لمولاها لا يبيع  
للمشتري بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده أن يمسكها لأن شهادتهما لم تكن  
ملزمة وقضاء القاضى ملزم رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فآخروا فخيرتها  
قد ارتدت فأن كان المخبر عنده ثقة وهو حر ومملوك أو محدود وقد ف وسعدان يصدق



المخبر ويتزوج أربع نسوة سواها لأن هذا خبر يامدني وهو رجل نكاح أربع سواها وهذا  
 خبر غير ملزم إياه شيئاً فلا يعتبر فيه العدالة. وإن لم يكن المخبر ثقة وفيه أكبر رأي من جاد  
 فذلك وإن كان في أكبر رأي أنه كاذب لم يتزوج أكثر من ثلث لأن خبر الفاسق لا يعض  
 أكبر الرأي. ولو أن مخبر المرأة أن زوجها قد ارتد ذكره الاستحسان من الأصل لها  
 أن تتزوج بزواج آخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها أن تتزوج  
 بزواج آخر حتى يشهد عندها رجلان أو رجل وامرأتان لأن ردة الزوج أغلظ من ردة  
 المرأة. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أن لها أن تتزوج آخر لأن المقصود من هذا  
 المخبر نوع الفرقة بين الزوجين. وفي هذا لا فرق بين ردة الزوج والمرأة قال الأثر  
 أن الفرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وإن كان لا يثبت به القتل. وكذلك لو كانت المرأة  
 صغيرة فآخرها إنسان أنها ارتضعت من أمه وأختها مع هذا الخبر. ولو آخرها إنسان أنه  
 تزوجها وهو مودة يوم تزوجها أو كانت أخته من الرضاع والخبر ثقة لا ينبغي له أن يتزوج  
 أربعاً سواها ما لم يشهد بذلك عند شاهد عدل لأنه آخري فساد عقد كان محكوماً  
 بصحته ظاهراً فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح  
 بصفة الفساد بخلاف الأول فإن ثم آخري يامدني عارض غير مستنكر فإن شهد عند  
 شاهد عدل بذلك وسعه أن يتزوج أربعاً سواها. وكذلك لو أن امرأة غاب عنها  
 زوجها فآخرها مسلم ثقة أن زوجها طلقها ثلاثاً أو مات عنها أو كان غير ثقة فآخرها  
 بكتاب من زوجها بالطلاق وهو لا يدرى أن الكتاب كتاب زوجها أم لا إلا أن أكبر  
 رأيها أنه حق لا بأس بانعقد وتزوج. ولو آخرها رجل فآخرها أن أصل نكاحها كان  
 فاسداً وإن زوجها كان آخراً لها من الرضاع أو كان موطئاً ليس بها أن تتزوج بقوله  
 وإن كان ثقة لأنه آخري مستنكر وكذلك امرأة قالت لرجل طلقني وزوجي ثلثاً

<sup>٢٠١</sup>  
سما نقضت عدتي ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس بالرجل ان يتزوجها بقولها. وكذا  
الطالقة قلنا اذا قالت لزوجها انقضت عدتي وتزوجت بزوجه اخرجها من الزوج  
ثم طلقت وانقضت عدته وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضاء  
العدتين فانه لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عند او وقع في قلبه  
انها صادقة لانها اخبرت بامر محتمل وما اخبرت بامر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة السرخسي رحمه الله في هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول حملت لك  
لا يحل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل تحمل للزوج  
بمجرد النكاح الثاني. قال بعضهم تحمل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حملت لك  
حتى تغسر جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت  
لقبها رجل في بلد اخر فقالت انها حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت  
مملوكة لذبح اليد لان اليد غنم لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها.  
ولو قالت كنت امة له فاعتقني فان كانت ثقة عند او وقع في قلبه انها صادقة  
لا بأس بان يتزوجها لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك وكذا المرأة  
الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر اني كاذبي كان فاسدا او كان زوجها على غير  
الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر ولو  
قالت طلقت بعد النكاح وارتدت عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها  
لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت يبطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت  
بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاء طاهر غير ذلك فان كانت ثقة عند  
او لم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها

والله اعلم



## فصل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي

صل الله عليه وسلم والتعاوين وما يرجع الى الامور الدينية

رجل اراد ان يتعوذ قال الفقيه ابو جعفر روح احب الى ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للقرآن. ولو قال اعوذ بالله العظيم وقال اعوذ بالله السميع العليم يجوز. وينبغي ان يكون التعوذ موصولا بالقراءة. رجل سمع رجلا يقرأ القرآن ويلحن في القراءة فانه لا ينبغي للقارى ان يلحن ويتعلم الصواب. فاما السامع ان علم انه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب بغضب القارى او يدخل عليه حشة فانه ينبغي للسامع ان يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما عداوة فحينئذ وسعه ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله او ما اشبه ذلك او الفقاع يقول عند فتح الفقاع للمشتري صل الله على محمد قالوا يكون اثما. بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام فانه يثاب على ذلك. وكذا الغازي اذا قال كبروا يثاب عليه لان الفقاع والحارس يأخذ بذلك عوضا. رجل جاء الى تاجر ليشتري منه ثوبا فعند فتح المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه كره. رجل دعى بدعاء وقلبه ساه فان كان دعاءه على الرقة فهو افضل. وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعوا لا وهو ساه فالدعاء افضل من ترك الدعاء. ويكره ان يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات. وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلاء. وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يونسهم صوت القرآن فانه يقرأ. فان لم يقصد ذلك فانه تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت. قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة والاشراف

ختام القارى لاجله قالوا ان دخل عليه عالم ابو ما واستاذ ما الذى علمه العلم جازله  
 ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز . رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان  
 يقول في هذا الموضع الحمد لله . ولو اكل شيئا غضبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ  
 الامام اسمعيل الراهد لا بأس به . رجل يسمع وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم  
 ذلك ليس بشئ والصحيح انه لا بأس لو روي الاثر فيه . رجل يسمع اسم الله تعالى  
 بحسب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله  
 عليه وسلم فانه يصل عليه . فان سمع من رآه في مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم  
 لا يجب عليه ان يصل في الامرة . وقال بعضهم يصل في كل مرة . رجل يقرأ القرآن فسمع اسم  
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطق رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قراءة  
 القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من  
 القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصل فلا شئ عليه .  
 ولو سمع القارى الاذان فالا فضل له ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم  
 رجل على القارى لا ينبغي له ان يسلم على القارى كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم  
 عليه قال بعضهم لا يجب ود السلام على القارى وقال بعضهم يجب وهو اختيار  
 الفقيه ابو الليث رح . ويكره ان يصل على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على  
 فلان . ولو جمع في الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه  
 جاز لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم . رجل يسلم على من كان في الخلاء يتغوط ويبول .  
 لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو عبيدة رح يرد عليه السلام  
 بقلبه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ ايضا  
 . وقال محمد رح عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة



ولا يفتتد الطاهر. وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام <sup>٣٠٣</sup>  
إذا أتى باب دار إنسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا إذا سلم على  
القاضي في المحكمة. وإذا أتى الرجل باب دار إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم إذا دخل  
سلم ولا تم يتكلم. وإنما في القضاء يسلم أولاً ثم يتكلم. رجل كان جالساً قوم فسلم  
عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن  
سلم عليه. قيل إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عمر ولا يسقط  
رد السلام عن زيد. وإن لم يسلم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غيره سقط  
السلام عن المشار إليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال أبو بكر لا سكتاً  
رجح أخاف أن لا يسقط عنه فرض الرد فقبل له لو كان الردود عليه أصم ماذا يصنع  
قال ينبغي أن يريه تحريك الشفة إذا سلم اليهودي أو النمراني أو المجوسي على مسلم  
قال محمد رج يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لمحدث يرفع إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وإنما يكره أن  
يبتدئهم بالسلام. أما إذا ابتدأ الكافر فلا بأس بأن يدع عليه ولكن لا يزيد على  
قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يربأوا بالسلام على أهل الذمة. والصحيح هو  
الأول. هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إليه فإما كان فلا بأس بالسلام عليه. ويكون للمسلم  
أن يصاحبه الذي. وإذا قال المسلم للذي أطال الله بقاءك قالوا إن نوى بقلبه أنه  
يطيل بقاءه لم يسلّم أو يؤدي الجزية عن ذلك وصغار فأنه لا بأس به لأن هذا دعاء  
له بالسلام أو المنفعة للمسلمين. الفارس مع الرجل إذا التقيا ينبغي للفارس  
أن يسلم أولاً. وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً. وإن سلمت المرأة  
الأجنبية على رجل أكانت عجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وأما شابة

مؤد عليها نفسه والرجل اذ اسلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه يكون على العكس . مشتمل  
 معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم او من كتب الفقه قائم وقوسه  
 بالخريطة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره . ويكون تصغير  
 المصحف وان يكتب بقلم دقيق في ذلك عن ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف  
 وزفر عهم الله . وكان ابو حنيفة رح يكن النقطة والتعاشير في المصحف ومشاغها  
 رح لم يرد في زماننا بسا بذلك ولو كتب القرآن على المحيطان والمجددان بعضهم طالبوا  
 رحي ان يجوز ذلك . وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس . رجل  
 امسك المصحف في بيته ولا يقل قالوا ان نرى به الخير والبركة لا يأتى بل يبعث به الثوب .  
 ولو امسك الخمر في بيته للتخليل جاز ولا يأتى . ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملا  
 يكره ويأتى . وان كان لا يستطاعها لان امسك هذه الاشياء يكون لله عادة . كما غدا  
 فيه مكتوب لبسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قال ابو بكر الاسكاف رح يكن  
 سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه . بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا يأتى  
 به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا يكره لمن لا يكون على الطهارة ان يأخذ فلو سا  
 عليها اسم الله تعالى . ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابية او ما بدله من اسماء الله  
 تعالى نحو قوله حسينا الله ونعم الوكيل او بنى الله او نعم الله يراد به فانه لا بأس به  
 ويجوز ان الله تعالى ويسبح في مجلس القاسق قالوا ان نرى ان الفسقة يشتغلون  
 بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن كن يسبح الله تعالى في السوق  
 ينوى به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهذا  
 افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق . وان سبى على وجه الاعتبار يوجب على  
 ذلك وان سبى على ان القاسق جعل الفسق كان اثما . وينبغي للمصلح ان يدعو في



وصلواته بالدعاء المصنوع ولا يتكلف للتلاجيز على لسانه ما يشبه كلام الناس. <sup>الصلوة</sup>  
 في غير الصلاة يدعو بما يحضر ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء يذهب بالوقفة  
 . رجل عطس خارج الصلاة ينبغي أن يجرد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين  
 أو يقول الحمد لله على كل حال. وينبغي لمن حضره أن يقول يرحمك الله ثم يقول العا<sup>طس</sup>  
 غفر الله لي ولكم ويقول يهدى لكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك وأعطه  
 رجل في غير الصلاة فقال رجل في الصلاة الحمد لله قالوا تفسد صلوة إن أراد به  
 الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلوة لأنه خطاب وجواب ولو عطس  
 المصلّي فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصلّي غفر الله لي ولكم كان جواباً تفسد  
 صلوته. وينبغي لمن كان بحضرة العاطس أن يشمت العاطس إذا فكر عطسه  
 في مجلس إلا ثلث مرات فإن عطس أكثر من ثلث مرات فاعطس بحمد الله تعالى  
 في كل مرة ومن كان بحضرة أن شتمته في كل مرة فحسن وإن لم يشتمته بعد الثلث  
 فحسن أيضاً رجل رأى رؤيا أعجبه ينبغي أن يجرد الله تعالى لأن ذلك نعمة يشكر  
 ثم إن شاء قصها على من يتق به وإن شاء لم يقص. ولو قال رجل رأيت الله تعالى  
 في المنام قال الشيخ الإمام ربيع أهل السنة أبو منصور الماتريدي رحمه هذا  
 الرجل شرم من عابد الوثن. وهذه المسئلة اختلف فيها مشائخ بخارا وسمرقند  
 . قال مشائخ سمرقند روى الله تعالى في المنام باطلة لا تكون لأن ما يرى في المنام  
 لا يكون غير المرئى بل هو خياله والله تعالى منزّه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة  
 احسن. وأما ما اتته المرأة حاملًا فدفنت وبعثت في المنام أنها ظلت ولدت لا ينجس  
 فيها. ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان. وتكلموا في تقبيل يديها. قال  
 بعضهم إن أراد به تعظيم المسلم لا سلامه فلا بأس به. والاولى أن لا يقبل

<sup>٢٠٥</sup>  
 من حركته المعانقة اما اذا سجد للسلطان ان كان قصده التعظيم والتحية دون العبادة  
 لا يكون ذلك كفرا اصله امر الملكة بسجود ادم صلوات الله عليه وسجود اخوة  
 يوسف عليه السلام. ولوقال للمسلم اسجد الملك والاقبلنا قالوا ان امرؤ يذل  
 للعبادة فالافضل له ان لا يسجد لكن اكره على ان يلغز كان المصير افضل وان امرؤ  
 بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة له ان يسجد من اجل دعاء الامير فسأله عن  
 اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكرها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف  
 الحق. وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا اتلاف عضو ولا يخاف علما  
 فانه خاف ذلك فانه لا بأس به. واذا سأل الرجل غير الاجار المحدث في البلد قال  
 بعضهم يكن الاخبار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكن الاستخبار ويكون الاخبار  
 والصحيح انه لا بأس بالاخبار ايضا ليكون عالما بالمصالح والمنفعة اراوت ان  
 تصنع تعويد الجبهة زوجها بعد ما كان يبيغضها ذكره الجامع الصغير انه ذلك  
 حرام لا تحل. ولا بأس بوضع الجاجم في الزرع والمبطحة له نفع ضرر العين لان العين  
 حق تصيبه المال والادعي والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك بما لا تاف  
 . واذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجاجم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع  
 يقع بصره او لا على الجاجم لا يرتفعها فتطر بعد ذلك الى الحرث لا يضر للروى  
 ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت تخن من اهل الحرث وانا  
 تخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجاجم ويكون  
 كتبة الجواقع في ايام النيروز والصاقيها لا بواب لان فيه اهانة اسم الله تعالى  
 واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساطا او مصليا كتب عليه التسبيح الملك  
 لله يكن استعماله او بسطها والقعود عليها. ولو قطع الحرف من الحرف او خبط



على بعض الحروف حتى لا يتبع الكلمة متصلة لايزول الكراهة لان الحرف المفرد ~~محر~~  
وكذا لو كان عليها اللك لا غيرا وكان الالف وحدها او كان اللام وحدها  
وحكى ان بعض الائمة راي شيئا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ايد  
جهل فنهاهم عن ذلك ثم مريهم وقد فصلوا الحروف فنهاهم ايضا وقالوا نهيتكم  
في الابتداء لاجل الكلمة وانما نهيتكم لاجل الحروف خرقة فيها درهم بن ابن  
سماعة عن محمد بن زاذان في النوادر انه لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن  
على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من المضاري ولا القلنسوة من الجورسي لان في  
ذلك اذ لا لا يهيم اسكاف امره انسان ان يتخذ له حقما مشهورا على راي الجورسي  
او الفسقة وذا دله في الاجرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان  
يخيط ثوبا على ذم الفساق ويكره بيع المكعب المفضض من الرجال اذا علم انه  
يشترى للملبس فقير اجر نفسه من كافر ليصرفه العنب فيتخذ خمر ايكوله ذلك  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة  
ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل فان اجر نفسه من نصراني ليضرب  
الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي  
له ان ياجر نفسه منهم ويطلب الزرق من عمل آخر واذا استوجر لغسل الميت  
قالوا لا اجر له وكذا لو استوجر لحمل الميت ولو استوجر لحفر القبر وله من الميت  
كان له اجر قالوا نعم لا يجب الا اجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمه احد يحمل الجنازة  
بغير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجر  
لضرب الطبل فان كان لله لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للغرف  
والمقابلة جاز لانه طاعة وما اخذ المطرب والمغني ان اخذ من غير شرط باح  
م

له. <sup>٢٩</sup> وأن أخذ على شرط رده على صاحبه أن قدر وإن لم يقدر على الرد  
على صاحبه قصد به رجل يبيع الثوبين في المسجد الجامع  
ويكتب في الثوبين التورية والإنجيل والقرآن ويأخذ ما لا يقول

إني أدفع الثوبين هدية أو هبة لا يجعل له ذلك المال لأنه أخذ المال  
على الهدية تحرام. وأن أخذ الأجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس في زماننا

رجل أراد أن يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقلداً ما يعرف به مواقيت  
الصلوة والقبلة لا بأس به. وما سوى ذلك حرام كما فر من أهل الذمة

أو أهل الحرب طلب من مسلم أن يعلم القرآن والفقهاء قالوا لا بأس بأن يعلم القرآن  
والفقهاء في الدين لأنه عسى أن يهتد به إلى الإسلام فيسلم إلا أن الكافر لا يمس المصحف

رجل إذا قرأ القرآن ينبغي أن يكون على أحسن أحواله يلبس صالح ثيابه وينعم  
ويستقبل القبلة لأن تعظيم القرآن والفقهاء واجب. وأما تعليم الكلام والمناظرة

فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكروه وحكي أن حماد بن أبي عتيقة رحمه الله كان  
يتكلم في الكلام فنهاه الأب عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وانت تتكلم فأبالك تنهاني

فقال يا بني كما باشتكم وكلوا أحد منا كان الطير على راسه مخافة أن يزل صاحبه ولغم  
اليوم ترون كل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل صاحبه

يكن يكن لأن يكفر صاحبه. وأما الشهوية والميل في المناظرة



قال ان كان من كاة ينظره يكلمه متعلما مستريشا او يكلمه على الاتصاف بالحق  
 لا يحل له التوبة والحيلة والتلبس. وان كان من يكلمه يريد التعت ويريد  
 ان يطرحه يحل له التوبة والحيلة بل يحل له كل حيلة ليدفع التعت عن نفسه  
 . وحل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن  
 افضل من صلوة التطوع . وتعلم الفقه اولى من تعلم تمام القرآن . وحل ان تعلمنا  
 علما كعلم الصلوة او غيرها احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به  
 فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل . وجاء في الاثر ان من كة  
 العلم ساعة خير من احياء ليلة . وحل خراج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به  
 ولم يكن هذا عقوبا . قيل هذا اذا كان ملتحيا فان كان امر دسج الوجه فلا يبيعه ان يمنعه  
 من الخروج ولو اراد ان يخرج للحج وابوكاه لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا  
 عن خدمة لا بأس بان يخرج . وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما رو عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر حمة الا كانت له بها  
 حجة مقبولة قيل يا رسول الله وان نظر في اليوم مائة مرة قال وان نظر اليه في اليوم مائة مرة فان  
 كان ابراه محتاجا الى الثقة ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او يمكنه ذلك الا ان الغالب على  
 الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها . وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج  
 . وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما  
 ولم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا اذا دخل عليهما مشقة  
 لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية . وان لم يكن له ابوان وله حدة  
 وحيدتان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخران فلا بأس  
 بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام . ولو اذن له الابوان

<sup>٢٧١</sup>  
 كان له ان يخرج ولا يلتفت لغيرها. هذا اذا كان السفر مقربا فان كان السفر سفر  
 تجارة او حج لا باس بان يخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه  
 ليس في هذين السفرين ابطال حق الوالدين اذا لم يكن الطريق نحو فان كان نحو ما مثل البحر لا يخرج  
 الاباذن والديه وانما استغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واحتاج  
 الناس في حفظ الطريق الى البدرة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضع عياله  
 كانه ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لرعاية العيال فالقيام بالعيال  
 اوله وكذا لو خرج للتعليم بضيع عياله يراعى حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا  
 في السبق فمن كان امسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق ان كان لاحد منهم بيعة  
 تمام بيئته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كافهم اتوا معا في الحرمة والفرقة اذا لم يعرف  
 الاول فيجعل كافهم ما توامعا. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيجوز له شيئا  
 على عن ابي الليث رحمه الله قال كنت افي ان لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك بعد  
 احاب ما لاحراما فأتوا وصي بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب  
 الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة  
 هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال  
 ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبته الورثة قال محمد بن يحيى لا يملكه شيء وقال  
 ابو يوسف بن يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء في الحقة  
 يعني البعير في الحافر يعني الفرس والنقل يعني الرمي والمشي بالاندام يعني به العدو  
 ويجوز اذا كان البديل من جانب واحد بان قال انا سبقتك فلي كذا وان سبقتني  
 فلا شيء لك. وان كان البديل من الجانبين فهو حرام لانه قمار الا انه ادخل في الحرامين  
 فقال كل واحد منهما ان سبقتني فذلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث



فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستطاعة  
لا يصير مستحقا. وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا لاثنين انكما سبقتم  
كذا. وانما جواز السباق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا اثر غيرها  
وقال الشيخ الامام شمس الامنة الحارثي رح ايضا في الفقيهين اذا تكلمنا في مسألة  
ان كان البذل على احدهما جاز وان كان البذل من الجانبين لا يجوز. وانما يجوز السابق  
في الدواب اذا كان فسه قد يسبق وقد لا يسبق قالوا والجواز الذي ياسب به لصبيان يوم  
العبد يوكل روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيان يوم العيد يلعبون  
بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة. فان كان على وجه المقامرة فهو  
حرام. مرضعة انقطع لبنها نظهر الجبل وليس للاب شيء يستاجر به الظئر فحلت  
لاستئصال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة او علقه او مضغة لم يخلق له  
عضو لانه ليس له حكم الادم وقد روي انك المدقة باربعة اشهر. آراء حلت  
ومضى على حملها شهر فابادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها قتلت اهل  
الطبان قالوا ايضا بالجمل لا تفعل. وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان  
تفعل ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب  
الولادة فاذا قربت لا تفعل. واما الفصد فالامتناع عن الفصد اوله في حالة  
الحمل كيلا يلحق الولد افة صبي مع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان  
يروى عن المحدث. وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروي عن  
المحدث ولو قرئ على صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ  
اذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه رجل يتخذ لجة  
ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو منكم يحكم بوردته ويقتل اذا كان

يعتقد لها اثر او يعتقد التقريب من اللعبة لانه كما في الساحر اذا تاب فهو على وجه  
 ان كان يعتقد نفسه خالقا لا يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شيء هو الله  
 تعا وتبرأ عما كان يقول يقبل توبته ولا يقتل. وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة  
 والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر. ساحر يحسد السحر ولا  
 يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا الاستتباب بل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر  
 وذكره بعض الموضع والاستتابة احوط. وقال الفقيه ابو الليث رح اذا تاب  
 الساحر قبل ان يوضع يقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل  
 وكذا الذئديق المعروف الداعي. والفتوى على هذا القول كما زعم عابدوا تصلفوا  
 فيه. قال بعضهم لا يجوز ان يقم يستجاب دعاءه. وقال بعضهم يجوز ان يقال  
 يستجاب دعاءه فاذا ابليس لعنه الله دعا حيث قال رب انظرني اليوم يبعثون  
 فقال الله تعالى انك من المنظرين. رجل يعمل اعمال الرد يقع في قلبه انه ليس بمؤمن  
 قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين  
 فهذا مؤمن صالح. وقال عليه السلام المؤمن ايمن جاره بوائقه. وقال عليه  
 السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من حلة  
 هؤلاء المؤمنين. وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان  
 استقر قلبه على ذلك فهو كافر. وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره  
 فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التردد عنه. وهذا من صدق ايمانه فيكون عفو  
 كن هم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون اثما وان عزم عليها كان اثما. رجل تمنى  
 الموت ان تمنى الموت لضيق عيشه او لشر صابه من ظالم او عدوا ونحو ذلك. وان  
 تمنى لتغير زمانه فيتمتع الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكون. رجل قال لا احب



<sup>٢٧٢</sup>  
 القرع قالوا ان اراد به ان لا احبب لها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه يحبه فنهى  
 كافر. وان قال ذلك لرض اصابه من القرع لا يكفر. ولو قال انا لا اعمل بفتوى  
 الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يعزى ولا يكفر. رجل مات وكسبه كان من  
 بيع الباذق فان تورع المورث ولم يخذ ذلك المال كان اوله ويرد على اربابها  
 ان عرف اربابها. وان لم يعرفه يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ  
 رشوة او ظلما. ولو كان المورث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث  
 لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذى اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له  
 في الحكم يصرف به ما يشاء وان تصدق به كان اوله ولا يلزمه وينبغي ان يتصدق  
 عن خصما والمورث. رجل رأى من رجل منكرا وهو ايضا يرتكب من ذلك كان عليه  
 ان ينهر غيره ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب  
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك  
 ويقدر عليه حمل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يقدر عليه  
 فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين  
 السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون  
 رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يند  
 به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان بصوم  
 ويصل ويصبر لئلا يند باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان  
 بذلك لينجزه فلا اثم عليه. رجل يذكر مساوى اخيه المسلم على وجه الاحكام  
 لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب  
 اى انه ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكون لها ذلك الا اذا كانت هلالا الرضيع.

فحينئذ لا يأنس به رجل واحد في بيته امرأة فويلها وقال خلعت انها امرأة روى عن  
ابن حنيفة رجا انه قال لا تكافئها رجا رجا وانما نكاحا لا يحد به اخذ الفقيه ابو الليث  
رجا وعن ابن حنيفة رجا رواية اخرى عليه المحدث لا كان او نهارا قال رجا رجا  
ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأة توفى اليه لا يحد وانزفت قبل ذلك  
لا يصدق رجل له على رجل دين فوات الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وافته  
قال محمد بن سلمة رجا رجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب رجل له على رجل  
دين فبلغه ان العزيم قد مات فقال جعلته في عمل او قال وهبت منه الدين فاذا  
هو حي قال نصير رجا بصير في عمل وليس له ان يأخذه منه رجل عليه دين ونسبه  
حتى مات قال شداد رجا كان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤخذ يوم القيمة وان كان  
غصبا فهو ما خوذ رجل مات وله ديون على الناس ولم يبيع وارثا قال ابو القاسم  
رجا يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه رجل مات وعليه دين ولم يعلم  
الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد رجا لا يؤخذ العارضة بدينه وان علم  
الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضى دينه من تركة المورث وان لم  
الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت ودیعة قسبها حتى  
مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص  
عليهما وقصدوا اخذ اموالهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحال  
قال بعضهم له ان يؤدى دينه وليس للطالب ان لا يأخذ وقال الفقيه ابو الليث  
رجا عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كمن كفل بنفسه رجل غلام الكفيل  
المكفول به في المغارة لو في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يبيع  
تسليمه رجل له ارض بجانب نهر للعامة فشق الماء وحريم النهر حتى صار النهر



في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رجلا قلوصه كان له ذلك وان الرجل  
 ان ينصب على غير العامة لم يكن له ذلك. رجل مر في الطريق المحدث قال الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله عليه وسلم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق  
 المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال نصير رحمه ليس للرجل  
 ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها  
 ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزرعة  
 او مكرمة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضرب الارض لا يضرب صاحب  
 الارض. وعن بعض المشايخ رحمه الله قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رحمه الله ان الرجل  
 اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحمل فيها المرور ولا النزول فيها وان  
 لم يكن لها حائط او حائل لا يباس بالمرور فيها. وعن ابي القاسم رحمه الله في رجل خفي عليه  
 الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزرعة قال يمشي فيها ولا يطيأ الزرع ولا يفسد  
 رجل رثا الماء في السوق قال ابو بكر رحمه الله لا رخصة فيه وان كثرت الغبار وقال ابو نصر  
 الدبوسي رحمه الله لا يباس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يحمل. رجل رفع  
 الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رحمه الله ان رفع في ايام الوصل التنقية  
 الطريق وجوتان يكون محتسبا بمنزلة اماطة الاذى عن طريق المسلمين وان  
 اضر رفعه بالمارة لا يسعه ذلك. وان كان لا يضرب لباس به رجل وطئ بهيمة قال  
 ابو حنيفة رحمه الله ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واحرقها. وان لم تكن البهيمة  
 للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرق ان لم تكن  
 مأكلة. فان كانت مما يؤكل يذبح ولا يحرق. المعز اذا كانت موزية قال محمد رحمه الله  
 لا يباس بان يذبحها من غير ان يضربها ولا يذبحها. صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

<sup>٤٧١٢</sup>  
 على البهيمية يوم الاتفاق عليها ويخبر. وعن أبي يوسف ربح ان يقال للصاحب ~~الملك~~  
 تنفق عليها او تبيعها. رجل يتصدق على السائل في المسجد الجامع قال ابو نصر العياض  
 ربح من اخراجهم عن المسجد ارجوان يغفر الله تعالى له باخراجهم عن المسجد. وقال  
 بعض العلماء ربح من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك  
~~على ربح~~ ربحين فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد. وعن خلف ربح ان قال لو كنت  
 قاضيا لا قبل شهادة من تصدق على السؤل في المسجد الجامع رجل يني دار من  
 الغصب مسجد او حماما او حائطا قال ابو يوسف ربح لا بأس بالصلوة في هذا  
 المسجد ولا يستاجر منه الحمام والحائز. رجل حفر بئر في قنار قوم ربح ابن رستم  
 ربح ان يدوم بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط المسجد كذلك امر  
 بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط الدار رجل ملك له او حفر فيها  
 بئر يضمن النقصان ولا يومر بالتسوية ولا يبنو الحائط. جنب اختضب واقتضيت  
 امرأة بذلك الخضاب قال ابو يوسف ربح لا بأس به ولا تصل فيه. وان كان جنب قد  
 غسل موضع الخضاب فلا بأس بان يصل فيه. ذكر ابن رستم ربح رجل حفر قبرا  
 في غير ملك له يدفن فيه ميتا له فدفن فيه غيره فانه لا ينبتش القبر ولكن يضمن قيمة  
 حفره ثم يحفر فيها خفرة اخرى فيدفن فيها. وعن أبي يوسف ربح اذا دفن الميت في ان  
 غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء يسوى الارض  
 فيزرع فوقها رجل ام قوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري ربح عن اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهم انهم قالوا من ام قوما هم كارهون  
 لا يجوز صلوة ترقوته. وقال ابو يوسف ربح هذا اذا لم يكن الامام مستقلا <sup>للمتة</sup>  
 لقسا فيه. وان كان اهلا فلا بأس به وان كرهه القوم. اهل قرية جمعوا بئرا



<sup>٧١٨</sup>  
 من اناس وزرع على الاهل العلم قالوا التخلوا عما حصل من ذلك ليكون لارباب البدور اذا  
 لهم سلموا البدور الى الامام . رجل وقعت له الف درهم في دار انسان وخاف ان له  
 علم صاحب الدار يمنع ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه . قال ابن مقاتل رح  
 ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمت اهل الصلاح فان لم يكن ثمت اهل  
 الصلاح ان امكنه ان يدخل وياخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعل . هذا اذا خاف  
 على صاحب الدار فان لم يخف لايحل لها ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى ياذن  
 له بالدخول او يخرج المال اليه . رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القديم ويتعكك  
 ضرر ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم رح له ان يمنع عن ذلك . وعن  
 ابي يوسف رح ان كان الضرر بينا ظاهرا بان كان دورا له يوهن حائط الجار فانه  
 يمنع من ذلك . رجل اراد ان يجعل داره اصطبلا ولم يكن في القديم وجاره يتضرر  
 بذلك قال ابو القاسم رح ان كان وجه الدواب الى حائط الجار ليس له ان يمنع وان كان  
 حوافرها الى حائط الجار له ان يمنع . رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة  
 غير نافذة ويتاذى الجيران بنتن السرقين ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم  
 رح ليس للجيران منعه عن ذلك . وعن ابي يوسف رح رجل اتخذ دارا محلما وبها فانه  
 يتضرر الجار له ان يمنع عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة  
 غير نافذة ربط احداهم على باب داره دابة واتخذ لها اربا قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل رح لكل واحد من اهل السكة ان ياخذ بنقصه لان هذه السكة كلها  
 بينهم . وان كانت السكة نافذة له ان يمست الدابة على باب داره بشرط السلامة  
 وفي الجنايات قال ابو حنيفة رح لا بأس للرجل بان يتفج بجناح يشترعه في الطريق  
 وبدا كان ياخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه . ذكر ابن رستم رح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يربط الدابة وان يتوضا وان يضع الخشبة فيها ومن عطب  
بذلك لا يفهم. ولو حفر بئر يؤخذ بان يسوي فان نقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر  
قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة يبرأ او يبنى فيها فعطب به انسان  
ضمن ويؤخذ بان يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر. رجل هدم داره وامتنع  
عن العمارة وذلك يضرب بالحجر ان قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بناءه فله  
اخذ ليرد الضرر عنهم. وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فانسد الدرع  
والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضر به الجار لانه  
متصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال الفقيه ابو بك  
الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار المر للناس وذلك يكون في الاحمان  
وبرفعه سريعا لا يمنع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارض  
والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشركاء قطع  
ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم رح ليس له  
القطع لانه متعت. وكذا في انقص جناح على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا  
على شط النهر بجدار باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم  
رح ان كانت الاشجار لا تقرب النهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة ويطيب  
قوائمها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا يحجب دار  
جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تعدي ويجب ان يتباعده من حائط جاره  
قدر ما لا يضرب دار جاره. شعير وجد في بئر الابل او الشاة فحمله ذكوة في نوادر  
ابن رستم رح انه يוכל ويجوز بيعه وان كان في اقلوا البقر لا يוכל اهل قرية داسوا  
بالحجر فقبول بنودث قال الحسن بن زياد رح لا اضيق عليهم في ابل الهاو ذكوان رستم



روح انه لا باس به ما لم يستنفع حتى ينتفع من ذلك بحر القارة وقعت في ضلطة  
فلحنت قال ابن مقاتل روح لا يركل وقال الخفاف روح لا احفظ فيه قول ابي حنيفة روح و  
عندي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاحشا يفر عنه الطبع رجل ينظر في كتب الاطعمة  
والاشعار قالوا لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر فيه للتاديب

## كتاب الجنائيات

الجنائيات على نوعين. اَحدُها يجب القصاص وهو العمد. والآخر لا يجب وما يجب  
القصاص فهو على نوعين. اَحدُهما في النفس والآخر فيما دون النفس فيما دون النفس  
يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع العنق باليسرى. ولا اليسرى باليمن ولا الصحيحة  
بالشلاء. ولا يد المرأة بيد الرجل. ولا يد الرجل بيد المرأة. ولا يقطع يد الحر بيد  
العبد. ولا يد العبد بيد الحر. ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة  
لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل  
فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنائيات فيما دون النفس  
شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احدى عشر شجرة الحارصة وهي التي تمسك بالبشر  
ولا يخرج منها شيء وتسعى خادسة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم  
والدامية وهي التي يخرج منها الدم. والباسعة وهي التي تبضع اللحم والتلحة  
وهي التي تدق ولا تقطع. والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين اللحم وبين العظم  
جلدة رقيقة. والموضحة هي التي توضع العظم والهاشمة وهي التي تهشم العظم  
والمنقلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والامة وهي التي تبيع ام الراس وهي  
الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والدامغة وهي التي تحرق الجلدة التي تكون فوق  
الدماغ. والباثغة وهي التي تصل الى الجوف. وفي الموضحة في العمد القصاص في قولهم

ولا قصاص فيما بعد الموضحة في قولهم. واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكره  
الاصل انه يجب القصاص. وروى الحسن عن ايمنينة ربح انه لا يجب. وعنه ابن  
عبد العزيز ربح انه قال ما دون الموضحة حد وش فيها حكومة العدل. وما لا يجب  
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة. وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها  
يوجب حكومة العدل. واختلفوا في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى  
الجنحة عليه انه لو كان مملوكا لم ينتقص من قيمته بهذا الجنابة ان كانت تنقص  
عشر قيمته في المرحب عشر دية. وعلى هذه الاعتبار في النصف والثلث ونحو  
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب في  
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى ادنى جراحة لها ارش مقدروا في الموضحة  
فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة. قالوا  
والفتوى على الاول. والجنابة فيادون النفس على نوعين منها ما يوجب القصاص  
ومنها ما يوجب المال فما تعد منها باي الة تعد يوجب القصاص عند المساواة  
في النفقة. رجل قطع لسان انسان ذكره الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف  
ربح لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان فمنع الكلام  
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على  
الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات. وان كانت الجنابة فيما  
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا  
قصاصا. ففي الدامية والدامعة والباسعة والمتلاحمة والسحاق ان كانت  
خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ. وفي  
المنقلة عشر الدية الف درهم وكذلك في الهاشمية وفي الامة ثلث الدية. وفي



الجائفة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم يتغذ وراءه فان تغذ من ورائه ففيها  
 ثلثا الدية. ان كانت عمدا تكون في ماله. وان كانت خطأ فعلى عاقلته. وموضع الجائفة  
 ما بين اللبة والعانة. ولو شج موضحة فذهب سمعه وبشره يجب ارش الموضحة  
 في الموضحة ودية النفس في السمع والبر ولا يدخل فيه ارش الموضحة. ولو شج  
 موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة  
 ولو آفقه بالعصاة فمضيه اخرى اجنبها فاما الملتاحه صارتا واحدة فهما موضحتان  
 لا يجب القصاص في ذلك ظاهر الرواية. وان آفقه فذهب بها عقله كان عليه  
 دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة. وفي شعر الراس والحية  
 اذا ذهب لم يثبت بها النفس لان خلق لحية انسان فثبت بعضها دون بعض ففيه  
 حكومة عدل. وكذلك الشفحية الكوسج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة  
 وان استرت به رقيقة ففيها دية. وان كانت شعرات على الذقن لاشيئ فيها  
 . وان خلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل. وفي قطع الانف من العظم  
 ودية النفس. وكذلك اذا قطع المارن وهو ما لان من الانف. وان قطع نصف  
 قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس. ولو ضرب انف رجل ولم يجده شج  
 ربح طيب ولان في ففيه حكومة عدل. وفي بعض الروايات فيها الدية .  
 وذهاب الشم بمنزلة ذهب السمع وفي قطع كل المذكور دية كاملة. وكذلك في  
 المشقة وحدها. وان ضرب على الظهر ففانت متفعة الجاع او صار احد ب  
 يجب دية النفس. ولو طعن برمح او غيره في الدبر فلا يستمسك الطعام في جوفه  
 فعليه دية كاملة. وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها  
 الدية. وان آفقه امرأة ولا تستمسك البول ففيها الدية. وان كانت تستمسك

في ما عذب بها ثلث الدية وفي العينين والحاجين والشفنتين والذراعين و  
 على عظم الوركين فان بقى من اللحم شئ ففيه مائة عدله وفي الاثنتين الدية وفي  
 احداهما الدية وفي اربعة الاصابع مائة عدل وفي اشعار العينين الدية وفي كل شارب الدية  
 وفي اصابع اليدين والقدمين ثلث الدية وفي اصابع الرجلين وفي اصابع اليدين وفي كل مفصل ثلث عشرة دنانير  
 الابهام وفي كل مفصل من الابهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية فان كانت  
 الاسنان اثنتين وثلثين فذهب الكل ففيها دية وثلثة اخماس الدية .  
 ودية النفس تجب على العاقلة . وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والكلابة  
 والذوق والارتداد والحذب وشعر الرأس واللحية والاذنين والحاجين  
 واحد اب العينين واصابع اليدين والرجلين وحلمة المرأة والافضاء اذا لم  
 يستمسك البول او الفائط وفي الحشفة والمارن والشفنتين والاثنتين  
 واللحيين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع  
 الوطى او ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففيه جميع ذلك دية كاملة اذا كانت خطأ  
 . وان قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . ولا قصاص في الشعر اي شئ كان في قفا  
 يجب المقصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل  
 بالقصير ويد الكبير بيد الصغير . واذا شج رجل رجلا موصفة عمدا يستوفى  
 المقصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول . وان كانت الشجة الاولى في  
 مقدم الرأس او مؤخره او وسطه يقتصر منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو  
 شج انسان من الاصل عمدا او نزعه من الاصل يجب المقصاص . وكذا اذا  
 قلعه . قال بعض العلماء يؤخذ سنه بالمبرد لان بيتي الى اللحم ويسقط ما سواه



وَإِنْ كَسَرَ بَعْضُ السِّنِّ وَلَمْ يَسُودِ الْبَاقِي عَنِ الْقَصَاصِ يَقْطَعُ قَدْرَ مَا كَسَرَ بِالْمِاسِ. وَإِنْ  
 كَسَرَ بَعْضُ السِّنِّ وَاسْوَدَّ مَا بَقِيَ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ. فَإِنْ قَالَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ أَنَا اسْتَوَيْتُ الْقَصَاصَ  
 فِي الْمَكْسُورِ وَاتْرَكَ مَا اسْوَدَّ لَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَاتِ إِذَا كَسَرَ السِّنُّ لِقَصَاصٍ  
 فِيهِ. وَلَوْ ضَرَبَ سِنُّ إِنْسَانٍ فَتَحْرَكَ يَنْتَظَرُ حَوْلًا فَإِنْ سَقَطَتْ لَا يَنْتَظَرُ حَوْلًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 صَبِيًا فَيَنْتَظَرُ حَوْلًا لِأَنَّ سِنَّ الْبَالِغِ لَا يَنْبَغُ إِلَّا نَادِرًا وَسِنُّ الصَّبِيِّ يَنْبَغُ فَيَنْتَظَرُ  
 حَوْلًا فَإِنْ لَمْ يَنْبَغْ كَانَ عَلَيْهِ ارْتِشَاهَا. وَقَالَ الْحَسَنُ رَجُلٌ يَجِبُ حُكْمُهُ عَدْلٌ. وَبِهِ أَخَذَ  
 الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ رَجُلٌ. وَلَوْ حُلِقَ رَأْسُ شَابٍ فَنَبِتَ أبيضُ لَأَشْيَى عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ حَنِفَةَ  
 رَجُلٌ. وَقَالَ مَا عِبَاهُ رَجُلٌ فِيهِ حُكْمُهُ عَدْلٌ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ رَجُلٌ. وَفِي حُلُقِ  
 الشَّارِبِ حُكْمُهُ عَدْلٌ. وَإِنْ شَجَّ مَوْضِعُهُ فَبَرَأَتْ وَنَبَتْ عَلَيْهِ الشَّرْحَةُ لَا يَرَى مَوْضِعَ  
 الشَّجَّةِ قَالَ أَبُو حَنِفَةَ رَجُلٌ لَأَشْيَى عَلَيْهِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجُلٌ عَلَيْهِ اجْرَاءُ الطَّبِيبِ. فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ  
 أَصْلَحَ فَضَرَبَ عَلَى رَأْسِهِ مَقْدَارَ الْمَوْضِعَةِ كَانَ عَلَيْهِ ارْتِشَاءُ الشَّجَّةِ دُونَ ارْتِشَاءِ الْمَوْضِعَةِ  
 . وَكَذَا لَوْ شَجَّ هَاشِمَةٌ كَانَ عَلَيْهِ ارْتِشَاءُ الشَّجَّةِ دُونَ ارْتِشَاءِ الْهَاشِمَةِ. وَإِذَا قَطَعَ يَدُ رَجُلٍ  
 عَمْدًا حَتَّى وَجِبَ الْقَصَاصُ فَقَطَعَ يَدَ الْقَاطِعِ بِأَكْلَةٍ أَوْ ظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ يَبْطُلُ حَقُّ الْقَصَاصِ  
 وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْأَرْضِ وَلَوْ قَطَعَ يَدَ الْقَاطِعِ بِقَصَاصِ رَجُلٍ أُخْرٍ أَوْ فِي سَرِقَةٍ كَانَتْ عَلَى مَنْ  
 عَلَيْهِ الْقَصَاصُ الْأَرْضَ لِصَاحِبِ الْقَصَاصِ الْأَوَّلِ. وَلَوْ قَطَعَ عَيْنَيْ رَجُلَيْنِ عَمْدًا فَجَاءَ  
 أَحَدُهُمَا وَاقْتَصَى كَانِ لِلْأُخْرَى الدِّينَارُ وَالْأُخْرَى لَهَا نِصْفُ الدِّينَارِ. وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ عَمْدًا فَجَاءَ أَحَدُهُمَا لَهَا نِصْفُ الدِّينَارِ  
 وَالْأُخْرَى لَهَا نِصْفُ الدِّينَارِ. وَلَوْ قَتَلَ رَجُلَيْنِ عَمْدًا فَجَاءَ أَحَدُهُمَا لَهَا نِصْفُ الدِّينَارِ وَالْأُخْرَى لَهَا نِصْفُ الدِّينَارِ  
 عَيْنَيْنِ رَجُلَيْنِ فَقَضَى الْقَاضِي لَهَا بِالْقَطْعِ وَخَمْسَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ فَقَبَضَ خَمْسَةَ أَلْفِ  
 دِرْهَمٍ ثُمَّ عَفَا أَحَدَهُمَا كَانِ لِلَّذِي لَمْ يَعْفَ الْفَانِ وَخَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ تَمَامَ دِينِهِ يَدُهُ وَإِذَا قَطَعَ  
 الْيَدَ لِلْمُشْلُوكِ كَانَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ عَدْلٌ. وَكَذَا فِي قَطْعِ الرَّجُلِ الرَّجَاءَ حُكْمُهُ عَدْلٌ وَلَوْ نَفَعَ

ليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد، وفي نصف الساعد  
كومة عدل. ولو قطع اظفار اليد من الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظام من ساعدا وساقا وترقوة او غيره  
فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر عدل من الاصل قصاص. وان قطع من وسطه فلا قصاص  
فيه. هذو ذكر الفحل. فاما في ذكر الخصى والعنين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان يتحرك  
يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ. وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل  
ولا قصاص في قطع اللسان. ويجب الدية في لسان الصبي اذا استعمل وان لم يستعمل  
كان فيه حكومة عدل. وان قاع عين الصبي عدل ان كان له بصير ينظر كان فيه القصاص  
وان كان خطأ ففيه الدية. ولا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلح الذي  
ذهب شعره الا ان يكون الشاج او وجهه في تحمية العبد في قياس قوله ابي حنيفة مع  
يجب ما نقص العبد. وان حلق الراس او اللحية من رجل او الشارب يؤجل سنة  
فان لم ينبت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه  
حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فمات المجنة عليه قبل المحل وقبل النبات  
لا شيء عليه في قوله ابي حنيفة مع. وقال صاحبنا مع فيه حكومة عدل وفي لسان  
الاخرى حكومة عدل. واذا قطع انفا الصبي من اصل العظم عدل كان عليه القصاص  
في قوله ابي يوسف مع كان هذا البيع ولا يجزئ وفي الخطأ الدية. وان قاع عين الصبي  
قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل. واذا دفع اواره مع بكر فسقطت وذهبت  
عذرتها كان عليه مهرها واوغرب سن انسان فمهره فاجل فان اخضر او احمر حية  
دية السن خمسمائة. وان اخضر اختلفا المشايخ فيه. والصحيح انه لا يجزئ شيء  
واذا سود يجب دية السن اذا ماتت منقعة المضغ وان لم تقض الا انه من



الاسنان التي ترمى فأت جالها فكذا لا تان لم يكن واحد منها فيه روايتان والجميع  
انه لا يجب شي. وفي سن الملوكة اذا اضر بحب حكومة العدل في قول الحنفية ربح وقاله  
صاحباه ربح في الاضرار بحب حكومة العدل حر كان او مملوكا. وان قلع سن بالغ فثبت  
لا شيء عليه. ولو تنزع سن رجل فانتزع المتزوع منه سن النافع قصاصا ثم ثبت  
سن الاول كان على النافع الثاني ارش سن النافع الاول خمسمائة لانه لما ثبت  
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو ثبت سنة معوجا كان فيه حكومة العدل  
. ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل او قطع اذنه  
فثبت المقطوع سنة او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن  
على عاقلة الجار اكان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو  
عض يد رجل فانتزع صاحب اليد فقيل ان العاض لا ضمان عليه في قول الحنفية  
ربح وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاض. ولو عض ذراع رجل وجذب منه فيه  
فقط بعض اسنان العاض وذهب لم ذراع المجنى عليه قال محمد ربح لا يضمن الانسان  
ويضمن العاض ارش ذراع المجنى عليه. ولو تشبث بثوب انسان فجذب صاحب  
الثوب ثوبه فخرق الثوب كان على المتشبث نصف ضمان الثوب. ولو جذب به  
المتشبث يضمن جميع النقصان. ولو ثنائى رجلان في جمل واحد كل واحد منهما  
احد طرفيه يجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجمل فسقط  
كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد  
الصلح دون الهلاك. رجل شج رجلا موضحة مستوعبة من الجهة الى القفار  
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان راسها سواء كان له ان يقتص من اي جانب  
شاء لكن مقدار شجته وان كان راسا احدهما اعظم يتخير المشجع ان شاء شج

<sup>٢٢٢</sup>  
 مقدار شجته من ابي جانب شاء وان كان رأس المشايخ اعظم وان شاء استولى الارض  
 ولو قطع اصبع رجل من الفضل فسقط ما بقى من الكف يجب القصاص ولو كان الم قطع من  
 غير الفضل فلا قصاص فيه عند ابو حنيفة رج. رجل ضرب سن رجل فاسود فجاو آخر  
 ونزعها كان على الاول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب  
 من انسان فاسود ومن الجاه سوداء او صفراء او حمراء او خضراء كان المجنى  
 عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوى القصاص ناقصا. رجل كسر  
 ربع سن رجل وبيع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم رج انه يكسر  
 سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع  
 اذن انسان واذن القاطع اطول او قطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع  
 رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجلاه من جانب اليد المقطوعة  
 كان على الجاه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لا ثلاثان يجب عليه ضمان  
 ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل. وان قطع الرجل لامن جانب اليد  
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده. ولو كان العبد مقطوعة  
 اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع  
 اليد. وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن  
 المشتري. ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم  
 يسقط عن المشتري قداما انتقص من قيمته مقطوعة اليد ان انتقص الثلث  
 يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقأ العين اذا فقأ عين عبد مفعوة  
 العين يجب عليه بفقأ العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفعوة العين رج. <sup>٢٢٣</sup>  
 فاعين رجل بعد ما قال محمد رج كان ابو حنيفة رج يقول لا قصاص في العين الا في صورة



واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيه القصاص اذا تعذر .  
 طريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب فترقد النار على المرأة حتى يلهب ثم يقرب  
 من العين التي يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الاخرى خرقة فاذا سالت  
 الخرقة تلم القصاص ويكلف عنه وعن محمد بن اذافقأ عين رجل فبئر لا يقتص بمثلها وعن  
 الحسن بن اذافقأ العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقة داهية وعينه اليمنى صحيحة  
 يقتص له من عينه اليمنى ويترك اعم . وعن الحسن بن اذافقأ عين رجل وكانت عينه  
 سولاً الا ان ذاك لا يضرب بصره ولا ينقص منه شيئاً ففقاها انسان عدا يقتص وان كان  
 لمول شديد اضر بصره ففقاها كان فيها حكومة عدل . ولو كان عين الفاقة شديد  
 لمول يضرب بصره ففقاها ليس بها مول كان المجرى عليه بالخيار ان شاء اقتصد ورضي  
 النقصان . وان شاء ضمنه نصف الدية فما له . رجل فقا عين صبي ساعة ولدوا  
 بعد ايام فقال الفاقة اعطالم ينظر بعينه اليه فقاها وقال لا اعلم بصر بها واليه  
 كان القول قول الفاقة وعليه حكومة عدل . ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة  
 لم نربها حلة وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس . رجل ضرب عين انسان  
 فانكضت المضارب ذهب البصر والعين قائمة قال بعضهم اذا اخبر رجلان من اهل  
 العلم انه قد ذهب بصره يوحذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل رج يعاقم المضروب مستقبلاً  
 الشمس مفتوحة العين ان رجعت عينه علم ان بصره قائم وان لم يدمع علم انه فقير  
 بصره . وذكر الناطق بن افضان العين على مراتب ثلثة . احدها ان يكون في احداهما  
 نصف مبط الدات وهو الادنى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في  
 احدهما مبع بدل الدات كالبهاائم التي يحمل عليها ويركب ثخن الفرس والابل والبقر والحمار والبغ  
 . والثالثة ان يكون الواجب في احدهما العينين ما انتقص من قيمته كالا والكلب

والسنور والطير وغير ذلك. قال أبو حنيفة ربح في غير البردعة والابل والحمير والبقر  
ربح القيمة وكذا في عين بقره الجرار وجرود الجرار وبيع القيمة وكذا في عين الفصيل  
والجش وفي احدى عينه الشاة والحمل والطير والكلب والسنور ما ينقص من  
قيمه وقال أبو يوسف ربح عليه النقصان في جميع البهائم

### باب القتل وفي الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص

#### فصل في المستوف

اما الاول يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا. والذكر بالانثى والانثى  
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ  
بالصغير. ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجد وان علته وان علته  
من قبل الأب والأمهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا بولد  
الولد وان سفل ولا الاجداد والمجدات وان علوا ويقتل العبد بولاه ولا يقتل  
المولوبة ملكا او بعضه وتقتل الصبي وسليم الا طرف بالمريض وناقض الا طرف <sup>او مع</sup>  
كالاشل ونحوه. والعاقل بالمجنون. ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جف  
القاتل بعد القتل ذكره شام ربح في النواذر انه لا يقتل وينقلب ما لا وحين  
القاتل بعد ما قطع القاعه بالقصاص ودفع الى الولي يقتل ورعي الحسن عن  
ابن حنيفة ربح انه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة الكفلاء حتى لا يجب  
مع القتل شي من المال فيقتل الجماعة بالواحد اما الآلة التي توجب القصاص  
سيف حصل القتل عدا بالآلة جارحة كالسيف والمكين والرمح والسهم حديد  
كانت الآلة او غير حديد كالرذيع بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد



ان يكون محمدا والجيز والعمود والنشابة والسهم الذي لا تفصل فيه اذا رماه فاصابه  
 فجره او ضربه بعمود حديد او ما يشبه الحديد كالنحاس والشيء والصلص والذ<sup>يب</sup>  
 والفضة اذا ضربه فجره او ثقب بطنه بخشب محمدا او رماه بسنجة الف درهم  
 فجره او لم يجره فمات من ذلك يقتل وكذا لو ضربه بسنجة حديد او عشرة او خمسة  
 ما يكون قد رزق خمسة يقتل به جرحه او لم يجره ذكر هذه الجملة في جنائيات  
 الحسن ر. وان ضربه بالسلسلة فمات منها قتل وان ضربه بالابرة متعمدا او ما يشبه  
 الابرة فمات لا يجب القصاص. وذكر في الاصل اذا ضربه بحديد لاحد له كسيفه المين  
 والعمود يجب القصاص وان لم يجره وروى الطحاوي عن ابي حنيفة ر. لا يجب القصاص  
 اذا لم يجره كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بجرمدور ولم يجره لا يجب القصاص في قوله  
 ابي حنيفة ر. وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره  
 لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عدا يجب القصاص ولو القا  
 في الماء فغرق من ساعته لا قصاص فيه في قوله ابي حنيفة ر. وفي قوله صاحبه ر. ر.  
 يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالبا. وكذا لو القاه من جبل او سطح  
 فهو على هذا الخلاف. ولو القاه في النار ثم اخرج وبه رمق فمات ايا ما لم ينزل  
 صاحب فراشه مات قتل وان كان ينجي ويذهب ثم مات لم يقتل. وفي الجرح لو قطعت  
 والقاء في البحر فربس وغرق كما القاه تجب الدية في قوله ابي حنيفة ر. ولو سم ساعة  
 ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجرحه. وفي الاول غرق بطرعه في الماء ولو خنق  
 رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خناقا معروفا خنقا غير واحد فيقتل سياسة  
 ولو سقاء ساعته مات فهو على وجهين ان دفع اليه لسم حتى اكمل ولم يعلم به فمات  
 لا قصاص فيه ولا دية لكن تجسس ويعزر. ولو اوجره ايجارا يجب الدية على من اقلته

وان دفع اليه في شربه فشرب ومات فلا يجب الدية لانه شرب باختيار ولا انما دفع  
خذه فلا يجب فيه الا التعزيب والاستغفار باخطائه لاب وام قتل احدهما اباهما  
عدا ولا اخراسهما روى عن ابي يوسف راج انه قال لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد  
منهما دية قتله في ثلث سنين اذا لم يكن للمقتولين ذرية سواءا. رجل قاتل ضرب  
فلاتا بالسيف فقتلهما قال ابو يوسف راج هو خطأ فيقتول عدا رجل قاتل ضربت  
ملافا بالسيف عدا ولا اذرى انه مات منها ولكنه مات فقال ولي القاتل بل مات  
بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نفسته او ضرب  
رجل اخر ضربة بالعصا فقال المولى بل مات بضربك كان القول قول الضارب عليه  
نصف الدية. رجل جرح رجلا جرحه عدا او جرح اخر جرحه عدا ثم صالح المجرم  
احدهما من الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منها جميعا كان للمولى ان يقتل  
الذي لم يصالح. رجل ضرب سنا انسان فتمزقه فاجله القاض سنة فجاوزه السنة  
وقد سقط سنده فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل  
اخر كان القول قول المضروب. وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب رجل  
قتل رجلا عدا وهو في الترح بعد فانه لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم انه لا يعيش  
منه. رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه الجرح بالسيف فمات حيا قال ابو حنيفة  
راج دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان  
حقه كان في القصاص وقد مات قاتله. رجل راي رجلا يزن بامرأته وبابنة رجل اخر وهو  
محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا فللهذا الرجل قتله فان قتله لا  
قصاص عليه. وكذلك رجل راي رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او راي  
رجلا ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به فلم يهرب



رجل له قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل ناطقاً بالحق طريقاً لقتله ولا قصاص  
 عليه. رجلان اجتماعاً قتل رجل عدواً ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا شابه  
 الأب قتل وله لا يجب القصاص على الشريك وكذلك الصبي العاقل مع المجنون.  
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والأجنبي إذا شارك الزوج في قتل  
 زوجته وله ولد منها والناظر مع العامد. مسلم قتل مرتداً أو مرتدة لا قصاص  
 عليه. وكذلك المسلم إذا قتل مسلماً وهما دخلاً دار الحرب بآمان لا يجب القصاص  
 عندنا. ولو قتل المسلم أسيراً مسلماً في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا  
 دية في قولنا بغيره رج وقال صاحبنا تخرج عليه الدية في ماله وإذا شهد الشاهد  
 على رجل بالزنا والاحسان فزكيا الشهود فحبسه القاض ليوجهه غداً وبعد أيام  
 فقتله رجل عدواً لا قصاص عليه. رجل قتل عدواً فبقي بعض ورثته عن القاتل ثم قتل  
 بآلة الودثة إن علموا أن عفو البعض يسقط القصاص يلزمه القود وإن لم يعلموا  
 بهذا الحكم لا قود عليهم وإن علموا بالعفو. رجل عبس انساناً وطعن عليه الباب  
 حتى مات جوعاً قال محمد بن يعقوب الرجل ويجب الدية على عائلته. رجل قال لأخيه بك  
 دمي بفلس أو بالف فقتله كان عليه القصاص. وإن قال أقتلني فقتله كان عليه  
 الدية. ولو قال أقتل أخاً فقتله كان على المقاتل دية لابنه. وإن قال أقطع يده  
 فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شج رجلاً موضحة بالعصا عداً يجب القصاص  
 بالموضحة فإن مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلاً بالحديد لا يجب القصاص  
 في الهاشمة فإن مات منها يجب القصاص يقتل به. ولو جرح رجلاً بالحشب  
 فمات لا يجب القصاص. ولو شج رجلاً موضحة بالحديد يجب القصاص فإن مات منها  
 يقتل به والله أعلم

٣٢٢  
فصل فيمن يستوفى في القصاص

المآب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله أن يستوفى فيما دون النفس  
وله أن يصلح عنهما وليس للوصي أن يستوفى القصاص في النفس. وله أن يستوفى  
القصاص فيما دون النفس وله أن يصلح فيما دون النفس واختلفت الروايات  
في الصلح عن النفس. ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح عن النفس  
أنه ليس له ذلك. وأما القاص في ذكر بعض الروايات عن محمد بن أن القاص لا يستوفى  
القصاص للصغير إلا في النفس ولا فيما دون النفس ولا أن يصلح. وذكر في الصلح  
أن قتل رجلا لا وله عدا للامام أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعرض  
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على من أضره تعالى يدخل فيه الزوج  
والزوجة. وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا  
كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لأحد منهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كان  
الورثة صفارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصفار في  
قول أبي حنيفة رج. وفي قول صاحبيه والشافعية ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصفار عبدا  
قتل عدا يجب القصاص ويكون الاستيفاء للمولى. ولو كان العبد بين أهلين  
أو ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها أحدهم. فإن عفا أحدهم ينقلب  
من الباقيين ما لا إى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية. ولو صالح أحد الورثة  
بولى الصبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. ولو قتل  
مملوكا رجلا فعدا المولى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر. وكذا لو قتل رجل حلييا  
فعدا أحد المقتولين لمولى الآخر أن يقتله. ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل  
وولد لولد. وإن سفل بطل القصاص ويجب الدية. والله المديبر وأم الولد



<sup>٢٣٣</sup>  
 ولديهما استيفاء القصاص كما في القن. ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء فلم يولاه  
 ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض اذا قتل عاجرا ذكره المنتقى انه لا يجب  
 القصاص في قول ابي حنيفة ربح اذا قتل المكاتب وترك وفاء وورثته اخرى سوى المولى  
 لا يجب القصاص لجهالة المستوفى. وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص  
 لا يقتل ايضا لان قبل اجتماعهما المستوفى ليس بمعلوم. وان قتل المكاتب وترك وفاء  
 وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح المولى.  
 وقال محمد ربح لا يستوفى المولى وهو رواية عن ابي يوسف. ولو ان عبد المكاتب  
 قتل المكاتب عمدا وكان المكاتب ترك وفاء ببدل الكتابة وله وارث اخر سوى  
 المولى لا يكون لمولى المكاتب استيفاء القصاص اجماعا. وان مات عاجرا كان لمولاه  
 استيفاء القصاص اجماعا وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان  
 لمولاه حق استيفاء القصاص في قول ابي حنيفة ربح. وقال محمد ربح ليس له ذلك.  
 والجد المبيع اذا قتل عمدا عند البائع غير المشتري ان اجاز الباع صحت اجازته  
 وله ان يستوفى القصاص وان نقض الباع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى  
 البائع. وقال ابو يوسف ربح اذا نقض المشتري الباع كان للبائع قيمة المبيع  
 دون القصاص. ولو قتل العبد الرهن عند المرحوم لا ينفرد احداهما بالقصاص  
 فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن. والعبد الصداق اذا قتل عند  
 الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع. ولكن لك بدل الصلح عن دم الحي  
 بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله جاز الشرط او جاز الروية  
 فالقصاص للمشتري. ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري يجزى البائع ان شاء  
 الباع القاتل فيقتله. وان شاء ضمن المشتري قيمته. وبعد التضمن لا قصاص للمشتري

والعبد لغصبه إذا قتل عبدا لغصبه إذا احتار المالك تضمين الغاصب لاقصاص  
 للغاصبه والعبد الموصى برقبته لاشان وبخدمته لآخر إذا قتل عبدا لا ينفرد أحدهما  
 بالقصاص. فإن اتمعنا على القصاص يبطل حق الموصى له بالخدمة ويستوفيه الآخر  
 ولو أوصى بعبده لافسان فقتل عبدا قبل ان يقبل الموصى له الوصية وقد مات  
 الموصى وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل قبل موت الموصى او بعد لا يكون لاحدهما  
 استيفاء القصاص. وإن اتفقا ان الموصى مات اولاً ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما  
 استيفاء القصاص ليجها لالمالك لانه قبل القبول لا يدخله ملك الموصى له ولا  
 يصير للوارث ايضاً ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل  
 قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لزومة الموصى. وإذا قتل الرجل عبداً مؤمراً  
 او ام ولد فانه يعزى ولا يجب القصاص ولا الدية

### فصل في القتل الذي يوجب الدية

القتل ثلثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما عمد ضربه با سلاح كالسيف والسكين  
 والحديد المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة  
 على القاتل. والخطأ هو ان يرمى ميده فاصاب انساناً او قصداً ان يرمى حربياً او مرنداً  
 فاصاب مسلماً ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته. وأما شبه العمد فهو ان  
 يتعمد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكرة واللطمه ففيه الدية المغلظة  
 على عاقلته وعليه الكفارة. استدبل او صلب طرفاً في يد رجلين يتجاوزان فانقطع المبدل  
 او الحبل وسقطا وماتا فالا بويوسف روح ان سقطا مستلقين على قفاهما فدمهما  
 هدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وإن سقط  
 من واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بضع صاحبه وإن سقط



احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي  
 ولا شيء للمستلقي لانه مات بفعل نفسه . وان قطع اجنه هذا الجبل فرقعا على  
 نقاهما وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهما وقيمة الجبل . ولو وقع على  
 وجههما قال محمد بن قيس قد لا يكون من قطع الجبل . وان وقع على نقاهما ذكر  
 ابن رستم رح انه لا ضمان على قاطع الجبل . ولو اصطدم الفارسان وقتلا يجب  
 الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر . وكذا لو كانا ماشيين فاصطدم  
 . ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجائر لا ضمان على السائر . ولو  
 عطب السائر فضمانه على من يثقله . وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلتا  
 واصطدمتا فعطب احدهما ولكل واحدة منهما سائر فضمان الية عطبت على الآخر  
 ولو ان فارسين احدهما يسير والاخر واقف او رجلين احدهما يمشي والاخر واقف  
 فاصطدما فعطى السائر والماشي الكفارة . رجل عثر بناجم في الطريق فكسر اصبعه واصبع  
 النائم قال في المجر دان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة على الماشي ولا كفارة على  
 النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس يفاعل وذكر الناطق رح ان النائم  
 يربث من الماشي ولا يربث الماشي من النائم اذا كانا وارثين . رجلان مد اشجرة فوق  
 عليهما وماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . ولو مات احدهما كان  
 على عاقلة الآخر نصف الدية . رجل دفع سكين الى صبي وضرب الصبي نفسه او غيره  
 بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا . وفي جنایات الحسن رح ان قتل الصبي غير كاف  
 على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية رجل  
 ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رح يضمن الدية وعليه الكفارة  
 . وقال ابو يوسف لا كفارة عليه . ولو ضرب المودب باذن والده لا ضمان على المودب .

وعليه الكفارة وقال محمد بن لا كفارة عليه . وكذلك قال أبو يوسف بن . رجل ضرب  
امرأته فادب فانت قال أبو حنيفة بن عليه التوبة والكفارة . رجل رأى صبيا  
على عائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل  
القائل . ولو قال له تقع فوق الصبي ومات يضمن القائل دينة حر بالخي امر صبا  
بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة  
الامر علم الصبي بفساد الامر ولم يعلم . وذكر في المنتقى . رجل اعطى صبيا عصا  
او شيئا من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة  
الدافع . ولو دفع السلاح الى صبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف  
المشايخ رح فيه ولو امر صبي بقتل انسان فقتله وجب الدية على عاقلة القائل  
ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر . ولو امر صبي بالغا بقتل شخص فقتل المأمور  
لا يضمن الصبي الامر . ولو امر بالغ بالغاب ذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء  
على الامر . ولو ان بالغ امر صبا بجرق مال انسان او بقتل دابته فضمان ذلك  
في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الامر . ولو ان عبدا ما ذوبا امر صبا بتخريق ثوب  
انسان او ارسل صبيا فاجننه فعطب الصبي قال ابو حنيفة بن يضمن الامر  
ولو امر بقتل رجل ففعل لا يضمن الامر وفي الزيادات لو امر بجرق بالغا امر عبدا  
مثله بقتل رجل او كان الامر بالغ والمأمور صغير ففعل لا يرجع على الامر الا اذا اعتق  
الامر بعد ذلك . ولو ان صغيرا امره عبد صغير بجرق بالغا ففعل الصغير يضمن الصبي  
ثم لا يرجع الصغير على العبد الامر معنا وان عتق الامر . ولو ان رجلا قال لصبي  
سجد اصعد هذا الشجرة فانقذ لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة  
الامر دية للصبي . وكذلك لو امر بجرق شيئا وكسر عطب ولو قال للصبي اصعد هذا الشجرة



ثم ادخل في فعل الصبي ذلك وعطب اختلافه فيه المشايخ ربح. والصحيح انه  
 ضمن سواء قال انقضض التيمم او قال انقضض ولم يقل لي رجل جذب ولدا صغيرا من يد  
 والده والاب يمسكه حتى مات الصغير قال ابو حنيفة ربح دية الصغير على الجانب ويرثه  
 والده. وان جذ به عتقات كانت دية عليهما ولا يرثه والده. رجل ضرب ولده الصغير  
 فقتلهم القرآن ومات قلا ابو حنيفة ربح يضمن الوالد دية ولا يرثه. وقال ابو يوسف  
 يرثه الوالد ولا يضمن. وان ضرب به للعلم بانف الوالد لا يضمن المعلم. وان ضرب امرأته  
 والمضجع وماتت ضمن اجماعا. اذا قتل القاتل انه قتله خطأ فادعى وطال القتل العمد كانت  
 له دية في مال القاتل لو رثته المقتول. ولو اقر القاتل بالعمد وادعى في المقتول الخط لا يرثه  
 ودية المقتول. وروى زفر بن ايحيفة ربح وجوب الدية في الوجهين جميعا رجل ذني بامرأة  
 فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب به الضمان <sup>ثلاثة</sup>  
 عمد وخطأ وشبه عمد. في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس  
 كون في مال الجاني الا ان دية النفس او جزء منها يجب في ثلث سنين. وفي الخطأ في  
 النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش  
 الموضحة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان بقرار القاتل. وفي شبه العمد في  
 النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفيما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ  
 الواجب دية كاملة. رجل ذني بامرأة فافضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل  
 وفي الجماع الصغير تكون على العاقلة. ولو ان ال عذرة اجنبية بمجر او نحوه كان عليه <sup>مثانها</sup>  
 ولو دفع بكر اجنبية تسقطت وذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه شبه العمد  
 وعليه التعزير ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأة قبل الدخول بها فذبح <sup>تيا</sup>  
 ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ايحيفة ربح واحكام الروايتين عن

يوسف ربح. وفي قول محمد بن فرج ولعل الروايتين عن أبي يوسف ربح عليه جميع المهر  
ولو دفع امرأة اجنبية فذهب عذرتها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن أبي حفص وابن  
الديلمي ربح ان عليه مهران مهر بالدخول بمحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع ولو ان  
دفعت بكرا اخرى فزال عذرتها قال محمد ربح الله عطا لرافعة مهر مغل الاخرى ولو  
جارية انسان بنسبهه وانزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد ربح بنظر الى مهر مثلها غير بكر والى  
نقصان البكارة لهما كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر. ولو ان صبيار زني  
بصبية فذهب عذرتها كان عليه للمهر بازالة البكارة. ولو كانت المرأة بالغة مستكربة  
فذلك. وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لوجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرجع  
بذلك عليها كما امر صبياشي فله عزمه عنم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر فلا قيد تضمن  
الصغير. ولو ان امه بالغة دعت صبياً فزني بها واذهب عذرتها كان على الصبي مهرها  
لان امر الامه لا يصح في حق مولى الامه

### فصل في اطلاق الجنين

اذا سقطت المرأة الولد ببلاج او شربت دواء تعد به الاسقاط الولد وجبت  
الغرة على عاقلها وان شربت دواء ولم تعد به اسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها بشرط  
لوجوب الغرة في شرب الدواء تعد اسقاط الولد. وفي حق غيرها لا يشترط تعد اسقاط الولد  
ف تكون الغرة للزوج والغرة عندها خمسمائة درهم نصف عشر الدينار او عدا وقرين خمسمائة  
درهم ذكولان الولد او انثى. وفي جنين المملوك نصف عشر قيمته ان كان ذكوا وعشرها  
ان كان انثى وهما في القدر سواء. وعن أبي يوسف ربح في جنين الامه يجب نقض الام  
سكناً في مغل الشاة رجل ضرب بطن امرأة فالت جنينين احدهما ميت والاخر حي فالت  
الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت عنهما الغرة وفي الحي الذي



<sup>٣٢٠</sup>  
 مات دية كاملة وأن مات الأم من ضربيه فخرج منها جنين ميت كالفيل المضارب دية  
 الأم كالثمنين. رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي عن يده فإن الغاصب محبس حتى  
 يجيء بالصبي ويعلم أنه مات. ولو غصب صبيا وقربه إلى الممالك فهلك كان عليه دية  
 إن كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على  
 الوالد إن كان من محفظ نفسه. وإن كان لا يعقل وكان أصغر سنا قالوا يكون على  
 الوالد إن كان من كان الصبي في حجر الكفارة لثمة الحفظ. وقال بعضهم ليس على  
 الوالد شيء إلا الاستغفار وهو الصحيح إلا أن يسقط من يده فينبذ كان عليه  
 الكفارة. صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم أحدهم عين امرأة  
 فن هبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال للفقهاء أبو بكر روح أرش عين المرأة  
 يكون في مال الصبي ولا شيء على الأب. وإن ارتكن له مال فظن أنه ميسرة قال الفقهاء  
 أبو الليث روح إنما أوجب الدية في مال الصبي لأنه كان لا يرى للجسم عاقلة وإنما وجب  
 الدية إذا ثبت رمية بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لأن أفراد  
 على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها بين يدي أبيه والولد يقبل ثدييها غير ما فلم  
 يتخذ الأب للولد ظمرا حيث مات من الجوع قال نصير روح يكون الأب أثما وعليه التوبة  
 والمستغفار والكفارة. وإن كان الصبي لا يقبل ثدييها ولا أم تعلم بذلك كان  
 لاثم عليها وعليها الكفارة لأنها هي التي ضيعت الولد. رجل بعث غلاما صغيرا في  
 حاجة نفسه بغير إذن أهل الصغير فرأى الغلام غلاما نالعبون فانتهم إليهم وارتقى  
 فوق بيت فوقع ومات قال سفيان الثوري روح ضمن الذي أرسله في حاجته وكذا

لو غصب صبيا فقتل الصبي وأكله سبع أو سقط من حائط ضمن الغاصب وإن مات  
 الصبي من مرض أو جحى لا ضمن الغاصب. رجل أرحم غلاما نالعبون صبيا له فقتل ومات

فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد بن يحيى يكون على عاقلة الختان نصف الدية  
لأنه مات بفعلين أحدهما ما ذون والآخر غير ما ذون وأن عاش الصبي فعلى عاقلة  
الختان كل الدية لأنه خالف بقطع الحشفة رجل حمل صبيا على دابة وقال لا يسكنها  
لي ولم يكن منه نسيير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية  
سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب. وأن سير الصبي الدابة فوطأ أنثا  
فقتله والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء  
على عاقلة الذي حمل عليها لأن الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل. وأن كان الصبي  
من لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هو لأن الصبي إذا كان  
لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلة. فان سقط الصبي عن الدابة والذبة  
تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمل على كل حال سواء سقط الصبي بعد  
ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك  
ولو كان الرجل وأكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة  
ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أنثا فقتله كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة  
لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مضافا إلى <sup>حمل</sup> الرجل  
فحب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لأنه بمنزلة المباشر. وأن كان هذا الصبي <sup>نصف</sup>  
الدابة ويستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما جميعا لأن سير الدابة  
يضاف إليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة  
الصبي بيد. وأن سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط  
بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يستمسك على الدابة أو لا يستمسك. ولو أن  
عبد حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد



يدفع المولى بها أو يفدي لأنه سبب له لاله والعبد يضمن بالجنابة سببا للمباشرة  
 وإن كان العبد مع الصبي على الدابة ففسار عليها فإطاط الدابة إنسانا ومات فعلة  
 عاقلة الصبي نصفه الدية وفي عتق العبد نصفها. ولو أن حرا كبيرا حمل عبد صغيرا  
 على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم أمروا أن يسيروا فإطاط الإنسان  
 ومات بذلك يكون في عتق العبد لأنه لم يسيروا الدابة لتقطع فعل الأول في حكم الإقالة  
 فيؤخذ مولى العبد بالدفع أو الفداء ثم يرجع مولى العبد على الأمر لأنه يستعمل عبد الغير  
 فيصير غاصبا فإذا الحقه عزم يرجع بذلك على الغاصب

### فصل في المعاقلة

ذكر شمس الأئمة المحلوي رحمه وقال هذا فصل يختلف فيه المتأخرون قال بعضهم  
 لا عاقلة للجمر وهو قول الفقيه أبي بكر البلخي وأبي جعفر الهندواني رحمه لأن الجمر لم  
 أنسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمّل الجنابة على الغير عرف  
 بخلاف القياس في حق العرب وأنهم لم يضيعوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم الجمر  
 وقال بعضهم للجمر عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الأساكفة  
 والصغار من برزق الخشابين وكذا باذر جبان. وإذا قتل واحد خطأ وجب الدية  
 فأهل محلة القاتل ودرست عاقلة وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة  
 المحلوي وكثير من المشايخ رحمهم قالوا ولا نارضو كان الشيخ الإمام الأجل الأستاذ  
 رحمه يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر رحمه لأن العبرة للتناصر فاجتماع الأساكفة وطلبة  
 العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وذكر المناطقي رحمه أن دية  
 القاتل تكون على عاقلة في ثلث سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة أكثر من ثلثة  
 دراهم وأربعة دراهم فإن كان المقاتل من أهل ديوان أمير من الأمراء والمقاتلين ومرت

دية القتل تكون على من جمعهم ديوان ذلك الأمير دون غيرهم. فان كان القاتل غنيا  
 وله ديوان ما قلته من يرتزق من ديوانه وان كان كاتباً فما قلته من كان يرتزق من ديوان  
 الكتاب اذا كانوا يتناصرون. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة اذا كانوا  
 يتناصرون. ولكن لم يكن القاتل من اهل ديوان فعقل قتيله على غصبتة من الغيب  
 وان لم يكن له غصبتة فعقل قتيله ذكر في الجامع والزيادات ان عقل قتيله يكون  
 في بيت المال وبما اخذ الصداق والشهيد ربح. وذكر عصام روي عن محمد بن ابيوسف  
 عن ابي حنيفة ربح ان من لا عاقلة له اذا قتل بجلا عطاء فان دية القتل تكون في مال الجاني  
 وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان  
 مستحقا للميراث بان كان حرامسلبا او لم يكن مستحقا بان كان كافرا او عبدا وقال  
 لو ان حربيا استأمننا اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستامن الى  
 دار الحرب ثم اسره واخرج الى دار الاسلام ثم مات معتقه فميراثه يكون لبيت المال ان معتقه  
 رقيق في الحال. وارجح هذا المصنف فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثا  
 معروفا وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لأجل الرق وهو الصحيح. وذكر الخواب  
 على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل  
 وارث معروف بان كان لقيطا او من يشبهه اللقيط. رجل قتل ولده عمدا لا يجب عليه  
 القصاص ويجب الدية في ماله في ثلث سنين وكفارة عليه لان قتل العمد  
 لا يوجب الكفارة. وكذا الاجل دوانه وان كان القاتل خطأ وجبت الدية على  
 عاقلة وعليه الكفارة. القاتل اذا اقرب بالخطأ او صالح من دم العمد على مال كوز المال  
 على الجاني في ماله الا ان في الاقرار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عز العمد  
 عبد حكيم الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلا وكل جزء من الدية اذا وجب <sup>قلة</sup>



وفيما لا يفي يجب في ثلث سنين في كل سنة ثلثها، عشرة قتلوا وليس له خطا واجب  
 الدية على عواقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشرة دية في ثلث سنين في كل سنة ثلث  
 عشر الدية فان كان احد العشرة والدا المقتول فلكل لك ولا يجب على كل واحد  
 من العاقلة الاثنته دراهم او اربعة في ثلث سنين عندنا فان قلت العاقلة <sup>التي</sup> تضمن  
 اقرب القبايل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم  
 وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العا<sup>ق</sup>لة  
 والدية مقدرة بالف دينار او عشرة آلاف درهم او مائة من الابل في قول بجينة <sup>رج</sup>  
 ودية المرأة على النصف من الدية الرجل، ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم واذا  
 وجهت الدية من الابل يقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض <sup>عشرون</sup>  
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة، ودية شبه  
 العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس  
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة، وشبه العمد القتل بالثقل في قول  
 بجينة <sup>رج</sup> وفي قول ابى يوسف ومحمد <sup>رج</sup> وهو القتل باله لا يقتل بها في العا<sup>ل</sup>  
 ويدخل الآباء والأبناء في العاقلة ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية وبنات  
 الصبي والمجنون والمعتوه عدا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة  
 وما كان اقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث بقتل مو<sup>رث</sup>  
 وكذلك المجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة  
 واحدة فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على  
 الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة، ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم  
 عن كافر امرأة قتلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء

من تلك الدية اختلف فيه المشايخ <sup>٢١٧٥</sup> قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان للجاني  
صبيا او مجنونا فان جميع الدية تكون على عاقلته في قول هؤلاء. والصحيح ان  
القاتل يشارك العاقله كان القاتل امرأة او صبيا او مجنونا. <sup>٢١٧٦</sup> صبي قتل رجلا  
حيث وجبت الدية على العاقله ذكره العاقل ان الخصم في ذلك هو الجاني اذ كان للجاني  
بلغ مبلغ الرجال. وكذلك في غير الصبي الخصم في اثبات القتل هو الجاني لان الحق  
على الجاني انما يجب على العاقله بطريق التحويل. وان لم يكن الصبي القاتل بلغ <sup>الطفل</sup> مبلغ  
كان الخصم في ذلك عليه ذكره <sup>٢١٧٧</sup> بما لو كان المنتقل. وذكر فيه ايضا رجل اقترع عند القاضي  
انه قتل فلانا خطأ فاقام ولي القتل بينه ان المدعى عليه قتله عمدا يقبل هذه  
البينة ويقضه بالدية على العاقله واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول  
هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه ونظائر  
هذا كثيرة. قال مولانا رضى وتايد هذه المسئلة مناقلة الشيخ الامام المعروف <sup>٢١٧٨</sup> بنحو  
رجح ان البينة على القتل تقبل عند حضرة الجاني لانه هو القاتل والعاقله يتحملون  
عنه وحضرة الكفيل لا يشترط لوجوب المال على الاصيل اذا قامت البينة فانه  
جعل للقاتل منها خصما وله يد كحضرة العاقله فلان يكون خصما له الانكار اولى  
ومن قال انه يشترط حضرة العاقله فذلك قول مخالف للمذهب فلا يقبل ودلت  
المسئلة على ان الدية تجب اولا على القاتل ثم يقض على العاقله بطريق التحويل لان  
الدية لو وجبت ابتداء على العاقله كان اقرار القاتل اقرارا على العاقله المولى  
اذا قتل مملوكه عمدا كان عليه الكفارة. وكذا لو كان الولد مملوكا لافسان نفسه  
والوالد عمد لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة. رجلا ان اشتركا في <sup>قتل</sup>  
رجل واحد احدهما عصا والاخر يمد يد عمدا لا قصاص على واحد منهما ويجب الدية



عليها نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا. وكذا لو قتل  
بسلاح واحد هما صبي أو معتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطيء مع العايد  
والله اعلم

باب — — — — — الشهادة على الجنابة

رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المذنب  
عليه قتله خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادتهما  
لان احدهما شهد بالفعل والآخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل. كما لو شهد  
احدهما بالغصب والآخر على اقرار الغاصب بالغصب وكذا لو اختلف  
الشاهدان في مكان القتل او زمانه. وكذا لو اختلفا في الالة فشهد  
احدهما انه قتله بالحجر وشهد الآخر انه قتله بالعصا. وكذا لو شهد احدهما  
انه قتله عمدا وشهد الآخر انه قتله خطأ. وكذا لو شهد احدهما انه قتلته  
بالعصا وقال الآخر قتله ولا احفظ بماذا قتله. وان قال جميعا قتله ولا نذكر  
بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل.

شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لا نهما اتفاقا على القتل والقتل  
غالبًا يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد  
رجل وامرأتان بقتل الخطاء او بقتل لا يوجب القصاص يقبل شهادتهما  
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضية الى القاضي لان موجب هذه  
الجنابة المال فيقبل فيه شهادة الرجل مع النساء. رجل شهد عليه شاهد  
عدل بالقتل فان القاضي يحبسها اياما فان جاء المدعي بشاهد آخر  
والاخر سبيله. وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمدا فانه يحبس حتى

يظهر عدالة الشهوة لا نهسا رمتها فيجبس لأجل التهمة، وأن شهد بجلائ  
بقتل المخطأ ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواصر زاد روح أنه لا يجب قبل الحكم  
والأظهر أنه يجبس. رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وادعى أن له بينة <sup>ضقة</sup>  
في المصروط طلب أخذ الكفيل من المدعى عليه ليقم البينة فإن القاضي يجره بأعطاء <sup>الكفيل</sup>  
الثلاثة أيام. ولو قال المدعى شهود غائبة وطلب أخذ الكفيل إلى أن ياتي بالشهود فإن القاضي  
لا يجبسه في أخذ الكفيل. وأن ادعى العمد وأراد أخذ الكفيل لا يجبسه القاضي  
لا قبل إقامة البينة ولا بعد ها إلا أن المدعى قبل إقامة البينة بهلازمة وبعد  
إقامة البينة يجبسه القاضي جزا. ثم إذا عدلت البينة وشهد وأبقتل يوجب  
القصاص يقضي القاضي بالقصاص بطلب المدعى. <sup>لا يجب</sup> صبي اقترانه قتل أباه عمدا  
عليه القصاص ويجب الدية على عاقله ويرث الصبي منه. وكذلك المجنون قتل  
وحد في محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم ولولي القتل  
أن يختار التحليف خمسين رجلا من المشايخ الصلحاء. وأن شاء اختار للفساق  
والثبيان والخيار فيه لولي القتل دون الإمام لا قول الحق له فإن لم يكن عددهم خمسين  
رجلا كورت الأيمان عليهم حتى يتم خمسون يمينا فيخلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا  
وأن امتنعوا عن اليمين جيسوا حتى يخلفوا. وأن وجد القتل بين قريتين أو سكتين  
كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان يبلغ  
صوت القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القتل. وأن لم يبلغ فلا شيء على واحدة  
من القريتين. وأن وجد القتل في مكان معلوك كانت القسامة على الملاك والدية  
على عواقلهم. وأن وجد القتل في موضع مباح نحو الفلات إلا أنه في أيدى المسلمين كانت  
الدية في بيوت المال. وأن وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تخلف هي خمسين <sup>ميسرا</sup>



في قول أبي حنيفة ومحمد رحم والدية على عاقلتها. وأن وجد القتل في سوق المسلمين  
 أو في مسجد هم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه. وذكر في  
 موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع <sup>ضوع</sup>  
 ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكا لهم  
 بل كان للسلطان فان كان السوق مملوكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في  
 مسجد هم كوجود القتل في مسجد المحلة وثم يجب القسامة على أهل المحلة والدية  
 على عواقلهم. وأن وجد القتل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسا<sup>مة</sup>  
 فيه. وأن وجد القتل في محلة فيها أصحاب الخطة وفيها من اشتري كانت القسامة والدية  
 على أصحاب الخطة فإدام في المحلة واحد من أصحاب الخطة كانت القسامة عليه والدية  
 على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وقال أبو يوسف رحم المشتري  
 وصاحب الخطة سواء. وأن لم يكن فيها أحد من أصحاب الخطة وفيها سكان ومشتري<sup>ن</sup>  
 كانت القسامة على المشتري دون السكان وهو قول أبي يوسف رحم الأول ثم رحم  
 وقال هي عليهم. ولو وجد القتل في سجن كانت الدية على بيت المال في قول أبي حنيفة رحم  
 وقال أبو يوسف رحم هي على أهل السجن وإن وجد القتل في دار رجل قد اشتراها وهو ليس  
 من أهل الخطة فأصحاب الخطة يراون ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية  
 على عاقلته وإن كانت الدارين رجلين وأحدهما أكثر نصيبا من الآخر كانت الدية  
 على عواقلهما نصفين. وأن وجد الرجل قتلا في دار نفسه لا يجب القسامة فيكون  
 الدية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحم. وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا شيء عليهم. ولو  
 وجد المكاتبة قتلا في دار اشتراها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا. ولو وجد <sup>أهل</sup> واحد من  
 المحلة قتلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتل عندنا كل ميت به إلا الضرب

والجرح بان كان الدم يخرج من بعض فخارقه ان كان يخرج من موضع يخرج منه  
 الدم عادة من غير ضرب كالأنف والذنب والذكر فلا قسامة فيه ولا يكون قتيلا  
 وان كان لا يخرج عادة الا بضرب وخروج في الباطن كالعين والأنف فهو قتيلا  
 وان كان الدم يخرج من الفم ان كان يعلونه الجوف يكون قتيلا. وان كان ينزك من  
 الراس لا يكون قتيلا. قتل وحيد في محلة فادعى ولي القتل القتل على رجل بعينه  
 من اهل المحلة لا يبطل القسامة والدية من اهل المحلة. وعن أبي حنيفة رج في محلة  
 يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل المحلة  
 على ذلك الرجل فقد اثبت القتل عليه بالحجة فيقضي بموجبه. وان اقام ولي القتل  
 على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما. ثم على قول ابي يوسف رج يحلف  
 شاهداً بالله ما قتلناه قط. وعلى قول محمد رج يحلف شاهداً بالله ما قتلناه وما علمنا  
 قاتلا. وان ادعى ولي القتل القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل  
 المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك القتل على اهل المحلة. ولو اقام ولي القتل شاهدين  
 بذلك من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما في قول ابى حنيفة رج وتقبل في قول صاحبه. ثم  
 القسامة انما تجب على اهل المحلة في قتل المحلة والقرية وغير ذلك اذا وجد بدن القتل  
 او اكثر من النصف او النصف مع الرأس. وان وجد نصفه مشقوقا بالظول او وجد  
 اقل من النصف مع الرأس او وجد البدن او الرجل او الرأس فلا شيء فيه. وان وجد  
 السقط فلا شيء فيه. فان كان بدنه تاما وبه اثر القتل فهو قتل كان فيه القسامة والدية  
 وان وجد البهيمة او الدابة متقولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب او المدبر او ام الولد  
 في محلة وجبت القسامة والقيمة على عواقلم في ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا  
 في دار مولاه فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فح كانت القيمة على مولاه لغرمائه حالة كماله قتلته



المولى. ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى موحدة في ثلثين  
يخضع منه كتابته ويحكم بحريته وما بقى يكون ميراثا عنه لورثته. ولو وجد الرجل قتيلا  
في دار عبده الماذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مائة  
اولئك. ولو وجد الحر قتيلا في دار ابية او امه او المراقة في دار زوجها ففيه القسا<sup>مة</sup>  
والدية على العاقلة ولا يحجم عن الميراث. ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا<sup>شع</sup>  
فيه. وان كان النهر صغير القوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير والعظيم ما<sup>عرف</sup>  
في الشععة كل نهر يستحق به الشععة فهو صغير وما لا يستحق به الشععة فهو العظم  
والجرحون فهو عظيم. ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية  
على اقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي احتبس فيه القتل اذا كان يصل صوت  
اهل الاراضي والقرى الى ذلك الموضع والا فلا. وان وجد القتل في ثلاث فليس  
فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا اذا البركي ذلك الموضع قريبا من العيران فان كان  
قريبا بحيث يبلغ صوت اهل العيران الى ذلك الموضع فهو عليهم والله اعلم

### باب الوكالة في الدم والوكالة في اثبات الدم من

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة رح

وقال ابو يوسف رح اخر الانقبيل وقول محمد رح مضطرب واجمعوا على انه لا يقبل  
الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين وان  
وكلا باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل ان يستوفى الا بحضور  
من الموكل عندنا وعلى قول الشافعي رح انه ان يستوفى الوكيل باثبات الدم لهما في مجلس  
القاضي ان الطالب قد عرف صح اقراره وكذلك وكيل المطلوب اذا اقر بوجوب<sup>الفوز</sup>  
على موكله في القياس صح اقراره ولا يصح استيفاء ولو مات احد ومرة المقبول

والقاتل وارثه سبعة على القصاص عن المعاتل وبصير حصة الباقيين  
ما لا والوكالة باثبات قتل الخطاء والحد من الجراحة التي لا تقصص على  
القاتل فيها بمنزلة الوكالة بالمال. رجل قتل عمدا فاقام اخ المقتول بينه ثم واثقه  
لا وارث له غيره فاقام العاتل بينه ان له ابنا فان العاخر لا يقصر بينه الاخ  
ويتا في ذلك. وان اقام القاتل بينة ابنه ابنا وان قد صالحه على الدية  
وتبضعها منه واقام بينه ان الابن قد عفي عنه قبلت بينة القاتل لانه  
انبت بينة انه لا حق للميت في استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر  
الحق والصلح يكلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يقصر على الابن  
بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن  
ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بينة على احد هما ان الاخ الغائب  
صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك. فان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف  
القاتل اعادة البينة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا  
مع الابن بل يكون اجنبيا. اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص  
على القاتل فهذه بينة قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البينة. واذا  
لم يكلف القاتل اعادة البينة ههنا يكون للمهاضر نصف الدية ولا شيء للغائب  
واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البينة فان المأخوذ  
يجب القاتل لانه صادرتها ولا يجبل باستيفاء القصاص وان حضر الغائب بعد ذلك  
لا يكون للغائب الذي حضران يسوة القصاص بالمريعد هو البينة في قول أبي حنيفة  
رجلان عند القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن  
فياثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام البينة به بثبوت البينة





وهكذا ذكر القدر وربي رح. وعن أبي يوسف <sup>رح</sup> أنه يكون ضامنا والمتأخر رح اخذوا  
بقوله. وذكر الفقيه أبو الليث رح في شرحه للجامع الصغير رح أن مسل كلبا فاصاب  
في فوره انسانا فقتله او عرق ثيابه ضمن المرسل لان مدام في فوره فكان خلفه. وذكر <sup>طع</sup> النا  
رح رجل اعد كلبه على رجل فعضه او عرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول المجتهد رح وفي  
في قول أبي يوسف رح. والمختار للفتوى قول أبي يوسف رح. ولو أن مسل كلبه الى صيد <sup>يكن</sup>  
سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات <sup>هـ</sup> للظاهر  
رجل القحية في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى تنزل عن ذلك المكان رجل اوقف  
دابة في طريق المسلمين ولم يشد هافسادت عن ذلك المكان وانطلقت شيئا لا يضمن  
الرجل لانه اذا لم يسكها تكون بمنزلة المنقلبة. ولو اوقف دابة في الطريق فاطت <sup>انسانا</sup>  
بيدها او رجلاها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلة وان نجت برجلها او ذنبها هي  
تسيرا يكون ضامنا وان كرمت يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيدها ولو رأت  
او بالته وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او افسد  
لا يضمن الراكب. وان ضربت بحافرها حصاة او فؤاة فاصاب انسانا وهي تسير لا يضمن  
الراكب الا اذا اثارته جراكيل وان كانت تسير فوقعته ثم بالته او رأت لا يضمن الراكب  
وان وقعها الراكب لغير روث او بعل فبالت او رأت فما تولد من ذلك يضمنه <sup>سب</sup> الر  
وان وقعها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يستوي فيه اليد والرجل. وان وقعها  
في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره. ولو قاد قطارا في  
الطريق فارطا اول القطار واخره بيد رجل اصدح يضمن القائد لما عطب به. وان كان  
سائقا كان ضامن ذلك عليهما. وما افسد به بنفحة الرجل والذئب يكون على  
السائق <sup>خلف</sup> خمسة. وان كان معهما ثالث يسوق الا ببل ووسط القطار فما اصاب مما هو



<sup>٢٥٢</sup>  
 هذا السائق وما بين يد يه من شيء فهو عليهم أثلا فلا لأنه قائم وسائق وان كان  
 الرجل حيانا وسط الفطار و احيا خايتا خرواحيا ناتي قدم وهو يسوق فهو  
 بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتأخر وقد يكون في وسط القطار  
 فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما او طأت  
 الدابة سواء. ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بعير او القائد  
 لم يعلم بذلك فطمئ هذا البعير انسانا فاقلفه كانت الدابة على عاقلة القائد ثم  
 عاقلة القائد على عاقلة الرابط. وان كان القائد يعلم برابط البعير يرجع عاقلة القائد  
 على عاقلة الرابط. ولو كان الابل وفوق رابط الرجل بعير فقد صاحب القطار وهو  
 لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو  
 ان رجلا ضرب دابة راكب او نخسها بدون امر الراكب فضربت بيد ها او رجلا  
 او فتحت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون  
 الراكب. وان ضربها بامر الراكب او نخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت  
 الدابة على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق  
 والراكب مع السائق اذا اجتمعا فضمان ما او طأت الدابة يكون عليهما  
 ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من فتحة الرجل والذنب وغير ذلك  
 دابة لها سائق وقائد فنخسها رجل بعير دون احد هما فتحت انسانا كان ضمان  
 النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع. وان كان  
 النخس بامر احد مما لا يجب الضمان على احد ولو نخس رجل دابة راكب فغير امره  
 فوثبت والقت الراكب ضمن الناحس. وكذا لو نخسها فجحت بما اصابته  
 في فورها يضمن الناحس. ولو فتحت الناحس فقتله كان هذا رجل

يقود دابة فسقط شيء مما يحمل على الأبل على إنسان أو سقط سرج الدابة أو مجاها  
 على إنسان فقتله أو سقط ذلك في الطريق فشره إنسان ومات يضمن القاتل<sup>تد</sup>  
 وإن كان معه سائر وكان الضمان عليهما لأن هذا مما يمكن الاختلاف عنه <sup>الحمل</sup>  
 على البعير على وجه لا يسقط. ولو أن راكبا وقف الدابة على باب المسجد فهو  
 كما لو وقفها في الطريق. فإن كان الإمام جعل عند باب المسجد موقفا <sup>من</sup> للنا  
 والدواب كان هذا بمنزلة الطريق. فإن وقفها في الفلاة لا يضمن إلا إذا وقفها  
 في الحجة لأن الوقوف في الفلاة لا يضر بالناس إلا في الحجة. ولا يضمن السائق  
 والفائد في ملكه إلا فيما وطئت الدابة بيد أو رجل. رجل وجد في ذرعه في الليل  
 ثورين فظن أنهما لأهل قريته فإذا كان لغير أهل قريته فإراد أن يدخلهما مربطة  
 فدخل في الربط أحدهما وقرأ الآخر فنبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فإراد  
 تضمينه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح إن كان نيته عند الأخذ أن يمنع  
 من صاحبه كان ضامنا وإن كان نيته أن يأخذ ليرويه على صاحبه إلا أنه لا يقدر  
 على الأشهاد ولم يجز من يشهد لا يكون ضامنا فقل له إن كان ذلك في النهار  
 قال إن كان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة فإن ترك الأشهاد مع <sup>القدر</sup>  
 عليه ضمن. وإن لم يجد من يشهد يكون ذلك عذرا. وإن كان الثور لأهل قريته  
 فكما أخرجه من زرعه يكون ضامنا لأن ما يكون لأهل قريته من الثيران لا يكون  
 حكمه حكم اللقطة في النهار لأنه لا يخاف عليه الضياع في النهار. وإنما يخاف  
 عليه في الليل فإذا أخرجه يكون غاصبا. وقال القاضي الإمام علي السعدي ربح  
 إذا وجد في زرعه دابة فقتلها لم يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه. وإذا  
 ساقها ورأى ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق. وهكذا قال أبو نصر الدبوسي<sup>عليه</sup>



رح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا  
 وجد الرجل دابة في زرعه فاخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يجرها  
 ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قال  
 القاضي الامام علي المسعودي رح ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء  
 ذلك فان ساقها بعها اخبرها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا. وان ساقها ليرد  
 على صاحبها فخطبت في الطريق او انكر رجلها كان ضامنا. ولو ان صاحب الزرع  
 لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه  
 ابو الليث رح لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخرجها بامر. وارانته قال  
 لصاحب الدابة ان دابته في الزرع ولم يقل اخرجها فاخرجها صاحبها فافسد  
 شيئا في اخراجها كان ضامنا. وقال ابو نصر رح في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا  
 لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما طلب  
 منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انقلبت ليلا او نهارا من غير ارسال فافسد  
 انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجهاض رجل يسوق حمارا  
 لحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب  
 ثوبه وتخرق ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم ينتهيا له التنقيض <sup>المدة</sup> الضيق  
 ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التنقيض فلم ينته بعد ما سمع لا يضمن  
 السائق رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حديد فمرت به دابة  
 من سوق احد فخطبت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم

فصل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة  
 رجل وضع حجرا او جذعا او بني فيه بناء او اخرج من حائط جذعا

وحصة شاحصة أو مخرج كنيغاً أو جناحاً أو ميلاً أو ظلة فعطب به انسان كان  
 ضامناً فإن عثر بما احدث في الطريق وجعل وقوعه على آخر فاما كان الضمان  
 على الذي احدثه في الطريق كانه دفع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر  
 لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالألة. ولو عثر على شيء من ذلك عن  
 موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي عثر به ويخرج الأول من  
 الضمان. وقال أبو حنيفة ربح اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من أصحاب  
 الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان  
 لا يضمن. وإن بنى فيه بناء أو حفر فيه بئر أو عطب به انسان كان ضامناً. وكل  
 صاحب الدار من الانتفاع بفناء داره من القاء الطين والخطب وربط الدابة ونياً  
 الدكان والتعدي بشرط السلامة تذاكر الشيخ الامام الراشد المعروف بخواجه زاهد ربح  
 اذا احدث في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكة فتلف  
 انسان وجب الضمان بسقط من ذلك حصة نفسه ويضمن حصة الشريك فان  
 احدث ما يكون من جملة السكة كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامناً الا ان <sup>يفعل</sup>  
 ذلك ولو كانت الدارين رجلين يفعل احدهما فيها ما كان من جملة السكة كوضع <sup>المتاع</sup>  
 وربط الدابة تجاوز كما لو سلك. وأما اذا خرج ميرزاً إلى الطريق فسقط على رجل قتله  
 ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف  
 فملكه ولم يترك تعدياً. وإن اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميرز لانه  
 متعدي في ذلك الطرف حيث شغل به هواء الطريق. وإن لم يعلم لهما اصابه في القياس  
 فمعه عليه اوقع الشك في الضمان. وفي الاستحسان يضمن. رجل كنس الطريق  
 فمعه يوضع كنهه انسان او دابة لا يضمن شيئاً لانه لم يحدث في الطريق شيئاً وإنما كنس



في كذا لا يتصور الممانعة بالثبات ولو رتب الطريق فخطب انسان بذلك كان خطبا  
 هذا اذا رتب كل الطريق فان رتب بعضه فممانعة في الموضوع الذي رتب ولم يعلم  
 بذلك فخطب كان ضامنا وان علم بذلك فمرفيع مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال  
 مفتا مختار وفي الكتاب اطلاق الجواب ولو وجب الضمان على الذي رتب وان رتب  
 دابة فخطب يضمن على كل حال ولو كان رجلا امره لاجير الاستقاء برتب فناء كالمفطر فخطب  
 انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وحارس السوق اذا رتب يضمن بما عطف به على  
 كل حال هذا كله في طريق العامة. واما في سكة غير افقة اذا التقى فيها من هو من اهل السكة  
 خشبا او طينا او ثيابا او رتب لا يكون ضامنا رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق الحمل  
 على انسان فانلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه  
 هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو وضع في الطريق جرفا حرق به شيء كان ضامنا  
 لانه كان متعل يا بوضع النارية الطريق. وان حركه الريح فذهب به الى موضع اخر ثم  
 احترق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول  
 قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاء في الطريق  
 ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كاللابة  
 المربوطة اذا جالت في رياطها فافسدت شيئا ولو ان رجلا امر في ملكه او في غيره  
 ملكه وهو يحمل نارا فوقعت بشارة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوادر  
 انه يكون ضامنا لانه لم يتجمل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا  
 اليه. ولو طارت الريح بشرة ناره والقته على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق  
 حصل بالريح ههنا وذكر الزند ويسمى رح اذا امر بالنار في موضع له حق المروءة  
 فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا لان لم يكن له

حق المرء في ذلك الموضع كان ضامنا ولو هبت الريح بعلمة رجل والفتها  
 على قارورة انسان فكسر يضمن صاحب العمارة ولو ان الحد اضرق الحديد  
 على حد يد محي فانترعت شرارة من ضربه على ثوب رجل يمر في الطريق فاحترق  
 ضمن الحد دكانه التي النار على ثوبه رجل وضع جرة في الطريق ورجل لغرض  
 جرت في ذلك الطريق ايضاً فخرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى  
 لا يضمن صاحب الجرة التي تخرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسح  
 حكم فعل الاول. وان انكسرت التي تخرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل  
 وكذلك رجل وقف دابة في الطريق واخذ كذا ثوب نفرت احدهما واصابت الا  
 لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالاخرى يضمن صاحب  
 الواقفة لبقاء جنابته رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من  
 رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطبت بها انسان  
 او دابة كان الضمان على البائع الذي وضعه على المشتري لان البائع كان  
 متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملكة الخشبة  
 وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من القوي خشبة لغيره في الطريق فعطبت بها  
 انسان كان ضامنا وكذلك الرجل اذا اشترى جناحاً من داره الى الطريق  
 ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلاً مقتله يضمن بائع الدار رجل استاجر  
 انساناً ليشرع له جناحاً في فناء داره او طائوته ففعل فهلك بالجناح شيئاً كان  
 المستاجر اخيراً لا جبران له حتى اشترى الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح  
 قبل اشراعه عن العمل او بعد ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره  
 المستاجر بالامر انه ليس له حق الاشراع في القديم او لم يخبره بذلك الا



علم بين لك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير  
لما عطيته به ولا يرجع هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح  
بعد ما فرغ الاجير من البناء يضمن الاجير لما عطيته به ثم هو لا يرجع على المستاجر  
قياسا وفي الاستحسان يرجع وهو كما لو امر رجلا بنج مثاة ففعل  
ثم ظهر ان المثاة كانت لغير يضمن المذابح وهي كسئلة الجناح رجل  
وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوص بن نهر عليها انسان فالتخسف  
او تعطل به فمات ان تعد المرو عليها لا يضمن واضع القطرة وان  
لم يعلم المار به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديد فمات  
به دابة لا يسوق احد فعطبت به كان ضامنا قالوا ان كانت الخشبة  
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطأ على مثل  
هذه الخشبة بمنزلة تعد الزلق او التعطل بالبحر المونسوع والطريق  
عدا وذلك لا يوجب الضمان وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على  
مثلها يضمن واضعها هكذا اذا كان النهر خاصا لا قوام مخصوصين  
فان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعزاييف  
ومعه انه لا يكون ضامنا رجل حفر بيرا في المغارة في موضع ليس  
بممر ولا طريق لانسان بخلافه الامام فوقع بها انسان لا يضمن الحافر وكذا لو  
تعد انسان في المغارة او نصب خيمة فعد بها رجل لا يضمن الفاعل ولو كان ذلك  
في الطريق ضمن وان حفر بيرا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالحصى وبما  
هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر وفرعها ثم وقع فيها انسان ومات ضمن المذابي  
ولو كان الاول كبس البير بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لا في

الوجه الأول بعد تكبيرها هو <sup>في</sup> اجزاء الارض <sup>في</sup> الدابة <sup>في</sup> الوجه الثاني <sup>في</sup> الجبل <sup>في</sup> كان  
 يحفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر وفتح الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول  
 ولو خسر الرجل نهره في ملكه فخطب به انسان او دابة لا يضمن وكذا لو جعل عليه جسر  
 او قطرة في ارضه ولو خسر نهره في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذا لو جعل  
 جسر او قطرة في غير ملكه وعن ابي يوسف ربح انه لا يضمن وان احدثه في غير ملكه <sup>لذا</sup>  
 بحيث لا يتضرر به غيره لانه محتسب بشفع الناس بما احدثه وفي ظاهر الرواية يكون  
 ضامنا الا اذا فعل ذلك باذن الامام كما لو خسر بئر في الموضع الذي يحتاج الناس  
 اليه يكون ضامنا لما عطف به اذ لم يفعل باذن الامام وان مشى على جسر انسان <sup>استعدا</sup>  
 فانخفض به لا يضمن واضع الجسر لانه لما مرتعدا كان التلف مضافا اليه واوحضر  
 نهره في غير ملكه فانشؤ من ذلك النهر ماء وغرق ارضا او قرية كان ضامنا لانه سبيل الماء  
 في غير ملكه فيضمن كما لو مشى او سار على الدابة في الطريق ولو كان ذلك الحفر في ملكه  
 لا يضمن لانه مباح له مطلقا ولو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غيرها وافسد  
 متاعا او زرع او كرابا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه فمباح مطلقا وكذا لو  
 احرق حشيشا في ارضه او في حصائده او حتمته فخرجت النار الى ارض غيره واحترقت  
 شيئا لا يكون ضامنا لانه متصرف في ملكه قبل هذا اذا كانت الريح ساكنة حيرت وقد اننا  
 فاما اذا كان اليوم ريحا يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ارض حاد كان ضامنا  
 استغسانا لمن صب الماء في مزارع له وتحت الميزاب متاع لغيره ففسد به كان ضامنا  
 ولو اوقد النار في داره او بنوده لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهر او سيرة في داره  
<sup>جنته</sup> من ذلك ارض جاره لا يصير ولا يؤثر في العلم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما  
<sup>جنته</sup> الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك ان كان يتضرر به غيره <sup>جنته</sup> صب الماء في ملكه



بمنزلة الموقوف فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر. أما الذي اخبر في ملك نفسه فسقوطه لا يكون  
مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تدب من جبل على  
رجل فقتله يضمن دية القتل. رجل حفر بيرا في الطريق فجاء انسان والقي فيها نفسه  
منعدا لا يضمن الحافر. وان لم يقع فيها نفسه فسقطت سلم من الوقوع ومات  
فيها جوعا او غما لا يضمن الحافر في قول البيهقي. ربح وقال ابو يوسف ربح ان مات فيها  
جوعا فذلك وان مات غما بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الحافر  
وقال محمد ربح يضمن الحافر في اوجه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البير. رجل  
حفر بيرا في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القيا<sup>س</sup>  
ضمن الاول وبه اخذ محمد ربح لان الاول كالدافع لمن سقط في القعر الذي يحفره  
صاحبه في اسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعدي  
الحفر ولو حفر رجل بيرا في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها فسقط فيها انسان ومات  
كان الضمان عليهما اتلافا. قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع رأسها بحيث يعلم  
ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفرة الاول وبعبارة من حفر الثاني فلما  
اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفر الثاني كان  
الضمان على الثاني رجل حفر بيرا في الطريق وعند البير حجر وضعه انسان في الطريق  
فجاء انسان وتعلق بالحجر وسقط في البير ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر  
لان بمنزلة الدافع. وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سيل عند البير كان الضمان على  
البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل آخر  
وتعلق الثاني بلخر وقوا فيها جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض  
فدية الاول تكون على الحافر لانه ليس له سبب سقوط الوقوع في البير ودية الثاني <sup>يكون</sup>

فخرج من صبه ذلك إلى ملك غيره فافسد نتيجه القياس لا يكون ضامنا لا صيب الماء  
 في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال إذا صب في ملكه وهو يعلم أنه يتعد إلى أرض  
 غيره يكون ضامنا لأن الماء سيال فإذا كان يعلم عند الصب يسيل إلى ملك جاره يكون  
 ضامنا كما لو صب الماء في الميزاب وتحت الميزاب متاع غيره. وذكر الفقيه أبو جعفر  
 إذا سقى أرض نفسه فتعد إلى أرض جاره قال هذه المسئلة <sup>لا يستقر في</sup> ~~على وجه أن~~ <sup>أجر</sup> الماء في أرضه جاره  
 أرضه ولا يستقر في أرض جاره كان ضامنا. وإن كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعد إلى أرض  
 جاره بعد ذلك أن تقدم إليه جاره بالسكرو الأحكام فلم يفعل كان ضامنا استحصانا  
 ويكون هذا بمنزلة الأشهاد على الخاطئ المائل. وإن لم يتقدم إليه جاره بالسكرو الأحكام حتى  
 يتعد الماء إلى أرض جاره لا يضمن. وإن كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة  
 يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعد إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى  
 مانعا ويمنع من السقي قبل أن يوضع المسناة وفي الفصل الأول لا يمنع من السقي. وإن كان  
 في أرضه ثقب وحجارة أزع لم بذلك ولم يسلح حتى فسدت أرضه وكان ضامنا  
 وإن كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكر الأئمة في ربح إذا سقى أرض نفسه فخرج الماء إلى أرض  
 غيره لا يضمن. ولو صب الماء في أرضه صبا وخرج من أرضه إلى أرض غيره كان ضامنا  
 رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار وصغار مفتوحة فوهاقها  
 فدخل الماء في الأنهار والصغار وفسد بذلك أرض قوم قال الشيخ الإمام لا يلزم ظهير الدين  
 ربح يكون ضامنا لأنه أجر الماء فيها رجل احتفر بئر في ملكه ثم سقط فيها شخص وفيها  
 انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط ضامنا دونه من كان  
 فيها. وإن كان البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمنقوط  
 عليه لأن الحافر إذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط



على الاول لان الاول هو الذي اوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني  
لهذا المعنى. وان كان بعضهم وقع على بعض في البيرو ولا يعلم كيف كان حالهم في الفلاس وهو  
قوله محمد بن دية الاول تكون على عاقلة الحافور دية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث  
على عاقلة الثاني. وذكر في الكتاب ان فيها قولاً آخر في ذلك قول البيهقي وابي يوسف  
رجح قالا دية الاول تكون اقلاً اذا قلنا على الحافور تلة. على الثاني وتلتها هدر ودية  
الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه من  
في الكتاب رجل حفري في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافور اني اتفقدته  
فيها فكن بته الورثة في ذلك كان القول قول الحافور في قول ابي يوسف الآخر هو قول  
محمد بن لان الظاهر ان البيهقي موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع  
نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك. رجلاً استاجر ربعة نهاط يحفر  
له بئر فوفقت عليهم من حفريهم ومات احد هم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع  
دية الميت ويسقط ربعها لان البيرو وقع بفعلهم وكانوا مباشرين والميت مباشر ايضا  
فتوزع الدية عليهم ثلثا وسقط ربعها ويجب ثلثة ارباع والله اعلم

### فصل فيما يجد ث في المسجد

اهل المسجد احقر طائر في المسجد لماء المطر وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء  
او طر حوافيه البواري او الحشيش او الحصى او كبريا بابا او علقوا فيه القناديل وغيره  
فعطب به شيء الا ضمان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة  
الملاك وكذا لو فعل ذلك غيرهم باعترافهم وان فعل غيرهم عم كان ضامنا لما عطب بذلك  
في قول البيهقي رحمه. وقال صاحباه رج لا يضمن استحسنانا اذا كان المسجد للامة لا  
حفر البيرو وما لا يكون من باب التمكن لا قامة الصلوة. ولهما ان كل مسلم مندوب الى عمارة

المسجد والمكان الذي لا يمكن إقامة الصلاة وإنما يختص أهل المسجد بالاعتناء  
 به لا سيما كان من باب المسجد إقامة الصلاة ولا يجنبه ربح إن أهل المسجد يختص  
 به لا سيما في هذه البقعة ولا يجوز أن فتح الباب والأغلاق ونصب المؤذن ولما  
 اليهم لا إلى غيرهم ولا يوقع الرجل في المسجد الحديث أو نام أو قام لغير الصلاة فربما  
 أنسان فطرب كان ضامنا لما عطب في قولك يجنبه ربح كما لو قد في الطريق وعطبت  
 حاجبه ربح لا يكون ضامنا كما لو كان جالسا في الصلاة وقيل على قولك يجنبه ربح  
 إنما يضر إذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن  
 والحديث. أما إذا كان معتكفا أو طالسا لا ينظر الصلاة لا يكون ضامنا عند  
 وقيل إذا الركن في الصلاة يكون ضامنا عندا يجنبه ربح وهو الصحيح لأن المتأمل  
 للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا مفيدا بشرط السلامة كالشعر في  
 الطريق نحو ذلك ولو أن رجلا حفر بياض سوق العامة أو بقرنيه وكانا فطرب  
 شيء أن فعل ذلك بأذن الإمام لا يكون ضامنا وبغير إذنه يكون ضامنا كما لو أوقفه  
 رابة في السوق فأن كان في السوق موضع لا يقف الرابة للبيع فوقف المدا بترية ذلك  
 الموضع أن عينوا ذلك الموضع بأذن السلطان فما عطس به لا يكون ضامنا وإن  
 لم يكن ذلك بأذن السلطان كان ضامنا لأن السلطان إذا أذن بذلك مخرج ذلك الموضع  
 من أن يكون طريقا فتعبر لا يقف الدواب وبغير إذن السلطان لا يخرج من أن يكون طريقا <sup>اعلم</sup>

### فصل في جنابة الحائض

رحمنا الله الحائض داره إلى الطريق وإلى ملك إنسان فسقط ولطف إنسانا أو مالا أن سقط قبل الاشارة  
 فلا ضمان عليه وإن سقط بعد الاشارة ضمن الذي لم يفرغ ذلك الموضع عن الحائض مع القدرة  
 عليه فهو صبر جانيان تلف إنسان كان الدية عاقلته وإن تلف مال إنسان كان غنما



على صاحب الحائض ما له ويعتبر القدرة على التفريغ من وقت الاستهاد إلى وقت السقوط  
 من غير نزول القدرة فيما بين ذلك وصورة الاستهاد إذا كان مائلا إلى الطرف <sup>اليمين</sup> يقول  
 له ولعد من الناس أن حائطك هذا مائل إلى الطريق أو مخوف أو متصدع فاحد منه  
 وأن كان مائلا إلى غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار. <sup>الضمان</sup> وشرط وجوب  
 على صاحب الحائض المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الاستهاد حتى <sup>تلق</sup>  
 بالتفريغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا ولو قيل له انه حائطك مائل <sup>لك</sup>  
 ان تقدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واستهدا ويصح المطالبة بالتفريغ  
 عند القاضي وعند غيره ولو كان هناك احد. وإنما ذكر الاستهاد حتى لو انكر صاحب <sup>الحائط</sup>  
 الطاب يمكنه اثباته بالبينة. وأن شهد بالطلب رجلان أو رجل وامرأتان  
 ثبت الطلب ويثبت. ايض بكتاب القاضي إلى القاضي. ولو أن صاحب <sup>الحائض</sup>  
 باع الحائط بعد ما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيع قادرا على الهدم <sup>البيع</sup>  
 بخلاف ما اذا اشترى كنيفا او جناحا او ميزابا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار  
 او باع الخشبة فتلف بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمة مجرد الخرج  
 الكيف وصم الحجر في الطريق جناية فلا يبطل بالبيع. ولو كان صاحب الحائط  
 المائلا عاقلا بالغامسما فاشهد عليه ثم جن جنونا مطبقا او اربك والعياذ بالله  
 لمحق بدرا الحرب وقضى القاضي لمحاقة ثم جاء مسلما ردت عليه الدار فسقط  
 الحائط بعد ذلك وتلف انسانا كان هدا والانه لم يبيع له ولاية الاصلاح بعد  
 اورد والجنون فلا يقر بعد ذلك. وإذا لو افاق المجنون. وكذا لو باع الدار بعد  
 ما اشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او بخيار رؤية او بخيار شرط  
 المتيقن ثم سقط الحائط وتلف شيئا لا يجب الضمان الا باستهاد <sup>الزوج</sup>

ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان خيار البيع  
 لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد. ولو اسقط خياره واوجب البيع  
 بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملصحه. وفي اخراج الكنيف والخيار والبر  
 ه يبطل الضمان بشيئين من هذه الاسباب. ولو كان الحائط المائل رهنا ما شهد  
 على المتهن ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان هذا لان المتهن لا يملك الاصلاح  
 والمهمة. ولو اشهد على الراهن فسقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان الراهن  
 يملك الاصلاح. وان يقضى دينه ويسترد الرهن. ولو كان الحائط المائل ميراثا  
 لورثة قاشته، على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان، بسقوط الحائط  
 لان احد الشركاء لا يملك نقض الحائط. وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث<sup>الذي</sup>  
 اشهد عليه بحصة نفسه لانه متمكن من ان يطلب من الشركاء ليجتمعوا على  
 هدمه. وان اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حائطها امائل لا يصح الاشهاد  
 عليه سواء كان ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من نقض الحائط. وان اشهد  
 على رب الدار صح الاشهاد به يضمن ما تلف بسقوط الحائط لانه متمكن من<sup>النقض</sup>  
 ولو كانت الدار صغيرة فاشهد على الاب او الوصي صح الاشهاد لانهما يملكان  
 الاصلاح فان سقط الحائط وانلف شيئا كان الضمان على الصغير كان الاب  
 والوصي يقومان مقامه. وكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ  
 فان مات الاب او الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد به ولو سقط الحائط  
 بعد ذلك وانلف شيئا كان هذا لانه لا يملك ان يقطع بالموت وبوفا المنتفع  
 وجملات وترك دارا حائطها مائل الى الطريق ولم يترك اليه شيئا سوى هذه  
 الدار وعليه دين اكثر من قيمة الدار ابنا لا وارث له سواء فان الاشهاد في الحائط



الما لم يكن على الابن وان لم يملكها الابن. وان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن  
 واقطعه شيئا ان اُتلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. واذا  
 اشهد الرجل على حائط مزدان في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله وانكرت  
 العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندري ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يقيم<sup>البينة</sup>  
 على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان وليا على الملك له ظاهر الا ان  
 الظاهر لا يصلح حجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا بآثبات  
 ثلثة اشياء. احدهما ان يكون الدار له. والثاني انه اشهد عليه في هدم<sup>عُط</sup> الدار  
 والثالث ان المقتول مات بسقوط الحائط عليه. فان اقرضوا ليدان الدار<sup>يُحتمل</sup> لغيره  
 عن العاقلة ولا يجب الضمان عليه ثبانه لان اقراره بوجود الدية على العاقلة والمن  
 على الغير اذا كان مكذبا في اقراره لا يضمن شيئا وفي الاستحسان عليه دية القتل  
 ان اقر بالاشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعد فاذا تعدى لا يجاب على العاقلة بطريق  
 التحمل يجب عليه كمن اخرج جناحا مزدان في يديه فوقع الجناح على<sup>لست</sup> الدار  
 عاقلة ليست الدار له وانه اخرج الجناح بامره احب الدارون واليد بقران  
 له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائلا<sup>او على</sup>  
 فسقط الحائط بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كاضر ضامنا لما اهلك بالحائط  
 ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط  
 على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامنا دية المقتول بمنزلة  
 نائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا. وان مات الساقط بمن كان في الطريق<sup>يق</sup>  
 فان كان ذلك بمشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدي المشي في الطريق ولا يمكنه  
 اخذ عن سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق فاما كان او قاعدا

او ثانيا كان دية المساقط عليه لانه متعدي في الوقوف في الطريق <sup>والنوم</sup> والنعوذ <sup>والنوم</sup> وضامنا لما تلف به . وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون مشدداً في الوقوف <sup>والنوم</sup> والنعوذ والنوم في ملكه وعلى الاعراض ضمان الاسفل وانما الاستثنائي لحواله <sup>٤</sup> لانه لا يجر مباشرة قتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كن قائم في ملكه فاقطع على انسان <sup>٤</sup> كان ضامنا لانه باشر قتله اذا شهد على الحائط المائل عبدان او كافران او صبيان ثم اعترف العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فاصاب انسانا فقتله <sup>٤</sup> ضمن صاحب الحائط . وكذا لو سقط الحائط قبل عتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ الصغيرة ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من اهل الاداء . لقيط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط واتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار كان متمكنا من الهدم والاصلاح فاذا لم يفعل ضمن ويكون ضمان جنابته في بيت المال لان ميراثه يكون لبيت المال فجنايته تكون في بيت المال . وكذا الكافر اذا اسلم ولم يوال احدا فهو كاللقيط حائط مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احدهم ثم سقط الحائط واتلف شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا . وكذا العلو اذا وهى او تصدع فاشهد اهل السفار على اهل العلو . وكذلك الحائط المحلاة لرجل واسفله لآخر . وهذا بخلاف الحائط اذا كان مائلا الى الطريق في حكمين . أحدهما ان الاشهاد على الحائط المائل الى ملك انسان يكون من المالك لامن غيره في الطريق يصح من كل واحد . والثاني ان في الحائط المائل الى ملك انسان لو اخرجه صاحب الملك بعد الاشهاد او ابراء يصح وفي الحائط المائل الى الطريق لا يصح التاجير والبراء من الدين . اشهد . حائط مائل لشريكين اشهد على احدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك بين الورثة اذا اشهد على احدهم وفلذلك نأثم القياس والاستحسان فهنا كذلك حائط الرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار فسقط ملكان



ما تلا إلى الدار على أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لا قراح الحائط ولما صبح الأشهاد  
 بشئ من أهل الدار فيها كان ما تلا إلى ملكهم وفيما كان ما تلا إلى الطريق فاهل الدار من جملة <sup>أهله</sup>  
 فصح اشهادهم وأن كان الذي اشهد على صاحب الحائط من غير أهل الدار صح اشهادهم فيها كان  
 ما تلا إلى الطريق ما صح الاشهاد في البعض صح في الكل حائط بعضه صحيح وبعضه واهي  
 فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون  
 الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يزل البعض فحينئذ يضمن ما اصاب الواهي منه ولا يضمن  
 ما اصاب الذي لم يزل لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين احدهما  
 صحيح والاخر واهي لا شهاد يصح في الواهي ولا في الصحيح حائطان احدهما ماثل والاخر صحيح فاشهد  
 على الماثل فلم يسقط وسقط الصحيح وان تلف شيئا كان هدر. عبيد تاجر له حائط ماثل  
 فاشهد عليه فسقط الحائط فان تلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاة كان على العبد دين  
 اوليكن. وان تلف الحائط ما لا تضمنان المال يكون في عنق العبد يباع فيه. وان شهد  
 على المولى صح الاشهاد ايضا لانه ان لم يكن على العبد دين فالحائط يكون لمولاة وان كان عليه  
 دين كان لمولاة ولاية الاستخلاص بان يقض الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة  
 المالك. سفل الرجل وعلو آخر هي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان  
 الضمان على صاحب العلو لان العلو غيرهم فوقع بل سقط بنفسه فصح الاشهاد فيه على  
 صاحبه فما هلك بالعلو يضمن صاحبه. رجل اشهد على حائط ماثله الى الطريق فسقط <sup>الحائط</sup>  
 على انسان وقتله ثم عشر رجل ينقض الحائط وعطير عشر رجل بالقتيل وعطير كان ضمان  
 القتل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك  
 بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتيال من الطريق يكون الى اوليائه  
 لا الى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط ولو كان جناحا خرج به الى <sup>الطريق</sup>

او نفيا سعه وقتل نسافا ثم عثر رجل بعينه ٣٣ ح وهو لا يعين معجب ع ر ح

على صاحب الجناح والكيف لان اخراج الكيف والجناح مباشرة للجناح فيحصل كانه  
القي عليها. ومن القى شيئا في الطريق كان ضا عنا لما هلك به وان كان لا يملك رفعه  
حائط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم شهد على صاحبه في رفع النقص عن الطريق <sup>بغير</sup>  
حيث عثر به آدمي او دابة وعطب كان ضا منا. رجل شهد في حائط ما نزل وسقط <sup>في</sup>  
الحائط على حائط رجل آخر فهدمه ثم عثر رجل بنقص الحائط الاول ورجل بنقص  
الحائط الثاني فعطبا فضا من الحائط الثاني على صاحب الحائط الاول وله الخيار  
ان شاء ضمنه قيمة الحائط وتركه النقض عليه وان شاء اخذ النقض ولا شيء  
له فيكون النقض لصاحبه من عثر بنقص الحائط الثاني فهدم <sup>في</sup> لان نقص الحائط الثاني  
ملك صاحبه ولا يملك صاحب الاول رفعه. ولو كان الاول اخرج جناح ابيض من الاول <sup>بغير</sup>  
بالثاني وعطب وان كان لا يملك رفعه. ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول <sup>بغير</sup>  
ايضا صاحب الحائط من عثر بالثاني لانه يملك رفعه عن الطريق

كتاب الحدود

الحمد ودخسة حد الزنا وحد الشرب وحد القذف وحد القذف. وحد قطع الطريق  
اما الزنا وهو ايلاج الذكر في قبل الانثى من غير حرامها <sup>المشبهة</sup> المحرم. وان عكست فيه  
لا يجب بالشبهة ثلثة منها ما يمنع الحد وان قال علمت انها علي حرام والثانية منها ما  
يمنع الحد وان قال علمت انها تحل لي والثالثة يمنع الحد وان قال علمت انها تحل لي <sup>الحمد</sup>  
ان قال علمت انها علي حرام. اما الاول فرجل زنا بجارية ابنه او ابن ابيه وان سفل احد  
عليه وان قال علمت انها لا تحل لي ومنها اذا بان امرؤ بشيء من الكنايات ثم جامعها  
والحد لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام. <sup>الحمد</sup> وان قال علمت انها حرام <sup>الحمد</sup>



فاختلفت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وإن قال علمت أنها علي حرام وكذا  
 لو ارتدت المرأة وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو بوطاوعتها ابن الزوج  
 ثم جامعها وإن قال علمت أنها علي حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج أمة على حرة أو تزوج  
 بحرة أو خمساً في عقد أو تزوج الخامسة في نكاح الأربعة أو تزوج باخت امرأة  
 أو بأمها أو تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت أنها علي حرام أو تزوج امرأة بغير  
 أو تزوجها متعة أو تزوج أمة بغير إذن مولاه أو العبد تزوج امرأة بغير إذن مولاه ووطئها  
 لا يجب الحد عند أبي حنيفة ر. في هذا الوجه كلها وإن قال علمت أنها علي حرام وكذا لك  
 لو تزوج بذات رحم محرمة نحو البنت والأخت والام والعممة والخالة وجامعها لا حد  
 عليه في قول أبي حنيفة ر. وإن قال علمت أنها علي حرام عند أبي حنيفة ر. العقد وإن كان حراماً  
 عند كل فوطئها لا يجب الحد. وعند صاحبيه ر. أن علم بالحرمة يجب الحد  
 وإن لم يعلم لا يجب. ولو استأجر امرأة ليرزق بها قرني بها لا يحد في قول أبي حنيفة ر.  
 وإن استأجرها للخدمة فزنى بها يحد. ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لا حد  
 عند أبي حنيفة ر. وإن لم يردع الحمل. ولو طلق امرأة فأنثا ثم وطئها في العدة إن كان  
 طلقها ثلثاً جمة لا حد عليه جارية الرجل إذا جنت جنابة عمدت زنا بها والجنابة  
 لا حد عليه عند كل وإن كانت الجنابة خطأ فزنى بها والجنابة قال أبو حنيفة ر.  
 عليه الحد اختار مولاها الدخ أو الفداء. وقال صاحباه ر. أن اختار الدخ لا حد  
 وإن اختار الفداء عليه الحد. وإذا قتل الرجل جنيته من شهوة أو نظر إلى فرجها  
 ب شهوة ثم تزوج أمها أو ابنتها أو دخل بها لا حد عليه وإن قال علمت أنها علي حرام  
 في قول أبي حنيفة ر. ولا يبطل إحصائه بهذا الوطي حتى يجب الحد على قاتله  
 ولو وطئ امرأة أو ولد أو كنهه وفي حائض أو نفساء أو صائمة تصوم الفرض أو





ثم ينظر في الانضاء ان كانت تسنك البول كان عليه المهر بالوطى وثلاث الدية بالانضاء  
وان كانت لا تسنك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول البيهقي <sup>بج</sup> <sup>بج</sup>  
وقال محمد بن علي المدي والمهر ايضا ولا يحرم عليه امها وابنتها هذا الوطى في قول البيهقي <sup>بج</sup>  
وقال ابو يوسف رحمه الله تحرم رجل في مجارية مملوكه وقتلها بالجماع ذكر في الاصل <sup>عليه</sup>  
قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن البيهقي <sup>عليه</sup> <sup>بج</sup> <sup>بج</sup>  
القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رحمه الله القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح <sup>بج</sup>  
بجرة وقتلها بالجماع كان عليه الدية والحد ولو جامع اجنبية في دبرها او غلاما <sup>بج</sup>  
قال ابو حنيفة رحمه الله عز راشد التعزير ولا حد عليه وقال صاحباه رحمه الله <sup>والفصل</sup>  
في قولهم رجل زنت اليه غير امرأة ولم يكن رها قبل ذلك نوطها كان عليه المهر ولا حد عليه  
وذكر في الرضاع اخوان احدهما تزوج امرأة وتزوج الآخر تلك المرأة ثم زنتا في ليلة واحدة <sup>فدخا</sup>  
كل واحد منهما امرأة اخيه غلطا قال لا حد على واحد منهما وتروكل امرأة الى زوجها ولا يحل لزوجها  
ان يطلها مالا متخض ثلث حيض وعلى كل واحد منهما مثل مهر التي جامعها فان اراد كل واحد منهما  
ان يمسك التي جامعها تزوجها بعد ما بطلت مهرها زوجها وعليه للتي تزوجها مهران مهر  
بالدخول غلطا ومهر بالعقد والتي لم يجامعها نصف مهرها بالطلاق قبل الدخول <sup>بج</sup>  
وحد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قديمة فجامع التي رحد ها في فراشه  
وقال طنت انها امراتي قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد لانه ادعى الاشتباه فيما لا يشبه <sup>ظاهرا</sup>  
الاعمى اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال طنت انها امراتي كان عليه الحد ولو  
ان الاعمى رأى امراته فاجابته غيرها فجامعها قال محمد بن علي الحد ولو اجابته اجنبية <sup>فقال</sup>  
لنا فلا تمنع امراته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصيدق على ذلك الاعمى اذا وجد على <sup>فراشه</sup>  
وفي مجرته امرأة فجامعها وقال طنتها امراتي قال ابو يوسف يحد ولا يعز ولا زور <sup>بج</sup> <sup>بج</sup> <sup>بج</sup>

اعتق حاربة مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احد هما ينظر ان كان المعتق موسرا ولفظا  
 الساكت تضييعة ثم زني بها المعتق لاحد عليه وان زني بها الذي لم يعتقها كان  
 عليه الحد وان كان الساكت اختار استسعاء الجارية بحكم الاعتاق ثم زني بها الذي  
 لم يعتقها لاحد عليه وان زني بها المعتق كان عليه الحد وهذا كله قول البيهقي رحمه  
 وقال صاحباه رحمهما الله بعد الاعتاق في الاحوال كلها اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فاقتر الرجل  
 متها دتمهم بالزنا ثم انكر ولم يقر اربع مرات لاحد عليه رجل قال زنيت بهذه المرأة فانكرت  
 الزنا لاحد عليه في قول البيهقي رحمه وقال صاحباه رحمهما الله وكذا لو اقرت المرأة بالزنا وقالت  
 زنيت بهذا الرجل فانكر الرجل لاحد على واحد منهما في قول البيهقي رحمه وقال لا تحد المرأة  
 ولو اقر الرجل فقال زنيت بهذه وقالت المرأة لا بل تزوجتني فانه لا يحد ولكنها عليه المهر وكذلك لو  
 اقرت بالزنا اربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لا بل تزوجتها لاحد عليها ولها عليه  
 المهر اربعة تشهد واعلى رجل بالزنا فنظر اليها فاذا هي بكر فانه لاحد عليه ولا على <sup>الشهود</sup>  
 حد القذف اربعة تشهد واعلى رجل بالزنا انه زني بامرأة لا يعرفونها ثم قالوا بطلان لا يحد  
 الرجل ولا الشهود ولو اقر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زني بامرأة ولو عين المرأة حد الرجل  
 اذا اقر المجهوب بالزنا او شهد عليه شهود لا يحد وان اقر الخيط بالزنا او شهد عليه الشهود وكذلك  
 العين ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كتبه او اشار لا يحد الا نزع اذا اقر بالزنا فهو بمنزلة  
 البصرة في حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود لا يقبل عبد اقر بالزنا اربع مرات وقال زوج  
 المولى لا يحد والذي يجب ويحقق اذا اقر بالزنا في حال افاقته فهو بمنزلة الصحيح وكذلك اذا شهد  
 عليه الشهود فهو كالصحيح ولو اقر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زني بفلانة فحد بحسب ما  
 في قول البيهقي رحمه الاخر وهو قول صاحباه رحمهما الله رجل باع حاربة فوطئها اقبل التسليم  
 الى المشتري او كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض او بعد لا حد عليه ولو باع حاربة على انه بالنيابة



قوطها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطها البايع فانه لا يحد علم بالبحر اوله يعلم رجل زني  
 بامة الغير ثم اشترها او بحرة ثم تزوجها فانها يحدان في قول ابي حنيفة ومحمد وعن  
 ابي يوسف روح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان والحرة اذا زنت بعد ثم اشترها  
 فانها يحدان جميعا اربعة شهد واعلى رجل انه زني هذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زني بها بالبصرة وشهد  
 منهم انه زني بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحسانا والقياس  
 ان يحد الشهود عند القذف وهو قول زفر بن زفر ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة  
 وشهد اثنان منهم انه استكرهما وشهد آخران انها طاوغة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قول  
 روح وقال صاحب روح يحد الرجل ولا يحد المرأة ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة عند طلوع  
 بالبحر وشهد آخران انه زني بها عند طلوع الشمس بل رهند فانه لاحد على الرجل ولا على المرأة  
 ولا على الشهود في قولهم ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زني  
 في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زني بها في هذا البيت الاخر من الدار  
 لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا وشهد اثنان منهم انه زني بها يوم الجمعة وشهد  
 منهم انه زني بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زني بها في علو هذا الدار وشهد آخران انه  
 بها في سفلى هذا الدار وشهد اربعة على رجل بالزنا وشهد اثنان منهم انه زني بها في دار فلان  
 هذا وشهد آخران انه زني في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذا الساب  
 ولا على الشهود عندنا ولو شهد اربعة وشهد اثنان انه زني بهذه المرأة في هذه الزاوية  
 من هذا البيت وشهد آخران انه زني بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحد المشهود  
 عليه والمرأة في قول اصحابنا رحمه الله استحسانا وفي القياس لا يحد وهو قول زفر بن زفر ولو  
 شهد اربعة على رجل انه زني بفلانة وفلانة غايبة ذكر في الجامع الصغير انه يحد الرجل  
 اربعة شهد واعلى رجل انه زني بامرأة وقالوا لا نعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود

اربعة شهود واعلى رجل بالزنا وهم عريان او سجد ودون في قذف لا يحسد المستهودية  
 ويحسد الشهود حد القذف وان كانوا اساقا لا يحسد الشهود ايضا الشهادة على الزنا لا تقبل اذا كان  
 الشهود اقل من اربعة فان كانوا اقل من اربعة حد الشهود حد القذف اذا طلب المشهود عليه  
 ولو جاء اربعة متفرقين وشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويحدون  
 حد القذف وان كثروا وعن محمد ربح اذا كانوا اقل من اربعة في موضع الشهود ويقام واحد بعد واحد  
 وشهد فالتشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد فدخلوا بعد واحد وشهدوا فخرج ثم دخل  
 اخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهدت قبل شهادتهم ولا تقبل الشهادة على الزنا  
 تقادم العهد وابو حنيفة فوض ذلك الى رأى القاضى ولم يقدر شيئا وصاحباه ربح قدر الزنا  
 بشهر فما دون التهل لا يكون منقادا والشهر وما فوقه منقاد ما منع قبول الشهادة وعليه  
 الاعتماد وان كان المشهود عليه في موضع لم يكن هناك قاض فحمل الى بلد فيه القاضى جازت الشهادة  
 وان تقادمت وكذا لو جاء الشهود من مصر اخر فمعه ربحون شهادتهم فان شهدوا  
 برزنا منقادا اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحسد ولو  
 شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدوا وعند القاضى انهم راوه زني هذه المرأة وقالوا راينا  
 ذكره في فرجها قد غاب كما يغيب الميل في المكحلة جازت شهادتهم وان قالوا اتحدوا بالنظر لان  
 هذا نظر لاقامة الحسبة وينبغي للقاضى يسأل الشهود على الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته وقته  
 ومكانه ويبالغ في ذلك اتص المبالغة كذا اذا افر بالزنا فاذا وصف الزنا بقول له املك برزنتها  
 او وطئها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل يسأله عن الاحصان فاذا فسره يعبل قوله  
 ويفهم عليه الحد ان كان محصنا يرجه وان لم يكن بمجملد ولو شهد الشهود على رجل  
 فشهد انه وطئ هذه المرأة او شهدوا انه جامعها او لم يضعها ولم يقولوا زنيها  
 لا شهادتهم ولو شهد اربعة بالزنا وشهدوا انه قال لست املك هذه



الجارية ثم ادعى عند القاضي بيمينه او بيمينه قبل قوله ولا يحد ولو شهد جماعة  
 على رجل بالزنا ثم ان الشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقر على نفسه  
 بالزنا لا يحد اذا لم يقر اربع مرات في مجالس مختلفة عند ثاقان اقر في مجالس مختلفة  
 يحد باقراره والنفاذ لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا  
 وهم نساق لا يحد بتهادتهم ولا يحد الشهود ايضا وان كانوا عيانا او عبيدا او محذورين  
 في نكاح حد الشهود اما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد ان قال ظنت انها  
 متحل لي اذا استاجر جارية للخدمة فزني بها كان عليه الحد وان قال ظنت انها متحل  
 كذا المستودع اذ اذني بجارية الودعة للمستغارة يلزمه الحد وان قال  
 ظنت انها متحل لي وكذا الرجل اذ اذني بامرأة الاب والجد او جارية الاخ ولا  
 فانه يحد وان قال ظنت انها متحل لي وان فني بجارية احد ابويه او جارية امرأته  
 او جارية جده فهو على وجهه ان انفق الواطي والموطوءة عدا بينهما  
 يعلمان بالحرمة فانهما يحدان وان قال الواطي ظنت انها متحل لي او قال  
 الموطوءة ذلك لا يجب الحد ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت  
 انها على حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الزاني ان كان محصنا  
 يرحم وان لم يكن يجلد مائة جلدة مؤلمة غير جارية ولا مملوكة وعلى المملوك نصف  
 ذلك اما الوجه الثالث الذي يختلف بينهما اذا ادعى الشبهة وبينهما اذا لم يدع حل  
 طلق امرأته ثلاثا ثم وليها في العدة ان قال ظنت انها متحل لي لا يحد  
 وان قال علمت انها حرام حد وكذا لو اعتق ام ولد ثم وطئ في العدة ان قال  
 ظنت انها متحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد والعبد اذا زني بجارية  
 مولاة قال ظنت انها متحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد ولا يجمع بين الجلد والرحم <sup>العلماء يبل</sup> <sup>السنة</sup>

يُرجم المحصن ويجلد غيره بشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وحريةهما  
وعقلهما والدخول بالمنكوحه بالنكاح الصحيح في القبل القزل او لم يقزل وعند الشافعي ربح اسلام  
الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين بشرط ليصير الاخر به محصنا  
في قول بجنيته ومحمد ربح وظاهر قول ابي يوسف ربح ولو ان عاقلا بالغاً تزوج بامرأة  
صغيرة او امه ودخل بها وتزوج بامرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وتزوج المسلم ذمية  
بها لا يصير به محصنا وان دخل بمنكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمنكوحته الامه ثم  
لا يصير احدهما محصنا ما لم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم. واما الذمية الماسلمت  
لا يصير زوجها ولا هي محصنا ما لم يدخل بها بعد اسلامها في قول بجنيته ومحمد ربح والدعوى  
اذا دخل بامرأة الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم يجامعها بعد  
الاسلام. ويثبت الاحصان بتهادة رجلين عند الكل وبتهادة رجل وامرأتين عند  
وقال زفر ربح لا يثبت. ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغه عاقلة مسلمة وجامعها  
او قالوا باضعها ثبت الاحصان في قولهم. ولو شهد انه دخل بها يثبت الاحصان في قول أبي  
حنيفة ربح ولا يثبت في قول محمد ربح. ولا رواية فيها عن ابي يوسف ربح واذا اراد القاضي بعد ما ثبت  
عنده ان يرحم الزاني يبدى الشهود بالرحم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الزنا بالبينة  
وان ثبت بالافراز يبدى القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه من ههنا  
وقال الشافعي ربح ابراهيم بدأجاز ولا يراعى فيه الترتيب وعن محمد ربح لو كان الشهود  
الايدى او مرضى لا يستطيعون الرمي يبدى الامام ثم الناس ولا بأس لكل من يرمى ان يتعمد قتله  
الا اذا كان ذارحم محرم منه لانه لا يستحب له ان يتعمد قتله. واذا غاب فهو رابعا  
قبل الرحيم لا يرحم مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح ولا يشرع في  
ولو امتنع الشهود عن الرحيم وبعضهم اومات بعضهم او غاب او خسر او غيب او حبس او ابتعد



او قد ف محصنا ف حد القنف لا يرجم المشهور عليه وعن أبي يوسف رجع اذا لم يثبت  
او عابوا رجمه الامام اذا شهد بربعة على رجل الزنا والانه عابا الا حصان فرجم ثم رجع فهو الا حصان

على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال نفعير  
لا حد على احد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد رجل بربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدل

نفر جهم ثم رجح المزكون عن التركيبة قال ابو حنيفة رجح يجب الدية في اموالهم وقال صا جباه رج  
لا يجب الضمان على المتركين. ولو لم يرجح المزكون عن التركيبة ولكن ظهر ان العتق هو ركن انا عبيدا او  
قال ابو حنيفة رجح يجب الدية على المتركين في اموالهم وقال صا جباه رج يكون الدية في بيت المال

وَلَوْ شَهِدَ وَاعِلٌ رَجُلًا بِالزَّنا وَهُوَ غَيْرُ مُحْصَنٍ فَضَرَبَهُ الْإِمَامُ فَجَرَّجَتْهُ الشَّيَاطِينُ أَوْ مَاتَ ثُمَّ رَجَعَ الشَّاهِدُ  
أَوْ ظَهَرَ وَأَعْبَدَ الْإِثْمَ عَلَى أَحَدٍ فِي قَوْلِ الْبُحْيَنَةِ رَجُلًا وَقَالَ صَاحِبَاهُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنْ رَجَعَا كَانَ عَلَيْهِمَا  
مَا اسْتَقْصَى بِالشَّيْءِ طَوْلُ ظَهْرٍ وَأَعْبَدَ أَفْضَمَانِ الْفَقْصَانِ يَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَكَذَلِكَ الدِّينُ إِذَا مَاتَ كَلِمَةٌ

خطأ القاضى ولو شهد أربعة بالزنا والاصلاح ثم رجع واحدا ان رجع قبل القضاء حد الزنى في قولهم  
 حد القذف ويحذف الباقيون عندنا وقال الزنى لا يحذف الباقيون وان رجع بعد القضاء قبل  
 الامضاء

حد الرابع في قولهم ومجد الباقون عند البيضة واي يوسف رح في قوله الآخر وقال ولا وهو قول محمد  
وزفر رح لا يحد ولا حد على الباقيين في قولهم وان رح بعد القضاء والامضاء حد الرابع عندنا  
زفر رح لا يحد ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرابع بعد القضاء رح الدية في ماله في سنة واحدة

في قولهم ولورجوا جميعا بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم  
ومن قضى القاضيه عليه بالرحيم اذا قتله قاتل لا قصاص عليه ويرجم الرجل قاتما ولا يمك  
ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة انشاء الامام حفر لها وان شاء لم يحفر ويحرق الرجل في الحد  
والتعزير في سر او بيل واحد وكذلك في حد الشرب في طاهر الرواية وعن محمد بن حماد  
الله لا يحرق في حد القذف ولكن يزنعه عنه الحشو والفرو والمرأة لا يزنعه

عنه <sup>في</sup> سائر الحدود ولكن ينزع عنها الحشو والفوق <sup>ف</sup> ضرب المرأة قاعاً و  
 حيشها لا يمنع اقامة الحد عليها الا انها اذا كانت حاملاً لا ترجم حتى تضع حملها <sup>ف</sup> وفي حد الزنا  
 اذا ضرب وبقي سوط واحد فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد القذف ويدرو عن  
 الشهود <sup>ف</sup> عليه من الحد ولو رجمه الناس فلم يميت حتى رجع بعضهم يحد الشهود وحد القذف  
 ويفرق الضرب على الاعضاء في الحد خلا الوجه والرأس وقال ابو يوسف يتبع الصدر <sup>البطن</sup>  
 ايضاً وضرب التعزير لا يفرق على الاعضاء ولا يبلغ في التعزير اربعين سوطاً <sup>ف</sup> قول البيهقي في رجم  
 لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكه عذراً ولا يقيم الحد على النفساء حتى ينقضي النفاس ولا على  
 مريضة حتى يبرأ ويقام الرجم في الاحوال كلها الا الرجم على الحامل فان ادعت انها حيلة لا يقبل قولها <sup>القاضي</sup> الا ان  
 يرها النساء فان قلن هي حيلة حبسها الا ان يستبين فراغ رجمها ثم يرحلها لانه يتبين بكذبهن ولا يضرب الحد <sup>بسوطه</sup>  
 ثمرة واذا حكم القاضي على رجل بالزنا والرجم بثبوتها <sup>ف</sup> الشهود وان الناس بالرجم ذكر في الكتاب انهم  
 ان يرموه وان لم يعاينوا اداء الشهادة وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي اسحق انه لا يسعهم ما لم يعاينوا اداء  
 الشهادة او يشهد به عدل اخر سوا القاضي عندهم وقال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي في الجواز <sup>فيه</sup>  
 على التفصيل ان كان القاضي يقيمها عدلاً للسامع ان يرميها وان لم يعاين شهادة الشهود وان لم يكن عدلاً فليقيمها  
 او كان عدلاً غير نقيه او نقيه غير عدل لا يسعهم حتى يعاينوا اداء الشهادة <sup>ف</sup> وللموكل ان يضرب مملوكه ومملو  
 كته ضرب التعزير ولا يقيم حد ولا فود ولا تعزير في المسجد ولكن القاضي يخرج من المسجد اذا اقامه الحد <sup>ف</sup> بين  
 رجل <sup>ف</sup> عند القاضي بالزنا اربع مرات وامر القاضي برجمه فقال والله ما اقرت بشيء يد راعنه الحد والله اعلم

### فصل في القذف

حد القذف يبارق حد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشهر يسقط ولا يقيم حد <sup>ف</sup>  
 الا بطل القذف ولا يقبل البينة عليه الا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالابراء بعد ثبوته <sup>ف</sup>  
 اذا عفي قبل الرابع الى القاضي وكذا الوصالح عن القذف على مال يكون باطلا يرد المال عليه <sup>ف</sup>



ان يطلب بالحد بعد ذلك عندنا ولو قذف حيا ثم مات المقدن وف يبطل الحد ولا يورث <sup>فيها</sup>  
 ولو مات المقدن وف بعد ما اقيم عليه بعض الحد وبقي سوط يسقط الباقي ولو قذف ميتا محصنا  
 ميده يطلب الوارث ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قول المجنفه ومحمد بن <sup>لا يجوز</sup> وقال ابو يوسف  
 ولا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق المقدن والقاذف في القذف واتام القا <sup>ذ</sup>  
 بينة على صدق مقالته جاز وسقط الحد عن القاذف ويثبت القذف بثبوتها في رجلين ولا يثبت <sup>ذ</sup>  
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشفاعة <sup>ولا يأخذ</sup> ولا يثبت القذف في رجلين ولا يثبت  
 على القذف في مصر يجسه القاضي في قول المجنفه رج القيام القاضي عن مجلسه يريد به انه بلازمه  
 منه كغيره بنفسه في قول المجنفه ومحمد بن ولو اتام المقدن وف شاهد واحد عدلا على القذف وقال  
 شاهد آخر في المصر قال ابو حنيفة يجسه القاضي وكذا الواقام المدعي شاهدين مستورين لا يعرفهما  
 القاضي بالعدالة فانه يجسه وقال ابو يوسف رج لا يجبس بقول الواحد العدل ولو قال احد على القذف  
 شهدي خارج للمصر واتام شاهدا واحدا وادعى ان بينته خارج المصر يطلب من القاضي حبس القاذف  
 فانه يجسه ولا يجب حد القذف ان يكون المقدن حر وثبت حرته باقرار القاذف او بالبينة اذا انكر القاذف حرته  
 وكذا لو انكر القاذف حرته نفسه وقال انا عبد وعبيد العبيد كان القول قوله ويشترط ان يكون المقدن <sup>مسلم</sup>  
 عاقلا بالغ غير محدود في الرقا ويكون القاذف عاقلا حرا بالغ وان يكون القذف محرما ولا يكون كناية

فصل في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب <sup>منها</sup> التعزير وما لا توجب

رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قول المجنفه وابي يوسف رج وقال محمد بن يكون قاذفا ولو  
 قال لامرأة يا زانية يحبس الحد في قولهم ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذفا لابيها وامه <sup>انكناحيين</sup>  
 كان طلب الحد لهما وانكناحيين فطلب الحد يكون له ولو قال للرجل يا ابن الرقا يكون قاذفا ولو قال <sup>يا ابن</sup>  
 القبة لعزبة ولا يحبس ولو قال لامرأة يا خيلة فلان لا يجوز ولا يورث ولو قال لرجل جده زانية لا حد عليه <sup>ولو قال</sup>  
 يا ابن الف زان هو ذرنيح ولو قال لاهل قرية ليس فيهم زان الا واحد او قال كلكم زاني الا واحد او قال <sup>لرجلين</sup>

رجل كان زان فقبل له هذا لاجد هما بعينه فقال لا احد عليه ولو قال لرجل يا زاني فقال له غير صدقت  
 حد البتد في دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذر ايضاً ولو ان جماعة قالوا راينا فلان زان في  
 بغلانة فيهارون الفرج لاحد على احد على المقدوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا راينا فلان زان في  
 بغلانة ثم قطعوا الكلام ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف <sup>رجل قال لامرأة يا زانية فقلت ذنبت بك</sup>  
 حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية فقلت لا بل انت الزانية حدثت جميعاً ولو قال لامرأة انت زانية  
 انت زانية في حد الرجل وحد رجل قال لغيره انت زانية الناس او قال لزيد من فلان كان عليه الحد ولو  
 قال انت زانية في حد عليه ولو ان رجلين استتبا فقال احدهما انا زانية ولا امي بزانية لاحد عليه رجل  
 فلان قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل فلت لاحد على البتد في رجل قال لرجل يا لوطي لاحد عليه  
 ولو نسبته الى اللواطه من رجل لاحد عليه في قول البيهقي في رجل قال لصاعقه رج وقل لصاعقه رج وقل لغيره انما الزانية اوبى  
 الزانية لو كان ذلك قد قالها طيب رجل قال لغيره انت تزني لاحد عليه ولو قال انت تزني واضرب انا لاحد عليه <sup>رجل قال</sup>  
 لغيره يا زانية فقال عنيت الصعورة الجبل كان عليه الحد ونيته بالملحة ولو قال زنا في الجبل وقال عنيت <sup>بالصعور</sup>  
 حد في قول البيهقي في رجل قال لامرأة ما رايت زانية خير منك لاحد <sup>رجل</sup>  
 قال لامرأة زني بك زوجك قبل ان يزوجك كان قاذراً رجل قال لغيره زني فخذك او ظهرتك او يدك لاحد عليه <sup>ولو قال</sup>  
 زني فزوجك كان قاذراً ولو قال لامرأة زني وانت مستكرهه او معنوهه او مجنونه او نائمة لاحد عليه <sup>ولو قال</sup>  
 لامرأة ولطنتك فلان وطيا حراماً او فجزتك فجزاً او جامعتك جماعة لاحد عليه ولو قال لامة قد اعتقت زني <sup>بانت</sup>  
 امة او قال لكافرة بعد ما اسلمت زني وانت كافرة كان عليه الحد رجل قذف رجلاً بغير لسان العربية كان <sup>عليه</sup>  
 الحد رجل قال لغيره اخبرنيك فلان قال لغيره انت على ذلك لاحد عليه ولو قال لغيره زني وفلان معك  
 يكون قاذراً لهما ولو قال عنيت وفلان معك شاهد لا يصدق رجل قال لرجل يا ابن  
 الزانية وامه التي ولدته مسلمة كان عليه الحد وان كانت كافرة لاحد عليه ولو قال  
 يا ابن ام زانية يعتبر فيه حال الام رجل قال لرجل لست لابيك عن ابي يوسف رج



انه قد نكح في ذلك في غضب او رضا ولو قال ليس هذا ابني المعروف فان قال ذلك ~~في~~  
 الرضاء او على وجه الاستهزاء لا يكون قاذبا ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التعيير كان قاذبا  
 ولو قال لست لا بوبك فليس بقذف ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قاذف لام  
 المخاطب وكذلك للرجل الاجنبي ايضا ولو قال لست لا بوبك ولا لامك لاحد عليه ولو قال لست  
 ابن فلان لعمه او لخاله او لزوج امه لاحد عليه وكذا لو قال لعمه لاحد عليه ولو قال لعربي يا بطل يا  
 الاقطع او يا ابن الاعور او لست لانسان او لست لرجل لا يكون قاذفا رجلا قذف ولد او ولد ولد  
 لاحد عليه وان قذف اباه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا ابن الزانية وامه ميتة ولها ابن <sup>غير</sup>  
 كان لذلك الابن ان يطلب الحد لأمه وكذا لو قذف ميتا وليت ابنا صدقة احدهما كان للأخر ان يطلب <sup>الحد</sup>  
 رجل قال لمن وطئ امرأته الخائن وامته المجوسية يا زانيه كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاسد  
 جارية مشتركة بينه وبين غيره او اشترى جارية فوطئها ثم استحققت فقتله انسان وقال يا زانيه  
 لا يجد ولو وطئ المجوسية بنكاح ثم اسلم فقتله انسان حد قاذفه في قول البيهقي رجح فلو وطئ جارية  
 ابية فقتله انسان يقال له يا زانيه عن ابي يوسف رجح انه لا يجد قاذفه ولا رواية فيه عن البيهقي رجح  
 نكاح امه على حرة فوطئها او وطئ اخين بملك اليمين فقتله انسان حد قاذفه رجل قال لغيره يا فلان  
 يا زانيه فان قال الرسول المرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زانيه لاحد على احد على الرسول ولا على المرسل  
 ولو ان الرسول لم يخرج عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زانيه حد الرسول رجل قال لغيره لست انت  
 من بني فلان لقبيلة لاحد عليه رجل قال لاسلم لست لا بوبك وابواه كافران لا يجد رجل <sup>قال</sup>  
 لعمه لست لا بوبك وابواه مسلمان وقد عتدا لاحد على المولى وان عتق العبد بعد ذلك رجل <sup>تذقية</sup>  
 لها اس واحد فقال لا بن صدقت ابني ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال لامرأة زنت بغير اوجها <sup>او قبل</sup>  
 او ثور حد القاذف ولو قال ذلك لرجل لاحد عليه رجل قال لغيره يا ابن الحمام او يا ابن الحائك لاحد  
 ولو قال لرجل يا ابن لاحد عليه لا تلعن ولو قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي لا يجد. وكذا





كان عليه حد واحد لأنه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه الحد واحد سواء قذف جماعة  
بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حدة سواء حضروا جميعا أو حضر واحد وقال الشافعي  
رج إذا قذف كل واحد منهم على حدة كان لكل واحد منهم حد على حدة ولو قذف رجلا فحرق ثم قذف  
أخرا للشافعي رجل قذف ميتا فلولده وولده إن يأخذ القاذف بجده وولده <sup>وولد</sup> الابن  
البنث فيه سواء في ظاهر الرواية ولا يأخذ بن لك أخ ولا عم ولا جلاب الأم ولا أم الأم ولا مؤه  
وقال محمد رج لكل من يرثه ويورث منه إن يأخذ القاذف ومجده ويجوز للأبعد أن يطالبه  
بالحمد مع بقاء الأقرب فيكون لابن الابن أن يطالبه بالحمد وإن كان الابن حيا عندنا وقال قذف  
ليس للأبعد حق الطلب مع وجود الأقرب وليس لوصيه الميت أن يطالبه بالحمد والوالد عبد  
كان أو كافرا أو ذميا أو قاتلا للمقتوف له إن يأخذ القاذف بالحمد إذا كان المقتوف <sup>مسلم</sup> وفي حملا  
وليس لابن أن يطالب أباه وجد وان علا ولو قذف القاذف بعد ما أقيم عليه حد القذف <sup>أخ محمد</sup> فلا  
للذات فان ضرب بتسعة وسبعين سوطا ثم قذف آخر يضرب السوط الآخر لا غير

### فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب

رجل قال لصالح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافرا يا زنديقا يا مقبوح يا ابن  
يا ابن قريظان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أو قاتل أنت تلعب بالصبيان يا أكل الربوا يا شارب الخمر  
وهو يرى منه ياديوت يا غث يا غرائ يا مأوى الزواني يا مأوى اللصوص ذكر الناطق <sup>عليه التعزير</sup> أن  
في هذه الألفاظ ولو قال يا كلب يا نيس يا قرد يا ذئب يا بقرا حية يا ابن الحمام يا بواه ليس بحمام أو يا ابن  
وابواه ليس كن لك أو يا حمام أو يا رستاق أو يا مواجر يا بني يا ولد الحرام يا عيار وهو الذي يتروى بغير عمل  
يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا بلبل يا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يوجب التعزير ولو قال يا فاسق  
أو قال يا لص <sup>وعن محمد</sup> لا يوجب شيء <sup>مذكر القاضي</sup> فمن أبلغه من بعض الروايات إذا قال يا بعل عليه الحد لأنه بلغه فعل عمن يا زانية  
في قال يشتم الناس وهو محترم له مودة يوغر ولا يحبس وإن كان دون ذلك يؤدب وإن كان شتا ما يضرب ويحبس

إذا قال لا مودة يا رومي محمد حد القذف وعن إبراهيم التيمي رج إذا قال لا مودة يا رومي يكون  
 تأذنا والتزجج العبد كسائر حقوقه يجوز فيه الإبراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز في اليمين  
 ادعى قبل أنسان شتمه فاحشة أو ادعى أنه ضربه وقال إلى بيته حاضرة في مصر وطلب منه كفيل بنفسه  
 منه كفيل بنفسه إلى ثلاثة أيام فإن أقام على ذلك شامدين أو رجلا وامرأتين أو شامدين على شهادته  
 رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ولا يحبس فإذا عدل الشهود يضرب أسواط  
 ثلاثة وأكثر تسعة وثلاثون في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن أبي يوسف رج في ظاهر الرواية خمس وسبعون  
 وفي نادر هشام تسعة وسبعون وإن رأى الحاكم أن لا يضربه ويحبسه أيا ما عقوبة فعل وأن كان المدعى  
 ذامرة وكان ذلك أول ما فعل وعظا سبانا ولا يضره أن عاد إلى ذلك وتكرره روى عن أبي حنيفة رج  
 وينبغي للحاكم أن يجتهد فيه وعن أبي يوسف رج أن التزجج على قدر عظم الجريمة وصغر ما على ما يرى الحاكم قدر  
 المضروب وعن أبي يوسف رج الرجل إذا كان يبيع الحر يبيعه ويترك الصلوة يحبس ويؤدب ثم يخرج  
 يتهتم بالقتل والسفر وضرب الناصح يحبس ويخاضع السجن إلى أن يظهر التوبة ولما بال التعزير ينقسمه إلى أن كان من  
 بعد القذف يبلغ أتم التعزير نحو أن يقول الذم أو لام ولد الفخريانية وإذا كان من جنس ما لا يجب حد القذف نحو أن يقول  
 يا فاسق يا سارق لا يجب أتم التعزير يكون ذلك مفوضا إلى رأى القاضي ويضرب في التعزير قايما عليه ويترج  
 والفرس لا يمد في التعزير وضرب الرأس من ضرب الرأس وضرب الشارب وضرب الشارب أشد  
 القاذف ويفرق الضرب على الأعضاء إلا الرأس والفرج والوجه في قول البيهقي ومحمد بن سعد بن أبي يوسف رج ينبغي  
 والبطن والصدر يضرب على الرأس الكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين وعن أبي بكر الأسكاف  
 عبد الله بن أبي الأصبغ له أن يضرب من كان له أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول مخالف قول أصحابنا  
 المؤلا يقيم الحد على مملوكه وله أن يعزله وكذا الزوج يضرب المرأة رجل قبل جنبية أو امرأة أو عاتقها أو غيرها  
 بشهوة يعزله وكذا أوجامها فيمادون الفرج فإنه يعزله وكذا إذا توطئ في قول البيهقي رج وفي قول صاحب  
 حد من الزنا لو كان المفعول بالغا غرية في قول البيهقي رج وفي قول صاحبيه محمد وكان صبيا فلا شيء عليه ولو قال



ذكرنا انه لا يميز روح عن الققية <sup>ابن جعفر</sup> روح انه يميز لانه بعد مشيئة في عرفنا والصحيح انه لا يميز لانه كان في <sup>قطعا</sup>  
 غلايلقي المقدوف شين بكلامه وفي قوله يا حاريا خزي يا بقر ذكرنا انه يميز وهو رواية الامالي عن ابي يوسف <sup>رواية</sup>  
 محمد روح انه لا يميز لما قلنا في الكلب وهو الصحيح ومن الآية يميز فان لم يميز لا غسل عليه وعليه غسل <sup>الالة</sup>  
 ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان والذي يستعمل <sup>السحر</sup>  
 فهو على وجه ان كان يقول انا اخلق وانعل ما اريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى اخلق كل شيء فقلت <sup>تق</sup>  
 ولا يقبل وان كان يستعمل السحر ويحد ولا يحد كيف يفعل فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ ويثبت ذلك منه <sup>لا يقبل</sup>  
 نوبته وساحر يستعمل السحر للنجبة والامقان ولا يعتق فانه لا يكون كافرا وحكي انه كان به عذابا نيرانا <sup>اذا اخذ</sup>  
 تابا واذا ترك عاد الالة قال ابو عبد الله البجلي يخرج يقتلان ولا يقبل قبيتهما والحد الرابع حد الشرب وحد <sup>السكران</sup>  
 من سائر الانبياء مثل النبي والقرآن فمن شرب من الخمر قطرة يحد ثمانون سوطا ان كان حرا وان كان عبدا يضرب <sup>بغير</sup>  
 سوطا والخمر هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقد ف بالزبد عند ابي حنيفة روح  
 وفي قول صاحبيه روح اذا غلا واشتد يصير خمر او ان لم يقذف بالزبد وانما يجب الحد بشرب  
 الخمر اذا شرب طائعا وكفر مستحبا ولا يضمن بالاثلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس <sup>بشيء</sup>  
 العين مثل العذرة اذا اصاب الخوب اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر <sup>بشيء</sup>  
 من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبية وشرب منها <sup>قطرة</sup>  
 حد وان كانت الخمر مغلوبة لا يحد بشربها ولا يحد ماله يسكران وفيما سوى الخمر  
 من الاغذية المتخذة من التمر والعنب والزبيب لا يحد ماله يسكر او اختلفوا في معرفة  
 السكران قال ابو حنيفة روح السكران من لا يعرف الارض عن السماء ولا الرجل من المرأة وقال  
 صاحباه اذا اخطط كلامه وصار غالب كلامه الهديان فهو سكران والعقوى على  
 قولها اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل يشرب الخمر يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف <sup>شرب</sup>  
 لاحتمال ان كل واحد منهم شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم انه اين شرب الاحتمال انه شرب في دار الحرب

ولا يحد السكران حتى يصح ويشترط لآخامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول يحيى بن محمد بن  
 الشرب بالاقترار وبالبيئة الا ان يتقدم والعقادم مقدّم بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط <sup>وجود الرائحة</sup>  
 عند التقدم وكذا لو اخذ السكران حمل عن مكان بعيد حتى ذهبت عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة <sup>في قولهم</sup>  
 وعند محمد بن يحيى لا يشترط وجود الرائحة اصلا واذا شهد شاهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب  
 لا يحد ولو اقر بشرب الخمر مرة واحدة يحد في قول ابي حنيفة ومحمد بن يحيى في قول ابي يوسف صحح <sup>مرتين</sup>  
 ولا يحد على ثلثة من السكران في قولهم ان اسكر من البنيخ اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح انه  
 لا يحد ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقرب ولا انكاره ولا رده. والسكران عاصي  
 الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يحد ويصح عنه هذه التصرفات الا الرد فان  
 لا يصح استخسانا. واللي من ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشره انسان وسكر لا يحد  
 في قول ابي حنيفة رج وحكمه حكم العصير <sup>الفواكه</sup> وعلى قول صاحبيه رج حكمه حكم الخمر واما المتخذة من الجوز  
 كالحنطة والشعير الذرة والاجاص ونحوها لم تلوا يحل شره. واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فانكأ  
 مطبوخا او في طنجة حل شره وفي قول ابي حنيفة وابي يوسف رج بمنزلة تقح الزبيب والتمر اذا طبخ <sup>واختلف</sup> ارنى طنجة  
 المشائخ في قول محمد بن يحيى عند البعض يحل شره الا القدر المسكر والصحيح من قول محمد بن يحيى انه يكره شره <sup>اذا كان</sup>  
 مطبوخا او في طنجة وان لم يطبخ فعلا واشتد وقذف بالزبد عن ابي حنيفة وابي يوسف رج فيه روايتان  
 والصحيح انه يحل شره الا القدر المسكر والسكر حرام بالاجماع. واختلف المشائخ رج في وجوب الحد <sup>عند</sup>  
 السكران هذه الاشربة حكى عن الفقيه ابي جعفر رج انه قال لا يحد كما لا يحد من زال عقله بالبنج <sup>والحال</sup>  
 واما تصرفات السكران من هذه الاشربة الصحيح انه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي يزال عقله بالبنج <sup>عن</sup>  
 ابي حنيفة رج في رواية من زال عقله بالبنج ان علم حين اكل انه بنج يفع طلاقه وعقاقه وان لم يعلم لا يفع  
 والصحيح انه لا يفع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الاشربة فهو في كتاب الاشربة. واذا اقيس <sup>السكران</sup>  
 في الخمر فصار موبعا عن ابي يوسف رج في الاما الى ان كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وان كانت الغلبة



للسمك فلا خير فيه . وإنما قال ذلك لأن الغلبة إذا كانت للجمجمة صاوغلا أو هي باتحوت إلى النمل

أو المري بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك تبعاً لما إذا كانت الغلبة للسمك يصير كـ <sup>لب</sup> حكم الغالب

فيكون السمك نجساً الحد الخامس جد الشرة . وحدها قطع اليد اليمنى في المرة الأولى وفي الثانية الرجل <sup>البشرية</sup>

لا يقطع بعد ذلك عندنا ويجزى حتى يتوب . وفي أي قدم من المال يقطع من أي جزء فلم يذكر في الشرة <sup>وأما أحد</sup>

قطاع الطريق فهو على ثلاثة أوجه . أخذ المال وقتل قال أبو حنيفة ربح يقطع يده ورجله من خلاف ثم <sup>يصلب</sup>

حيا ويطعن تحت يده اليسرى حتى يموت . وقال أبو يوسف ومحمد يصلب حيا ولا يفعل به شيء آخر وأن

أخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويجلس سبيلاً . وأن قتل <sup>يقتل</sup> ولم يأخذ المال

تصاصاً ولا يفعل به غير ذلك . وأن خرج على القافلة في الطريق وأخاف الناس ولم يأخذ <sup>المال</sup>

ولم يقتل فإنه يعزروا ويجلس سبيلاً والله أعلم بالصواب

كتاب الأكره لا يتحقق الأمن السلطان في قول أبي حنيفة <sup>رح</sup>

وفي قول صاحبيه ربح يتحقق من كل متطلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى . وأن غاب

المكره عن بصر من أكرهه يزول الأكره . ونفس الأمر من السلطان من غير تهديد يكون أكرهاً وعند

أن كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يفعل السلطان كان أمره أكرهاً ثم الأكره على نوعين <sup>أما إن هدد</sup>

بوعيد قيد وجس أو هدد بقتل أو تلف عضو كالسمع والبصر واللسان وما أشبه ذلك نحو الأصابع

والأعضاء فالأكره بوعيد الحبس والفيد يظهر في الأقوال نحو البيع والأجارة والأقوال نحو ذلك

ولا يصح منه هذه التصرفات . ولا يظهر في الأفعال حتى لو أكره بوعيد قيد أو حبس على أن يطرح

ماله في الماء أو في النار أو يدع ماله للفلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرهاً ولا أكره بوعيد القتل

أو تلف العضو يظهر في الأقوال والأفعال جميعاً . وتصرفات المكره على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما لا <sup>يصح</sup>

أما الأول إذا أكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا . وقال الشافعي ربح لا يصح . وكذا لو أكره على الطلاق <sup>والعناق</sup>

فطلق أو اعتق يقع طلاقه وعناقه عندنا ولو أكره ليقر بالطلاق فافتقر لا يقع كما لو أقر بالطلاق هازلاً

وكذا إذا كان الولد لغيره عتاق أو ولد واحد أو قطع أو نسب أو قريب ذلك لا يلزمه شيء ولو أكره <sup>الطلاق</sup> <sup>بمحل</sup>  
مرأته وعتق عتقاً بيده أو بغيره أو بغيرها فطلق المفقوض إليه أو عتق يقع الطلاق <sup>والعتاق</sup>  
وبرجع المأمور على الأمر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد. وقال زفر بن يحيى لا يرجع <sup>إذا</sup>  
أكره الرجل أن يراجع امرأته المطلقة ففعل صحته الرجعة ويعود النكاح. وعلى قول الشافعي رج لا يصح <sup>الرجعة</sup>  
ولو أكرهت المرأة على الرضا ع صغيراً وأكره الرجل على أن يرضع من لبن امرأته صغيراً ففعل ثبت الحكم <sup>الرضا</sup>  
ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فحلف ينقض اليمين حتى لو دخل كان حائشاً <sup>وكذا</sup>  
لو أكره على مباشر شرط الحنث. إذا كان حلف أو لا أن لا يدخل دار فلان ولا يكلم فلاناً أو نحو ذلك <sup>ثم أكره</sup>  
على الدخول والكلام ففعل كان حائشاً وأما تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكروه على <sup>بما ثبت</sup> <sup>في الخبر</sup>  
أحكام الدخول من تأكل المهر وجوب العدة وحرمه النكاح وغير ذلك. ولو كان الرجل على رجل <sup>ص</sup>  
فأكروه على أن يعفو عن دم العمد ففعل قيل بأنه يصح عفو. وإذا أجزأ الكافر على الإسلام فأسلم صح  
إسلامه فإن ارتد بعد ذلك مجبر على الإسلام ولا يقتل. وأما ما لا يصح من المكروه من التصرفات  
إذا أكره الرجل أن يزوجه ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفو لها أو بائناً من مهر مثلهما ففعل إذا كان النكاح  
ما قل من مهر مثلهما لا ينفذ النكاح إلا أن يبلغ مهر مثلهما وإن لم يكن كفواً لا يصح النكاح. وإن كانت المرأة  
بالغة فأكروهت وأولياها على النكاح ففعل إذا لم يكن الزوج كفواً كان المرأة إذا نزلت. وإن رضت المرأة  
كانت للولي أن يرد وإن كان النكاح بمهر فاصر فللمرأة أن ترد فإن رضت فلولي أن يرد في قول أبي حنيفة رج <sup>خاصة</sup>  
وعند صاحبيه رج ليس للولي أن يرد. وعندهما للولي حق الرد لعدم الكفاة وليس له ولاية الرد  
بنقصان المهر إذا أكره الرجل بوعيد قيد وجس على قتل مسلم ففعل لا يصح الأكره وعلى القاتل القصاص <sup>فولهم</sup>  
فإن أكره بقتل أو إتلاف عضو ففعل قال أبو حنيفة رج ومحمد رج يصح الأكره ويجب القصاص على  
المكره دون المأمور. وقال أبو يوسف رج يصح الأكره ولا يجب القصاص على أحد مكره الأثرية  
المقتول فماله في ثلث سنين. وقال زفر بن يحيى لا أكره باطل ويجب القصاص على القاتل وهو المأمور



قَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ رَجَّحَ يَقْتُلَانِ جَمِيعًا السُّلْطَانُ إِذَا قَالَ لِلرَّجُلِ اقْطَعْ يَدَ فُلَانٍ وَلَا لَا قَتْلَكَ  
 وَسَعَهُ أَنْ يَقْطَعَ وَإِذَا قُطِعَ كَانَ عَلَى الْأَمْرِ الْقَصَاصُ فِي قَوْلِ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ وَلَا رَوَايَةً عَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَّحَ  
 وَلَوْ قَتَلَ السُّلْطَانُ الرَّجُلَ الْقِيَامُ فِي هَذِهِ النَّارِ وَلَا قَتْلَكَ يَنْظُرُ أَنْ تَكُنْتَ النَّارَ قَدْ يَنْجُو مِنْهَا  
 وَقَدْ لَا يَنْجُو وَسَعَهُ أَنْ يَلْقَى نَفْسَهُ فِيهَا وَأَنَّ الْقِيَامَ فِيهَا وَمَاتَ كَانَ عَلَى الْأَمْرِ الْقَصَاصُ فِي قَوْلِ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ  
 وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَّحَ فِي رَوَايَةٍ قَالَ يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي رَوَايَةٍ لَا يَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ وَأَنَّكَ تَكُنْتَ النَّارَ  
 بِمِثْلِ لَا يَنْجُو مِنْهَا لَكِنْ فِي الْقَاءِ النَّفْسَ قَلِيلَ رَاحَةٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَلْقَى نَفْسَهُ فِيهَا فَقِيلَ بَانَ هَذَا قَوْلُ أَبِي  
 يُونُسَ رَجَّحَ وَأَنَّ الْقِيَامَ فِيهَا فَهَلْكَ كَانَ عَلَى الْأَمْرِ الْقَصَاصُ فِي قَوْلِ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ رَجَّحَ  
 يَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِ الْأَمْرِ وَلَا قَصَاصٌ وَلَا يَفْعَلُ هَذَا الْمِيتَ وَأَنْ لَا يَكُنْ لَهُ فِي الْقَاءِ النَّفْسَ قَلِيلَ رَاحَةٍ وَلَا يَنْجُو  
 مِنْهَا إِلَّا يَسَعُهُ أَنْ يَلْقَى نَفْسَهُ فَإِنَّ الْقِيَامَ فِيهَا فَهَلْكَ يَهْدُرُ دَمُهُ فِي قَوْلِهِمْ وَلَوْ قَتَلَ السُّلْطَانُ الرَّجُلَ لَتَلْقَى  
 نَفْسَكَ مِنْ شَاهِقِ الْجَبَلِ وَلَا لَا قَتْلَكَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسُهُ قَدْ أَدَّى رَاحَةً لَا يَسَعُهُ الْقَاءُ فَإِنَّ الْقِيَامَ فِيهَا فَهَلْكَ  
 يَهْدُرُ دَمُهُ وَأَنَّكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَدَّى رَاحَةً وَسَعَهُ أَنْ يَلْقَى نَفْسَهُ فِي قِيَامِ قَوْلِ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ فَإِنَّ الْقِيَامَ فِيهَا  
 فَهَلْكَ نَدْبَتُهُ عَلَى عَاطَةِ الْأَمْرِ وَفِي قَوْلِ صَاحِبِهِ رَجَّحَ لَا يَسَعُهُ أَنْ يَلْقَى نَفْسَهُ فَإِنَّ فَضْلَ وَهَلْكَ كَانَ عَلَى الْأَمْرِ  
 الْقَصَاصُ وَهِيَ تَرَعُ مَسْئَلَةُ الْقَتْلِ بِالثَّقَلِ عِنْدَ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ وَيُجِبُ  
 الدِّيَّةُ وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ وَفَعَلَ الْمَأْمُورُ كَفَعَلَ الْأَمْرُ وَلَوْ الْقَاءُ الْأَمْرُ عِنْدَ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ  
 وَيُجِبُ الدِّيَّةُ وَعِنْدَهُمَا يَجِبُ الْقَصَاصُ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَّحَ فِي رَوَايَةٍ عَلَى الْأَمْرِ دِيْنُهُ فِي مَالِهِ فَإِنَّكَ تَكُنْتَ  
 يَخَافُ مِنْهُ الْعَلَاكَ وَيَرْجُو النِّجَاةَ فَالْقِيَامُ فِيهَا فَهَلْكَ تَكُنْتَ الدِّيَّةُ عَلَى عَاطَةِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِمْ لَكِنْ كَقَاتِلِ الْخَطَا  
 وَلَوْ قَتَلَ السُّلْطَانُ الرَّجُلَ الْقِيَامُ فِي هَذِهِ النَّارِ وَلَا قَتْلَكَ تَكُنْتَ النَّارَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْجُو إِلَّا يَسَعُهُ أَنْ يَفْعَلَ  
 فَإِنْ فَعَلَ يَهْدُرُ دَمُهُ وَأَنَّكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَدَّى رَاحَةً وَسَعَهُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ وَعِنْدَهُمَا لَا يَسَعُهُ  
 فَلَنْ فَعَلَ فَهَلْكَ كَانَ الدِّيَّةُ عَلَى عَاطَةِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِ ابْنِ حِبْنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ كَمَا لَوْ الْقَاءُ الْأَمْرُ نَفْسَهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ  
 رَجَّحَ دِيْنُهُ عَلَى الْأَمْرِ فِي مَالِهِ وَلَا قَصَاصَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجَّحَ عَلَيْهِ الْقَصَاصَ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَّحَ فِي رَوَايَةٍ

بمثل قول محمد بن رج. وإذا أكره على شراء شيء من الأضياء أو بيع بوعيه قتل أو تلف عضو أو قيد  
 أو حبس في بيع أو اشتري أن باع مكرها وسلم طائعا جاز البيع عندنا ولو أكره عليه أو صدقة  
 أن وهب مكرها أو تصدق وسلم طائعا كان باطلا. وإن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع  
 ويملكه المشتري إذا قبض عند نأحية لو اعتقه ينفذ عتاقه. وكذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل  
 النقص ينفذ تصرفه وكان عليه قيمة المبيع. ولو أجاز البائع البيع بعد ذلك أكره والمبيع قائم  
 صحته إجازته. ولو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقص ثم أجاز البائع لا يصح إجازته ويضمن  
 المشتري قيمته. ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري <sup>من غير</sup> أن يهلك  
 يهلك أمانة. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح <sup>نقضه</sup>  
 وإن نقض قبل القبض صح نقضه. ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل  
 القبض وبعد القبض يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع. ولو باع مكرها فنقضه المشتري وباعه <sup>من غيره</sup>  
 وترادفت عليه العقود فللبائع أن يفسخ فإن أجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله <sup>وما بعده</sup>  
 ولو اعتق المشتري الأخر قبل إجازة البائع جاز الصق على الذي اعتق قبض أو لم يقبض. وإن أجاز البائع  
 البيع الأول بعد ذلك لا يصح إجازته وكان له الخيار وإن شاء ضمن المشتري الأول وإن شاء ضمن غيره  
 فإن ضمن المشتري الأول جازت البياعات كلها وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك ويبطل كل <sup>كان</sup>  
 قبله. ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع غير مكره فلها اشتري المكره <sup>قبضه</sup>  
 اعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن المشتري اشتري ولم <sup>يقبض</sup>  
 حتى اعتقه البائع نفذ عتقه ويبطل البيع. وإن اعتقه المشتري قبل القبض نفذ عتاقه استمسا ما  
 ولو اعتقه معا قبل القبض كان اعتاق البائع أو لم ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح <sup>اعتاق</sup>  
 المشتري قبل القبض ويصح بعد القبض فإن أجاز البائع بعد ما اعتقه المشتري ينفذ البيع ولا ينفذ <sup>العتق</sup>  
 قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فإن أجاز البيع بغير كراهة جاز وإن جاز أحدهما بطل <sup>ه</sup>



ويبقى خيا والآخر ولو أكره على بيع جاريته وليس بمأكل فباعها من إنسان كان فاسدا ولو أكره على  
 فوهب جز ولو أكره على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جاز. <sup>بطل</sup> الهبة في حصته زينة  
 في حصته عبد الله رجل أكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف مائة <sup>بطل</sup> البكر من ع  
 ألف وأكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بألف مائة من ألف جاز <sup>بطل</sup> حسنا  
 علمائنا لا يجوز قياسا وهو قول زفرج ولو أكره على بيع جارية بألف درهم فباعها بألف مائة <sup>بطل</sup> منها  
 ألف درهم فسد البيع في قول علمائنا جاز في قول زفرج ولو أكره على البيع بألف درهم فباعها  
 قيمته ألف درهم وأكره على أن يقر فلان ألف درهم فاقرب بمائة دينار وقيمتها ألف درهم فسد البيع والاقراء في قولهم  
 ولو أكره على البيع بألف درهم فباع بألف درهم جاز بيع الكل لأنه يخالف المكره لفظا وقصدا <sup>بطل</sup>  
 ولو أكره الرجل على أن يقر فلان بألف درهم فاقرب بمائة لا يصح استحسانا ولا يلزمه المال ولو أكره  
 أو بألف وخمسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه ولو أكره على  
 أن يقر فلان هذا ولفلان الغائب بألف درهم فاقربان حضر الغائب وأدعى الشك في المال المقر <sup>بطل</sup>  
 فلا قرار باطل في قولهم وأن أكره شركة المحاضر الذي كان الأكره لأجله كان الاقرار باطلا في قول أبي حنيفة <sup>بطل</sup> في  
 رج وقال محمد رج بيع في حصته الغائب ولو أكره السلطان رجلا أن يقطع يده رجل يقطع ثم قطع جله أو يله <sup>بطل</sup>  
 بغير إكراه فمات من ذلك كله قال أبو حنيفة ومحمد رج يقتل الأمر والمأمور جميعا وقال أبو يوسف <sup>بطل</sup> رج  
 لا قصاص على أحد ويجب الدية عليهما في مالهما ولو أكره الرجل هبة نصف داره فوهب كلها <sup>بطل</sup> لا يجوز  
 الهبة استحسانا وكذا لو أكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل عندنا لا يجوز استحسانا ولو  
 أكره على أن يبرئ الخريم من الدين ففعل لا يصح ولو أكره على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة <sup>بطل</sup> لا  
 ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل أخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح خراجا  
 عن الكفالة ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفيعته ولو أكره ليقرب محمد  
 أو قصاص فتركه كان باطلا وكذا لو أكره ليقرب صبي بعصب أو أتلف الوديع فاقرب لا يصح إقراره ولو أكره القاتل <sup>بطل</sup>

ولا يبق بالسنة او يقتل رجل عمد او قطع يد رجل عمد او بالسنة وتقطع يد او بقتل او بقتل  
 ان كان المقر موصوفاً بالصلاح معروفه فانه يقتل من الفاجير وان كان متهما بالقتل <sup>المقاس</sup> فانه يقتل  
 يقتل من الفاجير ولا يقتل من الحسناء واذا اكر الرجل على ان يودع ماله عند فان اكره المودع <sup>على اخذ</sup>  
 صح الايدى ويكون اه انه عند الاخذ وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى المالك فبقية  
 وضاعت في يد القابض ان قال القابض بضمها ميراثها الى المالك كذا امره به فهو داخل في الضمان  
 ان قال قبضها حتى ارجعها الى المالك كانت <sup>عنده</sup> لو تلفت لاضمان عليه يكون القول قوله  
 في ذلك وكذا القول في الهبة اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتلف المال <sup>عند الموهوب</sup>  
 له كان القول قول الموهوب له واذا اكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة باللف فقبلت يقع  
 تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة او المجنونة اذا اضاحت من زوجها بمال يقع الطلاق  
 ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظة الخلع بشون الطلاق باثنا وان كان بلفظة الطلاق بعد  
 الدخول يكون رجياً طوان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها  
 في قول البيهقي رج ويلزمها المال ويطلق بالثنا وفي قول محمد رج الاجازة باطلة والطلاق رجى  
 وعن ابي يوسف رج فيه روايتان في رواية كما قل محمد رج وفي رواية كما قال ابو حنيفة رج وهذا  
 على ان الرجل اذا طلق امرأته رجياً ثم جعله باثنا يصير باثنا عند البيهقي وابي يوسف رج وعلى قول محمد  
 لا يصير ولو جعله ثلاثا يصير ثلاثا في قول البيهقي رج وفي قوله لا يصير ولو قال لا امرأة انت طالق  
 على الف درهم على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول البيهقي رج ولو شرط  
 الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قوله واذا اكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدقات تنزل  
 كان اكرها لا يصح صلحها ولا ابرأؤها في قول ابي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير  
 السلطان في اي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدده به وعند البيهقي رج يتحقق الاكراه من غير <sup>السلطان</sup>  
 في المفاز والقرى ليلا كان او نهارا وفي مصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار وان اكره الزوج امرأته



وهدها بالطلاق او بالتزويج عليها او بالتشري لا يكون اكرها وان اكرها على ان يغير المال قال  
بعضهم اذا اكرهه وهده بما يخاف منه الضرر البين يكون اكرها ولم يرد كرمحمد ربح في ذلك حد  
قالوا وهو مفوض الى راي الحاكم اما الضرب بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لا يكون اكرها  
في الاقرار بالرجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان بنهار او ياكل او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه  
القضاء ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بغير اكره ثم اكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم  
ابن زياد عن ابي حنيفة ربح انه يسقط عنه الكفار واذا اكره المكره مباشرة ما اكره عليه هل يرجع  
بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع اما القسم الاول اذا اكره ليطلق امرأته  
الداخل بها فطلق يقع الطلاق ويرجع نصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالمعنى ان لو كان المهر مسمى  
ليقر لفلان بمال فافر واخذ فلان منه المال فغاب المقر به بحيث لا يقدر عليه او مات مفسا كان  
للمكره ان يرجع بذلك على المكره وكذا لو اكره على اتلاف مال الغير فانلف ضمن كان له ان يرجع على المكره  
وكذا لو اكره ليقطع يد نفسه بوعيد قتل وبما يخاف به تلف عضو ففعل كل ذلك ان يرجع على المكره  
بالدية فيما لا يجب فيه القصاص وبالقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو اكره على قتل عبده  
او غيره لا يسعه ان يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره وان فعل كان له ان يرجع بقيمة العبد على المكره  
وكذا لو اكره على اعتاق عبده فاعتق كان له ان يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك  
ولا سعاية عليه وولاء العبد يكون له بحال لو شهد شاهدان ان على رجل باعته عنده ثم رجعا  
بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فالمرء احد هما على اعتاق  
نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره ان يرجع على العبد  
ولو اكره الرجل ان يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يفد  
كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذا لك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره على بيع  
وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة العبد

وأما أكره الرجل أن يبدل بعبداً ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكروه والحال إذا  
 مات المولى يعق المولى ويرجع ورثة المولى بثلاث قيمته مد براعة الأمراض وإماماً لا يرجع المكروه  
 فيه بما غرم على المكروه منهم إذا أكره الرجل أن يعفو عن دم العبد ففعل صح عفو ولا يرجع على المكروه  
 كذلك إذا أكره الرجل أن تزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكروه ولو تزوج  
 امرأة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر من الزوج ولا يرجع على المكروه فإن كان النكاح  
 من مهر مثله لا يلزمه الزيادة وكذلك المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على  
 المكروه وكذلك الرجل إذا أكره على بيع عبداً بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذلك إذا أكره على الهبة بعوض بعد له  
 فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكروه ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل على  
 موثقه بوعيد قتله فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكروه قصاصاً للموثر في قول أبي حنيفة ربح  
 ومخرج ولو كان المكروه صبياً أو معتوها فحكم ما في الأكره حكم العاقل البالغ ولو كان المكروه غلاماً  
 له تسلط كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل فيكون الدية على عاقلة المكروه في ثلث سنين ولو أكره  
 الرجل على أن يشتري عبداً ذارحم محرم منه أو أكره على شراء عبداً حلف بعهده أن ملكه وقد أكره  
 على أن يشتريه بعشرة آلاف وقيمته ألف درهم فاشترى فيرضى العبد يعق العبد ويجب على المشتري  
 ألف درهم لأنه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكروه لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل  
 فلا يرجع كما لو قال إن تزوجت امرأة فهو طالق فأكروه على أن يتزوج امرأة بمهر مثله جاز النكاح ونطق  
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكروه ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر  
 فقال ذلك ثم ملك عبداً عتق ولا يرجع على المكروه بشيء وإن ورث عبداً في هذه الصورة عتق ويرجع  
 على المكروه بقيمة العبد استغساناً ولو أكره الرجل على أن يقول لعبده إن شئت فانت حر وإن دخل  
 الدار فانت حر فم نكح العبد أو دخل الدار عتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد ولو أكره على أن  
 عتق عبداً بفعل نفسه وذلك الفعل حر لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها أو كان فعلاً يخاف بتركه العبد



على نفسه كالاكل والشرب ففعل كان له ان يرجع على المكروه وان اكره على ان يعلق عنق عبده بتقاضيه <sup>دينه</sup>  
 او ما اشبه ذلك مما له بد منه لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الاكراه بوعيد الجحش ولو اكره  
 الرجل على ان يوجب على نفسه نذرا او صدقة او حجا او شيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور <sup>ولا يرجع على</sup>  
 المكروه شيئا ولو اكره على ان يظاهر امرأته ففعل كان مظاهرا. وكذا لو اكره على الايلاء ففعل صح الايلاء <sup>ولو اكره</sup>  
 على الطلاق وطلق يفع الطلاق فان كان اكره على التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل فان كانت <sup>الحد</sup> قيمة  
 مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكروه بشيء وان كانت قيمته اكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه والله اعلم

### فصل في ما يحل للمكروه ان يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الفصل على اربعة اقسام احدها ان يكون الاقدام على الفعل اوله من تركه <sup>لتركه</sup>  
 يصير اثما كالحرمه اهل الحرب او اللص الغالب الذي هو غير متناول على اكل مئنة او لحم <sup>غير</sup>  
 او شرب خمر وقال له لتفعلن هذا ولا تقتلنك او قطعت يدي او اذنتك او اضربك سائرا <sup>موسط</sup>  
 فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل يكون اثما وان كان لا يعلم <sup>انه يقتل بسعه</sup>  
 ان يفعل قال رجوت ان لا يكون اثما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعند الجحش مئنة او خنزير او بقر  
 عطشا وعند خمر فهو على هذين الوجهين. والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جوا  
 وبالاقدام عليه لا يكون اثما والترك اوله <sup>او صورة</sup> ذلك اذا كره بفعل او تلف عضو على ان يكفر  
 بالله تعالى فاني حتى قتل مع علمه انه يسعه اجراء كله الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا ياتم  
 فهو مخرج من ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا بعيد او جحش لا يسع <sup>كلمة</sup> اجراء  
 الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالايمان. والقسم الثالث ما يكون ما جوا بترك الفعل وبالاقدام <sup>عليه</sup>  
 يصير اثما وصورة ذلك اذا قال لامرأتي لا تقتلنك او لتقتلن هذا المسلم او ترين هذه المرأة لا يسعه ان يفعل فان <sup>فعل</sup>  
 يصير اثما وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جوا. والقسم الرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن <sup>الفعل</sup>  
 على السواء نحو الاكراه على الخلف مال لمير ولو قيل له لتشرين هذا الله او لتاخرن هذه البيتة والامتناع ابالك

او امساك لا يسهل ان يشرب ولو شرب لا يجيد ولو قيل له لتكفر بالله ولا لاقتلن هذا الرجل <sup>يسعه</sup>  
 اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسهل ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف <sup>منه</sup> عضو  
 ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رايه انه لو لم يفعل ما امر به اجرى <sup>ما</sup> عليه  
 هديره به وان كان في غالب رايه ان ذلك تخويف وقد يده وليس بتحقيق لا يكون مكرها ولو قيل له  
 لتبعن عبدك هذا من فلان بالف درهم ولا لاقتلن اباك فباعه لا يجوز بيعه ويكون مكرها وعن <sup>الحسن</sup>  
 بن ابي مالك رجع اذا مال الحربي لمسلم لو دعت الي هذا الجارية لازيها دفعت اليك الف نفس <sup>من</sup>  
 المسلمين تخلصهم من امرنا لا يحمل هذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع رجع انه قال لو قتل اهل <sup>الرب</sup>  
 النبي من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بنبي تركك وان قلت انا نبي قتلناك <sup>لا يسهل</sup>  
 سوان يقول انا نبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس هذا نبي تركك انبيك وان قلت <sup>هو في</sup>  
 قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست كذب وتولى <sup>النبي</sup>  
 حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قوله غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك <sup>يسعه</sup>  
 اظهر ذلك عند الاكراه واذا اكراه الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يخاف منه تلف <sup>عليه ان يكفر</sup> عضو  
 وتلف مال كغير بصير كافرا وتبين منه امراته وان قال كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يصد واذا اكراه الرجل <sup>على الكفر</sup>  
 فقال كفرت بالله وقال نويت به الخبر عن كفر سابق في الماضي كذا باتين منه امراته في القضاء ولو قال <sup>نفت</sup>  
 بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقق الكفر تبين منه امراته قضاء وديانة ويصير <sup>كافرا</sup> لانه  
 يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن  
 بالايمان لا تبين امراته ولو اكراه على سب محمد النبي صلى الله عليه وسلم سب محمد او خطر به الله محمد او خو ونواه <sup>منه امراته</sup> يانت  
 قضاء فان لم يرد محمد احر تبين منه امراته قضاء وديانة وان لم يحيطر به الله غير النبي فسب <sup>قطر</sup>  
 مطمئن بالايمان لا تبين منه امراته لانه مكره والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس <sup>لا يكون</sup>  
 اكراه في البيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكراه وكذا في كل عليك يحتمل الفسخ كالاجارة



والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال أو كفا القاص الحق شفعة فأكره يضرب أو يقيد أو يحبس كالأنت  
 البقرة باطلة ويكون مكرها وكذا لو أكره يحبس أو قيد حتى يقر على نفسه بمال أو قضاها أو يبرئ  
 أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا يحبس يوم أو قيد يوم أو يضرب <sup>سوط</sup>  
 بنجيع ذلك يكون جائزا وهذا الأكره لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمرد من الضرب الذي <sup>يكون</sup>  
 أكره في مثل هذا الضرب الذي يجده منه الال الشديد لا أصل له إلا ما القيد والحبس الذي  
 يكون الأكره به أكره لأن يحج منه الاعتناء بالبين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها  
 وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واعتناء شديد فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان  
 رجلا بوعيد قيد أو حبس علم أن يقتل فلا لا يكون مكرها فان قتل فلانا ذلك كان على المأمور القصاص  
 في قولهم وإن أكره بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها فان قتل المأمور ذلك الرجل يقتل <sup>بما</sup> القصاص  
 في قولهم بغيره ومخرج ولا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل قطع يد فلان والالا فتلكت  
 وسعدان يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قولهم بغيره ومخرج

فصل في الأكره على أحد الفعلين

قال أكره بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس علم أن يطلق امرأة التي لم يدخل بها أو يتيق عبد ففعل  
 المکر واحد ما غم المکر الأقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة أيهما كان أقل يرجع المأمور على  
 الأمر بذلك لأن المأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الأقل فلا يرجع على الأمر بالزيادة وإن كان  
 الزوج يدخل بها لا يجب على الأمر شيء أما إذا طلق فلانة لم يجب عليه بالطلاق شيء ولكن <sup>عقبة</sup> وأما إذا عتق  
 فلانة كان يتخلص عن العتاق بالتزام ما لم يجب فيه شيء فيكون مختارا في العتاق ولو أكره على أن يكر  
 ناله أو يقتل من المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم فالتقاسم يقتل المأمور في الاستحسان  
 لا يقتل ويجب الدية في ماله في ثلث سنين إذا لم يعلم المأمور أنه يخرص له فاجراء كلمة الأكره إذا كان قلبه  
 مطمئنا بالإيمان وأن علم بالخصلة اختلفوا فيه قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا وقال بعضهم لا <sup>يقتل</sup>

لأن اجراء كلمة الكفر خصه وليس بمباح ولهذا لو صبر حتى قتل كان شهيداً ولو كان عليه كل ميتة  
 أو حرم خزي أو قتل مسلم فقتل المسلم بقتل الماء من قصاصاً لأن كل الميتة مساح عنه نصرة  
 وليس برخصة ولهذا لو صبر حتى قتل ولم ياكل الميتة يكون أثماً من أئمة بدينه وأولئك إذا قتل  
 مسلماً أو يزنه ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند ضرورة فإن زنى  
 قياًساً ولا بمحمد استخساناً وعليه مهرها وأن قتل المسلم يقتل الأحرار كل واحد منهما حرام فلا يخرج  
 من أن يكون مكرهاً ولو كان الأكره في هذه المسائل بوعيد جنس وقيداً وحالاً لا يكون  
 أكرهاً فإن قتل المسلم يقتل القاتل قصاصاً ولا يقتل الأحرار مالا كراه بل يغير ولو أكرهت المرأة  
 على الزنا بقيد أو حبس لا حد عليها إلا أنها وإن لم تكن مكرهة فلا أمل من الشهمة ولو أكره الرجل على أن  
 فلا ناسلماً أو يتلف مال الغير كان له أن يأخذ مال الغير لا يتلفه سواء كان ذلك المال من الدين  
 ولو أكره لأن اتلاف مال الغير مخصص وليس بمباح. ولهذا لو اضطر حاله المخصصة وأراد أن يأخذ  
 الغير فمعه صاحبه ولم يأخذ حتى مات لا يأنم فإن قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يستل الطلاق  
 لأن اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس مخصصاً وإن اتلف مال الغير بضمن الأحرار ولو أكره بوعيد  
 على الطلاق أو المعتاق فلم يفعل حتى قتل لا يأنم لأنه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون  
 فلان لا يأنم إذا امتنع عن البطلان ملك النكاح على المرأة كان أوله والله أعلم

### فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة أوجه أحدهما التلجئة في نفس البيع. وصورتها أن يقول الرجل لغيري أريد أن  
 منك عبدك هذا في الظاهر لا مخافه ولا يكون ذلك بيعاً في الحقيقة نقال فلان نعم واستشهد بمقتضى  
 ذلك ثم باعه في مجلس آخر بالف درهم وتصادقاً على ما كان بينهما من المواضعة كان البيع بائناً  
 وهو بيع الهازل ذكر محمد ربح في كتاب الاقراء من الأصل أن هذا قول يبيح يفتخر به وتولسان  
 بجحيفة ربح في رواية أن البيع جائز هذا إذا تصادقاً على أن البيع بينهما كان على ذلك المصلحة



فان ادعى احدهما ان البيع كان تلجئة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعى التلجئة ويستخلف الآخر  
وان اقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بينته ولو تصادق على ان البيع كان تلجئة ثم اجاز البيع <sup>بعد</sup>  
ذلك صححت الاجازة كما لو تباعها ثم جعله جدا يصير جدا وان اجاز احد هما لا يصح اجازته وان  
اكرهت المرأة على قبول الخلع فقبلت ثم رضيت ان كان الخلع بلغظة الخلع لا يلزمها المال والطلاق <sup>بأش</sup>  
ولو كان بلغظة الطلاق على قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح يصير بائنا ويلزمها المال اذا رضيت  
وعلى قول محمد ربح يكون رجعيا ولا يلزمها المال وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشتري  
واعتقه لا يجوز اعتاقه. وليس هذا كبيع المكرو فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض نفذ  
اعتاقه لان بيع التلجئة هزل. وذكر في الاقراء من الاصل ان بيع الهازل باطل وبيع المكرو فاسد  
هذا اذا كانت التلجئة في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورتان يتفقان السر الثمن الف درهم  
وباعه في الظاهر بالف درهم قال محمد ربح الثمن ثمن السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعلى عن ابى حنيفة ربح <sup>ان الثمن</sup>  
ثمن العلانية. ولو اتفق السر ان يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم تباعه في الظاهر بمائة  
دينار قال محمد ربح في القياس يبطل البيع وفي الاستحسان يجوز بمائة دينار ولو اتفقا ان يقرأ ببيع  
لم يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كتاب الوصايا

اذا اراد ان يوصيه وله اولاد صغار عن ابى حنيفة وابى يوسف ربح ان يترك المال لاولاده يكون افضل  
ولو كان الاولاد كبارا والمال قليل قال ابو حنيفة ربح لا ينبغي له ان يوصيه وان كان المال كثيرا <sup>ولو</sup>  
اغنياء يبدا بالواجبات وان لم يكن <sup>فبالجانب</sup> شيء من الواجبات يبدا بها بالقرابة فان كانوا اغنياء  
فصل فيما يكون وصيته وقيل لا يكون.

مريض او صحيح كتب بيده كتاب وصيته وقال الشهود واشهد واما فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب  
قال الفقيه ابو جعفر ربح لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قول علمائنا المتقدمين الا ان يقرأ عليهم

الكتاب أو يقرأ عليه وقال نصير روح يجوز لم أن يشهد وأورد أبو يوسف عن محمد بن  
 إذا كتب الرجل وصية بيد ثم قال اشهد وأعلى بما في هذا الكتاب فهو جائز استحساناً <sup>كتبت ما غيرة</sup> فإن  
 وقال اشهد وأعلى بما في هذا الكتاب لم يحرق قال نصير روح كتب على ابن أحمد وصية وكنا عند محضر <sup>هناك</sup>  
 عبد الله فقرأ عليهم وكتبوا شهادتهم ثم دخلوا جملتهم من المشايخ فامرهم أن يكتبوا شهادتهم ولم <sup>يقرأ</sup>  
 عليهم وعن أبي نصر الدابوسي روح مريض اشهد على كتاب الوصية من غير أن يقرأ على الشهود فقال <sup>يسع</sup>  
 للشهود أن يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود أو يقرأوا عليه وكذلك كتاب الأقرار وقال أبو <sup>حقيقة</sup>  
 روح إذا كتب الرجل صكاً بخط يده أقر بما لا الوصية ثم قال اشهد عليها من غير أن يقرأها أو يقرأ  
 عليه وسعك أن تشهد وتجب على كل من يشهد أن يحتاط فلا يشهد على صك لم يقرأ أو يقرأ عليه  
 فإن فعل ذلك كان لجهله أو لغله غنايته فامر الدين وذلك لا يجوز في الدين ولو أوصى رجل بما  
 وجد مكتوباً من وصية والدي ولو أن نفذتها فنقدناها وأقر بذلك على نفسه أقر في <sup>صحة</sup>  
 قالوا هذا وصية أن صدقة الورثة تصدقهم وإن كذبوه كان ذلك من الثلث ولا يكون ذلك  
 من جميع المال بخلاف الدين لأنه لا طلب له إلا الله تعالى فكان حكمه حكم الزكاة والكفارة رجل  
 قال ثلث ما يوقف ولم يزد على هذا قال أبو نصر روح إن كان ماله نقد فهذا القول باطل بمنزلة قوله  
 هذه الدراهم وإن كان ماله ضياعاً يصير وقفاً على الفقراء ولو أن مريضاً قال أخرجوا الفاس من مالي  
 أو قال أخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكر روح إن قال ذلك في ذكرك للوصية <sup>ويصف</sup> جاز  
 إلى الفقراء وإذا قرئ صك الوصية على رجل فقيل له هو هكذا وأشار برأسه بنعم لا يجوز ذلك <sup>وكذا</sup>  
 إذا امتنع عن الكلام لأجل المرض وهو يقدر على الكلام وأشار برأسه لا يجوز ذلك وليس هذا  
 كالآخر لأن الآخر لا يرجم منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه بالمرض فله أن يبرج منه الكلام <sup>أبو بكر</sup>  
 فلا يجعل إشارته بمنزلة العبارة ولو قيل لمريضاً وعرضت قال ثلث ماله ولم يزد على هذا قال الفقيه  
 ج إن كان هذا على السؤال يصرف ثلث ماله إلى الفقراء وعن محمد بن سلمة روح أنه أطلق الجواب



وقال يصرف الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن عفاة عن رجل اوصى بان يعطى للناس الف درهم  
قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء <sup>وروي</sup> هاشم بن محمد  
رجل قال ثلث مالي لله تعالى قال ابو حنيفة رحمه الله باطلة كما لو قال اصدقك الله لا يعنى وقال محمد بن  
الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر وفي مسألة العتق ان اراد به العتق عتق وان اراد به الصدقة  
بالصدق قبله وان اراد به ان كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء <sup>وروي</sup> قال بالفارسية تصد درهم اذن  
مختش كنيد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء  
جميعا ولو قال صدق درهم اذن من روى ان كنيد كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به  
القربة وقال القاضي الامام علي بن الحسين السعدي رحمه الله قوله روى ان كنيد ليس من لساننا فلا عرف  
هذا رجل اوصى بان يدفن في داره قال ابو القاسم رحمه الله الوصية باطلة ميت دفن في قبره  
ميت اخر قال ابو القاسم رحمه الله ان بليت عظام الاول ولم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني وان  
يغ من عظامه فانه مال عليه التراب ولا يجرى العظام ويدفن الثاني بجانب الاول وان شقوا <sup>بجملوا</sup>  
بينهما حزام الصعيد ولو اوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك  
من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال ابو القاسم رحمه الله وصيته بالرباط جائزة ووصيته  
بالحمل باطلة ولو جملة الوصية يضمن ما انفقت في الحمل اذا جملة الوصية بغیر ذلک الورثة <sup>الورثة</sup> وان جملة باذن  
لا يضمن وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال ابو نصر رحمه الله لا بأس به وهو كالزيادة  
في الكفن وبعضهم انكره واذل ذلك ولو اوصى بجارة قبره للترين غرة باطلة ولو اوصى باخذ الطعام <sup>للإمام</sup>  
بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التربة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يجوز ذلك من الثلث ويحل  
للذين يطول مقامهم عندهم والذي يحجب من كان بعيد يستوي فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز  
للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصية وان كان قليلا لا يضمن <sup>وعن</sup>  
الشيخ الامام ابو بكر البخاري رحمه الله بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام قال الوصية

باطلة وعن أبي القاسم ربح في حمل الطعام إلى أهل المصيبة والاكل عندهم قال حمل الطعام في الابلت غير مكروه  
لاشتغال أهل المصيبة بتحضير الميت ونحوه. فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لانه في اليوم  
الثالث يتجمع النائمات فاطعامهم في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية اذا اوصى الرجل ان يطبخ  
قبره او يضرب على قبره فية كانت باطلة رجل قال اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم  
واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم قال محمد ربح الالف الاولى وصية والاخرى اقرار ولو قال  
اوصيت بان له الف في مالي فهو اقرار ولو قال قد اوصيت له بالف في مالي كانت وصية رجل  
قال في صحته او مرضه ان احدث يحدث ففلان كذا عن ابي يوسف ربح الله قال سمعت ابا حنيفة <sup>رض</sup>  
يقول ان هذه وصية والحدث عند الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو قال لفلان الف درهم  
من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من مالي او من نصف مالي  
او من ربح مالي فهو باطل قال ذلك في صحته او مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية رجل  
قال في مرضه او عيت لفلان بكذا ولفلان بكذا وجعلت ربح دارمي صدقة لفلان قال محمد ربح  
اجيز هذا على وجه الوصية ولو قال في مرضه الذي مات فيه ان مست في مرضه هذا ففلانة امه حرة  
وما كان في يدها شيء فهو عليها صدقة قال اري ذلك جائز على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها  
يوم مات وعليها البينة ان هذا كان في يدها يوم مات وعن ابي يوسف ربح مريض قال اعطوا فلانا  
وصية كذا او قال اعطوا بعد موتي او قال اعطوا ثلثي فهو جائز لان الثلث محل الوصية وان قال  
الربع او الخمس او شيئا اخر ما خلا الثلث لا يكون وصية الا ان يكون ذكر الوصية او الموت وعن  
ابي يوسف ربح مريض قال فيما اوصى تصدقت على فلان بداري ووهبت لفلان عبدا فلانا وجعلت  
لفلان كذا من مالي قال اما الصدقة والهبة فلا يجوز شيئا منهما فهو على الصدقة والهبة فان <sup>قبض</sup>  
الموهوب له والمتصدق عليه جاز من الثلث. واما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والاقراء  
وصية <sup>قبض</sup> فمن يجوز وصيته ومن لا يجوز وصيته



يُجوز وصية الصبي إذا لم يكن مراهقا عندنا وكذا إذا كان مراهقا ولا يجوز وصية الصبي والمذنب والم  
ولد والمكاتب مات عن وفاء أو غير وفاء ومعتق البعض كذلك في قولنا يحنيفة <sup>رح</sup> لأنه بمنزلة  
كاتب عند المجنون بمنزلة الصبي وصية المراهق العاقل رجلا كان أو امرأة جائزة وصية الذي  
ايتقرب به المسلمون وأهل الذمة نحو العتق والصدقات في قولهم جائزة وإن أوصى الذي  
ما يتقرب به أهل الذمة دون الإسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراج فيهما ما جاز  
في قولنا يحنيفة <sup>رح</sup> ولا يجوز في قول صاحب <sup>رح</sup> والذي إذا بيع ببيعة في حياته ثم مات تكون ميراثا <sup>عنه</sup>  
ولا يجوز وصية الصبي المجنون والذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا وصية ابن السبيل  
الذي غائب عن ماله جائز ولا يجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يجزها الورثة ولو أوصى  
لوارثه ولا يجزى صح في حصة الأجنبي ويتوقف في حصة الوارث على إجازة الورثة إن أجاز أجاز  
يجزى بطل ولا تعتبر إجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو أوصى لأخيه <sup>هو</sup>  
غير وارث ثم مات الوصي وأخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذا لو أوصى لأجنبية ثم  
تزوجها ثم مات لا يصح الوصية إلا بإجازة الورثة ولو أوصى لابنه وهو عبد أو كافر ثم أسلم أو عتق  
ثم مات الموصي لا يصح وصيته ولو أوصى لقاتله إن أجازت الورثة جاز ولا فلا في قولنا <sup>حنيفة</sup>  
ومحمد <sup>رح</sup> وقال أبو يوسف في قول لا يجوز وإن أجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا  
جازت الوصية وإن لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتل وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية <sup>حنيفة</sup>  
في قولنا يحنيفة ومحمد <sup>رح</sup> ولا يجوز في قولنا أبو يوسف <sup>رح</sup> ولو أوصى لمكاتب قاتله أو المذنب قاتله  
أو لام ولد قاتله لا يجوز إلا بإجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمرتد ولا وصية للمسلم بغير  
ولو أوصى لغيره بثلث ماله ثم مات الموصي له قبل موت الموصي بطلت وصيته ولو أوصى  
لفلان وفلان واحد هاتين وقت الوصية ذكر في الأصل إن جميع الوصية يكون لهما  
وعن أبي يوسف <sup>رح</sup> أنه قال إن لم يعلم الموصي بموت كان لهما نصف <sup>أ</sup> ية ويبطل الوصية في النصف

وأن علم بموته كان جميع الوصية لليحيى ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصي  
 بنصف الوصية لليحيى منهما لو يعود النصف إلى ورثة الموصي ولو أوصى مسلم للحرب مستلمين بثلث  
 ماله ذكر في الأصل أنه يجوز وقيل هذا قول محمد بن جريح وعن أبي حنيفة ربح في رواية لا يجوز هذه الو<sup>صية</sup>  
 وإن لم يكن الحرب مستامنا لا يجوز في قولهم وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحرب مستامنا كان  
 أو لم يكن اجازت الورثة أو لم يجز ولو أوصى رجل بثلث ماله لأخيه وهو وارثه ثم ولد للموصي  
 ابن ثم مات الموصي صحت الوصية ولو أوصى لامرأة بثلث ماله ثم أبانها بثلاث أو بواحدة<sup>وانقضت</sup>  
 عندها ثم مات الموصي صحت الوصية لهما ولو أوصى لابن وارثه جاز وكذا لو أوصى لمكاتب نفسه<sup>أو لام</sup>  
 ولدا نفسه جاز الكل استحسننا ولو أوصى لعبد القن أو لامته القنة ثم مات جازت الوصية  
 في قولهم استحسننا إلا أن عند أبي حنيفة ربح في الوصية للقن يعتق القن ثلثه جازنا ومحب عليه ثلثا  
 قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويتزادان الفضل وعند صاحبيه ربح يعتق<sup>العبد</sup>  
 كله ويصرف الوصية أولا إلى العتوقان فضل من الثلث شيء كان الفضل للعبد ويجوز الوصية  
 لو ألقاه قتله وإن علا وكذا لو ألقاه قتله وإن سفل لمكاتب هو لا وعبيدهم ومديريهم ولو<sup>أوصى</sup>  
 لأخوته الثلث المتفرقة وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية أملا ثلثهم لا يرثون مع الابن  
 وإن كان له بنت جازت الوصية للأخ لاب والأخ لام وبطل الوصية للأخ لاب وأم لأنه يرث  
 مع البنت وإن لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ لاب لأنه لا يرث وبطل الوصية للأخ لاب<sup>وأم</sup>  
 وللأخ لام لهما يرثانه إذا ماتت المرأة وترك زوجا وأوصت بنصف ماله لأجنبي كان للأجنبي نصف  
 ماله والزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال أولا بلا منازعة يبقى  
 ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال يأخذ الأجنبي بتمام وصيته وهو  
 السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصيت لقاتلها بنصف ماله ثم ماتت وترك  
 زوجا يأخذ الزوج نصف ماله لأنها الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال



ولا شيء لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف مالها الزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميعها  
 للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية. وكذا لو وصت لزوجها بأحد عبيدها  
 بصدقه فان الزوج يأخذ العبد بن جميعا احدهما بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية واذا مات الرجل  
 وترك امرأة ليس له وارث غيرها ووصية لأجنبي بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث <sup>المال</sup>  
 بلا منازعة وللأربع مائة وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون بينهما وبين الأجنبي  
 نصفين ولو أن امرأة ماتت ووصت بجميع مالها الزوجها وليس لها وارث سواء ووصت بجميع  
 مالها لأجنبي أو وصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو لا ثلث المال بلا منازعة بقرينة  
 ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث  
 المال يكون ذلك بين الزوج والأجنبي ثلثا ثلث ذلك يكون للأجنبي وثلثا للزوج مسلم اوصى  
 بان يجعل أرضه مقبرة للمسلمين او خانة للمارة وسقاية للعامة او وصى بان يصرف الى كافان مونة  
 للمسلمين او يحفر قبورهم فالوصية باطله في قول البيهقي في ر. وفي قول محمد بن جازية ولو اوصى  
 بثلث ماله للمسجد وعين المسجد او لمعين في باطله في قول البيهقي في ر. وهي جائزة  
 في قول محمد بن ولو اوصى بان ينفق ثلثة على المسجد جاز في قولهم ولو اوصى بثلث ماله لبيت المقدس  
 فلا جاز ذلك ينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجة ونحو ذلك قالوا هذا دليل على انه يجوز  
 ان ينفق من وقف المسجد على قنديل له وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنقط للقناديل  
 في رمضان ولو اوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الوصي ولو  
 هو وصى بثلث ماله لعمال البر لا يصر في ثلث في بناء السجن لان اصلاح السجن وعمانه يكون على الساطع  
 ولو اوصى بان يبيع عنه من ثلث ماله فانه يبيع عنه من منزله ولو اوصى بان يبيع عنه بمائة وثلاث  
 ماله خمسون فانه يبيع عنه من حيث يبلغ ولو اوصى بان يعق عنه بمائة درهم نسمة وثلاث  
 ماله خمسون لا يعق عنه في قول البيهقي في ر. وفي قول صاحبيه ر. يشتري عبد يوجد بثلث ماله

ويصدق عنه ولو أوصى بأن يغري عنه في سبيل الله فإنه يعطى نفقه الغزو ويحلا في نفقها على نفسه  
في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئا على أهله فإن فضل شيء ورد  
ذلك على الورثة. وينبغي أن يغزو عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالجمع فإن كان الذي يغزو<sup>عنه</sup>  
غنيا جاز ويجوز للوصي أن يغزو عنه وكذلك لابن الموصي ويجوز للمسلم أن يوصي لفقراء النصارى<sup>به</sup>  
لأن الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فإن ذلك معصية فمن أعلن على  
بنائها يكون أثما ولو أوصى بأن يواجر أرضه من فلان سنة بكذا جاز فإن كان في الأجر محاباة  
كانت المحاباة من الثلث ولو أوصى بأن ينفق ثلثه على المسكين جاز ويصرف إلى عمارته وبنائه  
ولو أوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول أبي يوسف ربح حتى يقول بسراج فيه ولو أوصى  
بأن يباع عبده وليرسم المشتري لا يجوز إلا أن يقول وتصدق قوايته أو يقول بعبده نسمة  
ويحيط إلى الثلث عن المشتري. وكذا لو قال ببيعوا جارية من تحتها م ولد أو يد بها  
ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو بصرة ألف فإنه يكفن كفن الوسط من غير إسراف ولا اعتبار  
رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان أو قال ثلث مالي بين فلان وفلان مات أحدهما قبل  
موت الموصي فإنه يعود نصف الثلث إلى ملك الموصي وإن مات أحدهما بعد موت الموصي  
يكون الثلث بين اليمينين وبين ورثة الشريك كان الثلث مقبوضا أو لم يكن رجل قال  
ثلث مالي لفلان ولفلان مولى أحدهما أسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني  
هو المولى الأعلى وهو الذي اعتق فلان ذكر في الأصل أن الوصية باطلة وفي بعض الكتب  
إصحافه ربح فيه ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الأعلى والأسفل نصفين. وفي رواية  
الثلث لمولى الأسفل خاصة. وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان وللمساكين  
قال أبو حنيفة وأبو يوسف ربح يكون نصف الثلث لفلان والنصف للمساكين قال محمد ربح  
ثلث الثلث لفلان وللمساكين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للمساكين صححت الوصية ويجوز صرفها



إلى مسكين واحد في قوله أبيه يوسف ربح وقال محمد ربح لا يجوز الصرف إلى مسكين واحد <sup>ويجوز</sup>  
 للمساكين رجل قال أنا مت فصام عبيتي يوم ما فهو حر فصام العبد بعد موته يوما <sup>يعتق العبد</sup>  
 ما ليعتقه الورثة رجل وصي بجميع ماله للفقراء أو لرجل بعينه لا يجوز ذلك إلا من الثلث <sup>رث</sup> فإن تجاوز  
 الورثة في حصة المورث لا يعتبر إجازة لهم وكان لهم الرجوع وإن أجاز وأبعد موته صحته الإجازة  
 رجل قال وصيت لفلان بثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بثوب من ثيابي أو قال بقميص <sup>خطة</sup>  
 من خطني ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة <sup>وخطة</sup> ولي كان له غنم وثياب  
 يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية ولو قال أو وصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم <sup>استفاد</sup>  
 ماله ومات كان الموصي له ثلث ماله ولو وصي بماله في بطن جارية لفلان إن كان في بطنها ولد <sup>الوصية</sup> ثم  
 بان ولدت لأقل من ستة أشهر جازت الوصية وإن ولدت لستة أشهر فصاعدا كانت الوصية <sup>طلة</sup> باطلة  
 ولو قال أو وصيت بهذا الكفر في نخلي لفلان فصار يسرا قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو  
 قال أو وصيت بهذا الرطب الذي في نخلي فصار تمرا قبل موت الموصي في القياس بطلت الوصية  
 ولا تبطل استعسانا ولو قال أو وصيت بعيني هذا لفلان فصار زيبيا قبل موت الموصي بطلت  
 الوصية قياسا واستعسانا ولو قال أو وصيت بزري هذا لفلان وهو قبل فصار خنطة أو شعيرا  
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة إذا تغيب في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط <sup>النهار</sup>  
 إذا تغيب في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو وصي من الحمل فصار كبشا قبل موت الموصي لا يبطل  
 الوصية ولو قال أو وصيت بثلث مالي لفلان أو لفلان كانت الوصية باطلة في قول أبي حنيفة <sup>ربح</sup>  
 وقال أبو يوسف ربح صحته الوصية ويكون بينهما نصفين وقال محمد ربح جازت الوصية  
 ويكون البيان إلى الوارث ولا يكون البيان إلى وصي الميت ولو وصي لرجلين بثلث ماله ثم قال  
 الموصي رجعت عن وصية أحدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان  
 إلى الورثة وروى ابن سماعة عن محمد ربح أنه يخير الورثة وعن محمد ربح لو قال الجارية تين له

احدكما حرة ثم مات قبل البيان يعتقد النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان الى الوارث  
 ولو قال احدكما ام ولدي ومات قبل البيان كان البيان الى الوارث <sup>موت</sup> جرح او صدمه عند  
 ان يفي عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قياس قول المجتهد <sup>يعارضه</sup> رج رجل اوصى بان  
 من فلان كان باطلا وكان الواضح بان يصدق عنه للماء شهر في الموسم او في سبيل الله تعالى كان باطلا في <sup>قياس</sup>  
 قول المجتهد رج رجل قال اوصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يملف بها دواب  
 فلان كان جائزا ولو اوصى بان يفيق على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد جازت الوصية  
 ويكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس او باعه بطلت الوصية ولو اوصى بمكنى  
 داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها ما دام حيا وان لم يخرج الدار  
 من ثلث ماله ولا يجوز للوارث ان يبيع ثلث الدار في قول المجتهد رج وقال ابو يوسف رج الوارث  
 ان يبيع الثلثين وله ان يقاسم الوارثه ايضا ويفرز الثلث للوصية ولو اوصى بقطنه لرجل <sup>مجهله</sup>  
 لآخر او وصى باجم فتاة معينة لرجل وبجملها لآخر او وصى بمخطة في سبلها لرجل وبالتين لآخر  
 جازت الوصية لهما وعلى الوصي لهما ان يدوسا ويسلخا الشاة وعن الفقيه ايجب فرج في مسألة  
 الشاة والقطن ان السلخ والحلج يكون على صاحب اللحم والقطن ولو اوصى بقطن في الوسادة ولاخي  
 بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو اوصى بدهن هذا السهم لآخرها  
 ويكسبه لآخر كان القليل على صاحب الدهن ولو اوصى بزبد هذه الزبد لفلان ونخيضها  
 لآخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو اوصى بحلقة الخاتم لرجل ويفضه لآخر جازت  
 الوصية لهما فان كان في نزعه ضوض نظر ان كانت الحلقة اكثر قيمة من الفضة يقال لصاحب الحلقة  
 اخمن قيمة الفضة ويكون الفضة لك وان كان الفضة اكثر قيمة يقال لصاحب الفضة اخمن قيمة  
 الحلقة له وجه كالدجاجة اذا ابتاعت لؤلؤا فانساق كان الجواب فيه على هذا الوجه ولو كان  
 له ارض فيها اكرم واشجار فاعطى بارض اكرم لرجل وبالزراعتين والاعراس والاشجار لآخر قطعت



الاشجار ونحوها الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان على تسوية  
 الارض كما كانت. وكذا لو اشتجر الرجل ارضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجازة فقلع  
 الاشجار كان عليه تسوية الارض. ولو اوصى بعبد لرجل ومجن منه لأخر فنفقة العبد على  
 صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانة او غيرها كانت النفقة  
 على صاحب الرقبة. رجل قال عند موته لقوم كان عنده انظر واكمل ما يجوز ان اوصيه به  
 فاعطوها للفقراء قال محمد بن يحيى هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز ان اوصيه  
 فاعطوها جاز وهو الا الوثبة اى شئ اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز  
 فان ذلك يكون على الثلث. رجل اوصى بثياب جسد لرجل جاز ويكون الموصى له من الثياب  
 والقبض والاردية والسراويلات والاكسية والطيايسة دون القلائس والخفاف  
 فان ذلك ليس من الثياب. رجل اوصى لعبد بقرقته روى ابن زياد عن الجعفي انه يجوز  
 وهو مد بلا يقدر على بيعه ابد. ولو قال وصيت لعبد هذا بثلك ما لي صار ثلكه  
 ولو اوصى بعبد لرجل وعلى العبد دين فمات الموصى وقال غريم العبد اجبر الوصية ليكن له  
 ذلك ويكون رينا في زمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل في حيوة كان لغريم  
 العبد ان يبطل الهبة ويبيع القاضى العبد بدنيه وما يفضل من الثمن يكون للموصى  
 الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعتق العبد لان الموصى له بالعبد كاحد  
 والموهوب له بمنزلة المشتري. رجل اوصى بارض فيه زرع بدون الزرع جاز في  
 الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع والله اعلم

### فصل في مسائل مختلفة

رجل اعطى لاحد ولادة شيئا في صحته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان فعل ذلك لزيادة خدمة هذا  
 الولد ومنه لا باس به وان استوفى ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك وان يعطى مالا يعطى غيره الا ان

الولد محتاجا فيعطيه قد رثوته. الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهد قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه  
لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر الخليفة قال لان الخليفة لو ولد ان <sup>يقم</sup>  
غير مقام نفسه في حياته وينزل هو لا يكون له ذلك فكن لك بعد موته وغير من المشايخ  
رج قال يجوز له ان ينقل الخلافة الى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصي له ان يوصي الى غيره  
بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح رجل خلفا ان لا يوصي بوصية <sup>فوجب</sup>  
في مرضه الذي مات فيه او اشتري ابنه في هذه الحالة حتى عنق عليه لا يكون حاشا ولو <sup>ذهب</sup>  
شيئا الورثة في مرضه او اوصي له بشيء وامر بتنفيذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه  
كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا اجرنا ما امر به الميت يصفى الاجاز الى  
الوصية لانهما موروثة الى الهبة ولو قال الورثة اجرنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة  
والوصية جميعا. مريض اوصى بوصايا ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض  
فوصاياه باقية ان لم يقبل ان مست من مرضه هذا او قال ان لم يرأ من مرضه هذا فقد اوصيت بكذا  
او قال بالفارسية الكرمانين بيماري مرگ ايد او قال الكرازين بيماري بيمر فحينئذ اذا برئ  
بطلت وصيته ولو اوصى بوصية ثم جن قال محمد رحمه ان اطبق الجنون حتى يبلغ ستة اشهر <sup>بطلت</sup>  
وان افاق قبل ذلك فايضاؤه وصيته باقية. ووقت محمد رحمه الجنون بستة اشهر  
وعن ابي يوسف رحمه انه قد راجع المطبق لبته وهو قول محمد رحمه او لا ثم قد راجع رجل اوصى بوصية  
ثم اخذ الوسواس وصار معتوها فكثرت له اوقات ما مات بعد ذلك قال محمد رحمه وصيته <sup>باطلة</sup>  
مريض لا يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأيه بوصية قال محمد بن مقاتل رحمه جاز  
وصيته باشارته واصحابنا رحمه لم يجوزوا. وقال الناطق رحمه ذكر في الكيسانيات رجل اصابه  
الغالب وذهب لسانه وعجز عن الكلام بمرض فاشار او كتب وطال ذلك وتقادم العهد فان <sup>حكمه</sup>  
حكم الاخرس. وقال الناطق رحمه اراد بقوله طال ذلك اي مضت السنة بذلك وذكر الناطق رحمه



ابيض المريض الذي به السيل فتصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتناول قال وقصر  
 اصحابنا مع تطاول السيل بالسنة فاذا تصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تصرفاته <sup>وعنه</sup>  
 الحسن بن زياد رجع رجل دفع الى اخر الفاء وقال هذه الالف لفلان فازامت انا فادفعها اليه <sup>فما</sup>  
 بدفعها للمور به الى فلان كالمور ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الأمر <sup>مور</sup> فان الما  
 لا يدفعها الى فلان <sup>وعنه</sup> ابو نصر الدوسي رجع مريض دفع الى رجل دراهم قال ادفعها الى اخي او قال  
 الى اخي ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى اخي ولم يرد على هذا  
 فان الما مور يدفع الالف الى غرماء الميت <sup>وعنه</sup> نصير رجع رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه  
 الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا <sup>وصية</sup>  
 مريض باع من ولده شيئا فاقربا سقياء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل <sup>الكان</sup> رجع  
 الغالب من حال المريض المرض ولزوم الفراش وكان قيامه على تكلف ومشقة بسبب المرض <sup>لا يجوز</sup>  
 بيعه في قول البيهقي رجع رجل اوصى بوصايا وانفذ ووصايا به بالدراهم الزينة الردية اختلف  
 المضائق فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع ان كانت الوصية لقوم باعيانهم <sup>ضوا</sup>  
 بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغراعيانهم حاز ذلك في قول البيهقي  
 وابي يوسف رجع ولا يجوز في قول محمد رجع ويؤتى الفضل للفقراء في قول محمد رجع <sup>وأصل هذا</sup>  
 رجل له مائتا درهم جبار وحال عليها الحول ووجبت الزكاة فادى خمسة زبوا فجاز <sup>عند</sup>  
 رجل اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصايا به بما هو الغالب في البياعات <sup>وعنه</sup> مريض اوصى  
 بالفسك مكسرة ودرهمه صحاح فانه يشتري بدرهمه الصحاح شيء ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم  
 المكسرة ينفذ وصيته <sup>مريض</sup> قالوا له الم لا توصي فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالي الفان  
 فيتصدق بالف على المساكين ولم يرد حتى مات فاذا ثلث ماله الفان قال الشيخ الامام ابو القاسم <sup>رج</sup>  
 لا يتصدق الا بالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يرد عليه قال يصدق بجميع الثلث

على الفقراء. وعن الحسن بن زياد ربح مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم فلما  
 التثالث أكثر قال الحسن ربح له الثلث بالغاما بلغ. وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذا الدرهم  
 وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان خرج النصف من ثلث ماله. ولو قال اوصيت  
 بالف درهم وهو عشر مالي لم يكن له الا الف كان العشر قالوا أكثر. ولو قال اوصيت بجميع ما في  
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث  
 ماله وكذا لو وجد في الكيس دنانير او غيره من الجواهر وغير ذلك. ولو قال اوصيت لفلان بالف  
 درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم. ولو قال اوصيت لفلان عما في هذا الكيس  
 بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة آلاف درهم كان له الف وان كان في  
 الكيس الف كانت له وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير  
 او جواهر لم شيء له قال الفقيه ابو الليث ربح على قيس قول البيهقي وابد يوسف ربح ينبغي ان يعطى  
 للموكل مقدار الف درهم من ذلك لان عندهما يجوز الاستثناء من غير الجنس ولو قال  
 بجميع ما في هذا البيت وهو كرم طعام فوجد وانيه اكثر من كرام وجد فيه كرم حطة وكثيرا  
 ذلك للموكل له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله رجل وهب لرجل كيسا فيه درهم  
 ما في هذا الكيس وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك او كان فيه  
 كان الكيس وما فيه للموكل. مريض قال اخرجوا من مالي عشرة من الغنم قالوا عطاوا فلانا  
 كذا وفلانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر الغنم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله  
 الف قال الفقيه ابو بكر الباني ربح ينفذ وصية كل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين  
 ويبطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءا وقوله وما بقى للفقراء كانه يسير لهم تسعة  
 الاف فهو لانه ذكر في الابتداء جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا  
 من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان ههنا لا شيء للفقراء



ويعطى أصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزء من وصيته ويبطل  
 رجل اوصى بان يباع داره ويشترى بثمنها عشرة اقفاز حنطة واللف من جزر وقطار وصية  
 اخرى فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشترى به هذا المقدار من الحنطة والجزر والقطار <sup>قال</sup> هو ذلك  
 ابو القاسم رحمه الله ان تسع ثلث ماله لذلك واغبرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى  
 بعشرة اقفاز حنطة واللف من جزر وقال اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوا من غير ما يصيرهم الا ان يكون  
 في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويحصر ذلك  
 المال بوصاياه رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصاياه ولا يعلمون ما اوصى به  
 فقالوا قد اخرجنا ما اوصى به ذكره المنتقى انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا جازوا بعد العلم  
 رجل اوصى للمساكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين شيئا قال نصير  
 يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يبطل وتوقف ذاك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله <sup>بيد</sup>  
 بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله قول محمد بن سلمة رحمه الله يوافق قول اصحابنا  
 فانهم قالوا فحين اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة بعد <sup>رجوعه</sup>  
 ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة <sup>وتل</sup>  
 الكرم رجل اوصى بغلة كرم لاسنان قال الفقيه ابو بكر رحمه الله يدخل في هذه الوصية القوائم والاوراق والفا  
 والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء بينها كالثمر ولو اوصى بغلة دار لاسنان  
 قال ابو القاسم رحمه الله يوافق الدار ويدفع اليه غلتها فان اراد الموصي بالغلة ان يسكنها بنفسه قال ابو بكر  
 الاسكاف رحمه الله يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رحمه الله ليس له ذلك قال ابو بكر بن ابي <sup>سعيد</sup>  
 رحمه الله لا نالوا لفقالة السكنى ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شيئا من الغلة يمكن  
 وقال ابو بكر بن الاسكاف رحمه الله لا يجوز له ذلك ولا يجوز له ان يبيع الموهوم قال الايراني رحمه الله لا ينفذ وصاياه  
 وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فان ذلك هذا رجل اوصى لرجل بمال وار

للفقراء عيال والموصلة محتاج هل يعطيه من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل خلف  
 وشدا درج يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن ابي مطيع رج لا يعطى والاول اصح رجل اوصى رجل  
 بعينه بمائة فباع الوصي شيئا من ماله لميت من الموصي له بالمائة قال محمد بن مقاتل رج يجوز ذلك  
 الا ان لا يرث الموصي له بالمقاصة ولو صالحه على ثوب قلت قيمته او كثرت جاز ولو كانت <sup>الوصية</sup>  
 بمائة للمساكين فصالحهم على عشق فخل الوصي ان يعطى تسعين درهما للمساكين ولو صالح على ثوب  
 قلت قيمته لا يجوز الصلح ويسترد الثوب رجل اوصى بثلاث ماله لبني فلان وهم ثلاثة ثبات  
 احدهم قبل موت الوصي قال نصير رج ان كان ابوهم حيا فالثلث بينهما نصفان وان كان <sup>ابوهم</sup> ميتا  
 يبطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان وقال الفقيه ابو الليث رج كذلك الجواب ابا  
 امامات لا يتوقع له ولد سواهم فانضرفت الوصية الى عددهم وصار كأنه قال ثلث مالى لفلان و  
 فلان فلما مات احدهم بطلت وصيته رجل قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت <sup>من ماله</sup>  
 شيئا وان لم تجده فاعطوا وارثه وان لم تجدوا احد تصدقوا عنه فوجدوا امرأة هذا الابن لا خبر قال  
 ابو القاسم رج ان ادعت المرأة هذه قبل المتوفى مهرها ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها <sup>بمهرها</sup>  
 وان لم تدفع المهر وقالت لزوجها ولد يدفع اليها الثمن وان قالت ما كان له ولد يدفع اليها البيع امرأة  
 قالت لزوجها في مرضها اجل ياري هذه الاولاد زوجي حتى يجعلوني في حل قال ابو القاسم رج <sup>الله</sup>  
 اجازت ورثتها ثم الاخر وان ابوا يقال للورثة اقروا الاولاد زوجها بشيء فترى اقروا يدفع ذلك المقدر  
 من قيمته الدار ثم ينظر الى الباقية ان خرج ذلك من ثلث ماله بايع منهم او صولحوه من الحقوق الواجبة  
 فلها وان ابوا الصلح والشراء اعطوا ما اقرب به الورثة وان ادعى اولاد الزوج ان كل طرف لهم ورثة  
 المرأة على العلم رجل اوصى بان يعطى من كفارة صلواته لولد ولده الذي ليس بوارث قال ابو القاسم رج  
 يعطى ولا يجوز عن الكفارة كن قال في حياته لا امر اعق عنه مدبري فلا كفارة يمينه فاده بعق ولا يجوز  
 عن كفارة يمينه رجل اوصى بثلاث ماله لشيعة لمحيي آل محمد عم المقيمين ببلدة كذا قال ابو القاسم رج



هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان يجوز ان يكون للفقر  
 منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك  
 دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي <sup>قال الفقيه ابو الليث</sup> رجع اذا كانوا لا يحصون  
 كانت الوصية باطلة بخلاف اليتامى لان لفظة اليتيم تنبي عن الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على  
 الحاجة رجل او صبي لاهل العلم يبلغ قالوا يدخل في هذه الوصية اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل  
 فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لانهم لا يسمىون المتشقة لاطلبة العلم رجل او صبي  
 بثلاث ماله بغيره قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا الوفا لاهل مسجد  
 كذا ولو اوصى بان يخرجوا ثلث ماله لجاورى مكة قال الشيخ الامام ابو نصر رجع الوصية جائزة  
 فان كانوا لا يحصون يصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قضت على رؤسهم واحد الاحصاء  
 عن ابي يوسف رجع ان كانوا لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشروح ليس  
 لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصر حتى يولد فيهم متولدا ويموت فيهم احد فانهم  
 لا يحصون وقال محمد رجع اذا كانوا اكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو موقوف على رأى  
 القاضي وعليه الفتوى والابن ما قال محمد رجع رجل اوصى بثلاث ماله لفلان ولبنه تميم قال  
 يكون لفلان ولا شيء لابنه تميم لانه صار كانه قال لفلان ولولاه اذا كانوا لا يحصون والوصية  
 باطلة ولو قال ثلث مالي لفلان ولول من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا الوفا لثلاث  
 مالي لفلان ولعشرة من المسلمين مجرد من احد عشيرة ويكون لفلان ولا شيء للمسلمين ولو اوصى  
 لول بنه تميم فقال لوارث هذا الشيء لي قال ابو الفاسم رجع القول قول الوارث فيما كان  
 في يده اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا بالميت وعلى الموصي له البينة رجل قال برز وفيه لا شقوصية  
 لفلان فهو لاهل ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في قوله عبد الاعلى والسند والحبش لفلان  
 ولو قال عبدك لفلان او براديه لفلان ولم يصف الشيء ولم ينسبهم يدخل فيما كان له <sup>وما يستفيد</sup>

قبل الموت، رجل قال هذه البقرة لغلامي قال ابو نعيم ربح ليس الوارث ان يعطوه قيمتها ولو قال هي  
 للمساكين جاز لهم ان يقصد قوايتها وربه اخذ الفقيه ابو الليث ربح لان الموصي له اذا كان معلوما  
 يشترط الصحة الوصية بقول الموصي له واذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنعوا اهل الوصية  
 فنقصوهم هو القرية ودفن القيمة صدقة وقربة كدفع العين. رجل اوصى بان يدفن كتبه <sup>قال ابن</sup>  
 مقاتل ربح لا يجوز ان يدفن كتبه الا ان يكون شيئا لا ينفك احد منها شيئا او فيها فساد <sup>ان يدفن</sup>  
 فان كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغفر عنها صاحبها وجب ان لا يقرأ في الدنيا  
 ان يحرق ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقها في الماء الجارح الكثير فان دفنها في الارض  
 الطاهرة لا بناء فيها كان ذلك حسنا ولا احب ان يحرقها بالنار ما لم يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى  
 والانباء والملائكة. وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم <sup>العلم</sup>  
 ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصغار ان كتب <sup>الكلام</sup>  
 هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل  
 اوصى بان يقصد عنه بالف درهم فنقص قواعده بالخط او على العكس قال ابن مقاتل ربح يجوز <sup>ذلك</sup>  
 وقال الفقيه ابو الليث ربح معناه انه اوصى بان يقصد عنه بالف درهم خطه لكن سقط <sup>ذلك</sup>  
 عن الشوال فغلب ان كانت الخطه موجودة فاعطى قيمة الخطه درهم قال ارجوان يجوز  
 وان اوصى بالدرهم فاعطى خطه لم يجز. قال الفقيه ابو الليث ربح وقد قيل انه يجوز وربه ناخذ  
 وعن خلف ربح رجل اوصى بان يقصد بهذه الثوب قال ان شاء اقص قوايعنه وان شاء اباؤا <sup>واعطوا</sup>  
 ثمنه وان شاء اعطوه قيمة الثوب وامسكو الثوب. قال محمد بن سلمة ربح بل يقصد به كمال <sup>هو</sup>  
 وكذا الخطه وبعضهم اخذوا بقول خلف ربح. ولو نذر وقال لله على ان تصدق بهذا الثوب جاز ان <sup>يقصد</sup>  
 بقيته. ولو اوصى بان يباع هذا العبد ويقصد بثمنه على الساكنين جاز لهم ان يقصد ببيع <sup>المعبد</sup>  
 رجل قال اوصيه يتيم راجاه كن فاعطاه ثمن الكرياس قال ابو القاسم ربح هذه الكلمة تقع على الخط



رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فنصف بقيمتها دنانير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي  
 لايجوز ولو قال تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له ان يمسك الثوب<sup>لورثته</sup>  
 ويتصدق بقيمته. ولو قال اشتر عشرة اقواب وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة اقواب<sup>ان يبيعها</sup>  
 ويتصدق بثمنها. وعن محمد بن ابي اوصى بصدقة الف درهم ببيعها فتصدق الوصي مكانها  
 من مال الميت جاز. وان هلكت الاولة قبل ان يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلهما<sup>لو اوصى</sup> عنه ايضاً  
 بالف درهم ببيعها يتصدق عنه فهلكت الالف بطلت الوصية. رجل اوصى بان يتصدق بشيء  
 من ماله على فقراء الجماع هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام بصير رجح يجوز ذلك  
 لما روى عن ابي يوسف رجح في رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم  
 من الفقراء. قال زفر رجح لايجوز. وعن ابي يوسف رجح رجل اوصى بان يتصدق على مساكين مكة او على<sup>مساكين</sup>  
 الرعي فتصدق على غير هذا الضنف ان كان الامر حياض من. ولو قال لله علي ان اتصدق على جنين<sup>فتصدق</sup>  
 على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز. ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن  
 رجح اذا اوصى الرجل مساكين الكوفة تصوف الى غير مساكين الكوفة يصم ولا يفصل بين حيوة الامرو<sup>بين</sup>  
 وفاته. وروى ابن سماعة عن محمد بن رجح قال لله علي ان اتصدق بهذا المال فلاز الفقير او على اهل<sup>بلد</sup>  
 كذا له ان يعطى غيره. وعن ابي يوسف رجح في النواذر اذا اوصى وقال متصدق على الرعي من الفقراء<sup>فتصدق</sup>  
 على الاصحاء او قال تصدق على النساء فتصدق على الايتام او قال على الشيوخ فتصدق على الشبان ضمن  
 الوصي في جميع ذلك. ولو قال تصدق بهذا العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مساكين  
 واحد فنة واحدة جاز. ولو قال تصدق بها على مساكين واحداً على عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم  
 بن يوسف رجح رجل اوصى لفقراء اهل بلخ فالافضل ان لايجوز بلخ. ولو اعطى فقراء كوفة خرج جاز  
 وكذا القول في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز. رجل اوصى بان يفرق ثلثمائة تفرق خطه بعد وفا<sup>ته</sup>  
 على الفقراء ففرق الوصي مائتي تفرق خطه في حيوة الوصي قال ابو نصر يفرق الوصي ما فرق في حيوة الوصي<sup>ويفرقها</sup>

بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان. وأن فرق بعد وفاته بغير الحاكم لا يخرج عن الضمان قبله  
 فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم فاذا  
 فرق يخرج عن الضمان. قال رضا وينبغي ان يصح امر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصغار  
 رجل امر رجلا بان يتصدق بشيء من ماله ودفع اليه فتصدق بالأمور على اب نفسه وابنه جاز اجماعا  
 بخلاف  
 ما اذا باع الوكيل بالبيع ممن لا قبل شهاده لهم لانه في البيع متهم ولا تهمه في الصدقة رجل اوصى  
 بان يشتري بهذه الالف ضيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة  
 تشتري هل يجوز للوصي ان يشتري ضيعة في موضع اخر قال ابو بصير ليس للوصي ان يصرف ذلك  
 الى امره المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في اقرب الموضع التي سمع ويجعلها  
 وقف  
 على ما سمع فان اتلف الوصية هذه الالف بعزم الوصي مثلها ويشترى بها الضيعة. الوصي اذا اشترى  
 جزءا وخطه ليتصدق بها على الفقراء فاجر جمال الخمر والخطه على من يكون قال ابو بصير ان لم  
 يبين  
 الميت لذلك شيئا يستعين الوصي بمن حمل ذلك بغير جرم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة  
 وان  
 امر الميت بان يحمل ذلك الى المساجد فالاجرة تكون في مال الميت. ولو امر الوصي بان يشتري اربعين قفرا  
 خطه بمائة دينار فيصدق قهها على المساكين فرضت الخطه حتى يوجد بمائة ستون قفرا قال  
 ابو بكر ربح يجوز ان يشتري بالفاضل خطه ايضا ويتصدق بها ويجوز ان يرد الفاضل على الورثة  
 قال هكذا رايت عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بان يعطي ثلث ماله للمساكين وهو  
 في بلد  
 ووطنه في بلدة اخرى قالوا يعطي ثلث ماله للمساكين بلده ووطنه فان اعطى مساكين البلد التي هو فيها  
 جاز ايضا رجل اوصى بان يطعم عن كفارة يمينه عشرة مساكين فعذرهم الوصية فما قال محمد ربح بعد ويغني عن  
 ولا ضمان على الوصي رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل للمال من الوصي واستهلكه  
 فاراد الوصي ان يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال ابو القاسم ربح يجوز ذلك  
 رجل اوصى بثلث ماله او بالف درهم للفقراء وكان في حيوة رجل غني ثم افتقر بعد موت الوصي ذكرنا  
 طيف



رح انه يجوز ذلك. ولو اوصيه بثلاث ماله او بالف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة بماله  
لا يجوز ان يعطى لهم رجل اوصيه وقال اعطوا من مالي بعد موت مساكين سكة كذا فله مات الموصي او لوصيه  
لأهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حجة قال ابو القاسم رح يرد المال إلى الورثة ولو لم يرد  
إلى الورثة تحت أي على ذلك سنة مثلاً ثم طلب المساكين قال ابو القاسم رح يدفع المال إلى الورثة  
لأن المساكين لما رددوا بطلت الوصية وصارت ميراثاً. رجل دفع المال إلى الموصي وأوصيه بأن يتصدق  
بماله فوضعه في بيته لا يجوز. ولو دفع الوصية المال إلى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبض جاز  
وإن لم يعقل لا يجوز. عامل السلطان إذا أوصى أن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قلأ ابو القاسم رح  
أن علم أنه مال غيره لا يحل أخذه. وإن علم أنه مختلط بماله جاز أخذه. وإن لم يعلم جاز أيضاً حتى يتبين أنه  
غيره. وقال الفقيه أبو الليث رح إن كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رح لأنه على ملك صاحبه  
ولا وجه الإلزام على صاحبه. وفي قول أبي حنيفة رح يملك بالتخاط ويجوز أخذه إذا كان في بقية مال الميت  
وفاء بمقدار ما يرضى خصماً. وعن محمد رح رجل أصاب متاعاً حراماً وأوصى بأن يتصدق به عن صاحب  
المتاع قال إن عرف صاحب المتاع يرد عليه. وإن لم يعرف يتصدق به فإن كذب الورثة سمون ثم  
في هذه الأقوال يتصدق من ذلك بمقدار الثلث. عريض قال هذا المال لقطة وكذب الورثة ذكر  
في الأقوال من الأصل أن على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق. وقال أبو يوسف يتصدق من  
وعن محمد رح أن الناميحة والمغينة إذا أخذت الأجرة على الشرط ترعى أربابها ولا تصدق بها رجل  
أوصيه بثلاث ماله للفقراء ولقرابته قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء وأقرباء الوصفيين  
وقال محمد بن سلة رح إن كانت القرابات يحصون فالثلث بين الفقراء والقرابات لكل واحد من القراب  
سهم وللفقراء سهم واحد. وإن كانوا لا يحصون فالثلث بينهم نصفان. والمشايخ رح أخذوا بهذا  
القول. رجل أوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به. رجل أوصى بأن  
مائة درهم للفقراء ومائة للأقرباء وإن يعطى الفقراء لما ذكر من الصلوات فمات وعليه صلوات

اشهر وثالث، ماله لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح بقسم الثلث على ثلاثة  
 للفقراء وعلى مائة للاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلو من مئتين من الخطة ثانياً  
 الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادي الطعام ويجعل النقصان في حصة  
 الفقراء. امرأة قالت في وصيتها خويشان مريدان رها بدهيد از مال من قالوا يصرف الوصية  
 لا قريب لها الاثرت منها. والتقدير في ذلك لمن خاطبه في الكلام ويعطى من مالها قدر ما شاء <sup>ما نطق</sup> ادية  
 عليه اسم التذكرة لانهما اذ الوتبين القدر فوضت التقدير الى رأى المخاطب. رجل حضرته الوفاة  
 فقال ان لرجل علي الف درهم قال مثل درهم يدفع كل مال الى الورثة ولا يوقف شيء وان سبى <sup>الميراث</sup>  
 وقال الحمد علي الف درهم دين ولا يعرف محمد بوقف مقدار الدين رجل مات وعليه دين محيط <sup>بجميع</sup>  
 ماله او اكثر فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن اقامة البينة قال ابو نصر رح ليس له ان يستخلف  
 اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينة يقيمها على الوصي وان لم يكن للميت وصي جعل القاضي <sup>حلاً</sup>  
 وصياً فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الوارث رجل مات وترك <sup>ضياءاً</sup>  
 وعليه دين فاراد الورثة ان يقضوا ديونه ليقض الضياء لهم قال ابو نصر رح ان انفوا على ذلك  
 وعجلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا من موالهم كان لهم ذلك ولا يختلفوا ظلو صي ان ينعن  
 الوصايا ويقض الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا يلتفت الى قوله الورثة  
 مريض اقران لفلان علي كذا ولفلان علي كذا ثم قال وان جاء احد وادى علي مائة درهم الى خمسمائة  
 فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأى فلان لرجل معلوم قال ابو نصر رح وصيته  
 باعطائه هذا فاسدة ولا يعطى الا ببينة. صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في المال الذي في يده  
 فهو صادق ومات قال ابو القاسم رح ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شيء معلوم لا يلزمه  
 بهذا القول شيء. وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له وقال الفقيه <sup>ابو الليث</sup>  
 رح ذكر في الكتاب مريض قال لفلان علي حتى وصدقته فانه يصدقني الى الثلث. ولو قال فهو صادق



فلا رواية فيه عن اصحابنا راجح ويخبر ان يكون المحواب كما قال ابو القاسم راجح <sup>رجل مات وترك</sup>

ورثته تصان والوكبا وايصح للكبار ان ياكلوا من التركة. قال نصير راجح سالت بشرب الويل <sup>عن</sup>

هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت دين الف درهم وترك ما لا يصح للوارث <sup>كل</sup>

ويطال الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت احدا امتنع <sup>ذلك</sup>

رجل مات وعليه دين واوصى بوصايا وغاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه <sup>ولنفذ</sup>

وصاياه قال ابو نصير راجح البيح فاسد الا ان يبيع باحر القاضي رجل قال امرأت جميع غمالي <sup>سهم</sup>

ولم ينو احدا منهم بقلبه قال ابو القاسم راجح روى ابن مقاتل ان اصحابنا راجح انهم لا يبرؤن رجله <sup>رجل</sup>

فقال لمد يونه اذا مت فانت برئ من ذلك الدين قال ابو القاسم راجح يجوز ويكون وصية من <sup>لب</sup>

المطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخالفة فلا يصح. كما لو قال ان دخلت الدار فانت برئ <sup>من مالي</sup>

رجل مات وتركه وانثا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر راجح الوارث لا يصير خصما <sup>لانه</sup>

لا يرث. وقال علي بن احمد راجح الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة <sup>سنة</sup>

وعليه دين مستغرق والميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المدينون وهو يعلم بدين الميت <sup>الورثة</sup>

فما عليه او على يد عماله قال بعض مشايخنا راجح بعزم الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع

ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث. قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فعلى من يدع صاحب <sup>الدين</sup>

وعلى من يقيم البينة قال لفقيه ابو الليث راجح على ذي اليد بحضرة الوارث. والصحيح ان الوارث

يكون خصما لمن يدعي على الميت وان لم يملك شيئا رجلا مات وترك اولاد صفا <sup>ولا الصنف</sup>

فادعى رجل على الميت دين او ودعية فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم راجح ليس <sup>هذا المهر ان يؤدى</sup>

شيئا من الدين والودعية ما لم يثبت ذلك بالبينة. واما المهر فان ادعت المرأة مقدرا <sup>اليها</sup>

اذا كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها مثل الفقيه ابو الليث راجح اذا كان الزوج

بني بها فانه يمنع منها مقدرا وما جرت العادة بتجملها ويكون القول قول الورثة في تجمل ذلك <sup>القدر يكون</sup>

القول قول المرأة فيما زاد على المهر المجهل إلى تمام مهر مثلها <sup>بشأمت</sup> وأوصى لى أحرأته وقراء  
ضياعا وللرأة مهر على الزوج قال أبو نصر ربح ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها  
ان تأخذ من الصامت والميراث صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصلا للبيع وتستوفي مهرها  
من الثمن فان كان في يد المرأة ألف درهم فاخذت به بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم  
بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان استخلفت بعد ذلك بالله ما في يد ها من تركة الزوج شيء  
من الدراهم قالوا كان لها ان تخلف ولا تأثم اذا خلقت لهما لما اخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكا لها

### فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون

رجل أوصى لرجل بنيت ماله او بشيء بعينه ثم قال كل شيء أوصيت به لفلان فهو باطل يكون  
رجوعا ولو قال هي حرام او ربحا لا يكون رجوعا ولو قال كل وصية أوصيت بها لفلان  
فهو لفلان آخر يكون رجوعا ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان ولفلان <sup>منها</sup>  
الف كان رجوعا عن الوصية وتقصير وصية للأخر ولو أوصى بقوب لرجل ثم قطعه وخاطه  
كان رجوعا ولو أوصى بصنف او كتلا ومحلوج فخر له الموصى كان رجوعا عن الوصية وكذا  
لو أوصى بغزل ثم نسجه كما <sup>يجب</sup> عن الوصية وكذا لو أوصى بمجد يد ثم صنع منه سيفا او حرا  
كان رجوعا وكذا لو أوصى بفضة ثم صنعها خاتما او أوصى بسويق فلت به بنيت او أوصى  
بارض لا بناء فيها فبني فيها بناء او أوصى بقطن فحش به ثوبا او أوصى ببطانة فجعلها  
ظهارة او أوصى بظهاره فجعلها بطانة او أوصى بقبض فنقضه وخاطه قباء او أوصى <sup>بقبض</sup>  
فنقضه ولم يخطه شيئا آخر او أوصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذي أوصيت به لفلان  
هو لفلان آخر كان رجوعا وكذا لو أوصى بعبد لفلان ثم اعتقه أو دبره أو كاتبه أو باعه  
او أخذه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد إلى ملكه لا يكون وصية ولو قال العبد  
... <sup>أوصيت</sup> ... فله من فداي وصية به لفلان آخر كان ... <sup>بشأمت</sup> ... نصعا ن وكذا لو قال العبد



بخصفه لفلان يكون العبد بينهما. ولو اوصى بفسده لفلان ثم قال الثلث الذي به  
لفلان قد اوصيت بخصفه لفلان آخر او قال فقتل اوصيت بخصفه لفلان لا يكون رجوعا  
عن الاول ويكون الثالث منهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد وصيت  
بخصفه لفلان آخر كان للأخر ثلث الثلث. ولو اوصى بشيء لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان  
فقتل اوصيت بخصفه لفلان آخر يصير بينهما ان يكون رجوعا من بخصفه. ولو اوصى بشيء  
ثم جدد الوصية وقال له اوص لفلان بشيء يكون رجوعا وقال محمد رج لا يكون رجوعا  
ونكر في الجامع اذا اوصى بوصية ثم قال الشهد واليه لم اوصى بشيء لا يكون رجوعا. واوصى  
لاسان بحارية ثم استولى ها يكون رجوعا. وكذا اوصى بخطبة فبينهما اوصى بندق  
فخبره يكون رجوعا. ولو قيل لرجل وصيت بعدك فلان لفلان فقال لا بل اوصيت له بآية  
فلانه يكون رجوعا عن الوصية بالعبد. ولو اوصى بنقوب ففسده او بدار فخصمها  
او هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كثيرا ولو اوصى بشيء ثم رهنه  
فكون رجوعا ولو اجرها او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا. ولو اوصى لرجل ببيت ثم قيل  
انك تبرأ فآخر الوصية فقال قد اخرتها لا يكون رجوعا. ولو قيل له اتركها فقال تركها كان  
رجوعا فان صاحب الدين لو قال لمد يونه تركت لك دينك كان ابراء. ولو قال اخرت  
عني لا يكون ابراء. ولو قال لامرأة تركت طلاقك ينوي به الطلاق كان طلاقا. ولو قال  
اخرت طلاقك لم يكن طلاقا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رثبة لا يكون رجوعا فان قيل  
الكرام والشجر كان رجوعا. ولو اوصى لرجل ثم قال كل وصية اوصيت بها لفلان فهي لفلان  
وارث كان رجوعا ويصير للوارث ان اجاز بقية الورثة جاز وان لم يجز وبطل. وقيل الرجوع  
في الوصية على اربعة اوجه. منها ما يكون رجوعا بالقول والفعل جميعا نحو ان يوصى لرجل بشيء  
ثم قال رجوعا كان رجوعا. كذا لو اوصى بعين ثم اخذ به عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت الوصية ثم تكرر

بعد ذلك في حيوة لا يكون وصية. ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل نحو ان يوصي  
 بثلث ماله ثم قال رجعت ليصح رجوعه ولا يكون رجوعا بغير ذلك ومنها ما يكون رجوعا  
 بالفعل لا بالقول نحو ان يقول لعبد ان ست من مرضي هذا فانت حر فومد به مقيد لوقال حجت  
 عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جانبيعه ويبطل الوصية ومنها ما لا يكون رجوعا لا  
 بالقول ولا بالفعل نحو ان يدبر عبدا تدبر مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قولا ولا فعلا  
 باد الوصية

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على الخطر لما روي عن ابي يوسف رحمه الله قال  
 الدخول في الوصية اول حمة غلط والثانية خيانة عن غيره والثالثة سرقة. وعن بعض  
 العلماء لو كان الوصي عربا الخطاب رضى لا يجوز عن الضمان. وعن الشافعي رضى لا يدخل  
 في الوصية الا احمق اولص

### فصل فيما يكون قبولا للوصية

رجل قال لغيره انت وكيل بعد موتي يكون وصيا. ولو قال انت وصي في حيوة يكون  
 وكلا لان التوكيل والايضاء اقامة الغير مقام نفسه في التصرف الا ان اقامته  
 بعد الموت ايضاء وفي الحيوة توكيل فينعقد احدهما بعبارة الآخر. ولا يتم الايضاء  
 الا بالقول كما لا يتم التوكيل الا بالقول. رجل اوصى له رجل في وجهه فقال الموصي اليه  
 صح رده ولا يكون وصيا. وان قال الموصي للموصي اليه ما كان ظني بك ان لا تقبل وصي  
 فقال الموصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا. ولو اوصى له رجل فقال لا اقبل فسكت  
 الموصي ومات فقال الموصي اليه قبلت لا يصح قبوله. ولو ان الوصي سكت ولم يقل في وجهه  
 لا اقبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصي او بعد موته بحضور الجماعة قد قبلت كان قبوله  
 جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضور القاضي او بغير حضرته. ولو ان القاضي حين قال  
 لا اقبل



اخرجته ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الموصي لا قبل وصيته. وبعت بذلك  
 رسولا او كتابا الى الموصي في الموعد ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قبل في حياة الموصي ثم قال  
 بعد موته لا قبل لزمته الوسيّة. ولو سكّت في حياة الموصي ذوات الموصي كان له الخيار  
 ان شاء قبل وان شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الموصي قال  
 الموصي لشهد والي قد اخرجته عن الوصية ذكر الحسن عن ابي بصير في رجل اخرج  
 رجلا من امواله المؤكل اخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح اخراجه في قول ابي بصير  
 ومحمد بن موح. وقال ابو يوسف رج يصح اخراجه. ولو ان الوصي رد الوصية حال غيبته  
 فرد به باطلا عندنا. وهو نظير ما لو اوصى بثلث ماله لرجل فقال الموصي له في غيبة اوصيه  
 ال حيوة لا قبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قوله عندنا. وكذا لو رد الوصية  
 بعد موت الموصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبوله. ولو ان رجلا اوصى رجلا قال  
 الموصي بذلك فباع شئ بعد موت الموصي من تركته الموصي بازيعة ويلزمه الوصية قبل  
 ارضه له رجل وقال انه اعمل برأي فلان فهو على وجهين احدهما ان يقول اعمل برأي فلان  
 والثاني ان يقول لا اعمل الا برأي فلان. واختلف المشايخ فيه. قال بعضهم في الوجهين  
 هو المأطوب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيان كانه اوصى اليهما. وقال بعضهم  
 في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو المأطوب وفي قوله لا اعمل الا برأي فلان هما وصيان. واختلف  
 النحويون في هذا القول فقال وهذا اسنيد في قول اصحابنا رج فاتهم قالوا اذا وكل  
 الرجل غيره بالبيع وقام به بغير شهود فباعه بغير شهود حان. ولو قال له لا تسع الا بشهود  
 او فان لا تسع الا بحضور فلان فباع بغير شهود وبغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا. كذا لو اوصى الى  
 رجلا اعمل بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علمه. ولو قال لا اعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل  
 بغير علم فلان والفتوى على هذا القول. رجل اوصى الى رجل وجعل شرا من امواله رجلا

رج انهما وصيانا كانه قال جعلتكما وصيين فلا يتصرف احدكما بما لا يتصرف احد الوصيين وقال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج يكون الوصي اولي باسالة المال ولا يكون المشرف  
 وصيا واشركونه مشرفا ان لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه رجل آوهم الى رجلين فقبل احدهما  
 وسكت الأخوات الموصي ثم قال الذي قبل للذي سكت اشتركتنا للميت فاشترته كان  
 قبولا منه للوصية وكذا لو كان الساكت خادما للذي قبل الا انه جري على عند فاعره العاقل  
 ان يشتري للميت كفا فاشترى كفا او قال نعم كان قبولا للوصية رجل قال اوحيث الى فلان  
 ان يعفو عن مرجية قال محمد رج لا يصير وصيا وقال مالك رج يصير وصيا وعن ابي حنيفة  
 رج فيه روايتان في رواية كما قال مالك رج وفي رواية كما قال محمد رج مريض قال لغيره  
 اقض ديوني يصير وصيا في قول ابي حنيفة رج لان قضاء الدين من اعمال الوصية والرياء  
 لا تقبل التخصيص اذا كانت من الميت ثم قال محمد رج لا يصير وصيا بهذا القدر ما لم يقض اقض  
 ديوني وانفذ وصاياي رجل آوهم الى رجل فقال الرجل اية اقبل وصيتك في تنفيذ وصيتك  
 بثلث المال ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الوصي لا ذلك فان لم يفوض الموحي قضاء ديونه الى  
 كان الوصي مكلما بجميع امور الميت ثم قال مريض قال لصاحب له في سفرات وصيبر في ان تشتري لي  
 كفتا وتعمل متاعا الى ورثتي فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية او لم يقل اذا سلمت  
 فانت خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه ديون وقد آوهم بوصايا قال ابو حنيفة رج  
 هو وصي في كل شيء رجل آوهم الى رجل وجعله معه شاة ان يخرج منها خرج قال هو مانر له  
 ان يخرج منها مئة شاة رجل آوهم الى رجل وقال ان حدث به حدث الموت فاعلان آخر بعد  
 او قال هو وصي ما لم يبلغ ابنه فاذا بلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول ادراك الامن اوله بل  
 ولا يجعل القاخير معه وصيا اخر في قول ابي حنيفة رج وقال ابو يوسف رج هو كما امر واستشاره  
 جاز وهكذا قال الحسن رج اذا آوهم الرجل الى فلان مادام ابنه فلان صغيرا نازلا في بيته فهو وصي



دون فلان جازت. ولو قال اوصيت الى فلان في جميع تركته فان لم يقبل فلان آخره جاز  
 وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة ربح  
 الوصي هو الاول قدم الغائب اوله يقدم ولا يكون الثاني وصيا ماله يجعله القاضيه وصيا  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصي الى رجل وشرط ان يكون وصيا  
 ماله يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الارل يخرج من الوصية  
 بقدر وم الغائب. وذكر الكرخي ربح في مختصره ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قوله  
 ابي حنيفة ربح مما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح  
 ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد موت  
 الوصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضيه وصيا من الوصية وعن  
 محمد ربح رجل اوصي له ابنه الصغير فلان القاضيه يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج  
 الوصي الا بامر القاضيه. ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي جاز وينبغي للقاضي ان يجعله وصيا  
 مادام الابن صغيرا فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضيه وصيا  
 رجل مات وترك اولاد اصغارا وله مال فقال القاضيه جعلت قوما فلانا في تركته لوارثه كان لفلان  
 ذلك ان يحفظ ماله وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا. ولو مات القاضيه او عزل  
 لا يبطل وكالة هذا الرجل. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيلا لورثته فلان يبيع لهم ما راي  
 ويشترى لهم ما راي ويفوق عليهم جاز ذلك ولهذا الوكيل ان يبيع ويشترى لهم وهو  
 على وكالته ان مات القاضيه او عزل وهو بمنزلة الوصي ولو قال القاضيه جعلت فلانا قوما  
 في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضيه او عزل وان مات  
 الامام بطلت. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيلا في تركته فلان يبيع ما راي ويشترى  
 ما راي لورثته ثم عزل القاضيه او مات بطلت الوكالة فربما بين قوله جعلته وكيلا وبين قوله

جعلته وكيل لورثته فلان ببيع لهم ويشترى. وذكر في الأصل اذا قل الاب وكيل ببيع  
 ضياع الصغير ومات المثل، وفي الصبي بطلت الوكالة <sup>رجل</sup> وصير الى رجل فجن <sup>صبي</sup> الى  
 بنوه <sup>مطبقا</sup> بنو بنو الخاضعين <sup>يُجعل</sup> مكانه وصيا للميت فان لم ينفذ المقاتل ذلك <sup>مما</sup> افاق  
 الوصي كان وصيا على المثل ولو وصي الى صبي او معقوه او مجنون مطبق لم يجز افاق بعد ذلك  
 او لم ينفذ. وفي ركاياه الاسل اذا وكل مجنونا ببيع ماله تم زال جنونه كان على وكالته. <sup>رجل</sup> وكل  
 بنصيب بعض ولد الى رجل وينصيب البعض الى رجل آخر فمما يشتركان في الكل. ولو وصي  
 الى رجلين <sup>رجل</sup> والى احرابان يعق عبد او ينفذ وصيته فمما وصيان في كل بيت في قول ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد، <sup>رجل</sup> كل واحد منهما وصي على ما سعى له لا يدخل الاخر معه. وكذا <sup>صبي</sup> الوصي  
 بماله في بلد كذا الى رجل وميراثه في بلدة اخرى الى آخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل <sup>رجل</sup> اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنته  
 او جعل احدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل رجلا آخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرطا ان لا  
 يكون كل واحد منهما وصيا فيما وصي الى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن  
 شرطا ذلك فحينئذ يكون المسئلة على الاختلاف والفنوع على قول ابي حنيفة <sup>رجل</sup> وصي  
 او وصي الى وارثه جاز فان مات الوصي بعد موت مورثه ووصي الى رجل اخر ان هذا  
 الوارث الذي وصي اليه جعلتك وصيا في مالي وفي مال الميت الاول الذي انا وصيه  
 فان الوصي الثاني يكون وصيا في الترتين جميعا. ولو ان هذا الوارث الذي وصي  
 قال للثاني اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصيا في الترتين معدا. ولو قال  
 هذا الوارث للثاني اوصيت اليك في الترتين عن ابي حنيفة <sup>رجل</sup> انه وصي في الترتين  
 جميعا. والى صاحباه <sup>رجل</sup> هو وصي في تركة الميت الثاني خاصة فريض خايط جماعة  
 وقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد وفاتي فان قبلوا صاروا اهلهم او صياعا وان سكتوا مات



الوصي ثم قبل بعضهم فان كان القابلين اثنين واكثر كانوا اوصياؤه يجوز لهم تنفيذ وصيته  
 الميت فان قبل واحد من الجماعة يصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له تنفيذ وصية الميت  
 مالم يرفع الامل الى اكم فيقيم الحاكم معه آخر ويطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه  
 لان هذا بمنزلة مال الوصي الى رجلين فلا يتفردهما بالتصرف <sup>بما</sup> جعل الوصي الى رجل واحد  
 في قد فجاز ذلك ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه ماله ذكر في الاصل ان الوصية  
 باطلة قالوا معناه يخرج القاض من الوصية <sup>و</sup> وحي الحسين عن ابى بصير اذا اوصى  
 الى فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج من الوصي ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق  
 من لا ينبغي ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية تنفذ هذا الوصي <sup>الميت</sup> دين  
 وباع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرج القاضيه كان جميع ما صنع جائزا <sup>وازاله</sup> يخرج  
 القاضيه حتى مات او اصل تركه القاضيه وصيا على حاله ولو اوصى مسلم الى ذي نحر <sup>المكلف</sup>  
 من الوصية ويجعل مكانه مسلما فان قاسم الذي الوصي على الصغير قبل ان يخرج القاضيه  
 جازت قيمته قبل قسمة الوصي المسلم. <sup>الاب</sup> اذا كان مفسدا قال محمد بن يحيى  
 يسه على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يد محمد بن رجل اوصى الى عبد نيره ذبا  
 هذا العبد شيئا من التركة او قصد ان جازيعة وصدقة ولو اوصى الى عبد نفسه  
 فان كانت الورثة كلهم صغارا جازت الوصية في قول البيهقي في رج ولا يجوز في قول  
 صاحبيه رج ولو كانت الورثة كبارا وصغارا فان القاضي يخرج من الوصية وان كان  
 اكبرا كانت الوصية باطلة. ولو اوصى مسلم الى حربي ثم اسلم الحربي كان وصيا على ماله  
<sup>رج</sup> يمكن اذا اوصى الى مرتد فاسلم. ولو اوصى الى اقل فغن الوصي اليه جونا مطبقا قال ابو حنيفة  
 بنى القاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي حتى اتى الوصي كان وصي  
<sup>المرتد مال</sup> يلم ماله. ولو اوصى الى امة او مجنون مطبق لم يجز انان بعد ذلك او لم ينفذ ولو باع





مع وصية والنا في ان يكون على الميت دين واوصيه بوصية في الوجه الاول في الكتاب  
 الوصية ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة سفارا اما  
 بيع ماسو العقار فيجوز ايهل ماسو العقار يحتاج الى الحفظ وعيه يكون حفظ التمس  
 ايسر بيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني <sup>رح</sup>  
 ما قال في الكتاب قول السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار الا <sup>بإذن</sup>  
 ائمه ان يرغب الانسان في شرائها بصعق قيمتها ويحتاج الصغير الى ثمنها للفقراء <sup>يكون</sup>  
 على الميت دين لا وفاء له الا بثمنها او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها  
 الاذن العقار او يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان خراجها ومؤنها يربوا على غلاتها او كان  
 العقار حافوا او دارا يريد ان يعقروا يتداعى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير  
 الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض يبيع ماسو العقار فان كانت الحاجة  
 لا تشفع بماسو العقار يحل بيع العقار بمثل قيمته او بغيره يسير ولا يجوز بيع الوصية <sup>بغير</sup>  
 فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصية شيئا لليتيم لا يجوز شراؤه بغير  
 فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم سفارا فان كان الكل كبارا وهم حضورا لا يجوز بيع  
 الوصية شيئا من التركة الا بائعهم وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصية ولا يجوز بيع ماسو  
 العقار ولا يجوز اجارة الكل لان الوصية يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من <sup>الحفظ</sup>  
 اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار بمجال يهلك لولا بيعه فيستفيد من بيع العقار  
 بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او واحد منهم غائب وللباق  
 حضور فالوصية يملك بيع نصيب الغائب بماسو العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصية  
 يملك الاجارة لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز <sup>بيعه</sup>  
 في نصيب الحاضرين ايضا عند بيعه رجوعه عند صاحبه رجوع لا يجوز بيعه في نصيب الغائب <sup>هذا</sup>

إذا لم يكن للتركة دين. فإمكان عليه يستغرق التركة للوصية أن يبيع جميع التركة للدين  
 عرضا كان أو عقارا فإمكان الدين فليلا لا يستغرق التركة ملك الوصي المبيع بقدر  
 الدين عند الكل وإذا ملك ذلك يملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعند ما لا يملك  
 وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة فإن الوصي يملك المبيع بقدر ما ينفذ الوصية  
 عند الكل وإذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعند ما لا يملك ويؤا  
 في الورثة تسخير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة تعرض فان الوصي  
 يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة ربح. وإذ لا يجوز بيعه  
 في الكل. وعند ما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار. والأصل عند أبي حنيفة ربح أنه إذا ثبت  
 للوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية بيع الكل. ووصي وصي الأب يكون بمنزلة وصي الأب  
 وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الأب. ووصي وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد. ووصي  
 وصي الأماضي يكون بمنزلة وصي القاضية إذا كان عاما. وأما وصي الأم ووصي الأخ إذا ماتت الأم  
 وترك ابنا صغيرا أو وصت إلى رجل أو مات الرجل وترك ابنا صغيرا أو وصي إلى رجل يحق  
 بيع الوصي فيها سوى العقار من تركته هذا الميت ولا يملك بيع العقار لأنه لا يملك الاحتفاظ  
 وبيع ما سوى العقار من الاحتفاظ. ولا يجوز لهذا الوصي أن يشتري شيئا صغيرا إلا الطعام <sup>الكسرة</sup>  
 لأن ذلك من جملة حفظ الوصي إذا مات الرجل وترك أولا وصغارا وأبوا ولم يوص إلى واحد كان الأب  
 بمنزلة الوصي في حفظ التركة والنصف فيها أي نصف كان. فإمكان على الميت دين كثيرا فإن  
 وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين. وكذا الرجل إذا أذن لابنه الصغير المهر  
 الذي يعقل المبيع والشراء فنصف الابن نصفه وركبته الديون ثم مات هذا الابن وترك ابنا  
 فان الأب لا يملك النصف في تركة لقضاء الدين. ووصي الميت إذا باع التركة لقضاء الدين <sup>والدين</sup>  
 غير محبط بجاز بيعه عند أبي حنيفة ربح ولا يجوز عند صاحبه ربح. فإن لم يكن في التركة دين يكون الورثة



صغير اضع القاضية كل الزكاة تغذي بيعه في قول الشيخ رحمه الله تعالى في قوله تعالى  
 لو لم يكن له اولاد لكان الوصية له واما ما في قوله تعالى ولو لم يكن له اولاد لكان الوصية له  
 ان يبيع الزكاة لولده وليس له ان يبيع الزكاة لغشاء الدين على الاولاد الصغار لولده فان  
 شمس الائمة الحلواني رحمه الله فائدة تحفظ من الحصاص واما محمد رحمه الله اقام الجور مقام ال  
 قاله الكتاب اذا مات الرجل ونزل وصيا واما كان الوصي اول من الاب فان لم يكن له وصي فالأ  
 اول ثم وتم الى ان قال فوصي الجور ثم وصي القاضي قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله بقوله الحصاص  
 صغير ورث ما لوله اب مسرف مبدد يستحق الجور على قول من يجوز ان لا تثبت المولاية  
 في المال الاب ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصيا  
 الذي لا اب له كان وصي القاضي بمنزلة وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا عاما في انواع كلها  
 فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه  
 لا يقبل التحصيل اذا وصي لرجل في نوع كان وصيا في الامع كلها وصي لبيت كان عا لا كافيا لا  
 للقاضي ان يرزله وان لم يكن عدلا يرزله وينصب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يرزله ولكن  
 يضم اليه كافيا ولو عزله ينزل وكذا لو عزل العدل الكافي ينزل كذا ذكر الشيخ الامام المعرف  
 بجواهر زاده رحمه الله وعند بعض المشايخ رحمه الله لا يرزل الكافي بعزل القاضي لانه مختار البيت فيكون  
 مقدما على وصي القاضي وذكر القدر رحمه الله ليس للقاضي ان يخرج وصي الميت من الوصية  
 ولا يخلعه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة او كان فاسقا او فاما الشر فيخرج به وينصب غيره  
 ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره هكذا ذكر في الاصل والطحاوي في شرحه ولم يذكر انه عزله  
 بل ينزل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا  
 القاضي ان يرزله وللوصي ان يودع مال اليتيم ويضعه ويبيع بمال اليتيم ويدفع مضاربة لوله  
 ان يفسد كل ما كان فيه خير اليتيم وكذا الاب وانما بلغ السيف وطلب ماله من الوصي مال الوصي

مناع مئ كان اذ لا قوله لا مئمين وان قال انفتت مائت عليك نص في تفتت  
 في تلك المدة ولا يبيل قوله فيما يكن بالظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات ابو  
 منذ عشر سنين وقال اليتيم مات ابي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن  
 واختلف المشايخ فيه تطل شمس الائمة السرخسي رح المذكور في الكتاب قول محمد رح  
 اما على قول بيوسف رح القول قول الوصي وهذه اربع مسائل اعدناها في الثانية لاذ ادعى  
 الوصي ان الميت ترك رقيقا فانفتت عليهم الم وقت كذا ثم ماتوا وكذب الابن قال محمد والحسن  
 بن زياد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي واجمعوا ان العبد لو  
 امياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذ ادعى الوصي ان غلاما لليتيم اتفق جاء به رجل  
 جله اربعين درهما ولا بن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول بيوسف رح وفي قول محمد  
 والحسن رح القول قول الابن الا ان ياتي الوصي بينة على ما ادعى واجمعوا على ان الوصي لو قل اننا  
 ربلا ليرد فانه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة لاذ ادعى الوصي ان الميت خرج ارضك عشر سنين  
 ابوة كل سنة الف درهم وقال اليتيم انما مات ابي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول  
 محمد رح لان الوصي يدعى تاريخا سابقا وهو ينكر وعنه قول بيوسف رح القول قول الوصي لان  
 يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل فان قلنا الوصي فوس  
 القاخير لاختيك الزمن هذا النفقة في ذلك كل شهر كذا فاديت اليه كل شهر منذ عشر سنين وكذب  
 الابن لا يبيل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا الوصي اذ ادعى شيئا من التركة نسيته فان كان  
 يقضربه اليتيم بان كان الاجل فاحتالا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقراض  
 كان ضامنا والقاخير يملك الاقراض واختلف المشايخ رح في الاب لا خلاف الروابن  
 عند يحنيفة رح والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاخير واذا ادعى الوصي مال اليتيم  
 لنفسه لا يجوز ويكون ذلك دينا عليه وعن محمد رح ليس للوصي ان يسفرض مال اليتيم في قول يحنيفة



قال محمد بن ربح <sup>وإنما</sup> أوجب الله لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء <sup>بأن</sup> لا بأس به. وأوجب الوصي  
 لأب مال اليتيم بدلين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسانا. وعن أبي يوسف ربح  
 أنه أخذ بالقياس. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الأب ذلك جاز  
 لأن الوصي لا يملك أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والامير يملك والرهن بمنزلة  
 القضاء. ولو قضى الأب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر  
 في الجامع الصغير إذا رهن الأب مال ولد الصغير بدلين نفسه وقيمة الرهن أكثر من الدين وملك  
 الرهن عند المرقن كان على الأب مقدار الدين لا قيمة الرهن وذكر شمس الأئمة الشريفة ربح أن الأب  
 والوصي يضمنان مالية الرهن وسوى بين الوالد والوصي. وعن أبي يوسف ربح ليس للوالد والوصي  
 أن يقضيا دينهما بماله الصغير فلا يكون لهما أن يرهنا. وعن بشر بن الوليد ربح ليس للأب أن يره  
 مال ولدا بدلين نفسه والظاهر أن للأب أن يرهنا استفسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس  
 ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن. وصح أحال بمال اليتيم أن كان الثاني  
 من الأول جاز وإن كان مثله لا يجوز. وللوصي أن يؤدي صدقة نظر اليتيم بمال اليتيم. وإن يخرجه عنه <sup>كان</sup> إذا  
 اليتيم موسى في قول البيهقي وأبي يوسف ربح. وفي القياس وهو قول محمد بن ربح لا يملك <sup>والن</sup>  
 فإن فعل كان صامنا. والوصي لا يملك إبراء غريم الميت ولأن محط عنه شيئا ولا يؤجله إذا لم يكن الدين  
 واجبا يصدق فأن كان واجبا يصدق مع المحط والتأجيل والإبراء في قول البيهقي ومحمد بن ربح ويكون  
 صامنا. وعند أبي يوسف ربح لا يصح ذلك ولا يكون صامنا. ولو صالح الوصي أحدا عن دين <sup>الميت</sup>  
 أن كان للميت دين على ذلك أو كان الخصم مقرا بذلك أو كان القاضيه علم بذلك الحق لا يجوز  
 صلح الوصي. وإن لم يكن على الحق بينه جاز صلح الوصي لأنه يحصل بعض الحق بقدر الإمكان. وإن كان  
 الصالح عن دين على الميت أو على اليتيم فأن كان للمدعي بينه على حقه أو كان القاضيه فضله بمحقة جاز  
 الوصي لأنه إسقاط بعض الحق وإن لم يكن للمدعي بينه ولا قضى القاضيه بذلك لا يجوز صلح الوصي لأنه لا يملك

منه روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
بعض مال اليتيم قال نصير روي لا ينبغي للوصي ان يخط فان اعطى كان ضامنا. وقال الفقيه ابو الليث

ان خاف الوصي المقتل على نفسه او اتلاف عقوبات من اعضاءه او خاف ان يأخذ من مال اليتيم فدفع اليه

شيئا من مال اليتيم لا يضمن ولا يجرؤ. على نفسه القليل او الكثير او علم انه يأخذ بعض مال الوصي ويبيع له

من المال ما يكفيه لا يسهه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع

المال اليه فلو ان السلطان او المتقلب بسط يده واخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما احتار <sup>الفقيه</sup>

ابو الليث روي عن محمد بن ابي الليثيم على جائز وهو يخاف على نفسه انه ان لم يستره يترغ المال منه فستر

بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مر بالمال قال ابو بكر بن الاسكاف روي ليس هذا

قال اصحابنا روي واما هذا قول ابن سلة وهو استحسن روي عن الفقيه ابو الليث روي عن ابي يوسف

انه كان يبيع للاوصياء المضاربة في اموال التباخي ولما روي ابن سلة موافقا لقول ابي يوسف روي ويروى واليه

اشار في كتاب الله تعالى لما السفينة فكانت لمساكين يعلوون في العرفاء روي ان ابي بصير اجار الغيب في مال اليتيم <sup>مخافة</sup>

اخذ للسلطان وصير انفق على باب القاضي من مال اليتيم في الخصومات فاعطى اياه من الامارة لا يضمن قال تشيخ

الامام ابو بكر محمد بن الفضل روي لا يضمن مقل را جارا مثل الغيب اليشير بما اريد على وجه

الرشوة كان ضامنا قالوا بذلك المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه روي

المال لاستخراج حق له على اخر رشوة الوصي اذا باع شيئا من مال اليتيم فبلغ اليتيم فابى المشتري

عن الغيب اخلف فيه المشتري قال بعضهم ان كان اليتيم مصلحا غيبه ففسد وقال المشتري انت جونا

ما اذ انك الوصي صرح وقر قال انت جرمي مالي عليك لا يبرأ وكذلك الموكل بالبيع ان ابرأ المشتري

عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقيه ابو الليث روي لا بد من هذا قول اصحابنا روي

بل يصح الا ببراءة الجاهل من الوصي بعد الباع ومن الموكل بالبيع سواء قال ابرأ تهدي

مالي عليك واما ان انت بري مما اذ انك وصي ومما باع وكيل فمما باع وواوحي الامارة روي



صفات فنزل سلطان جائر في داره فقيل له ان لا يغطي به شيئا استولي على الدار والمنازل فادع  
 شيئا من العقار قال لا يجوز صانعتها وصيها نفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليمه فان  
 والادب ان كان الصبي يبيع لذلك جاز ويكون الوجه ما حوّل. وان كان الصبي لا يبيع لذلك لا بد  
 للصبيان يتكلف مقدار ما يقرأ في صلواته. وينبغي للصبيان يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف  
 ولا على وجه التضييق وذلك يتفاوت بقله مال الصبي وكثرته واقل حاله في نظر ماله وما به <sup>ينفق</sup>  
 عليه قدر ما يلحق به وصيه يخرج في عمل اليتيم واستاجور دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من  
 مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استحسانا. وعن نصير روح للصبيان يأكل من مال اليتيم <sup>كسب</sup>  
 رواه اذ اذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الليث روح هذا اذا كان الصبي محتاجا وقال  
 بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابته وهو القياس. وفي الاستحسان لا يجوز له ان يأكل  
 بالعرف اذا كان محتاجا بقدر ما يتغذى من ماله ويصح ان يشتري لنفسه شيئا من تركه الميت ان لم يكن  
 للميت ورث لا صغير ولا كبير جاز. ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خيرا لليتيم جاز وكذا اذا باع  
 ماله من اليتيم ان كان خيرا لليتيم جاز. وهذا قول ابي حنيفة روح اما على قول محمد روح اذا باع ماله من اليتيم <sup>الوقت</sup>  
 مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال. وعن ابي يوسف روح فيه روايتان كان يقول لا يحل له ان  
 روح ثم رجع الى قول ابي حنيفة روح وفرضه شمس لاثمة السرخي روح الخيرية فقال اذا اشترى الوبي  
 مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بنجمة عشرة كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع مال نفسه من <sup>اليتيم</sup>  
 ما يساوي خمسة عشرة بعشرة كان خيرا لليتيم وقال بعضهم ان باع ما لنفسه من اليتيم ما يساوي  
 عشرة بثمانية يكون خيرا لليتيم وان اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية بعشرة يكون  
 خيرا لليتيم وهذه ثلث مسائل. احدىها هذه والثانية الاب اذا اشترى لنفسه مال ولد ان صغير  
 او باع مال من ولد الصغير ان كان ثرا للولد لا يجوز وان لم يكن ثرا للولد جاز. والثالثة ان اشترى  
 بالبيع او الشراء اذا اشترى لنفسه من مال الموكل او باع مال نفسه للموكل لا يجوز عند جميع <sup>سواء</sup>

كان خيرا وشرا ولو باع احد الوصيين شيئا من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند ابي حنيفة  
 ومحمد رح لان عندهما احد الوصيين لا يتفرد بالتصرف <sup>ان</sup> اقر الوصي يدين على الميت او بوصية كان باطلا  
 ولا يجوز للوصي الا جارة الطويلة في مال اليتيم كان الغبن الفاحش في السنين الاول <sup>الاب</sup> والوصي  
 يملك كل واحد منهما تزويج ابنته الصغير ولا يملكان تزويج عبد ولا تزويج امه الصغير من  
 هذا استحسننا الا رواية عن ابي يوسف رح والحي لما ذون لا يملك تزويج امته عن ابي حنيفة  
 رح ولا يملك تزويج امته من عبد عندهم جميعا ويجوز للوصي ان يكتب عبد اليتيم استمنا  
 وكذا الاب اذا كاتب عبد ولده الصغير حازا حصلا ولو ان الوصي اراد ان يبايع عبد اليتيم  
 ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الاصل  
 وكذا الاب والوصي ولو باع الاب او الوصي عبد للبيع ثم وهب الثمن من امته <sup>الميت</sup> في صحته  
 في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن مثله ونذر الميسئلة وان اقر القاضيه او الاب بقبض بدل الكتابة <sup>في</sup>  
 صح اقرارهما ان كانت الكتابة ثابتة بالبينة او كان القاضيه يعلم بها وان عرفت الكتابة باقرارهما  
 بان قال الوصي او الاب كاتبت وادي الى البديل لا يصدق اقرارهما بالعق ولو ان  
 المكاتب ادى المال الى الوصي بعد ما ادرك الصبي لا يصح ولا يعق اذا لادى وكذا الاب ولا يجوز  
 للوصي ان يعق عبد الصغير على مال وكذا الاب ولا يجوز للوصي ان يكتب اذا كانت الورقة  
 كبارا غيبا او حضورا لان الاب لا يملك ذلك وكذلك الوصي وكذلك اذا كان بعضهم صفا  
 وامرض الكبار يدين لك لان للكبار حق الفسخ فلو كان الكل كبارا فكتبه بعض الوارث كان الباقي <sup>حق</sup>  
 الفسخ وقبل على قول ابي حنيفة رح يجوز كتابة الوصي في البيع كمال الوبايع الوصي عقارا <sup>ان</sup> مشتركا بين الصغير  
 والكبار يصح البيع في الكل عند ابي حنيفة رح والاصح هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي  
 الموصيه له فيما سوا العقار ويمسك نصيب الصغير وان كان بعض الورقة كبيرا غائبا ولو قاسم الوصي  
 وفي التركة وصية لانسان والموصي له غائب لا يجوز قسمة الوصي على الموصي له الغائب ويكون للموصي <sup>ان</sup> يشارك



الورثة. ولو كان الورثة كلهم صغاراً قاسم الوصي الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلين

للورثة جازحة لو هلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشيء ولا يجوز للوصي أن يتجبر

لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل وبيع ضمن راس المال ويتصدق بالرجح في قول البيهقي <sup>رح</sup> ومحمد

وعند أبي يوسف رجح يسلم له الرجح ولا يتصدق بشيء. ولو وصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة

وليس له ان يولج نفسه من اليتيم. وليس للموصي ان يهب مال اليتيم بعوض وبغير عوض <sup>وكذا</sup>

الآب. ولو هب انسان للصغيرة فنعوض الآب عن مال الصغيرة لا يجوز وينبغي الواهب

حق الرجوع في الهبة. وكذا لو عوض الوصي من مال اليتيم. الآب او الوصي اذا اذن للصغير

او لعبد في التجارة مع الاذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون اذنا وان مات الآب والوصي قبل

بلوغ الصبي بطل الاذن. وان بلغ الصغير والآب والوصي حي لا يبطل الاذن ولو وكل الآب

والوصي ببيع مال الصغير والشراء للصغيرات الآب او بلغ الصغير ينزل الوكيل. القاضية

اذا اذن للصغير والمعتوق او لعبد هما في التجارة صحيح. وكذا لو جرح على عبد للمعتوق. ولو روى

القاضية عبد للمعتوق يبيع ويشري فسكت لا يكون ذلك اذنا. القاضية اذا رأى ان ياذن <sup>للصغير</sup>

او لعبد في التجارة فآب الآب او الوصي فآبا وهما يكون باطلا فان جرح الآب او الوصي بعد اذن القاضية

لم يصح جرحها. وكذا لو مات هذا القاضية لا ينجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاضية اخيرة <sup>عليه</sup> يتجبر

في تجر لا. ولاية هذا القاضية مثل ولاية الاول. وصية ببيع عقار ليقضه به دين الميت وفي

من المال ما يغني لقضاء الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجح هذا البيع لانه

قام مقام الموصي. رجل اوصى بثلث ماله وحطف صنوفاً من العقارات فباع الوصي من العقار صنفاً

للوصية قالوا لو ارث ان لا يرثه الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه وصية لرجح بعض

التركة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجح لا يجوز لما فيه من الغبن

للمسكين الاول صلوا مات وارث الى رجل هب الوصي محمد. بعض الورثة وما ع. بسر الزكاة فقط

دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد الا ان يكون بامر القاضيه وارث كبير باع شيئا من التركة  
 او من تقارب وقد بقى عليه دين او وصايا فاراد الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي  
 شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه وصاياه ويقض الدين لا يرد بيعه وصيه انفذ الوصية  
 من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل  
 ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وان كانت الوصية لله تعالى  
 لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وهو الوكيل بالشراء اذا اراد الثمن من  
 مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه  
 فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغیر الوارث واشهد على ذلك  
 متطوعا وكذا بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه واشترى الوارث الكبير  
 طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي  
 اذا ادى خراج اليتيم او عشر من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن وصيه الميت من مال نفسه قبل  
 قوله في ذلك ولو قسم الوصي التركة بين الورثة وكلهم صغار لا يجوز وان كان البعض كبارا وهم  
 غيب وصغيرا صر قسمه الوصي لا يجوز ولو كانت المورثة كبارا وكلهم بعضهم غائب فتقسم الوصية  
 مع الحاضرين وامسك نصيب الغائبين جاز وللوارث ان يقض دين الميت وله ان يكفنه بغير امر  
 الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت واشترى الوارث ثم علم  
 في الكفن بعد ما دفن كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبا اشترى الميت كفنا فعلم  
 بعيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطق فيرجع ان الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي  
 ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع لانه مشتري لنفسه والوارث والوصي يشتريان للميت لانهما يقومان مقام  
 الميت فكان لهما الرجوع بنقصان العيب غريب نزل في بيت رجل فمات ولريوس الى احد وتركه را هم قال  
 ابو القاسم رج يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا



ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه <sup>م</sup>وكذا لو تركه جارية لاسيما  
وعن محمد ربح اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض <sup>م</sup>مخوان يموت في بعض القرى  
او مات في الطريق فباع ونفقائه مناعه جازا لبيع <sup>م</sup>ويجوز للمشتري ان ينتفع بالمبيع فان جاء  
وارثه بعد ذلك ان اجاز البيع اخذ ثمنه وان كان المطاع قائما فان شاء اخذه وان شاء <sup>التمن</sup>لحق  
فان باعه بوكس كان له ان يضمه قيمته <sup>الميت</sup>ولو ان رجلا من اهل السكة تصرف في مال  
من البيع والشراء ولم يكن له وارث ولا وصي الا ان هذا الرجل لم انه لو رفع الامر الى القاضي  
فان القاضي ينصبه وصيا فاخذ هذا الرجل المال ولم يرفع الامر الى القاضي واصدح <sup>ح</sup>حكي  
عن ابي نصر الدوسي ربح انه كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن ابي بصير ربح قال سالت بشربن الوليد  
عن رجل مات بعض الاطراف فجاء وارثه وقال مات ابي وعليه دين وترك منوف اموال  
ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامه الهبة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفون  
القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فبيع المال حتى تقضى الدين  
قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن <sup>مات</sup>وعن ابي بصير ربح مات ودين غمائه وورثته ان فلانا  
وله يوص الى احد والتمالم لا يعلم تمام ذلك يقول لهم انتم انتم صادقون فقد جعل هذا وصيا قال  
رحل ذلك وجوت ان يكون وسعة <sup>ما يقدر</sup>وصيا كان اوصاده من امرأه اوصت بثلث مالها لوصلي رجل  
الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في ايدي الورثة هل يكون للوصي ان يترك ذلك في ايدي  
الورثة قالوا ان علم الوصي مزبانية الورثة انهم يخرجون الثلث جازله ان يترك في ايديهم  
وان علم خلاف ذلك لا يسعه ان يترك في ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل  
اشترى لو ان الدخيرة شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليبرج به عليه ذكر في النوادر انه ان <sup>الوصي</sup>ل  
يشهد عند اداء الثمن انه ادى الثمن ليبرج به فانه لا يبرج <sup>الوصي</sup>وفرق بين الوالد وبين الوصي  
اذ ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاستهاد والاب يحتاج لان العاقل من مال الوالد

انهم يقصدون الصلة والتبع فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا تزوج امرأة كانه ان لم يشهد  
 لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم يشهد عند اداء <sup>التمن</sup>  
 لا يرجع رجل وصي الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد ربح لا يتفرد احد الوصيين بالتصرف ولا يتفرد <sup>ف</sup>  
 احدهما الا باذن صاحبه الا في اشيا فان احدهما يتفرد بها منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين <sup>الميت</sup>  
 اذا كانت التركة من جنس الدين وثقيل وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين <sup>ف</sup>  
 النسيئة ودد الودائع والغضوب ولا يتفرد احدهما بقبض وديعة للميت ولا بقبض الدين <sup>ذلك</sup>  
 من باب الامانة ويتفرد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم  
 يتفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال اديون وبإجارة البتيم لعل يتعلم ويتفرد ايضا <sup>ببيع</sup>  
 ما يخشى عليه النوى والتلف ولا يدخل في الفواكه ونحوها ولو وصي الميت بان يصدق عنه <sup>بكذا</sup>  
 وكذا من ماله ولزمين الفقراء لا يتفرد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد ربح وعند <sup>ربح</sup>  
 يتفرد وان عين الفقير يتفرد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا وصي بشيء  
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا يتفرد احدهما بالشفقة وعند ابي يوسف ربح يتفرد  
 وان عين المساكين يتفرد بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجلين بان يذهبا هذه العين ولو <sup>يعين</sup>  
 الموهوب له عندهما لا يتفرد احدهما بذلك وان عين الموهوب له يتفرد احدهما عند الكل  
 وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية رجلان ادعى صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه  
 من امة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال ورث من اخ له من <sup>امه</sup>  
 او وهبه لغيره لا يتفرد بالتصرف في ذلك المال احد الابوين عند ابي حنيفة ومحمد ربح وعند  
 ابي يوسف ربح يتفرد والمسئلة الثالثة لقيط ادعاه رجلان كل واحد منهما ادعى انه ابنه فانه  
 يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند ابي حنيفة ومحمد ربح لا يتفرد احدهما بالتصرف <sup>وعند</sup>  
 ابي يوسف ربح يتفرد وهذا اذا وصي اليهما جلة في كلام واحد فان وصي الى احدهما ولا ثم لوصي



الى الآخر قال شمس الائمة المحلوي رحمه الله اختلف المشايخ فيه قال بعضهم <sup>منها</sup> يتفرق كل واحد  
 منهما بالتصرف وسوى هذا القائل بين هذا وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا <sup>ببيع</sup> شيئا  
 بعينه ثم وكل آخر بيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين يتفرق بالبيع ولو وكلهما جميعا  
 احدهما بالبيع وقال بعضهم لا يتفرق احد الوصيين بالتصرف في قول البيهقي ومحمد بن علي كل  
 ربه اخذ شمس الائمة الشيرازي رحمه الله رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين  
 وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلتك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الآخر جعلتك وصيا  
 في القيام بأمر مالي وجعل أحدهما وصيا لهذا الولد في نصيبه وجعل الآخر وصيا في نصيب ولد آخر  
 او قال اوصيت لفلان بتقاضي ديني وأمر مالي غير ذلك واوصيت لجميع مالي فلانا آخر نكل  
 واحد من الوصيين يكون وصيا في الأنواع كلها عند البيهقي وأبي يوسف رحمه الله كانه  
 اوصيا لهما وعند محمد بن يعقوب كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو أن رجلا اوصى الرجلين  
 فمات احد الوصيين على قول البيهقي ومحمد بن علي لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي ان رأى  
 القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعل وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر مكان  
 فصل وعلم قول أبي يوسف رحمه الله يتفرق الحي منهما بالتصرف كما في حال الحيوة وعن البيهقي رحمه الله في رواية  
 وهو قول ابن أبي ليلى ليس للقاضي ان يجعل اليه وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرفه اليه باطلا  
 القاضي ومدة ثلث مسائل أحدهما هذه والثانية اذا اوصى الرجلين فمات الرجل فقبل  
 أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر اومات أحدهما قبل موت الموصي وقبل الآخر عند البيهقي ومحمد  
 بن علي لا يتفرق القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رحمه الله يتفرق والثالثة اذا اوصى الرجلين ففسق  
 كان القابل للخيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ثم  
 العدل لا يتصرف وحده عند البيهقي ومحمد بن علي وعند أبي يوسف رحمه الله ان يتصرف  
 رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا وورثة فاقام رجل شاهدا

ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضية تقبل بنية هذا الرجل لانه اقام البينة على حقيقة وحقه في  
مبنى الغائب فيقتصر على الحاضر <sup>عند الغائب</sup> فصار اوصيين ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف  
في قول المجتنبه ومحمد ربح مال لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي يتقرب بها احد الوصيين فان حضر الغا<sup>يب</sup>  
بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليهما لا يكلف اعادة البينة وكافا وصيين <sup>وعند</sup> جميعا  
ابن يوسف ربح لا يكون الغائب الذي حضر وصيا مال بعد البينة وان حضر الغائب ومحمدان يكون  
وصيا كان القاضية بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم اليه الاول رجلا اخر جعل اوصي  
اليه رجلين ليس لاحدهما ان يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم <sup>يشترى</sup> وكذا لو كافا وصيين لليتيم <sup>يشترى</sup>  
احدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصي ما مورث بالتصرف على وجه النظر <sup>احدهما</sup> ولو تصرف  
على وجه النظر يتصرف به الآخر لا يقسمان مال اليتيم لما قلنا بيمينان لكل واحد منهما وصية فقسم الوصيان  
لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احد الوصيين للمال من الوجه الآخر رجل مات واوصى الى رجلين مجاء  
رجل وادعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضية لا يقبل <sup>دفعها</sup>  
ويضمنان ما دفعه المدعي لسوء الملب ولو شهد له اولا فامرهما القاضية بقضاء الدين فقضا<sup>دفعه</sup>  
لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد العاقلان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل المدعي ولا تقبل بعد<sup>الدفع</sup>  
وصية الميت اذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد ولو قضى دين البعض بغير الضمان<sup>ضمان</sup>  
كان ضمانا لغيره الميت فان قضى بامر القاضية دين البعض لا يضمن والغير لا يشارك الاول فيما<sup>قبض</sup>  
رجل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين واوصى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف  
لان احدهما لو تصرف باذن صاحبه في حيوتها جاز فكل ذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح  
رجل اوصى الى رجلين فمات وفي يده ودائع الانسان فقضى احد الوصيين الدائع من منزل الميت بغير وصية<sup>حصة</sup>  
او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين وبدون ائتمنية الورثة فهلك المال فيده فلا ضمان عليه ولو كان على<sup>الموت</sup>  
دين وله عند انسان ودية فقضى احد الوصيين تركه الميت وضاعت في دين لا يضمن شيئا ولو قبض احد<sup>دينه</sup>



يضمن حصه أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع يضاف الأهلاك على المال فلا يضمن استحقاقا  
 ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان ودبعة فدفع المستويح الوديعة الى وارث الميت <sup>فضاء</sup>  
 في يد كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان بشئ ضمن الوارث. وليس هذا  
 كاخذ المال من منزل الميت. ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ  
 من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مامون نفقة فالقاضي يأخذ المال من الغا<sup>ص</sup>  
 ويدفعه الى الورث وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع. وصيان للميت استاجر ذلك <sup>لها</sup>  
 حاملين يحمل الجبانة الى المقبرة والاخر حاضر ساكت واستاجر ذلك بعض الورثة كحضور الوصيين <sup>وهما</sup>  
 ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال. وهو بمنزلة شراء الكفن. ولو كان الميت او <sup>وصيه</sup>  
 بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجبانة ففعل ذلك احد الوصيين قال الفقيه ابو بكر  
 رح لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للأخر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة  
 فاشتري احد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة على المعطي. قال الفقيه ابو بكر رح احد  
 في هذا بقول البيهقي رحمه الله وذكر الناطق رح اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك <sup>الوصيين</sup>  
 الى المصطفى جاز. وان لم يكن ذلك في التركة فاشتري احد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري احدهما  
 الا باع الاخر. ولو ان ميتا وصى الى رجلين وقد كان باع عبد فوجد المشتري بالعبد عيبا فرده <sup>صب</sup>  
 كان لاحد مما ان يرد الثمن وليس لاحد ما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يودع  
 ما صار في يد من تركة الميت. ولو ان الميت او وصيه اشترى عبد وبالاعتاق فاحد الوصيين لا يتفر<sup>د</sup>  
 وبعد ما اشترى باكان لاحد مما ان يتيق من جهامات وترك ورثة فبلغ الورثة ان اباهم او صي<sup>ين</sup>  
 ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر المنتفع لا يجوز ولا يجوز فاذا جاز واجد العلم  
 المنتفع اذا دفع الوصيه الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع تركة  
 والده ولم يبق له من تركة والده عند من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم اذعه في يد الوصيه شيئا وقال هو<sup>ن</sup>

والذي وأقام البيعة قبلت ببيئته. وكذا لو أقر الوكيل أنه قد استوفى جميع ما ترك والده من المدين على الناس  
تم ادعى لابييه دينا على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلان يتصدقان عنه بالف درهم بعينها فغضب الوكيل  
من رجل الغاو تصدق بها عن المؤكل ثم ادعى الوكيل الف المؤكل مكانها ذكر في المنتقى أنه يجوز ذلك  
رجل اشترى لنفسه من مال ولد الصغير واستهلك مال ولد الصغير واغتصب حقه وجب عليه  
الضمان ذكر الخصاص روح انه لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لا يضر  
الصغير جاز ويصير قابضا. وعن محمد روح لا يصير قابضا هذا القدر الا ان يشتري لآبائه شيئا بمال  
الصغير عليه. وأجمعوا على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالافراز والاشهاد. وأجمعوا على ان  
الاب لو وهب لآبائه الصغير شيئا فقال قبضت هذا لآبائه فانه يصير قابضا لآبائه. وصي واحد  
ارض اليتيم مزارعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح ان شرط البذر على اليتيم لا يجوز  
لان الوصي يصير مواجرا لنفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول ابي حنيفة روح الا ان يكون خيرا لليتيم <sup>فان كان</sup>  
البذر من الوصي كانت مزارعة. وعند ابي حنيفة روح المزارعة فاسدة وصي استهلك مال اليتيم قال ابو القاسم  
روح يخرج من الوصاية ويجعل غيره وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصي. وعن ابي نصر المداوي روح  
اذا باع وصي القاضيه ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصي ينفق على اليتيم <sup>يطعمه</sup>  
مع ما رعى الله على قدر الدين الذي لليتيم عليه قال هذه كبيرة لا يحل له لانه استهلك مال اليتيم فلا يسقط <sup>الدين</sup>  
هذا الاطعام. وعن محمد روح اذا اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وضع مثل ذلك المال  
لليتيم لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فدهم المال اليه. رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلكم <sup>نشتما</sup> مالي حيث  
اولن شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل روح بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت  
ولو قال لهما جعلت ثلث مالي لهما لكان فقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاضيه وصيا  
اخر وان شاء قال للباقية منهما القسم انت وحدك. وفي قول ابي يوسف الاخر الباقي منهما ان يتصدق  
وحد. جد ربيع داري صغيرين لهما عليه حولة يخاف عليه السقوط وكل صغير وصي فطالب به اليه يصبر.



مرمرة الجدل روي الأخر قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه بعث القاضي أمينا حتى ينظر فيه فإن علم  
ان في شركة ضربة عليهم اجير الأبي ان بيني مع صاحبه قال وليس هذا كما باء  
احد المالكين لان تم الآية رضى بدخول الضرب عليه فلا يجير اما ههنا اراد الوصي ادخال  
الضربة على الصبر يحرم على ان يوم مع صاحبه رجل أو صبي لا رجلين ان يشتري باله من تلك ماله عبد  
بكذا درهما ولا حد الوصيين عبد قيمته أكثر مما سعى الميت الموصي فارد الوصي  
الأخر ان يشتري هذا العبد بما سعى الموصي قال أبو القاسم رحمه ان كان الوصي فوصى الأمر  
للحل واحد منهما ما جاز يشترى هذا الوصي من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد  
عبد من اجني وسلمه اليه ثم يشتري ان جمعا للميت هذا اصوب وصية باع ضيعة  
الميت من مفسد يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال أبو القاسم رحمه ان كان البيع بيع غيبة  
فالمعاني في ثل المشتري قلته ابا م فان اوفى الثمن ولا نفص البيع قال رحمه الله تعالى عنه  
في بيعه ان لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان البيع ممن  
هذا حاله يكون اسم هلاك لانه اذا أدى اليه من قبل ان يفضي الفايضة بطلان البيع لان بطلان  
البيع لان القاضي نصب ناظر اخصوصا للصغار وتمام النظر فيها قلنا وصية باع شيئا من مال الميت  
ثم طلب منه بالكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر ان اخبروا اثنان من اهل البصر والامانة  
انه باع بعينه وان قصه ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في الزيادة  
بسهى باكثر وفي السوق باقل لا ينفص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة  
وان كان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد رحمه اما على قولهما قول الواحد يكفي  
في الزيادة ونحوها وعلى هذا فيم الوقت اذا لم يستغل الوقت ثم جاء آخر ويزيد في الاجر وصية  
اي تركة الميت لا نفاذ وصية الميت فمحمد المشتري الشراء فخلقه القاضي فخلف الوصي يعلم انه كما  
اراد اليه في الدايه بعوا للوصي ان كنت صادقا فقد صحت البيع بينكما ويجوز ذلك وان كان

عليقنا الخطر وانما يحتاج الفسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على تراء الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقالة  
فيلازم الوصي كمالو تقايلا حقيقة واذا فسخ القاضيه لم يكن اقاله فلا يلزم الوصي رجل مات عليه دين  
مستغرق للتركة فجاء رجل وادعى على الميت ديننا وحضر الوارث قال بعضهم ان الوارث لا يكون  
حضما للمدعي لانه لا يرث شيئا وعامة المشايخ قالوا يكون الوارث حضما في دعوى الدين على <sup>الميت</sup>  
وان لم يرث فقبل بينة المدعي وان لم يكن له بينة واراد تخليف الوارث او تخليف  
غرماء الميت لا يستخلف الغرماء ولا الوارث ايضا وكذا لو حضر المدعي وصي الميت وادعى الميت ديننا  
اقام البينة قبلت بينته على الوصي فان اراد يستحلفه لا يستخلف وان لم يكن للميت وصي  
ولا وارث حاضر فان القاضيه ينصب وصيا ويسمع بينة المدعي عليه ولا يستخلف الوصي هذا  
اذا كانت التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبق للوارث شيء بعد الدين فان كان يبق بعد الدين <sup>شيء</sup>  
يكون الفاضل معلوما ظاهرا في يد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه ولو ادعى ديننا  
على الميت بحضرة الوارث فاقر الوارث بالدين فاراد المدعي ان يثبت الدين بالبينة  
ولا يكتب باقراره قبلت بينته وكذا لو اقر جميع الورثة بالدين واقام المدعي بينة على الدين قبلت  
بينته حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيظهر في حق الورثة وفي حق غريم آخر لو ظهر بعد ذلك امرأة  
تألت زوجها في مرض موته الى من تسلم اولادى فقال الزوج اليك واسلمك الله تعالى نصير  
رح نصير المرأة وصيا للاولاد وكذلك مريض قال لا خريتيما ردا بين فرزند مرايس هر كمن كان <sup>ذلك</sup>  
وصيا ايضا رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت  
عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا في المشاركة فيما قبضت <sup>منه</sup>  
قالوا كانت الالف المقبوضة قائمة بشاركوه فيها لان اخذ حادث فيحل الى اقرب الاوقات  
وه حالة المرض وان كانت المقبوضة هالكة لا شيء لغرماء الميت قبله لانها ما يصرف الا في الاوقات  
بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب اليضا ان في حال قيام الالف هو يدعى لنفسه سلاسة المعترض



والغرماء ينكرون ذلك وتاجعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر من هذه  
وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الظنمان فلا يصلح الظاهر شاهد لهم ، فقوم  
ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير روح ويبيع الوصي <sup>الغريم</sup> التركة من  
ثم يجحد الغريم <sup>الغريم</sup> الثمن فيصير ذلك قصاصا . وان كانت التركة ضامنا يودع المال عند الطريم ثم  
يجحد الودائع فيصير قصاصا . وصح شهد عندك عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف <sup>درهم</sup>  
حكى عن ابي سليمان الجواز جاني روح انه قال يسع للوصي ان يعطيه المال . وان خاف الوصي <sup>الغريم</sup>  
على نفسه وسعه ان لا يعطيه فيلله فان كان مال المدعي جارية يبيعها يعلم الوصي انها للمدعي  
وان الميت كان غصبها منه قال فان الوصي يدفعها الى المخصوب منه لانه لو منع يصير  
غاصبا ضامنا . وصي عليه دين الميت والميت اوصى بوصا يافير يد الوصي ان يخرج عن  
عهده ما عليه قالوا ينبغي وصيا الميت او يقضه ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك  
قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوى القضاء حين يقضه فيقول اقضه من مالي لا رجوع ما  
الميت حتى يصير ذلك قصاصا . وصح باع دارا ثم ادعى بعد ذلك ان الدار كانت بينه وبين  
الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة  
والرمة لا يقبل قول الوصي الا بينة وينصب القاضي محيا للميت حتى يقيم هذا المدعي  
البينة عليه شرطوا الكون اليد دليلا على الملك ان تكون متصرفه وذلك ليس بشرط  
في ظاهر المدعي خصوصا اذا شهدوا انها كانت في يد الميت عند الموت وصح ادعى على الميت  
دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده . قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عينا له  
مخرجه القاضي من يده . وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج عن الوصاية  
وقال الفقيه ابو الليث روح يقول له القاضي اما ان تبرئه عن الدين الذي تدعي وتقيم البينة  
عليه حتى تسقو في الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقيم البينة اخرجته عن الوصاية وعن

عن الوصاية وان كان له بينة <sup>على</sup> القاضى ينصب للميت وصياحة يقيم المدعى البينة <sup>عليه</sup>  
 ثم القاضى بالخيار ان شاء ترك الثاني وصيا وصارا <sup>الاول</sup> ولا خارجا عن الوصاية وان شاء رجع  
 الى الوصية بعد ما قضى دينه. وذكر الخضاف راجع ان القاضى يجعل للميت وصيا في  
 مقل الدين الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه  
 الفتوى القاضى اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة راجع انه يجعل القاضى معه غيره ولا يخرج به وقال  
 ابو يوسف راجع يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان  
 الاب حيا وخيف منه على مال ولد الصغير فان القاضى يخرج المال من يده <sup>اول</sup> فالوصي  
 ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فاذا اراد الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز  
 قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاه عن القبض لا يصح قبضه وصي عجز عن القيام <sup>بالميت</sup> بامور  
 فاقام القاضى وصيا آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادرا على القيام بامور الميت  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع هو وصي على حاله لا يحتاج الى الاعادة لان  
 القاضى ما اقام الثاني مقام الاول ليتضمن ذلك عزل الاول وانما ذكر ان القاضى اقام فيما  
 آخر وهذا لا يتضمن عزل الاول وصي اخذ مال اليتيم في حجره وانفق المال على نفسه ثم وضع  
 مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرّت المسئلة قبل هذا وعن  
 ابن مقاتل راجع لا يجوز للوصي ان يقبض في ذلك المال لليتيم فان اراد ان يبرأ يشتري لليتيم  
 ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للشهم هو وكان لليتيم على كذا فانا اشتريه هذا المال <sup>فيصير</sup>  
 قصاصا ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى ويجز بما فعل <sup>فيضمنه</sup>  
 القاضى وباخذ منه المال فيحنث بغيره فان لم يجد القاضى او يخاف من القاضى على المال  
 فيحنث بيشري لليتيم شيئا من مال نفسه وصي في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم نالوا <sup>لها</sup>



يدفع المال اليه اذ بلغ وظهر يشده في المال فان ظهر صلاحه ورشد جند يدين فله  
سفيها غير شيد لا يدفع اليه المالا في قولهم سالف المبلغ عشرون سنة فاذا بلغ هذا  
المبلغ عد ايجيفة رج يدفع اليه المال وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يدفع اليه <sup>المال</sup>  
ما دام سفيها رجلا مات وعليه الف لرجل والتميت على رجل الف درهم فقصه مديون  
الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ مما عليه وان قصه بغير الوصي وامر الوارث  
واذا اراد مد يونه للميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رج يقول عند القضاء  
هذا الف الي فلان الميت على من الف اليه لا على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك وكان قضاءه  
الف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قصه دين صاحب <sup>الوديعة</sup>  
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان يشاء جوزه قضاءه وان شاء ضمن المستودع <sup>وبسليم</sup>  
المقبوض للقابض ميت او صا الى امرأته وترك مالا والمرأة عليه مهرها ان تراء الميت  
صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصا صا لاها ظفرت بمجلس حقها <sup>وان لم</sup>  
يتراء الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصلا للبع وتسوقه صداقها من <sup>الثمن</sup>  
مد يونه مات ورب الدين وارثه او وصية كان له ان يرفع مقل رحقه من غير علم الورثة  
رجل مات عن اولاده الصغار ولم يوص الى احد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فانكح  
رجل على الميت دين او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يفيض الا بعد  
ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة المهر متلها يدفع ذلك  
اليها او قال الفقيه ابو الليث رج ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فذلك وان كان بعد <sup>ما سلمت</sup>  
نفسها الى الزوج يمنع عنها مقل وما جرت العادة بتجمله قبل تسليم النفس لان الظاهر  
انها لا تنسب نفسها الا بعد استيفاء المجل قال رض وفيه نوع نظر لان المهر كان واجبا  
بنكاح فلا يفيض <sup>سهيلا</sup> منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطلان ما كان ثابتا لكن يبيح <sup>للقا</sup>

ان الرجل اذا اراد ان يوصي بالثبوت بالبيت فان القاضى يحلفه بالله ما استوفيت منه شيئاً  
 ولا أبرأ منه يحلفه على هذا الوجه نظر الميت او الوارث الصغير فكل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه  
 رجل اوصى بان يخدم عبداً والديه سنة بعد موته ثم يعتق قال ابو نصر رح ان كانت الوصية  
 للاب والام فالوصية باطلة لانها لو جازت يستويان في الخدمة فيكون وصية للام بالولاية  
 على قدر ميراثها فتبطل ولو اوصى بذلك لوارثين يستويان في الميراث جاز ويكون سبيل  
 الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الليث رح وان تفاضلا في الميراث جاز لهما ونحوهما  
 على قدر ميراثهما لان اللفظ عند الاطلاق يشمل ذلك والوصية يجب تصحيحها ما امكن  
 الا ان يقول في وصية يخدمهما على السواء فيحدث تبطل الا ان يجزى الوارث يخدمهما  
 ثم يعتق والفتوى على هذا ذكر في الكعاب اذا اوصى بان يخدم عبداً جميع ورثته سنة ثم  
 قال جائز رجل اوصى له ابنه والى اجنبيه فاوصى بان يخدمه فامر الابن والوصي رح لا يحج  
 عن الميت ورفع اليه المال وخرج المأمور الى الحج ثم بدله فخرج عن بعض الطريق فانه يزعم  
 ما انفق على نفسه من ذلك المال تم صالح المأمور الابن والوصي على بعض ما دفع اليه فابراه  
 عن نفسه ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الصلح باطل في قول محمد رح  
 وعليه اراء ما خطا عنه واما في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان لم يكن له وارث سوى الابن جاز  
 بعد ان يكون الباقي من المال ما يحج به عن الميت فان كان مع الابن وارث اخر جاز الصلح  
 في حصة الابن ولا يجوز في حصة سائر الورثة وقال الشيخ القاضى الامام علي السغدري رح جواب  
 ابي حنيفة رح مشكل واما اجاز لانه هذا المال في الحقيقة مال الوارث لزوال ملك الميت  
 والانتقال الى الوارث واما بقية حكم ملك الميت لحاجة الميت فقبل ان يصرف الحاجة  
 الميت يكون المال مال الوارث فاذا حصل غرض الميت بقي المال على ملك الوارث ولهذا الورث



اول وصية التفتيد وصايا الميت من ذلك المال في يد الوصي يهلك من جميع المال اذا  
صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صلحا عن مال نفسه والله اعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي نظر المرن كان شريكا او جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع. <sup>لها</sup> <sup>نكاح</sup>

وتملك بالتقضاء او بالتسليم اما البيع الذي يثبت به الشفعة هو الجائر الذي يزيل

ملك البائع فان كان في البيع خيار فان كان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وان كان للحائز

اولهما جميعا فلا شفعة فيه ما لم يسقط الخيار وخيار الرؤية والعيب يمنع ثبوت الشفعة <sup>شفعة</sup> ولا

في البيع الفاسد وان انقل به القبض ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك

بغير بدل او بيد الغير بمال نحو الميراث والهبة والنكاح والاجارة بان جعل الدار اجارا ودية

الخلع بان اخذت المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص <sup>النفس</sup> في

ادني ادين النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يرتقا بضا فاذ انتقا <sup>بضا</sup>

وجبت الشفعة في اخذ الشفيع الدار بمثل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن فبقيمته

وان كان الهبة بفرض العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بثمن <sup>موجب</sup>

ان اراد الشفيع ان ياخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء

اخذ ما بثمن حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل ياخذها بالثمن الحال وان اراد <sup>الانتظار</sup>

الحلول الاجل بقيت كان طلب طلب الموائمة فانه يطلب بطلب الاشهاد فان لم يطلب ينتظر

حلول الاجل بطلت شفعته وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار ولم يطلب الشفيع طلب <sup>الاشهاد</sup>

بطلت شفعته والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والانثى في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا

العبد المأذون والمكاتب ومعتق البعض والخصم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم باق

اوصياء الاباء عند عدمهم والاجل دمن قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فاوصياء الاجداد

... من ماله من غير بيع ...

عند ما قلت الأنصباء أو كثر من باع داراً وهو شفيعها <sup>بذلها</sup> فلا شفعة له فيها باعها لنفسه أو كان  
وكيلاً في البيع أو فيما أوصى أو اشترى الأب داراً الولد الصغير وهو شفيعها كان له أن يأخذها  
لنفسه عند ما ولو اشترى الوصي لليتيم داراً لا يملك أخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى  
الأب داراً لنفسه وولد الصغير شفيعها ليس للصبي إذا بلغ أن يأخذها بالشفعة ولو باع  
الأب داراً وولد الصغير شفيعها كان للصبي أن يأخذها بالشفعة إذا بلغ ولو باع <sup>داراً</sup> المضارب  
المضاربة ورب الماشقة لاشفعتها فيها ولو باع المضارب داراً للمضاربة كان له أن يملك  
أن يأخذها بالشفعة بدار من المضاربة ويكون له خاصة ولو باع رب المال داراً له خاصة والمضارب  
شفيعها بدار من المضاربة فأن كان فيها ربح قلنا أن يأخذها لنفسه بالشفعة وإن لم يكن فيها ربح  
فلا يأخذ وإذا بيعت الدار بحجب دار مشتركة بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة <sup>وتسليم</sup>  
أحدهما للشفعة يبيع في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل داراً وعبد المأذون شفيعها فأن كان  
على العبد دين قلنا الشفعة وإن لم يكن فلا شفعة له ولو باع العبد المأذون داراً والمولى شفيعها  
فإن لم يكن على العبد دين فلا شفعة للمولى وإن كان عليه دين فله الشفعة ولو باع المولى  
داراً ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة وأن باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة أيضاً  
ولو مات الشفيع لا يكون لورثته الشفعة وأن مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له <sup>الشفعة</sup>

### فصل في الطلب

طلب الشفعة ثلثة طلب الموائبة وطلب الاستهاد وطلب التملك أما طلب الموائبة فأنه إذا  
فزعنا التمتع بالبيع أن أخبر بالبيع رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل عدل فسكن هينئة ولم يطلب <sup>التمتع</sup>  
بطلت شفعته وإن أخبر بالبيع رجل واحد غير عدل أو امرأة أو عبد أو صبي ولم يطلب الشفعة  
لا يبطل شفعته في قولنا يجزئنا نرحم في قولنا صاحب ربح يبطل لأن الضرر هو للطلب <sup>وعندما</sup> هو العلم بالبيع



او عدم يحسن جبري واحد عد ٥٥ او لم يكن حرا كان او عبد صبي كان او بالعا وعند اي حيلة  
 يح شرط العلم احد شرط الشهادة وهو العد او العدالة وقد مر هذا في البكر اذا زوجت واغت  
 بالنكاح وسكت وروى هشلم عن محمد بن انه يشترط الطلب في مجلس العلم فان طلب في مجلس  
 وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفعته وبه اخذ الكرخي راج قال وهذا بمنزلة خيار الخيرة والاول  
 وقبول البيع وذلك يفي الى ان يوضح الاعراض في ظاهر الرواية يشترط الطلب نور العلم <sup>واختلفوا</sup>  
 في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طالبها واطلبها وقال بعضهم يطلب باللفظ  
 الماضي والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبت <sup>الشفعة</sup>  
 واخذها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول الطلب الشفعة  
 واخذها لان ذلك عدل قال وقوله طلبت الشفعة واخذتها يذكرون الحال عرفا لقوله بعث واشترى <sup>والصحيح</sup>  
 انه اذا طلب باللفظ بالماضي والمستقبل صح طلبه وهو اختيار ابي جعفر والفقهاء ابي الليث والشيخ  
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل راج وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل راج لو ان قويا <sup>قال</sup>  
 شفعة شفعة كان طالبا وكذا لو قال شفعة مراست مجواسم ويا فتم وقال بعضهم لو قال الشفع <sup>الشفعة</sup>  
 اطلبها واخذها بطلت شفعته لان قوله لا يغول بمحتاج اليه وعن بعض المشايخ راج اذا <sup>قال</sup>  
 الشفع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفعته كما لو قال  
 للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف امسيت وذكر الناطور راج اذا علم الشفع بالبيع  
 فقتل الحمد لله قد ادعيت شفعته او قال سبحان الله لا تبطل شفعته وكذا لو قال للمشتري  
 حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال كيف اصبحت او <sup>كيف</sup>  
 امسيت او قال الله اكبر او عطس صاحبه فشتمه ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو ساء شيئا  
 من الحوائج ثم طلب تبطل شفعته وقال الناطور راج على قباص قوله سبحان الله او كيف اصبحت <sup>او كيف</sup>  
 امسيت او قال للمشتري حين لقيه او قال اطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته <sup>وعن</sup>





للشفيع اشتريها بنفسه وسلم الشفيع الشفعة او سلمت لم ظهر له اشتريها لغيره قال محمد بن  
 شفعته وقال ابو حنيفة ربح لا تبطل وعليه الفتوى رجل صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد  
 ما خبر بالبيع فجعلها اربعاً روي هشام عن محمد بن ربح انه لا تبطل شفعته ولو جعلها ستاً بطلت شفعته  
 ولو كان في الاربع قبل الظهر فاخبر بالبيع فانها اربعاً لا تبطل شفعته ونكر الناطق ربح اذا علم بالبيع  
 وهو في التطوع فجعلها اربعاً او ستاً لا تبطل شفعته والصحيح انها اذا جعلها اربعاً لا تبطل ولو جعلها  
 ستاً تبطل ولو افتتح الاربع بعد الجمعة لا تبطل شفعته وان صلى اكثر من اربع بطلت شفعته  
 وكذا لو افتتح الركعتين بعد الظهر لا تبطل شفعته ولو افتتح التطوع بعد طلب الموائبة قبل  
 الانتهاء تبطل شفعته وبعد ما طلب الشفعة طلب الموائبة فورع له بالبيع يحتاج الى طلب  
 الاثهاد وانما يسع الثلث طلب الاثهاد لان الشهادة شرط بل يمكنه اثبات الطلب عند  
 محو الخصم فان كان الشفيع حاضراً في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضرة البائع والمشتري كفاه  
 ذلك عن طلب الثاني وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاثهاد فالمسألة  
 على وجه اكدان البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في يد البائع فالى ايهما  
 السبيع وطلب السبعة صح طلبة ولا يعتبر فيه الاقرب ولا الابعد لان المصر مع باعد الاطراف  
 لكان واحد الا ان يختار على الاقرب ولو طلب الشفعة فيميتئذ تبطل شفعته وان كان البائع  
 والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالى ايهما ذهب الشفيع الى البائع والدار  
 البائع او لا المشتري او لا الدار وطلب الشفعة صح طلبة وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والشفيع  
 في السواد او كان الشفيع مع احد المتبايعين في مصر واحد واحد المتبايعين والدار في غير مصر  
 الشفيع الا بعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفعته وان كان البائع سلم الدار  
 الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري واشهد صح طلبة وكذا لو لم يكن الدار في يد المشتري  
 وطلب الشفيع من المشتري صح طلبة وان طالب من البائع واشهد ان كان الدار في يد البائع صح طلبة

ر - ر - ر : ر - ر - ر حبيب الله تعالى ان يقول الشيعي المستر في حان لقيه

اطلب منك الشفاعة في دار استريتهم امن فلان اليه احمد محمد ودها كذا والثاني كذا والثالث كذا

والرابع كذا وانا تفعيها بالجواريد احد حد ودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا اصلها

ولا بد ان يبين انه متفجع بالشركة او بالجوار او في الحقوق ويبين الحدود لتعيين الدار معلومة

اذا احبر الشفيع بالبيع في جوف الليل فلم يقدر على ان يخرج للاشهاد فان اشهد حين اصبح

ضم طلبه لانداح من الاستها بعد ذر واليهود اذا اخبر بالبيع يوم السبت

فإن يطلب الشفعة تطلت شفعته لأنه غير معد في التأخير وكان لو كان الشفع في عسكر أهل

الخوارج او اهل البغ فخاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب بطلت شفاعة لانه

غير معدود ولو كانت الشفعة بالجوار وخاف الشفيع انه لو طلب الشفعة بالجوار عندنا في

لا يرى الشفعة بالجوار يطل شفعته فلم يطلب كان على صفتته ولو علم الشفع بالبيع وهو طابق

مكة تطلب طلب المواثبة ولم يقدر على طلب الاسماء فان لم يكن البائع والمشتري في

فانه يوكل وكيلا ليطلب الشفعة فان لم يوكل ومصر في الطريق فان وجد من يوكله بالطلب

ولم يוכל تبطل شفقتك وإن لم يجيد وكلاهما وحدهما يكتب كتابا على يديه ويوكل بالكتاب وكلاهما

فان لم يفعل بطلت شفعتہ وان لم یجد وکیلا ولا فی لا تقبل شفعتہ حتی یجد لانه معد ویراد<sup>۶</sup>

يبيعها شفيهان أحدهما حاضر فطلب الحاضر الاستغنة وقهر له القاضي ثم حضر الشميع الآخر

١٠ الشفيع الثالث يطلب الشفعة من الشفيع الذي قضى له القاضيه لان الذي قضى له القاضيه تام

مقام المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلما وجد ذلك نصف الدار نظامه لم يستحق بطلت

الا انصف بطلت شفعه وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعه في صف الدار

شفعتيها الان السكوت عن النصف الباقى تسليم الشفعة في النصف المسكوت بسطل

سُحُفُ الْمَسْكُوتِ وَأَذَا بَطَلَتْهُ الشُّصْفُ قَبِلَ فِي الْمَكَلِّ كَمَا ذَكَرَهُ الْكُتَابُ. وَفَكَرَ النَّاطِعُ بِحَرْفِ رَجُلٍ



دار فوجب الشفع فجااء الشفع وقال سلم لم نصفها بالشفعة فإني المشتري لا تبطل شفيعته وهو  
 الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقي وكذا لو قال الشفع أنا شفع هذا الدار  
 وسلم لم نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فإني المشتري لا تبطل شفيعته الوكيل  
 ببناء الدار إذا اشترى وقبض فجااء الشفع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار  
 إلى الموكل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح يصح طلبه وإن كان ذلك بعد ما سلم الوكيل  
 الدار إلى الموكل لا يصح طلبه. ولو أن الشفع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار  
 في يده أو لم تكن. الوكيل يطلب الشفعة إذا سلم الشفعة للمشتري جازع عند أبي يوسف <sup>رح</sup> وأبي يوسف <sup>رح</sup>  
 وهو بمنزلة تسليم الأ ب والحج شفعة الصغير رجل له شفعة عند القاضي فانه يقدم <sup>ض</sup> القا  
 إلى السلطان وإذا كانت شفيعته عند السلطان وامتنع القاضي عن احضاره كان الشفع على شفيعته <sup>لانه</sup>  
 ترك الطلب بعد ذلك رجل اشترى لابنه الصغير دارا وأب شفعها كاد الأب أن يأخذها بالشفعة  
 لأن الأب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز وإذا اذن يأخذ ويطلب يقول المشتري وأخذت  
 بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج إلا القضاء لو كان مكان الأب وصيا فالجواب فيه كالجواب  
 في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي <sup>ملك</sup> له الأب وعلى قول من لا  
 ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الأمر إلى القاضي <sup>ض</sup> حتى يصب  
 وصيا عن الصغير فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن إلى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم  
 إلى الوصي الشفع بالجوار إذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة إلا شقصا منها لا تبطل شفيعته لأن  
 ما بقى يكو الشفعة ابتداء فيبقى لبقائها الشفع إذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة <sup>لأنه</sup>  
 أو وهبها لا تبطل شفيعته لأن حق الشفعة لا يحتمل التملك بلفظ الهبة والبيع لأنها لا تصارف <sup>محلها</sup>  
 الشفع إذا ادعى بقية الدار المشفوعة فإنها لا بالشفعة تبطل شفيعته وإن طلب الشفعة  
 ثم ادعى بقية الدار المشفوعة فإنها لا يسمع دعوته لأن طلب الشفعة أولا أو أرمه بعدم الملك فلا يسمع <sup>دعواه</sup>

ولو تصرف المشتري في الأرض المشفوعة قبل أن يأخذها المشتفع بأن وهبها من أنفها وسلم  
أو تصدق بها أو أجزها أو جعلها مسجداً أو صلح فيها أو جعلها مقبرة ودفن فيها أو وقعها وقفاً <sup>مستحلاً</sup>  
لا تبطل شفعة المشتفع وله أن ينقض تصرف المشتري. وإن باعها المشتري من غير أن كان المشتفع <sup>بالحيار</sup>  
أن شاء أخذها بالبيع الأول وإن شاء أخذها بالبيع الثاني. ولو غرس المشتري فيها كرمًا أو شجرة  
أو بنى فيها بناءً أو غرس رطبة كان المشتفع أن يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة. وإن زرع <sup>المشتري</sup>  
فيها زرعاً في القيام له أن يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان يتوقف <sup>أن يستحق</sup>  
الزرع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشتري الرجل داراً وزرعها بالنقوش بنتيجة كثير كان المشتفع <sup>الحيار</sup>  
أن شاء أحد أو أعطاه ما زاد وإن شاء ترك. وإن حطه البائع شيئاً من الثمن كان المشتفع أن يأخذ  
بما وراء المحطوط. ولو زاد المشتري البائع في الثمن كان المشتفع أن يأخذ ما بدون الزيادة ولو  
تقابل البائع والمشتري لا تبطل الشفعة. وكذلك لو أنفسح البيع بينهما بمختيار شرط أو رغبة أو إكراه  
بالباع بعض القبض بقضاء القاضيه. ولو كانت الشفعة بالجوار فباع المشتفع داره التي تسحق <sup>بها</sup>  
الشفعة بطلت شفعتها. ولو أجز الرجل داراً مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدد والمستاجر  
شفيعها ظل أبو نصر يرحم يجوز البيع بين البائع والمشتري ولا يقدر البائع على تسليم الدار إلا برضا  
المستاجر وإجازته فإن طلب المستاجر الشفعة كان طلبه إجازة للبيع فيبطل الإجازة وله الشفعة <sup>وهو</sup>  
بمختلف ما إذا باع الدار وضمن المشتفع الدار للمشتري أو ضمن الثمن للبائع فإنه لا يكون له التمسك  
لأنه تعلق جواز البيع بضمانه فصار المشتفع بمنزلة البائع فلا يكون له الشفعة. أما ههنا <sup>ج</sup> ببيع  
جائر قبل إجازة المستاجر فلا تبطل شفعته بإجازته. وإذا طلب المشتفع طلب الموانسة والاستهاد  
ولم يشتري أن يسلم إليه الدار فإنه يرفع الأمر إلى القاضي ويطلب منه التملك ولا يملكها المشتفع إلا بقضاء  
أو رضاه حتى لو بيعت دار أخرى بجانب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للمشتفع بالشفعة ثم دفعها إليه لا يكون  
لهذا المشتفع أن يأخذ الدار الثانية بالشفعة لأن المشتفع لم يكن جارا للدار الثانية بمقتضى قضاء القاضي



وكذا جعل الشفيع داره التي يستحق بها الشفعة مسجداً ووقفها وقفاً مستملاً وحبها مقبرة  
ثم فضله بالشفعة فإنه لا يكون شفيعاً للدار الثانية لأن قيام المالك له فيما يستحق به الشفعة <sup>شرط</sup>  
دفع القضاء والسجد والوقف المستعمل بمنزلة التنازل عن ملكه. ولو أن الشفيع بعد طلب الموائمة <sup>والاستهاد</sup>  
لم يرفع الأمر إلى القاضي ان لم يتمكن من الرفع بمحض أو حبس أو منع مانع ولم يجد من يؤكل بالخصوص  
لا يظل شفيعه وإن لم يكن يرفع مع التمكن من المراجعة ذكر في الكتاب أنه على شفيعه ابدان وإن طال الزمان <sup>قالوا</sup>  
هذا قول يحنيفة ربح. واختلفت الروايات عن محمد ربح. في رواية إذا مضى شهر ولم يرفع مع التمكن <sup>يطلب</sup>  
شفيعه. وفي رواية إذا مضى شهر وثلاثة أيام. وفي رواية إذا مضت ثلاثة أيام ولم يرفع بطلت <sup>شفيعته</sup>  
واختلفت الروايات فيه عن أبي يوسف ربح أيضاً. والفتوى على أنه مقدّم بشهر. وإذا رفع الأمر  
إلى القاضي فإن القاضي لا يسمع دعواه إلا بحضرة الخصم فان كانت الدار في يد البائع بشرط السماع الداعي  
حضره البائع والمشتري لأن الشفيع يطلب القضاء بالمالك واليد جميعاً والمالك للمشتري واليد <sup>للبيع</sup>  
فيستلزم حضرتهما. وإن كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فاذا حضر الخصم وجاء أو ان الدار  
بعول فهذا المشتري داراً بلذا وأنا شفيعها ويقول له القاضي ابن الدار التي تريد شفيعتها بشي  
موصها واحد ودها لأن القاضي لا يتمكن من القضاء إلا بمعلوم والدار إذا لم تكن بمحضرها لا يضر معالوه  
الأنبياء الحدود فإذا بين الحدود يقول له القاضي بأي سبب تطلب الشفعة لأن أسباب الشفعة  
مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

### فصل في ترتيب الشفعاء

فلا فلا كتاب الخلط وهو الشريك في نفس البقعة أحق من الشريك أراد بالشريك هو الشريك هو  
الدار والشريك أحق من الجار والجار أحق من غيره وصورة هذا الترتيب منزل بين رجلين في دار مشتركة <sup>بين</sup>  
أحد هذين الرجلين وبين رجل آخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلا ظهور هذا المنزل داراً <sup>للدار</sup>  
أخرى تلك الدار في سكة أخرى فباع أحد الشريكين المنزل في الدار نصيبه من المنزل كان الشريك في المنزل

أما الشفعة من غير هذه شرائيد ونفس البقعة للبيعة فإن سلم هو الشفعة كان الشريك في الدار أو في الشفعة  
من الشركاء في السكة لأنه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فإن سلم هو فاهل السكة <sup>بالشفعة</sup> أحق  
لأنهم شركاء في الطريق فإن سلم اهل السكة كانت الشفعة للجار الملاصق وهو الذي <sup>ظهر</sup> على  
المغزل ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا لموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وفي التي تكون  
في الارض على هلاله لان الكردار نقل ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في الاراضي التي جازها <sup>مأم</sup> لا  
لبيت المال وكذا الاراضي الميان يهيه وهي التي يزرعها الأكره لا يجوز بيعها ولا شفعة فيها كبس  
المزارع منها التراب ويجوز بيع الكردار إذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا رجل أو ص بفضة  
داره لرجل بقرعها الأخر فبعت دار بجانب هذه الدار كانت الشفعة للموصى له بالريبة رجل أخذ أرضا  
مزارعة وزرع فيها فلما صار الزرع بقل انتشري المزارع الأرض مع نصيب رب الأرض من الزرع  
تم جلاء الشفع فله الشفعة في الأرض وفي نصف الزرع إلا أنه لا يأخذ بالشفعة حتى يركب <sup>لأن نصف</sup> الزرع  
الأرض مشغول بنصيب المزارع دار بينهما ثلث بيوت بيت في أول الدار ثم البيت الثاني  
بجانب هذا البيت ثم البيت الثالث بجانب الثاني في كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم <sup>بقية</sup>  
أكان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وأكان ابواب البيوت  
في سكة واحدة نافذة لاني الدار فإن بيع البيت الأوسط فالشفعة لأصاحب الأعلى والأسفل هما <sup>أو</sup>  
لأنهما جاران متلازمان أحدهما على اليمن والأخر على اليسار وإن بيع البيت الأعلى كانت الشفعة  
لأصاحب الأوسط لا غير لأنه جار وإن بيع البيت الأسفل كانت الشفعة لأصاحب الأوسط لأنه <sup>جار</sup>  
متلازم سكة غير نافذة فيها سكة أخرى غير نافذة بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة  
لأهل السكة السفلى لأنهم شركة في الطريق الخاص وهي السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا <sup>دار</sup>  
كانت الشفعة لأصحاب السككين جميعا لا مستوليهم في الشركة في الطريق وكذلك نهرا خاص  
شق منه نهرا آخر فبيع أرض على النهر المصري كانت الشفعة لأصحاب النهر المصري ولو بيع



ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهرين جميعا دار بيعت ولها بابان في سكنتين فانكنا  
 هذه الدار في القديم دارين باب احدهما في سكة غير نافذة قرب باب الاخرى والسكة الاخرى <sup>شترها</sup> مثلها  
 رجل ورفع الحائط بين الدارين <sup>بابه</sup> وصارت ارضا واحدة فلاحل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان  
 في تلك السكة وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين  
 في جميع الدار بالسوية انما يعتبر في هذه القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة رفعت <sup>لها</sup> لها  
 الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه <sup>السكة</sup>  
 وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يسد الطريق. وكذلك حين رفع الحائط <sup>لوقالوا</sup>  
 - علما هنا طريقا له العامة لان لهم ان يسدوا ويجعلوها كما كانت سكة وانصاهما دار طريق  
 هذه الدار في سكة نافذة بيع هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا للعامة وليس <sup>السكة</sup> لاهل  
 ان يمنعهم فلا شفعة لاهل السكة اما الشفعة تكون لدار الدار وان كان طريق هذه الدار <sup>خاصة</sup>  
 لاهل السكة ان يمنعهم والعامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل السكة. وكذلك  
 سائر السكك ان كانت في المخططة النافذة لا شفعة لهم فان احدثوا التقاد فلهم الشفعة  
 سكة غير نافذة اقصاها مسجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم هي سكة نافذة  
 وان كانت جوانب المسجد كلها بيوت الناس كانت الشفعة لاهل السكة وهذا اذا كان المسجد <sup>خطه</sup>  
 فان لم يكن خطه وبما احدها اهل السكة وجبت لهم الشفعة. وكذلك حكم السكك التي فاقصا <sup>ها</sup>  
 الوادي بجدار فهي سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي بمنزلة الطريق. علو رجل وسفل  
 لآخر وطريق العلو في السكة العليا الا السفل باع صاحب السفل سفله كان لصاحب العلو  
 ان يأخذ السفل بالشفعة لان السفل متصل بالعلو فكانا جارين. ولو انه طلب الشفعة <sup>فانهم</sup>  
 العلو قبل ان يأخذ او كان العلو منهد ما حين بيع السفل كان لصاحب العلو ان يأخذ الشفعة <sup>بالشفعة</sup>  
 في نول محمد ربح لان له حق النعل على العلو فياخذ بذلك. وقال ابو يوسف ربح اذا نهضم العلو <sup>له</sup> الشفعة

وإذا حب السفل يستفقه العاقل حق من الجار <sup>الذي</sup> قولاً بيمينه ربح إذا لم يكن للجار شركة في الطريق <sup>والسكة</sup>

بالخشية التي تكون له على حائط الغير له حتى وضع الخشبة لا غير يكون جاراً ولا يكون شريكاً. سكة

مسطيلة غير نافذة ينشعب منها زائفة مستطيلة غير نافذة بيعت داراً من الزائفة كانت السفعة لأهل <sup>الزائفة</sup>

لشركتهم فيطربون خاص <sup>وكان</sup> بيعت داراً من السكة العليا كانت السفعة لأهل السكة والزائفة جميعاً

لاستوائهم فالمرور في السكة العليا وكذلك في الطريق <sup>الساقية</sup> تنشعب منه ساقية لقوم باع رجل من أهل

أرض اقتربه من الساقية كانت السفعة لأهل الساقية وأن يبيع أرض على النهر الأول كانت السفعة لأهل <sup>هل</sup>

النهر والساقية جميعاً. قراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الساقية من الجانبين يبيع القراح <sup>جاء</sup>

شفيحان لهذا القراح أحدهما على يمين الساقية والآخر على شمال الساقية كانت السفعة لهما جميعاً

لأن الساقية من القراح وكانت من أجزاء القراح فكل واحد منهما يكون جدار للقراح وجدارها <sup>أرضها</sup>

مقاصير باع منها مقصورة معينة أو طائفة معلومة وللدار جار على جانب واحد منهما كان لهذا الجار <sup>الجار</sup>

الشفعة وإن لم يكن جار لتلك المقصورة ولا لتلك الطائفة لأن المبيع من حمله الدار فكان دار

جار للدار جار للمبيع. ولو أن الشفيح سلم سعفه ثم أن المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار

شفعة في المقصورة إذا لم يكن هو جار لتلك المقصورة لأن المقصورة بعد بيعها لم يبق من أجزاء

الدار. وكذا إذا اشترى بيتاً من دار والدار كلها للرجل واحد كان لجار الدار شفعة في البيت

وإن لم يكن هو جار لتلك البيت فلو أن الشفيح سلم السعة ثم باع المشتري البيت ذلك البيت

لم يكن لجار الدار شفعة في البيت. ولو أن رجلاً اشترى داراً في سكة غير نافذة ثم اشترى داراً أخرى

في تلك السكة كان لأهل السكة أن يأخذوا الدار الأولى بالشفعة لأن المشتري لم يكن شفيحاً وقت الشراء

الأول ثم صار هو شفيحاً مع أهل السكة في الدار لأن المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من أهل <sup>السكة</sup>

وذلك دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم فلجار الدار أن يأخذوا الثلث الأول إذا لم يأخذ

الشريكان ذلك الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الآخرين لأن المشتري شريك في الدار وقت شراء <sup>الثاني</sup> الثلث





بأن ما لم يقم المدعي بالبينة على ما ادعى وان نكل المدعي عليه لنزله الشفعة وان بالمدعي عليه  
في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار التي بين المدي حد ودها الان الدار التي في يد المدعي بطلب  
ليست له كلف المدعي اقامة البينة على ان تلك الدار التي في يده له فان اقام البينة على الملك  
يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بينة على الملك ولكن قال ان المشتري يعلم انها لحظ المدعي عليه  
ما علم ان الدار التي في يد المدعي بحسب الدار التي اشترى بها له فان حلف لا سبيل له عليه الا ان يقدم المدعي  
على الملك وان نكل نزله الشفعة وان قال المشتري اني قد اشتريت هذا الدار التي في يده فان  
بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعي بشراحي ولم يطلب الشفعة يقول القاضى للمدعي من  
هو هذه الدار فان قال المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري  
حين علمت كان القول قول الشفعين وان قال الشفعين علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري  
لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كالبراذن رجت فبلغها الخبر ردت فاخصها الى القاضى  
فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقالت ردت حين علمت كان القول قولها وان قالت  
علمت يوم كذا ورددت لا يقبل قولها ولو قال الشفعين لم اعلم بالشراء الا الساعة كان القول  
وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى لفني وال  
الشفيع طلبها كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حين لعبك ولو قيل للشفيع  
علمت فقال الصل او في يومى قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الابينة ولو ان رجلا ارى سمعه بالجوار  
رجل لا يرى الشفعة بالجوار فانكر المدعي عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله مالهذا  
ذلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ولا يحلف بالله مالهذا قبلك سمعته في هذه الدار لا  
على هذا الوجه يحلف بالله بناء على مدعيه فيقول حق المدعي ولو ان دارين ملكتين لرجلين فصد



صاحب الدارين والمخاطب الذي يلي جاره على رجل بما تجتهد من الأرض وقبض المصدق عليه ثم يبيع  
 داره من المصدق عليه ذكر الناظر روح انه لا يبيع الجار شفعاً فان طلب الجار من المشتري بالله ما <sup>فعل</sup>  
 صاحب الدار فذلك ضرراً او فراقاً من الشفعة على وجه النتيجة كان له ذلك لانه لو ادعى عليه صحة لواقربه  
 لزمه ويحلف فان حلف لا شفعة له وان نكل كان له الشفعة لانه اقرب جار ملازق رجل اختري  
 من رجل غرض او دار بقدر كثير فاختري تسعة اعشارها بقدر قليل كان الجار الشفعة في البيع الاول دون  
 الثاني لانه بالبيع الاول صار شريكاً في نفس البقعة فيكون موافقاً من الجار في البيع الثاني فان اراد الشفع  
 ان يحلفه بالله ما اردت لذلك ابطال الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح لا يحلفه  
 على هذا الوجه لانه لو اقربه لا يلزمه شيء لكن لو اراد ان يحلف المشتري يحلفه بالله ان البيع الاول ما <sup>كان</sup>  
 نتيجة كان له ذلك لانه ادعى عليه صحة لواقربه يلزمه مكانه ان يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكره الاصل  
 ان الشفع اذا اراد استخلافه انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك اي اذا ادعى لمن البيع كان نتيجة  
 رجلاً نبيعاً فطلب الشفع الشفعة بحضرة البائع والمشتري فقال كان البيع بيننا بيع <sup>ملا</sup> معاً  
 وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح فيما لا يصدق ان على الشفع  
 الا ان يكون البيع بقدر لا يباع مثل ذلك البيع بذلك الثمن لقلة في يكون البيع بيع معاملة ولا يكون <sup>للشفع</sup>  
 فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال للبائع بعت معاملة  
 وقال المشتري لا بيل كان البيع بيع رغبة ان كان البيع ثمن لا يباع مثل ذلك المبيع بمثل ذلك الثمن لقلة  
 كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف  
 بينهما وبين الشفع وقال الفاضل الامام على السعد راجح وان باع بمالا يباع مثله لا يصدق ان على  
 الشفع ايضا لان هذا قول العوام ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع به مثله لا يجوز رجل يشتري داراً لابنه  
 المسعر فاداب الشفع ان ياخذ الثمن واخلفا مع الشفع في الثمن كان القول قول الاب <sup>ينكر</sup> لانه  
 من الشفع مما ادعى من الثمن ولا يمين على الاب لان قلته الاستحسان في الاقرار والواقف الاب بما ادعى الشفع <sup>اقراره</sup> لا يبيع





إلى الكل وإن كان الوكيل المسلم إلى الموكل يبيع الطلب منه وهو خصم <sup>وقال الشيخ</sup> الإمام أبو بكر محمد بن  
 الفضل رح والقاضي الإمام علي السغدري رح <sup>الطلب منه</sup> صحيح <sup>لأنه</sup> في حكم الحقن عاقد نفسه <sup>فكان</sup>  
 بمنزلة المشتري يكون حصما في طلب الشفعة كانت الدار في يد أولئك رجل اشترى دارا بالكونة  
 بكر خطه بغير عنه فحاصه الشفع إلى القاضي بمرور الدار بالكونة أو بمرور قرض القاضي له بالشفعة ذكره النوار فكانت  
 قيمة الكوة للواضعين سواء أعطاه الشفع الكريهية قضى له بالشفعة وإن كانت القيمة متساوية <sup>منه</sup>  
 فإن كان الكوة الموضع الذي يريد الشفع أن يعطى على قيمة ذلك إلى الشفع يعطيه حيث شاء وإن كان <sup>أرض</sup>  
 ورضى المشتري بذلك فذلك يعطيه الشفع حيث شاء وأن لم يرض المشتري بذلك أعطاه الشفع <sup>في الموضع</sup>  
 الذي يكون قيمة الكوة فيه مثل قيمته في موضع الشراء رجل اشترى أرضا بمائة درهم وربع منها التراب <sup>والشفع</sup>  
 التراب بمائة درهم ثم جاء الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح يأخذ <sup>الشفع</sup>  
 الأرض بنصف الثمن وهو خسون درهما يقسم الثمن على قيمة الأرض قبل دفع التراب وعلى قيمة التراب  
 المرفوع ثم يترك عن الشفع قيمة التراب وقال القاضي الإمام علي السغدري لا يطرح عن الشفع <sup>بنصف</sup>  
 الثمن وإنما يطرح عنه بحصة النقصان فلو أن المشتري كثر الأرض بعد ما دفع منها التراب فأعادها  
 كما كانت قبل أن يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الإمام أبو بكر رح يقال للمشتري أرفع من الأرض  
 بقدر ما أخذت فيها ثم يكون الجواب فيه على ما قلنا المشتري إذا شفع إلى الشفع واستعمله شهرانا <sup>معه</sup>  
 ثم رجع الشفع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفع إذا اختلفا في المهر  
 كان القول قول المشتري مع عينه وإن أقام البينة على ما ادعى يقضي ببينة الشفع في قول البيهقي ومحمد <sup>رح</sup>  
 بن أبي يوسف رح البينة ببينة المشتري <sup>وإن</sup> الشفع إذا أخذ الدار من البائع كانت عهده على البائع <sup>وإن</sup>  
 أخذها من المشتري كانت عهده على المشتري وللشفيع خيار رؤية وله أن يرد بالعيب وهو  
 بمنزلة المشتري في ذلك وإذا كان المشتري اشترى الدار على أن البائع يرضى من كل عيبها ولو كان  
 بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد الشفع إذا أخذ الدار

بالتسعة وبني فيها ثم استحققت الدار رجع الشفيع بالثمن على من أخذ منه الدار ولا يرجع  
 البناء على أحد بخلاف المشتري فإن المشتري كما يرجع بالثمن على البائع يرجع بقيمة البناء  
 أيضا الشفيع إذا وكل رجلا بأخذ الشفعة جان توكيله فإن قال المشتري بعد ما أثبت الوكيل  
 الشفعة أنا أريد يمين الشفيع أنه لم يسلم يقال له سلم الدار إلى الوكيل وأنت الموكل وحلفه  
 وهو كالموكل يقبض الدين إذا دعى المدعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين فإنه يومئذ  
 الدين إلى الوكيل ويقال له أنت الموكل وحلفه على ما يدعي رجل اشترى دارا بالجياد ونقد الزيد  
 فتجوز به البائع فإن الشفيع يأخذ بالجياد لأنه اشتراه بالجياد رجل اشترى أرضا بمائة  
 درهم وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها إليه المشتري بمائة درهم ثم أقر المشتري  
 نقد الثمن للبائع فذهب له البائع منها خمسة بعد أخذ المائة فعلم الشفيع بالهبة ليس له أن يسرد  
 من المشتري من الثمن ولو أن البائع ذهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمستأله  
 كان للشفيع أن يسترد من المشتري ما ذهب له من البائع لأن هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن حط والخط  
 باصل العقد فكان للشفيع أن يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع أما بعد قبض الثمن هبة  
 ليس بحط بل هو تملك مبداً كله وذهب له مالا آخر الوكيل بالبيع إذا باع الدار بالف ثم إن الوكيل حط  
 عن المشتري مائة من الثمن صح ويضمن قدر المخطوط للأخر ويبرأ المشتري عن المائة ويأخذ الشفيع الدار  
 الثمن لأن حط الوكيل لا يلحق باصل العقد رجل اشترى نصفاً شاعياً من دار وأجرها لشعياً ثم إن المشتري  
 فاسم البائع وحضر الشفيع فأنكفت القسمة بقضاء القاضي فإن الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له  
 القسمة وليس له أن يبطل القسمة رواية واحدة وإنكفت القسمة بغير قضاء هل أن يبطل القسمة  
 روايان والصحيح أنه لا يبطل وله أن يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو أن رجلين اشترى داراً وهما  
 شفعان ولهما شفيع ثالث أيضاً فاقسم المشد بان ثم حضر الشفيع الثالث كان له أن يبطل القسمة كانت  
 قضاء أو بغير قضاء رجل اشترى داراً ولها شفيعان أحدهما غائب فطلب الحاضر الشفعة فقضى له القاض



تم جاء الشفع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي تضر له القاضيه من المشتري لا الشفع

الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفع الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب الشفعة <sup>شفعتهما</sup> <sup>لا يستحق</sup> لا النصف بطلب شفعتهم وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة من النصف بطلب <sup>شفعتهما</sup>

لان كل واحد منهما لما ربطه الكل بطلت شفعتهم في النصف الذي لم يربط واذا بطلت شفعتهم <sup>في النصف</sup>

يبطل في الكل بطل باء دراهم في الجارة رجل والمستاجر شفيعه بان البيع في حق البائع والمشتري

وتوقف في حق المستاجر بان احاز المستاجر البيع فخذ البيع لروا ما يوجب الوقف ويكون

للمستاجر ان يأخذ الدار بالشفعة وهو بخلاف ما لو باع دارا على ان يغفل فلان بالتمن

او بالدره ونلان شفيع الدار فكل الشفع بطلت شفعتهم لان الكفالة اذا شرطت في البيع

كان تمام البيع بالكفالة فصير الكفيل بمنزلة البائع اما ههنا البيع كان تاما جازا بين البائع <sup>المشتري</sup> و

فلا يصير المستاجر بالاجارة بمنزلة البائع فلا يبطل شفعتهم ولو ان المستاجر لم يجر البيع ولكنه

طلب الشفعة كان طلب الشفعة قسما للاجارة رجل اشترى دار فحضر الشفع واراد ان يأخذ الدار

فقال المشتري احدثت فيها هذا البناء وقال الشفع لا بل اشتريتها مبنية كما هي كان القول قول <sup>المشتري</sup>

وان اقاما الدينة كانت بينه الشفع اولا وكذا لو اشترى ارضا فحضر الشفع فاراد ان يأخذ <sup>الدار</sup>

وفيه اشجارا واختلفا على هذا الوجه وانما يكون القول قول المشتري اذ الركن مكن باظهار وانكا

مكن باظهار بان قال حدثت فيها الاشجار الان لا يقبل قول المشتري وان قال اشتريت منذ <sup>عشرين</sup>

يوما واحدت فيها الاشجار قبل قوله اذ ادين وقتا لا يكتبه الظاهر وان قال المشتري اشتريت

البناء بمائة درهم ثم اشتريت الارض بعد ذلك او قال اشتريت الارض بدون البناء او لا ثم اشتريت

البناء بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صار مقصودا وقال الشفع لا بل اشتريتها معا في <sup>صفقة</sup>

واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع لان <sup>المشتري</sup>

نيكر الشفعة في البناء ليتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري <sup>ولو قال</sup>

المشتري وهب إلى البناء أولاً ثم اشترى الأرض من كان القول قول المشتري ويأخذ الشفع الأرض بدو  
البناء وكذا لو قال لشترت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفع اشترى الكل <sup>واحد</sup> بعقد  
كان القول قول الشفع استحسننا. وأن أقام البينة كانت البينة بينة المشتري <sup>رج</sup> قول أبي يوسف  
لأنه هو المحتاج إلى البينة وعلى قول محمد رج البينة بينة الشفع فإن ادعى المشتري أنه اشترى <sup>معاً</sup> الكل  
بعقد واحد وادعى الشفع أنه اشتراه متفرقا كان القول قول المشتري. وأن قال المشتري وهب لي  
هذا البيت من الدار بطريقه إلى باب الدار ثم باعني ما بقى من الدار بالف درهم وقال الشفع <sup>اشترى</sup> بكل  
كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت فيأخذ الشفع كل الدار غير البيت وطريقه  
لأن شاء بالف فإن جحد البايح هبة البيت كان القول قوله مع يمينه. وأن صدق البايح المشتري فيما  
قال كان البيت للموهوب له ولا يصد أن على إبطال الشفعة في الدار لأن شركة المشتري قبل شري الدار  
لا تظهر فحق الشفع بقولهما إلا أن يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شركاً في الدار فيقتد  
على الجار رجل اشترى داراً فادعى الشفع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول <sup>قول</sup>  
المشتري والبينة بينة الشفع. وإن لم يوقت شهود صاحب الشفعة يقضى بالبيت بينهما نصفين <sup>لاستوائهما</sup>  
في الحجة ويقضى ببقية الدار الذي أقام البينة على شراء كل الدار ولا شفعة لأحدهما على الآخر لأنه <sup>ثبت</sup> كذب  
سبق شراء أحدهما ولو اختصما في الدارين المتعلازين فاقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه <sup>الدار</sup>  
بالف منذ شهر واقام الآخر البينة أنه اشترى هذه الدار الآخر منذ شهرين يقضى للثاني بشري  
الدار الأخرى منذ شهرين كما شهدا بتهوده ويقضى له أيضاً بالشفعة في الدار الأخرى لأن جواره <sup>سبق</sup>  
على بيع الدار الثانية ولو لم يوقت شهوده يقضى لكل واحد منهما بداره ولا شفعة لواحد منهما <sup>وجعل</sup>  
كان البيعين كانا معاً ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر يقضى لصاحب الحق بالشفعة على الآخر

فصل فيما للشفيع أن يأخذ البعض ولا يأخذ

رجل اشترى أرضاً فأجرها من الحمار بالشرع أو دفعها فزارعة أو كان بينهما نخيل فذبح النخيل معاملة أو سا <sup>ومة</sup>



الجار بعد ما علم الجار بالشراء بطلت شفعة الجار لأن اقتداه على هذه التصرفات بعد العلم بها رضاء  
 منه بقراره <sup>شفعة</sup> المشتري فيبطل شفعته. ولو اشترى <sup>للشفيع</sup> بخلافه لم يقطع ثم اشترى الأرض بعد ذلك <sup>للشفيع</sup> لا  
 للشفيع في الخيل لأنه <sup>مقطع</sup> ثقيل وكذا لو اشترى الثمر ليجزها والبناء ليهلك ثم اشترى الأرض بعد ذلك كان  
 الشفعة في الأرض خاصة. ولو اشترى قربة فيها بيوت وأشجار ونخل ثم ابتاع الأشجار والبناء  
 المشتري بعض الأشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الأرض وما لم يقطع من الاستجار <sup>وما لم</sup>  
 يهدمه من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصته ما قطع من النجر وما هدمه  
 من البناء لأنه صار معصودا فأحد فسطا من اليمن رجل اشترى نهرًا بأصله ولرجل أرض في أعلى <sup>النهر</sup>  
 بجنبه ولأخر أرض في أسفل النهر إلى جنبه فلهما الشفعة جميعا في أصل النهر من أسفله إلى أسفله وكذا  
 القناة والبير والعين لأنها من العقارات وتشق بالشفعة. وكذا القناة معنوها في أرض <sup>للمهر</sup>  
 ماؤها أرض آخر فحجب أن القناة من مفتعها لا مصبها شركاء في الشفعة رجل له نصيب في نهر فهو  
 أحق بالشفعة من مجرى النهر في أرضه لأن الذي يجري النهر في أرضه جار وصاحب النصيب <sup>في النهر</sup>  
 شريك في المبيع فكان مقدما على الجار رجل له أرض كثيرة المون والخراج لا يشتريها أحد فباعها  
 من إنسان مع دار له فبمنها ألف وخسمائة بالف وخسمائة وللدار شفيع أن يأخذ الدار بالشفعة  
 ولا يأخذ الأرض قالوا كانت الأرض بحال يشتريها أحد من أصحاب السلطان قسم الثمن وهو ألف <sup>وخسمائة</sup>  
 على الله وعلى قيمة الأرض هي القدر الذي يشتريها أحد من أصحاب السلطان فيأخذ الشفيع الدار  
 بذلك أن يصير به المشتري. وأما كانت الأرض بحال لا يشتريها أحد من أصحاب السلطان ولكنه يبيع <sup>ها</sup>  
 فيظلل قيمة الأرض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها ثم يسلم الثمن على ذلك لأنه إذا لم  
 قيمة في الحال يستقر قيمتها في آخر الوقت الذي كانت متقومة و ذهبت رغبة الناس عنها رجل اشترى  
 دارين في موضعين مختلفين أحدهما بالشام والأخرى بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفيع <sup>سبعين</sup>  
 الدارين جميعا فإنه يأخذ الدارين وليس له أن يأخذ أحد الدارين. وإن اشترى الدارين <sup>صفعتين</sup>

فإذا اشتري من رجل واحد من الدارين كان له ذلك، وإن كان موثقا لهما أو بين جميعا من رجل اشتري من

من أن من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة واحدة فإذا أراد الشفيع أن يأخذ من رجل واحد قالوا <sup>طلب</sup>

الشفعة بحكم الشركة الطريق لا يأخذ البعض لأنه تفرق للصفقة من غير ضرورة، وإن أراد الشفيع

بحكم الجوار وجاره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا يمكن له ذلك، قالوا أصل أنه إذا اشترى عقار

في موضعين أو ستانين أو دارين في موضع متفرقة فأن كانت الصفقة متفرقة بأن اشترى كل

بصفقة على حدة والشفيع شفيع لهما بدارين له أو بدار واحدة فإذا أراد أن يأخذ بالشفعة أحدهما

ذلك، وإن اشترى بهما في صفقة واحدة فأن كان الشفيع شفيعا لهما جميعا ليس لهما أن يأخذ بالشفعة

أحدهما ولكن يأخذها أو يدع، وإن كان الشفيع شفيعا لأحدهما والصفقة واحدة اختلفت الروايات <sup>فيه</sup>

عن أبي حنيفة راجع في أحوال الروايات عنه وهو قول أبي يوسف ومحمد راجع فإنه يأخذ إليه هو شفيعها خاصة

وهو كما لو اشترى دارا وعبد صفقة واحدة فإن الشفيع يأخذ الدار بالشفعة دون العبد <sup>هنا</sup>

إذا كان الشفيع شفيعا لأحدهما فأن كان شفيعا لهما جميعا والصفقة واحدة فإنه يأخذها أو يدع

رجلان باع دارا مشتركة بينهما من رجل لرجل الشفيع أن يأخذ البعض وإن كان البائع واحدا

والمشتري اثنين فالشفيع أن يأخذ حصته أحدهما باعتبار جانب المشتري لا جانب البائع، <sup>الحسن</sup> وروى

عن أبي حنيفة راجع أن البائع إذا كان اثنين والمشتري واحدا كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما <sup>يعين</sup>

قبل القبض ولا يأخذ بعضه بعد القبض وهذا قول أبي حنيفة راجع الأول، أما في قوله الآخر يعتبر جانب <sup>المشتري</sup>

على كل حال قبل القبض وبعد سواء كان المشتري اشترا لنفسه أو لغيره بالوكالة، <sup>دار</sup> رجل اشترى

لرجلين فليس للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما من أن اشترى رجلان دارا <sup>أن</sup> رجل كان للشفيع

النصف، ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا فطلب الشفيع نصيب أحد البائعين لا يسأل

شفعته بذلك وله أن يأخذها كلها مقسومة كانت أو غير مقسومة

فصل في نصيب الشفعة والجوار في باطلها واسقاطها



رجل اشترى داراً بمائة دينار وظل الشفيع اشترى هذه الدار بمائة دينار وسلم في نصفها وأدفع نصفها  
 اليك فقال الشفيع نعم ان قال فعلت ذلك. <sup>أو تسليم الشفيع</sup> وذكر هذه المسئلة في كتاب الشفعة  
 وجماعها على ثلاثة اوجه. اما ان سلم الشفعة بالدرهم او ببعض منها بعينها. او ببعضها بغير عيناها <sup>او</sup>  
 سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل <sup>روايات</sup> وان قال سلمت لك الشفعة في نصف الدار وفيه  
 في رواية تبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا تبطل. وذكر في الجامع ما يدل على ان تسليم الشفعة في <sup>البعض</sup>  
 لا يبطل شفعته في الكل. وان صالح الشفيع من الشفعة على درهم بطلت شفعته ولا يجب المال  
 وان صالح على البعض المعين من الدار صح الصلح ويكون للشفيع نصف الدار ويقتضي النصف المشتري  
 ولو ان الشفيع قال للمشتري وقد اشترى الدار لغيره بالوكالة سلمت شفعتهما او سلمت الشفعة لك <sup>او قال</sup>  
 ذلك للبائع والدار في يد البائع كان تسليم الشفعة ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار للمشتري سلمت <sup>الشفعة</sup>  
 لك صح استحضانا. ولو قال سلمت الشفعة بسببك او لاجلك صح تسليمه قياسا واستحضانا فان قال <sup>للوكيل</sup>  
 بالتراعي بعد ما دفع الدار له للوكل سلمت لك الشفعة صح استحضانا. ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال  
 اجنيب الشفيع سلم شفعة هذا الدار للوكل فقال الشفيع سلمتها لك او عرضت عنها لك صح تسليمه قيا <sup>سا</sup>  
 واستحضانا. ولو قال الشفيع لاجنيب ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك او قال عرضت عنها لك  
 لا يصح تسليمه ولا يبطل شفعته قياسا واستحضانا. ولو قال لاجنيب سلمت الشفعة للموكل او قال وهبتها  
 للموكل او قال عرضت عنها للموكل لاجلك ونفقاتك صح تسليمه للأمر وتبطل شفعته. <sup>اجنيب</sup> ولو صالح <sup>الاجنيب</sup>  
 الشفيع من شفعته على درهم معاومة كان تسليمها ولا يجب المال لانه لو صالح المشتري من الشفعة على <sup>مال</sup>  
 بطلت شفعته ولا يجب المال وهو بمنزلة ما اذا صالح الكفيل بالنفس الطالب على مال لا يجب المال وهو بمنزلة <sup>عن</sup>  
 الكفالة في رواية ايجفرض بن يبر ولا يبر في رواية ابي سليمان ر.ج. ولو ان اجنيبا قال للشفيع اصلك على كذا  
 من الدار ثم على ان تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع لا يجب للمال على الاجنيب ولا يبطل شفعته. <sup>الشفيع</sup> ولو قال  
 البائع سلمت لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك ثلثه لا يبطل شفعته وان قال لاجنيب سلمت لك ثلثه

الدار <sup>التي</sup> يكون ذلك تسليمًا ولا يقبل شفعتها. وأن قال الشفيع المشتري سلبت هذه الدار <sup>من</sup> الشفعة  
هذه الدار لك أن كنت اشتريتها لنفسك وقد كان المشتري اشترىها لغيره لا يبطل شفعتها <sup>لأنه</sup> لا يملك  
التسليم بالشرط وتسليم الشفعة اسقاط يحتمل التعليق والمعلق بالشرط لا ينزل عند عدم الشرط  
ولو أن الشفيع قال للمشتري سلم لي نصف الدار بالشفعة فابى المشتري لا يبطل شفعتها <sup>وهو الصحيح</sup> وكذا  
لو قال الشفيع أنا شفيع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فسلم لك النصف الباقي فابى المشتري لا يبطل <sup>شفعتها</sup>  
ولو أن البائع والمشتري قالا للشفيع ابرأنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت الشفعة  
بطلت شفعتها قضاء ولا يبطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال لغيره اجعلني في محل ففعل ولم يعلم <sup>بما له</sup>  
فصله في القضاء بين أعماله عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ولو أن رجلاً اوصى بداره لرجل فلم يعلم به  
الموصي له ومات الموصي فبيعت داره بحسب دار الوصية ثم قبل الموصي له الوصية فلا شفعة للموصي له  
في الدار الثانية لأنه لم يملك الوصية قبل القبول فلا يكون جازاً للدار الثانية. ولو أن الموصي له مات <sup>قبل أن يعلم</sup>  
بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بعينها فادعى ورثة الموصي له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك  
لأن موت الموصي له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصار الوصية ميراثاً عنه لو رثته فإذا ثبت <sup>الملك</sup>  
للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار. وأما الخيلة في ابطال الشفعة ذكر الحضاف ربح فيه منها  
ما يكون ترهيداً عن طلب الشفعة. ومنها ما يكون ابطالا إما ما يكون ابطالا فنهان يهب البائع <sup>الدار</sup>  
للمشتري وليشهد على الهبة والمشتري يهب الثمن للبائع وليشهد عليها فلا يثبت الشفعة إذا  
لكل الهبة بشرط العوض إلا أن هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك  
التبرع كالأب والوصي وغيرها. ومنها أن يصدق بالدار على افسان ثم المشتري يتصدق بمثل الثمن على البائع  
وهي الهبة سواء إلا أن في الهبة للأجنبي يملك الرجوع وفي المصدق لا يملك. ومنها أن يهب جزءاً <sup>يُعا</sup>  
من الدار ثم يترافعان إلى القاضي الذي يبرم هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيحكم بحوزة الهبة ثم يبيع بقية الدار منه <sup>فيكون</sup>  
المعسوب له مفرداً على الجار ومنها أن يهب الدار بشرط العوض إلا أن هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة <sup>في الهبة</sup>



بشرط العوض اما في الروايات الظاهرة تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض <sup>فان</sup> لا يأخذ  
 الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار الاجزاء منها ويأخذ الواهب كل العوض <sup>الدار</sup> <sup>الدار</sup>  
 فلا تثبت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض قالوا انما تثبت الملك للموهوب له اذا قبض <sup>الكل</sup>  
 اما اذا قبض الكل لا تثبت له الملك ولا يقطع حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء <sup>ولا قضاء</sup>  
 يروي ذلك عن محمد بن نصاب فيكون هذا كالمبيع بشرط الخيار للبائع وثم لا تثبت الشفعة للشفيع <sup>في</sup>  
 حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل العتمة فان كان لا يحتمل العتمة كالبيت الصغير <sup>والنحو</sup>  
 اذا وهب منها جزءا معلوما شائعا جاز عند الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشرى  
 البناء او لا في صفقة ثم يشتري العرصه بقرن غال فلا تثبت الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب الشفيع  
 في اخذ العرصه بقرن غال فكان ترهيدا او كذا لو وهب البناء باصله ثم يشتري العرصه بقرن غال وكذا  
 في الكروم والاراضي وفي هذه الفضول اذا اراد الشفيع ان يجعلها للبائع او المشتري بالله ما فعل <sup>هذا</sup>  
 فراجع الشفعة <sup>اراه</sup> تخلف البائع ليس له ذلك لان نكولته لا يكون حجة على المشتري وان اراد <sup>تخلف</sup>  
 المشتري فذلك لانه يدعي عليه شيئا واقربه لا يلزمه ومن الحيلة ان يشتري سهمها معلوما  
 بقرن غال في صفقة ثم يشتري الباقي بقرن يسير فلا يرغب الشفيع فيما باع او لا لكثرة الثمن ويدونه لا <sup>يمالك</sup>  
 احد الباقي لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار بقرن غال ثم يبيع <sup>خذ</sup>  
 البائع بذلك الثمن بدلا اخر فلا يرغب الشفيع ان يأخذ الدار بالثمن لكثرة ولا يكون له ان يبيع <sup>خذ</sup>  
 بالمبدل الثاني لان الثاني بدل عن الثمن لا عن الدار وذكر الخصاص رج حمله لم يروها عن محمد بن وهب <sup>ان يدعي</sup>  
 ان الدار لابن صغيره في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يصلح الذي فيه الدار على ان يدفع اليه مائة دينار <sup>ولا يقول</sup>  
 انها من مال ابنه على ان يسلم الذي في يديه الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدار بطريق  
 المعاوضة فيبيع الملك للابن دون الاب الا ان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه <sup>لا يكون</sup>  
 كذا بياحرا لا بملوكه ان يشتري الدار من صاحبه الابن صغير لم يولد بالثمن الذي اتفقا عليه فيشتري <sup>السلوك</sup>

شراء من المولى يدعى ان الدرلة لم يصغر لا يري الشراء فيكون صانعة الا ان هذا لا يجاوز ثلثه

لأن الملك إنما يثبت للأبنة بالسبب فإذا ادعى الأب ملكا مطلقا كان مدعيها غير ذلك الملك لأن

المطلق أقوى من الملك بالسبب على ما عرف أن القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء

بالمالك بسبب لا يدخل الزوائد. الشهود اذا تحملوا الشهادة على المالك بسبب فاذا شهدوا بالمالك المطلق

كأنف شهدائهم بالأصل والزيادة. وأختلف المشايخ في أن الشاهد إذا تحمل الشهادة على

بسبب ثم ان البائع غصب البيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وامرهم ان يشهدوا له بالمالة

المطلق فلا بعضهم يجوز ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا تحملوا الشهادة

على الدين بسبب هل يباح لهم ان يتعهدوا على الدين مطلقا هو على هذا الخلاف ايضا والخلاف في

يقول بالجواز. ومن جملة الخيل انما يباع بجزء معلوم من الدار للمستري ثم يبيع الباقي منه الا ان هذا يكون

على الاختلاف ايضاً ملهم اختلغوا ان الانسان اذا التزم لغيره يبيع هل يثبت الملك للمقله بالاقوال قال بعضهم

لا تثبت لأن الأفراسين من أسباب الملك وإهدا لا يبع من العبد المأذون. ولو كان الأقران من أسباب

الملك كان الاويرمليك يعير عوض العبد لما ذون لا يملك ذلك ومن الخيل ان يوكل المستر محرلا

بالتشريع فيستحق الوكيل ويعيب ولا يكون الموكل خصما لا شفيع إلا أن هذا على قول محمد بن أبي القاسم

يجب يكون الموكل حصصا للتفيع لبطابق منه، الشفعة فإنه ذكر في الماذون اذ المستعزى الرجل دارا و ماع

مباحرة عام المسئلة الاول تم جاء التفتيح واراد ان ياخذ ما يبيع الاول على حوزة حيا الحق في ملكه

وعلى قول ببيوسف روح يملك ذلك وعلى هذا الخلافة العبد الماذون المديون اذ لم يعه المولى

بغير ان الغراء غطاب فحضر الغراء لا خصوصه لهم مع المستر محمد قون محمد روح وعلى قول ابي يوسف روح

١ للليل  
للفراء ان يحاصروا المتشركي ومن الخيلة بالاستفدة ان يواجر المتشركي من النايح ثوبا ليل يصون بها الى

يخرج من مأته خبز من الدار فخره اليوم ثم يبيع بقيقه "ان انا من صاحب الثوب فلا يكون التمتع الشبع" اما في الجزء

الاول ملان صاحب الخبز بالمنفعة واما في بقية الارفاق صاحب التوبه صاحب شركه في الزمان فكل



مقدما على صاحب الجاه ومنها ان يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على  
 ان يسقيه فاذا سقاه ذلك المجلس او في غيره يملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة وهو <sup>اول</sup>  
 من الجاهل الاجرة ههنا بمنزلة المهر وفي المبسوط جعل الاجرة بمنزلة المبيع فانه قال لو كانت الاجرة عبدا <sup>فباعه</sup>  
 قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو اجر الدار بطل العقد وانقصت به جعل الاجرة بمنزلة  
 المهر ومن الجمل ان له اذا اراد ان يبيع الدار بعشرة الاف درهم يبيعها بعشرين الفا ثم يقبض تسعة  
 الاف وخمسمائة ويقبض بالباقي عشرة دنانير او اقل او اكثر لو اراد الشفيع ان ياخذها بعشرين <sup>الفا</sup>  
 فلا يرغب في الشفعة ولو استحققت الدار على المشتري لا يبيع المشتري بعشرين الفا وانما يرجع <sup>ما</sup>  
 اعطاء لانه اذا استحققت الدار يظهر انه لم يكن عليه ثمن الدار فيبطل الصرف كما لو باع الدينار بالدراهم <sup>المشتري</sup>  
 على البائع ثم تضاد فانه لم يكن له عليه دين فانه يبطل الصرف ومن جملة الابطال الشفعة ان يقول المشتري <sup>للشفيع</sup>  
 انا اشتريت الدار من فلان بكذا فابيعها منك فاشترى ويقول زدي في الثمن كذا وكذا ويقول عاوضها <sup>ل</sup>  
 بدار اخر او يقول انا اوليكها فان احببت ان اوليكها بالثمن الذي اشتريتها وليتارها فقال للشفيع <sup>فوليتها</sup>  
 فانه يبطل الشفعة وكذا لو بيعت المشتري سند بيع رجلا يقول الشفيع فله فقال الرجل المبعوث  
 للشفيع ان فلانا اشترى هذه الدار بكذا بموعدة اقلت ان است ان اوليكها بما اشتريتها <sup>به</sup>  
 وليتارها فقال الشفيع نعم ولتها فانه تطل الشفعة ولو بيعت المشتري الى الشفيع ربلا او الى الشفيع <sup>قد كانت</sup>  
 اشترى من فلان بكذا البائع هذه الدار قبل شراء هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت الشفعة لان <sup>الشفيع</sup>  
 اقر ان شراء هذا المشتري لم يبيع فلم يثبت به الشفعة وكذا لو قال ذلك الرجل للشفيع هذه الدار  
 لك ولم يكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفعته لانه لما ادعى المالك لنفسه فقد اقر بان <sup>لا شفعه</sup>  
 له ولو قال المشتري للشفيع انا اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت ان احطك من ثمنها <sup>عشرة</sup>  
 دينار فقال نعم بطلت شفعته قالوا ان يبطل شفعته في هذه الصورة او ان لا يحط منه <sup>بها</sup>  
 عشرة دنانير ويبيعها منك بتسعين دينارا امان دون هذه التي لا يبطل شفعته بواحد عشر دينارا

وطلب الشفيع <sup>الشفعة</sup> فصلح المشتري من ذلك على بيت معين من الدار يدفعه اليه <sup>بمقتضى</sup> من الثمن  
 ذكرنا انه لا يجوز ان حصته من الثمن ليست بمعلوم فان اراد ان يسلم البيت الى الشفيع ويبقى ما بقى من الدار  
 للمشتري فيشتري رجل اجنبي هذا البيت للشفيع باء ثم ان الشفيع يسلم <sup>الشفعة</sup> فيبقى من الدار <sup>المشتري</sup>  
 العوض لكل واحد منها يسلم البيت للشفيع ويثبت الدار للمشتري. <sup>أقامات</sup> الشفيع بعد ما قضي  
 القاضي له بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان ينقذ الثمن كانت الدار لو وثقة الشفيع <sup>قضاء</sup> لان  
 القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولو مات الشفيع بعد ما اشتري الدار كانت ميراثا لورثته  
 ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري <sup>والزيادة</sup> بزيادة <sup>الثمن</sup>  
 من جنس الثمن او من غير جنسه يصير الدار للمشتري بالثمن الاول وميطل الزيادة لان ربا الدار <sup>على</sup>  
 المشتري يكون بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول ولا يصح فيها الزيادة. <sup>المشتري</sup> وكذا لو طلب  
 من الشفيع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة ان يرد الدار على الباي بزيادة في الثمن ففعل كانت <sup>اقالة</sup>  
 والاقالة كما تكون بين الباي والمشتري تتحقق بين الباي والشفيع لان الشفيع بعد ما قضى <sup>ضيق</sup> القاضي  
 له تمام مقام المشتري ويصير المشتري كالوكيل للشفيع فيصح اقالة الشفيع مع الباي ويكون ذلك <sup>من</sup>  
 الحس الى ان يستوفى الثمن ذكر محمد بن زكريا في الاصل الجملة في اسقاط الشفعة ولم يذكر الكراهية <sup>قالباع</sup>  
 قوله ابي يوسف رج لا يكره. وعلى قول محمد رج يكره. وهذا بمنزلة الجملة لمنع وجوب الزكاة  
 ومنع الاستبراء على قول ابي يوسف رج لا يكره. وقال بعض مشائخنا رج يكره الاحتياالا <sup>ط</sup> اسقاط  
 الشفعة بعد الوجوب لانه احتياالا لا يبطال حق واجب وقبل الوجوب ان كان الجار <sup>سقا</sup> فارقا  
 يتأذى منه. <sup>بأس</sup> به. وقال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رج لا بأس بالاحتياالا لا يبطال حق  
 الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة لاشك كما لو ترك الكتاب المال لمنع وجوب الزكاة <sup>بعد</sup>  
 وجوب الشفعة لا يكره الاحتياالا <sup>دليل على هذا</sup> ابهر لانه احتياالا لم يرفع الضرر عن نفسه ولا لاضرار الجار فظاهر ما ذكرنا



أبواب الكتاب ستة: الأول في إباحة القتال ومن يباح قتله. والثاني في الأمان. والثالث فيما يصير الكافر  
 مسلماً. والرابع فيما يصير المسلم كافراً. والخامس في أحكام أهل الردة ونقض عاتق الحرب. والسادس  
 في الخراج والجزية. أما الأول: لا بأس بالقتال في أشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب  
 وقوة البدأ بالقتال في أشهر الحرم أفضل. فأن كان قوماً تبلغهم الدعوة يدعون إلى الإسلام ولا فائز<sup>أبواب</sup>  
 قائلهم. وأن كانوا قوماً بلغتهم الدعوة لا بأس بقتالهم قبل تجديدهم الدعوة والتجديد أفضل  
 ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا بأذن والديه جميعاً فاذن أحدهما ولو ياذن الآخر لا ينبغي له أن يخرج ولهما  
 أن يمنعه من الخروج إلى الجهاد إذا كان في خروجه لخصمه المشقة. وأن لم يكن له أبوان وله جد  
 وجدان فاذن له الجهد من قبل الأب والجد من قبل الأم ولهما إذن الأخوان إن لم يذناهما لا بأس  
 الأب قائم مقام الأب عند عدم الأب وأم الأم دائمة مقام الأم عند عدم الأم فاعتبرا فيهما  
 لا غير وإن كان أحد الأبوين مسلماً والآخر كافراً فاذن له السلم بالجهاد ومنعه الكافر إن كان الكافر ميمناً لشدة<sup>له</sup>  
 على الولد لا يخرج إلا بأذنه وإن كان الكافر ميمناً لأنه يقاتل أهل دينه لا بأس أن يخرج بجوازته. وإن أراد  
 الوالد الخروج للجهاد فوالجح فكره أبواه كان له أن يخرج إذا كان يكون السفر مخوفاً لكره الجهاد وخوف العدو  
 فإنه لا يخرج إلا بأذنها وإن لم يكن السفر مخوفاً لا بأس أن يخرج أن استغنيا عن سنته وإن احتاج إلى أحد<sup>منه</sup>  
 لا يخرج إلا بأذنها. والمرأة إذا منعت ابنه عن الجهاد فأن كان قلبها لا يجتمل إلا الفرق. من يضرب بالابتناء  
 كان لها أن تمنعه عن الجهاد ولا اثم عليها. ولا يعتبر إذن المرافق خروج الزوج إلى الجهاد وغيره. وكذلك للفقير  
 عليه نفقتها كالبنات والإماء والعلمات والخالات والذكور والصغير الزم من الكبار الدين لا حرة  
 لهم إلا أن يخاف عليهم الضيعة وأما الذكور البالغين لا ينافيهم فلا بأس أن يخرج وإن يدعهم وإن خاف  
 عليهم الضيعة. وأن أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه ديون لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاها الدين فإن لم<sup>يكن</sup>  
 عنده ما يقضيه الدين فإنه لا يخرج إلا بأذن العريم. وإن كان مالاً لا يكفل فأن كان له مالاً لا يقدر  
 فإنه لا يخرج إلا بأذن الطال. والكفيا جميعاً. وإن كانت الأم لا يبرأ. وإن كان الأب لا يبرأ.

لا غلابة الا حق الكسبل هذا المد بون. وان كان عند الرجل ومانع واربابها غيب فان اوصى الى رجل ان يدفع  
 الودائع الى اربابها كان له ان يخرج الى الجهاد. وان اراد ان يخرج في طلب العلم غير اذن والديه لم يكره ذلك  
 في الكتاب. وزعم المتأخرون ان له ان يخرج اذا لم يكن السفر مخوفا واستغنيا عن خدمته. ولا يقام للعدو غير  
 هؤلاء والمرأة غير اذن زوجها لا يبيع النفي فاذ اوقع النفي بياضهم الخبز ان العدو وجاهوا الى مد يد من مدائن الاسلام  
 كان للرجل ان يخرج غير اذن الابوين عند الخوف على المسلمين او على ذرارهم او على اموالهم ولا بأس بالعلم الذي لم يبلغ  
 العلم يقاتل عند السير اطلاق القتال وان اكره ابواه واذا وقع النفي من قتل اهل الروم بعد اهل من يقدم على القتال ان يخرج  
 واذا ملك الزمان والرحلة ولا يجوز استخفاف العدو ببيعة. امرأة صبغت بالشرق كان على اهل المغرب ان يدع  
 ما يدخلوها دار الحرب. واذا وقع القتال بين اهل البغ واهل العدل يجب على اهل العدل ان لا يقاتلوا النساء  
 ليخرجوا الى قتال. وان رقت الفتنة بين فرقتين باعدين يغتالان لاهل الدنيا والملك كان على الرجل ان لا  
 يبيعه ولا يخرج الى احدهما. وكذا لو وقع القتال بين محتين للحية والعصبة لا ينبغي لاحد ان يقاتل اهل  
 المحتين. فوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من اهل الفساد يخرجون للغزو ومعهم من لم يقاتل  
 امكن للصلحاء الخروج بدوهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج اكل معهم يخرجون معهم وانهم القضاة  
 للفسدين والصلحاء اجرهم ولا بأس باخراج العجائز في العساكر لقيام بالخدمة دون الخدمة فان ارادوا  
 اخراج النساء للخدمة لا محالة فلا بأس باخراج الاماء. واذا ادخل اهل الاسلام دار الحرب معهم لا يبيع  
 ان يقتله النساء الا اذا قاتلت المرأة او كانت حمله او كانت ذات رأي في الحرب فتقتل ولا يقتل  
 والشيخ الفاني الا ان يكون العبيد ملكا وقد حضره موضع القتال وفي قتله يكون كسائرهم فيقتل. وكذا الشيخ  
 الطوسي اذا كان له رأي ولا يقتل العتوه ولا الراهب في صومعته لا يخالط الناس. وبذا الاصح ومنه ما  
 والرجل ومقطوع اليمن خاصة قربا من الشق. فان قاتل واحدا من هؤلاء فلا بأس بقتله. واذا قاتلت  
 المرأة فاحذرها المسلمون لا بأس بقتلها وان امكن سبيها وكذا الاعرج والمقعذ والشيخ الفاني اذا  
 وحرموا على القتال. ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء. ولهم ان يقتلوا الذي يحرم ويعد ولا يخرج



والأمر وقطع اليسرى وانقطع أحد الرجلين والقسيس والسياح الذي يخالط الناس والمريض  
وأما الجيب والمعتوه مادام يقا تلان أو يحرقان فلا بأس بقتلها وبعد ما صار في أيدي المسلمين  
لا ينبغي لهم أن يقتلوهما وإن كان قتل غير واحد وعن أبي حنيفة ربح أن قتل أصحاب الصوامع <sup>محسن</sup>  
ولا يسيب السبيج والحجوز لأنه لا يتوهم منهما القتال <sup>بأنفسهم</sup> ويؤسر الأعمى والمقعد ومقطوع اليدين  
والرجل ويأبس الشق ولا يترفع في دار الحرب لتوهم النسل من هؤلاء. وللمسلم أن يقتل كل ذي  
رحم محرم منه من المشركين في دار الحرب إلا الأباء والأجداد والحديث فان لا يقتلهم ما لم يقتلوا  
قتله فإذا قصدوا قتله كأنه أن يقتلهم. وأما الأولاد والأخوة والأخوات والأعمام والأخوال  
والخالات والعجات وأولادهم فلا بأس للمسلم أن يبدلهم بالقتل وينبغي أن يكون للوثة المسلمين <sup>بعضاً</sup>  
والرايات سوداً ولا بأس بادخال المصحف في الحرب لقراءة القرآن إذا كان العسكر عظيم <sup>ليكن</sup>  
ينبغي أن لا يسافر به قال أبو حنيفة ربح أكل السرية مائة وأقل الجيش أربع مائة وقال الحسن بن زياد  
أقل السرية أربع مائة وأقل الجيش أربعة آلاف والحرام في الليل عند الحاجة إليها الفسار من صلوات الأهل  
ويكون حمل رؤس الكفار إلى دار الإسلام. وفيل الكا. فيه الحاق الوهن وأكبت لهم لا بأس  
ولا يستحب رفع الصوت في الحرب لأنه نوع من العسل فإذا كان في رفع الصوت تحريض على القتال  
لا بأس به ويكون أخصاء الغريمين في صهيله يذهب العدو. ويكون أن يلبس المسلم شيئاً من  
السلح فيه صورة إنسان أو طير فاما الشجر ومنه ذلك لا بأس به ولا يجوز له السلاح في دار الحرب  
بعد من أو غير موضع في نزلهم ولا يدا دعاهم في بلد لم ولا يزال في قول أبي حنيفة ربح سوة أبو يوسف ومحمد  
يفادي بالمسلم إذا كان خير المسلمين ولا يفاذي بالعدوي بالعدوي. ولا بأس بالطبول تضرب في الحرب  
لا اجتماع الناس لأنها ليست بلام. ولا بأس ببعل الأجراس على الخيل مع التانيق التي يقال بالقاء <sup>سنة</sup>  
مركسوان وهما أرباب الحديد ويكره البحرس في أعناق الأبل والتي يحمل عليها الأقال. أما الذين  
يقال نه بالفارسية دأمة فذلك ليس جدياً ولا بأس به. جرجي جرجي في داره سلوة فأن

رسول الملك لا يصدق ويكون فينا جماعة المسلمين في قول المجتهد <sup>رح</sup> وقال أبو يوسف ومحمد <sup>رح</sup> هو  
 اخذ <sup>رح</sup> وإن أخرج الحرب <sup>رح</sup> كتابا يشبه كتاب الملك يصدق ولا بأس بالرجل الواحد من المسلمين أن  
 يحل عليه من المشركين أن كان يطعم السلامة أو النكاية بهم. وإن كان لا يطعم أحد هاتين <sup>رح</sup> لأنه  
 هلا له النفس من غير قاتلة. مسلم وقع في أيدي الكفرة وقرب إلى القتل فقبضوا <sup>رح</sup> سمك فذبحه <sup>رح</sup>  
 إن كان يخاف أنه لو لم يمد عنقه قتل باختيار القاتلة الأولى لا بأس به. وإن كان يعلم أنه لو لم يمد <sup>رح</sup>  
 لا يقتل كرهه <sup>رح</sup> إن يمد عنقه. ولو أخرج المشركون سفينة في البحر فمهاجرون إن صهر السفينة <sup>رح</sup>  
 كان في سعة وإن ألقى نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول المجتهد <sup>رح</sup> وقال أبو يوسف ومحمد <sup>رح</sup> إن <sup>رح</sup>  
 احترق إن كان يعلم أنه لا ينجو من البحر لا بأس به. وإن كان يحسن السياحة ويطمع أن ينجو من البحر كان <sup>رح</sup>  
 عليه أن يلق نفسه في البحر في قولهم. وإذا قام المسلم المشركين في دار الحرب وأخذ منهم أموالا فلا بأس به <sup>رح</sup>  
 لو باع منهم خمر أو خنزير أو دها بد راحم لا بأس به. ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة. ولا بأس بأن يندس <sup>رح</sup>  
 لطلب المال. وإذا قهر ملك أهل الحرب أهل مملكته بالرق صاروا رعاؤه وجاز شراؤهم منه. وإن  
 قهرهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم. وبكره للمسلم الواحد القوم عان يفر من الكافرين. وكذا لو فر المائنة  
 من المائتين في قول محمد <sup>رح</sup>. ولا بأس بأن يفر الواحد من الثلاث من المائنة من ثلاثمائة. ولا يبيع للمسلمين  
 أن يفر إذا كانوا اثني عشر ألفا وإن كان العدو أكثر لقوله عليه الصلاة والسلام خير البيوت <sup>رح</sup> أربعة  
 ولم تغلب اثنا عشر ألفا إذا كانت كلمتهم واحدة فالأصل أنه إذا غلب عليه أنه يغلب لا بأس  
 بأن يفر. ولا بأس للواحد أن يفر إذا لم يكن معه سلاح من اثنين أو سلاح. وذكر في السير رخص  
 الفرار من الرخص إذا كانوا لا يطيعون. وعن أبي حنيفة <sup>رح</sup> لو أضاف مصر أو اليمن جوش المسلمين  
 لم يكن فرارا من الرخص. مسلم هرب من العدو واختفى في موضع فاصابه العدو وفسأله عن أصحابه  
 لا ينبغي لمن يعلم موضع أصحابه وأن أكره بالظن أن الكفر بالعدل لا يباح له نفس المسلم ولا يبرح له





للمشتري. وقال بعضهم إن اشترا المملوك في دار الإسلام لا يملكه وإن اشتراه في دار الحرب وأخرجه إلى  
 دار الإسلام ملكه. والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحرب. ولما في دار الحرب. وانفقت الروايات على أنه  
 بيعه في دار الإسلام ومنع بيعه في دار الحرب على قول العامة فإن أخرجه المشتري إلى دار الإسلام  
 اختلف المشايخ فيه. قال بعضهم يملكه لأن البيع وإن بطل في دار الحرب جبراً ملكه بالنظر إلى المبدأ. وقال بعضهم  
 لا يملكه إلا أن البايع لا يملك التصرف فيه لأبيها ولا هبة ولا يملك المشتري. وقال بعضهم إن كان البايع  
 يرى جواز هذا البيع لا يملكه المشتري بالأخراج إلى دار الإسلام أخرجه طائفة ومكرها وإن كان البايع لا يرى  
 جواز هذا البيع إن أخرجه المشتري كرها ملكه وإن أخرجه طوعاً لا يملكه والمصحيح أنه إن أخرجه كرها ملكه ولا  
 به وهو طائفة. بل أنه سواء كان البايع يرى جواز هذا البيع أو لا يرى وإن تبيع المسلم المذعن حمية في دار الحرب  
 ودفع المهر إلى أبنائها وفي قلبه أنه يبيعها إذا أخرجه إلى دار الإسلام ذكره السيرك في خرج طائفة فهم مرق  
 وإن خرجت مكرهاً كما يخرج الأسير في مرققة تران استلماً فقالت المرأة خرجت طائفة وأنا حرة وقالوا  
 أخرجهما كرهة وهي ربيعة لم ينظر إليها إن جاء بها مربوطاً كما يجاء بالأسير كان القول قول الرجل  
 وإن كانت بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون حرة. بل إن يدعي أهلها الإسلام يصومون ويصلون  
 ويفرّون القرآن ويصدون الأوثان مع ذلك فأغار عليهم المسلمون وسبواهم فاشتري منهم مسلم  
 تلك السبايا قالوا إن لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق للملوك يجوز شراء السفار والنساء منهم ولا  
 شراء الكبار والذكور لأنهم لما أوفوا بالإسلام تم عبدوا ولا وثان كانوا حرة تدين فيجوز اشتراق نسائهم و  
 ولا يجوز اشتراق كبارهم كما لا يجوز من أهل الردة. وكانوا مقرين بالعبودية للملوك كانوا أرقاء  
 يجوز نسيتهم واشترقا قاتهم فإذا ملكهم السباي جاز بيعهم. مسلم دخل دار الحرب فاشترى  
 مسلة أو كتابية حله وطبها في قولهم. وفي بعض الروايات يكره وطبها عند أبي حنيفة ربحاً. وأما خروج  
 هذه المسلم امرأة كتابية حله وطبها

فصل فيما يجوز ولا يجرى للمسلم أن يفعل في دار الحرب





تحت لاجن فان وقع في قلوبهم انكافروا <sup>بشيء</sup> من ذلك ولا يسلمة من قضا صحتهم وان طلبوا الامان منهم<sup>٤</sup>  
فاذا جازا بامان يدعوهم الى الاسلام ولا قبول الجزية فان ابوارهم الى مأمهم ثم يقاتلهم فان آمنهم غير  
الامان امنهم حر مسلم رجل او امرأة صح امانه وكذلك امان المريض والشيخ الكبير القاني لانه من اهل القتال  
بمال الواري ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم الناجي في دار الحرب  
ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع الكو  
لخدمة وقال محمد بن يعقوب امانه ولا يصح امان الصبي في قولنا بغيره رجح يبلغ وقال محمد بن اذا<sup>كان</sup>  
مراهقا صح امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان المجنون اذا سعى  
العد وجاربه للمسلم واخطها دار الحرب ثم دخل سيدها بامان لا يحل له ان يخصبها منهم ويكره له  
ان يطأها لانه يكون نفصا للعهد ولو كان الكو اسير في ايديهم كان له ان يسرقها ويأخذ اموالهم وان  
يفتلمهم ولو كان صفا من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء ومستامنون من المسلمين  
او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بصرب ويطعن ويفصدوا بذلك المشركين  
دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو تترس المشركون بالصبيان<sup>والمسلمين</sup>  
لا بأس بالرمي اليهم ويقصد به الكافرون والمسلمون وكذا لو وقف المشركون على صورة مصر حاصروا المسلمون  
مع ما ذكرنا جاز الرمي اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان شاء  
قتل الرجال الذين ليسوا بواو سبا النساء والذرية وان شاء استرق الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب<sup>الجزية</sup>  
عليهم وهو في اراضيهم بالخيار ان شاء ترك الاراضي في ايديهم عندنا ويضع الخراج على اراضيهم  
والجزية على رؤسهم وليس للامان بقسم الغنائم في دار الحرب وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي<sup>ن</sup>  
ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نقدت قسمته في قولهم ولا يملك الغنائم قبل احرار عندنا  
وعند الشافعي رحمه الله يملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا لو مات واحد من الغا<sup>نمين</sup>  
قبل احرار الغنائم بدل الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعند يورث<sup>نصيبه</sup>



وأما الحكم المدة قبل الحراز عند ما يشاركهم المدة في تلك الغنائم وعند لا يشاركهم كما لا يشاركهم  
 بعد الحراز ولو فتح الإمام بلدة من بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل الحراز بل لا يشاركهم جاز  
 ضمنته لأنه لما فتحنا صارت تلك البقعة من دار الإسلام فان قسم الأراضى والدور واسترق البها  
 وانساء والذرية وقسم لكل بين الغانمين جاز في قولهم ولو تركهم أحرار وأجرالدور والحقار منهم كل  
 باجر معلوم جاز في قولهم ولو وضع الخراج على أراضيهم جاز أيضاً والقسم ما لا يتقسم بين الغانمين <sup>ويجب</sup>  
 فيها الخمس ما نصيبها للجيش من المسلمين وأما ما أصابها اثنان أو ثلاثة على وجه السرقة وغلوا بغير <sup>من</sup>  
 الإمام يكون فيأ عندا يخيصة روح ولا يجب فيها الخمس عند لا يوجب الخمس فيما يؤخذ من الكفرة <sup>طعن</sup> الأشر  
 أحدهما أن يكون جماعة والثاني أن يكون دحر دار الحرب بأذن الإمام وعند صاحبيه ما أصابها <sup>اثنان</sup>  
 أو ثلاثة أو أكثر يكون عيصة يجب فيها الخمس اذن لهم الإمام ولو بأذن من الكفار دخلوا دار الإسلام  
 فظفهم المسلمون وقاتلهم وظفر بأعليهم واحد وأما كان لهم ثم لحقهم قوم آخرون من المسلمين <sup>لا يشاركهم</sup>  
 المدة فيها أصابوا وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب وفتحوا بلدة وقهر أهلها ثم لحقهم المدة <sup>لا يشاركهم</sup>  
 المدة لأن تلك البلدة صارت من بلاد الإسلام فلا يشاركهم المدة بثلاثة لهم خطبة القيمة وإن لم <sup>يقاتلوا</sup>  
 أحدهم المدة إذا لحقهم الجيش قبل حراز القيمة بدار الإسلام فانه يشارك الغانمين عند بلو الخليفة  
 إذا مرض أو صار مجروحاً قبل منهم والواقعة وقيل الظفر ثم ظفر فانه يشارك الجيش في القيمة  
 والثالث إذا أمر الرجل من العسكر ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الأسيرهم وغنواهم خرج  
 الأسير قبل حراز القيمة بالدار كان له السهم في القيمة وكذا لو خرج بعد الحراز قبل <sup>القيمة</sup>  
 فانه يشارك العسكر ومن أسلم من أهل الحرب قبل القتال وقاتل الكفار محناً يضرب له <sup>السهم</sup>  
 ويجوز أن تفاع بالقيمة قبل الحراز بدار الإسلام بغية ذن الإمام منها تناول الطعام عند  
 حاجة بقدر حاجته ومنها السلاح له أن يستعمله إذا لم يكن له سلاح نفسه ثم يرد إلى <sup>القيمة</sup>  
 جد الاستثناء وليس الثياب عند الحاجة بمنزلة السلاح ومنها ركوب الدابة يركبها <sup>يؤنها</sup>

هذا الاستثناء . وأن باع شيئاً من هذه الأشياء لا يجوز بيعه ويرد الثمن إلى الغنيمة وإن أخرج  
 طعم الغنيمة إلى دار الإسلام ثم أفسده رده إلى الغنيمة وإن أخرج الطعام وقد قسمته <sup>الغنائم</sup>  
 ما نكان ، فيترتب فتح به لا به منزلة المقتلة ولا شيء عليه إن كان قبلاً وكان غنياً وانتفع به بعد  
 الإخراج فيصدق به أو بقيته . ولا بأس أن يد من بيت أو سهم من الغنيمة أو يد من ياتيه  
 في دار الحرب يباح له ذلك كما يباح أكله . وأن لم يكن مأكولاً كدهن النفسج ليس له أن ينتفع به في  
 دار الحرب وعليه رده إلى الغنيمة لأنه بمنزلة الطيب . ولا يأخذ سلاح الغنيمة وفرس الغنيمة  
 مع سلاحه وفرسه لأنه لا ضرورة إلى الانتفاع بالغنيمة . وإذا أخذ الغازي شيئاً من المباحات <sup>التي</sup>  
 لا يكون في يد أحد نكان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكنز والمعدن  
 والخشب يكون ذلك غنيمة ويجب فيها الخمس . وأن لم يكن له قيمة فهو لمن أخذ ولا خمس فيه لأنه  
 بمنزلة الماء والكلأ والتراب . لكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله قيمة كالخشب وبحره  
 وعمل منه آلة ونحوها فإنه يرد إلى الغنيمة . إذا لم يكن الضيعة متقومة لأنه مال متقوم في نفسه  
 بغير عمل . وأن لم يكن للماخوذ قيمة ويعمل منه شيئاً كان الممول له لأنه صار ماله لا يكون <sup>غنيمة</sup>  
 وأن أُلِف في دار الحرب من الغنيمة ماله قيمة لأضمان عليه لأنه لا يتأكد فيها حق الغاضمين <sup>قبل</sup>  
 الإخراج بدار الإسلام فيكون بمنزلة ماله الحرب . ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المال والعلف  
 وإن أُلِفوا ذلك لأضمان عليهم . وما يجوز الانتفاع به للمجاهدين عند الحاجة يجوز <sup>لصبيهم</sup>  
 الذين كانوا معهم ونسألتهم ألا تتركهم معهم لداواة المرضى والبحر . ويباح لرفيقهم أيضاً تماماً  
 الأجير للخدمة فلا يباح له أن يأكل شيئاً من الغنيمة . فإذا دمج الغازي غنم الغنيمة أو بقرها  
 للأكل عند الحاجة رد جلد ها إلى الغنيمة لأن الجلد ليس بمأكول ولا من العلف . فإذا خرجت  
 سرية بغير تفصيل الإمام وأخرجوا في طلب العلف فما أصابوا يكون غنيمة يجب فيه الخمس ولا يفتقر  
 السرية . وكذا لو نزلوا أو كافروا فسلبه يكون غنيمة فلا يختص بها القاتل عندنا . ويستحب التفصيل



للإمام وأمير العسكر فان قتل الإمام وأمير العسكر ويجعل له شيئاً من الغنيمة التي وقعت في أيدي  
 الغائبين لا يجوز وإنما يجوز التنفيل مما كان قبل الإصابة وإذا انفال الإمام وقال من اصاب شيئاً  
 فاصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشتركه غيره في ذلك  
 وإن مات في دار الحرب فما اصابه يكون ميراثاً عنه. ولو قال من اصاب جارية فهو له فاصاب  
 رجل منهم جارية واستبهرها بجيضة في دار الحرب لا يحل له وطيرها في قول البيهقي رضي الله عنه وقال  
 محمد بن يحيى وطيرها. ولو قال من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل لمسلم كافراً كان له سلبه <sup>والسلب</sup>  
 دابة المقتول وسرجه وما عليها من الآلات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال <sup>حفيبه</sup> <sup>الحب</sup>  
 أو على وسطه ودابته وما عد ذلك فليس بسلب. وكذلك ما كان مع غلامه على دابة أخرى  
 فليس بسلب. ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك. وإن قال المنفل من <sup>اصاب</sup>  
 شيئاً فله الربع والنصف كان كما قال ولا خمس فيما سواه. وإن بقى شيء مما لم يسم له ففيه <sup>الخمس</sup>  
 فاربعة أخماسه لسائر الغائبين يشترط فيها المتعطل. ولو قال من اصاب شيئاً فله الربع  
 والنصف بعد الخمس فيما سواه

### فصل في قسمة الغنائم

ينبغي للإمام أن يرفع من الغنيمة خمساً ويفسّم هذا الخمس على ثلثة أسهم لليتامى والمساكين  
 وأبناء السبيل. وأن صرف الخمس إلى واحد من الأصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي روح لم يسقط <sup>لرسول</sup>  
 ذلك للإمام وسهم ذوي القربى ساقط عندنا وعند الشافعي روح لم يسقط. وعندنا لو صرف هذا  
 السهم إلى ذوي القربى بجهة الفقر جاز ثم يقسم الأربعة أخماس بين الجنات. ولا ينبغي أن يقسم <sup>فصل الآخر</sup>  
 بدار الإسلام. فإذا قسم نفدت قسمة عند الكل فان كانت الغنيمة من النقليات فلم يجز للإمام  
 حولة بنقلها فقسّمها بين الجنات جاز يعني بقسمها بينهم ليحملوها ثم قسمها في دار الإسلام

ان يحق لهم المدد في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والاحراز وشارلهم في الاخر اشارة لهم في الغنيمة  
 لا يشاركون بعد الاحراز ولا تقطع مشاركة المدد الا بثلاث احدها احراز الغنائم بدار الاسلام  
 الثاني قسمة الغنائم في دار الحرب والثالث ان يبيع الامام الغنيمة في دار الحرب فان المدد  
 لا يشارك الجيش في الثمن اذا اخذ المسلمون غنيمة فلم يجزوها حتى ان عليهم العدو واخذ  
 لغنائم من المسلمين ثم جاء عسكرا اخر واخذوها من العدو وكانت الغنيمة للآخرين دون  
 الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين دون الاولين <sup>قسم</sup> الامام اذا  
 الغنيمة ودفع الاربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يد سلم للجند ما كان في ايديهم  
 وكذا لو دفع الخمس الى اهلها وهلك الاربعة الاخماس في يد سلم <sup>عزل</sup> الخمس لاهله وهذا كالفقيه اذا  
 التفت للوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو اعطى التفتيد  
 للورثة والتفت للمساكين فهلك الباقي هلك من مال صاحب خاصة ولو ان الامام <sup>بعض</sup> ودفع  
 الغنيمة الى بعض الجند قبل قسمة الغنائم ولم يبين ما فعل حتى مات لم يضمن شيئا واذا اراد  
 الامام قسمة الغنائم بين الخامين يصرب للفارس سهمين سهم له وسهم لفارسه العربيات  
 والبراذين فيه سواء وهو قول البيهقي زفرج وقال ابو يوسف ومحمد والشافعية يصرب <sup>للفارس</sup>  
 ثلاثة اسهم وفي قول البيهقي زفرج لا يسهم لاكثر من فارس واحد وقال ابو يوسف رح يسهم  
 لفارسين ومن دخل دار الحرب فارسا ثم نفق فرسه وقاتل واحدا كان له سهم الفرسان عندنا وعن  
 الشافعية رح اذا مات فرسه قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم الفرسان وان قتل انسان فرسا <sup>شهو</sup>  
 الواقعة فضمنه الغنيمة فهو فارس وان غصبه غاصب وضمنه الغنيمة فهو راجل ولو باع <sup>قبل</sup>  
 بعد دخوله دار الحرب قبل اصابة الغنيمة فله سهم راجل ولو باعته بعد الغنيمة فله سهم فارس  
 لو اجر فرسه او هبته او اعاده وقاتل برأيه جلا فهو واستعار فرسا وجاوز دار الحرب وقاتل فله سهم <sup>الفارس</sup>  
 وكذا ان استاجر فرسا ودخل دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشت



فروسا واستعاروا وهدب له وقاتل فارسا فله سهم راجل وقال الحسن رضا اذا دخل دار الحرب راجلا  
ثم اشترى فرسا وهدب له او استاجرا واستعار وقاتل فارسا فله سهم فارس ولو غنم المسلمون  
في السفن ومعهم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس فهذا وما لو كان نوافير البر سوء

### فصل فيمن يصلح لامارة الجيش

ينبغي للامام ان يؤمر على الجيش من كان خيرا بامور الحرب وتدبيرها كان من العرب او الموال وان  
عليهم امير فامرهم الامير بشيء لا يدعون فيه ما منهم ينتفعون به ام لا كان عليهم طاعة حال بامرهم  
بل العصية او بما يكون فيه الهلاك غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومن  
من يقول فيه النجاة فغلبهم طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثران فيه الهلاك فيحتد  
يتبع رأي الاكثر ولو ان الامام كتب الى امير العسكر انا ولينا فلانا فلانا امير العسكر يكون اميرا على حاله  
امره ولا يكون الثاني اميرا قبل ان يصل الى العسكر واو كتب اليه انا قد عزلناك فوصل اليه الكتاب  
اوله يصل فانه يصير معزولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصر انا ولينا فلانا فلانا كان الاول  
ان يصل بهم الجمعة ماله محضر الثاني ولو كتب اليه انا عزلناك فوصل اليه الكتاب ليس ان يصل بالناس

### فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولوا على اموالنا واحرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون بعد ذلك  
فوجدوا المالك القديم قبل القسمة اخذوا بغير شيء وان وجدوا بعد القسمة في يد من وقع في سهمه  
ان كان  
من ذوات القيم اخذوا بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا اخذوا بعد القسمة فان اشترى مسلم  
منهم في دارهم واخرجه الى دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان شاء وان وهبه العدو ومن مسلم  
اخذ  
المالك القديم بالقيمة ان شاء ولو ابق عمالوك المسلم الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم فاما  
لك  
القديم ياخذ قبل القسمة وبعد ما بغير شيء في قولنا يخيضة رجوعه قول صاحبيه ياخذ بغير  
القسمة  
بالقيمة ولو ان الكاتب اراد ان يلد او المدير اليهم ثم ظهرنا عليهم او اشترى رجل منهم اخذ المالك

المسلم العبد الماسور منهم يجرأ وحضر يأخذ المالك القديم بقيمتها من شاء كما لو ملكه بالهبة وأما المشتري  
 مسلم منهم ولم يخرج له دار الاسلام وباعه من آخر كان للمالك ان يأخذ من الثمن الثاني <sup>بالثمن الثاني</sup> <sup>بالثمن الثاني</sup>  
 ان يقتضى البيع ويأخذ من المشتري الاول بالثمن الاول. ولو ان المالك علمه باخراج مملوكه من  
 دار الحرب فلم يطلب شهر الاسقط حقه. وعن محمد ربح انه يسقط رآه مأت للولي الماسور منه  
 بعد اخراج المشتري كان للورثة ان يأخذوه في قول محمد ربح. وعن أبي يوسف ربح ليس للورثة  
 ان يأخذوه. ولو اشترى الجارية الماسورة من العدو وجعلها لدار الاسلام ثم اسرها العدو ونحوها  
 بداهم ثم اشتراها رجل آخر منهم واخرجها لدار الاسلام كان المشتري الاول احق بالاخذ من المالك القديم حتى  
 لو لم يأخذها المشتري الاول من المشتري الثاني لا يكون للمالك القديم ان يأخذها وان اخذها المشتري الاول بالثمن الثاني  
 للمالك القديم ان يأخذها من المشتري الاول بالثمنين كما لو هوب له اذا هوب الهبة من غيره  
 لا يكون للواهب الاول ان يرجع في الهبة فان رجع الموهوب له الاول كان للواهب الاول ان يرجع في الهبة  
 فان استولى العدو على اموالنا فظهر المسلمون عليهم قبل اخراجهما منهم واستردوا اموال فانها تكون  
 لملكهم بغير شيء. ولو اسر الحرب عيدا مسلما مسلما واخذه من دار الحرب فاعتقه او بيعه او كاتبه <sup>حاربة</sup> <sup>حاربة</sup>  
 فاستولى عليها فظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا

باب ما يكون اسلاما من الكافر <sup>يلو</sup>  
 اثنى والذمي لا يقر بوجدانية الله تعالى اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما حتى لو رجع عن ذلك <sup>بقتل</sup>  
 ولو قتل انا مسلم يصير مسلما فان قال النار دابة في مسلم الخ على الحق لم يكن مسلما. واليهودى والنصراني اذا قتل  
 لا اله الا الله لا يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله لان اليهود والنصراني يقرون بوجدانية الله تعالى  
 الا انهم ينكرون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم فاما يقر برسالته لا يصير مسلما. قالوا اليهود والنصارى اليوم بين <sup>ظلمة</sup>  
 المسلمين اذا قتل واحد منهم اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لا يجهلكم باسلامه حتى يشهدوا



عن دينهم كان نصرانيا يقول انا بري من النصرانية وان كان يهوديا يقول انا بري من اليهودية ومع ذلك  
يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهود ومن يقرؤون برسالة النبي ص اعم الالههم يقولون كان رسول  
الى العرب لاله بنى اسرائيل فلا يصير مسلما باقراره برسالته ويوحده انية الله نعم حتى ينزل عن بينه او يقر انه دخل في دين  
الاسلام ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من يكون  
منقادا الى الحق مستسلما وخن على الحق ما قال باسلامه سئل عثمان قال اردت به نكحت دين النصرانية او اليهودية  
ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال اردت به لاني مستسلم ولاني  
على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل حتى يصل جماعة مع المسلمين يكون مسلما وان مات قبل ان يسأل وقبل  
ان يصل جماعة فليس مسلم وعن الحسن بن زياد ربح اذا قال الرجل انا مسلم فقال اسلمت كان اسلاما  
لانه خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله  
تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصل عليه  
لا حتم ان يكون متبرعا من اليهودية داخل في النصرانية وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فحينئذ يحكم  
باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت  
من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام ادوار منه بدخل حاد في الاسلام اما الجوعى اذا قال اسلمت  
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتما<sup>فيها</sup>  
بينهم كافر ليريق بالاسلام الا انه يصل مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصلون بالجماعة  
على هيئة جماعة المسلمين فيحكم باسلامه حتى لو انكر يصير متداحا حتى لو صل وحده لا يحكم باسلامه ودفع  
داود بن رشيد عن محمد ربح انه يكون مسلما اذا صل الى قبلة المسلمين وقال الناطق ربح اذا صل الكافر في وقتها  
بجماعتنا او وحده متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها لا يصير مسلما ولو صل الجماعة<sup>معنا</sup>  
يصير مسلما ولو اقتدى بمسلم وصل خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يحكم باسلامه  
ولو لم يسمع المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على كافر انه صل مع اهل واحدة في جماعة صلوا<sup>صلواتنا</sup>

واستقبل قبلتنا قال الناطق <sup>رح</sup> جعلته مسلماً قالوا كان اماماً او غير ذلك وان شهد والظاهر كان يؤذن ويقوم  
 قال جعلته مسلماً سوله كان الاذن منه في الجهر او في السر. وان قالوا سمعنا يؤذن في المسجد قلوا لا يحكم  
 باسلامه حتى يقولوا يؤذن المسجد. وان قالوا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت  
 صلاة لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا صلي صلوتنا واستقبل قبلتنا. وعن بعض المشايخ اذا اذن الكافر  
 في وقت الصلاة يصير مسلماً. وكذا لو صلى صلاة في وقت الصلاة بالجماعة. فان اذن في غير الوقت  
 لا يصير مسلماً. وان صام اوج اوى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية. وروى داود بن <sup>شيد</sup>  
 عن محمد بن يحيى ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بان رأوه نهياً للاحرام ولم يشهد <sup>الناسك</sup>  
 مع المسلمين بكون مسلماً. وان لم يشهد الناسك او شهد الناسك ولم يلبس لم يكن مسلماً  
 وان شهد واحد وقال رأيت يصلي في المسجد الا عظم في جماعة وشهد آخر وقال رأيت يصلي في <sup>مسجد</sup>  
 كذا تقبل شهادتهما ويجبر على الاسلام. وانما قال الوثيق شهد ان محمداً رسول الله يكون مسلماً كما <sup>قال</sup>  
 شهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال انما مسلم او قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم او قال انا على الحنفية او انا  
 على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلي عليه لان هذه اللفاظ دليل على الاسلام ظاهر وبناء <sup>حكم</sup>  
 على الظاهر كقولن كافر اخي الاسلام لم يكن مسلماً. وكذا اذا عذبه القربى. وكذا اذا فرقه <sup>بالبغية</sup> صبي وقع من  
 فيهم رجل في دار الحرب او بيع منه ومات يصلي عليه لا يصير مسلماً حكماً تبعاً لمولا <sup>ببغية</sup> وان سبي <sup>ببغية</sup>  
 مات في دار الحرب فهو على دين ابويه وان ادخل في دار الاسلام فان كان معه ابواه ابيهم <sup>ديار</sup> فهو على  
 وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان عليه. وان لم يكن معه واحد منهما حين ادخل دار الاسلام  
 يصير مسلماً تبعاً للاب والامه. ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب يصير <sup>ببغية</sup> مسلماً تبعاً لاسلامه. وكذا  
 لو اسلم احد الابوين في دار الاسلام ثم سبي <sup>ببغية</sup> الصبي بعد ذلك من دار الحرب وصار في دار الاسلام كائناً  
 مسلماً. اسلم الصبي العاقل صحيح عند ناحية لا يرث من اقاربه الكفار ويصلي عليه اذا مات <sup>ببغية</sup> وتبين  
 امره للجوسية. ولقد رآه ارتداً اذا استحسننا في قول البيهقي ومحمد بن <sup>الوجه</sup> الا انه يجبر على الاسلام على حسن



ولا يقتل. نحو: أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشريعة كالصلاة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الإسلام ومات لم يكن  
عليه قضاء الصوم والصلاة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذامات. ولو أسلم في دار الإسلام  
ولم يعلم بالشريعة يلزمه القضاء استحسانا ذكره محمد بن روح في صلاة الأصل

بأنه ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون

إذا قال أحدكم أسلم التكفر نوالا أو نكاحا فحان القتل على نفسه وسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه إذا كان  
عليه مطعنا بالأيام. ولو قيل للمسلم أسجد للملك ولا لا فذلك لا بأس أن يسجد للملك سجود التحية والتعظيم  
لا سجد بالعبادة لأن سجد التعظيم لا يكون كفرا عرف ذلك بأمر الله تعالى الملائكة تسجدوا لله عليه السلام والله  
لا يأمر أحدا بعبادة غيره وكذلك الأخوة يوسف وسجد واليوسف عليه السلام مسلم دعا على غيره بالقات<sup>سنة</sup>  
خدا يا ابن آدمي بكافري مستأد خلت فوافيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل بن محمد لم يكن ذلك<sup>كفرا</sup>  
ذكر محمد بن روح في السير إذا دخل المسلم خشية في قعر الكافر الأسيرة لا يمكنه التكلم بالإسلام قال محمد بن روح  
ولم يبق أحد كفر قال الله تعالى واشد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى تروا العذاب الإليم. رجل طفت وقال والله يعلم  
ما فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالف المشايخ فيه حكي عن الشيخ الإمام الزاهد بن روح قال وجدت  
رواية في هذا أنه يكفر. وكذا لو صلى إلى غير قبلة عمد وجدت فيه رواية أنه يكفر وقال بعضهم إذا  
قال الله يعلم أنه فعل كذا وهو يعلم أنه فعل لا يكون كفرا والاول أصح. ولو قال إن كان الله يعلم فعلت  
كذا والله غير عالم وقد كان فعل ذلك ويعلم به قالوا يكون ذلك كفرا وهذا فحش من الاول. وإن قال<sup>مسلم</sup>  
هو صوابي إن كنت فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خلت فوافيه أيضا على الوجه الذي ذكرنا ولو صلى  
غير طهارة عمد قال الصدوق الشهيد حسام الأئمة يكون كفرا وفي الصلاة إلى غير القبلة عمد قال لا<sup>يكون</sup>  
كفرا. وذكر شمس الأئمة الخسعي رحمه الصلاة بغير الطهارة عمد معصية ولم يقل كفر. وقال شمس الأئمة الخسعي  
يكون كفر عند أكثر المشايخ قال وهكذا روي عن أبي جعفر وأبي يوسف بن روح في النوادر وقال في ظاهر الرواية  
لا يكون كفرا قال رحمه الله عنه وإنما خلت فوافيه إذا لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فأن كان على<sup>وجه</sup>

الاستغفاف بالدين ينبغي أن يكون كفر عند الكل إذا قل الرجل رجلا كلمة الكفر فإنه يصير كافرا وإن كان  
على وجه اللعب وكذا إذا أمر الرجل امرأة الغيرة أن ترتد وتبين هي من زوجها يصير هو كافرا هكذا روى عن أبي يوسف <sup>رح</sup>  
وعن أبي حنيفة <sup>رح</sup> عن رجلين من أمر الرجل أن يكفر كان الأمر كافرا وكفر المأمور وأمر يكفر. وقال الفقيه أبو الليث <sup>رح</sup> إذا علم  
الرجل رجلا كلمة الكفر يصير كافرا إذا علمه أو موبأ الارتداد. وكذا عيّن عليه المأثم كلمة الكفر إنما يصير <sup>هو كافرا</sup>  
إذا أمرها بالارتداد ولأنه رضي بكفر المأمور ومن رضي بكفر الغير يصير كافرا رجل ضرب امرأة فقالت  
بمسلم فقال هبلني لست بمسلم قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل <sup>رح</sup> لا يصير كافرا بذلك فقد <sup>حل</sup>  
عن بعض أصحابنا أن رجلا لو قيل له لست بمسلم فقال لا لا يكون ذلك كفر إلا أن قول الناس ليس <sup>بمسلم</sup>  
إن أفعالهم ليست من أفعال المسلمين. وقال الشيخ الإمام الزاهد <sup>رح</sup> إذا لم يكن ذلك كفر عند <sup>بعض</sup>  
الناس فقوله هبلني لست بمسلم بعد من ذلك قال إذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأة  
خلف الله تع واتقيه فقالت المأثم مجيبة له لا تخافه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل <sup>رح</sup> أن كان <sup>الزوج</sup>  
عائنها على معصية ظاهرة ويخوفها من الله تع فاجتنب هذا نصير مرتدة وتبين من زوجها وإن كان  
الزوج عائنها على أمر لا يخاف فيه من الله تع لم تكفر إلا أن ترتد بذلك الاستغفاف فتبين من زوجها  
رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الاتخاف الله تع فقال لا روى عن محمد <sup>رح</sup> أنه سئل عن هذا فقال <sup>لا يكفر</sup>  
لأنه إن يقول التقوى فافعل وأكفر أو على معصية ففعل له الاتخاف <sup>رح</sup> قال لا يصير كافرا لأنه التاويل  
وكذا إذا قيل لرجل الاتخشع لله تع فقال لعمري حالة الغضب لا يصير كافرا رجل قال هو يهودي أو نصراني  
أوبري من الله أو من الإسلام إن فعلت كذا كان يمينا فإن باشر الغرط هل يصير كافرا واختلفوا فيه  
وكذا لو حلف على أمر ماض بأن قال هو يهودي أو نصراني أو يبري من الله تعالى الوعد الإسلام إن كنت معات  
نظامس وقد كان فعل فأن كان ناسيا لا يعلم أنه كان فعل ولم يفعل لم يصير كافرا قال أكثر المشايخ <sup>بصير</sup> أنه  
كافرا وقال شمس الأئمة السرخسي <sup>رح</sup> الأصح أنه إذا كان الرجل يعرف هذا يمينا ولا يكفر به لا يكون كافرا  
لأن المأثم ولا المستقبل. وأن كان جاهلا أو كان عنده أنه كفر في المأثم يكفر في الحال وفي المستقبل إذا <sup>باشر</sup>



الشرط بصيركا فالإله كما باشر الشرط وعند أنه يكفر عند ضحك الكفر والرضا بالكفر كفر رجل كفر بلسانه طمأ  
 وقلبه نفع الإيمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مع مؤمنا رجل قال استقبلني امرأة أردت أن الكفر بصبه  
 كافر رجل قال الغريم بالفارسية كبر به اثنين كاركه نوحى كنه قالوا ان أراد به تقبيح ذلك الفعل لا بطل <sup>رجل</sup>  
 قال للمؤذن حين أدن كذبت بصيركا فزا رجل قال في احتاج الى كثرة المال الحرام والحلال <sup>سواء</sup> عند  
 لا يحكم بكفره سكران ضرب امرأته فقالت نومسلان نيسية كه راجنين مى زني فقال لا ثم طلقها  
 ثلاثا قالوا يقع الثلاث لانها لم يكن سكرانا فالثلاث واقع وان كان سكرانا فربه السكران لا يقع  
 استخسانا يقع الثلاث على كل حال امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني تجست نصير مرتدة وهذا  
 اذا اردت الحلال لانها لما اردت الحلال فقد باشرت الكفر وعن ابي نصر بن ابي سلام امرأة قالت لزوجها  
 طلقني والا كبرت قال يحد والنكاح نصراني اسلم فمات ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الى هذا  
 الوقت حتى ارت منه فانه يصير مرتدا لانه نفع الكفر ونكاح الكفر رجل قال اغير صلا المكتوبة فقال  
 لا ايه اليوم ما خلفوا فيه ذكر الناليف عن محمد ربح انه قال قول الرجل لا اصلي بحمل وحوها ان  
 أحدها لا اصلي فقد صليتها والتا به لا اصلي بقولك فقد امرت من هو خير منك والثالث لا اصلي  
 فسقا ومجابه فقه هذا الوجه الثالث لا يكفر والرابع لا اصلي وليس يجب على الصلوة ولو مر بها <sup>يعني</sup>  
 حووها بصيركا فزا قال الناطق نفع فعل هذا اذا اطلق وقال لا اصلي لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل  
 رجل مات غلامه فخرج وقال يا رب تاخذ من له واحد ولا تاخذ من له عشرة وانا في جمع المال اجتهد  
 وكافاك ان تاخذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ارجوان لا يصير كافرا لانه لم يصف الله <sup>نفع</sup>  
 بالظلم لان الظلم ان ياخذ ما ليس له والدنيا والاخرة لله نفع امرأة مات ولدها فقال هي بك داء  
 بازهمين سئدي قال الشيخ الامام الزاهد ربح انها لا تكفر فان لله نفع ما عطي والله نفع ما اخذ <sup>يعني</sup>  
 امتد مرضه واشتد عليه فقال ان شئت توفي في مسلا وان شئت توفي كافر قال واحد  
 من العلماء يصير مرتدا وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فلذا

تفعل ايضاً ما اتا به لم يفعله وما انبه ذلك من الاقاظ اجاب هذا القائل وقال بانفسكم ضل اليه  
لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري علي لسانه حرف واحد ونحو  
ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا يجري علي لسانه من غير قصد فلا يصدق رجل قال بارئ  
روزي بر من فراخ كن يا بارئ من رونه كن يا بر من جوده كن قال ابو نصر الدبوسي يصير كافراً <sup>باسم</sup>  
لان الله تعالى لا ينسب الي الجوزي فمن فعل ذلك فقد كفر قبل المرأة توحيد داني فقالت لا قال  
بعضهم ان ارادت ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان اراد  
انها لا تعرف وحدا نية الله تعالى لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها واذا اتى الرجل اليه من الانبياء <sup>ان</sup>  
لا يكون نبيا قالوا ان اراد به لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكون كافرا وان  
اراد به الاستغفار والعدو كان كافرا ولو قال بالفارسية الكرفان بيغا مبرود <sup>منكر</sup> يجرى  
يودح لو اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كافرا كما لو قال لو امرني الله بكذا وكذا لا افعل  
او قال لا اومن به او قال لو امرني الله تعالى بغير صلاة لا افعل وقال لو كان القبلة في هذه الناحية <sup>حيث</sup>  
لا يصلح ان كافرا في جميع هذه الكلمات اذا غاب الرجل النبي عليه السلام في شيء كان كافرا قال  
بعض العلماء لو قال شر النبي صلى الله عليه وسلم شعر فقد كفر وعن ابي حفص الكبير ربح من غاب  
النبي عليه السلام بشعر من شعره فقد كفر وذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كافر ولو قال  
جن النبي عليه السلام ذكر في نوادر الصلوة انه كفر ويجوز ان يقهر في علي النبي عليه الصلوة والسلام  
وعن ابن مقاتل ربح من انكر في الخبر عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الامة <sup>انه</sup> على  
نبي لا يضره ان محمد بنوثة ومن زعم ان العوذتين ليستا من القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافرا  
ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر البانجي لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا  
في الاصل وكذا الربا ونكاح المحارم ولو تمنى ان الله تعالى لو لم يرض صوم رمضان لما شق عليه  
لا يكون كافرا قال الشيخ الامام ابو بكر البانجي والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ربح انه لا يكون كافرا اذا نوى



ان لا يمكنه ادعاء حقوقه ولو عمت في الاكل فحق الشبع لا يكون حراما كان كفا لا ان ابا حنيفة لا يلتزم  
 بالحكمة. ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان نؤي ان طاعتها مشقة علينا لا  
 كفر. وقال ان لا يفرض الله تعالى علينا هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كفر ان قال ذلك وقاويله ما قلنا  
 ولو عمت ان لا يحرم الزنى او الظلم او القتل بغير حق او اللواط قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 هو كفر لان الملاقاة هذه الافعال خرجت عن الحكمة والعدل. رجلان اختصما في شيء فقال احدهما لآخر  
 يا ابن الزانية وهركه خذ يا ابن نام است وكان اسم المشقوم محمدا قال الشيخ ابو القاسم روح لو كان كفر  
 لان اوبهام الناس لم تنصرف الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن كفر اما الرشيوة رجلان بينهما خصومة  
 فقال احدهما لصاحبه فربان بنه وباسمان برو وبأخذك جنك كن قال الاخر هم لا يكونون كفرا  
 ولو قال مثو وبأخذك جنك كن قال بعضهم هم يكونون كفرا والله مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 وقال الشيخ الامام ابو بكر بن حامد روح لا يكون كفرا او الا حوط بتجديد التكاح. ولو ان رجلا طاب  
 رجلا بحق وقال بالفارسية اروي خذك جهان است ازوي يستأنم قال الشيخ ابو القاسم روح  
 يصير تدا لا انه ادعى انه يغلب الله تعالى وقال بعضهم لا يكون كفرا لان المراد من هذا الكلام في الحر  
 التحويل دون التحقيق. ولو قال كفر فلان بيضا مبراست ازوي يستأنم لا يكون كفرا لان النبي صلى  
 عليه وسلم يطالب بآراء الحق ويعتق في منه. رجل قال لغيره اعطيني حقه والاخذتلك يوم القيمة  
 فقال الما طلب تو مر الكجاياي ربه ان ابنوهي قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي لم يكن هذا كفرا وطلبت  
 تخاصما فقال احدهما الله تعالى يحكم بيني وبينك وقال الاخر بالفارسية خذوا حاكمي من انشا  
 او قال حاكمي من انشا قال ابو القاسم روح يصير مرتدا لان الله تعالى يحكم بين عباده جميعا القوي  
 والضعيف والتتريب والدين في حكمه واحد. رجل وضع ثيابه في موضع وقال سلمتها الى الله تعالى  
 فقال غيره سلمتها الى من يتبع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل تعالى  
 كافرا. رجل بينه وبين غيره خصومة فقال رجل حكم خذني جنين است فقال الاخر من حكم خذنا

چه بانتم قاله ابو القاسم روح هو كفر لانما استغففت بامر الله تع. رجلان بينهما خصومة فقال احدهما  
 للآخر يا تابع لم رويم فقال الاخر من علم چه داغم قال ابو بكر بن القاضيه يكفر المحب لانه استغف بالعلم  
 رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفقهاء والفتوى فقال الخصم لهما كما افقوا قال <sup>نجل</sup>  
 بهذا وهما من عرض الناس كان عليه التعزيب رجل قال قصعة شريد خير ليعين الله تعالى قال لا يكون  
 كفر لانه يبرأ بهذا ان هذا نعمة من الله تع. رجل قال لعالم كبير اخرجي علمك ان اراد به علم الدين <sup>كان</sup>  
 كافرا. رجل قال له ساد روح مي گويم خدای دروغ میگوید لا يفر لان المراد بهذا ان الله تع لا يكون  
 رجل قال في غضب لامرأته ان روسي چه كه ترا ناد وأن بعاكه تركشت وأن خداه كه ترا آفريد <sup>بعضه</sup> قال  
 يكون كفرا. وسئل ابو نصر المروسي روح عن هذا فما مل في ذلك ايا ما لم يجب قال روح عنه الظاهر  
 انه يكون كفرا. رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت انا كافرة فطلقتني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل <sup>روح</sup>  
 هذه ردة وتجبر على الاسلام وتجديد النكاح والعود الى الزوج ولعننا الامرأته يا كافرة فقالت لا بل انت <sup>لا يفرح</sup>  
 بينهما فرقة. رجل تزوج امرأة بغير شهود فقال الرجل والمرأة خدائنا وبيغنا مبرم الكوفة كوريم  
 قالوا يكون كفرا لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب <sup>جواب</sup>  
 كان في الاحياء فكيف بعد الموت. رجل قال انا اعلم المسروقات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل <sup>الفضل</sup>  
 هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل انا اخبر باخبار الجن اياي بذلك  
 قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من اذنا كاهنا نصدقته فيما قال <sup>كفر</sup> نقده  
 بما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاخبار عن الجن فلما <sup>البحر</sup> خربت  
 ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب بالهين. نصراني اذني مسلما فقال عرض علي <sup>سلما</sup> الا  
 حتى اسلم عندك فقال ذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا <sup>فيه</sup>  
 قال الفقيه ابو جعفر روح لا يصير كافرا لان العالم يهتدي الى ما لا يهتدي غير العالم. رجل قال الغواي يا  
 جد من قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح ان اراد به اي مهتر من



لأن هذا اللفظ يدكر ويؤديه ذلك ولو قال أي رجل شيء من يكون كفرًا امرأة قالت لزوجها تو  
 خذي داني فقال نعم قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع بكفر الرجل لأن السر والنجس<sup>١</sup>  
 ومن ادعى علم الغيب كان كافراً وعن شداد بن حكيم رجع أن امرأة بعثت إلى زوجها المسحور  
 في رمضان على يد الخادم فابطأت الخادم في الرجوع إلى المرأة فاتهمت المرأة فقال شداد لم يكن  
 بيننا شيء فقال الكلام بين شداد وبين امرأة فقال شداد بن حكيم لا حرأنة تعلمين الغيب<sup>٢</sup> فقال  
 نعم فكتب شداد والمحمد بن الحسن وكان هو من أصحاب زفر رجع فاجاب محمد بن جد والنكاح<sup>٣</sup> فافها  
 كبرت رجل استحل الجماع في حالة الحيض قال أبو بكر البلخي رجع الجماع في الحيض كفرة في الاستبراء<sup>٤</sup>  
 وضلال وليس بكفر. وعن إبراهيم بن رستم أن استحل الجماع في الحيض متاؤ لأن النهي ليس  
 للتحريم بل يعرف النهي لا يكفر لأنه أن عرف أن النهي للتحريم ومع ذلك استحل الجماع فيه كان كافراً<sup>٥</sup>  
 وعن شمس الأئمة السرخسي رجع أن استحل الجماع في الحيض كفرة من غير تفصيل رجل قال عبد  
 الله بن عبد الخالق عبد الغفار عبد الرحمن بالحق الكاف في آخر الاسم قالوا إن قصد ذلك  
 بغيره وإن جرى على لسانه من غير قصد أو كان جاهلاً لا يكفر وعلى من سمع ذلك منه أن يعليه  
 الصواب وهذه فصول عشرة أحدها أن اسلام الصبي الجاهل والصبيّة عند ناصوح وكذا  
 اسلام العنقة الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام عندنا وكذا اسلام المكر<sup>٦</sup>  
 عن النكاح حريباً وإن كان ذمياً لا يكون اسلاماً ومنها كفر المكره أن أكره بقيد وجنس ف كفره يكون كفراً<sup>٧</sup>  
 أو أن أكره بالقتل أو اتلاف عضو أو يضرب موله وقلبه مله من بالايان لا يكون كفر استعساناً وأما<sup>٨</sup>  
 كفر النسل أن كان تعرف الخير من الشر والارض من السماء وفكره يكون كفراً في الاحكام وإن كان  
 لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفراً عند علمائنا وكفر المراهق كفر عند الجنيبة  
 ومحمد رجع تحريم امرأته ولا يتحل زيجته ولا يصح أن ماتة لا يقتل بالردة وأما ردة المعتوه والمجنون لم يرد<sup>٩</sup>  
 في الكتب المعروفة قال مشايخنا رجع هو في حكم الردة بمنزلة الصبي وأما الجاهل إذا تكلم بكفر لم يرد<sup>١٠</sup>

كفر لاختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون كافرا ويعد بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا لا يعذر  
 بالجهل. وأما الهازل والمستهزئ إذا تكلم بالكفر استخفاً ومزاحاً واستهزاءً يكون كفره عند الكل  
 وإن كان اعتقاده خلاف ذلك. وأما الخاطيء إذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأً لم يكن كافراً <sup>بشكل</sup> وإن كان  
 باللبس بكفر فجرى على لسانه كلمة الكفر خطأً لم يكن ذلك كفرًا عند الكل بخلاف الهازل لأن الهازل  
 يقول وضد الإله لا يريد حكمه والخطيء من مجرى على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة تقوم  
 اتخذ والجوازات لأجل النبر وتوقف الحاج قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح  
 ذلك فهو ولعب فلا يكون كافراً جل ويصح لوجه لسانه في وقت الخلعة والتهافت في الجوارات  
 وما شبه ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر هذا هو كفر والمد بوج منه لا يؤكل <sup>الزاهد</sup> قال الشيخ اسمعيل  
 إذا ذبح الأبل والبقر في الخوازات لقدم وم الحجاج والغزاة قال جماعة من العلماء يكون كافراً وأما أنا فاقول  
 كبره ذلك أشد الكراهة ولا يكون كافراً رجل اشتم يوم النبرون شيئاً لم يتغير في غير ذلك اليوم <sup>الاول</sup>  
 به تعظيم ذلك اليوم كما يعظم الكفرة يكون كافراً وان فعل ذلك لأجل الشرب لا لتعظيم يوم النبرون  
 لا يكون كافراً. وإن أهك يوم النبرون إلى انسان شيئاً ولم يرد به تعظيم اليوم وإنما فعل ذلك  
 على عادة الناس لا يكون كافراً. وينبغي في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده <sup>التشبه</sup> أن يجترن عن  
 بالكفرة. وعن الإمام أبي جعفر الكبير رح إذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النبرون أهدي <sup>إلى بعض</sup>  
 المشركين بيضة يريد به تعظيم يوم النبرون فقد كفر بالله وحبط عمله. وإذا امتن <sup>دعوة</sup> مجوس  
 لخلق رأس ولد وجزنا صيته فاجاب مسلم وحضر دعوة لا يكون كافراً والاولى أن لا يفعل ولا يؤام  
 على مثل ذلك. مسلم وضع على رأسه قلنسوة المجوس قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يكفر  
 بذلك قال رضى هذا الجواب إنما يصح إذا فعل ذلك ضرورة ولا يعتقد أنه يصير به كافراً <sup>نعل</sup> فإن  
 ذلك وظن أنه يصير به كافراً <sup>برأيي</sup> بقصد به الاستحقاق في الدين فإنه يصير كافراً وعن عبد الله  
 رح أنه قال إن فعاه ذلك يريد به تقبيح فعلهم لا يكون كافراً



## ومن الفاظ الكفر بالفارسية

رجل قال لغيره ويدا رتوبر من چنانست كه چون ديدار ملك الموت اختلفوا فيه قال اكثرهم يكون  
 كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا وقال بعضهم ان قال ذلك لعدو ملك الموت يضركم فإذ قال ذلك لكرامة الله  
 لا يضركم فإذ رجل قال فلان را مصيبت رسيد قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا وهو الصحيح <sup>رجل قال</sup>  
 فلان بچشم من چنان است كه چون جهوى بچشم خداى يكون كفرا رجل قال لصاحب المصيبة هرحبه ارخانا  
 وكيكاست مجان وزند كانه نوز يادمت كناد فهو خطأ عظيم ولا يكون كفرا الا ان عند اهل السنة <sup>والجماعة</sup>  
 لا يهود تا حد قبلى جله ولا يتاخر موته عن اجله رجل قال فلان جان منجوا جبه داد يكون كفرا رجل  
 قال فلان بيمار غمي شود تن درست مى باشد وگزارا موثر كرد خداست يكون كفرا لان الله تعالى <sup>يوصف</sup>  
 بالسيان رجل قال خلت براسمان ميدند كه من چيزي ندارم يكون كفرا لان الله تعالى مترو عن المكان  
 رجل قال مرا براسمان خداست و بر زمين تو يكون كفرا لما قلنا رجل قال دست خدا در ان است يكون  
 كفرا عند البعض وعند بعضهم لا يكون كفرا اذ المراد به الجارحة مظالم ظالمين ارباب منم ارضي <sup>ميسند</sup>  
 قال بعضهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه يريد بهذا اللفظ طلب النجاة عن ظلمه والخلاص <sup>عنه</sup>  
 وقال تعالى خذ اي بر تو ستم كناد چنانكه تو بر من ستم كردى يكون كفرا عند الكل رجل قال اگر در <sup>رون</sup>  
 حشر خدا مراد دهد من دادان وي بستانم قالوا يكون كفرا لانه شك في عدله رجل توجه عليه <sup>اليه من</sup>  
 نارادان ميخاف بالله تعالى فقال المستخلف سوكوند مجدائى منخواهم سوكوند بطلان وعنان خواهم  
 اختلفوا فيه قال بعضهم يكفر المستخلف و قال بعضهم لا يكفر فان قال سوكوند مغالطه خواهم لا يكون كفرا  
 مجوسيه طلب من مسلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من غي دانم قالوا يكون كفرا وهكذا <sup>ليهود</sup> قال  
 او نصراني صفت ترهائى چيست فقال النصراني لا ادرى يكون مرتدا وكذا لو قيل المسلم صفت مسلمانيه  
 چيست بگو فقال لا ادرى لا يكون مسلما عند عامة العلماء ورجل مات فقال رجل اخر بخدا را بايسته  
 تر بود يكون كفرا رجل بطلم غير فقيل له ان هذا من غي تر بگو او يقال له ان قيامت غي تر بگو فقال لا يكون كفرا

رجل قال لن عليه الزكاة انا الزكاة فقال لا اؤذي قالوا يكون ككفر اقل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والجود  
 للزكاة رجل قال تاسر فلان بغير استمراري بنود او قلنا تالين دو باز وى من مجامع است مراجيرى كم نبيد  
 قالوا يكون كفرا رجل قال خوار باركران مى خواهد او قال خوار باران بهر آن خريد مى كه كران خواهد شد <sup>اختصاصا</sup>  
 قال بعضهم لا يكون كفرا لانه ادعى علم الغيب وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه انما قال ذلك بناء على <sup>الدليل</sup>  
 لانه يدعى علم الغيب صاحبة الهامة فقال احد يموت رجل او قال رجل ان مركبى خير منى هذا <sup>قال بعضهم</sup>  
 يكون كفرا او قال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقوله على وجه النحال رجل خرج الى السفر فصاح المعقون  
 فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا رجل قال خوش كاري است به نمازي قالوا يكون كفرا رجل قال لغير  
 مراحمق يارى ده قال بحق هر كس يارى دهد من بظلم وناحق يارى دهد قال بعضهم لا يكون كفرا او قال  
 بعضهم لا يكون كفرا رجل قال لغير منجانه فلان رو و امر معروف كن فقال فلان در حق من چه جفا <sup>سوره</sup>  
 كه ويرا امر معروف كنم قالوا يكون كفرا رجل له عا رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للمديون  
 اين ده كانه بد بين جهان بد كه بد ان جهان ان جهانيا في فقال له المديون ديكريده تاهريست  
 بقيامت بازدهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل دج يكفر المديون لان هذا استخفاف <sup>منه</sup>  
 بالقيمة وقال غيره من المشايخ لا يكفر رجل قال لامرأة خانه چنان پا كزن چون و السماء و الطارق قالوا  
 يكون كفرا وقال الشيخ الامام ابو اسحق روح ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر رجل قال لغير  
 جهود بنقوى قال لنصراني من به از تو لا يكون كفرا لانه يراد بهذا الشتم وتبجيل الافعال رجل قال لغير ابي منى  
 او قلنا عن ترسا او قال اى جهود لا يكون كفرا عند العلماء وان قال المخاطب توفى و سكنت <sup>ط</sup> الخا  
 لا يكفر المخاطب وان قال المخاطب عجبين ام يكفر المخاطب رجل قال لغير و اخذ منى فريده است <sup>وانه يخشى</sup>  
 خویش را نه قال اكثر المشايخ يكون كفرا او قال بعضهم لا يكون كفرا رجل قال لامرأة يا كافى فقالت  
 الكرجين نيمى مراند كه كفر المرأة ولو قالت الكرجين ام مراند لا يكون كفرا ولو قالت الكرجين نيمى <sup>بنا</sup> كافى  
 شمع فعلى قول من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء وكفر المرأة او قال بعض منضا منى بلع ردة المرأة



لا تعتبر ردة ولا تبين من زوجها ويعزها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبين من زوجها  
 لأن القاضي يخبرها على الإسلام ويحسد بالنكاح والعود إلى الزوج. امرأة قالت لولدها أي منجحه أو  
 كافريه أو أي جهود منجحه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا. ولو قال الرجل هذا إلا أن  
 لولده اختلعا فيه أيضا. والأصح أنه لا يكون كفرا أن لم يرددها كفر نفسه. رجل قال لدايته أي كافرا أو  
 قالوا لا يكون كفرا إلا أن الدواب مما تؤوله الأيدي لأن مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يردون به  
 كفر أنفسهم. رجل قال خذوا معالي برأسه من كواه من است يكون كفرا لأن الله تعالى عن المكان. رجل  
 قال قولا كذا باضمع رجل فقال خذ أي تع مرابن دروغ ترا است كرداند يا كويد خذ أي برين دروغ  
 توبكيت كند قال بعضهم هذا قريب من الكفر. رجل قال لغيره نماز كن فقال أي مرد نماز كردن سخت  
 كوانست برين قالوا يكون كفرا. رجل قال لغيره حرام مخوف فقال بكي حلال خوار بيار تابوي ايمان آدم  
 وپيش روی سجده كنم يكون كفرا. رجل خرب الخمر فقال بشادي مرا تر كه بشادي ماشا داقست  
 وكروك ست مرا تر كه بشا د ماشا د يست يكون كفرا والله الهادي

### باب الردة وأحكام أهلها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر يوافق في الملة ولا من مرتد آخر. ويرث المسلم من المرتد ما <sup>الكسبه</sup>  
 في حاله الإسلام عند الشافعي ربح يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حاله الردة  
 عند أبي حنيفة ربح هو بمنزلة الفقة يوضع ذلك في بيت المال. وقال أصحابه يكون ذلك ميراثا <sup>ثمة</sup>  
 المسلمين. ومجود الردة يكون عودا إلى الإسلام وإذا الرد يعرض عليه الإسلام في الحال فإن <sup>اسلم</sup>  
 ولا قتل إلا أن يطلب التأجيل فيؤجل ثلثة أيام لينظر في أمره. ولا يؤجل أكثر من ذلك ويعرض عليه  
 الإسلام كل يوم من أيام التأجيل فإن أسلم يسقط عنه القتل وإن أبى أن يسلم يقتل وأن  
 تصرفا تصرفا في رده فهو على أربعة أوجه. منها ما ينقد في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء  
 إذا جاءت جارية بولد وأدعت ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع ورثته وتصح الجارية <sup>ولد له</sup>

وبعد منه تسليم المتفعة والحجر على عبد المازون. ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح

ولا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا يندق ولا ذمية لا خنثى ولا مملوكة وتحريم بيعته

وحيد بالكلب البازي والرمي ومنها - اهو موقوف عند الكل وهو المقاضاة فاذا فاضل <sup>مسلم</sup>

يقولون قولهم ان اسلم نفذت المضاضة وان مات او قتل على رده او الحق بدار الحرب

وتنفي القاضي بلحاظه بطلت المضاضة وتضير عنانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد <sup>وعند</sup> رج

ابن حنيفة نرج تبطل اصلا ومنها ما اختلفوا فيه في نوقعه كالبيع والشراء والاجارة والاعتاق <sup>التدبير</sup> و

والكتانة والوصية وقضاء الدين عند ابن حنيفة نرج ان هذه التصرفات موقوفة فان اسلم

نفذت وان مات او قتل او قضى بلحاظه بدار الحرب تبطل وعند صاحبيه تنفذ في الحال الا ان

عند ابي يوسف نرج تنفذ كما تنفذ من الصحيح ويعتبر بغير عاته من جميع المال وعند محمد <sup>تنفذ كما</sup> رج

تنفذ من المريض. ونصرف المكاتب في الردة فاذا اعتق المرتد عبد ثم اعتق <sup>هو ابنة</sup>

المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد منهما لان الابن انما يرث منه بعد الو

لا قبله فاذا اعتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق. وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا

وتركته مستعرة فالدين فعنق الوارث عبد من تركته ثم سقط دين الغرماء فانه ينفذ اعتاق

الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث تام وانما يوقف الملك لحق الغرماء فاذا سقط حق

الغرماء نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد <sup>مسلم</sup>

او رد ابوه فمات الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث <sup>اب</sup> الآ

لمعتق لا لمعتق ابنة لانه لا يرث من ابية المرتد عن موت المرتد فاذا مات <sup>ابن</sup> الآ

قبل موت الاب لم يرثه الابن واختلفت الروايات فيمن يرثه المرتد عن ابن حنيفة رج ثلاث

روايات روى الحسن عن ابن حنيفة رج انه يرثه من كان وارثا له وقت الردة ويبقى

كذلك الى ان يموت المرتد حتى لو اسلم بعض قرابته بعد ردته او ولد له ولد من علوق <sup>بعد الردة</sup> حاد



لا يرثه وعن أبي حنيفة ربح في رواية يرث منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يبق له موته  
بل يخلفه وارثه منه. وروى محمد بن أبي حنيفة ربح انه يرث من المرتد من كان وارثا له عند <sup>قتله</sup>  
او عند موته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك وقال شمس الأئمة <sup>رح</sup> الخسعي  
اذ انصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقسم القاضي ماله ولم يقض بالحاقه حتى رجع المرتد  
الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الردة لان الحاق قبل ان يصير به القضاء <sup>يكون</sup>  
بمنزلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل أو امرأة ووجد الاسلام في كل <sup>مرة</sup>  
وجد والنكاح على قول أبي حنيفة ربح محل امرأته من غير اصابة الزوج الثاني لان عند الردة <sup>لا تلغى</sup>  
طلاقا وابلء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول أبي يوسف ربح ردةه وابائه لا يكون  
طلاقا. وعند محمد ربح كلاهما طلاق. وردة المرأة وابائها لا يكون طلاقا تقع الفرقة عند عامة <sup>العلماء</sup>  
بردتها وعند البعض لا تقع. أجمع أصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح ويقع العدة بينهما  
بنفس الردة. وعند الشافعي ربح لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة <sup>نفسه</sup>  
حتى لو قتله فاقبل بغير امر القاضي عمدا او خطأ او بغير امر السلطان او تلف عضوا من أعضائه لا يثنى <sup>عليه</sup>  
ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تحبس ابد الى ان تتوب. وعند الشافعي ربح تقتل وتصرفا <sup>نفا</sup>  
رافدة لانها لا تقتل. والمرأة المرتدة تراث من زوجها المرتد فقتلهم جميعا. والرجل المسلم يرث  
من امرأته المرتدة اذا ماتت قبل انقضائه العدة استخسانا ولا يرث قياسا وهو قول زفر <sup>ولزوج</sup>  
للمرتدة ان يتزوج باختها واربيع سواها اذ الحقت بداء الحرب كما هما ماتت فان خرجت  
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها. وانما ردت العدة ونكحت <sup>بالحرب</sup>  
وقضى القاضي بالحاقها بطلت عدتها التباين الدارين وانقطاع العصمة كما هما ماتت فان  
رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل انقضائه العدة او الحبس قال أبو يوسف ربح لا تعود  
معتدة. وقال محمد ربح تعود معتدة كما كانت. واذا اجنب المرتد جنابة خطأ كان ارثا لجنابة

في ماله لا على العاقلة. وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم ينفذ ذلك بوحد  
 البا في من كسب ردة وان لم يكن له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك المال. <sup>الفقيه</sup> وعن  
 ابي جعفر المندواني انه قال يؤدي ذلك من مال الكسبه في الردة وان لم ينفذ يكمل  
 من كسب الاسلام. مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد لمقطوعة يده ثم مات من ذلك القطع.  
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رج عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رج عليه دية <sup>اليدين</sup>  
 لا غير قياسا. ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد لقاطع وتقتل على ردة ثم مات المقطوعة <sup>بده</sup>  
 من ذلك القطع ان كان عمدا فلا شيء على احد وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلث <sup>سنتين</sup>  
 من يوم قضى القاضى عليهم. ولو جنى في حال ردة جناية تبلغ ارشها خمسمائة يجب ذلك في <sup>ماله</sup>  
 دون عاقلة. الرجل اذا حج حجه الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم كان عليه اعان <sup>حجة</sup>  
 الاسلام ولا يترك الرد على ردة باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا  
 يجوز استرقاقه بعد ما الحق بدار الحرب مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرا. ويجوز استرقاق  
 المرتد بعد ما لحقت به الحرب. واذا الحق المرتد بدار الحرب وقضى القاضى بلحاظه عندما  
 يجوز قسمة ماله. وقال داود بن علي لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضى بلحاظه  
 وقال الشافعي رج يقسم ماله بين ورثته قضى القاضى بلحاظه او لم يقض وانفقوا على انه لا يقسم <sup>ماله</sup>  
 بين ورثته قبل لحوقه بالمرتد <sup>حلت</sup> والحرب قضى القاضى بلحاظه وعليه للناس ديون مؤجلة  
 كانه مات وتعتق امهات اولاده ومدبر من الثلث وحلت ديونه فان رج المرتد اليها <sup>مسلم</sup>  
 لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئا. أحدهما الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة ان كان  
 قائما. والثاني اذا كتب ورثته عبدا من ماله فان رج المرتد بعد ما أدى بدل الكفاية  
 لا يملك ابطالها وان رج قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة <sup>رجل</sup>  
 ارتد والعياذ بالله تع وعليه قضا وصلوات او صيامات تركها في حالة الاسلام ثم <sup>اسلم</sup>



بعد ذلك قال شمس المنة الحولية رح يقض ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية  
 والمعصية تتبع بعد الردة وما ادي من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد تبطل طاعته <sup>لكن</sup>  
 لا يجب عليه قضاؤها بعد الاسلام. مسلم اصاب مالا او نفيا يجب القصاص او الحد ثم ارتد <sup>ب</sup>  
 ذلك وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق به الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو ما خوفي  
 بالجميع. ولو اصاب ذلك بعد ما لحق به الحرب مرتدا ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه اصاب  
 ذلك فهو كان حربيا في دار الحرب والحري لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حاله كونه محاربا <sup>للمسلمين</sup>  
 وما اصاب المسلم من حد ودالله تع منحو الزينة والسقة وقطع الطريق ثم ارتد اصاب ذلك بعد <sup>الردة</sup>  
 ثم لحق به الحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا الله يضمن الماله السقة. وان  
 اصاب دما في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد ما خذ ابدا <sup>لك</sup>  
 وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ ففيه الدية على عاقلة من اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه <sup>بعد الرد</sup>  
 وان وجب على المسلم حد شرب الخمر او حد السكر ثم ارتد ثم اسلم قبل اللحق. بدأ الحرب فانه لا يؤخذ بذلك  
 لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يجب على الذمي والمستامن فاذا عترض الكفر بعد الوجوب  
 يمنع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك وهو مرتد محبوب من فريد الامام فانه لا يؤخذ فحد الخمر والسكر  
 وهو ما خذ بها سوى ذلك من حد ودالله تع فانه يعتقد حرمة سبب ذلك ويمكن الامام من اقامة <sup>مة</sup>  
 هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن فريد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل اللحق بدأ الحرب فذلك <sup>لك</sup>  
 موضوع عنه ايضا. رجل تزوج امرأة فتاب عنها قبل الدخول فاجبر من جبرها قد ارتدت عن الاسلام <sup>والخبر</sup>  
 حرا ومملوكا ومحرورا في قذف وهو ثقة عنده وسعة ان يصدق به ويتزوج اربعا سواها. وكذا  
 اذا كان غير ثقة واكثرايه انه صادق وان كان اكثر راياه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث. فان اخرج <sup>المراة</sup>  
 ان زوجها قد ردت فلها ان تتزوج بنزع اخبر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان. وفي رواية  
 المير لم يمس لها ان تتزوج وقال شمس المنة السرخسي رح لا يصح رواية استحسان. ولو ان امرأة غاب

زوجها وأجرها مسلم ثقة أن طلقتها زوجها ثلثا ومات عنها ولم يكن ثقة فأتاها بكتاب من زوجها بالطلاق  
ولا تدري أنه كتابه أم لا إلا أن الكثر يراها أنه حق لا باس بان تعتد وتزوج والله اعلم

### فصل فيما يبطله الارتداد

إذا استأجر المسلم دارا لعقار أو منقولاً ثم ارتد والخياد بالله ولحق بداء الحرب وقضى القاضي بلجاعة تبطل  
أجارتها كأنه مات. وكذا إذا أجر ثم ارتد، ولو أوصى لرجل بثبت ماله ثم ارتد ولحق بداء الحرب ولو لم يلحق  
بثبت وصيته. وكذا لو أوصى لرجل وجعله فيما ماله ثم ارتد ولحق بداء الحرب ولو لم يلحق تبطل أيضاً  
وإن كان وكل رجلاً ثم ارتد المؤكل ولحق بداء الحرب ينعزل وكيله في قولهم وأن عاد اليها مسلماً هل يعود  
ذكر في الوكالة أنه لا يعود وكيلاً وذكر في السير الكبير أنه يعود وكيلاً وأن وكل رجلاً يامر من الأمور ثم ارتد  
الوكيل ولحق بداء الحرب وقضى بلجاعة ثم عاد اليها مسلماً قال أبو يوسف رج لا يعود وكيلاً. وقال محمد رج  
يعود وكيلاً كما كان قوم ارتدوا عن الإسلام في مدينة من مدائن الإسلام في أرض الحرب وماروا  
المسلمين ومعهم نساؤهم وذرايرهم مرتدون معهم وليس في المدينة مسلم وكانوا يقاتلون المسلمين  
حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم. ومن أسلم منهم فهو حر وذرايرهم ونساؤهم وأموالهم كانوا  
فيها للمسلمين وفيه الخمس وإن ارتد أهل مدينة المسلمين وغلبوا عليهم غير أن فيها قوم من المسلمين  
أمنين فارتد نساؤهم معهم أيضاً ثم ظهر المسلمون عليها فزكهم كلهم أحرار وذرايرهم ونساؤهم كذلك  
في قول أبي حنيفة رج. هذا إذا كانوا ارتدوا ولم يظهر فيها أحكام الشرك ثم غلب عليها المسلمون <sup>ساعة</sup>  
فإن النساء والذراير كانوا أحراراً في قولهم وهذه المسئلة بناء على معرفة ما نصير به الدار دار الحرب  
أبجدية رج. لا نصير إلا بثلاثة أشياء. أحدها أن يكون متصلة بداء الحرب ليس بينها وبين دار الحرب  
موضع في أهل الإسلام والثاني يجري فيها أهل الحرب أحكامهم. والثالث أن لا يبقى فيها مسلم <sup>مسي</sup>  
أمن بالامان الأول حتى لو كان بين هذه المدينة إلى ارتد أهلها وبين دار الحرب بلدة فيها المسلمون <sup>ن</sup>  
في البلدة إلى ارتد أهلها مسلم لو ذمي من بالأمان الأول لم تضر هذه البلدة دار الحرب. وقال صاحبها <sup>أجرى</sup>



أهل الحرب في بلد من بلاد أهل الإسلام أحكام أهل الحرب يصير دار الحرب كما كان، وأما السلطان قال  
 علماء ومارحمهم الله السلطان يصير سلطاناً بامر من بالمبايعة معهم ويعتبر بالمبايعة مبايعة انفسهم  
 واعيانهم والناظر ان ينفذ حكمه في رعيته خوفاً من قهره وغلبته فان بايعة الناس ولم ينفذ حكمه  
 عن قهرهم لا يصير سلطاناً. واذا صار سلطاناً بالمبايعة فما راى كان له قهر وغلبة لا ينزع لانه لو انزل يصير  
 سلطاناً بالقهر والغلبة فلا ينفذ وان لم يكن له قهر وغلبة ينزع. والقاضي اذا قضى بفضا با وهو  
 ومرتش ولم يعلم بذلك الا بعد حين روى ابن زياد عن ابي حنيفة ربح الله تعالى الله قال ابطلت قضاي  
 روى الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف ربح الله قال اذا جاز العاصي بغير علم من العلم عزله قال النعمان بن الليث  
 ان كان الذي ولاه القضاء لم يعلم انه فاسق او مرتش فانما ظهر انه فاسق او مرتش فهو معزول لانه  
 ولاه وقلة على شرط العدل ظاهراً فان كان على خلاف ذلك لم يكن قاضياً. وان كان الذي ولاه يعلم  
 انه فاسق او مرتش لم يصير معزولاً اذا فسق وهو بمنزلة الامير فهو اذا جاز لا ينزل ما لم يعزل وكذا  
 القاضي اذا ولاه وعلم انه فاسق، مسلم اسير في دار الحرب وخرب لك دار الاسلام ومعه امرأته فقالت  
 له المرأة انك ارتدت فتوفي دار الحرب فان انكر الزوج ذلك كان القول قوله وان قال تكلمت بالكفر  
 مكرها قال المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقت المرأة فيما قال فالقاضي لا يصدقه  
 ما لو قال الرجل لامرأته ائتيني فقال عنت به عن وثاق وصدقت المرأة فالقاضي لا يصدقه ما في ذلك <sup>خل</sup>  
 بالاحتياط في امر الزوج امرأة ارتدت وكففت بدار الحرب ثم سببت فانها تصير فيئا رجل وامرأة ارتدت  
 والعياذ بالله ولحقا بد الله فحبلت امرأته في دار الحرب وولدت مولداً ثم ظهر المسلمون على ولدها  
 فانه يجبر على الاسلام ولا يقتل ولا يكون فيئا وان مات هذا الولد ولم يولد له ولد ثم ظهر المسلمون  
 على ولدها فانه يكون فيئا ولا يجبر على الاسلام. حريم دخل دارنا بغير امان فاحده رجل مسلم فانه <sup>يكون</sup>  
 فيئا وريقا العامة المسلمين في قول ابي حنيفة ترج يباع ويوضع ثمنه في بيت مال المسلمين وقال حنبل  
 يكون رقيقا للاخذ خاضعة وعليه الخمس. ولو اسلم هذا الحريم بعد ما دخل دارنا بغير امان <sup>بن ياحنه</sup> قبل

احد فهو حر لا يملك له في قولهم عبيد حربي يخرج <sup>و</sup> دخل اليها بامان باذن ماله ثم اسلم عندئذ فانه  
 يباع ويبيعت ثمته الى مولاه <sup>و</sup> خرج اخذ في دارنا فقتل انا رسول ملك اهل الحرب ان كان له علاما  
 الرسول من الكتاب ونحوه يكون امنا حتى يؤدي الرسالة ويرجع وان لم يكن معه كتاب يكون فينا  
 جماعة المسلمين في قولهم يحنقه ربح <sup>و</sup> في قول صاحبيه هو الاخذ خاصة وان اخذ الحربي في دارنا  
 انا مستامن لا يصدق ويكون في جماعة المسلمين في قولهم يحنقه ربح في قول صاحبيه هو الاخذ خاصة  
 فان اقام بينة من المسلمين كان امنا وان اقام شهودا من اهل الذمة في القياس لا تقبل شهادتهم <sup>تقبل</sup>  
 استحسننا <sup>و</sup> متى اكتسب مالا في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون فينا ولو  
 المرتد دارنا بعد حوقه بدار الحرب واخذ مالا من ماله لمحق بذلك المال بدار الحرب ثم ظهر المسلمون  
 عليه وعلى ذلك المال يكون مالا مردودا على الورثة وما اكتسب بعد الحدة في دار الاسلام قبل حوقه  
 بدار الحرب فان قتل المرتد او مات او لم يبق بدار الحرب كان ذلك المال فينا عند يحنقه ربح <sup>صاحبيه</sup> في قول  
 يكون المال للورثة ولا يكون فينا حربي دخل دارنا بامان وله في دار الحرب امرأة حامل منه <sup>صغار</sup> واولاد  
 وكبار واموال وديعة عند حربي ومسلم وذمي فاسلم الحربي في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار <sup>على</sup> الى  
 ثلثة اوجه ان خرج اليها واسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فينا <sup>للمسلمين</sup>  
 وان اسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار الحرب فاولاده الصغار  
 احل مسلمون وما كان من ماله وديعة عند مسلم او ذمي فهو له واولاده الكبار يكونون فينا ولو <sup>اسلم</sup>  
 هذا الحربي في دار الحرب ولم يخرج اليها وظهر المسلمون على الدار فماله المنقول الذي في يده يكون له <sup>وداره</sup>  
 وعقاره يكون فينا عندنا وعند الشافعية داره وعقاره لا يكون فينا وكذا ما كان في يده مودعه <sup>الحربي</sup>  
 واولاده الكبار وامراته وماله بطنها ومن قاتل من عبيد المسلمين تكون فينا وهذا كله قولهم يحنقه ربح  
 وقال صاحباه شيء من ماله لا يكون فينا سوى اولاده الكبار وامراته ومن لا يقاتل من عبيد <sup>فهو له</sup>  
 واولاده الصغار حرار مسلمون لا سبيل عليهم الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين ولحقوا <sup>ها</sup>



بدارهم ملكوا ما كان محلا لا ابتداء التملك وما لا يكون محلا لا ابتداء التملك كالمدير وام الولد  
 والكاتب فانهم لا يملكونهم وكذا العبد الابن اليهم لا يملكونهم في قول البيهقي رحمه الله وقال صاحب  
 يملكون الابن اذا كان قنالا يملكون معتن البعض لان عند البيهقي رحمه الله هو بمنزلة الكاتب وعند <sup>حبيه</sup> <sup>عنه</sup>  
 هو حريون وما ملكه لكفار بعد الاحراز بل هم اذا خرج اليان اخرجته تاجر اشتراه منهم <sup>فمولا</sup>  
 الماسور منه يكون احق به من المشتري ياخذ من المشتري بالثمن الذي اعطاه وان اخرجته الغزاة  
 ان وجد صاحبه قبل القسمة ياخذ بغير ثمن وان وجد بعد القسمة في يد الغازي ياخذ  
 بالقيمة وان لم يحضر مولا <sup>بش</sup> <sup>بش</sup> وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجد مولا <sup>بش</sup> <sup>بش</sup> ايضاً حتى باعه الغازي من <sup>بش</sup>  
 معلوم ثم وجد مولا <sup>بش</sup> <sup>بش</sup> في ظاهر الرواية ليس للمولى ان ينقص بيع الغازي بل ياخذ من المشتري بالثمن  
 الذي اشتراه وعن محمد بن <sup>بش</sup> <sup>بش</sup> للمولى ان ينقص بيع الغازي وياخذ من الغازي بالقيمة قال وهو <sup>بش</sup>  
 رجل يشتري دارا وشفيعها غلب فباعها المشتري ثم حضر الشفيع كان للشفيع ان ينقص البيع الثاني  
 وياخذ بالبيع الاول بالثمن الاول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده واخذ الغازي ارشاه  
 ثم حضر مولا القديم فانه ياخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل اليه الغازي ولا سبيل له على الارش  
 وعن محمد بن <sup>بش</sup> <sup>بش</sup> رواية يسقط حصة الارش من الثمن وياخذ بالباقي ولو فقار رجل عين هذا العبد <sup>قبل</sup>  
 ان يحضر مولا القديم ودفعه الغازي الى الغاية واخذ قيمته صحيحا ثم حضر مولا <sup>كان له</sup> <sup>كان له</sup> في ظاهر الرواية  
 ان ياخذ من الذي في يده بقيته اعم في قول البيهقي رحمه الله في قول صاحبه ياخذ بقيته صحيحا ولو <sup>كانت</sup>  
 حارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الحارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه ياخذ الولد بجميع <sup>الثمن</sup>  
 اشتراها التاجر من العبد او من المشتري او من الغازي في قول ابي يوسف الاخر ولو كان هذا في يد <sup>الغازي</sup>  
 كان للمولى القديم ان ياخذ الولد بجميع القيمة وقال ابو يوسف رحمه الله وهو قول محمد بن <sup>بش</sup> <sup>بش</sup> ياخذ  
 الولد بمحضه من الثمن او بمحضه من القيمة <sup>عنه</sup> <sup>عنه</sup> عبد ابوق من بخاري الى سمرقند فاخذ الكفار واشتراه  
 رطاهم بدلهم وجاء به الى مالكة فاخذ مالكة ورده على بائعه ببيع الا باق فان المشتري من الكفار لا ياخذ

فصل في اهل الذمة وما يؤخذ منهم من الجزية وما يفعل بهم

اختلف العلماء في كيفية الجزية انما كيف تضرب قال علماءنا رحمهم الله توضع على <sup>نفس</sup> الرجل ان كان فقيرا محترفا يعمل بيديه يوضع عليه اثني عشر درهما في كل سنة. وان كان غنيا  
مكثرا يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما لان الجزية تؤخذ من المقاتلة والفقير يقاتل نفسه لا يغير <sup>ويوسط</sup>  
الحال يقاتل بنفسه وبشيء ماله والمكثري يقاتل بنفسه وماله وغلته واعوانه. واختلفوا في معرفة  
الفقر والمكثر والوسط. قال بعضهم الفقير هو المحترف ووسط الحال الذي له ضياع ويعمل <sup>بنفسه</sup>  
والغني الذي له ضياع واموال يعمل باعوانه دون نفسه. وقال الكرخي الفقير الذي يملك  
مائة درهم او اقل والوسط الذي يملك فوق المائتين الى عشرة الاف والمكثر هو الذي يملك  
فوق عشرة الاف. وقال عيسى بن ابيان رج الفقير هو الذي يأكل من كسبه ولا غلة له يؤخذ <sup>منه</sup>  
اثني عشر درهما فان كان له غلة الا انها لا تزيد على نفقته فهو وسط الحال يؤخذ منه اربعة <sup>وعشرون</sup>  
درهما فاذا زادت غلته على نفقته فهو غني يؤخذ منه ثمانية واربعون درهما. وقال بعضهم  
الفقر الذي له اقل من مائة درهم فان زاد على مائة درهم الى اربعمائة درهم فهو وسط  
فاذا زاد على اربعمائة فهو مكثر. وعن نصر بن ابي سلام رج قال يعتبر فيه عرف الناس ان كانوا  
الناس يعدونه غنيا فهو غني وان كانوا يعدونه فقيرا فهو فقير. وعن ابي يوسف رج انه  
قال يعتبر فيه الحرف فالزار والصير غني والقاضي وسط والقصار والصباغ والحياط <sup>اشباه</sup>  
ذلك فقير. وعن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال الا اربعة الاف درهم وما دونها تنقذ <sup>يعني</sup>  
لا يكون غنيا. قال رضي الله عنه الاعتماد في هذا على قول الكرخي رحمه الله  
وتوضع الجزية في بيت مال الخراج. وبيوت المال اربعة بيت مال الغنائم والكور <sup>البيكار</sup>  
يصرف ذلك الى ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسة الايتوب <sup>عليه</sup>



مال الصدقة بصرف ذلك إلا ما قاله الله تعالى في كتابه إنما الصدقات للفقراء الآية <sup>٣</sup> وببيت مال الخراج  
 والجزية والعشور بصرف ذلك إلى المقاتلة فإنه مال حصل بقوتهم فيصرف إليهم <sup>٤</sup> وببيت الأموال <sup>٥</sup> المضاربة  
 نحو التركات التي لا وارث لها بصرف ذلك إلى عمارة القناطر والرباطات التي لا وقف لها. واختلف  
 العلماء في المفتين والائمة والمعلمين والقضاة فهل لهم حق في بيت مال الخراج. قال بعضهم لا حق  
 لهم فيه وقال الشيخ الإمام محمد بن الفضل ربح وأصحابه لهم خط في بيت مال المسلمين لأنهم <sup>٦</sup> يعملون  
 في أمر الدين فكانوا كالغزاة. وقال الشيخ الإمام مع هذا في يومنا يجوز للمؤذنين والائمة والمعلمين  
 لأنهم منعوا حقهم من بيت المال. واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم اقرباء النبي صلعم فإن ثابتاً <sup>٧</sup> لهم  
 في زمن النبي صلعم ثم سقط بعد وفاته عندنا. قال بعضهم سقط ذلك في حق اغنياء ذوي القربى  
 وبقي حق فقرائهم. قال الكرخ وعامة العلماء سقط حق الفقراء منهم والاغنياء. وقال الشافعي ربح <sup>٨</sup> ذوي القربى  
 باق لهم جميعاً لأن كره قتل خط الا مشيهين الوالي إذا وهب لرجل خراج أرضه قال الناطقي ربح لا يسعه <sup>٩</sup> أن يقبل  
 لأنه حق جماعة المسلمين فلا يجوز له أن يختص به. ومشائخنا ربح جوزوا ذلك لمصرف الخراج والجزية  
 أن يجعل خراج أرضه له وهو النظر الذي يفعله السلاطين للائمة. وعن أبي يوسف موع إذا ترك  
 السلطان لرجل خراج أرضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان حق في الخراج  
 فإن وهب الوالي الخراج وهو الجاهل لرجل خراج أرضه لا يسعه أن يقبل إلا أن يكون والي الخراج متقبلاً  
 يجوز الهبة ويسعه أن يقبل. وتوحد الجزية من كل كافر سوى مشرك العرب. وأما الصابئون <sup>١٠</sup> قال أبو  
 ربح توحدتهم الجزية. وقال صاحباه لا توحد قالوا إنما قال أبو حنيفة ربح ذلك لأنه وقع في رايه أنهم من أهل الكفا  
 وفي رايها أنهم ليسوا من أهل الكتاب. وقال بعض مشائخنا هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة و <sup>١١</sup> البعض  
 من الانجيل. وقال بعضهم هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور. والمصيبة هل <sup>١٢</sup> توخذ  
 منهم الجزية قالوا ينظر أي كان له يد ثأنهم مرتد. ولا توخذ منهم الجزية ويقتلون وإذا كانوا قد بما توخذ  
 الجزية. وأما الزنلقة فتوخذ الجزية منهم ماء على قبول التوبة من الزنلقة. قالوا أن جاء الزنديق قبل أن يوخذ

ما قرأه زيد بن ثابت عن ذلك تقبل توبته وإن أخذتم ثأب لا تقبل توبته ويقتل لأمهم باطية يظن  
الاسلام ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتلون ولا يقبل توبتهم ولا تؤخذ منهم الجزية ولا  
الجزية من الصبيان والنسوان والشيوخ الفاقة والزمن والصغير وصدقة بنت تغلب تؤخذ من نسائهم  
كما تؤخذ من رجالهم لأن ذلك وجب بالصلح عنهم. وتؤخذ الجزية من الرهبان والعيسيين وظاه  
الرواية. وعن محمد بن أبي يوسف ربح أنها تؤخذ من الأعرى إذا كان يقاتل بالله  
ولا تؤخذ الجزية من عبد ذمي ولا مدبره ولا من مكاتبه. وإذا احتلم الغنم من أهل الذمى فما أول السنة  
قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة وأن احتلم  
بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه شيء من الجزية حتى تمضي هذه السنة وأن أعق العبد  
طه ما لا يخاف أعق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية في هذه السنة وأن أعق بعد ما وضعت الجزية  
على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة. ودوى الحسن عن أبي حنيفة ربح أنه لا يوضع عليه الجزية  
حتى تمضي هذه السنة سواء أعق قبل الوضع أو بعد الحرب إذا صار ذميا قبل أن توضع الجزية على الرجال  
توضع عليه هذه السنة وإن صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية  
حتى تمضي هذه السنة. والكتاب إذا أفاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمضي هذه السنة لفاق بعد الوضع  
أو قبله. أو العقر الذي لا يجد شيئا إذا صار غنيا أو وسط الحال إذا صار غنيا أكثر أو أخذ منه جزية لا غنيا  
سواء صار غنيا بعد الوضع أو قبله. وتؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد إقضاءها وتماها وإن نالت  
المستوفون على الذمى ولم تؤخذ منه حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندهما وعند الخافع ربح يطالب بها <sup>منهم</sup>  
الذمى وأمنقر على الكفر قال أبو حنيفة ربح لا يطالب بجزية السنين الماضية بجزية السنة التي فيها  
ايضحة تمضي هذه السنة. وقال صاحبها بطلب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي <sup>هو فيها</sup>  
ايضا. وتؤخذ الجزية من بنت تغلب مضاعفة كل الخراج. وتؤخذ من بين بجران الحملة دون الدراهم ولو  
حل شبين الجزية والتغلب ولد ذكر من جارية بينهما وأدعياه جميعا سادات الأبرار وكبر <sup>الملك</sup>



فوخذ منه الجزية ذكر في السير ان مات التغلب اولا فوخذ منه جزية اهل بخران وان مات  
 البخراي اولا فوخذ منه جزية بنه تغلب فان ماتا معا فوخذ النصف من هذا والنصف من ذلك  
 واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يوجب ذلك الباقي عند الشافعي رح <sup>يوجب</sup>  
 لان عندنا الجزية تسقط بالاسلام والموت وعندنا لا تسقط وكذا اذا عصى اوصار مقعدا <sup>منا</sup>  
 او شيخا كبيرا لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية راضه شيء سقط  
 الباقي وكيف فوخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب مالا عنه ويهره <sup>من</sup> او يقول الجزية  
 يا عدو الله وقال بعضهم يوجب بقائه ولو بعت الذي الجزية على يد نائبه لا تغبل منه ما لم يأت  
 بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب قاعد وليس للنصارى ان يضرب في منزله بالناقوس <sup>في</sup>  
 مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم وانما لهم ان يصل فيه ولا يخرج الصليب او غير ذلك من كائناتهم <sup>وقال</sup>  
 ابو يوسف رح لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ويمنعون من ذلك في غيره من <sup>الايام</sup>  
 لانه انما اعطى لهم الذمة بشرط ان لا يظهر وارسومهم ولا يوجب عبد اهل الذمة بالكنيسة <sup>ت</sup>  
 لان عبيد لهم لم يلتزموا بذلك وكستيجات النصارى قلنسوة سود من اللبد وزنار <sup>الصو</sup>  
 يجعل ذلك بحيط غليظ مستند ودفي وسطه اما لبس العمامة والزنار والابر يسيم فذلك زينة <sup>وفيه</sup>  
 حقا ولاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويومرون بما كانوا استمعوا قالهم ويمنعون من التشبه  
 بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا ينبغي ان تكون <sup>جهتهم</sup>  
 على هيئة الاكاف في قروبسه مثل الرمانة ويلبسون الطيالسه والاردية لا مثل طيالس  
 المسلمين وارديتهم بل يكونون على خلاف ذلك وكورقوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل  
 اكان فيه اظهار الشرك منعوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرك لا يمنع ويمنعون عن <sup>قراءة</sup>  
 ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس لهم كالاذان لنا في <sup>المصر</sup>  
 بن لك اظهار الشرك وكذا بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في مصر وما كان من <sup>قضاء</sup>

ولا بأس بأخراج الصليب وضرب الناقوس إذا جازت فنية مصر في كل قرية أو موضع من أمصار المسلمين  
فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها لأن هذا ليس بموضع اعلام الدين لا يعلم<sup>فيه</sup>  
الجمعة ولا عباد ذلك قال محمد بن عيسى في السير وقال كثير من أئمة بلخ إنما قال محمد بن عيسى ذلك في قرأهم بالكوفة فإن تمه<sup>مة</sup>  
من يسكنها أهل الذمة والرافضة أما في ديارنا يمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون في الأمصار لا يهاجرو<sup>ن</sup>  
جماعات المسلمين ويجلسوا الواعظين والمدرسين بمنزلة أمصار المسلمين ومشائخنا رحمهم الله<sup>قالوا</sup>  
لا يمنعون من أظفار ذلك وأحداته في القرى على كل حال. وإن أراد أهل الذمة أحدث البيع<sup>والكنائس</sup>  
أو المجوس إذا أرادوا أحدث بيت النار أن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فتاء مصر<sup>منعوا</sup>  
عن ذلك عند الكل وإن أرادوا أحدث ذلك في السواد والعراق اختلفت الروايات فيه ولا خلا<sup>ف</sup>  
الروايات اختلف المتأخرون فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله يمنعون عن ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة فقال  
مشايخ بخارا منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل بن عيسى لا يمنعون. قال قيس الأئمة الشريفة<sup>رح</sup>  
الأصح عندهم يمنعون عن ذلك في السواد وقال في السير الأئمة في قرية غالب سكانها أهل الذمة فإنهم  
لا يمنعون عن ذلك. وعن عمر رضي الله عنه قال منع أهل الذمة عن أحدث شيء من الكنائس<sup>الفتوح</sup> والبلدان  
من خراسان وغيرها ولا أهدم شيئاً وجدته قد بناه أيديهم ما لم أعلم أنهم أحدثوا ذلك بعد ما صار  
ذلك الموضع أمصاراً للمسلمين. قال مشايخنا رحمهم الله لا يقدم المكائنة والبيع القديمة في السواد  
والعراق. أما في أمصار المسلمين وذكر محمد بن عيسى في الآثار أنها لا تقدم وذكر كتاب العشر الخراج أنها هدمت أمصار<sup>المسلمين</sup>  
وقال قيس الأئمة الشريفة رحمهم الله الأصح عندي رواية الإجازات فإذا أهدمت بيعة أو كنيسة<sup>من كنائسهم</sup>  
القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كان وإن قالوا على ما من هذا الموضع إلى موضع آخر  
لم يكن لهم ذلك من يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمنع عن الزيادة على البناء الأول الذي  
إذا اشترى داراً في مصر ذكر في العشر الخراج أنه لا يشترط أن يباع منه ولو اشترى بغيره<sup>المسلم</sup> معها  
وذكر في الإجازات لا يحرم بيعه ولا يشترط أن يبيع في موضع آخر ولا يبيع في موضع آخر



ان يتخذ بيته في المصرومعة يصل فيها اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز له  
 ذلك بغير عذر ويجوز بعد العذر في زماننا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب <sup>لغيرهم</sup>  
 وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين بان يجبروا اهل الحرب بعورات المسلمين <sup>ذمى</sup>  
 سلك مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يذله على ذلك لانه اعانة على المعصية . مسلم له ام <sup>ذمية</sup>  
 ادواب ذمى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى مثله وهذا كما لا يحل <sup>للمسلم</sup>  
 حمل الخمر الى الخمر ولكن يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل الهرة الى الجيفة . مسلم له  
 امرأة ذمية ليس له ان يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها من اقتناذ <sup>الخمر</sup>  
 في المنزل . وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها . واذا اراق المسلم  
 خمر ذمى او قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن ولو ان  
 مسلما له خمر في ذق فشق مسلم زقه وارق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لانها ليست بمال <sup>مستقومة</sup>  
 في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال مستقوم الا ان يكون اماما يرى ذلك مباحا فلا يكون ضامنا

### فصل في خراج الارض

الولي لا يزيد في الخراج على وظيفة عمره وان كان ارضهم تطبق ذلك . وقال محمد بن لا باس <sup>في ذلك</sup>  
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يزداد ويتقصان عجزا عن ذلك . اجمعوا انه يجوز النقصان  
 عند العجز واختلفوا في الزيادة . اقامات اهل الخراج عن ابي يوسف ربح ان الامام يأخذ الارض  
 فيزاد عليها ويولجها ويضع ذلك في بيت المال . وان لم يموتوا ولكنهم هربوا اجرها الامام ويأخذ من الاجر  
 قدر الخراج ويحفظ الباقية واذا عاد الاهل رد عليهم الباقية ولا يواجرها حتى تمت سنة النبي هو فيها رد  
 الحسن عن ابي حنيفة ربح اذا هرب اهل الخراج ان شاء الامام عمرها من بيت المال وتكون <sup>للمسلمين</sup> الغلة  
 وان شاء دفع الى قوم مقاطعة على شيء وما يأخذ يكون للمسلمين . قال محمد ربح في الزيادة اذا عجز قوم  
 من اهل الخراج من عمارة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يواجرها ويأخذ <sup>الخراج</sup>

من الغلة. والله سبحانه من يسأله بآجرها بالاعمال مما من يقوي على إخراجها فالواهب الأرض على قول

أبي يوسف ومحمد بن إسماعيل قول أبي حنيفة ربح لا يبيع لأنه حرج وهو كما لا يبيع ماله بالدين والنفقة

عند أبي حنيفة ربح ولكن يأمر بالبيع. وعندهما أنه إن يبيع بالدين والنفقة. ومنهم من قال يبيع

لأجل الخراج عند الكل لأن الخراج حق متعلق ببقا الأرض فيكون كالعبد المدين لتعلق الدين<sup>به</sup>

فذلك ههنا. رجل اشترى أرض خراج أن يقم من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها

ويدرك الزرع فالخراج على المشتري والأعلى البايع رجل غصب أرض خراج وزرعها كان الخراج

على رب الأرض وذكر في السير الكبير أن تقص الأرض بفعل الغاصب من غير زراعة<sup>البعضان</sup> يضمن

لرب الأرض ولا خراج على رب الأرض وإن لم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض. رجل له

عشرية أجزاها من غيره كان العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة ربح قال الأجر والكثيرة في قول<sup>صاحبه</sup>

يكون العشر في الخراج. وكذا لو كانت خراجية وخارجها مقاسمة فهو على هذا الخلاف فإن كان<sup>خراجها</sup>

وظيفة يكون الخراج على رب الأرض. وإن أجاز أرضه أن كانت عشرية أو خراجية خراج

مقاسمة فالعشر والخراج على المستعير. وإن كان خارجها وظيفة يكون الخراج على رب الأرض

وإذا اغتصب الأرض غاصب أن لم يكن للمغصوب منه بينة ولم تنقصها الزراعة فلا<sup>شيء</sup>

على رب الأرض عشرية كانت أو خراجية خراج مقاسمة أو وظيفة ونجم ذلك يكون<sup>على</sup>

الغاصب. وإن كانت له بينة ذكر هشام في النوازل أن جميع ذلك يكون على رب الأرض وإن<sup>نقصتها</sup>

الزراعة كان جميع ذلك على رب الأرض قل النقصان أو كثر كما في الأجرة عند أبي حنيفة ربح

وهذا على الخلاف المذكورة في الأجرة. ولو مات صاحب الأرض بعد ما مضت السنة ولم<sup>الخراج</sup>

خراج أرضه لا يوضع خراج الأرض من تركته في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف ربح ويؤخذ

ممن عليه الخراج كما خرجت غلة ولا يؤخر ولا يحمل لمن عليه خراج الأرض أن يأكل الغلة حتى يؤدى<sup>الخراج</sup>

لا يحمل لأحد الخراج أن يغلب بينهم وبين الغلاة يستوفى الخراج فإن اجتمع الخراج ولم يؤد سنين<sup>عند أبي حنيفة</sup>



رجح بوجده بخراج هذا السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الأولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية  
 ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يعجز  
 يؤخذ بالخراج عند الكل

### فصل في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب

أول استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب نسبوا سببا با صغارا بغربا بهم قال الله اهل  
 الصبيان من اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فانهم لا يتحولون الى اهل الشرك بالسيب  
 واحسبوا اهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخلوا هم في دار الاسلام فاسلموا  
 فابقوا هم صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم  
 الحرب اذا دخل دار الاسلام ذميا ثم سبي في اسره لا يصير دينه مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية  
 فصار كالابن سبي مع الاب فدخل دار الحرب برأيه امان وسرق صبيها فخرجه الى دار الاسلام  
 فالصبي مسلم بعد ما دخل دار الاسلام. وله أسرته هناك صبيها فخرجه الى دار الاسلام كان  
 هو غنم دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام. ولو ان حربيا دخل دارا با امان وله عبد  
 فاسلم الحربى فالعبد كافر ما لم يسلم وكذا لو لم يسلم المولى ولكن باعه من مسلم فالعبد كافر لانه  
 كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام. اهل الحرب اذا اشترى اهل الذمة  
 من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار. قوم من اهل الحرب احدثوا في دار الاسلام فقالوا  
 اسلمنا في دار الحرب كانوا فينا المسلمين في قوتنا بيمينهم فرضا الله تعالى والله اعلم

كتاب الرهن وانما مشتمل على فصول

### فصل في الفاظ الرهن

رجل عليه دين لرجل فاعطى المديون صاحب الدين قرضا وقال اسلك هذا القرض <sup>اعطيك</sup> حية  
 مالك فلا ابو حنيفة ربح هو رهن. وقال ابو يوسف ربح هو ودبغة ولا يكون رهننا <sup>امسك</sup> ولا قال

هذا بآلته على يثوب رهنا قوتهم جميعا . رجل أراد ان يرهن رهنا بمال عليه فقال له تهن للرابع  
 اخذ على الله ان ضاع صاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والخط باطل ان ضاع ذهب المال  
 رجل اشترى ثوبا بجشرة وارهم فلم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاء ثوبا اخر حتى يكون رهنا  
 بالثمن قال محمد بن روح لم يكن هذا رهنا والمشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني  
 عند البائع وقيمتها سواء هلك بمخسة دراهم لانه كان مضونا بمخسة دراهم . رجل دفع  
 الى اخ جارية وقال بعها ولك اجر ولم يسم الاجر ودفع اليه ثوبا رهنا لا يخرج الرهن روي  
 عن محمد بن روح انه لا يضمن . رجل دفع الى رجل ثوبين وقال ائذنا بهما شئته بالمائة التي على فخذها  
 فذا عا من يد عن محمد بن روح انه قال يذهب من الدين شئ وجعل هذا بمنزلة رجل ما به عشرة  
 درهما يدفع المدين الى الطالب مائة درهم وقال هذا مائة عشرة درهم فقبض بها فضا  
 من يد قبل ان ياخذ منها عشرة درهم فضا عت من مال الدين والدين على حاته ولو دفع  
 اليه ثوبين وقال اخذ احدهما رهنا بدينك فاذنهما وقيمتها عا المراء قال محمد بن روح يذهب  
 نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان متساويين وروى بن ربيعة عن محمد بن روح  
 دين ففضه بعصه ثم دفع الى الدين عبد وقال هذا رهن عندك بما بينك من مالك وانه ان هذا رهني  
 عندك بشيء ان كان بغيرك لا ادري انك فيك شيء من المال ولم يبق فهو حار وهو رهن بما بقى  
 وان كان لم يبق منه شيء فهلك العبد عنه المهرتهن فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ احد الشيء  
 مسمي . ولو ان الدين قضا الدين ثم دفع اليه مالا وقال اخذ هذا رهنا ما كان بين  
 او ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان رايضا لاد من بين ابوسف  
 استيفاء فلا تنصو الرهن بعد الاستيفاء بخلافه المستوق . رجل عليه ألف درهم عليه  
 لرجل فقال امسك هذه الألف الوضوح محققك واتهده به بالعوض قال هذا نصف  
 لو قال اشهد لي ما ابيض فقال صاحب الدين اعطيتني حية اشهد لك . قال له ما كان هذا



واشهد لي بالغبن. ولو قال خذ هذه الالف الوضع حتى أتيتك بحقك واشهد لي بالغبن

فاخذ فهو رهن ولا يكون اخضاعاً. وعن أبي يوسف رج رجل مائة درهم فاعطاه

المديون ثوباً وقال خذ هذا رهناً ببعض حقك فغبن وهلك قال زفر بن يحيى بك بقيته

وقال أبو يوسف رج يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضله دينه رجل رهن

انسان ثوباً من غير ان يكون عليه دين فعاد الرجح اليك فاخذ منك شيئاً فضايع الثوب عند

ذكر أبو يوسف رج في الامالى انه يعطيه المرتهن ما شاء ولو ايجبه رج. وكذلك قولنا رجل

قال لرجل قرضني وحد الرهن ولم اسم القرض فاخذ الرهن ولم يقرضه شيئاً فضايع الر

من يده قال أبو يوسف رج يضمن فبم الرهن رجل استقرض من رجل خمسين درهما فقال المقرض

انها لا تكفيك ولكن ابعت الى رجل اخر ابعت اليك ما يكفيك فدمع اليه رهناً فضايع في يده

عن أبي يوسف رج انه قال على المرتهن الاقل من قيمة الرهن ومن خسران درهما رجل اعتوى ياق

جارية ثم رهنها عن أبي يوسف رج ان الرهن جائز فان ولدت فنقصتها الولادة لا يذهب من

شبه بنقصان الولادة رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال احدهما رهنا لك بغيرك

او قال خذ ايها متنت رهنا بك قال أبو يوسف رج هو باطل وان ضاعا جميعا لم يكن عليه

ودينه على حاله ولو كان عليه ديناً فدمع اليه ديناً رين وقال خذ احدهما قضا ومالك قضا عا

قبل ان يأخذ احدهما بدينه فدينه على حاله ولا يشبه هذا الرهن. ولو ادته من عند انسان

عباً اكر حنطة فمات العبد ثم ظهر ان الكرميكن على الراهن كان على المرتهن الكرميكن الكرميكن عليه

في الظاهر وجوب الدين من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكر لا بقيمة الرهن

المظنون مضمون في قول محمد رج وكذلك عند أبي يوسف رج في ظاهر الرواية عنه وفي رواية

لا يكون مضموناً قالوا في الاختلاف فيه ان تضاد قائم لادين ثم هلك الرهن لا يكون مضموناً

أشترى اذا رهن بالثمن شيئاً فهلك الرهن ثم استحق المبيع او ظهر انه لم يكن مالا يكون مضموناً

وكذلك لو استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضممان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة ولو رهن عصيرا  
 ثم صار خلا كان رهنا على حاله ويخرج من الدين ما نقص وعند محمد يرجع له تركه بالدين وشاة  
 الرهن اذا هلك فدرج جلداتها تكون رهنا بحصته ولو استحق الرهن عند المرتها ومن المستحق <sup>الرهن</sup>  
 يبطل الرهن بخلاف ما اذا ضمن الرهن فانه لا يبطل الرهن العبد الرهن اذا ابق يبطل الدين فان عا<sup>العبد</sup>  
 من الاباق يعود رهنا وان قضى القاضيه بعد الاباق فجعل العبد بالدين ثم عا<sup>من الاباق</sup> يعود رهنا  
 وجعل القاضيه العبد بالدين بعد الاباق باطل ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك  
 اول مرة ولو رهن شيئين فاستحق احدهما عند المرتها او ظهر حر يهلك الآخر بحصته من الدين  
 اذا رهن المديون بالدين متاعا ويرجع ا<sup>الدين</sup> بغيره فمن به متاعا آخر فان هلك رهن المديون يهلك <sup>الدين</sup> الجميع  
 وان هلك رهن الاجنبي يهلك بنصف المال ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فاخذ الطالب <sup>صيل</sup> من الا<sup>صيل</sup>  
 رهنا ومن الكفيل رهنا بغيره وكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك احدهما قال ابو يوسف ر<sup>ان علم</sup>  
 التا<sup>ان علم</sup> به من الاول حين رهن يهلك الما<sup>ان علم</sup> بنصف الدين وان لم يعلم هلك الجميع وقال ن<sup>ان علم</sup>  
 هلك هلك بجميع الدين وقال الفقيه ابو الليث ر<sup>ان علم</sup> ان هلك التا<sup>ان علم</sup> يهلك بنصف الدين ولم يشترط  
 العلم رجل عليه دين وكفى انسان باذن المديون فاعطى المديون لصاحب الدين رهنا ذلك <sup>المال</sup>  
 ثم قضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على <sup>الطالب</sup>  
 ويرجع المطلوب على صاحب الدين بدينه وكذا لو باع شيئا واخذ بالتمن كفيل لا يكون المشتري  
 ثم ادى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري ولا على البائع ثم المشتري  
 يرجع على البائع والله اعلم

### فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز به الرهن وما لا يجوز

الرهن باي دين كان جائز اما الرهن بالاعيان قال شمس المنة الشرعية ر<sup>ان علم</sup> على وجه تملكه <sup>ان علم</sup>  
 الاول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي امانة <sup>ان علم</sup> ر<sup>ان علم</sup> ان يوارى ومال المضاربة وانبعاثة <sup>ان علم</sup> اذا



المودع بعين الوديعة رهنا والسعر بالعارية تكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن بهلك  
 بغير شيء. وكذا لو رهن المستاجر بعين الذي استأجره واخذ المستاجر من الاجر بالعين الذي  
 أجره قبل التسليم كان باطلا. وكذا لا يجوز الرهن بالإمانات لا يجوز بالأعيان التي هي مضمونة  
 بغيرها نحو ما إذا باع عينا، أعطى بالبيع رهنا عند المشتري قبل التسليم كان باطلا كما ذكر القدر  
 والكرخي روح ان هلك عند المرتهن قبل المنع بهلك بغير شيء وان هلك بعد المنع بهلك بالقيمة  
 كضمان الغصب لأن البيع غير مضمون على البائع قبل التسليم حتى لو هلك به ينسخ البيع <sup>بمحله</sup>  
 البائع شيء. وذكر الفقيه أبو الليث روح اذا اشترى الرجل سيفاً واخذ من البائع هذا بالسيف هلك  
 عنده كان عليه الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة السيف. أما الرهن بالأعيان التي تكون مضمونة <sup>للمقيمة</sup>  
 من المخصوب جائز عند الكل. وكذا الرهن بالمهر وبذلك الخلع جائز عينا كان او ديناً. وإذا رهن  
 الرجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون  
 للمرتهن ان يعود في الرهن. ولو اتتهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا ينسخ الاجارة ويكون  
 للمرتهن ان يعود في الرهن. وبما عند الدابة. وأن أجرها المرتهن من اجنبية باذن الراهن يخرج من الرهن <sup>وتكون</sup>  
 الاجرة للراهن. وان كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به والمهر به ان يعيد <sup>ها</sup>  
 في الرهن. وان أجرها الراهن من اجنبية بامر المرتهن يخرج من الرهن والاجرة للراهن. وان أجرها بغير اذن  
 المرتهن كانت الاجارة باطلة والمهر به ان يعيد هذه الرهن. وان أجرها اجنبية بغير اذن الراهن <sup>المهر</sup>  
 ثم اجاز الراهن الاجارة كان الاجرة للراهن والمهر به ان يعيد هذه الرهن فان اجاز للمرتهن دون الراهن  
 كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر الذي أجرها ويتصدق به والمهر به ان يعيد هذه الرهن وان اجاز <sup>ها</sup>  
 جميعاً كانت الاجرة للراهن ويخرج من الرهن رجل ترمي امرأة بالف ووهن عندها بالمهر عينا فاسأ <sup>ب</sup>  
 الفاضل الرهن عندها هلك بصدقتها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها نصف <sup>الصلاق</sup>  
 على الزوج كما لو استوفت عدلها ثم طلقها فبذلها بخوب. وهذا اذا طلقها بعد هلاك الرهن فان طلقها

قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عند هالاي شيء عليها لأن بالطلاق أو قبل الدخول سقط عن الزوج نصف  
 المهر بغير عوض في الرهن وهنا بما في وهو نصف الصلقة فإذا هلك الرهن بعد ذلك هلك بما في  
 على الزوج فلا يجب على المرأة شيء ولو تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر أو مهر عند ما بهم المثل هنا فيه  
 وتأم بهم المثل هلك الرهن هلك بهم المثل ويصير مستوفيا بهم المثل. فإن طلقها قبل الدخول بها بعد  
 ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كما لو استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها وإن  
 طلقها أو قبل الدخول والرهن قائم وجبت لها المتعة في القياس ليس لها أن تحبس الرهن <sup>بالمتعة</sup>  
 وهو قول أبي يوسف في الآخر وفي الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول لها أن تحبس  
 الرهن بالمصلحة. قال صاحب الرهن ثم المثل يصير رهنا بالمصلحة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي  
 الأول. وفي القياس وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمصلحة إذا غلبت صداقتها المصلحة  
 رهنا بغير صداقتها ثم وهبت صداقتها من الزوج أو أبرأته كان عليها رد الرهن <sup>حها</sup> إلى  
 وإن هلك الرهن عند هالاي شيء ولو اختلعت المرأة من زوجها بعدما وهبت مهرها أو أبرأته  
 كان عليها رد الرهن فإن لم تر حية هلك به المهر بغير شيء وإذا قبض المرتهن دينه كان عليه رد الرهن  
 فإن لم ينجح الرهن حتى هلك الرهن عند هالاي شيء ويجب على المرتهن رد ما قبض ولو أقرض  
 الرجل كرا من طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم أقرض المستقرض اشتري الطعام الذي في  
 بالدرهم ونفع إليه الدرهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فإنه يهلك بالطعام الذي  
 كان قرضا فكانت قيمة الرهن مثل قيمة الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدرهم وكذا <sup>الرجل</sup>  
 إذا سلم الرجل في طعام فأخذ المسلم فيه رهنا بغير طعام ثم تصالح على رأس المال ولم يقبض رب السلم رأس المال  
 من المسلم إليه حتى هلك الرهن عند هالاي شيء بطعام السلم ويبطل الصلح وكذا لو وهب له <sup>رأس المال</sup>  
 بعد الصلح ولم ينجح الرهن حتى هلك فإنه يهلك بالطعام. رجل آلف رجلان بدينار وهب رهن عندهما <sup>حب</sup>  
 الدينار فقبض رجل من الدينار فقبض الطالب سقط الدين وكان للمطلوب أن يأخذ دينه فإن لم يلحق <sup>حتى</sup>



ملك الرهن كان على المرح من ان يرد على المتطوع ما اخذ منه ويعود ما اخذ من المتطوع الى ملك المتطوع  
 لا الى ملك المتطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبدا بلف درهم وثبت العبد فبشرع انسان  
 بقضاء الثمن ثم اصبح العبد او رد بعيب نجد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على البائع رد  
 على المشتري لا على المشتري. رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم اتيا قضا عقد الرهن ولم يأخذ  
 الرهن فيصير ذلك الرهن عده فانه يهلك بالدين ويقت الرهن ما بقى قبض للرهن. المرح هو اذا ابرأ الرهن  
 عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الا برأ والهبة فذلك الرهن عند هلك امانته استحقاقا  
 رجل له على رجل الف وبها رهن عنده فاحاله الراهن الرهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وابرأ منه  
 ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فانه يهلك بالدين وقبل الحوالة ولا يبطل الرهن بموت  
 الراهن ولا بموت الرهن. وهو بموت ما بقي الرهن رهنا عند الورثة. رب السلم اذا اخذ بالمسلم فيه رهنا  
 وهلك يصير مستوفيا للمسلم فيه. وكذا لو اخذ المسلم اليه من رب السلم برأس المال رهنا يجوز عنده  
 فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا برأس المال ويقت المسلم فان لم يهلك حتى افترقا يبطل  
 ويرد الرهن على الراهن. وكذا الرهن سيدل العبد جازر عنده فان هلك الرهن في المجلس يصير  
 مستوفيا ويقيم الصرف وان لم يهلك حتى افترقا يبطل الصرف. رجل قتل غيره عدا فصال عن القصاص  
 على مال مع ولا العهد اخذ ببذل الصلح رهنا جاز في قولهم. وكذا لو كان القتل محلا لا يوجب القصاص  
 بالدية رهنا من القاتل. وكذا لو كان القتل خطأ فاحذوا في من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء  
 القاض جاز. وكذا الرجل اذا جرح غيره جرحا لا يستطاع فيها القصاص وقبيل القاض بالاد  
 لبحر ورج فاحذ بالارض رهنا او قطع يده جرحا خطأ وقضى القاض بنصف الدية على العاقلة فاحذ  
 المتطوع عن يده رهنا من العاقلة جاز. وكذا لو سقط لقطع عن السارق وقضى القاض بضمان  
 السرقة على السارق فاحذ للسروق منه بالمال رهنا. وكذا المولى اذا اخذ من مكاتبه رهنا ببذل الكفا  
 جاز. ان كان لا يجوز اخذ الكفيل ببذل الكتابة ولو استاجر دارا او شيئا واعطى باذنه رهنا جاز

فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر بان هلك قبل استيفاء المنفعة  
 يبطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن. ولو استأجر خياط ليقطعه ثوبا واخذ من الخياط رهنه  
 بالخياطة جاز وان اخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز. وكذا لو استأجر ابلا لامتكة <sup>حذ</sup>  
 من الجمال بالحولة رهنه جاز. ولو اخذ بحولة هذا الرجل بنفسه او بداة بعينها لا يجوز. ولو استأجر  
 الرجل شيئا له حمل ومونة فاخذ المير من المسخير رهنه ببرد العارية جاز وان اخذ منه رهنه ببرد العا <sup>ربة</sup>  
 بنفسه لا يجوز. ولو اخذ رهنه من المستخير بالعارية لا يجوز لانها امانة في يده. ولو استأجر نوا <sup>حقة</sup>  
 او مغنية واعطاها الاجر رهنه لا يجوز. ويكون باطلا وكذا الرهن بدين انقمار او بقم المينة والد  
 او الرهن بشئ الخمر من المسلم لمسلم او ذمي بشئ الخنزير باطل. وعن محمد بن ابي اذ اشترى المسلم خلا  
 واعطى بالثمن رهنه فافضاع الرهن في يده ثم ظهر انه كان خرا يضمن الرهن. ولو اشترى عبدا <sup>رهن</sup>  
 بثمنه فافضاع الرهن ثم ظهر انه كان حرا لا يضمن المرتهن شيئا لانه رهن باطل والاول فاسد  
 ولو اشترى شيئا من رجل بدينهم بعينها واعطى رهنه كان باطلا لانها لا تستحق رهنها  
 في الذمة والرهن غير مضاف الى مائة الذمة. ولا يجوز رهن المدير والكاتب وام الولد لان <sup>الرهن</sup>  
 لا يستيفاء الدين من المالية والاستيفاء منها يحد. رجل عليه الف درهم فصاله على خمسة <sup>رئة</sup>  
 واعطاه رهنه بخمس مائة فهلك الرهن ثم تضاد فاقانه لم يكن عليه دين كان على المرتهن ان يرد  
 على الراهن خمسمائة. اذ ارهن عند انسان ثوبا وقال للمرتهن ان لم اعطك مالك  
 الى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك على قال محمد بن ابي حنيفة لا يجوز ذلك الموضع اذ هو هلاك الوديعة وصاحبها  
 يدعى عليه الاكلاف فتصل الى مال واعطاه رهنه فهلك الرهن لا يضمن المرتهن في قول <sup>ابن حنيفة</sup>  
 وابي يوسف رحن ويضمن في قول محمد بن ابي حنيفة. ولو ادعى صاحب المال الوديعة وحجج <sup>الابناء</sup>  
 فتصل الى اعيانهم جاز الصلح في قولهم. وكذا لو ادعى صاحب المال الايداع والاستهلال من  
 المودع والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلال وتصل الى اعيانهم جاز الصلح في قولهم



ولو قال المودع هلاك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطلاحا  
 يتبع لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج ويجوز في قول محمد رج. ولو قال المودع  
 نعم احب الوديعة رددت وقال صاحب المال انك امتهلكم فاصطلاحا على شيء لا يجوز الصلح في قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف الأول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر. وفي كل موضع يجوز الصلح <sup>اذا اعطى</sup>  
 ببدل الصلح رهنا جازا الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف  
 بنجواهر ناه الفتوى في الصلح على قول ابي حنيفة رج. رجل قال لا خضمت لك مالك على فلان اذا <sup>حل</sup>  
 الاجل فاعطى بذلك رهنا جاز. ولو قال اذا عمل فلان فانا ضامن مالك عليه واعطاه رهنا لا يجوز  
 الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه. ولو قال لا خضمتا باعت فلانا فاشتمه على واعطاه به رهنا قبل المتأ <sup>بعة</sup>  
 لا يجوز. رجل رهن عند انسان عبد بالف درهم ثم جاء الراهن بمجارية وقال حد هذه مكان الحد  
 فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يد يهلك بالدين ان هلك والثاني  
 امانة يهلك من غير شيء. واذا قبض الثاني يجوز الاول من ان يكون رهنا والاول على الراهن او لم يرد  
 ويكون الثاني رهنا لو هلك هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول. ولا يجوز رهن مشاع فيما يقسم <sup>وفيما</sup>  
 لا يقسم من الشريك ولا من غير الشريك. ولو آرتهم رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شريكان  
 فيه او لا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلا. ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح. ولو قضى الراهن دين  
 احدهما وقد قبلا لا يكون له ان يسترد الرهن. ولو رهن من بينهما وقال رهنت النصف من هذا <sup>النصف</sup>  
 من هذا الاخر لا يجوز وان قبلا. ولو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهنا واحد فهو جائز ويكون  
 الرهن رهنا لكل الدين والمرتبة ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين. الشيوع الطاري يبطل  
 الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رج انه لا يبطل. وصورته الراهن اذا وكل القوم ببيع الرهن  
 مجتمعوا ومنعوا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي وعن ابي يوسف رج انه لا يبطل. ولو  
 استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى وان استحق في غير مفرز <sup>صفا</sup> بيع الرهن

فيما بقي ويكون الباقي محبوبا لجميع الدين فان هلك الباقي ونقص قيمته ونقص جميع الدين فانه يهلك بمحبته من الدين  
 لا غير. تحمل رهن دارا فيها متاع الرامن شيء كثيرا وتقبل ينتفع به او رهن حوالا فيها متاع الرامن بدون  
 المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجب ذلك الا ان يفرغ الدار او الجوالق ويسلم اليه. ولو رهن ما في الدار من المتاع  
 بدون الدار او ما في الجوالق من المحبوب دون الحوالق ويسلم الكل اليه <sup>في</sup> والحيلة لجوان الرهن <sup>في</sup> المسئلة  
 الاولى ان يودع ما في الدار او الجوالق او لا ثم يسلم اليه رهن فيصح التسليم والرهن. ولو قال <sup>هنا</sup>  
 هذه الدار وفيها نزع او شجرة او ثمر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع  
 والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل  
 نصيبا. ولو رهن دارا وما فيها وخل بينه وبين جميع ذلك وهو خارج من الدار ثم الرهن  
 ولو رهن شيئا وخل بينه وبين الرهن وقال خذ جاز ويصير قابضا بالتخلية في الروايات  
 الظاهرة. وعن ابي يوسف رجع اذا كان الرهن مما ينقل لا يصير قابضا ما لم ينقل. وعن  
 ابي يوسف رجع في رواية اذا رهن دارا وهو فيها فقال سلمت اليه لا يتم الرهن ما لم يخرج  
 من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهن صوفا على ظهر عنق لا يصير قابضا حتى يخرج ويقتض  
 ولو رهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلف الحمل عنها ويدفع الدابة. وكذا لو رهن سرجا  
 على دابة او باملية راسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن رهنها حتى ينزع السرج من راس الدابة  
 ويسلم اليه. ولو رهن بيتا معينا من دارا وطائفة معينة من دار وسلم جاز وجلان عليهما  
 الف درهم لرجل فزها بذلك عبدا مشتركا بينهما بنصفين ثم غاب احد الراهنين وحضر  
 الآخر وقال المحاضر منهما للمرتهن اعطيك ما علي من الدين واخذ حصتي من العبد قال ابو حنيفة <sup>رح</sup>  
 للمرتهن ان يمنع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فان ادى المحاضر جميع الدين لم يكن متطوعا  
 في اداء كل الدين وكان له ان يفيض كل العبد فان قبض ولم يمنع من الشريك حصته من العبد  
 هلك العبد في يده فانه هلك بجميع الدين الا ان يكون اكثر من قيمة العبد فيرجع على صاحبه



بنصف الفضل ايضا ويكون نصف العبد في هذا الموضع بمنزلة الرهن في يد. وهذا قول محمد رح  
 ايضا قال رجلان رهنا متا عابدين عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما فمحمد اقام البينة على  
 احدهما على هذا الوجه فانه يستخلف الآخر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليهما على احد  
 بالبينة وعلى الآخر بالنكول. وان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن لم يثبت في نصيب  
 فبعد القضاء بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع. ولو كان الراهن واحدا والرهنتان اثنتين فقل  
 احدهما ان زهنت انا وصاحبه هذا اعمين منك بمائة درهم واقام البينة والمرتهن الآخر فمحمد  
 لم ارهين والراهن محمد الرهن عن ابي يوسف رح فيه رواية في رواية يرد الرهن على الراهن وفي رواية  
 حل لاعمين يكون رهنا للمدعي بحضته من الدين ولا يبطل الرهن بمحور صاحبه وهو قول ابي حنيفة  
 رح. وقال محمد رح اقض ببينة المدعي رهنا واجعله في يد من الذي اقام البينة او شيد عدك فاذا  
 مضى الراهن مال الذي اقام البينة اخذ الرهن. وان هلك الرهن يد هب من الدين نصيب الذي  
 اقام البينة رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفيل باذن المدعيون فقتض الكفيل دين الطالب  
 فهلك الرهن عند الطالب ذكر في النوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل لان الرهن اذا  
 وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضا منه بقبض الرهن فاذا اخذ المال من الكفيل يصير قابضا  
 الاستيفاء الا ان الكفيل انما دفع المال الى الطالب باذن الاصيل وهو صغير محض في ذلك  
 لا يكون له ان يحاصم الطالب ولكنه محاصم الاصيل ويرجع عليه لانه دفع المال باجره وهو  
 بالوابع شيئا واخذ بالثمن كفيلًا بامر المشتري. فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع  
 فان الكفيل لا يجامع البائع ولا يرجع عليه وانما يجامع المشتري ثم المشتري يرجع على البائع  
 بما دفع الكفيل اليه. رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن  
 رهنا احدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنتين وفاء بالدين فهلك احدهما عند المرتهن  
 قال فخرج ايها هلك هلك بكل الدين. وقال ابو يوسف رح ان هلك كل الرهن فاما كان اراهن

علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين. وذكر  
في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل. والصحيح ما ذكر في كتاب  
الرهن لان كل واحد منهما يطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم <sup>بين</sup>  
على الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فاذا استوت قيمتهما فاهما هلك يهلك بنصف <sup>الدين</sup>  
وبعض هذا قدر قبل هذا رجل اراد ان يدخل خاناً فلم يدعه صاحب الخان حتى دفع اليه  
ثوباً فهلك عند روي عن عصام بن يوسف انه قال ان رهنه باجرة البيت فالرهن <sup>عليه</sup>  
وان اخذ منه الرهن لخوف السرقة منه فان صاحب الخان يكون ضامناً. وقال الفقيه  
ابو الليث رح عنك لا يضمن صاحب الخان اذا لم يكن الدافع مكرهاً في الدفع

### فصل في الانتفاع بالرهن

للمرتهن اذا ركب الدابة للرهن فانه باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء  
من الدين. وان ركبها بغل ذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها  
سليمة هلك برهنها في السلتين وهلك بالدين. فان ركبها الراهن ما ذن المرتهن او غير ادنه  
فعطبت لا يسقط الدين. ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن باذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط <sup>الدين</sup>  
الا استعمال المرتهن باذن الراهن كما استعمال الراهن ولو هلك في استعمال الراهن لا يسقط شيء من <sup>الدين</sup>  
وان استرده المرتهن من الراهن بعد ما لبسه للراهن فهلك بالدين. ولو كان الرهن ثوباً فجأ  
الراهن بفكته وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه او بعد ما نزع الثوب  
عن نفسه وقتل المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن والبينة بينة. الراهن  
ولو قال الراهن لم يلبسه المرتهن فخرق عند وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قوله الراهن  
ولو اعان المرتهن الرهن من الراهن او اجراه او دعه كان للمرتهن ان يسترده والاجارة باطلاً ولو كان  
الرهن مصفاً فاذن له الراهن بالقراءة منه فملك قبل ان يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن <sup>والدين</sup>



على حاله. وأن هلك بعد فراغ من القراءة يهلك بالدين. ولذا لو كان الرهن خاتما فادخله المُرتهن  
خصمه باذن الراهن فذلك يكون امانة لا يسقط شيء من الدين. وأن ذرعه عن اصبعه فذلك بعد <sup>الترج</sup>  
يهلك بالدين. ولو كان المُرتهن اعدا للرهن من الرهن فمات الراهن وعليه ديون فان المُرتهن يكون  
احق بالرهن من الغرماء لان المُرتهن بسبب ما استرداه في حياته فذلك بعد وفاته فان اذن  
المُرتهن الراهن ان يزرع الارض الموهونة نزرع او سكن الدار الموهونة باذن المُرتهن لا يبطل <sup>الرهن</sup>  
وكأن يسترد الرهن فيعود رهنا وهي مادام في يد الراهن لا يكون في ضمان المُرتهن وكذلك الرهن وصو <sup>فها</sup>  
وليتها يكون داخل في الرهن لما قلناه في الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها. والغاصب  
اذا سأل صاحب الغصب ان يعير اياه ليخدمه او يرسله في حاجة فاذن له في ذلك برئ <sup>ن</sup> الضمان  
عاد اليه بعد ذلك او لم يعد. وأن غصب غلاما فابراه المالك عنه ذكر الناطق فرج انه برئ  
من الضمان ويصير بمنزلة اللوديع في يده. وليس المُرتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر  
بالوديع في قول محمد بن حنبل فان فعل فذلك يصير ضامنا. وهو قول ابي يوسف ربح ولو رهن رجل ثوبا  
يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المُرتهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه من آخر  
بغير اذن الراهن فانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع  
المُرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين  
اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين درهما كان نصف الثوب مضمونا <sup>لدين</sup>  
وصفه امانة فاذا انتقص الثوب بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس  
المُرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المُرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن  
الراهن وهو اربعة دراهم مضمونة على المُرتهن كما وجب على المُرتهن وهو اربعة دراهم فيكون  
مساويا بعد رها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان فثوبه يصير مضمونة  
وصفها امانة فنقد المضمون. يسير المُرتهن مستوفيا دينه وفي درهم واحد فله ان يرجع <sup>من</sup> على الراهن

بد رهن واحد رجل رهن جارية فارضعت صبياً للمرتهن لا يسقط فيه من دينه لأن ابن الأدمي غير متقوم  
 ولو كانت نكاحاً فشراب المرتهن من لبنها كان ذلك محسوباً عليه من الدين لأن ابن الشاة متقوم  
 الرهن إذا عتق العبد الموهون أو دبره أو كانت جارية فاستولدها نقد جميع ما صنع  
 مولاهم كان الرهن أو معسراً أو لا شايخ <sup>ان كان</sup> لا يسقط اعتاقه عندنا يسع العبد في الأقل من <sup>قيمه</sup>  
 ومن الدين وهو جوادام يسع ثم السنتع يرجع بما يسع على مولاه المستق إلا المدير وام الولد فانها  
 لا يرجعان على المولى والمرتهن بالجناية التدبير ان شاء رجع على الرهن وان شاء رجع على العبد  
 والسعايقه التدبير يخالف السعايقه في العتق من وجوه ثلث. أحدهما أن المدير يسع في جميع <sup>الدين</sup>  
 لأنه يؤدي الدين من كسبه وكسبه مال المولى ولهذا لا يرجع على المولى بما يسع ويسع ان كان  
 مولاه موسراً رجل اشترى من رجل عبداً ولم يقضه ولم ينقد الثمن فاعتق العبد وهو <sup>معسر</sup>  
 نقد اعتاقه ولا يسع العبد للبائع في الثمن في قولنا بجنيته وعهد أبي يوسف الأول. وقال  
 أبو يوسف ربح آخر يسع في جميع قيمته اذا كان قيمته أقل من الثمن ثم يرجع بذلك على المشتري  
 رجل رهن عبداً وغاب ثم ان المرتهن وجد العبد حراً فان كان العبد افرق بالرق عبد الرهن  
 لا يرجع المرتهن بدنه عليه رجل اشترى من رجل عبداً ونقد الثمن وقبض العبد وغاب  
 المبيع غيبته لا يعرف مكانه ثم طهر ان العبد كان حراً فان المشتري يرجع بالثمن على العبد ثم <sup>العبد</sup>  
 يرجع بالثمن على البائع اذا حضر وعن أبي يوسف ربح في النواذر لا يرجع كما لا يرجع في الرهن  
 ومحمد ربح توقف في هذا رجل رهن جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس  
 للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان مات من غشيانها صار كما هي مانت ما فله سماوية  
 فيسقط دين المرتهن استخساناً وفي القياس ان لا يسقط لان الزوج اعما وطئها بتسليط المولى  
 فصارت الرهن وطئها وأورهن جارية ليس لها زوج ثم زوجها الرهن باذن المرتهن فهذا  
 الأول سواء. وأن زوجها بغير اذن المرتهن جاز النكاح والمرهن ان يمنع الزوج من غشيانها



لأنها عند الرهن لم تكن مشغولة بحق الغير فتعلق حق المرتهن بجميع أجزائها فكان له أن يبيع  
 الزوج من غشيانها فإن غشيانها الزوج يصير المهر رهنا مع الجارية لأن المهر بدل  
 جزء من أجزائها فينقل به حق المرتهن؛ نزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنا لأن المهر  
 لا يتكاد قبل الدخول. وأن ما دلت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن بالخيار  
 أن شاء ضمن الراهن لأن الهلاك حصل بتسليطه وإن شاء ضمن الزوج كحال وقتها  
 الزوج ثم يرجع الزوج على المولى إذا لم يعلم الزوج بالرهن وبكتم عنه المولى لأنه صار مغروبا  
 من جهته وإن أئمه بذلك لا يرجع على المولى لأنه لم يصح مغروبا من جهته. <sup>شأنه وأما</sup> رجل رهن  
 للمرهون أن يقترب منها كان للمرهون أن يشرب ويأكل ولا يكون ضامنا فإنه هالك الشاة بعد ذلك  
 عند المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الابن فما لصاب الشاة يسقط ذلك  
 القدر من الدين وما لصاب الابن يرجع المرتهن بذلك على الراهن لأن شرب المرتهن  
 باذن الراهن كشرب الراهن ولو شرب الراهن لم يسقط قدر حصته من الدين كحال وقتها <sup>الرهن</sup>  
 عضو من أعضائها كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وعلى هذا جميع  
 النماء والزيادة رجل رهن حاتما فلبس المرتهن في خنصره اليمنى أو اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا  
 لأنه استعمال وفيما سوى الخنصر من الأصابع لا يضمن لأن ذلك حفظ وهو مأمور بالحفظ  
 وأن رهن طيلسانا فوضعه المرتهن على عاتقه لا يضمن لأنه حفظه وإن لبسه كما لبس  
 الناس ضمن. ولو رهن سيفين أو قلنا فنقلها إلى المرتهن بالمثل لا يضمن لأنه حفظ <sup>بضمين</sup> <sup>السيفين</sup> وقتها  
 إذا بان المرتهن من يتقلد سيفين لأنه استعمال. وأن لبس الخاتم في خنصره اليسرى فوق  
 خاتم له لا يضمن إلا إذا كان اللابس من يتحمل الخاتم فيمكن ذلك استعمال وتزبين والاول حفظ  
 وما يتولد من الرهن كاللبن والولد والصوف والثمر والأرض يكون رهنا مع الأصل عندنا  
 والمرتهن أن يحبس الكل إلى أن يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شيء من الدين إذا <sup>هلك</sup>

فلنكذلك الأصل حال قيام الرهن وتوكل المتهن أن يبيع ما يخاف فسادَه باذن القاضي وبمسكن منه  
رهنًا وأن باع بغير امر القاضي كان ضامنًا

### فصل في فهم يرهن مال الغير

رجل استعار من آخر عينا ليرهنه بدنه فاعاره صحت الاعارة وللمستعير أن يرهنه بدنه  
بقليل وكثير إذ أطلقه المعير ولم يسم ما يرهنه به وإن سمي الغير قد لا وجنسًا لا يجوز للمستعير <sup>لعه</sup> أن يرهنه  
وإن خالفه المستعير فنه باطل ما سمي أكثرًا وبصرف آخر لا يجوز ويصير هنا ما ولد الاستعارة  
ليهن عند فلان بعينه فرهنه عند غيره واستعار ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبحر. وللمعير  
أن يأخذ من المتهن. فإن هلك في يد المستعير هلك في يد فلان يرهنه أو هلك بعد ما  
وافته لا ضمان عليه. وإن هلك الرهن فقال المالك هلك عند المتهن وقال المستعير هلك  
قبل أن ارهنه أو بعد ما رهنه وافتكه كان القول قول الراهن مع يمينه. وإن رهنه المستعير  
على الوجه الذي أذن له المعير كان على المستعير قد رما سقط من دين الراهن برهنه. وكذا لو حمله  
عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير قد رما ذلك. ولو أن الراهن عجز عن فكك الرهن  
فقطض المعير دين الراهن كان للمعير يرجع على الراهن بعد رما سقط من الدين عند المالك ولا  
بالكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفاء ورهنه بالعين باذن المعير وافتكه المالك بالف درهم  
لا يرجع على الراهن بالكثر من الف. وليس للمتهن أن يمتنع عن قبض الدين من المعير بل يرجع ذلك  
حتى يقبض ويلزم إليه الرهن. ولو أن المستعير وكل رجلاً يقبض الرهن من المتهن والرد إلى المعير كان  
الوكيل في عياله المستعير جاز ولا ضمان أن هلك المال في يد الوكيل فإن لم يكن الوكيل في عياله المؤكل  
فهلك المال في يد الوكيل ضمن المؤكل وهذا في الودعة سواء. وليس للمستعير أن يتفجع بالرهن ولا  
أن يستعمله قبل الرد ولا بعد الفك إذا كان فعل ضمن. ولو استعمله قبل الرهن تم رهنه بمثل قيمته  
يبرأ عن الضمان وليس هذا كرجل استعار شيئًا لينفع به فخالف ثم عاد إلى الوفاق فإنه لا يبرأ عن <sup>الضمان</sup>



يجعل غصب من آخر عبد فرهنه بدنه عند رجاء ذلك المال عند المرتهن كان له الخيار ارضاه  
 ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن لان الغاصب عند اداء  
 الضمان يملكه من وقت الغصب فيصير رهنه مال نفسه وان ضمن المالك المرتهن كان له رهن  
 ان يرجع على الراهن ما ضمن ويبطل الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان  
 فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد ولو كان الغاصب دفع العبد للغصب الى رجل  
 ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب والمدفوع  
 اليه فرجع المرتهن على الراهن جازا الرهن في الوجهين اما اذا ضمن الغاصب فلا يملكه بالغصب  
 على الرهن فبعد الرهن واما اذا ضمن المرتهن فلا يملكه سبب الضمان فحقه هو القبض بحكم الودعة  
 وعقد الرهن كان بعد فنفذ الرهن على كل حال ولو ان رجلا عنده ودعة لاسنان ورنه  
 المودع عند رجل فهلك عنده وجاء المالك ضمن الراهن او المرتهن لا ينفذ الرهن لان الاول  
 ضمن بالدفع الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز  
 كرجل رهن عند رجل عبد لغيره فعاقده عقد الرهن وله يد في المرتهن ثم ان الراهن اشترى العبد  
 من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنه عند المرتهن لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون  
 مالكا وقت ذلك <sup>الرهن</sup> وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه وضمنه ان ضمنه الغاصب يملكه  
 يوم الغصب جازا البيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز بيعه لان الغاصب في الوجه الثاني  
 انما ملك وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذ لم يكن مالكا وقت البيع رجل اعار شيئا له حل وموثة ليرهنه  
 المستعير بدنية فرهنه قالوا ان رد العارية يكون على المجير فوق بينهما وبين غيرها من العواري  
 في غيرها يكون الرد على المستعير لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فاما نظير مضمونة في يد المر  
 والمجير ان يرجع على المستعير بغيره فكانت بمنزلة الاجارة وفي الاجارة يكون الرد على الأجر الرهن  
 اذا جاز المرتهن ان يودعه انسانا او يعطيه يواجر فان اودع المرتهن انسانا فهو رهن على حاله ان

في يد المودع بسبب شرط المالك وان اعاده يخرج من ضمان الرهن والمرتهن ان يعيد رهنه ولو اجره  
فلا حرج بكونه للراهن وليس للمرتهن ان يبدل الرهن الا بهن حديد ولو اذن له الراهن ان يرهنه  
فرهنه من غير وسلم اليه يخرج من الرهن الاول ولو باع الاجر والمرتهن لحدتها باذن الآخر يخرج  
ان يكون رهنه وبلون الثمن رهنه مكان الاول قبضه من المشتري او لم يقبض فان هلك الثمن على  
المشتري فانه يتولى من مال المرتهن والمرتهن في قبض الثمن اذا كان دينه مؤجلا الى وقت حلول الاجل

### مصلح في العدل في باب الرهن

رجل رهن عند انسان وشرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صح الرهن  
وقبض العدل يكون بمنزلة قبض المرتهن ولا يكون للمرتهن ان يأخذ من العدل الا برضا الراهن  
ولو ان رجلا باع من انسان شيئا وتواضعا ان يكون المبيع في يد عدل حتى يقبض الثمن جاز ويكون  
العدل بمنزلة يد البائع حتى لو هلك المبيع في يد العدل ففسخ البيع وبطل الثمن ولو شرط  
الراهن والمرتهن في عقد الرهن ان يكون العدل مسلطا على المبيع جاز ايضا. وللعدل ان يبيع  
ويوفي دين المرتهن. وليس للراهن ان يفسخ الوكالة ولا للمرتهن ان يمنعه عن البيع او موات  
الراهن او المرتهن ببقى العدل على ما كان بمسك الرهن ويبيع. وموات العدل يبطل الوكالة  
ولا يفهم وارثه ولا وصيه مقامه. وكذا لو جعل الراهن والمرتهن الرهن في يد عدل وسلطار رجلا  
اخر على بيعه جاز وله ان يبيعه وله ان يسلم الثمن الى المرتهن. وكذا لو سلط الراهن المرتهن على البيع  
جاز ايضا. ولو لم يكن البيع شرطا في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العدل على البيع صح التوكيل وللراهن  
ان يفسخ هذه الوكالة ويمنعه عن البيع. وموات الراهن يبطل الوكالة. وليس للمرتهن ان يطلب العدل  
على البيع. وهذا الوجه. وعن ابي يوسف بيع ان الوكالة لا تبطل بالشرط في العدل وهو الصحيح ولا يكون  
للمرتهن ولا للعدل ان ينصرف في الرهن سوى الامسالة اذا لم يكن مسلطا على البيع فلا يبيع ولا واجر  
ولا يستخدم وللعدل ان يسلم الرهن لانه كان في عاله من امرأته وخادمه وولد واحد الدين يصر فون



في ماله ولو باع العبد الرهن يخرج من ان يكون رهنا ويصير الثمن رهنا مكان الاول مقبوضا  
 كان الثمن او لم يكن. وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته او قتله عبداً خرو دفع به فان  
 العبد الثاني يكون رهنا مكان الاول. ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن للمرتهن ثم استحق  
 العبد او رد بعيب بقضاء فاض فان المشتري يرجع بالثمن ثم العبد بالخيار ان شاء رجع  
 على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن. ولو ان العبد باع  
 الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد او رد بعيب بقضاء فان العبد لا يرجع على  
 المرتهن. هذا اذا كان التسليط على البيع شرطاً في عقد الرهن. فان كان التسليط على البيع بعد  
 الرهن قالوا العبد ههنا يكون وكبلاً للراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن ذبح الثمن  
 الى المرتهن او لم يدفع. ولو ان العبد اقرضه الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن  
 وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العبد وسيطل دين المرتهن. القاضى يحل العبد على بيع الر  
 لقضاء الدين فان لم يبيعه القاضى في قول بحنيفة وابي يوسف ومحمد حمهم الله رجل رهن  
 شيئاً وضعه على يد عدل وسلط العبد على البيع ثم غاب الراهن فالعبد يجبر على البيع قيل  
 هذا اذا كان شرطاً في عقد الرهن. وقيل بانه مجبر على كل حال وهو الصحيح <sup>الاب</sup> اذا رهن مال  
 ولد الصغير دين نفسه مع الرهن. وكذا الوصي ذكره في الاصل. وذكر الفقيه ابو الليث رح ان هذا  
 ستمحسان والقياس ان لا يجوز في الاب والوصي جميعاً. وعن ابي يوسف رح انه اخذ بالقياس ولو  
 سيرة الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الاب ذلك جاز وهو كالبيع للاب ان يبيع مال  
 ولد من نفسه بمنزلة القيمة ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا ان يكون خيراً لليتيم. وفي بعض الروايات  
 لا يجوز للاب ايضاً قضاء دين نفسه بمال اليتيم. والصحيح انه يجوز. العبد الرهن اذا بق من المرت  
 وتخير المقاضي بسقوط الدين ثم عار من الا باق يعود رهنا على ما كان. والعبد الغصب اذا بق وقعه القا  
 على العاصب بالقيمة ثم عار من الا باق فانه يعود على ملك العاصب. العبد اذا كان مسلطاً على البيع كان له

ان يبيع بالثمن والنسيئة فان نهاه الراهن عن البيع نسبه بعد ذلك لم يبيع فيه . وله ان يبيع ما يجر  
 من الرهن من ولد وثم لا زه تبع الاصل . ولو طلب المرتهن دينه فقال الراهن للعدل بيع الرهن ولو <sup>حقه</sup>  
 وقال المرتهن لا يبريد البيع وانما ارى حقه كان لذلك رجل رهن شيئا بين مؤجل وسلط العدل <sup>بيعه</sup>  
 اذ حل الاجل فلم يقتض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية . ولو رهن شيئا  
 بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقل محل الدين للعدل ان يبيعه قبل ذلك . ولو رهن  
 شيئا وضعه على يد العدل فأتى العدل لا يبطل الرهن فيوضع على يدك عدلا اخر عن تراخي <sup>منها</sup>  
 فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي على يدك عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان <sup>مسلطا</sup>  
 على البيع لان الراهن لم يوكله بالبيع . فان مات الراهن كان للقاضي ان يبيعه بعد موت الراهن وله  
 ان يفوض البيع لهذا العدل الثاني او عدل اخر . ولو ان العدل باع الرهن في حيوته وتصادقوا  
 على بيعه الا ان الراهن يقول باعه بمائة والدين بقيمة الرهن مائة ايضا وصدق له العدل في ذلك  
 وقال المرتهن بل باعه بمجسدين درهمين كان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينة الراهن <sup>ملا</sup>  
 بقيمة الرهن مائة والدين مائة وكل المرتهن يبيعه فاقام المرتهن البينة انه باع بتسعين واقام  
 الراهن البينة على ثبوت الرهن في يد المرتهن قال محمد بن يعقوب بينة المرتهن . وقال ابو يوسف رج يقض  
 بينة الراهن

## فصل في اختلاف الراهن والمرتهن

رجل رهن عند رجل جارية تساوي الفا بالف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها اذ حل الاجل  
 فلما حل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليس هذه جارية ان تصادق  
 الراهن والمرتهن ان الرهونة كانت قيمتها الف درهم فالدين الف درهم فان كانت الجارية التي جله <sup>ها</sup>  
 المرتهن تساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي الرهونة كان القول قول المرتهن  
 في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية وقال لا ادري كان القول قوله <sup>الدين</sup>



على العلم فان حلف لا يجبر على البيع ، وان نكل يجبر على بيعها ، بخلاف الوكيل اذا امتنع فانه لا يجبر  
لان بيع العدل يتعلق به حق المدين فيجبر بالوكيل بالخصومة طلب الخصم اذا امتنع عن الجواب  
فانه يجبر ، واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن ، وان حلف العدل  
لا يجبر العداء على البيع يامر القاضى الراهن بالبيع ، فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه  
القاضى كالمومات العدل ، واذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن ، ولو جاء المدين بمجارية  
قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذا الجارية مجارية وقال المدين هذه تلك الجارية  
وانتصر سعرها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجعل الجارية هالكة بالدين ، في رده ثم يرجع  
الى العدل ان اقر العدل به اقال المدين فقال له بها المدين فاذا باع دفع الثمن الى المدين فانكأ  
فيه نقصان لا يرجع المدين ببقية دينه على الراهن الا اذا قام المدين بالبينة على ما قال فيرجع  
ببقية دينه على الراهن هذا اذا نصادق ان قيمة للرهن كانت الف ، وان اخلف فقال المدين  
مارهنتي الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك الجارية كان  
القول قول المدين فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية  
دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضى ويكفي  
العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن ، ولو رهن عند انسان شيئا ثم  
اختلفا فقال الرهن هلك الرهن في يد المدين وقال المدين انت قبضته منه بعد الرهن  
وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينة ايض بيمينه ، ولو قال المدين هلك  
الرهن عند الراهن قبل ان قبضه كان القول قوله والبينة بينه الراهن ، ولو قال المدين هنت  
هذين النوبيين وقبضتهما وقال الراهن رهننت احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينه للر  
ولو رهن عند ذاعوت فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف الف وذهب بالاعودار  
نصف الدين وقال المدين كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعودار ربع الدين

كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يبرهن بالالف الا ما يساويها الفا واكثر واليمينه ايضا  
بينته نجل عليه الف فهو عند الطالب مالا لم يختلف فقال الراهن كان الرهن بخمس مائه وقال للمرتهن  
بالف فالقول قول الراهن لانه يكثر زيادة تعلق الدين بالرهن. ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمرتهن  
خمس مائه والرهن قائم يساوي الفاتحالف وتراد فان هلك الرهن قبل التحالف كان القول قول المرتهن  
لانه يكثر زيادة سقوط الدين

### فصل في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن وسؤنائه

العبد الرهن اذا قتل عمد ليس للرهن ان يستوفى القصاص الا ان يكون المرتهن معه فاذا اجتمعا  
كان للرهن ان يستوفى القصاص في قول المجتهد وفي قول محمد ربح وهو رواية عن ابي يوسف لا يجب  
القصاص وان اجتمعا وان اختلف الراهن والمرتهن احدهما يريد القصاص والاخر يابى بقيمة  
في قول المجتهد ربح ويكون الغنمة رهنا مكان العبد. وان رفع الامر الى القاضي فابطل القاضي القصاص  
ثم ان الراهن قضي دين المرتهن فلا قصاص له. والعبد الرهن اذا قتل رجلا جدا او قتل الراهن او المرتهن  
يقضي منه ويبطل الدين. الرهن اذا انتقص عند المرتهن من حيث السر لا يذهب شيء من الدين  
عندنا. وان انتقص ببقصان قذرا او وصفا بان كان قلبا فانكسر وانقصت قيمته يذهب قدر النقص  
من الدين عند الكل. الرهن اذا استهلكه انسان كان على المستهلك قيمته يوم الاستهلاك وكذا  
رهنا عنده. ولو كانت قيمته يوم الرهن الفا ويوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين خمسمائة  
ويبقى خمسمائة رهنا ببقاء الغنمة. ولو استهلكه ولدين مؤجل غرم قيمته ويكون رهنا حتى  
يجل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن مثالي القاء وتراجعت الى خمسمائة غرم بالاستهلاك خمسمائة  
وسقط من الدين خمسمائة. النشأة الرهونة اذا ولدت والد عند المرتهن فاستهلكها المرتهن  
او ولدها كان عليه قيمته ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده فان هلك بعد ذلك هلك  
لصاحبها من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا عنده بقتله الراهن



من الدين. وأما الرهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن ايضاً كما يضمن المرتهن  
ويكون الضمان محبوباً عند المرتهن. فإن هلك الضمان عند المرتهن هلك هذا لأن الضمان  
قائم مقام الولد. ولو هلك الولد عند المرتهن هلك هذا فذلك لأن الضمان ولو رهن حيواناً من غير  
بني آدم فجنه العوض على البعض كان هدرًا وبصير كان هلكاً بألف سهاوية. ولو رهن عبد بن كل واحد  
منهما يساوي القابالين فقتل أحدهما الآخر أوجب أحدهما على الآخر فيما دون النفس قبل الأرش  
أو شرايع تجناية ويسقط دين الجني عليه بغيره. ولو كانا جميعاً رهنا بألف فقتل أحدهما الآخر  
فلا دفع ولا فداء وبقي القاتل رهناً بتسعائة وخمسين. ولو رهن عبداً ودابة تجناية الدابة على العبد  
وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبد آخر وجناية العبد الرهن على الرهن في نفسه  
جناية بوجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعاً. وجناية الرهن على المرتهن فيما دون النفس  
أو في ماله هدر في قولهم بغيره. قلت قيمة الجني عليه أو كثرت. وعندهما معتبر فإن اجتمع  
الرهن والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية إلى المرتهن ويبطل الدين. وعلف الرهن وطعام الرقي  
وأجرة الراعي يكون على الرهن وأجرة الناجي والمسكين يكون على المرتهن وأصلاح دابة وجراحة للرقيق  
والدواء على المرتهن إذا كان الدين بقيمة الرهن سواء. وأما الدين أقل من القيمة فالمصلحة على  
الراهن بقدر الأمانة. وأجرة ظرء ولد الرهن وسبق للهستان والتلفيح والمجذوذ والقيام بمصالحه  
وحمل الأبق يكون على المرتهن هذا إذا كان كل الرهن مضموناً بالدين فإن كانت قيمة الرهن أكثر من  
الدين فالمصلحة ومداوة الجراحات والقروح والأمراض ينقسم على قدر الأمانة والضمان. والمرتهن إن  
الرهن إذا خيف عليه الفساد يادون القاضيه ويكون الثمن رهناً في يده. وأن باع بغير إذن القاضيه كان ضماناً  
وإذا جنى العبد الرهن فالغداً ويكون على المرتهن إن كان كله مضموناً بالدين. وأما إن بعضه مضموناً  
وبعضه أمانة فالغداً يكون على الراهن والمرتهن بقدر المضمون يكون على المرتهن بقدر الأمانة يكون  
على الراهن وما يجب على الراهن إذا فعل المرتهن بغير إذن الراهن يكون متطوعاً. وكذا ما يجب على المرتهن

مكة بن متطوعا. ولو اتفق المرتهن على الرهن بامر القاضيه او بامر الراهن يرجع على الراهن وعن أبي حنيفة  
 سج اذا كان الراهن غائبا فانفق المرتهن بامر القاضيه او بامر الراهن يرجع على الراهن. وان كان غائبا  
 لا يرجع. وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين جميعا

### فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن جارية تساوى الف بالالف فجاء المرتهن يطلب دينه فانه يوم باخضار الرهن فاذل حضر  
 الرهن لا يوم بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين او لا كما في البيع يوم المشتري بتسليم الثمن او لا فان كان  
 الرهن في يد عدل امر ببيعته كان للعدل ان يبيعه بالنقد والنسيئة في ظاهر الرواية. فان باعه  
 ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكون للراهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل اخضار الثمن. رجل رهن جارية  
 ووضعها على يد عدل فخاب العدل واودع الرهن عند زوجته وعند من هو في عياله والوديع يقول  
 اودعني العدل ولا ادرى لمن هو او خاب العدل مع الرهن ولا يدري اين هو فطلب المرتهن  
 دينه فان الراهن يوم بقضاء الدين قبل اخضار الرهن. فان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف  
 المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر. وان كان الوديع جدا لوديعه  
 وادعى انه هلك لم يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يثبت الوديع. ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل  
 خطأ وجبت القيمة في ثلث سنين وطلب المرتهن دينه ههنا لا يجبر الراهن على قضاء الدين  
 فان حلت القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة. فان كان القيمة  
 من حبس الدين فكلما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه. وان كانت القيمة من الابل والغنم وقض  
 القاضيه بذلك كان رهنا بالدين. ولو ان رجلا رهن عندا انسان شيئا فلفق المرتهن الراهن في  
 آخر وطالبه بقضاء الدين. فان كان الرهن شيئا له حل ومؤنة يجبر الراهن على قضاء الدين  
 ولا يوم المرتهن بالاخضار. وان قال الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله ما هلك  
 فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر. وان نكل الراهن شيئا له حل ومؤنة فلفق المرتهن



الرهن في ماله . نظلمه بقضاء الدين في القياس مجبر الرهن على قضاء الدين . وفي الاستحسان لا يجبر  
 فيومر التي من الاخصار . رجله على رجل الف درهم منجا يؤدي كل شهر كذا وبها رهن فحل فيمخر فطلبه التي  
 بقضاء ذلك القدر . فقال الراهن لا اعطيك حتى يحضر الرهن . فانكأ في غير مصرهم الا يجبر على الاخصار  
 ولكن اذا ادعى الراهن الهلاك حلف . وانكأ في مصرهما في القياس لا يجبر التي من على اخصار الرهن . وفي  
 الاستحسان يجبر لان جميع المصركم كان واحد . وان شاء القاضي حلفه ولا يكلفه اخصار الرهن  
 ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حمل ومؤنه وبين ماله اجله والظاهر انه لا يجبر على الاخصار  
 في غير مصرهما ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم يفقد الثمن فلقية البائع في غير مصرهما وظا  
 بالثمن فابى المشتري ان يدفع اليه الثمن قيل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل  
 اخصار المبيع سواء كان له حمل ومؤنه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن  
 عوضان من كل وجه فاذا تأخر قبض احدهما لا يفعل احدهما يتاخر الآخر اما الرهن ليس بعوض من  
 كل وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الآخر الا ان في البيع يؤخذ من المشتري كقيل حتى يحضر ذلك  
 او بيعت وكيل لا يدفع الثمن ولاخذ المبيع نظرهما

### كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاء وشركة العقود . اما شركة الاملاء فهي على نوعين . احدهما ان يصير  
 مال كل واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار  
 خلطا لا يمكن التمييز بينهما اصلا ولا يمكن الا يخرج كخلط الحنطة بالشعير . والثاني ان يصير المالان  
 مشتركا بينهما باختيارهما بان ملكا مالا بالشراء او بالهبه او بالصدقة او بالاستيلاء . وفي النوع  
 الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنيب بغير اذن الشريك لا يجوز . وفي النوع الثاني اذا باع احدهما  
 نصيبه من اجنيب بغير اذن الشريك حاز . وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين  
 جميعا . ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب شريكه الا باذن الشريك . اما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان ومفاوضة وشرط جواز ههنا ان يكون رأس المال  
من الاثنان من الدراهم والدنانير وان يكون رأس المال حاضرا في المجلس وغائبا يحضر عند الشراء لا يصلح  
ان يكون رأس المال دينيا. ولو كان لاحدهما درهم والاخر دنانير او لاحدهما درهم ويصر والاخر سواد  
الشركة عندنا. والذهب والفضة بمنزلة العروض والمكيل والموزون والحيوان في ظاهر الرواية  
لا يصلح ان يكون رأس مال الشركة ويجوز في رواية الا اذا كان في بلد يكون مباحا للناس بالبر فيكون  
البر بمنزلة الدراهم والدنانير والصوغ منهنما بمنزلة العروض في الروايات كلها. وأما الغلوس  
النافقة فهي بمنزلة العروض في المشهور عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح لا يجوز الشركة بها ويجوز  
في قول محمد ربح وهو أحد الروايتين عن ابي يوسف ربح. والعروض لا تصلح ان تكون رأس مال  
الشركة اي شركة كانت فان اشتركا بمكيل او موزون من جنس واحد على صفة واحدة او معدودة  
وخلط المالكين فهو بينهما او ما ربحا فيه فهو لهما وعليهما وصيغته ويكون هذه الشركة شركة ملك  
لا شركة عقد. وذكر خمس الائمة الشريعة ربح ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قول محمد ربح فهي  
شركة عقد. وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا شرط احدهما زيادة ربح على قول ابي يوسف ربح لا يستحق  
الزيادة وعلى قول محمد ربح يستحق. ولو اشتركا في العرض وباعا العرض بثمن واحد يقسم الثمن  
بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لان الثمن مقابل بها فيقسم عليها على قيمة متاع  
كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضه وان كان لاحدهما حصة والاخر  
شعير او لاحدهما سمن والاخر زيت وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم يعني شركة العقد <sup>مغلا</sup>  
حلت الحنطة بالشعير والشعير بالثمن فان ثمة على قول محمد ربح يبقى بينهما شركة عقد

### فصل في شركة العنان

وصورة هذه الشركة ان يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو البر والطعام او يشتركان في عموم  
التجارة وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يبيع ويشترى



والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة. وأن وقتا ذلك وقتا بان

قل ما اشترى اليوم فهو بيننا صح التوقيت، فما اشترى اليوم يكون بينهما وما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة. وكذا لو وقت المضاربة صح التوقيت لأن المضاربة والشركة توكيل والوكالة مما يفتقر

أحدهما لصاحبه في العقد بيع بالتقيد ولا تنفع بالنسيئة تختلف فيه النسخون بعضهم يجوز وأذلك

ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصغير الماذون والحر والعبد الماذون في التجارة والتسلم

والكافة لا يفتقر الوكالة ولا تتضمن الوكالة بخلاف المعاوضة ولا يشترط المساواة في رأس المال

في هذه الشركة عندنا ولا اتفاق الجنس في رأس المال ولا في خلط المالين. ويجوز أن يكون رأس مال

أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير وكان الكل دراهم أو دنانير فاشترى كل واحد منهما بماله قبل الخط <sup>تجميع</sup>

المشتري يكون مشترك بينهما عندنا. وهل يشترط المساواة في الربح عند علمائنا الفلكة لا يشترط

ذلك. فإن شرط المساواة في الربح أو شرط ألا أحدهما فضل الربح أن شرط العمل عليهما كان الربح <sup>بينهما</sup>

على ما شرطوا عملا جميعا أو عمل أحدهما دون الآخر. وأن شرط العمل على المشروط له فضل الربح جاز أيضا

وأن شرط العمل على أحدهما رجحا لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه أو <sup>كس</sup> الزين

الوكالة بخلاف المعاوضة ولو لم يفتقر إلى المال في شركة العنان وشرط الربح والوضعية تصفين قل في الكتاب الشركة

فاسدة. قالوا لم يرد في هذا فساد العقد وإنما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا تبطل

بالشرط الفاسدة. وكذا لو شرط الوضعية على المضارب كان فاسدا. ولو اشتركا شركة مطلقة كاف

لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالتقيد والنسيئة. وأن باع جميعا كان لكل واحد منهما أن يأنه <sup>هنا</sup>

بتمن ما باع. ولو باع أحدهما لا يكون للأخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه

والخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد. فإن قبض الذي باع أو وكل وكيلًا بذلك جاز عليه وعلى

شريكه. ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عن الوكالة. وأن وكل

البايع رجلا بتمن من مبيع فليس للأخر أن يخرج به عن الوكالة. وذكر في الصلح أحد فرقي العنان أن

اخرون امن الشراكة وجعل المسئلة على وجه ثلاثة <sup>ان</sup> وجب الدين بعقد احدهما لا يصح تاخير الآخر <sup>حصة</sup>  
 ولا في حصص صاحبه في قول البجيفة ربح وفي قول صاحبه ربح <sup>في</sup> ربح ما جرت به <sup>بما</sup> والوجه الثالث اذا وجب <sup>الدين</sup>  
 بعقد احدهما فاخر احدهما فاذن لك لا يصح تاخير اصلا في قول البجيفة ربح. وعندها يصح تاخير <sup>حصة</sup>  
 الذي اخر ولا يصح ضمنا. الوجه الثالث اذا وجبت الدين بعقد احدهما فاخر الذي <sup>تاخير</sup> ولي العقد ربح  
 في الكل عند البجيفة ومحمد رحمهما الله. وعند ابي يوسف ربح يصح في نصيب الذي اخر خاصة وذكر في كتاب  
 الشراكة احد ولي الدين اذا اخر عند البجيفة ربح لا يصح تاخير اصلا الا باذن الشريك وعند صاحبه  
 ربح صح تاخير في حصته. وفي شركة المفاوضة اذا اخر احدهما صح تاخير في الكل في جميع الوجوه وفي كل  
 موضع صح التأخير لا يكون ضمنا. ولا يبرأ احد الشريكين ان يقرض شيئا من المال المشترك. ولو رهن  
 احدهما مناعا من الشراكة بدين عليهما لا يجوز ويكون ضمنا للرهن. ولو اقرضتهما احدهما بدين وليا قومن  
 لا يجوز لان صاحبه لم يسلطه ان يقرضهما. ولو اقرضتهما بالقرن. وكل واحد من شريكي العنان  
 ان يبضع ويودع ويدفع الى غيره مضاربة وان يوكل غيره بالبيع والشراء ولا يملك الاعانة. <sup>بذلك</sup> <sup>لا</sup>  
 شيئا من ذلك لانه بمنزلة المودع. ولو قال احد الشريكين لصاحبه اخرجك نيسا اور ولا تجاوت <sup>وز</sup>  
 فهلك المال ضمن حصة الشريك. ولو قال احد شريكي العنان اني استقرضت الف درهم من فلان للتجارة  
 لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة الاعليه وان وكل واحد منهما صاحبه بالاستدانة  
 لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاسدانة  
 توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان يقول الوكيل للمقرض فلانا  
 يستقرض منك الف درهم فحينئذ يكون المال على المؤكل لا على الوكيل. وشريك العنان اذا سافر  
 بمال الشراكة صح ذلك منه في الصحيح في قول البجيفة ومحمد ربح. وكذلك المستبضع والمضارب والمودع ومن  
 البجيفة ربح في رواية ليس لشريك العنان والمضارب ان يسافر وهو قول ابي يوسف ربح. وعن  
 ابي يوسف ربح في رواية فرقا بين السفر الغريب والبعيد فقال اذا كان لا يغيب ليلا في منزله كان <sup>الصحيح</sup>



وعنه في رواية انه يجوز المسافرة بالاجل له ولا مؤنة ولا يجوز به العمل بمؤنة ولو كان بينهما شركة  
في مال خطاه ليس لواحد منهما ان يسافر بالمال بغير اذن الشريك فان سافر به فهلك ان كان قدر له حمل  
ومؤنة ضمن وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يضمن. وعلى قول من يجوز المسافرة للشريك العنان او اذن  
له بالمسافرة نصا او قال له اعمل فيه بزيك فساخر كان له ان ينفق على نفسه من كرائته ونفقة <sup>طعامه</sup> و  
وا دامه من جملة رأس المال في رواية الحسن عن ابي حنيفة تروى. وان محرم. وهذا استحسنه فان بيع  
يحبس النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس الماء. رجل قال لغيره ما اشتريت  
اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال الآخر نعم فهو جائز. وكذا لو كان كل واحد منهما  
لصاحبه ذلك جانا ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس لأحدهما ان يبيع حصة صاحبه ما اشترى  
الا باذن صاحبه. ولو قال أحدهما لصاحبه ما اشتريت من الويق فهو بيني وبينك فكذا لا ليس  
لصاحبه حصة صاحبه بما اشترى الا باذن صاحبه. ولو قال أحدهما للآخر ان اشتريت عبد فهو  
بيني وبينك كان فاسدا لان الاول شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يبيع الا ان يبيع نوعا فيقول  
عبد خراساني او ما اشبه ذلك خبرنا. شركة عناء اشترى بامتنعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا اعمل معك <sup>بالشركة</sup>  
وعاب فعمل المحاضر بالامتنعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه لان قوله لا اعمل معك  
بالشركة بمنزلة قوله فاسضكت الشركة. واحد الشريكين اذا ضحك الشركة ومال الشركة استعده قلوا يبيع  
معه وفي المضاربة بعد ما صار المال عروضا لا يبيع فسخه. أحد شريكي العنان اذا ارتهن دين  
اداماه ذكرناه لا يجوز فان هلك الرهن في يده وفيمته مثل الدين يذهب حصه من الدين والشريك  
بالتخيير ان شاء رجع بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وان  
ضمن شريكه من حصته الدين. وكل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالنقد والنسيئة ويستترك  
اذا كان في يده مال خاص من الشركة. وان كان عنده مكيل او موزون فاشترى بذلك الجنس شيئا  
جاز. وان لم يكن في يده درهم ولا دينار فاشترى بالدرهم او الدينار بركان المشتري له خاصة <sup>بشريكه</sup> دون

وعنه السبعة روح 2 رواه اذا كان في يد دناشير فاشترى بالدينار حان. وقال رفر لا يجوز واحد  
شريك العنان اذا ادعى شيئا من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الاخر ان يحلف  
المدعى عليه ثانيا وكذا لا المضارب والمستبضع اذا حلف لا يكون لرب المال ان يحلفه ثانيا  
وليس لشريك العنان ان يخاص عبدا من تجارتهما ولا ان يزوج امه من شركتهما ولا يعتق <sup>وانما</sup> مالا  
احدهما عارية في بدء من الشراء انها الرجل لا يجوز اقراء في نصيب شريكه وان كان صاحبه قاله <sup>فيه</sup> العمل  
برايك. ولو اشترى احدهما بيتين من تجارتهما جار. ولو باع احدهما فاقال الاخر سيرة صاحبه <sup>الا</sup> قاله  
لو باع احدهما ثوبا فرد عليه بعيب بعير قضاء جاز عليهما. وكذا لو حط من الثمن لاجل العيب لحر  
وان حط من غير عيب حان في حصته خاصة. وكذا لو وهب بعض الثمن. ولو اقر بعيب في ملاء باعه جاز <sup>عليه</sup>  
وعلى صاحبه. ولو قال كل واحد منهما لصاحبه اعلم فيه برأيك جاز لكل واحد منهما ان يعمل فيها  
يقع في الجارات من الرهن والارتهان والدفع مضاربة والسفر به والخلط بماله والمشاركة مع الغير  
ولا يجوز على شريكه ما كان اتلافا او تملكا بغير عوض الا ان ينص عليه. ولو شارك احدهما رجلا شركة  
عنان فما اشتره الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الاولين وما اشترى  
اشريكان اثنان لم يشارك فيه فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث. ولو استقرض  
احد شريك العنان مالا للتجارة لزمهما الرثبة ابدان مال المأخذ بمسرا اذا صرف. ولو اقر احد الشريكين  
انه اسند فريص من فلان الفالجارتها يانومه. امه <sup>عنه</sup> وان نوازت كل واحد منهما لصاحبه بالاسند <sup>انه</sup>  
عليه بنومه. فامه حتى يكون للمقرض ان يأخذ منه. <sup>بالاستقرار</sup> فيسره ان يرجع على شريكه لان التوكيل  
باطل فيسفي في الادن وعدم الادن. رجلا ان لهما دين. شتر على رجل ماخذ احدهما حصته  
من الديون كان شريكه ان يشاركه فيما قبض. وان اراد احدهما ان يأخذ من الديون شيئا ولا يشا <sup>ر</sup>  
صاحبه فيما اسند فالحيلة في ذلك ان يهب المديون منه مقداره حصته من الدين ويسلم اليه ثم  
هو سري الاخر بمن حصته من الدين ملا. يكون لشريكه حق المشاركة فيما اسند بطريق الهبة احد شريكي



ولحان اذا اقران بينهما مؤجل له مشهور مع اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعا. وكذلك ابرارهما  
 يعصا ابراءه عن نصيبه. ولا يجوز لأحد شركي الملك ان يتصرف في المشترك بغاذا انك تضرعا  
 بتضرده الله. بان رجلا ان بينهما بعير حمل مدها عليه شيا من القرية الى المصرة على البعير في  
 الطريق فتخذه مالوا النكان يرحم حيوته يضمن حصته شركه وان كان لا يرحم لا يضمن لانه مأمور  
 بالحفظ والضرع في هذه الحالة حفظ. وان نحره اجنبي كان ضامنا على كل حال في الصحيح من الجواب. وكذا  
 الرابع والبقار اذا ذبح الذاة او البقرة النكان لا يرحم حيوته لا يضمن استخسانا لانه مأمور  
 بالحفظ. وان كان يرحم حيوته ضمن. وان ذبح الاجنبي كان ضامنا رجلا ان يبيد داره مفسومة  
 غائب احدهما كان للأخران يسكن مقدل وحصته في كل الدار. وكذا الخادم اذا كان مشتركاً واحدا  
 غائب كان الحاضران يستعمل الخادم بحصته. وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما الا ان الناس  
 يتفادون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب الغير. وفي الخادم والدابة يتفاوت الناس  
 في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا بفعل الشريك. والكروم والارض اذا كان بين جلين  
 واحد هما غائب او كان الارض بين بالعين ويتم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وخرج  
 بحصته طاب له. وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا ادرك الثمر يبيعها وياخذ حصته من الثمن فيقف  
 حصته الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء اخذ الثمن. وان  
 ادى خارج الارض فالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قنطين غيره بغير امره لا عن اضطرار فانه  
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليأمره القاضي بذلك. ولو كان بين الحاضر والغائب امر مفسومة  
 ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للحاضر ان يسكن في نصيب الغائب لكن  
 القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يوجب ويمسك الاجر للغائب وفي غير المفسومة  
 للحاضر ان يسكن قدر حصته. وعن محمد رح الحاضر ان يسكن كل الدار اذا خيف عليها الخراب  
 لولم يسكن. وما كان على الراهن اذا اداه الزمتهن بغاذا ان الراهن ذكر ناله منطوع. وكذا الراهن

الراهن ما يجب على المرتهن فان ادى احدهما ما كان على صاحبه بامر صاحبه او بامر القاضيه يوجب  
 عليه وعن ابي يوسف عن يعقوبه ربح اذا كان الراهن غائباً فانفق المرتهن بامر القاضيه يوجب عليه  
 وان كان حاضراً لا يوجب . وقال ابو يوسف ربح يوجب في الوجهين والفقوى على الراهن لو كان حاضراً  
 او ابى ان يقيم فامر القاضيه المرتهن بالاتفاق فانفق يوجب على الراهن ومسألة الشركة ينبغي ان تكون  
 على هذا القياس . رجل امر رجلاً ان يشتري له عبد بعينه فقال لما مور نعم فاشتري ذلك العبد  
 واشهد انه اشتراه لنفسه فشأؤه يكون للأمر لا لنفسه . ولو امره ان يشتري عبداً فلانا يبي  
 وبنيك فقال لما مور نعم فلما خرج من عنده لقيه رجل اخر وقال اشتريه بي وبنيك وقال لما  
 مور نعم فاشتري لما مور ذلك العبد كان للأمر الاول نصف العبد وللأمر الثاني نصف العبد  
 ولا شيء للمشتري . هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الاول . وان قال له الثاني ذلك  
 بمحض من الاول ثم اشتري العبد فان العبد يكون بين المامور وبين الأمر الثاني نصفين ولا شيء للأول  
 ولو لقبه قالت ايضاً وقال اشتر بي وبنيك نصفين وذلك بغير محض من الاول والثاني فقال نعم فهو  
 للأول . الثاني . وليس للثالث ولا للمشتري شيء . رجل اشترى عبداً وقبضه نطقت رجل اخوه الشركة فاشتره  
 كالأبائيهما نصفين . كذا لو اشترى رجلين يصير بينهما اقتلافاً . ولو اشترى رجلاً بعد ما اشترى العبد  
 ثم اشترى رجلاً اخر لم يذكر هذا في الكتاب . وروى ابن سماعه عن محمد ربح انه قال للذي اشترى  
 او لا نصف العبد . وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف . ولو كان  
 العبد بين رجلين اشترياه فاشترى كافيده رجلاً في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل واحد منهما  
 الربع . وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اقتلافاً . ولو ان رجلاً اشترى متاعاً فاشترى فيه رجلاً  
 قبل القبض كانت الشركة فاسدة . رجل امر رجلاً ان يشتري عبداً بعينه بينه وبينه فقال المهور نعم  
 فذهب المامور واشترى واشهد انه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لانه  
 وكله بشراء نصف عبد بعينه . والوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى لنفسه بمثل الشئ الذي امر به



غيبية الفحل يكون مستترا بالموكل فلا يملك الشراء لنفسه ماله يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه  
 عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته. وكذا لو اشترك رجلان على ان ما لشري كل واحد منهما  
 اليوم فهو بينهما لم يسطع احدهما ان يخرج نفسه عن الشركة الا بمحض من صاحبه لان كل واحد  
 منهما يكون وكيلان عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتهما فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة الا  
 صاحبه. واذا اشركا شركة عنان باموالهما واشتري احدهما متاعا فقال الشريك الآخر هو من شري  
 وقال المشتري هو له خاصة اشترى به مالى لنفسه قبل الشركة فان القول قول المشتري لانه <sup>لنفذه</sup> يعمل  
 فيما اشترى فيكون القول قوله مع اليمين بالله ما هو من شركتنا رجلا ان اشركا شركة عنان في تجارة  
 على ان يتشريا. وبيعها بالبعد والنسيئة فاشترى احدهما شيئا من عريك التجارة كان له خاصة لان  
 واحد منهما يصير وكيلهما عن الشركة والوكالة بعد التخصيص. واما في ذلك النوع من التجارة فيبيع  
 كل واحد منهما وشراؤه بال نقد والنسيئة فيعند على صاحبه الا اذا اشترى احدهما بالنسيئة  
 بالكيل والوزن او النقود فان كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركة كان شراؤه على الشركة وان  
 لم يكن كان مستترا بنفسه لانه لو نقد على شركته يكون مستدينا على المال. وكس اشريك العنان  
 ولا للمصارف ولاية الاستدانة بمطلق عقد السلفة وان كان مال الشركة في يد ذاهم ما شريه  
 بالذاهب نسيئة في القياس يكون مستترا بنفسه. وفي الاستحسان يكون مستترا على الشركة ولو اقرا  
 احد شريكي العنان بدين في تجارتهما لم يقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان اقراهما ولياه لم  
 يصفه. وان اقرا صاحب وليه لا يان منه شيء بخلاف شركة المضاومة فان تمه كل واحد منهما بكم <sup>بذلك</sup> مطالب

### فصل في شركة المفاوضة

شركة المفاوضة ان يكون في جميع التجارات لا يختص احدهما بتجارة دون صاحبه ولا لزم احدهما  
 من حقوق ما تجران فيه لزم الآخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للآخر ويكون كل واحد منهما فيما  
 يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له ويما يجب عليه بمنزلة الكفيل عنه. ويتساويان في رأس المال فان تفاوتا

في شيء من ماله تكون عينا ما ولا تكون مفاوضة. وليشترط التساوي في الربح أيضا لا يفضل أحدهما  
 الآخر ولا يختص أحدهما بما يجوز به الشركة. فإذا كان في يد أحدهما مال مما يجوز به الشركة ولم <sup>خل</sup>  
 في شركتهما فسدت المفاوضة. وكذلك لو صار في يد أحدهما بعد المفاوضة وإن كان في يد أحدهما  
 سوى الدين راجع والد ناسر والفلوس، فذلك لا يفسد المفاوضة. وكذلك كل مال لا يصح به الشركة  
 وإذا دفع الرجل إلى رجل الفاعل أن يشتري بها وبلف من عند غيره مال الأخر غائب، فحضر قبل أن يشتري  
 شيئا بمال الشركة حاربت الشركة. فإن أراد شركة المفاوضة لابد. أن يدين كإحكام المفاوضة إذا لم <sup>تتأ</sup>  
 لفظة المفاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح. وإن الشركة بينهما كل قليل وكثير  
 فإذا اختص أحدهما بمالك مال يقع فيه الشركة لا يكون الشركة مفاوضة. وأن أخذ واحد بمالك  
 عرضا ودين على إنسان كانت الشركة بينهما مفاوضة لأن العرض لا يصح رأس مال الشركة. وكذلك  
 الدين فإن فضل مال أحدهما بعد الشراء بالمالين وبعد التنفيذ أيضا لا يفسد المفاوضة وإن جاز  
 الفصل بعد الشراء بالمالين قبل التنفيذ والقياس يقتضي أن المفاوضة. وفي آية شتان لا تشبه.  
 وإن حصل للفصل في أحد المالين بعد الشراء بأحد المالين حصل للفصل بالمال الذي اشتري به  
 لا يفسد المفاوضة. وأن حصل للمال الآخر فسدت المفاوضة. ومن شرط صحة المفاوضة  
 الاستواء في التصرف ما يصح من كل واحد منهما التصرف ما يصح من الآخر وإن يكون <sup>تصرفا</sup>  
 من أهل الذمالة فلا يصح المفاوضة من الصبي والعبد والمكاتب سواء شاركوا أو لم يشاركوا  
 أو حرابا لعل. وأن فلو من المسلم الحر مرتدا أو ذميا لا يقع المفاوضة. وقال أبو يوسف ربح يقع من النجسي  
 وأن أسلم المرتد قبل الحكم بإعادة صحته المفاوضة. ويجوز للمفاوضة بين الذميين وأبكار  
 أحدهما نصرانيا والآخر مجوسيا. وإذا ورث أحد المتفاوضين دراهم أو فنانير كان له خاصة  
 ولا تبطل المفاوضة حتى يتقصد أو يبيع المفاوضة لبعض من هذا المعايه كانت عينا ما. وإن باع <sup>وصف</sup> أحد  
 شيئا أو أقر رجلا أو كره له رجل دين أو غصب منه مالا فله شركة الآخران بطلان به وإن أقر أحد <sup>هما</sup>



عبد خالصه من ميراث لم يكن للأحرار يطالب بالأجر. وكذا كل شيء هو له خاصة بآدم لم يكن لشريكه ان يطالب  
بالتمن وكذا للممتنع ان يطالب الشريك بتسليم البيع. وان اقر أحدهما بدين او اشتري او استاجر  
او قبض بعقد فاسد او غصب مالا او استهلك او خالف في ودعة او غاربه او اجارة او كفل لرجل  
بمال من تمن بيع او مهر او نفقة فرضها الحاكم ومتعة او جناية. فللذي وجب له الحق ان يطالب به  
ويطالب شريكه. وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما كفل به احد هما الا يلزم الآخر وما يلزم لحد  
من مهر بنكاح او وطى بينهما او جنى على بني آدم ولزومه الارش لزومه خاصة دون صاحبه. وما اشترى  
شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او نفقة او متعة او جارية  
للمخدمة او جارية للوطى باذن الشريك فذلك له خاصة استحقا والبايع ان يطالب بالثمن <sup>شأ</sup> <sup>أحدهما</sup>  
وكذا اذا وطى احدهما الحارية المشتراة ثم استحققت فلم يستحق ان ياخذ بالعقر <sup>شأ</sup> <sup>أحدهما</sup> وليس ذلك  
كالهبة للنكاح وليس لحدهما ان يشتري جارية للوطى الا باذن الشريك. فاذا اشترى بغير اذن للشريك  
تكون بينهما وليس له ان يطأها. وان اقر احد المتفاوضين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال فالاجر  
يكون بينهما. ولا حد المتفاوضين ان يكتب عبد كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان  
المال مضاربة وان يفاوض غير شريكه عند محمد ربح. وعند ابي يوسف ربح لا يفاوض. ويجوز لحد  
ان يشارك رجلا شركة مائة. وان يزوج الامة. ولو زوج احد المتفاوضين لعبد من تجارتها  
امة من تجارتها جاز في القياس ولا يجوز لاستحسانا وهو قول علمائنا. وعلى هذا الكتاب اذا زوج  
عبد له امة له من كسبه. وعلى هذا الخلاف الاب والوصي اذان وجا عبد لليتيم امة لليتيم لا يجوز  
استحسانا سندا. ولا حد المتفاوضين ان يرهس ويرهن وليس له ان يعير استحسانا ولا ان يمتق  
على مال ولا يزوج العبد امرأة ولا يعرض فان اقرض كان ضامنا بصفه. ولا حد <sup>شأ</sup> <sup>أحدهما</sup> ان يبيع بضاعة  
وكذا ان يودع. ولو ابيع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستبضع  
بشره كان ما اشترى للأمر خاصة. وان لم يعلم بغيره كان الثمن مدفوعا الى المستبضع جاز <sup>شأ</sup>

رحمهم سرية وان لم يكن المدعى عالياً كان مشترى بالأمر خاصة ولو امر أحد المتفاوضين  
وجلين يشترى ان عبد لهما وسج حبس العبد والخم فاشترى به وقد افترق المتفاوضان عن الشركة  
فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو لي خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول  
الأمر مع يمينه وأبينة بينه الآخران أقام البينة ولا تقبل بيده شهادة الوكيل بينهما يشهدان على  
نعل أنفسهما. فإن قال الشريكان لا مدعي مني اشترياه فهو للأمر. وأن قال الأمر اشترياه قبل التفرق  
وقال الآخر اشترياه بعد التفرق كان القول قول الذي لم يامر به والبينة بينة الآخر. ولو كان هذا  
في شركة العنان فهو كذلك. رجل ادعى على رجل انه شاركه وجمد المدعى عليه ذلك والمال في يد  
الحاجد فأقام المدعى بينة فشهد الشهود بانه مفاوضة وان هذا المال الذي في يديه  
من شركتهما او قالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا انه مفاوضة فانه  
يقضي للمدعى بنصفه. أما أنا شهد والله مفاوضة وان المال بينهما او شهد وان المال  
من شركتهما فظاهر ان المفاوضة تقتضي المساواة في المال. وأما اذا شهد والله مفاوضة  
ولم يزيد واعلى فذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رح هذا والاول سواء يقضي بالمال  
بينهما الا انهم قالوا هو مفاوضة وقضية المفاوضة المساواة في مال الشركة. وأما قضى بما في يده بينهما  
فلو ان المدعى عليه اقام البينة على ان المال له ميراث من مورثه او هبة او صدقة من غير المقض انكا  
شهود المدعى الاول شهد والله مفاوضة وان المال الذي في يده من شركتهما او شهد والله  
مفاوضة وان المال الذي في يده بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة  
والصدقة وان كان شهو رالم مدعى شهد والله مفاوضة ولم يزيد واعلى ذلك ذكر شمس  
الأئمة السرخسي رح خلا فانيه وقال على قول أبي يوسف رح لا يقبل بينة المقض عليه وعلى  
قول محمد رح في هذا الوجه يقبل بينة المقض عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك فيما شهدوا  
ان المال الذي في يده من شركتهما او هو بينهما لا تقبل بينة المدعى عليه. ولو ان المدعى عليه



ادعى عبداً له خاصة وهب شركته منه حصته واقام البينة على الهبة والقبض قبلت ببنته  
 من هذا تقرير القضاة الاول. ولو كان المدعى الاول حين ادعى له شريكه شركة المفاوضة فاقول الذي  
 عليه له بالمفاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه ادعى مما كان في يده عينا له ميراث له او هبة  
 له من رجل آخر واقام البينة على ذلك قبلت ببنته ويقضى له بالعبرة. ولو كان رجلاً ادعى عبداً في يد رجل  
 انه شريك ذى اليد في هذا العبد واقام البينة وقضى له بنصف العبد فادعى ذوا اليد بعد ذلك  
 انه ميراث له من ابيه لا يقبل بيده الا يدعى ما يقع من المقضى له. ولو كان المال في يد رجلين وهما  
 متران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئاً من ذلك المالا انه له ميراث عن ابيه واقام البينة قبلت ببنته  
 واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الثاني منهما فادعى ورثة الميت الميت بالمفاوضة ومحمد الحى  
 واقام الورثة البينة ان اباهم كان شركته شركة مفاوضة لا بقضى لهم بشيء مما في يد الحى الا ان يقيموا  
 البينة انه من شركة ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته تقبل بيته الورثة  
 ويحكم المال في يد الورثة وهم محمد ون الشركة فاقام الحى البينة على شركة المفاوضة واقام ورثة  
 الميت ان اباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركة بيته الا تقبل بيته الوارث ويقضى بنصف المالا  
 للمدعى في قول البيه سفيح وفي قول محمد سح يقبل بيته الوارث على الميراث متفان ادعى  
 احدهما ان صاحبه شركته بالثالث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة فجميع  
 المال من المعفار وغيرها يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع  
 البيت او رزق العيال وجارية يطأها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استخسا فاذ كان ذلك  
 بعد الفرقة واو لم يفرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا هو الواقع فاقام اختلفا  
 في مقدار الشركة سواء ولا يلزم المفاوض من ما يلزم على شركته من مهر وجناية ولا يشاركه فيما يث  
 من ميراث ولا جائزة يحجزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تغند المفاوضة بذلك  
 الا ان يكون دراهم او دنانير وقد قبضه وكل وديعة تكون عند احدهما فهي عند جميعا فان مات

المستودع نبلان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لا ضمان الاستهلاك من قبله

التجارة كانه يغير الملك في انضمامه واغارة الفاضل واكامله و قبول هديته والطعوم

واجابه دعوته بغيره شركه جاشن واوكس الفاضل ورض رعان وبالا وريه دونه او وعيب الذي يبيع

والقصة والامتنع والحبوب لم يجز في حصة شركه وانما يجوز ذلك استعانة في الفاكهة واللحم والخزيرة

ذلك مما يוכל ولو اعار احدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم احتلف في الموضع الذي

ركبها اليه فابره اصدقه في الاغارة الى ذلك الموضع بوي المستعير من ضمانها ولو استعار احدهما دابة

ايركبهما الى مكان معلوم فركبها شركه فغضت فانها يضمنان جميعا لان ركب صاحبه لم يررض به

صاحب الدابة فكان هذا ضمان الاستهلاك فيلزمهما فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في سا

وان كان ركب في حاجة نفسه فمما يضمنان لما قلنا الا انه ان ادياه من مال الشركه رجع الشريك على المالك

بنصيبه من ذلك فاعا استعار احدهما دابة ليحمل عليها طاماله حاصه لزمته الى معلوم فحمل عليها

شركه من ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما او اعاصت فلا ضمان عليه لان في الاغارة للحمل

لا يفيد التقييد بخلاف الركوب ولو استعار احدهما ليحمل عليها حمل عدل رطل فحمل عليها شركه

تلك العذر لا يضمن ولو حمل عليها طيا لسه كان ضامنا لان الجنس متناه في الجنس المختلف

الذي يتفاوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان صمد متا ذلك شركه

ولو استعار احدهما ليحمل عليها عشرة مخا بتم حنطة فحمل عليها شركه عشرة مخا بنم من غير من شركتهما

لا يضمن لان هذا خف على الدابة وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار احدهما فالجواب فيه كالجواب

في الاول ولو كان الاول استعارها ليحمل عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليها شركه سعيه حاصه كالا

ضمانا ولو باع احد المتفاوضين جارية من تجارتهما نسيئة لم يكن لواحد منهما ان يشرها باقل من ذلك

قبل استيفاء الثمن ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او ابراءه جاري في قول الجديفة ومحمد ربح

ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع احدهما ثم اقال صاحبه صحى الاقالة ولو



أحدهما طعاما منسيئة كان الثمن عليهما. <sup>٤٩٣</sup>تختلف أحد شريكي العنان فان هنالك انما يملك كل واحد منهما  
 الشيء بالنسيئة اذا كان في بدء من مال الشركة. <sup>٤٩٤</sup>بشر ذلك الثمن اما اذا كان في ثروته بالنسيئة يكون اسد الله  
 على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولا به الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المفاوضة  
 ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعام جاز ذلك على شريكه لانه من صبيع التجار ولو باع أحد المتفاو<sup>ضين</sup>  
 من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبا لنفسه جائز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لم يخصص  
 المشتري بذلك الثوب ويختص بهذا العقد. وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها وطعاما  
 ليجعلها زقا لاهله جاز ويكون نصف الثمن له ونصف لشريكه كحال الواع من اجنبه وان اشترى  
 أحدهما من صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لانه هذا البيع لا يبعد فائده لانه قبل البيع  
 ولو ان أحد المتفاوضين باع شيئا ثم افترقا ولم يعلم المشتري افترقا فلكل واحد منهما ان يقبض كل<sup>الثمن</sup>  
 من المشتري وان علم المشتري بافترقا لم يكن للمشتري ان يدفع جميع الثمن الا الذي يلي الشئ<sup>و</sup>  
 وعند المشتري به عيبا لم يكن له ان يخاصم الا الذي يلي البيع ان علم بافترقا فللواحد المشتري رد على<sup>شريك</sup>  
 البايع بالعيب قبل العرفه وقصر له بالثمن او بنقصان العيب عند تعد الرد ثم افترقا كان له ان ياخذ  
 بالثمن ايهما شاء ولو استحق البيع بعد العرفه والمشتري كان سدى الثمن كان له ان ياخذ بالثمن بهما  
 سواء <sup>٤٩٥</sup>تختلف الرد بالعيب بعد العرفه لان ثمة مما يجب الثمن على البايع وقت الرد فان كان الرد بعد<sup>الفرقة</sup>  
 لا يكون للمشتري ان يطالب الآخر به

### فصل في شركة الوجوه

وصورتها ان يشتري الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشتريا بوجوههما على ان ما اشترى باكان بينهما  
 او خصا فقالا على ان ما اشترى به من البر هو بينهما نصفين او شرطا لحد هما الثلثين وللآخر <sup>الثلث</sup> وهو كما شرط  
 والربح يكون على قدر راتلك. وان قالوا على ان ما اشترى به لحد هما الثلثان وللآخر الثلث على ان الربح  
 بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الربح بينهما على قدر الملاك. فان شرط لحد هما اكثر من ربح ملكه

لا يجوز دوماً فيما يجب لهما وعليهما بمنزلة شريك العنان، ولو اشتركا بوجوههما شركة مفاوضة كان  
جائزاً ويتبعت المساواة بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه في ما يجب في شركة المفاوضة <sup>بالمال</sup>  
ولو أن رجلاً سلم نقوداً لآخر ليخطه بنفسه وخطاً شريكاً في الخيالة مفاوضة فلصاحب <sup>الشركة</sup>  
أن يطالب بالعمل لهما سواء كان الشركة إذا كانت مفاوضة مفاوضة في بقية المفاوضة بينهما كانا <sup>كشخص</sup>  
واحد، ولو أنهما افترا وصاتا الذي قبض الثوب لا يؤخذ الآخر بالعمل لأن ما يوجب الاتحاد كان الشركة  
فإذا انقطعت بقية الكفالة فإذا كان الشرط على الخياط أن يخط بنفسه لا يطلب الآخر بحكم الكفالة لا الشرط  
على الخياط إذا كان خياله نفسه لا يصح الكفالة. رجلان اشتركا مفاوضة وليس بينهما مال على أن يشتربا  
بوجوههما ويعملان بأيديهما بازت الشركة كالعنان إلا أن في المفاوضة لا يجوز أن يشترطا التفاوت في  
الريح وفي العنان يجوز وفي تقبل الأعمال يصح منهما اشتراط التفاوت في الريح

### فصل في شركة الأعمال

صورتهما أن يشتركا خياطان أو قصاران أو خياط وقصار على أن يتقبلا الأعمال جاز عندنا ولا يشترط لهذه الشركة  
بيان المدّة وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما أو ثلثا من صاحبه يتقبل العمل والموكل يتقبل العمل  
جائز كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك العمل أو لا يحسن. وهذا النوع من الشركة قد يكون عناناً وقد يكون  
مفاوضة عند اجتماع شروط المفاوضة فيكون كل واحد منهما مطالب بحكم الكفالة ما وجب على <sup>حده</sup>  
ومنه كان عناناً فاما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بغضية الوكالة. فإن أطلقت هذه  
الشركة كانت عناناً وإن شرطت المفاوضة كانت مفاوضة فإذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عناناً  
أو مفاوضة كان الأجر بينهما على ما شرطوا ولو شرط أحدهما فضلاً فيما يحصل من الأجر جاز إذا كانا شرطاً <sup>صل</sup>  
في ضمان ما يتقبلان به. وعن إحنيفة ربح ما جنت يد أحدهما كان الضمان عليهما بأخذ أيهما شاء عن  
إبيوسف ربح إذا عرض أحدهما لشريك أو صافراً ومطل فعمل الأخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ <sup>حظ</sup>  
الأجر والآخر دفع الأجر بربح وإن لم يربحاً وصافراً وهو الاستحسان لأنه يتقبل أحدهما العمل جعل يتقبل الآخر



فصار معذرة له ارضية في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على احدهما انه دفع ثوبا اليه للخطاطة واقر به  
 الآخر صح اقراره بدفع الثوب وياخذ الاجر لانهما كالتعاوضين فاقرا احدهما يصح في حق الآخر يعني  
 محمد بن ابي بصير انه لا يصدق الفرقة حتى بالشريك واخذ هو بالقياس ولو ادعى احدهما بدين من ثمن صانوا  
 ونحوه لا يلزم الاخر فتسأل له اداة القصارين ولا خريست اشتراكا على ان عملا ما اداة هذا في بيت هذا على ان  
 الكسب بينهما مصفون كان جائزا وكذلك كل حرفه لان الكسب يدل على العمل والعمل واجب عليهما  
 في هذه الشركة وهذه الشركة جائزة وان لم يكونا مخصوصا صفا لان هذا يوكل يجوز خاصا كان او عاما

### في شركة القاسد

بل ان اشتراك الاحتطاب والاحتشاش على انه اصابا يكون بينهما كان قاسدا وما اخذه يكون  
 بينهما وان اخذه منفردا بن وخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما وان لم يعرف ملك  
 كل واحد منهما يصدق كل واحد منهما الا النصف وفي الزيادة على النصف عليه اليسته لان هذه الشركة  
 نعمند الوكالة ولو وكل انسانا امان يحطب لا يصح التوكيل ويكون الحطب للمحطب دون المؤكل  
 وكذلك لو استأجره ليعينه للاحتطاب بصف الجوع كانت الاجارة فاسدة ويكون للمعين اجر المثل  
 بالعام بلع وكذا به اشتراك في الصيد وجواهر المعادن وثمار الجبال نحو الحوز والصنوق واستنقاء الماء  
 ونقل الجمر والحمل والزريع والملح من الوضع المباح كانت الشركة فاسدة فان فعلا وخطاه وباعا  
 قسم الثمن بينهما على قدر ما اصابا وفي المكيل والوزون يعتبر الكيل والوزن وفي غير المكيل والوزن  
 يقسم الثمن على قدر قيمة ما اصاب كل واحد منهما فان عمل احدهما واعانه الآخر في جميع ما اخذ  
 كان للمعين اجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند بيعه بغيره وعند محمد رج له اجره ثلثه بالعام  
 بلغ واجمعوا على انه استحق اجر المثل وان لم يجمع المعين ماله فيمة وان اشترك في الاصطبا دولهما  
 كلب فارسله لهما اصاد الكلب يكون بينهما كمالا ونصبا شبة وان ارسل الكلب للاحدهما فاحد  
 الكلب يكون لصاحبه لان ارسال غير المالك لا يعتبر مع ارسال المالك وان كان لكل واحد منهما كلب فارسل

من واحد منهما كلبه فاخذ صيد واحد فهو بينهما وما اصاب احدهما فهو صاحبه خاصة  
 وان اصاب احدهما كلبين صيد فاشترى ثماره الاخر فالصيد لمن اشترى كلبه لانه اخرج من ان  
 صيد وان اشترى جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولان رجلين لا احدهما بغل  
 والاخر مشترك على ان يواجر ذلك فارق الله تبع من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة  
 يقسم الاجرين على اجر مثل البعل والبعر والبغل والجمار كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة  
 العين ولو بفلا مولة معلومة باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعر وحمل على البغل والبعر اللذين  
 اضا فاعقد الشركة اليهما كان الاجرين نصفين لان سبب وجوب الاجر ههنا تقبل الحمل وقد استويا  
 في ذلك ولو قبل الحمل وحمل على اعانهما كان الاجرين نصفين ولا يكون مضمونا على قدر المثل كذلك  
 ههنا بخلاف الاول وان اجر احدهما بغير بعينه واعانه الاخر على الحمولة والنقل كان للذي اعان اجر مثله  
 لا بجزءه نصف الاجر في قول البيهقي وسفوح وعلى قول محمد ربح له اجر مثله بالعام يبلغ كما في المسئلة الاولى  
 ولو اشترى رجلان احدهما دابة والاخر كاف وجوالا مشتركا على ان يواجر الدابة على ان الاجر  
 نصفان كانت فاسدة لانهما بمنزلة الشركة بالعروض ولو وكله على ان يواجر دابة ليكون له  
 الاجر بكون ذلك الشركة ولو دفع دابة الى رجل يواجرها على ان ملاجرها به من شئ فهو بينهما كانت  
 الشركة فاسدة لان تقدير هذه المسئلة كانه فالاجر دابة ليكون الاجر بيننا ولو صرح به كانت فاسدة  
 فاذا قصدت الشركة ان اجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانها جارية الدابة بما رصاحبها وانه  
 اجر مثل عمله لانه لم يرض بعمله الا بالاجر ولو دفع دابة الى رجل لم يبيع عليها البئر والطعام على ان الربح بينهما  
 كانت فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الاخر منفعة فاذا  
 فسدت الشركة كان الربح لصاحب البئر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة اجر مثلهما  
 لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كاللابة لما قلنا

كتاب المازون



المولى اذا اذن لعبد في انتحاره في نوع يصير مازونا في الاتباع كلها. وكذا اذا قال اذنت لك بالتجارة في مكان كذا وفي وقت كذا يصير مازونا في الاماكن والازمان كلها. بخلاف التوكيل فان ذلك يقتل التخصيص والتوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل. واذا رآى المولى عبد يبيع عبدا من الاعيان فسكت لم يكن ذلك اذنا. وكذا المبرهن اذا رآى المهرن يبيع المهرن فسكت لا يبطل الرهن. وروى الطحاوى عن اصحابنا ان الرهن اذا سكت كان راضيا بالبيع فيبطل الرهن. المولى اذا قال لعبد ابر نفسك فلان للخدمة لا يكون ذلك اذنا في التجارة. ولو قال لعبد يبيع ثوبه هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان يبيع ثوب واحد من رجل بعينه واجارة نفسه من فلان لا يتكرر. ولو قال ابر نفسك ولم يقل من فلان ابر فالبيع ثوبه هذا ولم يقل فلان يصير مازونا في التجارة. ولو امر عبده ان يشتري له ثوبا او ثوبا لا يصير مازونا استحسانا. وكذا لو قال اشتر ثوبا فاقطعه قيمه ما او ما شبه ذلك. ولو دفع اليه دينار السقة الماء لعياله او لبعض جيرانه بغير اجر لا يكون مازونا. ولو امره ببيع الماء كان اذنا. وكذا لو امر عبده ببيع متاع غير بصير مازونا. ولو رآى عبده في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا وينفذ على المولى ببيع الاجد تلك المتاع. ولو ان رجلا دفع له عبد رجل متاعا لم يبيعه فباعه بعرا اذن المولى فراه المولى ولم يبيعه كان اذنا في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع فتكلموا في العهدة. فقال بعضهم العهدة ترجع على الامر. وعند البعض ترجع الى العبد. ولو رآى المولى عبدا يشتري شيئا بدينار او بدنانير فلم يبيعه يصير مازونا فان نقد النضر من مال المولى كان للمولى ان يسترد واذا استرد لا يبطل ذلك البيع. ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى يبطل البيع ان كان الشئ بمكيل او بموزون بعينه. وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع. تعليق اذن العبد بالشروط جائز كتعليق الطلاق والعناق. وتعليق الحج بالحل كتعليق الرجعة. وكذا اذا اضاف الحج الى وقت في المسفل باطل كاضافة الرجعة. واضافة الاداء جائز. والمكاتب اذا اذن لعبد في التجارة صح اذنه كما لو كاتب عبدا يصح ثقاته. والعبد الماذون

في الجار لا يملك الكفاية ويملك الاذن في التجارة ولو ان معنوها كتب الاذن له ابنه الكبير في التجارة  
 لا يصح والابن في هذا يكون بمنزلة الاخ يملك التصرف في النفس وهو الترخيص ولا يملك التصرف  
 في المال الا اذا كان له في التجارة ان كان الصبي بعتا بالبيع والشراء ويعرف ان الصبي يزيل الملك  
 ويعرف الغبن الفا حش والسير صح اذنه وان لم يعرفه لا يصح وان كان يقدر على التفتت بالبيع والشراء  
 القاض اذا اذن للصغير في التجارة وابوه باي صح اذن القاض القاض اذا اذن عبد يبيع ويشترى فسكت  
 لا يكون ادنا ولا الوراي القاض معنوها او صغيرا لعبد للصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون ادنا ولا الوراي  
 لعبد الغائب لا يصح ما ذونا قبل العلم واذا علم يصبر ما ذونا وكذا لو حج على عبد الماذون والغائب  
 لا يصح محجورا قبل العلم ولو اذن المولى لعبد الغائب ثم حج عليه قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن  
 السابق لا يصبر ما ذونا وانما يتطرق علم العبد ليصبر ما ذونا اذا كان الاذن مقصودا فان لم يكن مقصودا  
 وانما كان ضمنا بان قال للمولى لاهل السوق بايعوا عبدك هذا يصبر العبد ما ذونا قبل العلم واذا حج على  
 الماذون اذا كان الاذن عاما مشهورا عند اهل السوق فانما يصح الحج اذا كان مشهورا عند اهل السوق  
 ايضا وان لم يكن الاذن عاما وانما علم به رجل او رجلان او ثلاثة فحج عليه محض من هؤلاء وصح حجه وان كان  
 الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحج محض من العبد وكذا يصح الحج وان لم يعلم به احد ولو اذن لعبد الغائب  
 وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا فوصل اليه الكتاب او اخبره الرسول يصبر ما ذونا كان  
 الرسول حرا او عبدا فليسرا عدلا او فاسقا ذكر اكان او انثى فان اخبره فصوله واحد ما ذونا المولى يصبر  
 ما ذونا كيف ما كان المحجر فرق ابو حنيفة رح بين المحجر والاذن عند لا يثبت المحجر المحجر الواحد الا  
 ان يكون المحجر عدلا او اخبره اثنان وثبت الاذن بقول الفضول الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام <sup>البرق</sup>  
 بنحو مراده رح عن الفقيه ابي بكر البجلي رح انه لا فرق بين الاذن والمحجر وانما يصبر ما ذونا اذا كان المحجر  
 صادقا عند العبد وكذا المحجر لا يثبت بمجر الفضول الا ان يكون صادقا عند العبد والصقوى على <sup>هذه</sup>  
 القول المولى اذا باع عبدا الماذون ان لم يكن عليه دين يصبر محجورا علم اهل السوق به انه يعلم ويملك



عليه دين لا يبرئ محجوراً قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجوراً بنفس البيع لأن الثاني ظاهر <sup>ممكن</sup> إذا لم يكن  
 باذن العراء أو بإمر القاضية <sup>هذا</sup> إذا كان الدين حالاً فان كان دين العبد مؤجلاً لا يجوز المولى عن بيعه  
 وليس للعراء أن يفتضوا هذا البيع ولم يسم أن يضمنوا المولى قيمته إذا حل الدين فان كان عليه دين <sup>حال</sup>  
 فالبيع فاسد لأن يكون بالثمن وفاء بالدين فإذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالرهن  
 إذا باع الرهن بية وفاء بالدين فتقضى دين الرهن من الثمن نفذ بيع الرهن ولو حجب المولى على عبده  
 المأذون عليه دين حال لا يجوز للمولى أن يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وإنما يبيع القاضية المولى إذا  
 مات وترك ابناً وعبداً وعلم الميت دين مستغرق فاذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه  
 لأنه لا يملك. <sup>فإن</sup> إن استغرق مالاً وقضى دين الأب ثم اذن لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه أيضاً  
 لأن دين الأب هو علم أبيه يمنع ملك العبد وإنما يملك إذا أبرأ الخريم الميب عن الدين أو قضى الوارث  
 دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بأن قال عند الأداء أنا ودي تبرعاً. ولو أنه قضى دين الميت من مال نفسه <sup>يذكر</sup> ولم  
 عند الأداء أو دى على وجه التبرع يصير ذلك. يناله على الأب كما لو كفن الميت من مال نفسه فإنه يجمع  
 في التركة العبد المأذون إذا أبى يصير محجوراً والمأذون باق لا يصير محجوراً. والعبد المأذون  
 إذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب. قالوا الصحيح أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون إذا أسره <sup>العبد</sup>  
 لا يصير محجوراً قبل الأحرار بدار الحرب وبعد الأحرار يصير محجوراً فان وصل العبد إلى مولاه بعد ذلك  
 لا يعود مأذوناً <sup>المأذون</sup> إذا أبى يصير محجوراً فان عاد من الأباقة الأصح أنه لا يعود مأذوناً. المولى إذا اذن  
 لعبده الأبق لا يصح اذنه وإن علم الأبق. وأن أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح اذنه. وأن أذن لعبده  
 المخصوص في التجارة فان كان الغاصب مقرراً وكان لمولاه بينة صح الأذن لأنه لو باع في هذا الوجه جاز  
 بيعه فصح اذنه. المولى إذا أذن لعبده أذن في التجارة فلا تتبع بعين فاحش فباعه بعين فاعش <sup>جاء</sup>  
 بيعه لأن اذن المولى لا يقبل التخصيص. الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبد الصغير في التجارة صح  
 اذنه ما وسكوتهما يكون اذناً. والقاضية بملك. اذن الصغير وملك اذن عبده الصغير وسكوته لا يكون اذناً

فَإِنْ مَاتَ الْآبُ وَالْوَصِيُّ بَعْدَ الْإِذْنِ قَبْلَ بُلُوغِ الصَّغِيرِ بَطُلَ الْإِذْنُ. وَلَوْ بَلَغَ الصَّغِيرُ الْآبَ طَرَحَ حَجْرًا عَلَى  
 الْإِذْنِ. أَلَوْحَدَا زَارَى الصَّغِيرَ وَعَبْدَ الصَّغِيرِ بَيْعٌ وَلِشْتَرَى فَسَكَتَ قَالُوا يَبْنِي أَنْ يُصِيرَ مَا ذُو. بِأَنْخِلَافِ  
 الْقَاضِي. وَالْقَاضِي إِذَا أَذِنَ لِلصَّغِيرِ وَلِعَبْدِهِ فِي التَّجَارَةِ وَابْنِ الْآبِ أَوْ الْوَصِيِّ قَابًا وَهُمَا مَطْلُوعٌ وَتَحْرَجُ عَلَيْهِ بَعْدَ  
 إِذْنِ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ حَجْرُهُمَا. وَكَذَلِكَ مَوَاتٌ هَذَا الْقَاضِي لَا يَنْجُرُ الْعَبْدَ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى قَاضٍ خَوْفِيٍّ يَحْكُمُ عَلَيْهِ  
 لِأَنَّهُ وَلَايَةٌ هَذَا الْقَاضِي مِثْلُ وَلَايَةِ الْأَوَّلِ. وَرَجُلٌ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا نَزَلَ فِي التَّجَارَةِ  
 أَوْ رَاهُ يَبِيعُ وَلِشْتَرَى فَسَكَتَ كَانَ ذَلِكَ إِجَازَةً لِلْبَيْعِ يَبْطُلُ خِيَارُهُ وَيُصِيرُ الْعَبْدُ مَا ذُوْنَا. وَلَوْ بَاعَ  
 عَبْدٌ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ أَذِنَ الْبَايِعُ الْعَبْدَ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَسَخًا لِلْبَيْعِ <sup>أَنْ يُلْحَقَ</sup> الْآبِ  
 الْعَبْدَ دِينَ بِذَلِكَ. إِذَا طَلَبَ غَرْمَاءُ الْعَبْدَ الْمَازُونَ مِنَ الْقَاضِي بَيْعَهُ فَأَمَرَ الْقَاضِي مَوْلَاهُ بِالْبَيْعِ  
 فَبَاعَ جَازِيَةً وَلَا يَصِيرُ لِلْمَوْلَى مَخْتَارٌ رَاحِيَةً لَا يُلْزِمُهُ قَضَاءُ الدِّينِ مِنْ مَالِهِ. وَهَذَا مُخْتَلَفٌ لِلْمَوْلَى إِذَا  
 بَاعَ عَبْدٌ الْجَوَانِي بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْجَنَاحَةِ يَصْبِيحُ خَيْرًا لِلْفِدَاءِ. وَهُوَ مُخْتَلَفٌ أَيْضًا إِذَا بَاعَ عَبْدًا مِنْ أَعْيَانِ  
 مَالِهِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْغَرْمَاءِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ بَيْعَهُ. الْمَوْلَى إِذَا عَتَقَ عَبْدَهُ الْمَدِينُونَ نَفَذَ عَقْدَهُ  
 وَالْغَرْمَاءُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءُوا أَضْمُوا قِيَمَةَ الْعَبْدِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مَهْرًا وَأَنْ شَاءُوا اسْتَشْعُوا الْعَبْدَ بِجَمِيعِ  
 دِينِهِمْ. وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِلرَّاهِنِ إِذَا عَتَقَ الْعَبْدَ الْمَرْهُونَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِنْ كَانَ  
 يَبِيعُ الْعَبْدَ لِلْمَرْهُومِ. الْمَوْلَى إِذَا عَتَقَ عَبْدَهُ الْمَازُونَ وَعَلَيْهِ ضَمَانُ الْغَضَبِ فَإِنَّ الْمَوْلَى يُعْزَمُ الْأَقْلَ  
 مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْفِدَاءِ عِلْمٌ بِذَلِكَ أَوَّلُهُ يَعْلَمُ. وَأَنْ عَتَقَ عَبْدٌ الْجَوَانِي عَالِمًا بِالْجَنَاحَةِ يَصْبِيحُ خَيْرًا  
 لِلْفِدَاءِ. وَأَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا كَانَ عَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَمَنْ ارْتَضَى الْجَوَانِي عَبْدًا اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ شَيْئًا  
 فَقَالَ الْبَايِعُ لَا أَسْلَمَ إِلَيْكَ الْمُسَبِّحَ لِأَنَّكَ مَسْجُورٌ وَقَالَ الْعَبْدُ: إِنَّا مَا ذُوْنَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَبْدِ. فَإِنْ أَقَامَ  
 الْبَايِعُ الْبَيْتَةَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ أَقْرَبُ مَسْجُورٌ قَبْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ الشَّرَاءِ لَمْ يَقْبَلْ بَيْتَتَهُ وَهَذَا  
 مُخْتَلَفٌ مَا ذَكَرْنَا فِي الزِّيَادَاتِ رَجُلٌ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ رَجُلٌ وَادَّعَى الْعَبْدَ وَاسْتَخْلَفَ الْمُشْتَرِي فَنُكِّلَ  
 أَوْ أَقْرَبُ الْمُسْتَحَقُّ فَإِنَّهُ يَقْضِي بِالْعَبْدِ الْمُسْتَحَقُّ وَلَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالْخَمَنِ عَلَى الْبَايِعِ. وَلَوْ أَنَّ الشَّاهِدَ



اقام اليه على اقرار البايع ان العبد المستحق يقبل بيته ويرجع بالثمن على البايع وقرق ايضاً بين  
 هذا وبين مسألة ذكرها في البهايم رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد ان يرجع في الهبة فقال  
 العبد انا محجور ولا يسر لك ان ترجع في الهبة وقال الواهب بل انت ماذون فاقام العبد البيعة على اقرار  
 الواهب بانه محجور يقبل بيته. عبد باع من رجل شيئاً فقال هذا الذي بيته لمولاي واما سمحور.  
 وقال المشتري بل انت ماذون كان القول قول المشتري ولا يعلل قول العبد العبد الماذون اذا اقر الواهب  
 بدين لا يصح اقراره كان عليه دين او لم يكن وان اقر بدين في يد المولى ان يركن عليه دين صح اقراره وان كان عليه  
 دين لا يصح. العبد الماذون اذا اقر لاجنبي من عصب او فرس او اسهلاك وديعة او عارية خالف فيها او  
 اسهلاكها ورسم ذلك كان في حاله المحجور صدقة المفزلة ان ذلك كان في وقت المحر لا يلزمه شيء في الحال  
 الا في دين العصب ولو قال المفزلة لا بل كان ذلك في حاله اذن ثبث القول قوله المفزلة. وهو خلاف  
 الصبي الماذون اذا اقر في اقراره لعبد من غيره في حاله المحجور فانه لا يوافق له ولو كان مصدقاً في  
 الاسناد صدقة المفزلة او كذب وكذلك المعصية المادون الكبير وه كالمسائحين اذا اختلفا فعالة المرأة  
 تزوجت وانا مجوسية او معدة العير وكونها مجوسية او معدة الهم هو وقال الزوج لا بل تزوجت  
 وانت مسلمة فارعه كان القول قول الزوج. ولو قالت المرأة تزوجت وانا عسيرة وقال الزوج لا بل  
 تزوجت وانت مالعة كاذب القول قول المرأة لانها به من اضافة منكر السكاح اصلاً بخلاف المسئلة  
 الاولى. اما الصبي الماذون والمعصية المادون اذا اقر العصب او بالاستهلاك. واصافه الى حاله المحر  
 ثواباً له في الحال عد في المفزلة في ذلك كذب كحاشا العبد. وان اقر بفرص او ودعه اسمها في حاله  
 المحر فذلك المحو ابعد ايسر وسعد وح وعد فيما ان صدقة المفزلة في الاضاق وفي كونه مؤدناً  
 لا تواجد به في الحال ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة تواجد به في الحال. العبد المحجور اذا اشتري  
 سباً بعير مرمى به متروكة موقوف وكذلك اذا باع شيئاً من مال المولى او مما وهب له او اقراه من  
 اوارتهن او اقرضن واستقرضن جميع ذلك موقوف. وكذلك الصبي الذي يعمل البيع والشراء اذا فعل شيئاً

من ذلك ينوقف على اجازة وليه وفي العبد على اجازة مولده ان اجازة المولى تغد وان لم يخرج حتى اذن له المولى  
في التجارة فاجاز العبد بما اذن صحت اجازته استخسانا وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن  
اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازته. الغضولي اذا باع مال العير ثم اشتراه من المالك فاجاز  
ذلك البيع لا يجوز. ولو ان الغضولي بائع العير ثم وكله المالك ببيعه فاجاز الوكيل ببيعه ذلك جواز استخسانا  
والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل  
فاجاز المشتري العبد ذلك الشراء لم يخرج. وكذا لو اجاز مبيع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه  
فاجاز العتق او المولى لا يصح الاجازة لانه تغدر تنفيذ العقد على وجه يكون المالك للمولى والعهد  
على العبد. العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق نفق ذلك النكاح من غير اجازة. وكذا الامنة  
المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفق نكاحها ويكون المهر لها. العبد المحجور اذا اشترى شيئا  
حتى توقف على اجازة المولى فدام العين في يده كان البائع اوله به وان هلك في يده او استهلكه ان كان  
البائع حركيا او صغيرا ما ذونا او عبدا ما ذونا او كاتبا لا يضمن المشتري للحال حتى يعتق فاذا اعتق  
كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت. وان كان المشتري صبيا محجورا لا يضمن اصلا لانه في الحال لا يملك المبلغ  
وان كان البائع عبدا محجورا او صبيا محجورا او المشتري كذلك ضمن المشتري للحال ان تسليط المبيع  
لم يصح فيكون متلفا من غير تسليط. بخلاف ما لو كان البائع حركيا او صبيا ما ذونا او عبدا ما  
ذونا ان تسليطه صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن. ويحجر العبد الماذون المديون بموب  
المولى. ويجنون المولى جنونا مطبعا وان لم يكن مطبعا لا يخرج ومحمد بن قدامة الطريق ولا بسنة <sup>شهر</sup>  
ثم رجح وقدر بسنة فصاعدا. وابو يوسف رجح قدره بالكثرة السنة. قال في اصل ان العبد الماذون  
يخرج منه عن فصلة منها اذا حجر عليه في الشئ لا يخرج من الشئ المشركون. وانما مولا. او جن مطبعا او  
العبد ليتيم فاذن وصيه فوات الوصي واليتيم. واذا خرج من ملك مولا واستولد هاهنا كانت  
الغير العبد الماذون اذا كان عليه ديون لقوم فباعه مولا. بطلب بعضهم بغير امر العاجل لا يجوز <sup>بيعه</sup>



ولبقية الغماء ان يرد وبيعته. ولو كان بعض الغماء غيبا فرفع من كان حاضرا منهم الى القاضي <sup>وطلبوا</sup>  
منه ببيعه فباعه المحضوب <sup>فان</sup> ببيعه على جميع الغماء. فاذا طلب غماء العبد المأذون من القاضي ببيعه <sup>فان كان</sup>  
للعبد مال غائب يرجو حضوره او دين على الناس فان القاضي لا يجعل ببيعه بل يتلوم حتى يحضر مال الرجل  
ذيه. وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي رجع انه قال كان مال محضرة ثلاثة ايام واقل وميل دينه <sup>فان</sup> القاضي لا  
ولا يبيعه. وان باع المولى عبد المأذون وهو يعلم بديونه كان عليه الاقل من قيمته <sup>ديونه</sup> ومن  
وكذا لو لم يعلم بديونه. العبد المأذون اذا اقر محضرا لا يقبل ثمنها دة العبد له لو كان العبد حرا الزوجية  
او قرابه لا يصح اقراره في قول ابي حنيفة رجع. واذا باع المولى عبد المأذون بغير اذن الغماء فوجد الغماء  
العبد فارادوا ينقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البايع والمشتري. ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه  
مولا قبل حلول الاجل جاز ببيعه لان الدين المؤجل لا يحجز المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب  
الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد. العبد المأذون او العبد المأذون او العتق  
المأذون اذا باعوا بغير اذن فاحش يجوز بيعهم في قول ابي حنيفة رجع. وليس للعبد المأذون ان يزوجه امته  
في قول ابي حنيفة. ومحمد رجع. ولا يزوجه امته من عبد عند الكل. والعبد المأذون ان يواجر نفسه <sup>صنفه</sup> او  
ويستأجر الارض ويدفع الارض من ارضه ويأخذ من ارضه كان البذل منه او من غيره. وليس له ان يتكفل  
بمال او بنفس ولا يقرض ولا يعتق على مال ولا يشارك معاوضة ولا يزوجه حرة ولا امته. وله ان يأخذ  
المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشارك شركة الضمان ويؤكل بالبيع والشراء ويغير الدابة والثوب وله  
ان يؤجل دينه من غضب او غيره اجله سنة او اكثر او اقل وليس له ان يحط بعض الدين. وله ان يتبرع  
باليسير. ويملك التصديق بمادون الدماهم ولا يملك بالدرهم. ويملك اتخاذ الضيافة والاهداء  
والصحيح انه لا يملك ما يعلل التجار سرفا ويملك ما لا يعد سرفا في المأكولات ولا يملك الاهداء في  
غير المأكولات ويملك الاهداء بالمأكولات بقدرهما يتخذ الدعوة من المأكولات وانما يملك اتخاذ  
الضيافة اليسيرة دون الكبر. فذلك يعد ربحا وما يكون في يد من مال التجار. وحكي عن ابي سلمة <sup>رج</sup>

انه قال اذا كان مال التجارة عشرة الاف فانتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت يسيرة. ولو كان ما التجارة  
عشرة دراهم فانتخذ بدنانق كانت كبيرة في العرف. <sup>والاعتبر في هذا العرف</sup>. وأما التصديق بالعنف  
والرغيف والصدقة بما دون الدرهم فالواجب عرفنا بعد يسيرة. <sup>والزوجة والامة</sup> اذا تصدقت  
يرجع الى العرف ان كان مقدار التعارف تكون ماذونة بذلك. قال مولانا رحم وفي عرفنا المرأة والا  
لا تكون ماذونة بالتصدق بالتقدي وانما تكون ماذونة بالماكولات. <sup>المولى</sup> اذا باع ماله من عبد  
المأذون المديون صح بيعه. <sup>وله ان</sup> يجلس المبيع لاستيفاء الدين فلو سلم المبيع اليه قبل استيفاء <sup>الدين</sup>  
يظل دينه سكتا قال في كتاب الصرف. وان اقر المولى على عبد بالدين وليس على العبد دين ظاهر <sup>اقره</sup> صح  
صدقه العبد في ذلك امكذب به وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك اكثر من قيمته  
فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين. <sup>العبد</sup> المأذون اذا اراد  
والعياذ بالله فتصرفاته بعد الردة موقوفة عند المجنونة روح. وعند صاحبها حبيبه فائدة فان سلم  
تبين انه صح بيعه وان قتل تبين انه بطل بيعه. <sup>والوكيل</sup> اذا ارتد والعياذ بالله ينبغي تصرفاته  
وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا. <sup>رحم</sup> ادعي على صبي ماذون شيئا فانكرا خالفوا في تخليفه  
ذكر في كتاب الاقرار انه يحلف وعليه الفتوى. <sup>العبد</sup> المأذون اذا خضم فيما كان من التجارة  
يقبل الشهادة عليه ولا يعتبر حاضرة المولى. ولو شهد الشهود على عبد مجبور بغصب <sup>او اتلاف</sup>  
وببيعة ان شهد وابعائه ذلك لا بالاقرار تقبل عليه ويقض بالغصب اذا حضر المولى وفي  
صمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقض حية يعتق في قول المجنونة ومحمد رحم. <sup>الشهود</sup> وان شهد  
على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولا حاضر او لو شهد واعلى عبد ماذون بالزنا  
او القتل عمدا او غير عمدا وقذف وهو محمد ومولا غائب لا تقبل في قول المجنونة ومحمد رحم  
خلافا لابي يوسف رحم. وان شهد واعلى اقرار العبد تقبل شهادتهم في الفحاص وحمل القذف  
ولا تقبل فيما سوا ذلك. فان شهد واعلى العبد المأذون بمرتبة عشرة دراهم فان كان موله حاضر يقبل شهادته <sup>واتم</sup>



في القطع ولو شهدوا بسرقته أقل من عشرة ثقبيل<sup>شها</sup> بهم كان مولا حاضر أو غائبا وتقبل  
 الشهادة على الصبي الماذون والعتوه الماذون بسرقته عشرة دراهم وإن كان الأذن غائبا ولا تقبل  
 الشهادة على اقرارهما بالسرقته أصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقته عشرة دراهم وهو  
 بمحمد لا يقض حتى يحضر مولا فيقضى بالقطع ورد العين إن كانت قائمة ولا يقض بالضمان  
 لأن المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على  
 اقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لأنه لا يقض بالقطع بهذه البينة فذلك المال  
 وشهادته على الاقرار بالسرقته مع جمود السارق لا تسمع رجل وكل عبدا ماذونا<sup>شها</sup> بالثبوت<sup>شها</sup>  
 سماء بثمان مسميم ولم ينقل الثمن جازا مسمينا ولو وكله بالثبوت بالثمن مؤجلا فاشترى<sup>فما اشترى</sup>  
 يكون للعبد للأمر لأنه يتضمن الكفالة وكفالة الماذون باطالة ولو أقره رجل بأن يبيع ماله  
 نسبة جاز لأن التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة ولو وكل الماذون رجلا يبيع أو شراء بنقد  
 أو نسيئة جاز لأن الماذون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالتجارة العبد الماذون الديون إذا خا<sup>صمه</sup>  
 مولا في ماله في يد العبد فقال العبد الماذون هو مولا وقال مولا هو لي كان القول قول العبد ولا<sup>يصدق</sup>  
 المولى حتى يقض دين العبد فأن كان العبد الماذون في منزل مولا فأن كان المال الذي اختصا<sup>فله</sup>  
 من تجارة العبد فهو للعبد وأن لم يكن من تجارته يكون للمولى وإن كان المال في يد العبد ودين  
 المولى كان المال بينهما وإن كان معهما اجنبي والمال في أيديهم كان بينهما أثلاثا وإن كان العبد ركب  
 دابة أو لا بس ثوب فاختصا فيه يكون للعبد وللعبد الماذون إن بواجر أمته ظرا والأمة  
 الماذونة لها أن تواجر نفسها ظرا العبد إذا ودع عند إنسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوعدة  
 كان العبد ماذونا ومحجورا فلوان الودع دفع الودعة إلى مولا إن لم يكن على العبد دين جزا المولى  
 إذا ودع عبد الماذون الماذون فيه تخصيص العبد إذا أحرز<sup>العبد</sup> بغير إذن مولا كان المولى  
 إن محله فان باعه بعد ما أحرم باذنه المولى كان للمشتري إن محله العبد الأبق لا يملك بالأسر

كذلك

قال رضي اسباب الحجر ثلاثة: منها ضرر العامة، والثاني الدين، والثالث السفه والتبذير.

قال أبو حنيفة ربح لا يجر القاصي على الحر العاقل البالغ الا عمن يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة:

المتطير الجاهل الذي يبيع الناس ما يضره ويهلكه، وعندنا انه متفاء ودواء، والثاني المغني الماخذ <sup>الذي</sup>

يعلم الناس الخيل ويفتي عن جهل، والثالث الكاري الفاسق فلا يجر على المديون ولا يمنع عنه

ماله. وعند صاحبيه ربح يجر الحجر بما قال أبو حنيفة ربح ومثلثة اسباب اخر، منها الدين

اذا ركب الرجل ديون وطلب غرامه من الفاضل بانه يجر عليه كذا يتلف ماله من المال فان

الفاضل يجر عليه ويشهد عنه جراً، فيقولوا: شهد والله رد جرت على هذا او على فلان بن فلان ان كان

ذلك الرجل غائباً لاجل دين فلان ويمنع عنه ماله ويبيع ماله فاسال غريمه، واذا اراد ان يبيع ماله

عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الا زار. قال شمس الامنة للعلواني ربح يترك له دستان

الديار ويبيع ما سوى ذلك. وقال شمس الامنة الكرمي ربح يترك له دستان من الديار ولا يوجبه

القاضي عند علمائنا ربح والسبب الثاني عند ابي يوسف ومحمد ربح السفه يجر القاضي <sup>السفه</sup> على

المبذر يطلب اوليائه وعلى المغفل الذي لا يهتدى الى التصرف ولا يصبر عنها ويغبن فيها ولا

يجر على الفاسق الذي يترك المعاصي اذا كان لا يذل المال ولا يسرف في ماله. وقال الشافعي ربح

يجر على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد ان يجر عليه بل يبيع حاضر انما <sup>يأ</sup>

الا ان الغائب لا يجر ماله ببلغه الحجر ويعلم ان القاضي جرح. وان تصرف قبل العلم بعد الحجر فيقتضيه

وهو منزلة ما لو حجر على عبد الماذون الغائب يبيع الحجر ولا يجر قبل العلم. واذا حجر على المديون

بعد ما حبس بالدين او قبله يظهر اثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له

بعد الحجر ويمنع هذا الحجر عن التبرعات ولو اقر لا انسان بدين لا يبيع اقراره في حق الغريم الذي حج



لأجله فإذا كان دين هذا الغريم يظهر صحة اقراره السابق. وكذلك اكتسب ما لا ينفذ اقراره فيما  
 اكتسب وحدث وان كان دين الاول قائما وينفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين الاول ولو  
 تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فنقل مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر  
 لأجله تحاصر الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لأجله فيظهر في المال  
 الذي حدث له بعده. ولو اقر على نفسه مجد وقصاص مع اقراره. وكذلك لو اعتق او دبر صح اعتاقه  
 وتديره. والحاصل ان كل ما يستوي فيه الجدد والمزولين ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من المازل لا  
 من المحجور الا باذن القاضي. ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز واقل من القيمة لا يجوز. ولو  
 استهلك مال انسان بمعاينة الشهود ولزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لأجله  
 فيما كان في يد. ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها فابيع الجارية يحاص الغريم  
 الذي حجر لأجله بمقتل قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المال الذي يحدث له بعد الحجر. ولو باع  
 المحجور شيئا من عقاره او عرضه من الغريم الذي حجر لأجله ليصير الثمن قصا صابدينه جاز بيعة  
 وذكر الامام شمس الأئمة الشريفة رح هذا ان كان الغريم واحدا فان كان اثنين وحجر بينهما فباع <sup>الغريم</sup>  
 من احدهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كما لو باع من اجنبي فاذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن  
 قصا صابدين هذا المشتري لان فيه ابثار بعض الغرماء على البعض ولكن الثمن يكون بين الغرماء بالخصم  
 ولو حجر القاض على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقص المحجور دين بعضهم شاركه الباقي فيما قبض  
 فليس له حصته ويدفع ما زاد على حصته الى غيره من الغرماء رجل عليه دين ثبت باقراره او بينته  
 قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامنع عن الحضور قال ابو يوسف رحمه الله  
 ينصب القاضي عنه وكيل او يحكم عليه بالمال اذا سال الخصم ذلك. فان سال الخصم ان يحجر عليه  
 عند ابي حنيفة ومحمد رح لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عند محمد رح لا بد انما يحجر  
 بعد الحكم لا قبله. المحبوس بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام مبعده القاضي عن الامانة ويقدر له

المعروف والكفاف، وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمر بالوسط ولا يصيق عليه في ما كوله  
ومشروبه وملبوسه

### فصل في الحجر بسبب السفه والتبذير والتغفل

اليتيم إذا بلغ بالسن رشيد وماله في يد وصيه أو وليه فإنه يدفع إليه ماله، فإن بلغ غرو شيئا لا يدفع  
إليه مال حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة عند بحيفة روح يدفع إليه ماله يتصرف  
فيه ما شاء، وقال أبو يوسف ومحمد روح لا يدفع إليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين سنة أو <sup>تسعين</sup>  
مالم يونس منه الرشيد، وإن بلغ اليتيم سفيهاً عند بحيفة روح ينفذ تصرفاته لأنه لا يرى <sup>الحجر</sup>  
على الحجر العاقل البالغ، وعند صاحبيه روح بعدما حجر عليه القاضي لا ينفذ تصرفاته إلا أن القاضي  
يمضيه من تصرفاته ما كان خير المحجور بأن يبيع وينما يبيع والتمن قائم في يده أو حوى فيما اشترى لأن الأب  
والوصي يمضيه من تصرفات الصبي ما كان خيراً له فكذا القاضي، وإن بلغ اليتيم سفيهاً غير رشيد  
نقبل أن الحجر القاضي عليه لا يكون محجوراً في قول أبي يوسف روح حتى ينفذ تصرفاته، وعند محمد روح  
يكون محجوراً من غير حجر، وأبو يوسف روح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب الدين وذلك  
لا يكون إلا بقضاء القاضي ومحمد روح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب الصبي والمجنون وذلك  
يكون بغير قضاء فيكون محجوراً إلا أن يؤذن له، وكذا لو بلغ الصغير مسلماً فاجترأ به وأقر بدونه وهب  
وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال استحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون  
نافذة وما صنع بعد ما فسد باطل عند محمد روح حتى إذا رفع إلى القاضي فإن القاضي يمضيه ما فعل  
قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد لأن عند محمد روح هذا العارض بمنزلة المجنون والصبا  
والصبي والمجنون يكون محجوراً بغير حجر، وعلى قول أبي يوسف روح لا يبطل ما بالفساد لا بحجر محجوراً <sup>بالحجر</sup> أما لم  
عليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يحجر عليه فيمضيه ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة البحر بسبب <sup>المدين</sup>  
قال محمد روح المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة أحدهما أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال <sup>المحجور</sup>



ما طلق، والثاني ان اعتاق المحجور وتدبيره وطلاقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور  
 اذا وصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز، والرابع ان جازية المحجور، ولو  
 جاءت بولد مائة نبت تستثنى ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور حسب السقف على حجر  
 لا يصح بها نكاح البع والشرع وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من المأزول نحو النكاح والطلاق والعاقبة  
 من المحجور وبسبب العبد في قيمته في ظاهر الرواية، وعن محمد ربح انه لا يسبغ ويصنع تدبيره فاذا مات  
 سفها يعق المديون ويسبغ في قيمته مديرا فان كانت قيمته مديرا عشرة يسبغ في عشرة، ولو تزوج  
 امرأة صح نكاحه، وان زاد على عمر مثله لا يلزمه الزيادة، ولو طلق امرأته يقع طلاقه، ولو حث  
 في يمينه وجبت الكفارة ويجزئ الكفارة بالصيام ولا يجزئ بالاطعام لان التكفير بالطعام لا يتم  
 الا بتسليم الطعام للفقير وهو عاجز عن ذلك لانه لا يدل في ماله ولا يجزئ الكفارة بالاعتاق  
 لانه اذا اعتق كان على العبد ان يسبغ في يمينه فيصير عتاقا ببدل وكذا لو طاهر من امرأته صح  
 ظهاره وكفر بالضموم فان اعتق عن ظهاره عتق العبد ويسبغ في قيمته ولا يجزئ عن الظهار وكذا  
 في كفارة القتل وعليه زكاة ماله فيلزمه ان يخرج قدر الزكاة عن ماله ويلزمه حجة الاسلام  
 ان استطاع لكن لا يدفع اليه ماله لانه يسرف ويدفع الى رجل فقد من محج فيفق عليه في الطرفين  
 وما يلزمه في الحج مما لا قيمة فيه نحو كفارة الاذى والاحصاء لا يمنع منه وما وجب عليه بمجانبة  
 احداثها في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد فانه يمنع عنه ماله، ولو اراد العدة لا يمنع عنها  
 وكذا اذا اراد القران وله ان يسوق بدنه، ولو احرم بحجة تطوعا او بعة تطوعا فان القا به  
 بعطيه النفقة مقل وما يكفيه، ولو وصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا اهل الخير والصلاح  
 نحو الوصية بالجمع او للمساكين او بشيء من ابواب البر الذي يتقرب به الى الله تعالى يجوز ان يتأخر  
 وبعد من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها  
 واختلف العلماء في وصية الصبي، روى عن عمر رضي الله عنه اجاز وصية الغلام، وشرع محمد

في كتابه الأول في ذكر أبي بكر بن الباقر ربيع الله سئل عن محمداً عليه السلام فمضاهة له قال وقد  
 أنه يأذنه قاض، وقال أبو القاسم ربيع لا يجوز وفقه وإن أذن له القاضي فمما افتيا بصحة  
 في الباقر كما هو من ذهب أبي يوسف ومحمد **رحمهما الله** أعلم بالصواب واليه  
 المرجع والمآب هذا آخرنا من الشيخ الإمام الأجل مام الأئمة في العالمين محيي السنة قام مع المبد  
 أبو المحاسن الحسن بن القاضي الإمام الأجل بدر الدين منصف بن الشيخ الإمام الأجل شمس الدين  
 أبو القاسم بن عبد العزيز الأوزجندی المعروف بقاضي مام فخر الدين خان نغمهم الله بالرح  
 واصلحون واسكنهم أجمعين تمت كتاب القاضي جان حله ربيع



*Futawa*  
**QAZIE KHAN**  
*On the Institutes of*  
*Aboo Huneefa*

Collated with our Manuscript and corrected for  
the Press by Moulvi Mohammed Akbar and Moulvi  
of the Supreme Court Moulvi Hafiz Ahmed Khatun de-  
pendent of the Government Moulvi Mulla  
Mokhammad Soliman of Surat Moulvi of the Gen-  
eral Committee of Public Instruction Moulvi  
Law Issa attached to the Sudder Dewan Adalat  
and Moulvi Jomeydeen Azam

*In 4 Four Volumes*

Printed and Published by

*Thomas Black*

*At the Asiatic Lithographic Press*

*Calcutta*

*Vol 4<sup>th</sup>*

Containing from Chapters treating on Partnership  
to those on prohibition from a Master in the case  
of his Slave Comprising 683 pages

